فهم السياسة الدولية

برنارد شتال

الطبعة 2 باللغة العربية

برنارد شتال

فهم السياسة الدولية

مقدمة

الطبعة الثانية

نشر الترجمة تم بتصريح من دار النشر باربارا بودريش

جميع الحقوق محفوظة

2019 © دار النشر باربارا بودريش, أوبدالون, برلين و تورونتو

هذا العمل و جميع أجزائه محمية بحقوق الطباعة والنشر. كل إنتفاع من هذا العمل خارج حدود قانون النشر والطباعة بدون تصريح دار النشر يعتبر غير مشروع ويعاقب عليه القانون. ينطبق هذا على وجه الاخص على الإستنساخ ، الترجمة، التصوير الميكروفيلمي وعلى الحفظ و التعديل في الأنظمة الإلكترونية.

مدعوم بوساطة مستشارية الدولة البافارية

Bayerische Staatskanzlei

بالتعاون مع

هزار العزة-جعارة

يزيد زاهده

محمد كولاك

حوّاء ڤزڤز

أمينة بوصاع

سيباستيان جلاسنر

إزابيل مُلر

كاميلا سانشيز أُغالد

مريم القفاص

موجز

من حرب سوريا عبوراً بالنزاع الأوكراني واتفاقية حماية المناخ حتى الأزمة المالية: يقدم لكم هذا الكتاب مدخل مفهوم ومُتمايز في السياسة العالمية انطلاقاً من أحداث معاصرة. من خلال فهرس الكلمات و الأسئلة الممنهجة والمراجع ومن خلال أبواب مُهيكلة بشكل تناوبي وممتع للقراءة يكفل الكتاب دراسة سريعة وناجحة. المقدمة المبنية لشرح المشاكل موجهة للطلاب المستجدين و الخبراء معاً. انطلاقاً من أسئلة عالمية معاصرة ستصبح كلاً من المعارف الأساسية ونظريات العلاقات الدولية مفهومة ومستوعبة. بالإضافة إلى ذلك ستجدون معلومات تاريخية أساسية للنزاعات وأُسُس السياسة العالمية. سيقدم الكتاب أيضاً مدخل سهل ومتاح في السياسة العالمية بواسطة الأوصاف والتحليلات والتفسيرات المتعلقة بالقضايا المختلفة. من خلال ذلك ستُشرح مفاهيم و نظريات دراسية أساسية. بالإضافة إلى عدد كبير من الصور التوضيحية والمراجع والأفلام الموصى بها.

الكاتب: البروفيسور الدكتور برنارد شتال هو أستاذ جامعي في السياسة العالمية في جامعة مدينة باساو.

فهرس المحتويات

1. الفصل الأول:
الأساسيات 1

1.1. المبحث الأول: السياسة الدولية: المضمون واكتساب
المعرفة..... 2

2. الفصل الثاني:
الحكم 19

2.1. المبحث الأول: الحكم العالمي من خلال
الدبلوماسية..... 20

2.2. المبحث الثاني: الحوكمة العالمية من قبل المؤسسات الدولية:
الأمم المتحدة..... 32

2.3. المبحث الثالث: حقوق الإنسان: الحوكمة العالمية و المعايير
الدولية..... 47

2.4.المبحث الرابع: الأمان والهيمنة: السلام الديموقراطي.....59

2.5.المبحث الخامس: التكامل المحلي: تعميق الاتحاد الأوروبي.....70

2.6.المبحث السادس: الحكم الإقليمي: توسع الاتحاد الأوروبي.....90

3.الفصل الثالث: الأمن.....104

3.1.المبحث الأول: الحرب الباردة (1947- 1989) : الردع والتحالفات.....105

3.2.المبحث الثاني: الأمان والهوية: الصراع في الشرق الأوسط.....119

3.3.المبحث الثالث: الأمن والتدخل: حروب يوغسلافيا.....136

3.4.المبحث الرابع: تفكك الدولة والعنف الجنسي: حروب الكونغو.....155

3.5.المبحث الخامس: التهديدات الأمنية: الولايات المتحدة الأمريكية، أحداث 11 سبتمبر والحرب على العراق.....170

3.6.المبحث السادس: الأمن وتصعيد الأزمة: حرب سوريا.....187

3.7.المبحث السابع: الأمن والتحول في السياسة الخارجية: روسيا وأزمة
أوكرانيا
.....204

4. الفصل الرابع:
الرفاه.....224

4.1.المبحث الأول: الازدهار العالمي: منظمة التجارة العالمية.....225

4.2.المبحث الثاني: رفاهية العالم: الأزمة المالية.....243

4.3.المبحث الثالث: سياسة المناخ العالمية.....258

الفصل الأول: الأساسيات

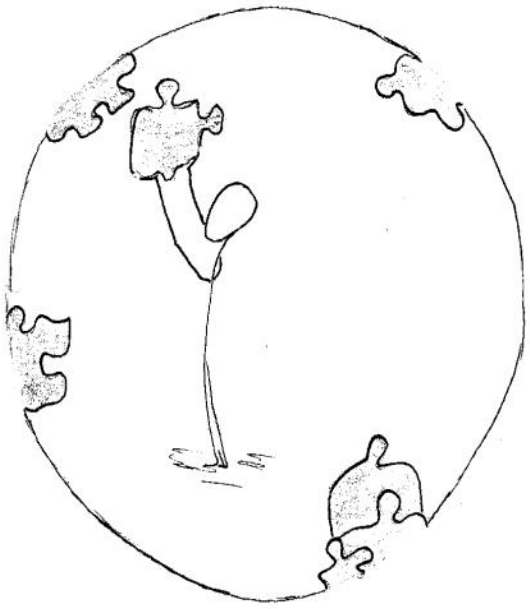

المبحث الأول: السياسة الدولية: المضمون واكتساب المعرفة

1. السياسة والعلوم السياسية والسياسة الدولية

"السياسة" هي اتخاذ المواقف والاجتهاد من أجل الحلول الوسطى. ويعرفها باتسيلت (*2013: 22*) تعريفاً واسع القبول بأنها "كل تصرف بشري يهدف إلى إرساء وإنفاذ قواعد وقرارات ملزمة إلزاماً عاماً (مثل "الالتزام العام") داخل الجماعات البشرية وبين بعضها البعض". ومن ثم فإن جوهر السياسة هو القواعد التي تسري داخل نظام سياسي بعينه. أما الجدل السياسي حول المصطلحات (مثل "الحرب") أو النماذج و الاستراتيجيات (مثل "الشراكة من أجل المتوسط") في السياسة فليس له مبدئياً حتى الآن علاقة بالعلم. لهذا لا تعتبر المصطلحات الشائعة في الأوساط السياسية ووسائل الإعلام مثل "الإسلاميين"، أو"تدفق اللاجئين"، أو "الحرب على الإرهاب" مصطلحات علمية، على الأقل إن لم يستوعبها العلم ويعترف بها كمصطلحات علمية.

يبحث العلم عن نماذج في العالم السياسي، الذي يمكن اعتبار "**العلم**" فيه لعبة مقننة لتحفيز اكتساب المعرفة بالنشر والنقد المتبادل، أي اكتساب "العبارات القابلة للتعميم" التي تظل قائمة حتى ضحدها. والعبارات القابلة للتعميم هي تلك التي يمكن أن يتعدى تأثيرها الحالة الفردية، لذلك يعتبر نشر الأفكار العلمية الجديدة في المجلات المتخصصة والكتب أمراً مهماً، لأن الأفكار قد تنتقد وقد تلقى الاستحسان. وقد تكون الأفكار الفردية التي يتم التعبير عنها في اللقاءات المحلية جديرة بالاهتمام، لكنها ليست جزءاً من العملية العلمية ولذلك تظل "غير علمية". وبناء عليه فإن "علم السياسة" يهدف إلى تجاوز مواطن الضعف الرئيسية في المعرفة اليومية، إذ يلاحظ كثيراً أن هناك تقليل كبير من شأن الوسائل والأساليب العلمية بزعم أن "الواقع العملي مختلف". ولكن من أين لنا أن نعرف كيف تسير الأمور في الواقع العملي ولماذا؟ قد يُرد على ذلك بأننا نتعلم من الساسة أنفسهم بالطبع. ولكن هذا النوع من المعرفة التنظيمية والفردية لا ينبغي أن يلقى انتشاراً أو تشاركاً، بل أن يفسر - على سبيل المثال - دفع أعلى أو امتياز إنتاجي لمنظمة مقابل أخرى، أي أن لذلك طبيعة تختلف كلية عن المعرفة الناشئة من العملية العلمية التي ينبغي أن تكون مفتوحة ومتاحة للجميع وأن تنتشر حتى تزداد معرفة الإنسانية بأكملها.

وبوجه عام، تضم العلوم السياسية ثلاثة أفرع:

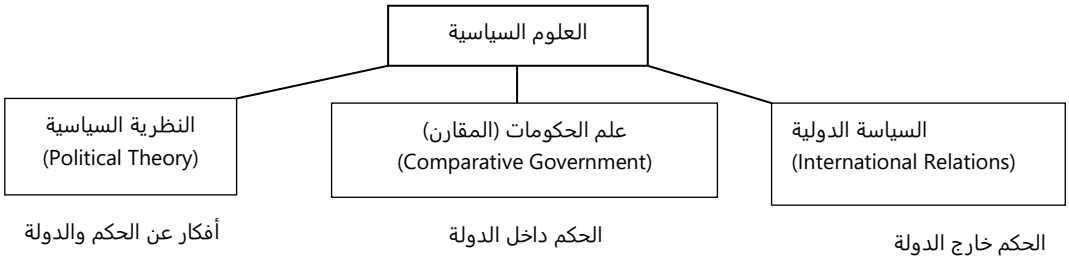

المصدر: المؤلف

وهناك مواطن تقاطع بين جميع هذه الأفرع، فالبحث في مجال التحول على سبيل المثال يتناول الانتقال من النظام الديكتاتوري إلى الديمقراطية، مستخدماً في ذلك معارف علم الحكومات تماماً مثل معارف بحث الديمقراطية في النظرية السياسية. كما يستخدم في سياق أبحاث أوروبا نماذج فصل السلطات في علم الحكومات، على غرار استخدامه نماذج أبحاث السياسة الخارجية في فرع السياسة الدولية. وأخيراً فإن مساحة التقاطع بين السياسة الدولية والنظرية السياسية تتوطد بشكل أكبر في شكل التفكير في المجتمع الدولي *(International Political Theory, Joergensen 2010)*

بالنسبة لتخصص في إطار السياسة الدولية (*IP*) توطد في العلم مصطلح العلاقات الدولية يتناول فرع **"السياسة الدولية"** جميع تصرفات العناصر الدولية التي تؤثر على قضايا الأمن والرفاهية والسلطة (*2012: 7-6 Czempiel*). وقد توطد مصطلح "العلاقات الدولية" (*International Relations - IR*) في السياق العلمي لفرع السياسة الدولية (*IP*)، وتجدر هنا التفرقة بين "العلاقات بين الدول" كموضوع للبحث (مثل العلاقات بين ألمانيا وبريطانيا)، وفرع "العلاقات الدولية" (نظريات العلاقات الدولية). ومن المصطلحات الدارجة في المجال البحثي أيضاً "الحوكمة العالمية" و"السياسة العالمية" اللذان يشيران إلى نفس المضمون، إلا أن منظورهما يتعدى العلاقات بين الدول. وتعتبر العلوم السياسية، وخاصة السياسة الدولية، من العلوم الاجتماعية، وتستخدم بطبيعة الحال معارف العلوم القريبة منها (بأمثلة مساحات التقاطع).

2. اكتساب المعرفة في مجال العلاقات الدولية

كيف يتم التعامل مع مشكلات العلاقات بين الدول من أجل اكتساب المعرفة؟ قد يجري اكتساب المعرفة بأوجه متعددة، إذ يتم إنتاج عدة موضوعات تقدم إجابة في عدة قضايا مختلفة. ويمكن توضيح ذلك بمثال قرار تدخل الولايات المتحدة الأمريكية في سوريا عام 2014.

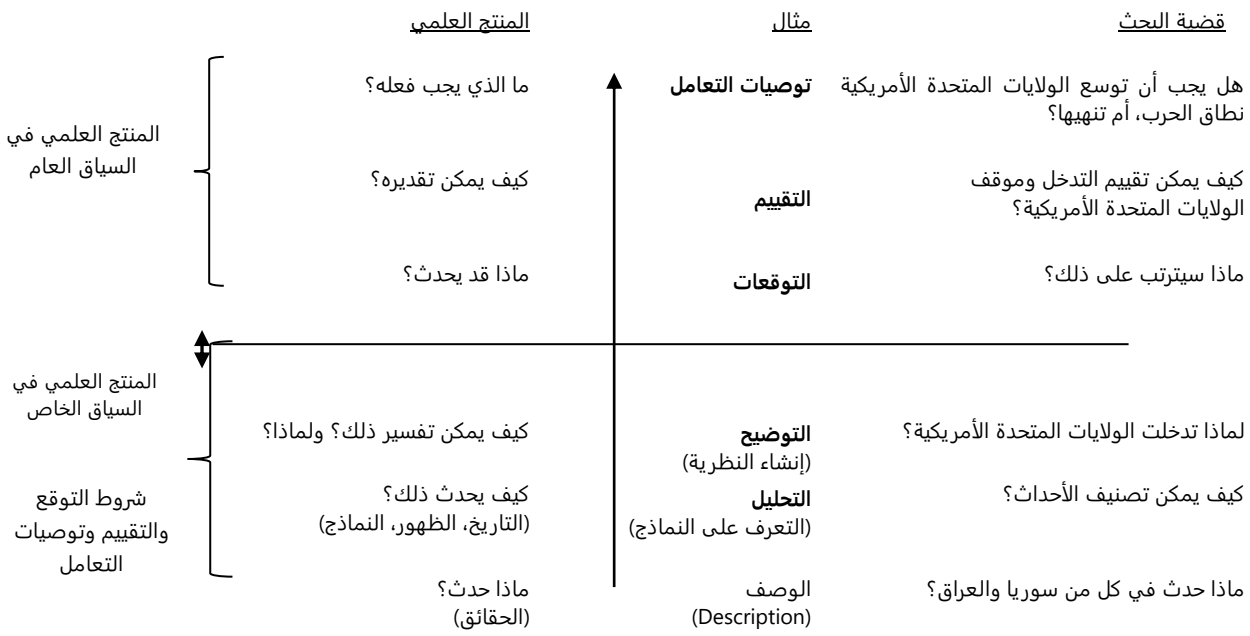

المصدر: المؤلف

أ) بالنسبة للوصف

تبدأ عملية إنتاج المعرفة بجمع الحقائق من خلال المراقبة، ومن "جهات المراقبة" المعتادة في العالم وكالات الأنباء (رويترز، وكالة الأنباء الفرنسية، وكالة الأنباء الألمانية) التي تعمل على جمع الأخبار، ثم تحصل وسائل الإعلام الإخبارية على جزء منها وتكثف الحقائق التي تم جمعها في شكل توصيف. ويعد هذا التوصيف إجابة على **السؤال البحثي "ماذا حدث؟"**. وتجتمع المعرفة عن أحداث اليوم عادة في الجرائد اليومية. ومن الجرائد اليومية ذات التوجهات العالمية لوموند، وإل باريس، والغارديان، وإنترناشيونال هيرالد تريبون (*IHT*)، وفرانكفورتر ألغماينه (*FAZ*)، ونويه تسورشر (*NZZ*)، بالإضافة إلى الجرائد الأسبوعية مثل الإيكونوميست أو تسايت التي تعمل على نشر المعرفة. وتعمل الكتب السنوية أو الملفات المعدّة لموضوعات معينة على زيادة تكثيف المعرفة ونقل أهم حقائق السنة من منظورها.

رغم أن **الوصف** قد يعتبر أمراً بسيطاً نسبياً، إلا أنه يضع الأساس الضروري لإنتاج كافة أنواع المعارف الأخرى، فالتحليلات والتوضيحات والتنبؤات تظل جامدة إن لم يكن هناك معرفة وصفية. وهناك أعراض أزمة تظهر على المنتج الوصفي الذي تقدمه وسائل الإعلام. أولاً: يتزايد انخفاض اهتمام وسائل الإعلام الإخبارية بالتغطية الصحفية للعلاقات بين الدول، وتقلص المحتوى الخاص بالعلاقات الدولية وتستعيض عنه بمحتوى محلي أو إقليمي أو ببرامج المعلومات الترفيهية. وثانياً: يؤدي انعدام الطلب والمنافسة بسبب الإنترنت إلى ضعف تمويل جهاز الأخبار، إذ تستسلم وكالات الأنباء والصحف اليومية، وتقلل الجزء الدولي فيها، وتقتبس المحتوى من الآخرين. كما تساهم وسائل التواصل الاجتماعي في استبدال الوصف المكثف بعدد كبير من الآراء الغير

منضبطة والنتائج الفردية (تويتر، المدونات، يوتيوب). صحيح أن ذلك يؤدي إلى تعدد الآراء، إلا أن المعرفة الثابتة والمشتركة تتآكل في شكل توصيفات متفرقة.

إن الصحف اليومية بطبيعة الحال، وأكثر منها الصحف الأسبوعية، لا تكتفي بالتقارير المجردة، بل وتحاول حالياً ترتيب فوضى الحقائق المبعثرة والغير واضحة. فكما يتضح من كتابة محضر إحدى الجلسات، إن الوصف الخالص مستحيل من الناحية العملية، إذ يتحتم ضرورة انتقاء الحدث الموصوف ("ما هو المهم؟").

ب)بالنسبة للتحليل

يُجرى تقسيم وتنسيق المشاهدات في إطار عمليات **التحليل**، حيث يتم "تفكيك" الحدث من أجل إبراز الجوانب المميزة والجوهرية فيه. وينصح في هذا الصدد بما يلي:

- استخدام المصطلحات التي يمكن تعريفها استخداماً واعياً (مثل "الصراع" و"الحرب").
- إيجاد معايير لتقييد الوصف وتحديده وتوجيهه (في أبسط الحالات التقييد الزمني [التطور الزمني] أو معيار "نوع العنصر الفاعل")
- استخدام الأنماط والتصنيفات أحياناً (مثل القوى العظمى، أو القوى الكبرى، والقوى المتوسطة، أو الدولة الصغيرة)
- استخدام النموذج. والنموذج رسم إيضاحي مبسط لحدث معين، يعمل على إبراز القوالب القابلة للتعميم مقابل الحالات الفردية. وللنموذج نفس وظيفة وصفات الطبخ: حيث يستعرض كيفية وقوع الحدث في العادة.

تجيب التحليلات على الأسئلة البحثية عن **"كيف يقع الحدث؟"** و**"ما هو المهم والمميز؟"**. هذه الأسئلة جزء محوري في اكتساب المعرفة في مجال العلاقات الدولية، وهو ما يمكن التطرق له بشكل مفصل من خلال مشكلة "الحرب والسلام" التقليدية كمثال على ذلك.

مثال للتحليل: الحرب والسلام

لنبدأ بمشاهدة لتوترات بين دولتين يمكن تصنيفها بكونها "**صراع**.

"والصراع حالة حرجة من التوتر، أو بالأحرى عملية توتر تنشأ نتيجة ظهور توجهات متضاربة في وحدة تفاعلية تضم العناصر الفاعلة وتهدد تنظيمها وبنيتها" (*Link 1979: 35*). فإذا أسفرت عملية التوتر هذه عن استخدام قوي للعنف فيجدر السؤال عن وجود "حرب". وقد تختلف الإجابة على هذا السؤال حسب تعريف الحرب:

- الحرب استمرار للدبلوماسية بوسائل أخرى (قارن:) (v. Clausewitz 1832 – 1834)
- الحرب مواجهة عسكرية تشترك فيها دولة واحدة على الأقل ويسقط فيها 1000 قتيل على الأقل (Singer/Small 1972)
- الحرب محاولة العناصر الدولية تنفيذ أهدافها باستخدام القوة العسكرية المنظمة (Meyers 1994: 24).

فبينما يرى كلاوزيفيتس (*Clausewitz*) أن "الحرب" وسيلة معتادة تستخدمها الدول (قارن فصل الدبلوماسية)، هناك تعريفات أحدث تقوم على طابع وحيز الحرب . ويبرز تعريف زينغر (*Singer*) وسمالز (*Smalls*) كذلك مركزية الدولة، لهذا يُطرح السؤال عن شرط تدخل طرف الدولة في الصراعات العسكرية بين أطراف الحروب

الأهلية حتى يصنف الصراع بكونه "حرباً". أما عتبة "1000 قتيل" فتبدو هنا اعتباطية، حيث تظهر مشكلة التفرقة بوضوح بين "الحرب" و"الاشتباك" و"الصراع العسكري". ويظل تعريف ماير (*Meyer*) ("العنف العسكري المنظم") أعم، لكنه يقيم علاقة بين تصرف العنصر الدولي وأهدافه. أما "حرب الإنترنت" (*cyber war*[1]) (قارن فصل الولايات المتحدة الأمريكية – 11/9*)* و"الحرب ضد الإرهاب" (*war on terror*) أو "الحروب التجارية" (*trade wars*) فلا تتوافر فيها المعايير العلمية لتعريف الحرب ومن ثم تندرج تحت المناقشات السياسية الخاصة بالحرب، أياً كان المفهوم المستخدم في تعريف الحرب.

ما هي **أشكال الحروب** المختلفة (من حيث النمط والتصنيف)؟ نعرف من ناحية الحروب بين الدول التي ميّزت تطور القانون الدولي والاستراتيجيات العسكرية لفترة طويلة، إلا أن الحروب بين الدول لا تمثل سوى ربع جميع الحروب، بينما الثلاثة أرباع الأخرى حروب داخل الدولة نفسها. وتعد الحروب الأهلية وحروب العصابات والحروب الانفصالية مثل حالة يوغوسلافيا (1991-1995) طابعاً مميزاً للعلاقات بين الدول اليوم. ويكمن هذا النوع من الحروب عادة فيما يعرف بـ"الصراعات منخفضة الحدة" (*low intensity conflicts*)، وهي صراعات شديدة ومشتعلة تتحول فيه الهجمات والتوترات وعمليات القمع إلى أحداث عنف هائلة من وقت إلى آخر.

وفي تحليل أكثر تفصيلاً لأشكال الحرب تنطلق ماري كالدور *Mary Kaldor* (1998) من تغير خصائص الحرب. فبعدما كانت نسبة ضحايا الحروب بالنسبة للمدنيين 8 إلى 1 في بداية القرن العشرين، تغيرت النسبة في بداية القرن الحادي والعشرين لتصبح 1 إلى 8. كما تتسم "الحروب الجديدة" بالخصائص التالية:

- الاختلاط بأشكال عنف أخرى مثل الهجمات الإرهابية
- تواجد العالم (الإعلامي) في كثير من الصراعات
- شن الحرب: الخوف والكراهية ("إدارة الخوف") مجتمعة مع الجرائم الكبرى بحق المدنيين (قارن 3. فصل الحرب السورية وحروب الكونغو)
- اقتصاد الحرب المعولم: تدفق الأموال لتمويل الحرب ظاهرة عالمية وليست مقتصرة على إقليم بعينه
- خصخصة العنف: ليست هناك دولة ناجحة تحتكر العنف (قارن 4. فصل انهيار الدولة)
- تغير خصائص الحرب من صراع المصالح إلى الصراع حول الهوية (قارن 4. فصل الأمن والهوية)
- الحرب تصبح "شكل من أشكال الحياة" (Münkler 2004: 29): يزيد العنف ضد المدنيين لأن الحرب تغذي الحرب. ويحاول الناس أولاً بأول تهيأة حياتهم اليومية وفرص العمل على ظروف الحرب. ويكوّن صنّاع العنف في الداخل مصالح خاصة تزدهر باستمرار الحرب.

هل تبرر هذه الخصائص فعلاً الحديث عن "حروب جديدة"؟ تدل السياقات التاريخية على أن حروب مثل حرب الثلاثين عاماً (1618-1648) في أوروبا وكذلك الحرب ضد البارتيزان في الحرب العالمية الثانية بها كثير من الصفات المذكورة. رغم ذلك فالفروق بين الحروب الجديدة والحروب التقليدية بين الدول (ما يعرف بحروب الحكومات في القرن الثامن عشر، الحرب العالمية الثانية، الحرب الكورية [1950-1955] الحربين الثانية والثالثة بين العرب وإسرائيل) لا تزال حاضرة. ويرى كثير من المؤلفين أن السمة الأساسية للحروب الجديدة تتمثل في "عدم التكافؤ" بين أطراف الحرب الذين يعتمدون بشكل أساسي على التسلح والخطط الحربية. أما بالنسبة للدول

1 *"Cyberwar (…) means disrupting if not destroying the information and communications systems (…) on which an adversary relies in order to 'know' itself: who it is, where it is, what it can do when, why it is fighting, which threats to counter first, etc."* (Arquilla/Roufeldt 1992: 30)

الغربية فقد شهدت الشؤون العسكرية ثورة في تكنولوجيا الأسلحة خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية: إذ تعتبر الطائرات دون طيار التي يتم توجيهها عن بعد، الاستطلاعات التي تعتمد على الأقمار الصناعية و أنظمة الاستهداف الموجهة بالكمبيوتر ثورة في شن الحروب وعززت الدور السيادي للولايات المتحدة الأمريكية في مجال التكنولوجيا العسكرية. من ناحية أخرى لا يزال الثوار والمتمردون في أفريقيا وأسيا يحاربون باستخدام أسلحة بسيطة جداً ويتصرفون بمساعدة وسائل النقل المدنية.

مثال: حرب فيتنام الثانية (1963-1973) كحرب غير متكافئة

> "ما كان من الممكن أن يتسع الفارق بين وسائل القتال والتسلح في فيتنام أكبر مما كان، إذ أرسلت الولايات المتحدة جيشاً كامل العدة والعتاد إلى أرض المعركة، في الوقت الذي كانت العصابات تجر فيه معداتها الحربية خلال أدغال هو تشي منه باستخدام الدراجات. كان المجال الجوي حكراً على المروحيات والمقاتلات الأمريكية وطائرات *B-52* المجهزة لحمل الأسلحة النووية، ورست حاملات الطائرات أمام السواحل، أنظمة أسلحة لا تصمد أمامها الكلاشينكوف والمدافع القديمة المضادة للطائرات ولا زوارق الدوريات. هناك كثير من هذه الأمثلة التي تصور نفس الواقعة: ألا وهي أن الجانب الضعيف لا يصمد إذا استسلم لطريقة الحرب التي استعد لها الطرف الأقوى ويجيدها بأفضل وجه. وستكون الجرأة للمواجهة المفتوحة على أرض المعركة أو الدخول في سباق من أجل الحصول على أداة حرب مماثلة بمثابة النهاية المحتومة للطرف الأضعف في ظل عدم التكافؤ، ولا يمكنه حتى أن يتوقع الحصول على فرصة ثانية." (*Greiner 2007: 45*)

شكل 1: خريطة العالم مقسمة حسب عدد ضحايا الحروب من 1945 إلى 2000

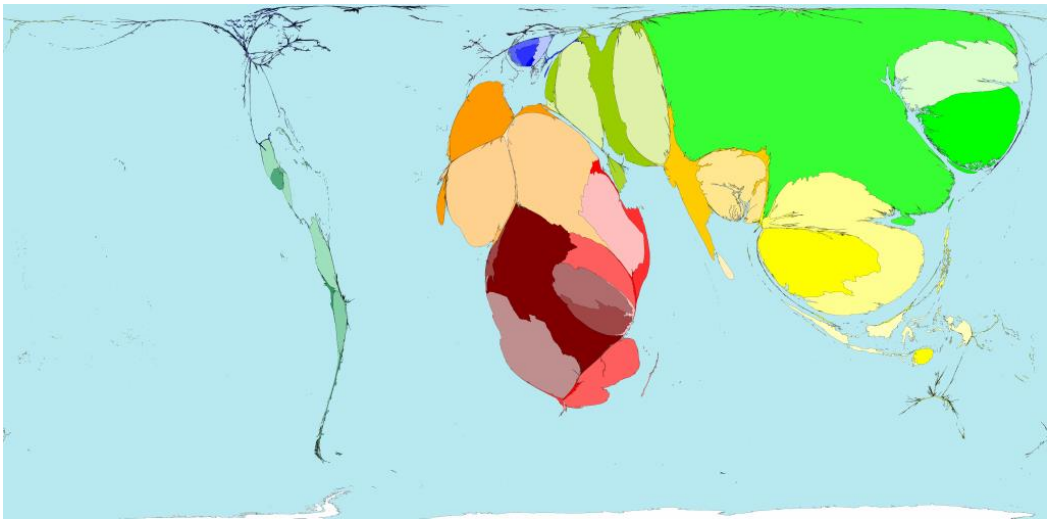

Worldmapper, online: http://www.worldmapper.org/display.php?selected=287 [6.2.2014].

ويعتبر مصطلح "السلام" مقابلاً لمصطلح "الحرب". ويمكن تعريف "السلام" بشكل مبسط بأنه غياب الحرب. لكن يوهان غالتونج اعترض على هذا التعريف، إذ رأى أن السلام لا بد أن يكون أكثر من مجرد حالة هدنة مستمرة، فعرف السلام تعريفاً أكثر تطلعاً بأنه "غياب العنف الهيكلي". ويعني "العنف الهيكلي" من ناحية أخرى الفرص الممنوعة والتدهور الممنهج والهيكلي للحالة الاقتصادية والاجتماعية للناس (*Galtung 1981: 12 seqq. et*). ففي أفريقيا السمراء يزيد عدد الذين يموتون بفيروس الإيدز عن العدد في الاتحاد الأوروبي بكثير. وتعني هذه الحالة الواضحة من العنف الهيكلي أن الاتحاد الأوروبي لا يعيش في سلام مع الإقليم. ويظهر في

هذا المثال من ناحية التطلعات العالية لتعريف غالتونغ، ومن ناحية أخرى يبقى الجانب السلبي لتعريف "السلام"، أي أن السلام هو غياب شيء ما. ويمكن لمس الجزء الإيجابي في تعريف السلام في النظريات التي تعرف السلام بكونه عملية، فالإمكانية الأولى تكمن في ربط السلام بتحضر العلاقات الدولية (قارن 5. فصل السياسة الخارجية الألمانية): فكلما كثرت المؤسسات والأعراف والقوانين الدولية تصبح العلاقات بين اللاعبين الدوليين أكثر سلماً. أما الإمكانية الثانية فتظهر في ربط السلام بإرساء الديمقراطية، فالأنظمة الديمقراطية – حسب فهم نظرية السلام الديمقراطي (قارن 4، نفس الفصل)- لا تحارب بعضها. والخلاصة أن دعم الديمقراطية يمثل سياسة السلام. وبنظرة خاطفة على خريطة العالم يمكن التأكد من أن المناطق التي تشكلت فيها أنظمة مؤسساتية دقيقة وتسودها الديمقراطية وتكثر فيها التجارة قد اختفت فيها الحروب منذ عدة عقود. وتعتبر "مناطق السلام" في الاتحاد الأوروبي وشمال وجنوب أمريكا مقابلاً "لمناطق الاضطرابات" (*Singer/Wildalvsky 1993*).

وتتطلب المراقبة التحليلية تفسيراً لانقسام العالم على هذا النحو.

ت)بالنسبة للتوضيح: النظريات

بينما تصنف وتنظم التحليلات المعرفة المستمدة من المشاهدات تسبق الإيضاحات خطوة نحو الأمام، فالإيضاحات تشكل قلب العلاقات الدولية لأنها تعد بإجابة الأسئلة عن السبب: لماذا تطورت الأحداث لحد معين؟ كيف يمكن توضيح الظواهر في العلاقات الدولية؟ كيف يمكن فهم السياقات السياسية المعقدة؟ وتصب الإجابات على هذه الأسئلة بالضرورة في مجال النظرية، مع العلم بأن النظريات المختلفة تقدم إجابات متباينة.

نظريات المؤامرة
(conspiracy theories)

ازدهرت ما تعرف بنظريات المؤامرة من خلال الإنترنت، ويقصد بها نسب المسؤولية عن النتائج السياسية للقوى المستترة التي تمارس سياساتها من وراء الأحداث. وهذه القوى المستترة يمكن أن تكون قطاع المال، أو وكالة الاستخبارات الأمريكية، أو الشركات العالمية الكبرى. وفيها يتم استبدال التعليقات الواضحة والأقرب على مشاهدات ما بأخرى انتقائية ومتعارضة من الناحية الواقعية. وتتحدى بذلك التفسيرات السائدة، التي يتم تأويلها لصالح فرضية القوى المستترة. مثال أحداث 11 سبتمبر: بينما كانت التفسيرات السائدة تنسب الهجمات الإرهابية لشبكة تنظيم القاعدة انتقت نظريات المؤامرة بعض المعلومات (مثل السماح لطائرات أسرة بن لادن بمغادرة المجال الجوي الأمريكي) واستخدمتها لإظهار أسامة بن لادن كعميل لوكالة الاستخبارات الأمريكية: حيث ادعت أن الولايات المتحدة الأمريكية قد رتبت أحداث 11 سبتمبر لتخلق بذلك مبرراً لغزو العراق و تدمير العالم العربي. إن نظريات المؤامرة أضحت في هذا العالم المعقد وغير الواضح محاولة عاقلة لتفسير الأحداث الغير الواضحة ومنحها نوعاً من المنطقية، ومن ثم تقليل الشعور بالارتباك وفقدان الوعي. وبتطبيق المفهوم الضيق للنظرية فلا تعتبر نظريات المؤامرة نظريات، نظراً لعدم إثبات آليتها التأثيرية مع المتغير الموضح "القوى المستترة". ولكن بأبعاد المفهوم الواسع للنظرية فقد تنسب إليها وظيفة تمثيلية من أجل استخراج المعرفة الموجودة. كما يمكن استخدام معايير مثل الدقة والترابط مع نظريات المؤامرة. وفي هذا السياق يطرح المثال المذكور أعلاه سؤالاً يإن كان مسرحية وكالة الاستخبارات الأمريكية في 11 سبتمبر ستظل مستترة لفترة طويلة؟ ولماذا تحتاج الولايات المتحدة الأمريكية كالقوى العظمى الوحيدة المتبقية في العالم أن تفتعل هذا الحدث للهجوم على العراق؟

تستند المعرفة النظرية على تأملات تجريدية وتعميمية وتعامل مع المشاهدة (*Schimmelfennig 2010: 41*) واستناداً إلى التعريفات المختلفة (*Blaikie 2010: 124 et. seqq.*) فيمكن فهم "النظرية" بالمعنى الأشمل بأنها محاولة للإجابة على الأسئلة حول السبب والكيفية (كيف ولماذا؟) من خلال تفسير منهجي وموحد لعدد من المشاهدات. تقدم النظريات أدوات التحليل للفحص والدراسة، وتضع التعريفات، والعبارات العامة، وتربط بين الأسباب أو الدوافع والمشاهدات (*Van Evera 1997: 7f.*)، بل إن العبارات العامة تتكثف في بعض النظريات لتصبح آلية للتأثير. وتنشئ آلية التأثير علاقة بين ظاهرتين توضح إحداهما الأخرى. وعلى حسب كل نظرية تستخدم المصطلحات المختلفة للظاهرة 1: المتغير المفسِّر، العامل المستقل، المفسِّر، الدافع، المدخلات، بينما يطلق على الظاهرة 2 المتغير المفسَّر، العنصر الغير مستقل، المفسَّر، النتيجة، المخرجات أو الحصيلة. وكما سيتضح في الأبواب التالية، فالنظريات تختلف اختلافاً كبيراً في وصفها لشدة العلاقة بين الظواهر. فإذا كان الارتباط قوياً،

وإذا كان المتغير الإيضاحي "للتسلح" يحدد دائماً ظاهرة "الحرب" فيوصف ذلك بـ"العلاقة السببية": أي أن التسلح يؤدي دائماً إلى الحرب. لكن العلاقة قد تكون أيضاً رخوة، فربما يمهد "التسلح" الطريق أمام "الحرب"، لكن ليس كل تسلح يؤدي إلى حرب. أي أن التسلح شرط ضروري لكنه ليس كافياً وحده للحرب. وغالباً ما يتم تناول المتغيرين دون فصل او استقلال عن بعضهما البعض. فلا يمكن بحث السياسة الخارجية التحفظية التي تتبعها اليابان دون الأخذ في الاعتبار تحفظ المجتمع الياباني في مسائل السياسة الخارجية. ومن الأمثلة على

مثل هذه العلاقة "الجوهرية": عند السؤال عما يميز السياسة الخارجية اليابانية يمكن الإجابة بأنها تتميز بمسالمة اليابان. ولا يعني ذلك أن اليابان لن تشن أي حرب أبداً، لكن العلاقة هنا ليست سببية، وإنما المقصود فقط أنها تؤثر الحلول السلمية.

ماذا تقدم النظريات؟ إنها تحقق **وظائف** مختلفة في العملية العلمية يمكن تلخيصها كما يلي:

- وظيفة تفسيرية — تفسير الظواهر المكتشفة/الملاحظة
- وظيفة تعريفية — ابتكار مفاهيم تحليلية
- وظيفة انتقائية — اختيار الأهم
- وظيفة منهجية — تنسيق وتنظيم العبارات
- وظيفة إدماجية — الجمع بين الظواهر التي كانت منفصلة مسبقاً
- وظيفة تجريدية — تفكيك الحالات الفردية المعينة لصالح قابلية التعميم

واستناداً على الوظيفة الانتقائية وابتكار المفاهيم التحليلية فإن النظريات تختلف استناداً إلى:

تعريف العنصر الفاعل	العناصر الفاعلة التي تؤثر على العلاقات بين الدول؟
السياسة الدولية (بالمفهوم الضيق)	الدول
السياسة الحكومية الدولية	**الحكومات (مثل المفاوضات)**
المنظمات الدولية (IO)	يتم تنظيمها في سياق الحكومات الدولية (أيضاً: مجلس الاتحاد الأوروبي)
السياسة ما فوق السلطة الوطنية للاتحاد الأوروبي (إمكانية القرارات المستقلة دون تأثير من الدولة الوطنية)	المفوضية، المحكمة الاوروبية (EuGH)، البرلمان الأوروبي، البنك المركزي الأوروبي (EZB) (قارن باب توطيد الاتحاد الأوروبي)
السياسة عبر الوطنية (عبر حدود الدولة)	المنظمات الغير حكومية (NGO)، الشركات (الشركات العبر الوطنية – (TNC)

المصدر: المؤلف

وهناك عناصر دولية أخرى فاعلة تتحدد حسب المجال السياسي: فالسياسة الحكومية الدولية تلعب في العادة دوراً في المفاوضات الدولية (قارن فصل نظام التجارة الدولية)، وتعالج السياسة العبر وطنية الشركات والمنظمات الغير حكومية (قارن: دراسة السياسة العبر وطنية)، ويحتوي نظام الاتحاد الأوروبي على عناصر عبر وطنية (قارن فصل توطيد الاتحاد الأوروبي وتوسع الاتحاد الأوروبي).

تتباين النظريات فيما تراه هيكلاً هاماً للعلاقات الدولية:

ما هي الهياكل المميزة للسياسة؟	الأمثلة
نظام الدول ذات السيادة	العالم الدولي
"البنية الأمنية" الدولية، أنظمة التحالفات	الناتو
النظام الاقتصادي العالمي	منظمة التجارة العالمية
الأنظمة المعيارية، مثل حقوق الإنسان العالمية	الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان
الحضارات، الثقافات، الأديان	صدام الحضارات (قارن دراسة نقد النظرية)
الصراع الشمالي الجنوبي	العالم الأول ضد العالم الثالث

المصدر: المؤلف

كما تختلف النظريات في تفسيرها لمعايير الدولة. الدولة توصف بكونها جماعة ذات تنظيم سياسي مزودة بنظام للحكم. وتكوّن الدولة بالمفهوم التقليدي التضافر الأهم – لكن ليس الأوحد - للقوة الاجتماعية. وتكمن أهم واجباتها في ضمان الأمن للجماعة نحو الخارج والداخل. ويتم التعبير عن فكرة "العالم الدولي" الذي يكوّن أساساً للدول الناجحة بمصطلح **نظام دولة وستفاليا** *Westphalia*. في إشارة إلى صلح وستفاليا الذي تم إبرامه عقب انتهاء حرب الثلاثين عاماً في أوروبا (1648). بعد ذلك تم قبول الدول كعناصر دولية فاعلة. وكان ذلك يعني أيضاً الاعتراف بحدود الدولة والمساواة القانونية الرسمية للدول كأعلى سلطة سياسية لا تخضع لأي درجة أخرى أعلى منها. ويتم التعبير عن ذلك المفهوم بخارطة العالم التي تظهر الدول وحدودها. ويشغل مصطلح **السيادة** *Sovereignty* مكاناً محورياً في هذا المفهوم.

> "السيادة في العلوم السياسية ونظرية الدولة والقانون الدولي هي حق الحكم المؤسس للدولة الحديثة نحو الداخل والخارج وكذلك أحد الأسباب الجوهرية لاحتكار سلطتها. ومن ثم فإن الدولة ذات السيادة مستقلة في تصرفها وعنصر متساوي مع الدول الأخرى من حيث المبدأ وكيان حر وعنصر جوهري في النظام الدولي."
>
> (*Seidelmann 2010: 961*)

الدولة والوطن

الوطن جماعة سياسية تقوم على أساس سمات مشتركة. وقد تكون هذه السمات ذات طبيعة إثنية (اللغة، الدين، الأصل، الثقافة) أو تعتمد على قيم مشتركة ("الحرية، المساواة، الأخوّة").
وتعد القومية فكرة منتشرة في أوروبا تهدف إلى الجمع بين هذه الجماعة السياسية تحت سقف دولة واحدة. وتتجه كثير من التحليلات والنظريات إلى تعميم هذا النموذج الأوروبي المميز على العالم اللا أوروبي. ويتضح ذلك التساوي في مفاهيم "دولة قومية" (بالإنجليزية nation-state). وتمارس الدول غير القومية أحياناً **التكون القومي** كي تتحول إلى وطن (مثل ماليزيا ورواندا)، بينما تجتهد الأوطان التي لم تصل بعد لمرحلة الدولة لكي تؤسس دولة (مثل الأكراد والفلسطينيين).

وأخيراً، فتقدم النظريات فرضيات مختلفة عن مستويات التحليل ذات الأهمية. فمن أين نبدأ البحث إذا أردنا تحليل وإيضاح ظواهر العلاقات الدولية؟ وقد أجرى كينيث والتز *Kenneth Waltz* في كتابه "الإنسان والدولة والحرب" (1959) أولى محاولات التنظيم. حيث يمكننا التفرقة بين ثلاثة مستويات (*levels of analysis*) كمساعدة توجيهية. ويسمي والتز هذه المستويات الصورة الأولى والثانية والثالثة. وقد تتوافر أسباب الحرب مثلاً على جميع المستويات:

شكل 2 : مستويات التحليل الحرب كمثال

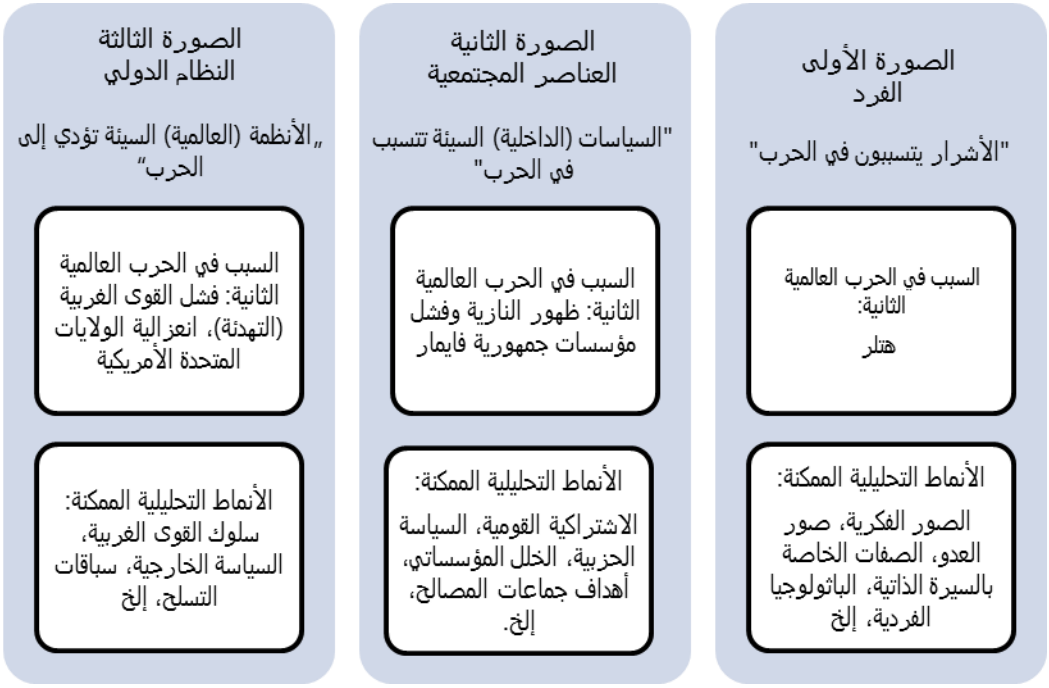

المصدر: المؤلف

وتُصنّف النظريات في مجموعات حسب الصفات المشتركة. وتوصف كل مجموعة من النظريات المصنفة **بالمدرسة النظرية**. فطبقاً لمجموعة ويت وبورتر *Wight and Porter* (1991) فهناك ثلاثة مدارس نظرية مختلفة.[2] المدرسة الثورية، المدرسة العقلانية/الليبرالية والمدرسة الواقعية، وتتبنى تلك المدارس فرضيات مختلفة تماماً عن طبيعة العالم (رؤية العالم: انظر أسفله) وطبيعة الإنسان (صورة الإنسان).

2 لا يتحدث ويت وبورتر ع عن المدارس النظرية، وإنما عن التقاليد (traditions). وتبسيطاً على القارئ لن يتم هنا ذكر أية مذاهب أخرى كاتجاهات أو صرامة النظريات أو حجمها أو النظريات الشاملة.

	المدرسة الثورية Revolutionism	المدرسة العقلانية/الليبرالية Rationalism and Liberalism		المدرسة الواقعية Realism
		التجارة (commerce)	المثالية (reason)	
رؤية العالم	المنطلق: المجتمع العالمي غير العادل	المنطلق		المنطلق: فوضوية عالم الدول
		عالم التجارة يحقق السلام والديمقراطية	القانون الدولي يمثل المنطقية	
	هناك معنى للتاريخ • هناك مهمة تاريخية (دينية، إيديولوجية) للتغيير • العالم يمكن أن يتغير تغيراً ثورياً إذا فهمه الناس	عالم التجارة يسيطر على الأنانية	التاريخ كعملية للتعلم	• التاريخ يعيد نفسه: نفس القوالب، بشكل استاتيكي، غير قابل للتغيير • العالم تقوده الصراعات، لكن الصراعات يمكن أن تظل سلمية
		• العالم قابل للتحول والإصلاح • المؤسسات كمفتاح للقانون والتجارة • يمكن أن يصبح العالم أكثر عدلاً من خلال تحول ثوري		
	مقسم على ثلاثة:			
صورة الإنسان	• الطليعة (النخبة التي أدركت معنى التاريخ)	• مضاعف الفائدة (الكائن الاقتصادي)	• إنسان يتعلم ومتفتح	• المتوجه نحو السلطة • الأناني
	• "الكتلة الخاملة" (الشعب الذي يجب إيقاظه وإقناعه)	• الأنانية النافعة	• الصورة الإيجابية للإنسان	• الذكاء يساعد
	• الأعداء (فئة من المجتمع أو عرق أو أتباع دين)	•المتعلم المُتكيّف (المحاولة والخطأ)	• التعليم كمحرك للنجاح	• نظرة إلى حركية السلطة تعطي مميزات لرجال الدولة

المصدر: المؤلف

من أهم معتنقي تلك المدارس النظرية:

المدرسة النظرية الثورية	المدرسة العقلانية/الليبرالية النظرية	المدرسة النظرية الواقعية

المصدر: المؤلف

وفي عقد التسعينيات من القرن العشرين نشأت أثناء دراسة المدارس النظرية الثلاث مدرسة أخرى تسمى **البنائية الاجتماعية** *Social Constructivism*. وتركز هذه المدرسة على معانٍ في عالم الأفكار، مثل اللغة والإشارات والممارسات الاجتماعية والتفسير. أي أن النظرة للعالم لا تتحدد من خلال الأسس المادية، وإنما تعالج كيفية الحديث عن شيء أو كيفية تفسيره. وبهذا يُفهم العالم على المدى القصير على أنه ثابت لأن أنظمة

المعاني – مثل الحضارات – لا تتغير إلا ببطء، وعلى الرغم من ذلك يظل السؤال عن تحولٍ متوسط وطويل المدى محورياً بالنسبة لأنصار مدرسة البنائية الاجتماعية. وتتميز هذه المدرسة بصورتها عن الإنسان ذي القدرة على التواصل والتفسير (*homo sociologicus*) الذي يتكيف مع قواعد المجتمع الذي ينتمي إليه (*logic of appropriateness*). وتتضح الاختلافات بين المدارس الأربع عند تأمل دور "القوة" – التي تعتبر مصلطحاً محورياً في العلوم السياسية:

الثورية	البنائية الاجتماعية	العقلانية/الليبرالية	الواقعية
سينغهاس Senghass(1972) الإمبريالية والقوة الهيكلية – تحليلات التناسخ الغير مستقل	فينت Wendt(1992) *Anarchy is what states make of it: The social construction of power politics*	ني Nye (1990) *Bound to lead - The changing nature of American Power*	مورغنتاو Morgenthau(1948) *Politics among nations - The struggle for power and peace*
• القوة تتجلى في انعدام العدالة والعنف الهيكلي (غالتونغ: انظر أعلاه) • التعلق الهيكلي للدول الفقيرة بالدول الغنية	• اسناد السلطة والقوة من خلال "التابع ومنعدم القوة" • شرعية إعزاء القوة تصبح محورية	• "القوة الناعمة" • أهمية العوامل الناعمة للوطن القائدة (intangible assets) ← الجاذبية ← السلطة الأخلاقية ← "ماضي" القيم	• وضع أهداف خاصة أخرى بالقوة • القوة هدف وأداة أية سياسة •تحديد الوسائل المادية للقوة ← "المصلحة الوطنية" هي التوجه نحو القوة في موقف معين

المصدر: المؤلف

استناداً إلى اختيار الموضوعات وتطور النظريات يهيمن الباحثون الغربيون، وخاصة الأمريكيون على مجال العلاقات الدولية، ومن ثم فإن مشكلات العالم الغربي تقع في صدارة تأسيس النظريات (انظر لينغ 2014 *Ling*). وبينما تضم بعض الأفرع كثير من المراجع (مثل "هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية") تقل النظريات في أفرع أخرى (مثل السياسة الخارجية للدول الأفريقية). ويدعم هذا الاستنتاج تتبع العلوم أنماط محددة، حيث تقوم وسائل الإعلام ووسائل المنح عن طريق المنح المقدمة، وتتلوها الشبكات البحثية لمعاهد الدكتوراة بالعمل على مواضيع معبنة. يترتب على ذلك المزيد والمزيد من أطروحات الدكتوراة في ذاك الموضوع. ويؤدي التحول السريع في السياسة والأحداث الكثيرة التي يتم ملاحظتها إجمالاً إلى أننا نرصد كثير من الثغرات البحثية ومن ثم تقل معرفتنا في السياسة الدولية عنها في علم الحكومات أو النظرية السياسية.

أين يكون البحث في مجال العلاقات الدولية، وأين توجد النظريات؟ يتم نشر أطروحات الدكتوراة غالباً في دور النشر المتخصصة، وتصدر دور النشر المتخصصة في الوقت نفسه مجلات متخصصة تتنوع حسب الهدف النظري، المدارس النظرية، والارتباط بالفرع التخصصي، ومحور التخصص، وطرق المنهجية (فيما يلي مجموعة منها)

• دور نشر متخصصة (عالمية):
Sage, University Presses, Lynne Rienner, Palgrave Macmillan, Westview Press, Routledge

• دور نشر متخصصة (في ألمانيا):
Verlag für Sozialwissenschaften (VS), Nomos, Barbara Budrich, Peter Lang, LIT, UTB, Oldenbourg

• مجلات متخصصة (مختارات):
International Organization, International Security, Survival, Foreign Policy Analysis, World Politics, European Journal of International Relations, Millenium, European Foreign Affairs Review, Cooperation and Conflict, Zeitschrift für Internationale Beziehungen (ZIB), Zeitschrift für Außen- und Sicherheitspolitik, Politique Étrangère

وكما يلاحظ من أسماء أهم المجلات المتخصصة فإن اللغة الأكثر انتشاراً في العلوم السياسية هي الإنجليزية، حيث تجرى النقاشات في كبرى المؤتمرات باللغة الإنجليزية، كما تصدر بها أهم الأفكار الجديدة. هذا لا يعني أن أبحاث مهمة تنشر أيضاً باللغات الإقليمية أو بلغة البلد (خاصة إذا تعلق الأمر بخصائص الإقليم أو البلد)، إلا أن تلك الأبحاث تظل غالباً مهمشة إن لم تصدر أيضاً بالإنجليزية.

إن معرفة الفروق بين المدارس النظرية الأربع التي ذكرت أعلاه أمر أساسي من دراسة السياسة الدولية بشكل ناجح. وينتج ذلك على الأخص من احتياج جميع المعارف بالمعنى الشامل، أي التوقع والتقييم والتوصية إلى تفسير محكم ومتين – ومن ثم دعم للنظرية، أي أنه لا يمكن تقديم توقعات قوية أو تقييمات منطقية أو توصيات دقيقة دون أن معرفة سبب حدوث الشيء.

توضيح

تظل التوقعات الجوية عن طقس اليوم التالي مجرد كلام طالما لم يعرف كيف ينشأ الطقس. حتى التقييمات على غرار "الطقس اليوم بارد بالنسبة بهذا الوقت من العام" أو النصائح مثل "ينصح بعدم الخروج من المنزل عصراً دون ارتداء معطف" لا يمكن الرد عليها بشكل جوهري دون معرفة نظرية (تنشأ لدينا من خلال التوقعات الجوية). ولا يعني ذلك أن التوقعات الجوية لا تخطئ ولا أن الأفراد لا يطورون إحساساً قوياً بطقس اليوم التالي. إلا أن الأخيرة تظل مجرد أراء فردية، فلا يمكن تعميمها، وتظل غير منطقية وغير ذات مصداقية وكذلك غير علمية.

ث)التقييمات والتوقعات والتوصيات

تظهر التقييمات على الأخص في صورة تعليقات في الصحف اليومية والأسبوعية، أو في البرامج الحوارية أو المدونات. وفي العادة لا يكون هناك دليل واضح على فهم النظرية أو على موقف المعلق. وهذا يعني أنه من غير الواضح إن كان المعلق يتبنى رؤية ثورية أم ليبرالية، كما يجب "استخلاص" فهم النظرية من أقواله.

تصدر التوقعات والتوصيات في الغالب من المعاهد البحثية المتخصصة (المراكز الفكرية)، حيث تصدر كتبها مع التحليلات المحملة بالمعلومات عن موضوع معين. إلا أن كثير من التحليلات تتفادى أي ارتباط بالنظرية، أي أنها تظل رأي للمؤلف أو المعهد يستند فيه إلى حقائق، ولكنها غير قابلة للتعميم. ونظراً لهيمنة المدرسة النظرية الواقعية التي دامت طويلاً فإن الدراسات التي لا تعتمد على النظرية تميل إلى أن تكون بمثابة تحليلات واقعية. يدل على ذلك الاستخدام الشائع للمصطلحات التحليلية التي صبغت مدرسة النظرية الواقعية مثل "المصلحة الوطنية" أو "الفوز بالسلطة".

مجموعة مختارة من المعاهد البحثية

فرنسا: المعهد الدولي للعلاقات الدولية (IFRI)، معهد العلاقات الدولية والاستراتيجية (IRIS)، جمعية الأبحاث الاستراتيجية (FRS)، معهد روبير شومان. بريطانيا: كاتمان هاوس، مركز دراسات الدفاع والأمن الدولي، مركز السياسة الخارجية. الولايات المتحدة الأمريكية: جمعية الأزمات الدولية، معهد بروكينغ، مؤسسة راند، معهد أمريكان إنتربرايز، مؤسسة هيريتاج. ألمانيا: جمعية العلم والسياسة (SWP)، معهد السياسة الأوروبية (IEP)، مؤسسة السياسة الأوروبية (IEP)، معهد هيسن لأبحاث السلام والنزاعات (HSFK)، الجمعية الألمانية للسياسة الخارجية (DGAP)

كما إن المراكز الفكرية في أغلب الدول قريبة من الحكومات، وينتج عن ذلك تبني هذه المراكز أجندة الحكومة وتقتصر في توصياتها على "الممكن سياسياً" في اللحظة الراهنة.

لكل هذه الأسباب يرفض علماء الاجتماع وصف التوقعات والتقييمات والتوصيات بكونها منتجات علمية. ورغم ذلك فالتذبذب بين السياسة العملية والمركز الفكري والجامعة – كما هو معتاد في الولايات المتحدة الأمريكية – ينبئ عن فهم العمليات الثلاث بأنها منتجات علمية للسياسة الدولية "بالمفهوم الشامل". لهذا سوف يرد ذكر هذه العمليات الثلاثة في الفصول الخاصة بها، إلا أن التوقعات والتقييمات والتوصيات تجرى عادة على أساس النظرية التي يتم تناولها.

ركزت الفقرات الأخيرة على إبراز أهمية بناء النظرية بالنسبة للتخصص. وفي الواقع فإن النظريات التي تقع في محور العلاقات الدولية تحاول الإجابة على الأسئلة التي تبدأ بـ"لماذا". في الوقت نفسه تحقق جميع العمليات العلمية التي تم التمهيد لها وظيفة هامة كونها سبباً لإنتاج معرفة قيمة عن العلاقات الدولية، لهذا ستراعي الفصول التالية جميع العمليات العلمية. وستتناول الملاحظات الختامية خيط تطور النظريات مرة أخرى من خلال تنظيم وتصنيف الإيضاحات في كل فصل.

المسرد

السياسة، العلوم السياسية، العلم
العلاقات الدولية (المبحث)
العلاقات الدولية (الفرع التخصصي)
السياسة الدولية
السياسة الحكومية الدولية
السياسة عبر الحدود الوطنية
السياسة فوق السلطة الوطنية
الدولة، الوطن، السيادة، النظام الدولي، النظام الوستفالي
الصراع، الصراع متدني الشدة
الحرب، أشكال الحرب، السلام، العنف الهيكلي، الحرب الجديدة، الحرب اللامتماثلة
مناطق السلام – مناطق الاضطرابات
الوصف، التحليل، التوضيح، النظرية، وظائف النظرية، المدرسة النظرية
مستويات التحليل (الصورة الأولى، الثانية، الثالثة)
المدارس النظرية الواقعية، الليبرالية، الثورية، البنائية الاجتماعية

ينصح بمطالعة المراجع التالية:

مبادئ تخصص العلاقات الدولية

Krell, Gerd (2009): Weltbilder und Weltordnung. Einführung in die Theorie der internationalen Beziehungen. Studienkurs Politikwissenschaft. Baden-Baden: Nomos, pp. 17-54.

تمهيد لنظريات العلاقات الدولية

Joergensen, Knud E. (2010): International Relations Theory: A New Introduction. Basingstoke: Palgrave Macmillan (including the chapter: "Why theorize IR"), pp. 6-32.

نص معاصر يقدم إطلالة على السياسة العالمية منذ عام 1989

Wirsching, Andreas (2012): Der Preis der Freiheit. Geschichte Europas in unserer Zeit. München: Beck.

المراجع الأخرى المستخدمة

Arquilla, John/Ronfeldt, David (1993): Cyberwar is Coming! In Comparative Strategy 12:2, pp. 141–165.
Blaikie, Norman (2010): Designing Social Research - The Logic of Anticipation. Cambridge: Polity Press.
Clausewitz, Carl von (1832–1834): Vom Kriege. Hinterlassenes Werk. Vols. 1–3. Berlin: Dümmler.
Czempiel, Ernst-Otto (2012): Internationale Beziehungen: Begriff, Gegenstand und Forschungsabsicht. In: Staack, Michael (ed.): Einführung in die Internationale Politik. Studienbuch (5th ed.), München: Oldenbourg Verl., pp. 2-30.
Galtung, Johan (1981): Strukturelle Gewalt. Beiträge zur Friedens- und Konfliktforschung. Hamburg: Rororo.
Greiner, Bernd (2007): Krieg ohne Fronten. Die USA in Vietnam. Hamburg: Hamburger Edition.
Kaldor, Mary (1998): New and old wars. Organized violence in a global era. Stanford: Standford University Press.

Lenin, Wladimir I. (1917/1979): Der Imperialismus als höchstes Stadium des Kapitalismus. Berlin: Dietz.
Link, Werner (1979): Überlegungen zum Begriff Konflikt 'in den internationalen Beziehungen – Versuch der Begriffsklärung. In: Politische Vierteljahresschrift, vol. 20, no. 1, pp. 33-50.
Machiavelli, Niccollò (1531/2008): Der Fürst. Frankfurt a.M.: Inselverlag.
Meyers, Reinhard (1994): Begriff und Probleme des Friedens. Opladen: Leske +Budrich.
Morgenthau, Hans Joachim (1948): Politics among nations - The struggle for power and peace. New York: Alfred A. Knopf.
Münkler, Herfried (2004): Die Neuen Kriege. Reinbek bei Hamburg: Rowohlt.
Nye, Joseph S. (1990): Bound to lead - The changing nature of American Power. New York: Basic Books.
Patzelt, Werner (2013): Einführung in die Politikwissenschaft. Grundriss des Faches und studiumbegleitende Orientierung. Passau: Wissenschaftsverlag Richard Rothe.
Schieder, Siegfried/Manuela Spindler (2010): Theorien der internationalen Beziehungen. 3., revised and updated edition. Opladen: Verlag Barbara Budrich.
Schimmelfennig, Frank (2010): Internationale Politik. Paderborn: Schöningh.
Seidelmann, Reimund (2010): Stichwort „Souveränität". In: Nohlen, Dieter/ Schultze, Rainer-Olaf (Ed.): Lexikon der Politikwissenschaft. Theorien, Methoden, Begriffe. München: C. H. Beck. pp. 961-63.
Senghaas, Dieter (1972): Imperialismus und strukturelle Gewalt. Analysen über abhängige Reproduktion. Frankfurt a.M.: Suhrkamp Verlag.
Singer, Joel David/Small, Melvin (1972): The wages of war 1816-1965. A Statistical Handbook. New York: Wiley.
Singer, Max/Aaron B. Wildavsky (1993): The real world order. Zones of turmoil. Chatham, N.J.: Chatham House Publishers.
Van Evera, Steven (1997): Guide to Methods for Students of Political Science. New York: Ithaca.
Waltz, Kenneth (1959): Man, the State and War. A Theoretical Analysis. New York: Columbia University Press.
Wight, Martin (1991): The Three Traditions of international theory. In: Wight, Gabriele/Porter, Brian (Ed.): International Theory. The three traditions. London: Leicester University Press, pp. 7-24.
Wendt, Alexander (1992): Anarchy is what states make of it. The social construction of power politics. In: International Organization 46:2, pp. 391-425.
Wilson, Woodrow (1918): Speech on 08/01/1918 in front of both houses of Congress. In: Deutsches Historisches Museum, Inhalt auf Deutsch, available online at:
http://www.dhm.de/lemo/html/dokumente/14punkte/, summary in English:
http://history.state.gov/milestones/1914-1920/FourteenPoints [last access: 06/02/2014].

الفصل الثاني: الحكم

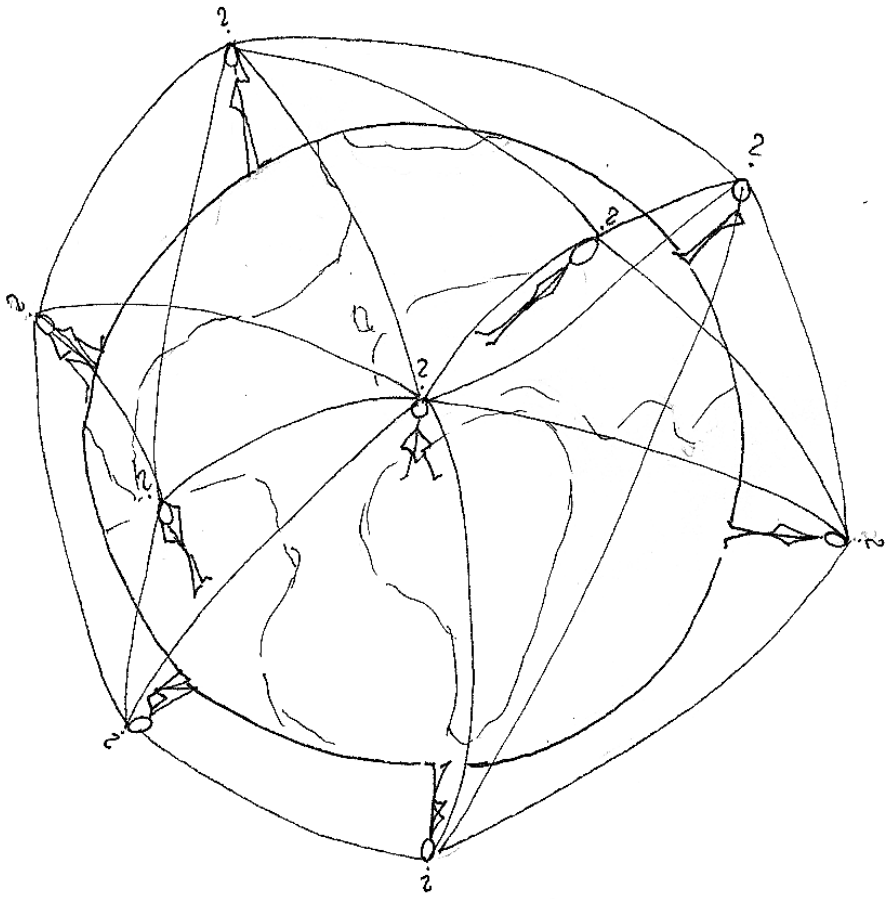

المبحث الأول: الحكم العالمي من خلال الدبلوماسية

بالتعاون مع: ريجينا فيلش

1. مدخل

شكل 3 (صورة): إحتجاز رهائن فى السفارة الأمريكية فى طهران 1979

Revolution.Shirazu/public domain. Online: http://revolution.shirazu.ac.ir/?p=12976 [19/01/2017].

إيرانيون مع رهائن أمريكان: أحد الرهائن الاثنين و الخمسين الذين قام الطلبة الإيرانيون فى 5 نوفمبر 1979 باحتجازهم فى السفارة الأمريكية فى طهران، تم تقييده بعد أربعة أيام من احتلال السفارة وعرضه معصوب العينين أمام وسائل الإعلام العالمية.

كان إذلالاً ترسّخ بعمق فى الذاكرة الجماعية لدولة كبرى وهى الولايات المتحدة الأمريكية، ففي *4* نوفمبر 1979 اقتحم طلاب جذريين، أثناء الاضطرابات التى شهدتها الثورة الإسلامية، في السفارة الأمريكية فى طهران وقاموا باحتجاز موظفي السفارة كرهائن، استمرت أزمة احتجاز الرهائن 444 يوماً مأساوية؛ حتى تم إطلاق سراح آخر 52 محتجزاً. وقد أسفرت دراما احتجاز الرهائن عن غياب وعي الولايات المتحدة الأمريكية، وساهمت فى خسارة الرئيس جيمي كارتر للإنتخابات، لتندرج ضمن سلسلة طويلة من الإهانات المتبادلة التى تُصعب حتى الآن المصالحة بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران.

المصدر: *n-tv* 2009/11/3 إذلال دولة كبرى. دراما الرهائن فى طهران

2. سؤال أساسي: ما الذى تقدمه الدبلوماسية للحكم العالمي؟

3. الوصف: تطور الدبلوماسية

أ) النشأة

نشأت الدبلوماسية بمعناها الأوسع مع المجتمعات الأولى المنظمة سياسياً، وحدث التواصل بين الجماعات المختلفة بعدما تم نقل الاتصالات عن طريق مرسل وإستقبالها فى موقع الهدف، ولهذا الغرض نشأت المزايا الأولى للمرسلين، وفى أوائل العصور الوسطى فى أوروبا تشكلت الدبلوماسية فى صورة الموفدين الدائمين، وأصبح إرسال المرسلين، الذى كان فى البداية قصير المدة وله مشكلاته، يحدث بشكل أكبر وأكثر استمراراً، فالبابوية على سبيل المثال كانت لها علاقات دبلوماسية مع القيصر البيزنطي فى القسطنطينة من خلال موفدين قاموا بتمثيل البابا بشكل دائم فى بلاط القيصر. وفى العصور الوسطى المتأخرة تم تدريجياً إنشاء بعثات دائمة. وقد ساهمت بعض عناصر النظام الدبلوماسي للبندقية فى عصر النهضة (القرن الخامس عشر) فى تطوير انتشار البعثات الدائمة فى جميع أنحاء أوروبا، كما شجعت حرب الثلاثين عاماً (1618-1648) على تطور الممارسات الدبلوماسية، فبعد 1648 تشكلت فى أوروبا اتصالات مشتركة بين الدول فى شكل مسارات ورموز، بعضها كان بالفعل جزء من المفاوضات أثناء مؤتمر وستفاليا، وقد قبلت بها الدولة العثمانية أيضاً لاحقاً، وفى القرن الثامن عشر تم فى البداية تدوين مسألة الرتب فى صورة مكتوبة فيما يعرف باسم "قواعد فيينا"، هذا فى الوقت الذى تم فيه تطبيق القانون الدبلوماسي على القاعدة القانونية العامة، وفى القرن التاسع عشر تم تدوين المعايير الدبلوماسية فى اتفاقية البعثات الخاصة *Convention on Special Missions*، وأخيراً القانون الدبلوماسي فى **إتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية** *WÜD* فى مؤتمر فيينا 1961 وإعلان أنها سارية عالمياً، وفى ضوء الأهمية المتزايدة للمنظمات الدولية تم فى عام 1975 إبرام "إتفاقية بشأن تمثيل الدول فيما يتعلق بعلاقاتها بالمنظمات الدولية ذات الطابع العالمي".

ب) الدبلوماسية كمؤسسة:

ترتكز الدبلوماسية الحديثة على **نظام دولة ويستفاليا** حسبما برز عقب نهاية حرب الثلاثين عاماً فى أوروبا، وهناك سمة مهمة وهى **مبدأ التمثيل**، فالارتكاز على الأشخاص كما كان على سبيل المثال طاغياً فى العلاقات الدبلوماسية فى المجتمع الطبقي استبدل بإرسال الدول لأشخاص فاعلين على قدم المساواة فى النظام الدولي، ولذلك فإن الدبلوماسي هو ممثل مباشر للدولة التى تقوم بإيفاده وهو ملتزم بتوجيهاتها[3] وهذه الوظيفة يتم التأكيد عليها من خلال مبدأ التناوب للدبلوماسيين المتواجدين فى الخارج، وهو ما يقى فى الوقت

3 المادة *3* الفقرة 1a من إتفاقية ڤيينا للعلاقات الدبلوماسية WÜD

ذاته من خطر اتساق الدبلوماسي بشكل كبير جداً مع الدولة المتواجد فيه (*Berridge, going native 2010: 107*). وينبغى أيضاً أن يحظى وضع الدبلوماسي بصفته ممثل للدولة بحماية خاصة (مادة *22ff* إتفاقية ڤيينا للعلاقات الدبلوماسية *WÜD*) وهذا ينطبق على سبيل المثال على مبنى السفارة والحقيبة الدبلوماسية والتواصل بين الدبلوماسيين باعتباره أمر جدير بالحماية بشكل خاص ويتم احترامه بشكل متبادل، وبهذا يتم التعامل مع البعثات والدبلوماسيين على وجه الخصوص بجدية حيث ينظر له باعتباره تعامل مع الدولة نفسها *Black) 15 2010:*)، ويتمتع دبلوماسيو أى دولة **بالحصانة** فى الدولة المضيفة، لذا لا يمكن مساءلتهم أمام المحكمة فى حالة ارتكاب مخالفات فى الدولة المضيفة، وفى أسوء الأحوال يتم إبعادهم ويحظر دخولهم مرة أخرى (*Persona non grata*) **كشخص غير مرغوب فيه**، وفيما عدا ذلك تطورت بين الدبلوماسيين بمرور الوقت *ésprit de corps* **روح العمل الجماعي** حيث يعرف كثير من الدبلوماسيين بعضهم البعض ويحظون بنفس المزايا، ولذلك يتضح لماذا يتم تقييم تمكين الطلاب من اقتحام إحدى السفارات مثلما حدث فى 1979 فى طهران بأنه انتهاكٌ واضحٌ لمؤسسة دبلوماسية. ألمانيا مثلاً لديها فى الوقت الحالي 229 بعثة خارجية، إنهم بمثابة "عيون ألمانيا وآذانها وصوتها" (وزارة الخارجية الاتحادية 2013) في البلد المضيف المعني .والمهمة الأساسية للسفارات التي يبلغ عددها 153، هى دعم العلاقات السياسية والمصالح الاقتصادية الألمانية فى البلد المضيف وكذلك رعاية المواطنين الألمان هناك. ويقتصر عمل القنصليات العامة على الإقليم الذى تتواجد فيه، وتختص فى المقام الأول بالمسائل القانونية وتشجيع الاقتصاد والثقافة والعمل العام، وبجانب البعثات التقليدية التى تأخذ شكل سفارات وقنصليات تطور فى سياق التشابك الدائم للعلاقات الدولية، نمط البعثة متعددة الأطراف، وألمانيا مثلاً يتم تمثيلها عن طريق 12 بعثة دائمة فى المنظمات الدولية ولدى الأمم المتحدة فى نيويورك ومكاتبها الأوروبية والمنظمات التابعة لها فى چنيف وڤيينا ولدى الاتحاد الأوروبي والناتو فى بروكسل ولدى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية واليونسكو فى باريس ولدى مجلس أوروبا فى ستراسبورغ وكذلك لدى المنظمات الدولية فى روما (الخارجية الألمانية 2013).

4. التحليل: الوظيفة، الأشكال، تغيير الدبلوماسية

تخدم الدبلوماسية فى المقام الأول هدف فرض المصالح تجاه غيرها من موضوعات القانون الدولي عن طريق عمليات التواصل، وفى هذا السياق فإن الدبلوماسية هى أداة للعمل السياسي الخارجي، "عملية حوار وتفاوض بين دول ترعى علاقاتها وتسعى لتحقيق أغراضها بواسطة وسائل بعيدة عن الحروب.

" *process of dialogue and negotiation by which states (…) conduct their relations and pursue their purposes by means short of war" (12 :1982 Watson)*

فالدبلوماسية تقدم بذلك الكيان الصلب للسياسة الخارجية للدولة من خلال المساعدة فى ترتيب وتنظيم "الشق الخارجي" (انظر فصل السياسة الخارجية الألمانية). ما هى الوظائف التى تحققها الدبلوماسية؟ وفقاً للمادة 3 الفقرة 1 من إتفاقية ڤيينا للعلاقات الدبلوماسية *WÜD* تمتد مهام البعثة الدبلوماسية إلى خمس مجالات على الأقل والتى يمكن تجميعها على النحو التالي: التمثيل وحماية (المواطنين فى الخارج) والتفاوض وإعداد التقارير وتشجيع (الأهداف الحكومية مثل التعاون التنموي وكذلك أيضاً للمشروعات). تمتلك كل دولة مجموعة من الأدوات الدبلوماسية والتى بمساعدتها يمكن أن تُعبر الدولة عن موافقتها ودعمها لسياسة ما أو عدم موافقتها ورفضها، ومن الأدوات الإيجابية الثناء العام والدعوات والتعهدات والوعود المتفق عليها والاعتراف بدولة ما وتدابير الدعم المالية، وصولاً إلى تكوين حلف وتوريد السلاح والدعم العسكري فى أحد الصراعات المسلحة، وعدم الموافقة الدبلوماسية يتم التعبير عنه بعدة وسائل من بينها الصمت المتعمد والتجاهل والرفض العام وإلغاء الدعوات وإستدعاء السفير وعدم الاعتراف بدولة ما وفرض العقوبات الاقتصادية (المقاطعة والحظر والرسوم الجمركية العقابية وحظر الاستيراد وما إلى ذلك)، وصولاً إلى إعلان الحرب والعمليات العسكرية.

ويتبع هذا النظام التقليدي لدبلوماسية السفارات والمفاوضات والمنظمات الدولية بعدة تطورات أحدث، لكنها أيضاً محل اختبار، التطور الأول يتعلق بطبيعة الدبلوماسية السرية، فالاتفاقيات يتم التفاوض بشأنها فى أغلب الأحيان سراً لعدم السماح للطرف الثالث بنسف الاتفاقيات فى مرحلة مبكرة، و طالب الرئيس الأمريكي وودررو ويلسون *Woodrow Wilson* بعد الحرب العالمية الأولى بمزيد من **الدبلوماسية المفتوحة** *open diplomacy*، أتبعها نشر بعض نتائج مؤتمرات باريس (1919-1923) (*Wilhelm 2006: 181*). تتضمن الدبلوماسية المفتوحة وسائل دبلوماسية مفهومة وشفافة، وهى بعيدة عن الأنشطة الاستخباراتية والمفاوضات، التى تظل غير متاحة للرأى العام. الغرض من هذا التطور هو الحاجة لوجود وسيلة تأمين تجاة الشعب، ومن المفترض أيضاً أن يعلم الطرف الثالث ما يتم الاتفاق عليه من أجل إضفاء الشرعية على عملية اتخاد القرار، فالحكومات، خاصة فى الأنظمة الديمقراطية، ترى بشكل متزايد ضرورة توضيح الأمر للرأى العام وأن تتسم سياستها بالمصداقية (الدبلوماسية العامة).

غير أن **الدبلوماسية العامة** يتم النظر إليها بشكل متزايد من قبل الحكومات كأداة للعلاقات العامة (*public relations-tool*)، ليست الأنظمة الاستبدادية فقط هي التي تستخدم وسائل الإعلام لنشر الرسائل من الحكام . حتى في الديمقراطيات، تهتم الحكومات والأطراف بتوفير وسائل الإعلام لبعض المعلومات وبالتالي التأثير على الرأي العام. ومع وصول وسائل الإعلام إلى المزيد والمزيد من الناس، تحاول الحكومات السيطرة على النقاش العام من خلال الموضوعات المطروحة (وضع الأجندة) *agenda setting*، كما يمكن أن تقوم الحكومات أيضاً بالتأثير على الرأى العام من خلال حجب المعلومات، ما أن موقف الحكومة المتميز يمنحها مزايا في التغطية الإعلامية، التي تميل دوماً إلى الاستيلاء على أجندة الحكومة بسبب بحثها عن أخبار جديدة. ونتيجة لذلك، يمكن للدبلوماسية العامة أن تكون ناجحة للغاية وتحل وظيفيًا محل، في بعض النواحي ، ما كان يسمى في السابق بـ "الدعاية" *propaganda* (*Berridge 2010: 181*).

الدبلوماسية القسرية (*coercive diplomacy*) هى أيضاً شكل جديد للدبلوماسية، وقد نشأ هذا الشكل مؤخراً فى العقود الأخيرة من خلال التأثير الدبلوماسي المتنامي للأمم المتحدة. والأمر هنا يتعلق بالإجبار على الاستعداد للتنازل من خلال التهديد أو الاستخدام الفعلي للوسائل العسكرية. وتم تطبيق الدبلوماسية القسرية على سبيل المثال من قبل الناتو لدفع صربيا إلى إنهاء أعمال القتال فى كوسوفو وفى البوسنة، ويتم استخدام الوسائل السلمية فى الغالب بالتناوب مع الوسائل العسكرية، وبهذا فإن تحديد الحد الفاصل بين الاشتباكات الحربية والوسائل العسكرية هو فى الغالب غير واضح، وذلك مثلاً عندما يمكن فرض الحظر بالوسائل العسكرية فقط.

وبتنامي القوة الدبلوماسية للمنظمات الدولية تزايدت أيضاً أهمية ما يسمي **بدبلوماسية القمم**، فاللقاءات الدبلوماسية لرؤساء الدول والحكومات (لقاءات القمم) لها غالباً أهمية رمزية وتشجع الثقة المتبادلة. وتهدف دبلوماسية القمم – مثلما هو الحال فى إطار مجموعة السبع الصناعية الكبرى *G7*– إلى توضيح المسائل الأخيرة التى تظل عالقة فى المفاوضات الأولية، غير أنها نادراً ما تجلب نتائج غير مرضية، ومن الناحية الإعلامية يتم معالجة لقاءات القمة بشكل رائع وتكون محل اهتمام وسائل الإعلام، والهدف فى كثير من الأحيان هو الحصول على تنازلات من قبل المشاركين فى المفاوضات اللاحقة وبالتالي تتطلب أيضاً لياقة بدنية للمفاوضين، وبرغم التكلفة العالية يتزايد هذا الشكل من الدبلوماسية، لاسيما أنها تأتى تلبية للطلب على مزيد من الدبلوماسية المفتوحة والقرب الإعلامي.

5. التوضيح: المدرسة الإنجليزية

أ) الفرضيات

لتوضيح الدبلوماسية يتم هنا الاستناد إلى اتجاه البحث والذى ترجع أصوله بالفعل إلى خمسينيات القرن الماضي، ويكرس اهتماماً خاصاً للتعاون بين الدول. نشأت **المدرسة الإنجليزية** فى بريطانيا وشاعت هناك أيضاً، ولا تستند المدرسة الإنجليزية على ممثل رئيسي بل تشكل ما يشبه مجموعة بحثية فضفاضة من العلماء من دول الكومنولث والتى يمكن مجدداً تقسيمها إلى مجموعة أكثر قدماً (مارتن ويت وهيبرت بوترفيلد وأدم واتسون وهيدلي بول وغيرهم *(Martin Wight)*

Herbert Butterfield, Adam Watson and Hedley Bull) ومجموعة أصغر سناً (تيم دون وباري بوذان ويان كلارك وأندريه هريل وغيرهم *(Tim Dunne, Barry Buzan, Ian Clark and Andrew Hurrell)* *Daase 256 (2010:)*. ومن الصعب ضم هذه المجموعة فى نظام المدارس النظرية الأربع نظراً لأنها توحد بداخلها عناصر المدارس النظرية الواقعية والليبرالية والثورية والبنائية الاجتماعية.

يتم فى الغالب وصف كتاب هيدلي بول المجتمع الفوضوي، دراسة فى نظام السياسات الدولية " *"The Anarchical Society: A Study of Order in World Politics* باعتباره العمل الرئيسي للمدرسة الإنجليزية، وبشكل مشابهة للواقعية ينظر بول إلى العلاقات الدولية باعتبارها "سياسات الدول طبقاً لأبعادها الخارجية" *the politics of states with regard to their external aspects"* (*Devlen et al. 2005: 180*) وبالتالي فإن فرضية "عالم الدول" ليست أمر مرغوباً فيه وليست أمراً حتمياً، لكن يجب ألا يتم التقليل من الدور التنظيمي المحوري للدولة *(Hurrell 2009: 9,26)*، وفى موضوع وصف حالة العالم السياسي يحيد بول عن المدرسة النظرية الواقعية، فليس "النظام الدولي" (الدول لديها اتصالات وتفاعلات كثيرة لدرجة أن تصرفات دولة ما تصب فى خطط دولة أخرى)، بل "المجتمع الدولي" هو النمط المعتاد.

> "A society of states (or: international society) exists when a group of states, conscious of certain common interests and common values, form a society in a sense that they conceive themselves to be bound by a common set of rules in their relations with one another, and share in the working of common institutions."
> (13 :1977 Bull)

تدرك الدول فى المجتمع الدولي إذاً القواعد المشتركة والمُلزمة وهذا يتضح على سبيل المثال عند اعتراف دولة ما بالسيادة المشروعة لدولة أخرى على شعبها (*Wight 1977*). والادعاء بأن الدول تشكل فيما بينها مجتمع هو أمر يستند إلى ملاحظة ثابتة تاريخياً وهى أن جميع الدول تلتزم فى العادة بالمعايير الموضوعة دولياً، وحتى عندما لا يتم التهديد بفرض عقوبات فى حالة عدم الالتزام أو عندما تتناقض المعايير مع المصالح الخاصة. وهذا البعد يتعارض مع موقف المدرسة النظرية الواقعية وهو أن الدول تلتزم فقط بالمعايير والقواعد عندما تتمكن من تحقيق مصالحها الوطنية الخاصة، فعلى العكس من ذلك، كما أوضح واتسون *Watson*(2009) تزايدت باستمرار درجة التعاون الدبلوماسي فى المنظور بعيد المدى.

ولتقييم الروابط السياسية يأتى السياق التاريخي فى المقام الأول فى منظور المدرسة الإنجليزية (*2010: 139 Dunne*) , وبمساعدة **نموذج البندول** يمكن توضيح أن استقلالية وإمكانيات تصرف الدولة من الناحية التاريخية ليست ثابتة بل تختلف بالتأكيد، ويمكن التفرقة بين ثلاثة أوضاع أساسية نموذجية من المجتمع الدولي، الوضع الأول المحتمل هو وضع**الفوضى** فى العلاقات الدولية، فبشكل مختلف عن المستوى الوطنى لا توجد فى المجال الدولي الذى يتسم بالفوضوية البحتة هياكل هرمية. وكل دولة تنظم شؤونها الداخلية والخارجية بشكل مستقل وتدافع عن مصالحها الوطنية، ويمكن إيجاد الثقة من خلال الجهود الدبلوماسية في هذا النطام.

الوضع النموذجي الثاني هو وضع **الهيمنة**، ومصطلح الهيمنة مصدره كلمة (*ηγεμονία*) اليونانية وتعنى السيادة العليا، والمهيمن (القائد، المرشد) لدية وظيفة قيادية ويحاول السيطرة على الآخرين عن طريق الإجبار، وكذلك أيضاً عن طريق الحوافز وقوة المثل الأعلى. وفيما يتعلق بالسياسات الخارجية تتوجه الدول صوب المهيمن فى الوقت الذى يتم فيه تنظيم الشئون الداخلية بشكل مستقل، وهذا الوضع هو ما يميز النظام المهيمن الذى يعد القاعدة فى تاريخ العالم، وفى حالة الاستقرار المهيمن يتم تعويض عدم وجود الحكومة العالمية من خلال قوة أو عدة قوى عظمى مسيطرة تضمن فى المقام الأول الأمن والاستقرار وتسهل كذلك التعاون والاتصال، ويتم تقييد سيادة دول فردية من قبل المهيمن بشكل محدود فقط نظراً لاعتماده على دعمها (*Clark 2011*)، ويمكن وصف تجمع الدول الأعضاء بالناتو تحت رعاية الولايات المتحدة الأمريكية أو انطواء الدول الأوروبية الاستعمارية تحت لواء فرنسا إبان حكم لويس الرابع عشر كنماذج لنظام الهيمنة. وأخيراً نجد فى بعض فترات تاريخية معينة سيطرة إمبراطورية ما، ومصطلح "إمبراطورية" مصدره لاتيني ويعنى على وجه الخصوص الحكم أو الأمر أو القوة، وعلى عكس الهيمنة تعتمد الإمبراطورية على فرض السيطرة من خلال القوة والغزو، وكأمثلة على النظام الإمبراطوري يمكن ذكر الإمبراطورية الرومانية والإمبراطورية البريطانية وحلف وارسو.

وتقوم **الإمبراطورية** بضبط كل من السياسات الخارجية والداخلية لوحداتها غير السيادية، ويتم فرض القوانين فى الوحدات عند الضرورة عن طريق الإجبار، بيد أن الحدود غير ثابتة بين النظام المهيمن والنظام الإمبراطوري، ويوضح انتهاك حقوق السيادة للدول الصغيرة من قبل القوى الكبرى أثناء الحرب الباردة والتى أخذت شكل قلب نظم الحكم هذا الأمر(انظر فصل الردع والتحالفات)، فالدول ترى نفسها إذن عرضة لظروف تاريخية –هى أيضاً هذه الأنماط النموذجية الثلاثة – وقد قاما بوذان وليتل *Buzan and Little* (2009) بتوضيح حجة واتسون بمساعدة نموذج البندول (*model of world history*).

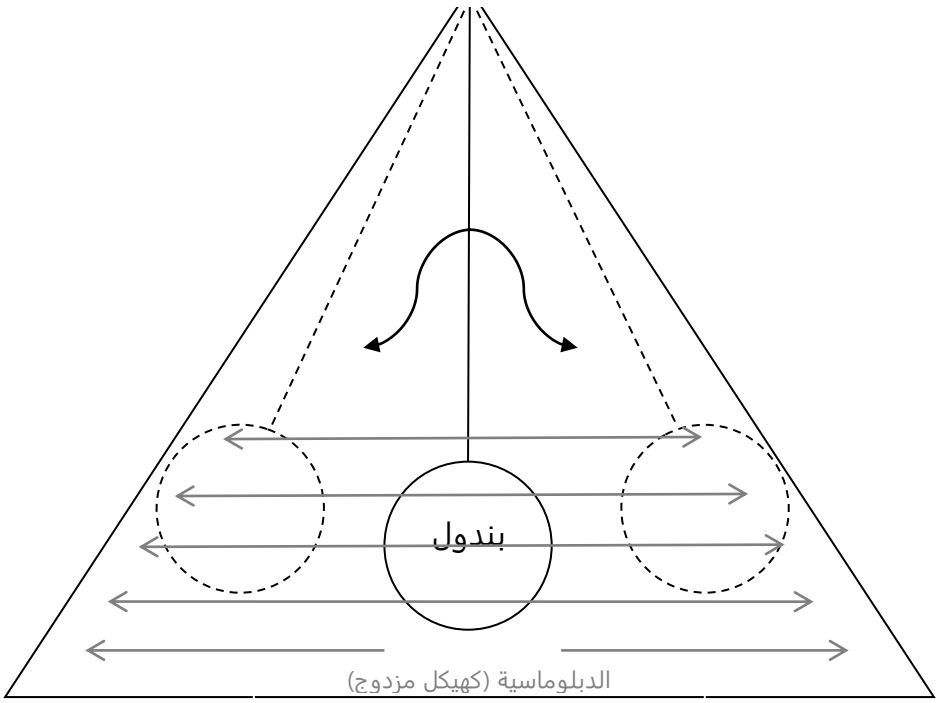

المصدر: معدل من بوزان/ليتل (2009)

شكل 4 (رسم تمثيلي): الأنماط المثالية الثلاثة "للمجتمع الدولي"

وبذلك فإن كل وضع يكون مستقراً فقط عندما تكون الدول راضية عنه، وهذا الرضا يصفه واتسون (*2009: 315*) باعتباره **شرعية النظام** (*legitimacy*)، لذا يضطر النظام الإمبراطوري ونظام االهيمنة لتقديم حوافز معينة من أجل تشجيع الرضا الدول عن النظام والحفاظ عليه. إن الوضع العالمي الذي تتواجد فيه الدول الآن هو الذي تتمنى فيه جميع الأطراف الفاعلة تأمين مواقفها من خلال تطبيق قواعد معينة. نشأ المجتمع الدولي*international society* فى سياق الكوارث التاريخية وعمليات التعلم وتسارع من خلال تفكك

الإمبراطوريات الكبرى، وفى هذا الصدد يمكن تفهم القواعد الدبلوماسية للمجتمع الدولي باعتباره **هيكل مميز** (*super-sturcture*) فى نموذج البندول، كنوع من الهيكل المزدوج للنظام.

تم بالفعل توضيح نقطتين رئيسيتين للمدرسة الإنجليزية فى خلافها مع نموذج البندول وهما دور التاريخ فى تفهم السياسة الدولية ووصف حالة العالم باعتباره مجتمع دولي (*international society*)، والبعد الثالث يتعلق بالبعد المعياري للسياسة، وبالنسبة للمدرسة الإنجليزية فإن سؤال "ماذا ينبغى علينا أن نفعل وكيف نريد أن نعيش؟" هو نقطة الانطلاق لإعادة التفكير فى العلاقات الدولية (*Dunne 2010: 140*)، ودائماً ما ترتبط مسائل توزيع السلطة والاستقرار (النظام) باعتبارات العدالة (*justice*)، وهذا يمكن تفسيره مجدداً بالنظر إلى التاريخ، فحلول المسائل التنظيمية للعلاقات الدولية كانت تتماشى دائماً مع محتوى تطور القيم، وقد جلب بناء نظام ويستفاليا قيمة السيادة وحظر التدخل فى الشؤون الداخلية للدولة، كانت نهاية الحرب العالمية الأولى تعني أيضاً تحقيق الحق في تقرير المصير وأسفر عن تحول النظام الدولي في سياق إنهاء الاستعمار وارتأت محاولة التنظيم بعد الحرب العالمية الثانية تأسيس نظام عالمي، قدم بميثاق الأمم المتحدة نظاماً للقيم (انظر فصل المؤسسات الدولية). فضل بول فى حالة الشك استقرار العدالة، هكذا يرى ممثلو المدرسة الإنجليزية الأكثر حداثة أن التركيز كان أكثر على مواصلة تطوير العدالة العالمية (*Vincent 1986*)، التى غيرت المجتمع الدولي فى نهاية الأمر إلى مجتمع عالمي (*global or world society*) (*Dunne 2010: 150*). ويتميز مجتمع من هذا القبيل بأن الأفراد والأطراف الفاعلة العابرة للحدود. وأخيراً يتعين سكان العالم أن يكونوا فى بؤرة تركيز التحليل، لصالح النظرة الكلاسيكية التى تركز على الدولة.

ب) تطبيق النظرية

الدبلوماسية هى عنصر أساسي لتجمع دولي من الدول التى تحاول جميعها التجاوب مع الهياكل ذات الطابع التاريخي فى كل دولة، وهكذا تقر الدول بالسيادة تجاه بعضها البعض على يقين بأن الدول الأخرى سوف تحترم القواعد الدبلوماسية الموضوعة، وتكون آلية العقاب الثابتة تاريخياً فى هذا الصدد **المعاملة بالمثل**، إذا قامت إحدى الدول باختراق القواعد ، فإن خرقاً آخر للقاعدة يتبع الجانب الآخر. وبما أن كلا الجانبين يستفيد من امتثال القاعدة للطرف الآخر ، فإن الدولة ليست مهتمة إطلاقاً بأن تكون أول من يخرق القواعد ويحل الثقة المتبادلة ، لذا ردت الولايات المتحدة الأمريكية على الحماية المنقوصة للسفارة الأمريكية فى طهران عام 1979 بقطع العلاقات الدبلوماسية، غير أن الدول تستفيد بشكل عام من الالتزام بقواعد الدول الأخرى بحيث يكون الدافع ضئيل لتكون أول من يقوم بخرق القواعد وزعزعة الثقة المتبادلة. وترتكز الاتفاقيات بين الدول بشأن المعايير العامة السارية واللوائح بشكل أساسي على هذه الفرضية بوصفها نقطة الانطلاق، وبالتالي فإن الدبلوماسية هى محاولة خلق الحد الأدنى من الثقة والأمن.

بغض النظر عن الوضع الذى تتواجد فيه الدول في النظام المزدوج فإن الهيكل المميز للدبلوماسية-*super structure of diplomacy* يُمكنهم دائماً من التعاون ويفتح بالتالي الباب أمام طرق الحل. باعتراف الجميع أن الحاجة إلى الدبلوماسية في الإمبراطورية تبدو منخفضة - ولكن حتى في هذه الحالة، هناك طلب على مبادئ يمكن أن تحكم علاقة المركز بالوحدات المكونة له، وفى حالة الهيمنة ترتبط الدبلوماسية أيضاً بالمهيمن الذى يعد من الخطورة بالنسبة له عدم احترام القواعد، لأنه حينها ستعاني شرعية النظام وسيتم إضعاف الهيمنة، وفى النظام الفوضوي تصبح المكتسبات الدبلوماسية للمجتمع الدولي أكثر أهمية لأنها تحافظ على الحد الأدنى من النظام.

6. التقييم

من وجهة نظر المدرسة الإنجليزية هناك إشكالية فيما يتعلق بالتطور الراهن فى العالم لأنه لابد دائماً من فرض قليل من النظام، وهذا مرتبط بأن الدولة تغيب فى كثير من الأماكن كوحدة نظامية مركزية وتكون هناك حاجة للدول القوية من أجل وجود مجتمع دولي فعال، وتؤدى ظاهرة الدول الفاشلة (*failing states*) (راجع فصل انهيار الدولة والعنف الجنسي) مثلاً إلى عدم إمكانية تنفيذ المبادئ الدبلوماسية على نطاق واسع، ويمكن أن يكون الهجوم على القنصلية الأمريكية فى ليبيا فى سبتمبر 2012 واغتيال السفير الأمريكي مثالاً على ذلك، وتوضح أحداث ويكيليكس ونشر أوراق داخلية تخص السفارات الأمريكية أن المبادئ الدبلوماسية للمجتمع الدولي تنتهك وبهذا تصبح هناك أزمة ثقة فى النظام. هل من الممكن السكوت على هذا التقييم التقليدي لويكيليكس بحيث يجري التوصل إلى مرحلة جديدة من الدبلوماسية المفتوحة تتاح فيها المعلومات للمجتمع الدولي؟ وفى تبرير المدرسة الإنجليزية لا يمكن الموافقة على ذلك إلا عندما تنبثق من الأزمة مؤسسة جديدة أفضل حالاً للمجتمع الدولي الصاعد، لكن هذا لا يمكن إدراكه حتى الآن- مع الاستثناء المدهش للمحكمة الجنائية الدولية.

تقييم النظرية

سعى هيدلي بول *Hedley Bull* (1966) دائماً إلى أن تلعب القضايا الكبرى المتعلقة بالتاريخ والسياسة دوراً فى البحث، وعندما يتم فقط الحفاظ على المسافة القريبة بين العلاقات الدولية والتاريخ والفلسفة يمكن حينها مواصلة تطوير الانعكاس الذاتي وصياغة الأحكام والقدرة على انتقاد النظام[4]. وفى الحقيقة تؤثر النظريات غير التاريخية الثابتة الكثيرة للعلاقات الدولية مثل الواقعية الجديدة والليبرالية الجديدة (انظر فصل الردع والتحالفات، المؤسسات الدولية) مبدئياً بشكل غريب على المثقفين فى أمور التاريخ. "التعلم من التاريخ" هو مطلب واضح ومسموع فى كل مكان، لكن سؤال "ماذا نتعلم بالضبط؟" هو ما قد يعترض عليه مشككون فى المدرسة الإنجليزية، فمن وجهة نظرهم لا تمثل معرفتهم سوى "قصص طريفة" لا يمكن مراجعتها بشكل منهجي بأسلوب علمي.

كيف تبدو القيمة التفسيرية للنظرية؟ يتطابق فى نهاية المطاف وصف حالة المجتمع الدولي مع كثير من ملاحظات الحياة اليومية وهو ما يؤيد قيمتها التفسيرية، وتسعى الدوريات الحديثة للمدرسة الإنجليزية فى الوقت ذاته إلى تقييد تمركز الدولة فى هذا النهج من خلال الاهتمام بالأطراف الفاعلة العابرة للحدود والأطراف العالمية (انظر 1.1 ودراسة الأطراف الفاعلة العبر وطنية) (*Hurrell 2009: 95 et. seqq*) حيث تفرض أنماط ووسائل الاتصال سريعة التغير ضرورة تعريف الدبلوماسية بشكل جديد، وربما أيضاً المجتمع الدولي.

7. التوقع

ترفض المدرسة الإنجليزية السببية أى آليات التأثير الصارمة المتعلقة بالأسباب (قارن الملاحظات الختامية)، وربما لذلك لا تقدم النظرية تنبؤات صارمة، ويمكن فقط استنتاج توقعات حول التوجهات من خلال التعرف على نموذج مستمد من التاريخ، والأقرب سيكون اختفاء هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية، ويمكن الإشارة فى هذا الصدد إلى قرار إدارة جورج دبليو بوش بالهجوم على العراق بدون شرعية دولية وبدون موافقة الحليف المهم (انظر فصل الولايات المتحدة الأمريكية، الحادي عشر من سبتمبر)، لكن أحداث مثل التنصت على رؤساء

4 بهذه المطالب عبر ممثلي المدرسة الإنجليزية باعتبارهم "تقليديين" عن موقفهم فيما يطلق عليه "الجدل الثاني للعلاقات الدولية" ضد أتباع البحث الذى يرتكز بشكل متزايد على العلوم الطبيعية

الحكومات الغربية مثل أنجيلا ميركل (أكتوبر 2013) تهز أيضاً القيادية الأخلاقية للقوى العظمى الوحيدة، إننا نواصل التحرك أكثر من نظام الهيمنة إلى عالم الفوضى.

المحكمة الجنائية الدولية

تأسست المحكمة الجنائية الدولية عام 2002 وهى ليست جزءاً من نظام الأمم المتحدة. وتضم المحكمة الجنائية الدولية فى الوقت الراهن *122* دولة (الوضع فى أبريل 2013) وتمثل ابتكاراً مهماً فى القانون الدولي لأنها المرة الأولى التى يمكن فيها المعاقبة على الجرائم الشخصية أمام محكمة دولية، وفى عام 2010 أصدرت المحكمة الجنائية الدولية للمرة الأولى أمر اعتقال شخصية سياسية في منصبها، حيث تم اتهام الرئيس السوداني عمر البشير بالإبادة الجماعية وارتكاب جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب فى الصراع الدائر فى دافور.

8. توصيات التعامل

من وجهة نظر المدرسة الإنجليزية لابد من احترام ورعاية الدبلوماسية من أجل تقليل الآثار السلبية للنظام المهيمن وكذلك أيضاً الفوضوية الصاعدة، وهناك بالتأكيد ترحيب بالتطورات المتواصلة فى اتجاه المجتمع الدولي، فالمحكمة الجنائية الدولية يتم تقيمها فى هذا الصدد باعتبارها آلية مجدية فى تنفيذ القواعد فى المجتمع الدولي، إلا أن الإشكالية تكمن في أن الولايات المتحدة الأمريكية والصين وروسيا يدعمون فقط بفتور المحكمة الجنائية الدولية.

وينبغى أن تسعى الدول من أجل تقوية المجتمع الدولي وهذا يعنى إصلاح وتقوية الأمم المتحدة وإنشاء المنظمات المالية ومنظمات حماية البيئة الدولية وتعزيز النظام التجاري العالمي وكذلك تطوير المعايير القانونية الدولية يحيث يكون قادراً على الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات.

المسرد	
مبدأ التمثيل	الدبلوماسية المفتوحة
الدبلوماسية القسرية	دبلوماسية القمم
الدبلوماسية العامة	المدرسة الإنجليزية
المجتمع الدولي	نموذج البندول
الفوضوية، الهيمنة، الإمبراطورية	الشرعية
الهيكل المميز	النظام، العدالة

أسئلة للتمرين

- ما هى المتطلبات الناشئة من تاريخ ووظائف الدبلوماسية بالنسبة للدبلوماسيين؟ ومن هو الدبلوماسي "الجيد" و"السيء" فى هذا السياق؟
- فى عام 2013 قام موظف المخابرات السابق إدوارد سنودين بنشر أنشطة استخبارتية لوكالة الأمن القومي الأمريكي، وقد انتشر فى جميع أنحاء العالم وصفاً تفصيلياً حول التنصت على بيانات مخزنة إلكترونياً عن مواطنين أمريكيين ومواطنين الدول الحليفة (بما فيهم المستشارة الألمانية ميركل) من خلال برنامج PRISM وتسبب ذلك فى حالة من عدم الرضا تجاة الولايات المتحدة الأمريكية، فهل أجهزة الاستخبارات من وجهة نظرك لا تزال مناسبة في هذا العصر؟ علل باستخدام الحجج المؤيدة والمعارضة بالرجوع إلى وظائف الدبلوماسية؟
- سؤال انتقالي: اقرأ فصل الولايات المتحدة الأمريكية، الحادي عشر من سبتمبر (1-4). ما هى تأثيرات الإرهاب الدولي على المجتمع الدولي؟ ناقش استنتاجات وتوصيات التعامل من وجهة نظر المدرسة الإنجليزية.
- سؤال انتقالي: ما هى في رأيك الاختلافات والقواسم المشتركة للمدرسة الإنجليزية مقارنة بالمدرسة النظرية الواقعية والليبرالية (انظر 1.1)؟

ينصح بمشاهدة فيلم: البستاني المخلص *The Constant Gardener*(2005)، فرناندوميريليس *Fernando Meirelles* (فيلم روائي)

بعد وقت قصير من الوقوع في حب الصحافية تيسا (راشيل وايز) ، قام الدبلوماسي البريطاني جاستن كوايل (رالف فينيس) بزواجها لمرافقته إلى نيروبي .فقط بعد موتها الغامض يتعرف على الفضيحة التي أرادت فضحها . يهتز كوايل عندما يكتشف من المتورطين.

. نص مقترح عن الدبلوماسية

Wilhelm, Andreas (2006): Außenpolitik – Grundlagen, Strukturen und Prozesse. München: Oldenbourg, pp. 177-193.

نص مقترح عن النظرية

Suganami, Hidemi (2011): The English School, History and Theory. In: Ritsumeikan International Affairs 9, pp. 27-50.

النص الأصلي للنظرية

Bull, Hedley (1977): The anarchical society. A study of order in World Politics.New York: Columbia University Press.

المراجع الأخرى المستخدمة:

Auswärtiges Amt, Auslandsvertretungen, available online at: http://www.auswaertiges-amt.de/DE/AAmt/Auslandsvertretungen/STV_node.html [last access: 24/09/2013].

Berridge, G. R. (2010): Diplomacy. Theory and Practice. Basingstoke: Palgrave Macmillan.

Black, Jeremy (2010): A History of Diplomacy. London: Reaktion Books.

Buzan, Barry (2004): From international to world society? English School Theory and the social structure of globalisation; Cambridge: Cambridge University Press.

Buzan, Barry/Little, Richard (2009): Introduction to the 2009 reissue. In: Watson, Adam (Hrsg.): The Evolution of the International Society. A comparative historical analysis; London und NY: Routledge, pp. ix-xxxv.

Clark, Ian (2011): Hegemony in International Society. New York: OUP.

Daase, Christopher (2010): Die Englische Schule. In: Schieder, Siegfried/Spindler, Manuela (Hrsg.): Theorien der Internationalen Beziehungen. Opladen: Verlag Barbara Budrich, pp. 255-280.

Devlen, Balkan et al, (2005): The Englisch School, International Relations, and Progress. In: International Studies Review 7, pp. 171–197.

Dunne, Tim (2010): The English School. In: Ibid. (Ed.): International Relations Theories. Discipline and Diversity. Oxford: Oxford University Press, pp. 135-156.

Hurrell, Andrew (2009): On Global Order: Power, Values and the Constitution of International Society. Oxford: Oxford University Press.

Ramstack, Tom (2013): UPDATE 2-Manning leaks caused diplomatic 'horror and disbelief' –testimony, available online at: http://www.reuters.com/article/2013/08/01/usa-wikileaks-manning-idUSL1N0G21GB20130801 [last access: 19/08/2013].

The White House: Statement by the Press Secretary from 28/11/2010; available online at: www.whitehouse.gov/the-presds-office/2010/11/28/statement-press-secretary last access: 24/10/2012].

Vincent, R.J. (1986): Human Rights in International Relations. Cambridge: Cambridge University Press.

Watson, Adam (1982): Diplomacy: The dialogue between states. London: Eyre Methuen.

Watson, Adam (2009): The Evolution of International Society. A Comparative Historical Analysis; Reissue with a new introduction by Barry Buzan and Richard Little. London and New York: Routledge.

Wight, Martin (1977): Systems of States. Leicester: Leicester University Press.

المبحث الثاني: الحوكمة العالمية من قبل المؤسسات الدولية: الأمم المتحدة

بالتعاون مع: فانيسا يانشي

1. المقدمة

شكل 5 (صورة): ميليشيات صومالية تقوم بجر جُثتي جنديين من البحرية الأمريكية في شوارع مقديشو (المصدر: مونكلر 2004: 51)

لقد كان الأمل كبيراً بعد الحرب العالمية الأولى بأن ينتهي حصار القوات العظمى؛ الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي على الأمم المتحدة United Nations وبأن تلتفت الأمم المتحدة لدورها كمنظمة دولية في تحقيق السلام العالمي بشكل متكامل. لقد كان الوضع في الصومال بمثابة التحدي الأول للمجتمع الدولي المتوحد الجديد، حيث كانت بلاد القرن الأفريقي متهالكة بعد الحروب الأهلية التي استمرت لسنوات متواصلة. وتحقيقاً لهذا الهدف، قام مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة بإرسال جنوده للعمل على إحلال السلام في المنطقة، إلا أن عملية السلام في الصومال انتهت بكارثة حيث تمكنت قادة القبائل والميليشيات الصومالية من الإغارة على مخازن الإمدادات الغذائية بالرغم من وجود الجنود التابعين للأمم المتحدة والذين بلغ عددهم 37000 جندي، وهو الأمر الذي استدعى تدخل القوات البحرية الأمريكية لحراسة الشحنات. وفي عام 1993 حدثت واقعة مأساوية في العاصمة الصومالية مقديشو، حيث تم استهداف مروحيتين تابعتين للقوات البحرية الأمريكية من قبل الميليشيات الصومالية[5] مما أسفر عن مقتل جنديين من القوات البحرية الأمريكية وقيام مجموعة غاضبة بجر جثثهم في شوارع العاصمة مقديشو.

ولقد تم تناقل صور الجُثث وهي تتعرض لهذا النوع من الانتهاك في وسائل الإعلام حول العالم مما أدى إلى انسحاب قوات الأمم المتحدة من الصومال وقد كان لمحطة سي ان ان CNN تأثيراً تاريخياً: لقد تم التخلي عن الدولة من قبل المجتمع الدولي وفي الوقت الذي كان يتم فيه إنشاء نظام مستقر من العشائر في الشمال، كانت حالة الفوضى تسود في الجنوب متمثلة في أمراء الحروب والميليشيات الإسلامية والتدخلات العسكرية لكل حالة على حدة من جانب البلدان المجاورة (أثيوبيا 2006، كينيا 2011). في عام 2012، تم اعتماد دستور جديد ينص على إنشاء دولة الصومال كدولة اتحادية.

5 الفيلم الحربي(2001 "Black Hawk Down") لريدلي سكوت يطرح هذه النتيجة.

2. سؤال أساسي: ماذا بإمكان الأمم المتحدة أن تقدمه للحوكمة العالمية؟

3.الوصف: الأمم المتحدة كمؤسسة

أ) نشأة وأهداف الأمم المتحدة

كانت عُصبة الأمم *League of Nations* التي تم تأسيسها عام 1920 هي المنظمة الموجودة قبل تكوين منظمة الأمم المتحدة، وقد تبنت العصبة المبادئ ال 14 التي تعود للرئيس الأمريكي وودرو ويلسون والتي تعتبر الأُسس الرئيسية لعصبة الأمم، حيث قام ويلسون بتقديم هذه المبادئ في ظل اندلاع الحرب العالمية الأولى ومشاركة الولايات المتحدة الأمريكية بها عام 1917. وفي النهاية، فشلت عُصبة الأمم في تحقيق أهدافها كنتيجة لانسحاب دول المحور؛ ألمانيا واليابان وإيطاليا بعد قيام الحرب العالمية الثانية في الوقت ذاته الذي انسحبت فيه الولايات المتحدة الأمريكية من العُصبة[6]. ومع ذلك، فإن فكرة عُصبة الأمم لم تكن بلا أثر، ولكن كارثة الحرب العالمية الثانية جعلت الحاجة إلى نظام حوكمي عالمي واضحة.

وتحقيقاً لهذا الأمر، قام رئيس الولايات المتحدة الأمريكية فرانكلين ديلانو روزفلت عام 1937 بمحاولات لتأسيس منظمة عالمية لوضع حد للوضع الانعزالي لمواطني الولايات المتحدة الأمريكية ولدعم الالتزام العالمي من قبل الولايات المتحدة الأمريكية عام 1941 في ظل ذروة السياسة التوسعية لألمانيا. صدر **"ميثاق الأطلسي"** كنتيجة للتعاون المشترك بين الإمبراطورية البريطانية والولايات المتحدة، وقد نص "ميثاق الأطلسي" على إنشاء منظمة دولية تقوم بمراقبة السلام العالمي (جارايس 2014: 24) وبعد عام من صدور "ميثاق الأطلسي" تمكن روزفلت من ضم الاتحاد السوفيتي والصين إلى جانب المملكة المتحدة. وفي عام 1945 تم الاتفاق في يالطا على تأسيس منظمة جديدة – الأمم المتحدة.

وقامت الدول ال51 المُؤسسة أخيراً في سان فرانسيسكو التوقيع على ميثاق الأمم المتحدة الذي دخل حيز التنفيذ في 1945/10/24[7].

صيغة اتفاق يالطا

وافقت الدول الثلاث العظمى (المملكة المتحدة والاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية 9 خلال مؤتمر يالطا الذي انعقد في فبراير 1945، على إجراء يتعلق بالتصويت في مجلس الأمن، وهو قرار لا يزال مَطبقاً حتى يومنا هذا. وتعني الاتفاقية المُسماة "صيغة اتفاق يالطا" بأن اليوم الغالبية المؤهلة من الأعضاء؛ 9 من اصل 15 عضواً ضرورية لإصدار قراراً. وتتمتع الدول الخمسة؛ الصين وفرنسا وبريطانيا العظمى وروسيا والولايات المتحدة الأمريكية بحق الفيتو، وهو الحق الذي يمكنهم من حظر قرارات مجلس الأمن التي لايرغبوا بها.

6 الولايات المتحدة مثلت في بداية القرن العشرين استراتيجية عدم التدخل في النزاعات العالمية. هذا تغير مع هجوم اليابان على الولايات المتحدة (بيرل هاربر)1941.

7 يتواجد ميثاق الأمم المتحدة في الانترنت تحت عنوان http://www.un.org/en/charter-united-nations/ [الدخول الأخير: 11 من أكتوبر 2016]. يقدم United Nations Regional Information Centre for Western Europe ترجمة باللغة الألمانية. تحت: http://www.un.org/en/charter-united-nations/ [الدخول الأخير: 11 من أكتوبر 2016].

يعتبر الميثاق هو الوثيقة المُؤسسة للأمم المتحدة ويتكون من 19 فصلاً وديباجة واحدة؛ وتوضح الديباجة الرغبة في تحرير البشرية من "ويلات الحروب". كما توضح أهداف الأمم المتحدة وإجراءات عملها المنصوص عليها في المادة 1 ضرورة احترام "السلام العالمي والأمن الدولي" ، بالإضافة إلى اتخاذ الإجراءات الجماعية لتحقيق ذلك. هذا وبالإضافة إلى تعزيز العلاقات الودية القائمة على المساواة وحق الشعوب في تقرير مصيرها وكذلك ضرورة احترام حقوق الإنسان. وبالتالي، فإن الهدف الأساسي للأمم المتحدة هو السلام، الذي لم يتم تحديد تعريفه بعد. إن المفهوم الإيجابي[8] للسلام لا يشمل فقط غياب الحروب ولكن أيضاً احترام حقوق الإنسان والجهود المبذولة لتحقيق العدالة الاجتماعية (غاريس 2014: 37)

وينعكس التزام الأمم المتحدة في تعزيز حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية على سبيل المثال في **الأهداف الإنمائية الألفية** والتي تم وضعها في الألفية، ولقد كان من ضمن الأهداف؛ تخفيض نسبة السكان الذين يعانوا من الفقر والمجاعة إلى النصف وكذلك تمكين كل طفل من الحصول على التعليم الأساسي. وفي عام 2015، قامت الأمم المتحدة بإعداد تقرير مع توازن مؤقت مختلط (تقرير الأهداف الإنمائية للألفية 2015)، وتم استبدال الأهداف الإنمائية الألفية بالأهداف الإنمائية المستدامة في عام 2015 (انظر التعاون الإنمائي).

بالإضافة إلى تحقيق العدالة الاجتماعية، فإن "الأمن" هو الهدف الذي يتمركز عليه الميثاق وتلتزم الدول الأعضاء بعدم التخلي عن هذا الهدف وإعماله عن طريق منع العنف. إن منع العنف هذا له قيدان فقط؛ الأول، يتمثل في حق كل دولة في الدفاع عن نفسها ضد أي هجوم عسكري (حق الدفاع عن النفس، الفقرة 51)، ويتمثل القيد الثاني في اضطرار مجلس الأمن، في حالات معينة، للتهديد بتدابير العنف أو اتخاذ مثل هذه الإجراءات (الفصل السابع من الميثاق). وتجدر الإشارة هنا إلى أن الأمم المتحدة لا تمارس "احتكار السلطة" كما هو معروف لنا في المجتمعات التي تعتبر من الدول الفاعلة، حيث أنه أولاً، لا تمتلك الأمم المتحدة نفسها أي قوة عسكرية ولكنها تطلب تكوين القوات من قبل الدول الأعضاء، وثانياً، تحتفظ الدول الأعضاء في حق الدفاع عن النفس.

الفقرة الثانية تحدد القواعد الأساسية التي سيتم من خلالها تحقيق أهداف الأمم المتحدة. إلى ذلك يحدد وضع الدول الأعضاء كما حقوقهم وواجباتهم، إيضاح البنية الأساسية للأمم المتحدة وتعريف

كفاءات المنظمة اتجاه الدول. النقاط الأهم تشمل:

المساواة بين الأعضاء واحترام سيادتهم
الالتزام بتسوية النزاعات بشكل سلمي
منع التهديد واستخدام العنف
الالتزام بتقديم المساعدة لأنشطة الأمم المتحدة
حظر التدخل في الشؤون الداخلية

يلتزم ميثاق الأمم المتحدة باحترام السيادة والذي يعتبر مبدأ عالمياً تطور في أعقاب حرب الثلاثين عام التي جرت في ويستفاليا (انظر الرابع والخامس في الفصل الخاص بالدبلوماسية). ووفقاً لذلك، يتم منح الدولة الهيمنة الداخلية والتمثيل الخارجي لمنطقة معينة ولسكان معينيين.

وبالتالي، فإن حظر التدخل ينبثق من مبدأ السيادة، وتشمل التدخلات المناقضة لحظر التدخل[9]؛ تزويد المتمردين بالأسلحة أو التخطيط لانقلاب أو دعم حزب سياسي معين من قبل دولة أخرى. إلا أنه بإمكان الأمم المتحدة نفسها أو مجلس الأمن فقط أن يحيدوا عن هذا الأمر، ولذلك، تدخلت الأمم المتحدة في الستينيات والسبعينيات

8 مقارنة أيضاً المثال المتواجد في باب المدخل. مقدمة ميثاق الأمم المتحدة تقول: "[نحن]، شعوب الأمم المتحدة، [عازمون] (...)، بخلق شروط تحافظ على العدل والالتزام بالتزامات العقود ومصادر أخرى للقانون الدولي [و] أن ندفع بالرقي الاجتماعي قُدُما، وأن نرفع مستوى الحياة في جو من الحرية أفسح".

9 كما اتضح في باب الحرب الباردة، خالفت القوى العظمى أكثر من مرة أمر منع التدخل. بسبب شلل مجلس الأمن (حق الفيتو) تبقى هذه المخالفات حسب القانون الدولي من دون عواقب.

في "الشؤون الداخلية" من خلال فرض العقوبات على روديسيا (زيمبابوي) وجنوب أفريقيا بسبب التفرقة العنصرية Apartheid[10] السائدة هناك.

ب) تنظيم الأمم المتحدة منظمة الأمم المتحدة

تتواجد جميع المنظمات في نيويورك باستثناء محكمة العدل الدولية في لاهاي، وبإمكان الهيئات الرئيسية تشكيل هيئات جانبية وهيئات مساعدة من أجل تأدية مهامها. ويُظهر تكوين الهيئات الأساسية الطابع الحكومي الدولي للأمم المتحدة: تتألف هيئات صناعة القرار من وفود من أفراد الدول (غاريس 2014: 45)، ويستثنى من ذلك الأمانة العامة ومحكمة العدل الدولية، الذين لديهم موظفيهم أو قُضاة مستقلين.

تمتلك الأمم المتحدة خمسة هيئات رئيسية:

- الجمعية العامة
- مجلس الأمن
- المفوضية
- محكمة العدل الدولية
- المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تعتبر الجمعية العامة بمثابة قلب الأمم المتحدة، ويهيمن فيها مبدأ "دولة واحدة - صوت واحد" على الأعضاء المُمثلين من قبل وفود تتألف من خمس ممثلين. وتجري الأعمال في اللجان الرئيسية الستة والتي يتم فيها تمثيل الدول الأعضاء وهي:

- الأمن الدولي ونزع السلاح
- القضايا المالية والاقتصادية
- القضايا الاجتماعية والإنسانية والثقافية
- سياسية محددة (مثل؛ إنهاء الاستعمار واللاجئين)
- الإدارة والميزانية
- تطوير القانون الدولي

عادة ما تتطلب القرارات أغلبية بسيطة، أما بالنسبة للاستثناءات: فتكون عند اختيار الأعضاء الغير دائمين لمجلس الأمن وعند اختيار الدول الأعضاء الجديدة وهو الأمر الذي يتطلب ثُلثي الأغلبية.

تمتلك الجمعية العامة صلاحيات داخلية وخارجية؛ حيث تشمل الصلاحيات الداخلية عملها كهيئة تشريعية ويغلب على القرارات هنا طابع التوصيات. إلا أن الجمعية العامة تمتلك الحق في التعامل مع أي قضية ذات أهمية عالمية.

وتستطيع الجمعية العامة بالإضافة إلى ممارسة دورها "كسلطة أخلاقية"، أن تقوم بمناقشة قضايا السلام العالمي في الإطار الذي يطلق عليه " الاجتماعات الاستثنائية الطارئة" في حال عجز مجلس الأمن عن العمل نتيجة للحصار الذي تفرضه الدول التي تتمتع بحق الفيتو (غاريس 2014: 47). وبالإضافة إلى ذلك، فإن الجمعية العامة تراقب العديد من البرامج والمنظمات مثل؛ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي *UNDP* و برنامج الأمم المتحدة للبيئة *UNEP* وبرنامج الأمم المتحدة للطفولة *UNICEF*. هذا وبالإضافة إلى المنظمات المستقلة مثل وكالة الطاقة الذرية *IAEA* ومنظمة التجارة العالمية *WTO* التي تقوم جميعاً بتقديم تقاريرها إلى الجمعية العامة.

10 "الأبارتايد" من اللغة الأفريقية وهو نظام الفصل العنصري. كان حتى عام 1994 ينص القانون في جنوب أفريقيا على فصل البيض والسود في الأماكن العامة والخاصة.

يتألف مجلس الأمن من 15 عضواً، مع وجود الأعضاء الخمسة الدائمين (ويطلق عليهم؛ الدائمين الخمسة Permanent Five – P5) وهم: الصين وفرنسا والمملكة المتحدة وروسيا والولايات المتحدة الأمريكية) وهي الدول التي تتمتع بحق الفيتو (النقض) . أما بالنسبة للعشرة المتبقيين فيتم انتخابهم من قبل الجمعية العامة لمدة عامين، علماً بأنه يتم اختيار خمسة أعضاء جدد في كل عام. ويتم توزيع المقاعد حسب المفتاح الإقليمي، كما ويتم اتخاذ القرارات إذا وافق 9 من أصل 15 عليها ولم يتم استخدام حق الفيتو من قبل الأعضاء الخمسة الدائمين (انظر صندوق المعلومات" صيغة اتفاق يالطا"). وتعتبر القرارات التي تم اتخاذها من قبل مجلس الأمن ملزمة للقانون الدولي، ودعماً لهذا، قد يقوم مجلس الأمن بتشكيل هيئات فرعية مثل؛ بعثات السلام والمحاكم الخاصة ليوغسلافيا ورواندا. وتتمثل مهمة مجلس الأمن بشكل أساسي في حماية السلام العالمي. وتحقيقاً لهذه الغاية، فإن مجلس الأمن يتمتع بالسلطة التي تخوله لاستخدام القوة، وذلك بموجب الفصل السابع. حيث قد يفوض تنفيذ التدابير الإلزامية لمنظمات أخرى. وحيث أن قرارات الجمعية العامة تعتمد على تصويت مجلس الأمن، فإن مجلس الأمن يمتلك نفوذاً وتأثيراً كبيراً داخل الأمم المتحدة. ولذلك يجب أن يتم اقتراح قضاة محكمة العدل الدولية والأمين العام في البداية من قبل مجلس الأمن قبل ن يتم تعيينهم من قبل الجمعية العامة. ومن المشاكل الرئيسية التي يواجهها مجلس الأمن هي تكوينه (انظر "تكوين الأمم المتحدة وأهدافها" أعلاه). ومع بداية عام 1966، تم رفع عدد الأعضاء الغير دائمين من ستة إلى عشرة، ويجري حالياً مناقشة إصلاحات جديدة مثل إعادة تنظيم مجلس الأمن آخذين بعين الاعتبار المناطق المُمثلة تمثيلاً ناقصاً وفي الوقت ذاته توفير مزيداً من ممارسات العمل الأكثر كفاءة (انظر صندوق مقترحات الإصلاح).

المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الذي يتم استخدام المختصر الإنجليزي ECOSOC للتعبير عنه وغالباً ما يتم استخدامه في اللغة الألمانية كذلك، يتكون هذا المجلس من 54 عضو يتم تعيينهم من قبل الجمعية العامة. ويتم انتخاب الأعضاء لمدة ثلاث سنوات وبموجب ذلك يتم إعادة انتخابهم بشكل فوري. ومن ضمن الأمور الأخرى، فإن هذا المجلس يعتبر عضواً في العديد من المنظمات الفرعية والخاصة، على سبيل المثال؛ منظمة الأغذية والزراعة FAO (فاو) ومنظمة العمل الدولية ILO و منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة *UNESCO* ومنظمة الصحة العالمية WHO ومجموعة البنك الدولي World Bank Group وصندوق النقد الدولي IMF. كما يتم إنجاز العديد من العمل من قبل الهيئات الفرعية مثل مجلس حقوق الإنسان أو اللجان الاقتصادية الإقليمية الخمس. ويوجد حالياً لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي ECOSOC نحو 3500 منظمة غير حكومية NGOs مسجلة لتقديم المشورة.

ويقع مقر إدارة الأمم المتحدة في **الأمانة العامة**، ويتم انتخاب الأمين العام من قبل الجمعية العامة بناءً على مقترح من قبل مجلس الأمن، وتستمر مدة ولايته لخمس سنوات مع إمكانية إعادة انتخابه مرة واحدة (غاريس 2014: 52). وتتمثل مهمة الأمين العام في التنسيق بين الهيئات الرئيسية (باستثناء محكمة العدل الدولية) ووضع الميزانية وتسجيل المعاهدات الدولية وتمثيل الأمم المتحدة في دول العالم، ووفقاً للمادة 99، فإن مهامه السياسية تشمل توجيه انتباه مجلس الأمن إلى القضايا ذات الصلة حيث أنه يعمل كمديراً ومحفزاً.

محكمة العدل الدولية (باللغة الإنجليزية: International Court of Justice, IJC)؛ تقع في لاهاي وتعتبر مسؤولة بالقضاة الخمسة عشر الخاصين بها عن السلطة القضائية وتفسير القانون الدولي، ويمكن فقط الدخول؛ حيث

مقترحات الإصلاح الخاصة بإعادة هيكلة مجلس الأمن (الانتخاب)

مجموعة الأربعة: البرازيل وألمانيا والهند واليابان
- توسيع عضوية مجلس الأمن إلى 25 عضو
  - 6 مقاعد دائمة: البرازيل وألمانيا والهند واليابان ودولتان أفريقيتان
  - 4 مقاعد غير دائمة
- الحفاظ على حق الفيتو للأعضاء الخمسة الدائمين ولا يتم منح حق الفيتو للأعضاء الدائمين الجدد

مجموعة الاتحاد من أجل توافق الآراء (UFC)**:** ومن ضمنها إيطاليا والأرجنتين والباكستان وكندا والمكسيك
- توسيع عضوية مجلس الأمن إلى 25 عضو
  - 10 أعضاء جدد غير دائمين

الاتحاد الأفريقي
- توسيع عضوية مجلس الأمن إلى 26 عضو
  - 5مقاعد دائمة
  - 6مقاعد غير دائمة
  - اثنان للدول الأفريقية
- حق الفيتو أيضاً للأعضاء الجدد الدائمين

ينبغي أن يتم تعديل ميثاق الأمم المتحدة من أجل أن يتم إعادة تشكيل مجلس الأمن، ويتطلب هذا الأمربالإضافة إلى موافقة ثُلثي الجمعية العامة ،أن تتم موافقة جميع الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن. وحتى الآن لم يتم تقديم أي مقترح لتجاوز هذه العقبة المؤسسية.

تتم الإجراءات إذا اعترفت الدول المشاركة في النزاعات باختصاص محكمة العدل الدولية. وبالتالي، فإن محكمة العدل الدولية تختلف عن المحاكم الخاصة فيما يخص جرائم الحرب في يوغوسلافيا ورواندا وكمبوديا وجمهورية سيراليون، بالإضافة إلى المحكمة الجنائية الدولية (انظر الفصل 6 من الدبلوماسية).

ت) كيف يمكن للأمم المتحدة تحقيق الأمن؟

وتماشياً مع مبادئها، فإن الهدف المُعلن للأمم المتحدة هو الحفاظ على السلام العالمي، حيث أنها تميل للتركيز على الحفاظ على الوضع الراهن أكثر من اتخاذ فعل لإنشاء نظام سلام جديد. كيف يمكن للأمم المتحدة حل النزاعات بين الدول؟

على سبيل المثال، في حال وجود تفسيرات متعلقة بتحديد الحدود، فبإمكان الدولة المعنية دعوة محكمة العدل الدولية وطلب توضيح للقضية، وفي حال نشوء نزاعات بين مجموعات مختلفة عقائدياً أو بين مجموعات سكانية مختلفة ، فبإمكان مجلس الأمم أن يقرر بموجب الفصل السادس اتخاذ إجراءات ودية مثل التسهيلات أو إنشاء مناطق عازلة أو إرسال قوات الأمم المتحدة أو ما يطلق عليهم "جنود السلام الأزرق" لأغراض حفظ السلام (peace keeping). ويعتبر الوضع أكثر صعوبة في حالة نشوء النزاعات العنيفة الضخمة، ففي حالة نشوب حرب يكون هناك سيناريوهان واردان؛ إما أن تكون حرب دولية حكومية أو حرب أهلية تهدد الأمن الدولي والسلام العالمي، وفي كلتا الحالتين فإن الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة يوفر "إجراءات التعامل مع التهديدات أو كسر السلام وحالات التعرض للهجوم". في البداية، يتم دعوة الدول لإنهاء النزاع بشكل سلمي، وفي حال كان حدوث ذلك أمراً غير ممكناً، فهناك احتمالية لطلب المساعدة الدولية.

ويظهر النهج العملي الملموس لتسوية النزاعات وضمان تحقيق السلام في حالة نشوب الحروب بين الدول، على سبيل المثال؛ **حرب الخليج الثانية**[11] الثانية (91/1990) عندما قامت العراق بمهاجمة دولة الكويت المجاورة لها عام 1990، قام مجلس الأمن في قراره الصادر رقم 660 بإدانة غزو العراق وفرض عقوبات على دولة العراق. وعندما ازداد الوضع سوءاً، ظهر القرار 678 في المقدمة، وقد نص القرار على أنه يجب على العراق سحب قواتها من الكويت بتاريخ 15 يناير وإلا سيكون لمجلس الأمن الحق باستخدام القوة العسكرية. وبعد تجاهل العراق هذا الإنذار ، بدأت قوات التحالف الأمريكية بناءاً على القرار 678 بعملية "عاصفة الصحراء" لتحرير الكويت، واستعادت الحملة الوضع السابق: سيادة دولة الكويت دون الإطاحة في النظام العراقي تحت حكم صدام حسين.

ومنذ التسعينات تم تشريع غزو أفغانسان بناءاً على بند التدخلات في الفصل السابع في عام 2001 بعد هجمات 11 سبتمبر، ولم يكن الأمر كذلك فيما يخص أزمة كوسوفو (99/1998) وحرب الخليج الثالثة عام 2003 والتي أدت إلى تقويض احتكار مجلس الأمن فيما يخص تشريع تطبيق العنف. ولقد تزايد الانطباع بعجز مجلس الأمن كنتيجة لبطء نشاط مجلس الأمن حروب أوكرانيا وسوريا (انظر نفس الفصل).

4. التحليل: ما هي الأمم المتحدة؟

وعادة ما يتم الإشارة إلى الأمم المتحدة باسم **"نظام الأمن الجماعي"**، وعلى النقيض من التحالف (انظر الفصل المتعلق بالردع)، والذي يعتبر موجهاً ضد المعتدي الخارجي المحتمل حيث قام ميثاق الأمم المتحدة بوضع القواعد والمبادئ الخاصة بأعضاء النظام نفسه. إن قبول اللاعنف - منع العنف هو مركز ومحور هذا النظام، فإذا ما تم انتهاك هذا الأمر فإن الميثاق سيقوم بتوفير الإجراءات لاستعادة وضع ما قبل الاعتداء (الوضع السابق).

وبالإضافة إلى ذلك، فإنه يمكن رؤية الأمم المتحدة وفقاً لكلايف آرشر (2001: 68 ومايليها) من ثلاثة منظورات:

أ) **كأداة:** فالأمم المتحدة، وفقاً له، تعتبر مجرد أداة سياسية من القوى العظمى. وهي بالتالي تعمل فقط على خدمة وتطوير هيمنة الولايات المتحدة أو كبديل لذلك؛ الشمال أو الغرب أو الرأسمالية. ويعتبر الأربعة المتبقيين من الخمسة الدائمين أيضاً قادرين على معارضة الولايات المتحدة (في المقام الأول؛ الصين وروسيا) ومنع القرارات الغير مرحب بها، وبهذا

11 كثيراً ما يتم نسيان الحرب الدموية بين العراق وايران (1980-88) عند ذكر حروب الخليج، لذلك يتم الحديث في الإعلام كثيرا عن "حرب الخليج الأولى".

الطريقة يتم الكيل بمكيالين حيث أن الدائمين الخمسة بإمكانهم منع قرارات بعضهم البعض.

ب) **كساحة لتبادل الآراء:** تؤكد وجهة النظر هذه على طبيعة منتدى الأمم المتحدة وخاصة الجمعية العامة. وبشكل مشابه للعمليات داخل دولة ديمقراطية، فإن الجمعية العامة تتيح الفرصة لتعميم الآراء المتطرفة المختلفة عن الرأي السائد "في برلمان العالم".

ت) **كجهة فاعلة:** يعتبر مجلس الأمن هو السلطة الوحيدة القادرة على تشريع استخدام القوة ، وبالتالي يمكن النظر إليه كمقدمة لحكومة عالمية مستقبلية. وبالإضافة إلى مجلس الأمن، فإن محكمة العدل الدولية والمحاكم الخاصة تقوم بوضع القانون الدولي والمعايير الدولية (انظر الفصل المتعلق بالمعايير الدولية) . يعمل الأمين العام للأمم المتحدة كواضع للأجندة ومُجسداً للأمم المتحدة في الرأي العام العالمي.

5. الشرح: المؤسساتية النيوليبرالية (النظام المؤسسي المرتكز على الليبرالية الجديدة)

لماذا توجد الأمم المتحدة؟ إن المؤسساتية الليبرالية الجديدة تجيب على هذا السؤال والذي يمكن أن يُعزى إلى مدرسة النظريات الليبرالية. وتعتبر كتب روبرت كيوهان كمسؤول عن معيارين في مقالاته؛ بعد الهيمنة (1984) والعلاقات الدولية وسلطة الدولة (1989): مقالات في نظرية العلاقات الدولية (1989) والتي هي كتب أساسية للنظرية.

After Hegemony (1984) و *International Relations and State Power: Essays in International Relations Theory (1989)*

أ) الفرضيات

وعلى غرار الواقعية، فإن المؤسساتية الليبرالية الجديدة وبسبب غياب السلطة المتفوقة، تفترض نشوء حالة من الفوضى بين الدول، ولكن في حين أن الواقعيون يستمدوا صراعاً دائماً وحروبياً محتملة من هذه الحقيقة، إلا أن ممثلي الليبرالية يرون أن التعاون بين الدول وسيلة للتخطي على المعضلة الأمنية (انظر الفصل الرابع، الردع). وتضع المؤسساتية الليبرالية الجديدة الآن ثلاثة افتراضات حول هيكل النظام الدولي الذي من شأنه خلق فرصاً للتعاون والتغلب على الصراعات بشكل أفضل. أولاً، يفترض المؤسساتيين الليبراليين بأن الدول تتعاظم وبأن الجهات الفاعلة العقلانية أنانية. ومع ذلك، فإن الاستغلال أفضل من السلطة الجزئية أو المتعددة وهذا الأمر له آثار بعيدة المدى على التكوين المؤسسي، كما سيتضح لاحقاً. إن المُنظرون الليبراليون يفترضوا بشكل عام أن الدول تسعى جاهدة لتحقيق الربح . وعلى النقيض من الواقعيين، فإن "المكاسب المطلقة " والسعي **"للمكاسب النسبية"** يعتبر أمراً غير وارداً لدى الليبراليين. ولهذا السبب يعتبر الليبراليين أكثر تفاؤلاً من الواقعيين فيما يخص حالة الشؤون و استمرار المؤسسات. وطالما أن المؤسسة لا تعد إلا بالأرباح المطلقة، فإنها بالتالي تستحق العناء. أما بالنسبة للواقعيين، من ناحية أخرى، فإن مشكلة التوزيع العادل للأرباح في المؤسسة تعتبر غير قابلة للحل لأن الدولة ستستفيد دائماً أكثر من غيرها. ولذلك، فهم يفضلوا التحالفات المؤقتة ضد أطراف ثالثة قدر الإمكان. إذا حققت الصين نمواً يصل إلى 7% في التجارة العالمية ولكن حققت الولايات المتحدة فقط 2% ، فإن الولايات المتحدة ستخسر بعضاً من التفسير الواقعي الجديد: الولايات المتحدة بالتالي غير مهتمة في

الحفاظ على نظام التجارة العالمي. ومع ذلك، فإنه من وجهة نظر النظرية الليبرالية الجديدة، فإنه سيكون إيجابياً ومستداماً بسبب إنتاج الأرباح المطلقة.

ما هو نوع الفوائد التي بإمكان المؤسسات تحقيقها؟ في بادئ الأمر، إن قُرب المنهج الليبرالي الجديد من الاقتصاد المؤسسي الجديد في الاقتصاد يعتبر واضحاً - فهي توفر **تكاليف المعاملات**. وتعتبر هذه تكاليف الحصول على المعلومات المتعلقة بقواعد الشروع في المفاوضات وتكاليف المفاوضات نفسها بالإضافة إلى التكاليف المترتبة على تنفيذ ومراقبة العقوبات. كما تجعل المؤسسة كشف سلوك أعضائها ومراقبته والعقوبات المحتملة على سلوكها أمراً ممكناً. ومن منظور اقتصادي، يعتبر " الاقتصاد في تكاليف المعاملات" (ويليامسون 1985: 17) أمراً أساسياً لتبرير وجود المؤسسات من الأصل. ويُضاف إلى ذلك توفير تكاليف المعلومات حيث أن المؤسسات تسهل توليد وتدفق المعلومات. وفي هذا السياق، هنالك مجتمعات معرفية وهي عبارة عن مجموعة من الخبراء الذين جعلوا خبراتهم متاحة مثل الأمم المتحدة (هاس 1992، انظر أيضاً الفصل 5 ، تعميق الأمم المتحدة).

ويوجد افتراض ثاني يتعلق بطبيعة النظام العالمي الذي يتوقع الأمن من السياسة، حيث تصبح المؤسسات أكثر جدية إذا تم الافتراض أن الدول تتصرف في ظل حالة عدم اليقين: لا طبيعة ولا علاقة تكاليف الفوائد ولا احتمال بدائل السياسات المستقبلية للدول تعتبر معروفة (ويليامسون 1985: 79). وفي مثل هذا الموقف العقلاني المحدود (سيمون 1986: 163)، تبدو المؤسسات منطقية حتى إذا كان يتم تزويدها بفوائد قليلة. ومن خلال الاتفاق المتبادل ووضع القواعد المُلزمة، تصبح الدول قادرة على تقليص حالة عدم اليقين ونتيجة لذلك يتم تسهيل التعاون فيما بينها - أي نوع من التعاملات ولا سيما التجارية على مدى فترة زمنية أطول، فإن التكلفة الجارية لإضفاء الطابع المؤسسي تتضاءل حيث أن التعاون والتجارة يسمحوا بتحقيق أرباح مستقبلية أكبر. وكلما ازداد التوجه المستقبلي للجهات الفاعلة - الخوف من المستقبل - كلما تصرفوا مع بعضهم البعض بشكل أكثر تعاوناً (أكسلرود 2006). وهناك جدل آخر يوجه وجهة النظر إلى البدائل السياسية المستقبلية: عدم الانتماء إلى مؤسسة من الممكن أن يكون مكلفاً، وذلك لسببين؛ الأول، إن الدولة خارج المؤسسة تفتقد للمكاسب المؤسساتية، على سبيل المثال، لأن التحالف يقوم بحماية دولة أو اتحاد اقتصادي فإن هذا الأمر يعد بأرباح أعلى. والثاني، يذكر كيوهان (1984 :259): من الممكن أن يكون الحفاظ على المرونة أمراً مكلفاً إذا كان الإصرار عليه سيجعل من الحكومة شريكاً غير مرغوب به للآخرين"

> *"Maintainig unrestrained flexibility can be costly, if insistence on it makes a government an undesirable partner for others".*

الافتراض الثالث المتعلق بطبيعة النظام الدولي، هو أن الجهات الفاعلة نفسها تواجه دائماً بعضها البعض في **الحالات المماثلة**. وفي مصطلحات المستخدمة من قبل الليبراليين في نظرية اللعبة، فإن هذا يعني الألعاب تتكرر. على سبيل المثال، في منظمة التجارة العالمية، إنها بالتحديد الدولة التي بإمكانها فرض الأحكام العقابية ضد من يخالف القواعد (انظر اتفاق التجارة العالمية). ومبدأ المعاملة بالمثل كمبدأ للدول التي تتفاوض مع بعضها البعض بشكل متكرر يجعل الانقياد للمفاوضات أمراً أكثر جاذبية لأنه يمكن للمرء أن يأمل في الحصول ومن شأن التعايش الدائم أن يحقق آثاراً إيجابية أخرى: خلق المؤسسات **للثقة** على مكافأة في الجولات القادمة. **والأمن المتوقع**: من الممكن توقع سلوك الدولة الأخرى بفضل القواعد الملزمة عموماً حيث يصبح المستقبل أكثر قابلية للتنبؤ به. ومن شأن هذه الأمر التأثير على كافة المعاملات بين الدول، كما ويتم تقليل أقساط المخاطر لكل استثمار مباشر ولكل معاملة تصدير ولكل تبادل في المعملات التجارية الأجنبية: الثقة تؤتي ما هي "المؤسسات" من وجهة نظر النظرية؟ يحدد كيوهان 1989: 3 المؤسسات الدولية على أنها " ثمارها. مجموعة ثابتة ومترابطة من القواعد (...) التي تنص على أدوار سلوكية وتقيد النشاط وتشكل التوقعات"

> "*persistent and connected sets of rules (...) that prescribe behavioral roles, constrain activity, and shape expectations.*"

وبإمكان مثل هذه المؤسسات أن تتخذ ثلاث أشكال:

شكل 6 (جدول توضيجي): الأشكال الثلاثة للمؤسسات العالمية

شكل المؤسسة	مثال محدد	الخصائص (حسب كيوهاني)
منظمة دولية	الأمم المتحدة، الاتحاد الأوروبي، حلف شمال الأطلسي، منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، منظمة العمل الدولية، منظمة التجارة العالمية	التنظيم البيروقراطي، قواعد/ قوانين واضحة ← جودة الطرف الفاعل (هيئة مستقلة)، توزيع المهام بشكل محدد، هيئات/ لجان خاصة
نظام دولي	اتفاقية كيوتو، نظام الألغام الأرضية (انظر أدناه)، نظام للحفاظ على طبقة الأوزون	قواعد صريحة، تتعلق بمهام محددة في السياسة الدولية؛ القواعد الحكومية الدولية لمجالات محددة من القضايا → عدم وجود جودة الجهات الفاعلة
اتفاقية دولية	لدول أخرى منع الإهانة من رؤساء الدول والحكومات الأخرى	القواعد الضمنية، توقع معين، "مدونة قواعد السلوك"، لا تشكل أي تثبيت تعاقدي

المصدر: المؤلف

النُظم الدولية هي الأوامر التي يتم التفاوض عليها من قبل الحكومات في عملية التفاوض (...) مجموعة (مجموعات) من المبادئ والقواعد الضمنية وإجراءات اتخاذ القرارات حول توقعات تلك الجهات الفاعلة المُعطاة في مجال معين من العلاقات الدولية (كراسنر 1982: 186)

مثال على " نظام دولي"

حظرت اتفاقية أوتاوا التي تم اعتمادها في ديسمبر 1997 إنتاج الألغام الأرضية وتخزينها والاتجار بها، ودخل النظام حيز التنفيذ في 1 مارس 1999 وتمت المصادقة عليه من قبل 161 دولة. وبالإضافة إلى الحظر الشامل للألغام المضادة للأفراد، فإن الاتفاقية تُلزم الدولة بتدمير مخزون الألغام الحاص بها خلال أربع سنوات وإزالة الألغام المزروعة فعلياً خلال عشر سنوات. كما وتوافق الدول المتعاقدة على دعم بعضها البعض في مجال إزالة الألغام، وتنص الاتفاقية على عقد مؤتمرات سنوية ومؤتمر استعراضي كل خمس سنوات. تعتبر اتفاقية أوتاوا عنصراً مهماً من عناصر القانون الإنساني الدولي ويمكن النظر إليها على هذا النحو: تم إيقاف تجارة الألغام الأرضية عملياً وتقليص عدد الدول المُصنعة إلى 13 دولة فقط. ومنذ دخول الاتفاقية لحيز التنفيذ، تم تدمير أكثر من 40 مليون لغم مضاد للأفراد وقامت 140 دولة متعاقدة، بما في ذلك ألمانيا، بتدمير مخزونها بالكامل. (انظر وزارة الخارجية 2016).

ومن ناحية أخرى، فإن **الاتفاقيات** تعتبر أوامر عفوية تنشأ عن العادات والأخلاق البشرية. ومن هذا المنطلق نص "اتفاق الشرف / *Gentlemen's Agreement*" في الحرب الباردة بين المراقبين على عدم التدخل في مجال

المصالح الأوروبية لدولة أخرى، مثل هذه الاتفاقية. وفي مجال الدبلوماسية، هناك العديد من الاتفاقيات التي تنظم تعامل الدبلوماسيين مع مختلف الدول (انظر الفصل المتعلق بالدبلوماسية).

المنظمات الدولية هي مؤسسات حكومية دولية مهيكلة بشكل منظم (..) بناء على مبادئ وقواعد ومعايير متفق عليها دولياً بحيث تنسق التوقعات السلوكية للجهات الفاعلة المشاركة حتى تتمكن هذه المنظمات من تمثيل نفسها كجهات فاعلة من خلال أجهزتها (ريتبرجر وآخرون، 2013: 21). وتعتبر خصائص الجهات الفاعلة هي الفرق الحاسم لأشكال المؤسسات، ففي النظرة الليبرالية الجديدة للعالم، تظهر المؤسسات الدولية كجهات فاعلة - على النقيض من الواقعية الجديدة.

ب) التطبيق النظري للأمم المتحدة

تعتبر الأمم المتحدة بسبب هيكلها التنظيمي البيروقراطي وقواعدها الصريحة، منظمة دولية وبالتالي فهي مقيدة بأشكال أخرى من المؤسسات الدولية مثل الأنظمة والاتفاقيات حيث أن هذه الأشكال تشمل اتفاقات قانونية صريحة واتفاقات حكومية دولية في مناطق معينة ولكنها لا تمتلك أي مؤهلات فعلية تتعلق بإدارتها الخاصة أو ميزانيتها الخاصة. وعلى افتراض أن هذه الدول تعتير دولاً عقلانية وذات أهمية، فإن وجود الأمم المتحدة يعتبر مجدي من وجهة نظرها.

- لأنها توفر حوافز للسلوك التعاوني؛
- لأنها توفر تكاليف المعاملات؛
- لأنها تقلل من مشاكل الثقة؛
- لأنها تخلق توقعات مستقبلية

إن المشكلة الأساسية للفوضى في نظام الدولة تعني أنه بإمكان بعض بدائل العمل المستقبلية أن تكون ذات تكلفة باهظة، فإذا كان بإمكان الأمم المتحدة أن تقوم بتقليل حدوث ذلك، فإنها تستخدم غرضاً جيداً من وجهة نظر الدول. كما أن التطبيق والممارسة المكررة للقواعد بإمكانه أيضاً خلق أنماطاً محددة من السلوك يتم استيعابها بمرور الوقت (كيوهان 1989: 5). سيكون التعاون داخل الأمم المتحدة أكثر ملاءمة للدول ولكن الانسحاب سيؤدي إلى تكاليف عالية للفرصة.

6. الاستعراض

إن الحفاظ على المؤسسات وتحقيق مزيداً من التطوير يعتمد على فائدة الدول التي تدعمها، وفي هذا الصدد، فإن الأمم المتحدة تقوم بدور تكميلي وداعم في العالم الذي تهيمن عليه الدول. وفيما يتعلق بالموارد المحدودة المتاحة للأمم المتحدة (انظر الجدول)، فإن الميزانية السابقة للأمم المتحدة تعتبر إيجابية إلى حد كبير.

شكل 7: (جدول بياني): ميزانية الأمم المتحدة بالمقارنة مع ميزانيات إدارية أخرى

المنظمة/الدولة/البلدية	المخصصات المالية في الميزانية (لعام 2016)
الأمم المتحدة	5،4 مليار دولار أمريكي12 ≈ 4،9 مليار يورو
الاتحاد الأوروبي	143،9 مليار يورو13
جمهورية ألمانيا الاتحادية	316،9 مليار يورو14
ميونخ	6،1 مليار يورو15

المصدر: المؤلف

ومع ذلك، قامت الولايات المتحدة عدة مرات متكررة بانتقاد كفاءة الأمم المتحدة والتي أدت، في جملة الأمور، إلى إصلاحات هيكلية وإدارية تحت إشراف الأمين العام كوفي عنان. وهناك انتقاد عام يتعلق بحق الفيتو للدائمين الخمسة: هذا يفضل دول معينة ويمثل الوضع بعد الحرب العالمية الثانية وبالتالي لم يعد معاصراً. وسوف تجادل وجهة النظر الليبرالية المؤسساتية ضد هذا الانتقاد وبأن كفاءة الأمم المتحدة تعتمد على طبيعة الاستفادة من الولايات المتحدة. وتمت صياغتها بشكل مباشر: لماذا يجب على الولايات المتحدة أن تذعن لمبدأ الأغلبية في مجلس الأمن عندما يكون العبء الفعلي لتنفيذ الإجراءات والتمويل يقع على عاتقها؟ ووفقاً لهذا المنظور، فإن حق الفيتو الخاص بالولايات المتحدة يعتبر أكثر إشكالية من حق الدول الأربعة الأخرى.

وبقدر ما يتعلق الأمر بتطبيق المؤسساتية الليبرالية الجديدة تجاه الأمم المتحدة، فإن هذا الأمر يعتبر إيجابياً كذلك: بإمكان النظرية أن تنجح في ظل وجود الأمم المتحدة ،إلى جانب نقاط قوتها (تسهل الأمم المتحدة التعاون بين الدول) ونقاط ضعفها (تعتمد الأمم المتحدة على دافع الربح لأعضائها). ومع ذلك، فإن المؤسساتية الليبرالية الجديدة غير قادرة على أن تتفهم تماماً ظاهرة الأمم المتحدة. وبالتالي، فإن هذا النهج غير متمكن لشرح الديناميكية الخاصة بالأمم المتحدة. ويظهر هذا الأمر من حقيقة أن منظمة كهذه تتخذ القرارات بغض النظر عن الفائدة التي تحملها للجهات الفاعلة. في أكتوبر 2011، على سبيل المثال، قبلت اليونسكو بفلسطين كعضو كامل العضوية وكان الأمر على عكس الرغبة الصريحة للولايات المتحدة وألمانيا وإسرائيل. لم تنجح الليبرالية الجديدة في حل العمل المستقل لليونسكو نظرياً لأنها تعتبر العمل التنظيمي امراً مستمداً من تفضيلات الدولة.

ومن الصعب أيضاً فهم **وظيفة الأمم المتحدة** من وجهة نظر المؤسساتية الليبرالية الجديدة. كما وأن الهدف الأصلي المتمثل في منع الحروب وتعزيز السلام العالمي أصبح أكثر أهمية، فاليوم، ومن بين أمور أخرى، فهو من أحد مهام الأمم المتحدة لمكافحة الفقر العالمي والأمراض مثل الإيدز والملاريا. وبإمكان المؤسساتية الليبرالية الجديدة أن تفسر هذا التوسع للتعاون بين الدول فقط من خلال توفير التكاليف من وجهة نظر الدول الفردية.

12 الميزانية لعامي 2016-2017. في الإنترنت تحت: http://www.un.org/press/en/2015/gaab4185.doc.htm [الدخول الأخير: 11 من أكتوبر 2016].

13 موارد للدفع. في الإنترنت تحت: http://www.consilium.europa.eu/de/policies/eu-annual-budget/2016/ [الدخول الأخير: 11 من أكتوبر 2016].

14 الموازنة الاتحادية للسنة المالية 2016. في الانترنت تحت: https://www.bundeshaushalt-info.de/fileadmin/de.bundeshaushalt/content_de/dokumente/2016/soll/Haushaltsplan-2016.pdf [الدخول الأخير: 11 من أكتوبر 2016].

15 دفعات حسب خطة الموازنة 2016. في الإنترنت تحت: https://www.muenchen.de/rathaus/Stadtverwaltung/Stadtkaemmerei/Haushalt/Einzahlungen.html [الدخول الأخير: 11 من أكتوبر 2016].

وعلاوة على ذلك، فإن حساب التكلفة والفوائد الذي يساهم به المؤسساتيون لكل جهة فاعلة يعتبر نمط أساسي للعمل ولا يمكن قياسة بشكل كاف. ما هي بالضبط الفائدة التي تحققها الأمم المتحدة من ألمانيا؟ وحيث أنه من الصعب التعبير عنه بالأرقام، فإن الإمكانية الوحيدة تكمن في الإشارة إلى فائدة الأمم المتحدة للجمهورية الاتحادية ولكن النظرية الليبرالية ستتخلى عن معيارها الموضوعي الذي كانت قد قدمته مسبقاً من خلال الربح المفترض والمطلق للجهات الفاعلة.

7. التوقعات

إن المؤسسات تنشأ وتتطور من وجهة نظر المؤسساتية الليبرالية الجديدة فقط، طالما أنها تعود بالنفع على الدول. وفيما يتعلق بالتغيير المحتمل في أداء الأمم المتحدة من نظام أمن جماعي إلى نمط الحكومة العالمية وهذا يعني أن القوى العظمى لا ترى أي ربح لهم. ولهذا السبب فشلت الإصلاحات السابقة للأمم المتحدة وعلى المنظمة أن تستكمل العمل مع الهياكل والميزانيات المنخفضة (غاريس 2014: 356). ولم يتم التعلم من تحمل الأعباء المتزايد للأمم المتحدة والذي أصبح واضحاً بالفعل في أوائل التسعينات في الصومال (انظر 1) فيما يتعلق بتوسيع القدرات والمهارات الإدراية ونقل الموارد. مثال جنوب السودان - أصبحت الدولة مستقلة بموجب توسُّط الأمم المتحدة في عام 2011 ولكنها غرقت في الحرب الأهلية بعد عامين – ويتكرر نموذج الصومال: مهمة سياسية تنظيمية دولية تقع على عاتق الأمم المتحدة وميل منخفض للمشاركة من قبل الدول الوطنية التي تتحملها.

في الماضي، كان الحصار واستغلال الأمم المتحدة من قبل الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن تتكرر، وهناك جانبان رئيسيان يعيقان مواصلة تطوير الأمم المتحدة كمنسق للحوكمة الدولية: أولاً، سلوك الأمم المتحدة الرافض لتقوية المنظمة. وثانياً، يمكن أيضاً مراقبة التشريع البطيء من قبل الأوروبيين واللذين يعتبروا على سبيل المثال أقل رغبة و استعداداً لتزويد الأمم المتحدة بالتمويل أو الجيوش من أجل عمليات حفظ السلام (هانيماكي 2005: 148). وبالنسبة لبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان UNMISS والتي كان لديها تقريباً مساحة في فرنسا، فإن الأمم المتحدة لديها 13723 خبير وموظف بما في ذلك الولايات المتحدة 16 والمملكة المتحدة 9 وفرنسا 0 وألمانيا 16 (الأمم المتحدة 2016: اعتباراً من أغسطس 2016).

8. الإجراء الموصى به

وتظهر الأمم المتحدةكأنها بحاجة ماسة إلى الإصلاح في مجالين: من ناحية، يجب النظر في نظام اتخاذ القرارات وخاصة فيما يخص تشكيل مجلس الأمن. إن التوسع الجغرافي لمجلس الأمن وتوسيع نطاق حق الفيتو إلى بلدان أخرى من شأنه أن يزيد من شرعيته ولكنه في نفس الوقت سيضعف من فعالية النظام. فطالما أن الأمم المتحدة معتمدة على مساهمات الدول، ستقوم الولايات المتحدة في نهاية المطاف بتقييم صلاحية قرارات الأمم المتحدة (انظر التقييم). وبالتالي، فإن التغيير في صناعة القرارات لن يكون ذو معنى إلا إذا اقترن بإصلاح الموارد الذاتية وبناء القدرات.

ثانياً، إن النظام المالي كذلك بحاجة إلى الإصلاح بحيث تتمكن الأمم المتحدة من بناء قدراتها الخاصة، وينبغي عليها أن تكون قادرة على التصرف في ميزانيتها الخاصة وقواتها الخاصة وألا تعتمد على الموارد المالية والعسكرية الخاصة بالدول الأعضاء. إن المشكلة في جميع هذه المقترحات تكمن في عدم إمكانية تنفيذها إلا بالاعتماد على دعم الولايات المتحدة الأمريكية وباقي الأعضاء الخمسة الدائمين. ووفقاً للمؤساساتية الليبرالية الجديدة، لن يكون هناك إصلاحات جوهرية في الأمم المتحدة على المدى الطويل طالما أن الأعضاء الخمسة الدائمين لا يروا في هذه الإصلاحات فائدة تعود عليهم.

المسرد

الأمم المتحدة كساحة، طرف فاعل، وأداة
أرباح مطلقة
تحويل عمل الأمم المتحدة التغيير الوظيفي لمكتب الأمم المتحدة
نظام الأمن الجماعي
المنظمات العالمية
الحكم العالمي
الاتفاقيات
تكاليف التعاملات

أسئلة للتمرين

- ما هي جوانب التاريخ المؤسس للأمم المتحدة التي لم تؤخذ بعين الاعتبار من قبل النظرية المؤسساتية الليبرالية الجديدة؟
- ما هي أحكام الأمم المتحدة القادرة على التغلب على المُعضلة الأمنية (انظر الفصل المتعلق بالردع)؟
- بإمكانك تفسير نظام الأمم المتحدة بمساعدة المدرسة الإنجليزية (انظر الفص المتعلق بالدبلوماسية)؟
- سؤال انتقالي: قم بقراءة الأجزاء الثلاثة في الفصل الخاص بتعميق الاتحاد الأوروبي وتعليم المجتمع في جنوب شرق آسيا. حاول أن تشرح وجود المنظمات الإقليمية مثل الاتحاد الأوروبي ورابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان) مع المؤسساتية الليبرالية الجديدة.

ينصح بمشاهدة فيلم: ذا إنتربريتر بالإنجليزية (The Interpreter، 2005)، **سيدني بولاك]فيلم روائي**

سمعت مترجمة الأمم المتحدة سيلفيا بروم (نيكول كيدمان) عن مخطط لاغتيال ديكتاتور أفريقي ويبدو الأمر غير واضحاً إلى مدى هي متورطة في الأمر. يتم استخدام العميل السري الأمريكي توبين كيلر (شون بن) لحمايتهم ومراقبتهم في الوقت نفسه. قصة مثيرة تلقي الضوء على الحياة اليومية للأمم المتحدة.

نصوص مقترحة حول الأمم المتحدة

Gareis, Sven/Varwick, Johannes (2014): Die Vereinten Nationen (5th ed.) Opladen, Berlin: Verlag Barbara Budrich.
Hanhimäki, Jussi M. (2015): The United Nations. A Very Short Introduction (2nd ed.) New York: Oxford University Press.

نصوص مقترحة حول النظرية

Hasenclever, Andreas/Meyer, Peter/Rittberger, Volker (1997): Theories of International Regimes. Cambridge: Cambridge UP, pp. 27–44.

النص الأصلي للنظرية

Keohane, Robert (1989): Neoliberal Institutionalism: A Perspective on World Politics. In: Ibid. (Ed.): International Relations and State Power: Essays in International Relations Theory. Boulder: Westview Press: pp. 1–20.

المراجع الأخرى المستخدمة

Archer, Clive (2001): International Organizations (3rd ed.) London/New York: Routledge.

Auswärtiges Amt (2016): Ächtung von Antipersonenminen. Available online at: http://www.auswaertiges-amt.de/DE/Aussenpolitik/Friedenspolitik/Abruestung/MinenKleinwaffen/Minen-Start_node.html [last access: 18/10/2016].

Axelrod, Robert (2006): The Evolution of Cooperation. Rev. ed. New York: Basic Books.

Charta der Vereinten Nationen. Available online at: http://www.un.org/en/charter-united-nations/ oder http://www.unric.org/html/german/pdf/charta.pdf [last access: 12/12/2016].

Haas, Peter M. (1992): Introduction: Epistemic Communities and International Policy Coordination. In: International Organization 46, pp. 1–35.

Holler, Manfred./Illing, Gerhard (2009): Einführung in die Spieltheorie (7th ed.) Berlin: Springer.

Keohane, Robert. (1984/2005): After Hegemony. Cooperation and Discord in the World Political Economy. Princeton: Princeton UP.

Krasner, Stephan D. (1982): Structural Causes and Regime Consequences: Regimes as Intervening Variables. In: International Organisation vol. 36, pp. 185–205.

MDG Report (2015). Available online at: http://www.un.org/millenniumgoals/2015_MDG_Report/pdf/MDG%202015%20rev%20(July%201).pdf [last access: 12/12/2016].

Münkler, Herfried (2004): Die neuen Kriege. Reinbek bei Hamburg: Rohwolt Verlag.

Oye, Kenneth (1986): Cooperation under anarchy. Princeton: Princeton UP.

Rittberger, Volker / Zangl, Bernhard/ Kruck, Andreas (2013): Internationale Organisationen – Politik und Geschichte. Wiesbaden: Springer VS.

Simon, Herbert (1986): Theories of bounded rationality. In: Radner, R./McGuire, C.B. (Ed.): Decision and Organisation (2nd ed.) Minneapolis: University of Minnesota Press, pp. 161–176.

UN (2016): UN Mission's Summary detailed by country – August 2016. Available online at: http://www.un.org/en/peacekeeping/contributors/2016/aug16_3.pdf [last access: 12/12/2016]

Williamson, Oliver E. (1985): The Economic Institutions of Capitalism. Firms, Markets, Relational Contracting. New York/London: Palgrave Macmillan.

المبحث الثالث: حقوق الإنسان: الحوكمة العالمية و المعايير الدولية

شارك في العمل كل من: Esther Nicola Straub و Zina Weisner

1. المقدمة

"See the nation through the people's eyes
See tears that flow like rivers from the skies
Where it seems there are only borderlines
Where others turn and sigh
You shall rise"

ينبغي لهذه الأسطر السابقة من أغنية ليفينغ دارفور/*Living Darfur* (*Mattafix* 2007) لفت الانتباه - في سياق الشبكة العالمية - إلى الصراع في دارفور والجرائم ضد الإنسانية ذات الصلة. وقد ناشدت مجموعة تضم أكثر من 180 منظمة غير حكومية السياسيين والأمم المتحدة معارضة انتهاكات حقوق الإنسان في السودان.

سمع النداء في عام 2009، على ما يبدو: حيث قدمت المحكمة الجنائية الدولية (انظر الفصل الثامن من الدبلوماسية) في لاهاي مذكرة توقيف إلى الرئيس السوداني عمر البشير. وكانت الادعاءات كما يلي: ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية منذ عام 2003 ضد مجموعات عرقية عديدة في دارفور. وبعد عام، اتسع نطاق الاتهام ليشمل الإبادة الجماعية. و اشارت منظمات حقوق الإنسان لكونه معلماً بارزاً في تاريخ القانون الجنائي الدولي وانتصاراً لحقوق الإنسان. لكن عمر البشير لا يزال طليقاً، لأن المحاكم الدولية ليس لديها شرطة وتعتمد على التعاون والإرادة السياسية للدول: امتنعت كل من أوغندا وجيبوتي وجنوب أفريقيا الامتثال لأمر التوقيف - هل يعني هذا عدم انتصار حقوق الإنسان؟

2. السؤال الرئيسي: كيف يمكن أن تعمل معايير حقوق الإنسان بشكل مؤثر؟

3. الوصف: التغيير في ميانمار (دراسة حالة)

بغية التمكن من تصنيف أثر القواعد عموماً ومعايير حقوق الإنسان، ولاسيما من الناحية التحليلية والنظرية، سيتم عرض الحالة بإيجاز كمثال في هذا الفصل: ميانمار.

تحصّلت جمهورية اتحاد ميانمار (تعرف أيضاً باسم بورما وهي دولة بجنوب شرق آسيا) على استقلالها عن حكومة الهند البريطانيّة سنة 1947. وقد انتهت السنوات التالية المضطربة سياسياً عام 1962 من خلال انقلاب عسكري. أقام الجيش بقيادة الجنرال ني وين *(Ne Win)* نظام قمعي حيث سيطرت المخابرات على السلطة وتم منع الأحزاب من ممارسة عملهم وتم حظر استثمار الشركات الأجنبية وتأميم الشركات. أصبحت ميانمار واحدة

من أفقر البلدان في العالم وازدادت عزلتها على الساحة الدولية. وأدى الوضع السياسي السيئ، فضلاً عن التوتر السياسي الداخلي، إلى مظاهرات جماهيرية عام 1988 قضى عليها الجيش بشكل دموي. ووفقاً لتقديرات مستقلة، تم اعتقال آلاف الأشخاص، وتوفي الآلاف. في ضوء هذه الأحداث، وتحت ضغط من حزب المعارضة الحديث "الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية" (الرابطة) لأونغ سان سو كي (*Aung San Suu Kyi*) الحائزة على جائزة نوبل للسلام. بالإضافة لمنظمات دولية، قرر كل من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية فرض عقوبات شاملة مما زاد في عزلة البلاد وتدهور سياستها الخارجية دولياً. وفي ظل هذا الضغط من الدعاية العالمية، سمح الجيش بانتخابات حرة عام 1990، وحصلت الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية للسيدة أونغ سان سو كي على أكثر من 80 في المائة. غير أن النظام العسكري لم يعترف بنتيجة الانتخابات وفاقم من سلوكه القمعي ووضع أونغ سان سو كي قيد الإقامة الجبرية. بعد عام 1992، صعد تان شوي (*Than Shwe*) على رأس الحكم في ميانمار كجنرال مستبد، وبسط الجيش سيطرته بشكل كبير، لا سيما في مناطق الأقليات العرقية. تمت مصادرة الأراضي دون تعويض ودمرت المنازل والمحاصيل واضطر الناس إلى العمل بالإكراه أو السجن التعسفي وتم اختطاف الأطفال وتدريبهم كجنود (انظر منظمة العفو الدولية وتقارير منظمة هيومن رايتس واتش).

انضمت ميانمار المعزولة كلياً من الناحية السياسية الخارجية إلى رابطة أمم جنوب شرقي آسيا عام 1997 (انظر الفصل المتعلق بجنوب شرق آسيا). وبالتوازي مع ذلك شهدت السياسة الداخلية للبلاد بفترة ما يعرف ״بالاسترخاء السياسي״ و التي تم من خلالها بالتقليل من عمليات القمع ضد المعارضة الوطنية (الرابطة) والسيدة أونغ سان سو كي. ولكن هذه الفترة لم تستمر طويلاً، لأن النظام العسكري قمع المعارضة في السنوات التالية، بما في ذلك تمرد الرهبان عام 2007، الذي قمع أيضاً بشكل دموي. استمرت انتهاكات حقوق الإنسان عام 2008 نتيجة لإعصار نرجس، الذي راح ضحيته ما يقارب مائة ألف شخص، حيث علق الجيش المساعدات الوطنية المشروطة ورفض السماح بدخول المساعدات الأجنبية التي استأنفت بعد زيارة الأمين العام للأمم المتحدة الذي سمح للجيش بإدخال المساعدات الدولية.

أعلن النظام العسكري عن استفتاء بشأن صياغة دستور جديد تجري فيه انتخابات برلمانية عام 2010. هذا ولم تشارك الرابطة في صياغة الدستور منذ عام 1995، وبالتالي قاطعت انتخابات عام 2010. ومع ذلك، كان الاستفتاء والانتخابات أول محاولات الإصلاح الديمقراطي، مما أدى إلى الانفتاح التدريجي لميانمار. وفي أعقاب الإصلاحات السياسية، أفرج عن أونغ سان سو كي وانتخب حزبها البرلمان في انتخابات فرعية عام 2012؛ وسمح لأحزاب معارضة أخرى بالعمل مرة أخرى، كما وتم الإفراج عن السجناء السياسيين، وسمح للصحف الخاصة بالنشر. أيد المجتمع الدولي الزخم الذي حققته الإصلاحات ورفع العقوبات الاقتصادية. وقد سافر الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون، والرئيس الأمريكي أوباما ورئيس مجلس الوزراء البريطاني كاميرون ووزير الخارجية الألماني فيسترفيليه إلى ميانمار لضمان دعمهم للقيادة الجديدة وكذلك للسيدة أونغ سو سان كي.

ومع ذلك، استمرت انتهاكات حقوق الإنسان بين عامي 2013 و 2016. وأشاد الرئيس أوباما، بمناسبة زيارة الرئيس ثين سين، بالتقدم السياسي والاقتصادي للبلاد، لكنه انتقد العنف المنهجي ضد الأقلية العرقية من مسلمي الروهينجا (انظر بي بي سي/*BBC* 2016). وفي مايو 2014، مددت الولايات المتحدة عقوباتها، إلى أنه و على الرغم من الإصلاحات الأخيرة، استمرت الانتهاكات القانونية وتأثير الجيش على السياسة. وقد لفت نظر المجتمع الدولي هجرة الآلاف من الروهينجا في قوارب غير صالحة للإبحار، حيث انتقدت الأمم المتحدة دول الجوار في جنوب شرق آسيا لعدم استيعاب المهاجرين. وفي نوفمبر 2015، فازت الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية بقيادة أونغ سان سو كي بما يكفي من المقاعد في الانتخابات البرلمانية لتشكيل حكومة، وفي مارس 2016، أدى هتين كياو(*Htin Kyaw*) اليمين بصفته رئيساً، وأصبحت أونغ سان سو كي وزيرة خارجية. وهكذا وبعد 50 عاماً من الحكم العسكري، استطاعت أونغ سان سو كي بالتشريع لحقبة ديمقراطية جديدة.

4. تحليل: تطوير وتطبيق حقوق الإنسان

سيركز التحليل على تعريف حقوق الإنسان وتطويرها وسريان مفعولها.

أ) تعريف حقوق الإنسان

تحمي حقوق الإنسان الفرد من خلال المشاركة في الحياة الاجتماعية والسياسية عن طريق تحديد سقف أدنى لمعايير الحرية الشخصية والمساواة الاجتماعية كحقوق أساسية:

> "إن مفهوم حقوق الإنسان في اللغة السياسية هو بشكل عام مطالب التحرر التي يمكن للفرد أن يتمتع بها على أساس إنسانيته والتي يجب أن تكون مضمونة قانونيا من قبل المجتمع لأسباب أخلاقية. وبهذا المعنى نتحدث عن حقوق طبيعية وفطرية من الدولة غير قابلة للمساومة وذلك في ظل احترام وحماية مجتمع سياسي مشرع."
> *(Dicke 1998: 240)*

تعتبر حقوق الإنسان صالحة للجميع وقابلة للتنفيذ على المستوى العالمي. الغرض الأساسي من إعلان حقوق الإنسان هو الحفاظ على كرامة الإنسان، دون أي انتهاك أو مساس بالإرادة الحرة للفرد. وعلى الرغم من المعايير القانونية الدولية السارية في كل الدول لحماية حقوق الإنسان، ما زالت غالباً تسجل انتهاكات للحقوق الأساسية.

ب) تطور حقوق الإنسان

يستمد مفهوم حقوق الإنسان تعريفه من طبيعة الحريات الإنسانية، كما ويثير الجدل حول العلاقة بين الدولة والإنسان. من أجل وصف التطور المعاصر لحقوق الإنسان، يعتمد نظام القانون الدولي عادة على **نموذج الأجيال** الذي يعتمد على ثلاثة أطوار في فهم **حقوق الإنسان** (*Fritzsche 2016: 29* واللاحق.) حيث تتميز هذه الأطوار أو الأبعاد من خلال سياقها التاريخي والاجتماعي الاقتصادي. يتميز **الطور الأول** بصياغة حقوق الدفاع ضد سلطة الدولة التعسفية، وبالتالي حقوق المشاركة المدنية والحريات السياسية الكلاسيكية التي تم المطالبة بها منذ الثورة الفرنسية في "إعلان حقوق الإنسان والمواطن". وتشمل هذه الحقوق الحق في الحياة، وحظر التعذيب، والرق والعمل القسري، فضلاً عن الحق في الحرية الشخصية والأمن وحرية الفكر والدين والرأي والتجمع والحقوق القضائية. يستند القانون الأساسي الألماني إلى حد كبير على هذا **الطور**. ويركز **الطور الثاني** من حقوق الإنسان على الملكية والقضايا الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحقوق العمل والضمان الاجتماعي والتغذية والإسكان والمياه والصحة والتعليم. تلزم هذه الحريات الدولة بسياسة اجتماعية نشطة، والتي قد اكتسبت أهميتها في القرن التاسع عشر نتيجة للثورة الصناعية. إن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عام 1948 يأخذ هذا **الطور** من حقوق الإنسان في الحسبان وهو أكثر حداثة من القانون الأساسي الألماني. أما **الطور الثالث** يتمحور حول الحقوق الجماعية المجردة وحقوق التضامن التي تهدف إلى حماية المجتمع. وهذا يشمل الحق في بيئة نظيفة وتنمية وسلام فضلاً عن حق الشعوب في تقرير مصيرها. قد تم بالفعل الاعتراف ببعض هذه الحقوق الجماعية، في الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان وحقوق الشعوب على سبيل المثال. وقد تم تكريس حق الإنسان في التنمية والتطوير في بيان صدر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1986.

ت) تطبيق سريان حقوق الإنسان

يسيطر **ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان** على المستوى الدولي فيما يتعلق بحماية حقوق الإنسان. ولا يتضمن ميثاق الأمم المتحدة الذي بدأ نفاذه عام 1945 على قائمة بحقوق الإنسان، لكنه يرتكز على

فكرة حقوق الإنسان في مواده[16]. وبما أن الدول الغربية المنتصرة في الحرب العالمية الثانية كان لها أيضاً مشاكلها الخاصة مع حقوق الإنسان[17] ، لم يكن من الممكن في ذلك الوقت إنشاء فهرس صريح. ومع ذلك، فقد تم تدوين الفكرة الأساسية لحماية حقوق الإنسان الدولية والاعتراف بها في جميع أنحاء العالم، والتي أصبحت في ذلك الحين خطوة عظيمة وفريدة من نوعها.

يعتبر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام 1948 تجسيداً لميثاق الأمم المتحدة وقد حدد لأول مرة مفهوم حقوق الإنسان. منذ ذلك الحين، لم يعد يُنظر إلى حقوق الإنسان باعتبارها قضية داخلية بحتة للدول. وبوجود العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية[18] والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية[19] فإن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان يتضمن بالفعل الحقوق الأساسية الحديثة والجديدة للجيل الثاني. أصبح في الوقت الحالي للإعلان العالمي لحقوق الإنسان **صلة** بجميع قضايا حقوق الإنسان والذي تحترمه بالفعل دول الأعضاء في الأمم المتحدة. إذا أرادت الأمم المتحدة أن تختبر حالة حقوق الإنسان في دولة ما، فإن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان هو المقياس.

بالإضافة إلى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، توجد نظم إقليمية لحماية حقوق الإنسان تنطبق جزئياً على المعايير، في حين يجري التقيد بالقواعد، ولا سيما من قبل مجلس أوروبا[20]. دخلت **الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان** حيز التنفيذ منذ 3 سبتمبر عام 1950. مع البروتوكولات التكميلية التي دخلت حيز التنفيذ وعددها 14، تضم الاتفاقية 47 دولة و تحوي بالشكل الرئيسي الجيل الأول من حقوق الإنسان. كما وتعتمد على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وكذلك على الاتفاقين لعام 1966. وتراقب المؤسسات الأوروبية أمثال المفوضية الأوروبية لحقوق الإنسان والمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان ولجنة وزراء مجلس أوروبا الامتثال للاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان. وسع الميثاق الاجتماعي الأوروبي[21] حماية حقوق الإنسان في أوروبا المكفولة بموجب العقد في **الطور** الثاني، وهي حقوق الأداء.

في الولايات المتحدة الأمريكية و أفريقيا والعالم الإسلامي أيضاً، تبذل جهود لتأسيس آليات إقليمية لحماية حقوق الإنسان الخاصة بها. ويطبق صحة سريان مبدأ حقوق الإنسان في المجال الوطني، حيث يكفل الدستور معني الحقوق الأساسية التي غالباً ما تتطابق مع حقوق الإنسان. فعلى سبيل المثال، يكفل القانون الأساسي لجمهورية ألمانيا الاتحادية الحقوق الأساسية للحرية والمساواة والحصانة التي يحق لكل فرد وكذلك كل المجتمع عموماً الحصول عليها في ألمانيا (المواد 1-17 و33 و101-104 الدستور الألماني/ *Grundgesetz*).

16 المادة 1، الفقرة 3، الفقرة 13. ج، 55ادب. ج، 56، 60، 62، الفقرة 2-4، 68 ميثاق للأمم المتحدة.

17 هكذا تفاهمت فرنسا وبريطانيا العظمى عندما كانوا قوى استعمارية كان والفصل العنصري ما زال شائعاً في الولايات المتحدة الأمريكية.

18 ساري المفعول منذ 1976/3/23، 168 دولة متعاقدة.

19 ساري المفعول منذ 1976/1/3، 164 دولة متعاقدة.

20 انظر القسم 3 أ. تعميق الاتحاد الأوروبي.

21 صيغ الميثاق في عام 1961 وأصبح ساري المفعول منذ عام 1965. يشمل الميثاق على 19 حقاً أساسياً، منها الحق في العمل، والحق في المفاوضة الجماعية، والحق في الضمان الاجتماعي، والحماية القانونية والاقتصادية والاجتماعية للأسرة. ويتضمن الميثاق أيضاً حماية الشباب والأمومة، والحق في السكن بأسعار معقولة، والتعليم المجاني، وحظر العمل القسري. في عام 1999، بدأ نفاذ صيغة جديدة من الميثاق الاجتماعي، أضيفت فيها ، الحق في التمتع بالشيخوخة الكريمة. وقد صادقت حتى اهذه اللحظة 34 دولة من أصل 47 دولة في مجلس أوروبا على الميثاق، ولكن باستثناء بعضالبروتوكولات الإضافية، بالمقابل صدقت ألمانيا فقط على نسخة عام 1961.

5. توضيح: البنائية الدولية

في الفصل السابق تم عرض **تطوير وتطبيق حقوق الإنسان**. لشرح كيف يمكن أن تلعب هذه المعايير دوراً فعالا. سيتم عرض نظرية البنائية الدولية، التي طورها بشكل كبير فريق بحث بقيادة السيد توماس ريس (*Risse*وآخرون 2002).

أ) الافتراضات

تبدأ فرضية البنائية الدولية من **الإنسان ككائن اجتماعي** يبحث عن التوقعات والقيم ليتصرف بالشكل المناسب/ **الملائم**. تعتبر قرارات العمل هي المعيار والقيمة والقاعدة، حيث الخبرات المنقوشة تاريخياً واجتماعياً و تعتبر بمثابة الدليل الموجه (*Boekle* وآخرون 1999: 4).

وتستند نظرية البنائية عبر الوطنية إلى **منطق الملائمة**، والتي بدورها تقوم بطرح السؤال التالي: ما هي القاعدة التي يجب مراعاتها وما هو الإجراء المناسب تبعا لتلك القاعدة؟ ومن المفهوم أن هذه القواعد

"shared expectations about appropriate behaviour held by a community of actors"
(Finnemore 1996: 22)

وتجدر الإشارة إلى أن المعايير يمكن أن تنشأ فقط داخل المجتمع. إذا تم وضع قاعدة في مجتمع ما وأثبتت فعاليتها، فإنه يتمخض عن ذلك في نفس الوقت خيارات السلوك التي تعتبر مناسبة في هذه الشبكة. وبما أن المستوى الدولي يبنى أيضا كمستوى اجتماعي له قواعد وهويات ومصالح، فإن منطق الملائمة ينطبق هنا أيضاً. إن أعضاء هذا المستوى، وبنفس الوقت أعضاء المجتمع، يوجهون أنفسهم إلى المعايير الدولية للبيئة المحيطة. وبما أن العمل الدولي يتميز بدرجة قوية من الانتظام والتماثل (انظر باب الدبلوماسية)، فإن المعايير أصبحت أكثر فأكثر أهمية كدليل سلوكي (*Finnemore 1996: 22*). بيد أن عدم التجانس الثقافي للمعايير الاجتماعية الوطنية يعزى إلى عدم وجود سلوك موحد على الصعيد الدولي. وعليه يوجه سلوك البلدان من خلال المعايير والقيم العالمية وبيئة العلاقات الدولية من جهة، وتؤثر المعايير للنظم الفرعية الإقليمية والاجتماعية على القرارات المتعلقة بالسلوك الأنسب للبلد من جهة أخرى. ويؤدي ذلك إلى مجموعة من المعايير التي من المتوقع مراعاتها (*Boekle* وآخرون، 1999: 15).

ويثار التساؤل هنا كيف تُكتسب المعايير التي تسترشد من خلالها الدول في اتخاذ قراراتها العملية؟ وفقاً *Risse* و*Ropp* و*Sikkink* (1999)، حيث تشجع شبكات دولية على وضع معايير دولية مثل حماية حقوق الإنسان:

> *"[T]he diffusion of international norms in the human rights area crucially depends on the establishment and the sustainability of networks among domestic and transnational actors who manage to link up with international regimes, to alert Western public opinion and Western governments."* (Risse/Ropp/Sikkink 1999: 5)

هذه الشبكات الدولية والمتحدة مع فيما بينها تسمى **بائتلافات المناصرة**[22]، وهي قادرة على التأثير على السياسة الدولية من خلال وضع المعايير والأسس.

22 تحالفات المناصرة/Advocacy coalitions هي شبكات تتألف من جهات فاعلة مختلفة من جميع المستويات، وتتصدى لمشاكل السياسات.

"Norms do not appear out of thin air, ; they are actively built by agents having strong notions about appropriate or desirable behaviour in their community"
(896 :1998 Finnemore/Sikkink).

يظهر عمل هذه الشبكات **كرجال أعمال**، والتي يمكنها أن تبدأ وتدعم تحويل المعايير القديمة أو خلق معايير جديدة على الصعيد الدولي من خلال مساعدة عملية اجتماعية. ينشأ من خلال العملية الدولية جمهورٌ عابرٌ للحدود الوطنية، مما يعيد تقوية الحوار بشأن المعايير، وبالتالي يدعم إنشاء واستيعاب المعيار. إذا تم استيعاب المعيار بطريقة نهائية، فإنه يتبع ذلك منطق عمل ذو كفاءة على الصعيد الدولي، حيث توجه الدول نفسها في سلوكها بإتجاه هذا المعيار. تتوفر هذه العملية لاحقا باستخدام نموذج حلزوني، وذلك باستخدام نموذج دورة الحياة القياسية*/norm life cycle* كمساعد رئيسي.

ب) النموذج الحلزوني –النموذج الحلزوني الأساسي

يستند نموذج **دورة الحياة /***norm life cycle* وفقا لفينمور وسيكينك إلى عملية تنشئة اجتماعية مكونة من ثلاثة أجزاء تتمثل في ظهور المعايير/ *norm emergence* إلى قبول المعايير *norm / acceptance* وإلى استدخال المعايير/ *norm internalisation (norm Finnemore/Sikkink 1998: 895)*. تتعلم الأطراف الفاعلة والدول في سياق العملية تكييف نطاق عملهم على المعيار بمفهوم السلوك المناسب، وتوجيههم نحو تفضيلاتهم ومصالحهم وهوياتهم. إذا اعترف عدد كاف من الدول والجهات الفاعلة بالمعيار (القاعدة*/tipping point*)، عندها نصل إلى نقطة (نقطة تحول) يتم فيها الاعتراف بالقاعدة وتوصياتها المتعلقة بالعمل كمعيار ثابت غير موضع شك. *(901f.)*

بحث فريق كونستانس للبحوث المعني بحقوق الإنسان، والمؤلف من سيغليندا غرينزر وآنيا يتسشكي وتوماس ريسي وهانس بيتر شميتز دور شبكات حقوق الإنسان الدولية في تنفيذ السياسات الوطنية للمعايير الدولية لحقوق الإنسان. ووضعوا **النموذج الحلزوني** لحقوق الإنسان وهو الأساس النظري الذي يخدم ويتتبع عمليات التشكيل المعياري ونشر المعايير ومراقبتها. في الوقت نفسه، يعترف النظام بالمعيار من خلال عملية اجتماعية تبدأ بشبكات دولية، تبدأ بشكل سطحي، ولكن بعد ذلك خوفاً من فقدان السمعة تعمل بشكل دقيق. *(17f. Risse/Ropp/Sikkink 1999)*: يتم تقسيم النموذج إلى خمس مراحل، مع أربعة مستويات من **التفاعل**:

- بين الحكومة والمعارضة
- بين المعارضة وشبكة حقوق الإنسان
- بين شبكة حقوق الإنسان والمنظمات الدولية / الدول الغربية
- بين المنظمات الدولية والحكومات الغربية

يسير النموذج الحلزوني كما يلي:

المرحلة الأولى - القمع: نقطة انطلاق النموذج هي وجود نظام استبدادي قمعي ينتهك حقوق الإنسان بصورة منهجية. في حال نجاح أي شبكة دولية معارضة في كسر القمع - على سبيل المثال، عن طريق نشر وإحالة معلومات المعارضة المحلية للمجتمع الدولي - تتبع المرحلة الثانية من النموذج (فريق البحث لحقوق الإنسان 1998: 13).

المرحلة الثانية – الإنكار: تثير الشبكات الدولية الانتباه إلى مخالفة القواعد. ويحاولون خلق وعي عام وإشراك المجتمع الغربي على وجه الخصوص لقدرتهم على ممارسة ضغط أكبر بكثير على الدولة التي تنتهك المعايير. وحتى إذا زاد الضغط على النظام المعني، في هذه المرحلة ينفي النظام الصلاحية العالمية للمعايير الدولية

ويستشهد بسيادته وقاعدة عدم التدخل في الشؤون الداخلية. تتعرض الجهات المعارضة على الصعيد الوطني للاضطهاد والإحباط بشكل متزايد.

في هذه المرحلة، الإجراء الأول للشبكة الدولية يؤدي إلى نتائج عكسية؛ ومع ذلك، فإن رد فعل الدولة يؤكد من جديد وجود قواعد ومعايير دولية، لأنها تجد نفسها مضطرة إلى الرد على ادعاء التعدي. إذا كانت الشبكة الدولية لديها ما يكفي من القوة، ستنجز الانتقال إلى المرحلة الثالثة.

> "كلما نجحت الشبكة الدولية في حشد الضغوط الأخلاقية الدولية ضد انتهاكات حقوق الإنسان أكثر، وكلما كانت الحكومة أكثر عرضة لهذا الضغط الدولي، كلما زادت فرص الانتقال إلى المرحلة المقبلة من النموذج الحلزوني." (*Risse/Jetschke/Schmitz 2002: 39*)

المرحلة الثالثة - التنازلات التكتيكية: يُقيد النظام القمعي بشكل متزايد في قدرته على التصرف. يقع النظام تحت الضغط على الصعيد الدولي وكذلك على الصعيد الوطني، ويضطر إلى تنفيذ تنازلات تكتيكية تحت مفهوم التحرير جزئي. هكذا تقوى الشبكات المحلية والدولية، يصبح النقاش الصادم خلال هذه المرحلة غير قابل للإنكار. يتحرك الآن الجزء الوطني من الشبكة، و يدخل في حوار مع الحكومة. وبسبب الضغط من الجهات العليا والدنيا، يصبح من غير الممكن التشكيك في صحة المعايير العالمية (فريق البحث لحقوق الإنسان 16:1998). إذا استطاعت الشبكة الدولية الاجتماعية أن تدمج انتهاك القاعدة الدولية في خطاب الرأي العام وبالتالي تعبئة الجمهور على نحو مستدام، يستمر الضغط على النظام ويضطر إلى الشروع في تغيير عميق في السياسة. يؤكد كل من ريسي، روب، وسيكينك (1999) أن تغيير السياسة عادة ما يتطلب تغيير النظام.

شكل 8 (جدول توضيحي) : نموذج حلزوني لمراحل تطور حقوق الإنسان

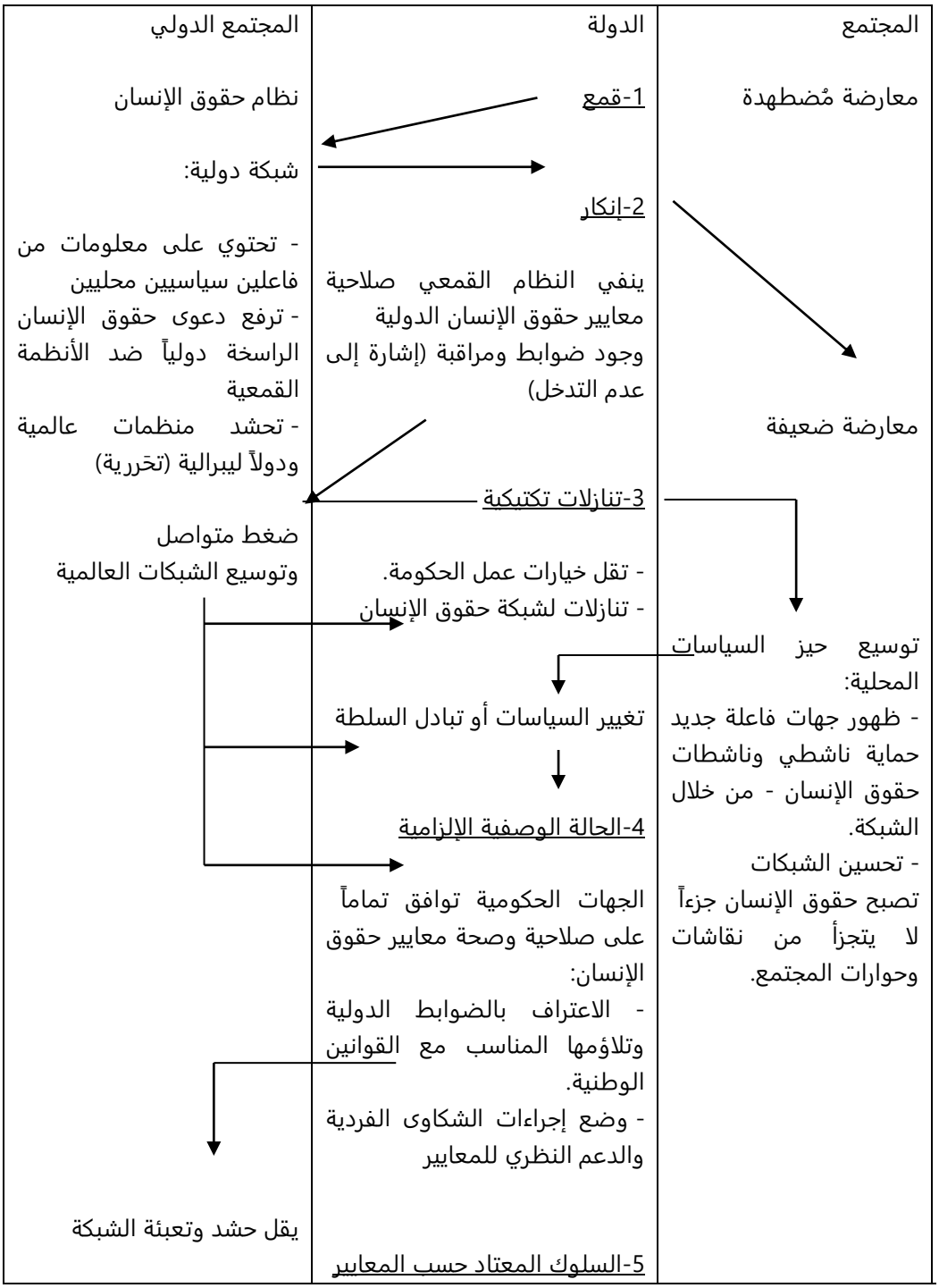

المصدر: فريق البحث لحقوق الانسان 14:1998.

المرحلة الرابعة - الحالة الفرضية الإلزامية: إن إضفاء الطابع المؤسسي على المعايير هو خطوة نحو السلوك الملائم دولياً من خلال ترجمة المعايير الدولية إلى قانون إيجابي[23]. وحتى إذا كانت هناك خروقات للقواعد واللوائح الفردية في هذه المرحلة، فإن الخطاب القائم قوي بما فيه الكفاية لإبقاء الحكومة على مسار السلوك الملائم (فريق البحث لحقوق الإنسان 1998: 16*f*). لا يمكن تحقيق الانتقال إلى المرحلة الخامسة إلا في البلد الذي تواصل شبكاته العمل بنشاط على تعزيز إضفاء الطابع الداخلي على المعايير والتي لا تتوقف عن التزامها بتحسينات هامشية.

المرحلة الخامسة - السلوك المعتاد حسب المعايير: يتم إضفاء الطابع المؤسسي في هذه المرحلة على المعايير الدولية وضمانها بشكل دائم من خلال وجود العقوبات وكذلك دورالشبكات الناشطة. يتحقق الحفاظ على حقوق الإنسان في الممارسة السياسية اليومية حيث يتم متابعة أي مخالفات قانونياً، ولم تعد السياسات المنهجية للدولة نفسها ذات صلة (فريق البحث لحقوق الإنسان 1998: 14).

تطبيق النظرية على ميانمار (دراسة حالة)

إذا فُحص التطور في ميانمار من منظور النظرية البنائية الدولية، يتم الاعتراف بأن الضغط الذي أحدثته الدعاية في جميع أنحاء العالم أجبر الجيش عام 1990 على تقديم تنازلات تكتيكية والسماح بالتحرر المُراقب عن طريق الانتخابات. للأسف، فشلت الشبكات الدولية في زيادة الضغط للوصول إلى المرحلة الرابعة. ودخلت البلد في حالة ركود في المرحلة الثالثة، وحدث التغيير السياسي المستهدف بمعنى آخر تغيير النظام بعد عام 1992 مع تان شوي كأول جنرال جديد على رأس ميانمار - ولكنه حكم مثل أسلافه الديكتاتوريين. وهبط البلد إلى المرحلة الثانية، وهي مرحلة الإنكار. ساعدت حقوق الإنسان والتقارير المستمرة عن الانتهاكات المنهجية للقانون الإنساني الدولي على مواصلة الضغط على النظام العسكري في ميانمار. كما دعم الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة عدم تخفيف عقوباتهما وتقييد انشطة ميانمار على الساحة الدولية سياسياً واقتصادياً.

نتيجة لكلا من أوجه القصور في السياسة الخارجية والاقتصاد، خضعت البلاد أخيراً إلى الضغط من جانب الجمهور الدولي: انضمت ميانمار الى رابطة دول جنوب شرق أسيا "أسيان/*ASEAN*" عام 1997، وأعلنت عن سياسة استرخاء داخلية، مما خفف من قمع الاحزاب المعارضة "الرابطة الوطنية" وكذلك تخفيف القمع الواقع على اونج سان سو كيى.

ولكن آمال إحراز مزيد من التقدم كانت مخيباً للآمال لأن كل من الشبكات الدولية و حتى المعارضة المحلية لم تنجح في الشروع في تغيير السياسة أو النظام. ربما كان للأزمة الآسيوية التي كانت السبب في الأزمة الاقتصادية، دور في ذلك. [24] ضعف الشبكات الدولية والافتقار إلى الحشد الدولي هي أسباب عدم كفاية الضغط بين الدول المسئولة عن الانحدار الأخير في ميانمار. حيث ازدادت عمليات القمع، وبقيت الحالة الإنسانية متوترة.

إن التغيير منذ عام 2008 وحتى- الاستفتاء، والانتخابات البرلمانية، وإرساء الديمقراطية والانفتاح - لا يفسر بشكل كاف إلا من خلال نهج البنائية الدولية، ومع ذلك، وفقاً للنظرية ، بدا كما لو أن ميانمار وصلت إلى المرحلة الرابعة من النموذج الحلزوني بعد بضع نكسات، التي من خلالها يمكن للمعايير أن تساعد في استمرار عمل الحكومة في مسارها الإصلاحي. يبدو أن شمولية واستمرارية احترام حقوق الإنسان مشكوك فيها في مواجهة

23 القانون الإيجابي (بالاتينية يوس بوسيتيفوم) هو مجموع القانون الساري، المكتوب وغير المكتوب.

24 وتجدر الإشارة إلى أنه لا توجد علاقة منتظمة بين التنمية الاقتصادية وحالة حقوق الإنسان كما يتضح من التحليلات الخاصة بفريق بحوث حقوق الإنسان في المملكة العربية السعودية وبوتسوانا والفلبين وأوغندا. هذا النقص في الترابط يثير الشكوك حول افتراض المتفائلين الجدد، التي تعتبر التنمية الاقتصادية أهم شرط مسبق لإضفاء الطابع الديمقراطي (فريق البحوث لحقوق الإنسان 1998: 33f).

القمع والاضطهاد العنيف لأقلية الروهينجا. يتهم النقاد أونغ سان سو كي، وهي الآن وزيرة الخارجية ووزير مكتب رئيس ميانمار، بغض بصرها عن انتهاكات حقوق الإنسان هذه، أو على الأقل عدم إدانتها لهذه الانتهاكات بما فيه الكفاية (انظر بي بي سي 2016ب).

6.التوقعات

كما ذكر أعلاه، فإن التوقعات المتعلقة بزيادة تطوير ميانمار إيجابية؛ إن فرص التعبئة المستمرة للشبكة لدعم القبول المتواصل واحترام حقوق الإنسان مرتفعة. لكن على الصعيد الآخر سار الوضع المحدد في ميانمار على عكس التوقعات العامة: ومن المتوقع أن يزداد تدهور حالة حقوق الإنسان بسبب عدم التماسك بين أعضاء المجتمع الغربي ووجود معارضة ضعيفة في كثير من الأحيان في البلدان القمعية. ويعزى عدم التماسك المشار إليه أعلاه أولاً، إلى عدم اتفاق البلدان الغربية الهامة فيما يتعلق بتقييم حالة حقوق الإنسان، على سبيل المثال في الصين وروسيا. ثانياً، استمرار عدم اهتمام الولايات المتحدة بسياسة النظام العالمي المعياري، فضلاً عن انخفاض التقارير الإعلامية عن الأنظمة الاستبدادية، تؤدي إلى تباطؤ في دعم حركات المعارضة.

7.التقييم

مع التركيز على إنفاذ حقوق الإنسان، إن النظرية الاجتماعية البنائية تسهم بشكل غير مباشر إسهاماً كبيراً في تحسين العالم. مع فصل مسألة حقوق الإنسان عن المناقشات القانونية أو السياسية البحتة وحصرها في إطار النقاش النظري، ساعدت هذه النظرية في ألمانيا في تحقيق التقدم. غير أن ذلك أدى أيضاً إلى إثارة التحيز في المعسكر الليبرالي والواقعي، حيث اهتمت البحوث الاجتماعية البنائية فقط ب "الأشخاص الطيبين" و "النبيلين"، ولكن أهملت إلى حد كبير موضوعاً مثل حقوق الإنسان. إن افتراضات النموذج السببي تكون من ناحية أولية، أنظمة حقوق الإنسان التي سبق ذكرها في التحليل أعلاه، ومن ناحية أخرى وجود شبكات دولية (فريق البحوث لحقوق الإنسان 1998 :13). علاوة على ذلك، يمكن تحليل الدول ذات السيادة فقط في هذا النموذج، حيث لا يمكن تطبيق النموذج الحلزوني على مجموعات مثل أمراء الحرب أو المنظمات الإرهابية الدولية *(Janz/Rizze 2007 :98)* ، مما يحد من نطاق التفسيرات والتعميم القائمة عليه.

وهناك قيمة مضافة هامة ألا وهي إمكانية فحص النظرية باستخدام البيانات التجريبية. ومع ذلك تطفو أسئلة على السطح مثل "لماذا فشلت التنشئة الاجتماعية على المعايير؟

و"لماذا هناك نكسات وتراجع؟" لمزيد من البحث (انظر*Sikkink 2013 Ropp/Risse/*) " . التوجيه العملي النظري الغامض ينقب عن سبب وعامل مهم للدكتاتوريين فيما بينهم، والذي ينص على أن القمع الشامل والمبالغ فيه للمعارضة يساعد على تأمين السلطة.

8. التوصيات

يستوحى من التقييم بعدم التماسك السياسي للمجتمع الغربي في الوقت نفسه توصية باتخاذ إجراء: يتعين على المنظمات والمجموعات المحلية والدولية حشد وتفعيل زيادة الوعي. وأخيراً، فإن تنفيذ المعايير الدولية لحقوق الإنسان يعتمد بشكل حاسم على ما إذا كانت شبكات حقوق الإنسان الدولية، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية الدولية من جهة، والمعارضة الاجتماعية داخل الدول التي تنتهك القواعد، من جهة أخرى، تنجح في وضع الأنظمة الاستبدادية "من فوق" و "من الأسفل" تحت الضغط . فقط الشبكات الدولية قادرة لوحدها على تعزيز وإبقاء الحكومات الوطنية متماشية مع توجهها والتزامها بحقوق الإنسان. لذلك سيلزم تعزيز مالي وتنظيمي لشبكات حقوق الإنسان.

المسرد

نموذج أطوار حقوق الإنسان
المعيار المنظم
منطق الملائمة
تحالف المناصرة
دورة الحياة للمعيار/norm life cycle
النموذج الحلزوني
الإنسان الاجتماعي
تدويل المعايير

أسئلة للتمرين

- كثيراً ما يقال في المناقشات أن حقوق الإنسان تعتمد على الثقافة. ما هي الحجج التي تتحدث ضد تلك المقولة؟
- لماذا لا تتحسن حالة حقوق الإنسان في الصين؟ ناقش وبرهن باستخدام النموذج الحلزوني!
- إلى أي مدى يمكن تفسير إنتشار المعايير الدبلوماسية (قارن فصل الدبلوماسية) من منطلق النظرية البنائية الدولية؟
- ما هو الدور التي تلعبه معايير حقوق الإنسان في النظريات الواقعية (انظر النظرية الواقعية في دراسة مورغن تاو/Morgenthau وفي الفصل المتعلق بالردع)؟
- سؤال تحليلي: اقرأ نقد النظرية الخاصة بالسلام الديمقراطي ومنظمة التجارة العالمية في الفصل (5). ابحث عن الحجج في النظريات الليبرالية لشرح لماذا تحترم الدول حقوق الإنسان.

ينصح بمشاهدة فيلم: الصيد من أجل العدالة: محكمة لاهاي (2005)، تشارلز بنامي (فيلم تلفزيوني)

القصة الحقيقية للمدعية العامة، لويز أربور، التي نجحت في رفع دعوى ضد سلوبودان ميلوسيفيتش، رئيس صربيا، في المكتب اليوغوسلافي الدولي في لاهاي. فيلم من إنتاج دولي، الذي تبرز فيه العقبات والنجاحات في العملية؛ مع الممثلين هينو فيرتش، ويليام هارت وجون كوربيت.

نص مقترح عن حقوق الإنسان

Fritzsche, Karl Peter (2016): Menschenrechte. Eine Einführung mit Dokumenten. 3rd advanced and revised edition. Paderborn: Ferdinand Schöningh (UTB).

نص مقترح حول ميانمار

تقارير ميانمار لمنظمة العفو الدولية. في الانترنت تحت:

https://www.amnesty.de/laenderbericht/myanmar?country=27&topic=&node_type=ai_annual_report&from_month=0&from_year=&to_month=0&to_year=&submit.x=80&submit.y=10&submit=Auswahl+anzeigen&result_limit=10&form_id=ai_core_search_form [last access: 05/09/2016]

النص الأصلي للنظرية

Forschungsgruppe Menschenrechte (Gränzer, Sieglinde/Jetschke, Anja/Risse Thomas/ Schmitz, Hans Peter) (1998): Internationale Menschenrechtsnormen, transnationale Netzwerke und politischer Wandel in den Ländern des Südens. In: Zeitschrift für Internationale Beziehungen (ZIB) vol. 5, no. 1, pp. 5–41.

المراجع الأخرى المستخدمة

BBC (2016a): Myanmar profile – Timeline. Available online at: http://www.bbc.com/news/world-asia-pacific-12992883 [last access: 04/10/2016].

BBC (2016b): Who will help Myanmar's Rohingya? Available online at: http://www.bbc.com/news/world-asia-38168917 [last access: 22/12/2016]

Dicke, Klaus (1998): Menschenrechte. In: Woyke, Wichard (Ed.): Handwörterbuch Internationale Politik. Opladen: VS Verlag für Sozialwissenschaften, p. 240.

Boekle, Henning/Rittberger, Volker/Wagner Wolfgang (1999): Normen und Außenpolitik: Konstruktivistische Außenpolitiktheorie. In: Tübinger Arbeitspapiere zur Politik und Friedensforschung. Tübingen.

Janz, Nicole/Thomas Risse (2007): Menschenrechte – Globale Dimensionen eines universellen Anspruchs. Baden-Baden: Nomos.

Finnemore, Martha/Sikkink, Kathryn (1998): International Norm Dynamics and Political Change. In: International Organization, vol. 52, no. 4, pp. 887–917.

Finnemore, Martha (1996): National Interests in International Society. Ithaca, New York: Cornell University Press.

Human Rights Watch Report. Available online at: https://www.hrw.org/asia/burma [last access: 05/09/2016].

Risse, Thomas/Jetschke, Anja/Schmitz, Hans Peter (2002): Die Macht der Menschenrechte: Internationale Normen, kommunikatives Handeln und politischer Wandel in den Ländern des Südens. Baden-Baden: Nomos.

Risse, Thomas/Ropp, Stephen C./Sikkink, Kathryn (1999): The Power of Human Rights: International Norms and Domestic Change. Cambridge: Cambridge University Press.

Risse, Thomas/Ropp, Stephen C./Sikkink, Kathryn (2013) (Ed.): The persistent power of human rights. From commitment to compliance. Cambridge: Cambridge University Press.

Risse, Thomas/Sikkink, Kathryn (1999): The socialization of international human rights norms into domestic practices: introduction. In: Risse, Thomas/Ropp, Stephen C./Sikkink, Kathryn (1999): The Power of Human Rights: International Norms and Domestic Change. Cambridge: Cambridge University Press, pp. 1–3

الأمان والهيمنة: السلام الديموقراطي

الشريكة في العمل: ساسكية بيترس Saskia Peters

1. التمهيد

"ترى أراضي زراعية عارية ومراعي وأشجار فاكهة. وكذلك ترى القمامة متناثرة على طرفي الشارع وتعلق كياس بلاستكية بأشجار التين. ثم، فجأة تظهر بنايات سكنية قبيحة وغير مدهونة. سرعان ما تجد نفسك في مركز المدينة الريفية، سيدي بوزيد، والتي لا تستطيع أن تخفي فقرها ولا تقدم شيئاً سوى بعض المقاه ومباني إدارية ومدارس ودكاكين بسيطة.

هنا، في كآبة البادية التونسية، ولد محمد بوعزيزي قبل ست وعشرين عاماً، وهنا عاش وهنا أنهى حياته الثمينة. ففي السابع عشر من ديسمبر الأول عام 2010 صَبّ بوعزيزي على نفسه الوقود وذلك عقب شجار حاد مع شرطية يقال أنها لطمته على وجهه أولاً وبعد ذلك طرحته أرضاً، مستعينة بأحد زملائها. يقال أيضاً أن الشرطة كانت قد صادرت ميزانه قبل ذلك وعندما طلب استعادته تعرض للضرب مرة أخرى. ثم توجه إلى مسؤول المحافظة ولكن دون جدوى بل طرده ولم ينظر في شأنه.

نتيجة لهذه الحادثة، اشتعلت احتجاجات حاشدة ضد قوات الأمن الفاسدة وانتشرت وتفاقمت بسرعة ثم تسربت إلى المحطة الفضائية العربية: قناة الجزيرة. بعد محاولة بوعزيزي الانتحار بأسبوعين زاره الرئيس التونسي زين العابدين بن علي في المستشفى وعرض لعائلته المكلومة 20000 دينارا(يساوي 15000 يورو تقريباً) كتعويض غير أن أم بوعزيزي والتي تدعى منوبية رفضت هذا العرض وهي غاضبة. ثم توفي بوعزيزي في الخامس من يناير. أطلقت هذه الحادثة الشرارة التي أشعلت فتيل الثورة التونسية (*Schmidt-Häuer* 2011)."

ونتيجة للاحتجاجات الجماعية التي تلت هذه الحادثة أُجبر الدكتاتور بن علي على الخروج من تونس. شكلت هذه الأحداث نقطة انطلاق لطريق طويل الذي ستسير عليه تونس نحو الديموقراطية.

2. السؤال الرئيسي: كيف تساهم صيغة السلطة الديموقراطية في صناعة السلام والحفاظ عليه؟

3. الوصف: انتشار الديموقراطية

لا يعتبر وجود أنظمة سياسية تتسم بخصائص ديموقراطية ظاهرة جديدة. لقد مارس اليونانيون والرومان أشكالاً متنوعة من الديمقراطية وإن لم تضم هذه الفكرة فئات واسعة من المجتمع، خاصة النساء والعبيد. أما في المفهوم الحديث، بدأت **الموجة الديموقراطية الأولى** (وفقاً لهنتنجتون *Huntington* 15:1991) بتطوير الديموقراطية في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا. ووفقاً لهنتنجتون الموجة الديموقراطية هي عبارة عن مجموعة من **التحولات** التي تمر بها الأنظمة الغير ديموقراطية في طريقها إلى الديموقراطية ضمن مرحلة زمنية محددة، بشرط أن تتجاوز بكثير التحولات المعاكسة. تشمل هذه الموجة أيضاً الدمقرطة واللبرلة (الجزئية) في الدول التي قد لا تصبح ديمقراطية بالكامل (هنتنغتون 1991: 15). شهد العصر الحديث ثلاث موجات

ديموقراطية. لم تمس هذه الموجة إلا عدد صغير من الدول فضلاً أن جميع تلك الموجات كانت مصحوبة بتحولات غير ديموقراطية في الاتجاه المعاكس أيضاً (نفس المصدر السابق). وهكذا، كل من الموجتين الأولتين كانتا مصحوبتين بـ "موجة مضادة" عادت فيها بعض هذه البلدان، ولكن ليس كلها ، إلى أنظمة غير ديمقراطية مرة أخرى. ويجدر بالذكر أن الديموقراطية الحديثة مقرونة بتطور الدولة القومية (*Huntington* 1991: 13).

جرت المحاولة الأولى نحو الديمقراطية في النصف الأول من القرن السابع عشر، عندما أصبحت الأفكار والحركات الديمقراطية سمة هامة للتحول الاجتماعي في إنجلترا.

إلا أن هذه الفكرة لم تستطع الترسخ السياسي حينذاك واستؤنفت مرة أخرى في الثورتين الأمريكية والفرنسية اللتان تعود إليهما جذور الموجة الديموقراطية الأولى. ففي عام 1828 تمت في الولايات المتحدة الأمريكية الانتخابات الرئاسية الأولى، والتي تحققت فيها الشروط المعتبرة في ذلك الوقت، أهمها أنه على الأقل 50 بالمئة من الذكور يمتلكون حق الانتخاب وأن الانتخابات تجري بواسطة آلية تنفيذية تتمتع بشرعية ديموقراطية إما من خلال الاستناد إلى أغلبية الأصوات في البرلمان أو عن طريق انتخابات مباشرة وبشكل مستمر (*Huntington 1991: 16)*.

قبل نهاية القرن اتبعت دول أخرى مثل سويسرا، والمستعمرات الإنجليزية في الخارج، بريطانيا وفرنسا والعديد من الدول الأوروبية الأصغر التاسع عشر التجربة الأمريكية. بعد الحرب العالمية الأولى، حدثت حركة كبيرة نحو الديموقراطية في الدول التي أُسست على أراضي الإمبراطوريات الأسرية المنهارة وهي أسرة رومانوف (القيصرية الروسية) وهابسبورغ (القيصرية النمساوية والهنغارية) وهوهينزولارن (التي كانت موجودة ضمن الأراضي الألمانية). بحلول نهاية الموجة الأولى عام 1926 اكتملت في أكثر من 30 دولة مؤسسات تستحق الوصف بالديموقراطية إلى حد ما (*Huntington* 1991: 16 وما بعدها). بدأت الموجة المضادة الأولى بالفعل عام 1922 مع "مسيرة روما" ، عندما تعززت مع موسوليني في إيطاليا الفاشية. وبالتالي انتكست بعض الدول المنتمية إلى أوروبا الشرقية إلى النظام السلطوي وعلى وجه الخصوص ألمانيا تحت الراية النازية برئاسة هتلر عام 1933. كما أن البرتغال ومجموعة من الدول في أميركا الجنوبية عادت إلى الحكم السلطوي في منتصف ثلاثينيات القرن الماضي مما تبلور في نجاح الأيديولوجيات الشيوعية والعسكرية والفاشية في ذلك الوقت (*Huntington* 1991 :18 وما بعدها).

صحيح أنه قبل نهاية الحرب العالمية الثانية بدأت **موجة ديموقراطية ثانية** قصيرة عندما شجعت القوات المنتصرة إنشاء مؤسسات ديموقراطية في ألمانيا الغربية واليابان وإيطاليا والنمسا، وذلك بعد تحرير هذه الدول من الأنظمة الفاشية. وفي ظل نهاية الاستعمار الأوروبي تكونت عدة دول جديدة التي أصبحت قادرة على بناء مؤسسات ديموقراطية بشكل جزئي كالهند وسريلانكا وإسرائيل ونيجيريا والفلبين (*Huntington* 1991: 18 وما بعدها). ولكن بعد ذلك حلت موجة رجعية ثانية (بين 1958 و1975) وبشدة، خاصة في أميركا اللاتينية في الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين حيث أسقطت حكومات مدنية عديدة عن طريق انقلابات عسكرية (*coups d'état*) كما حصل في البيرو والبرازيل وبوليفيا ودول أخرى. وجرت انقلابات عسكرية أخرى في كوريا، نيجيريا، اليونان، تركيا، والتي استولت على المؤسسات الديموقراطية. واللافت للانتباه أنه في عدد كبير من الدول الأفريقية التي كانت قد أُسست في سياق التحرير من الحكم الاستعماري، انتقل زمام الحكم إلى أيدي نخب سلطوية جديدة ضمن مدة قصيرة جداً. (قارن الإطار "الاستعمار" في باب "التعاون التنموي").

ومع انقضاء الدكتاتور البرتغالي عام 1974 أفتتحت **الموجة الديموقراطية الثالثة**، التي تم أثناها تبديل أنظمة سلطوية بأنظمة ديمقراطية في حوالي 30 دولة في أوروبا وآسيا وأمريكية اللاتينية. لا نبالغ إذا قلنا أن الديموقراطية أحرزت انتصاراً كبيراً، حيث انطلقت من أوروبا الجنوبية (اليونان، أسبانيا، البرتغال) ثم امتدت إلى أمريكا الجنوبية وآسيا في السبعينيات من القرن الماضي وفي آخر الأمر انتشرت بعد نهاية النزاع الشرقي الغربي في أوروبا الشرقية أيضاً (*Huntington* 1991: 21-23).

الثورة في تونس عامي 2011/2010

خرجت تونس كدولة عربية وحيدة من الربيع العربي التي وُفقت بانتقال سلمي من الدكتاتورية إلى الديموقراطية إلى حد كبير. سنقسم هذه المرحلة الانتقالية إلى الخطوات التالية:

1) يمكننا اعتبار حرق بوعزيزي لنفسه بمثابة الانطلاقة لهذه المرحلة الهامة، بما أن هذه الحادثة سببت اضطرابات واحتجاجات حاشدة، مع اشتراك عناصر متنوعة للمجتمع التونسي، مما مهد الطريق إلى التحرر السياسي.
2) ثم شكل هروب الدكتاتور بن علي في 14 يناير عام 2011 وانهيار نظامه **نقطة انطلاق** المرحلة الانتقالية. وفي الشهور اللاحقة لهروب بن علي لوحظ تأسيس أكثر من 100 حزب وازدهار المجتمع المدني، وهذا علامة بارزة للمرحلة الانتقالية.
تصاحبت هذه التطورات بوضع حكومة جديدة تستمد مشروعيتها من خلال انتخابات عامة وكذلك ببناء نظام مؤسسي ديموقراطي. وعلى هذا المبدأ جرت في تونس في 23 أكتوبر عام 2011 الانتخابات الحرة الأولى من أجل عقد مجلس تأسيسي لوضع الدستور. ثم أتيح لتونس في 26 يناير عام 2014 دستور جديد وثم من أكتوبر إلى ديسمبر عام 2014 تم تنفيذ انتخابات رئاسية وبرلمانية والتي اتسمت بالعدالة والحرية والنزاهة.
3) ومنذ فبراير 2015 تمر البلاد بـ **مرحلة التثبيت** بعد أن تم تعيين أول حكومة منتخبة بعد إقرار الدستور. عقب مرحلة التثبيت عادة **مرحلة الانتقال** وهي عبارة عن عملية بطيئة ولكن مستمرة التي تتحول أثناها الأشكال الديموقراطية إلى □□□□□ ديموقراطية، وذلك بواسطة إصلاح المؤسسات الحكومية وضع آلية لتنظيم الانتخابات ومراقبتها، بالإضافة إلى تقوية المجتمع المدني وتعويده على قواعد اللعب الديموقراطية الجديدة. ولكن كون هذه المرحلة لا ترسم عملية خطية توصِّل إلى الديموقراطية بشكل مباشر، لا يستبعد حدوث بعض الانتكاسات ضمن هذه مرحلة. على سبيل المثال عاشت تونس في نهاية يناير 2016 أعنف الاضطرابات الاجتماعية منذ بداية الثورة (Zeit Online 2016).

في أوروبا توّجت هذه التطورات بانضمام غالبية دولها للاتحاد الأوروبي (1981، 1986، 2004، 2007؛ قارن باب توسيع الاتحاد الأوروبي). غير أنه لا يمكن غض النظر عن أنه في إطار هذه الموجة حصلت نكسات أيضاً، فعلى مرور الزمان ابتعدت عدة دول، على سبيل المثال روسيا وهنغاريا ورومانيا وتايلاند وفنزويلا، عن الإنجازات الديموقراطية وتقدماتها بمقدار متباين.

نلاحظ أن الحركات الديموقراطية وتغييراتها ظلت محدودة في كل من أفريقيا والشرق الأوسط (على سبيل المثال تمت بعض الإجراءات البطيئة تجاه التحرر في الأردن وتونس والجزائر ومصر ونيجريا)، ولكن بعد أحداث **الربيع العربي** (انظر التمهيد) برز الأمل بمستقبل ديموقراطي في كافة الدول العربية تقريباً. إلا أن هذه الآمال سرعان ما دفنت بالنظر إلى تحويل الثورات إلى حروب أهلية في ليبيا واليمن وسوريا وقمعها في البحرين وأيضاً الانقلاب العسكري في مصر (2013).

4. التحليل: النتائج المزدوجة للسلام الديموقراطي

يعتبر شكل الحكومة من المواضيع المثيرة لدراسة السياسة الخارجية. وعلى وجه الخصوص، فإن تأثير نظام ديمقراطي على إعمال حقوق الإنسان في الداخل، وعلى ميله إلى الحرب، فضلاً عن الاستقرار السياسي لدولة ما، يشكّلان مركز التحليل المركزي في العديد من الدراسات في العلاقات الدولية. لقد كتب إيمانويل كانت في كتابه "في السلام الأبدي " (عام 1795) أن التراكيب الديموقراطية شرط من شروط لإقامة هيكلية متينة للسلام في العلاقات الدولية. ولكن ما هو الأثر الذي يمكن أن يحدثه بالفعل انتشار الديمقراطية من أجل السلام؟

من الملاحظ بشكل خاص أنه إذا ألقيت نظرة للمناطق التي تهيمن عليها الديمقراطيات، فإنها أيضاً مناطق للسلام في العالم. يكاد أن لا يخيّل في أيامنا هذه اندلاع حرب أخرى بين الدول التي تقع في أميركا الشمالية وأستراليا وأوروبا. تحاول نظرية السلام الديمقراطي (انظر *Doyle* 1983 ، *Russett* 1993) أن تشرح هذه الظاهرة لسياسة الدول الخارجية، التي تستند إلى اكتشاف ثابت إلى حد كبير، وذلك بالاستناد إلى العديد من الدراسات: لا تشن الديمقراطيات حروب ضد بعضها البعض. ومع ذلك، فإن هذا **التشخيص** هو **ذو طابع مزدوج**: في حين أن الديمقراطيات لا تشن حروباً ضد بعضها البعض، فمن المرجح أن تشارك في الحروب مثل أنظمة الحكم الأخرى والتي قد تتصف بالسلطوية.

يقدم البحث العلمي توجهين لشرح هذا الواقع يمكن تقسيمهما إلى **شرح تحليلي أحادي**[25] وإلى **شرح تحليلي ثنائي**[26].

أما **التوجهات الأحادية** فتلقي الضوء على سلمية الأنظمة الديموقراطية بصفة عامة، مدعية أن هذه الدول لا تخوض الحروب إلا في حالة استهدافها (من قبل أنظمة غير ديموقراطية). فهذا التوجه لا يأخذ بعين الاعتبار إلا الصيغة السلطوية للدولة الفردية، ثم يستنتج من هذه السمات كيفية تصرف هذه الدول تجاه الخارج، بغض النظر عن شركاء التفاعل المعنيين (*Geis* 2001 : 286). أما **التوجهات الثنائية** فتدمج خلافاً للتفسير السابق البعد التفاعلي في التحليل ويحاول تفسير كيف تتصرف الأنظمة الديموقراطية تصرفات متباينة في تفاعلاتها مع الخارج حسب طبيعة النظام الذي تتعامل معه. لذا، فالأنظمة الديمقراطية تتصرف بشكل سلمي فيما يتعلق بالديمقراطيات الأخرى بشكل عام، ولكنهم أيضاً غير ودودين تجاه الأنظمة الأوتوقراطية. إن حجم تورط الأنظمة الديموقراطية في نزاعات مسلحة مع الأنظمة السلطوية لا يختلف عن ذلك للأنظمة السلطوية بين بعضها، بل أكثر من ذلك، على ما يبدو تكون الأنظمة الديموقراطية في هذه النزاعات في أغلب الأحيان هي مسببها قبل ضحيتها (*Risse-Kappen* 1994: 161). بناء على ذلك يستوجب البحث عن سبب تعطيل المعضلة الأمني بين الدول الديموقراطية فقط أي التغلب عليه (أنظر المقطع 4 في باب "الردع").

ولكن قد تُرفع عديد من **الاعتراضات التحليلية** على نظرية السلام بين الدول الديموقراطية والتي تحاول نقض التشخيص التجريبي المذكور والكشف عن عدم صحتها. يذكر هذا الجانب غالباً أمثلة من الحروب التي تبدو أنها لا تتناسب مع نظرية السلام هذه، كالحربين في جورجيا عام 2008 أو لبنان عام 2006. قد يرد من يدافع عن التشخيص المذكور على هذا الاعتراض أنه بالحقيقة لا تعتبر روسيا ولا جورجيا من الدول الديموقراطية الليبرالية. وفيما يخص الحرب في لبنان يمكن دفع هذه الحجة بأن الدولتين المشاركتين تتمتعان بالديموقراطية بالفعل، ولكن لم تستهدف إسرائيل لبنان كدولة شبه منهارة (قارن التحليل في باب "حروب الكونغو)، وإنما وجه الهجوم على مليشيات حزب الله. الآن يجب علينا أن نقف قليلاً مع قضية لم نوضحها بعد: ما هي الديموقراطية؟ هل

[25] يعبر المصطلح اليوناني "*monas*" عن "الكيان" أو "الوحدة" والمقصود هنا هو الدولة.
[26] أما المصطلح اليوناني "*dyás*" فيشير إلى العلاقة بين كيانين، وفي سياقنا بين دولتين.

ترتبط صحة التشخيص (بأن الدول الديموقراطية تتصرف مع الدول الديموقراطية والسلطوية بمعايير مزدوجة) بكيفية تعريف مصطلح الديموقراطية؟ تختلف إجابة الباحثين على هذين السؤالين إلى حجج كثيرة (*Geis* 2001). فعلى سبيل المثال يقول لاين (*Layne* 1994) أن البحوث المتواجدة حول السلام الديموقراطي تحمل طابع انتقائي، حيث تستعمل تعريفات تبنى على معايير وشروط مقيدة قد تحرف نتائج تحليل البيانات. بالفعل تفتقر كثير من الدراسات إلى البحث العلمي الموضوعي حول مصطلح "الديموقراطية" ولا تلفت الانتباه إلى النقاش حول طبيعة الديموقراطية. بدلاً من ذلك تلجأ إلى مقاييس ديموقراطية عائدة إلى منظمات مثل مؤسسة فريدوم هاوس *Freedom House* مقياس *Polity IV*(*Geis* 2001: 284). في العديد من الدراسات، لم يكن مفهوم الديمقراطية في الواقع موضع نقاش يذكر ، فقد تجاهل النقاش حول الديمقراطية واستُخدم على مقياس الديمقراطية ، مثل تلك الخاصة بمؤسسة فريدوم هاوس أو مؤشرات بوليس الرابع (*Geis 2001: 284*). يركز المؤشر الأخير على جملة أمور منها درجة تحقيق المنافسة السياسية، والانتخابات الحرة، والمشاركة السياسية، وضمان الحريات المدنية، والشفافية في عمليات التوظيف، والقيود المؤسسية ومراقبة سلطة الجهاز التنفيذي. تستند هذه السمات على تعريف الديموقراطية وفقاً لدال (*Dahl* 1971) وهو التعريف أكثر تداولاً في العلوم السياسية. ويصف هذا التعريف الديموقراطية بأنها نظام سياسي يرفع خاصة من شأن المنافسة (أي الإطار الذي يتمكن المواطنون من تنظيم أنفسهم ضمن المنافسة السياسية) والمشاركة في الآلية الديموقراطية. ويقتضي هذا التعريف الابتعاد عن النظام السلطوي كصيغة للسلطة والذي يمنح لمواطنيه المشاركة السياسية ضمن نطاق ضيق جداً فقط، وإضافة إلى ذلك تمد النخبة السياسية المسيطرة نفوذها إلى السلطة التنفيذية بدون أن يترتب على هذه السلطة أي أدوات جدية للمراقبة أو لا تخضع لأي قيود على الإطلاق. يعتبر نظام الانتخابات هو المؤشر المركزي للتمييز بين النظام الديموقراطي والنظام الغير ديموقراطي، أي الامكانية الفعلية لتبديل الحكومة (*Merkel* وآخرون 2003: 50 وما بعدها). أما السؤال إلى أي حد لا يزال بإمكاننا وصف دولة ما بالديموقراطية، فيوصّلنا إلى الجدل العلمي حول الاعتراضات التحليلية على السلام الديموقراطي مرة أخرى (*Geis* 2001 : 284؛*Layne* 1994).

وفضلاً عن ذلك يناقش **تعريف مصطلح "الحرب"** بحدة أيضاً. بشكل عام، تقتصر الدراسات على الحروب بين الدول، مثل الحروب الاستعمارية أو النزاعات التي لا يكون فيها أحد الطرفين دولة معترف بها أو المعارك التي يكون عدد الوفيات فيها من القوات المسلحة في السنة لا يزال أقل من 1000 (*Russett* 1993: 16-23). تتبلور هذه الإشكالية مثلاً فيما يطلق عليه العمليات السرية (*covert actions*) وهي عبارة عن سياسات لحكومة ما تهدف إلى التأثير على الشؤون السياسية أو الاقتصادية أو العسكرية في الخارج، بدون أن تكون الحكومة المستهدفة على علم عن هذه العمليات أو لا تعترف بها رسمياً (قارن المقطع 3 في باب "الردع"). والعمليات السرية للولايات المتحدة الأمريكية ضد الرئيس التشيلي سالفادور أليندا المشرَّع بانتخابات ديموقراطية والتي انتهت إلى انقلاب عسكري هي أبرز شاهد على ذلك. قد يجاب على هذا الانتقاد دفاعاً عن نظرية التشخيص المزدوج أن العمليات السرية مثل المشار إليها بالأعلى تجري في درجة أقل من الحرب، وبالتالي يبدو لب هذا التساؤل غير مناسب. بالرغم من الاعتراضات والاختلافات المطروحة سابقاً يوصِلنا هذا البحث في آخر الأمر إلى الخلاصة أن نظرية السلام الديموقراطي تقف على أصل ثابت وذلك لعدة أسباب. سنعمق في المقطع التالي البحث في ظاهرة التشخيص المزدوج من وجهة نظر ثلاثة تيارات نظرية.

5. تفاسير التشخيص السلام الديموقراطي

أولاً نسأل: كيف نستطيع أن نفسر التشخيص التحليلي للسلام الديموقراطي باستعانة النظريات التقليدية للعلاقات السياسية؟ يمكن أن نقدِّر من العوامل الداعية للسلام للدرجة الأولى وفقاً **للتفسير الواقعي** ان الدول الديموقراطية تتحالف مع بعضها أكثر مما تفعل ذلك الأنظمة السلطوية (قارن المدارس النظرية في باب "المقدمة" و"الردع"). غير أن هذا لا يقدم لنا سبب تعطيل معضلة الأمان بين الدول الديموقراطية بينما يبقى في العلاقات السياسية بين الدول الديموقراطية والغير ديموقراطية قائماً. وعلاوة على ذلك أشارت العديد من الدراسات إلى أن مجرد الاشتراك في أحد تحالفات الدفاع لا ينتج سلمية أكثر بحد ذاته بل على النقيض من ذلك حتى يلاحظ أن أعضاء هذه التحالفات تحارب بعضها بعضاً أيضاً وبكثرة (*Mesquita* 1981). كذلك بعد نظر عميق لا تعود الحجة قوية أن العامل المانع للحرب بين الدول الديموقراطية الغربية هو ليس الديموقراطية بل هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على هذه الدول. فنظراً إلى أن القوات المهيمنة الغير ديموقراطية تقوم بحروب وقائية أيضاً، لا نسلم أن الهيمنة تضمن السلام بحد ذاتها (*Risse-Kappen* 1994: 164). إذا، التحالفات ليست متينة في كثير من الأحيان، فضلاً أن الدولة الإمبراطورية أو الدولة المهيمنة لا تستطيع منع الحروب أيضاً وكذلك لا يخفى ضعف حجة أخرى مطروحة كثيراً قائلة أن توازن القوة يصنع الاستقرار، بما أنها تنطبق على الأنظمة ذات القطبين فقط. نلخص أن السلام الديموقراطي من وجهة نظر النظرية الواقعية هو "تشخيص مرعب"، لأن هذه النظرية لا تعطي لصيغة الدولة التي تنتمي إليها القوات الفاعلة أي معنى مميز في النظام العالمي (قارن باب "الردع").

أما شرح هذه الفرضية (أن الدول الديموقراطية سلمية في بشكل عام) بـ **حجج لبرالية** فهو ليس صعباً. من الممكن في هذا السياق أن يلجأ إلى مبدأ **نسبة التكلفة إلى الفائدة** والذي يبنى على الظن أن الدول الديموقراطية لا تُجري حروباً بسبب تكلفتها الهائلة التي يدفع المواطنون لها على حساب حياتهم ورفاهيتهم. ويرجع السبب وراء ذلك – وفقاً لهذه المقولة – إلى اعتبار أن أصحاب القرار السياسي في دولة ديموقراطية يطمعون إلى إعادة الانتداب عن طريق الانتخابات. ولكن المواطنين يكرهون الحرب لأنهم هم الضحايا الأوائل فيها وهم الذين يتحملون النصيب الأعظم من تكاليفها وهذا تضارب جلي مع مصالحهم الأساسية ألا وهي العيش بأمان والرفاهية بل زيادتها. فالذي يجعل أصحاب القرار يكفون عن خوض الحرب هو التخوفات من عدم رضا المواطنين عن الحرب مما يوجب عزلهم عن الحكم. وهناك حجة أخرى تعود إلى التيار النظري الليبرالي قائلة بأن مبدأ "الضوابط والتوازنات" المرسخة في الأنظمة الديموقراطية هو **عامل مؤسسي** لدى المسؤولين السياسيين لإبطاء الرغبة في الإقبال على الحرب. تقوم هذه الحجة على وصف المؤسسات الديموقراطية بغير المرنة والمتثاقلة والمعقدة، لأنه في الدول الديموقراطية لا يستوجب إقناع واستنفار النخب فحسب، بل أيضاً الرأي العام، مما يشكِّل مانعاً كبيراً عن استخدام العنف، بينما لا يتطلب من النظام السلطوي كسب أحد سوى فئة صغيرة (*Risse-Kappen* 1994: 167). وإضافة إلى ذلك تشير بعض البحوث العلمية كدراسة قام بها روسيت وآخرون (1998) إلى أن انخفاض النزاعات المسلحة بين الدول يرجع إلى تزايد اشتراك الدول وتداخل مصالحها مع المؤسسات الدولية بشكل رئيسي وليس إلى كون الدول المتفاعلة ديموقراطية. ولكن في الحقيقة لا تتمكن هذه الدراسة من فرز العامل المسؤول عن هذا التطور أيضاً، هل هو بالفعل صفة "الاشتراك" كما تتطلبه الدراسة؟ أو تلعب التفاعلات الاقتصادية دوراً متميزاً أيضاً، فضلاً عن الديموقراطية كصيغة الدولة أو ربما مجرد المصالح الأمنية الفردية والمشتركة؟ إذا، لا تستطيع الدراسة المذكورة الكشف، بأي مدى تشارك الأنظمة الديموقراطية في هذا التنظيم المؤسسي والذي يخلق مصالح مشتركة، دافعاً هذه الدول لجلب السلام (*Geis* 2001: 292).

بالنتيجة يتعذر على كل من الحجج الليبرالية والحجج الواقعية من شرح مقنع للتشخيص المزدوج أي الفجوة الموجودة بين الاستعداد لاستخدام العنف من قبل الدول الديموقراطية ضد أمثالها من طرف وضد أنظمة غير ديموقراطية من طرف آخر. لقد ترسخت كما يبدو في العلاقات بين الدول الديموقراطية قواعد تخفف خطر

تصعيد الخلافات بين هذه الدول بحيث أنها لا تتطور إلى درجة الحرب. ولذلك لا بد من أن النظرية التي تريد إيضاح هذه الظاهرة أن تكون قادرة على توضيح سبب تعطيل المأزق الأمني بين الأنظمة الديموقراطية ومرتبطاً بذلك سبب تلاشي التخوفات من غموض أهداف الدول الأخرى ، بل اعتبارها دفاعية. فيما يلي، يعبر ريسا كنابين (*Risse-Kappen*) عن هذا التوجه:

> "لذلك يكون التفسير العقلي الذي ينسب السلام الديموقراطي إلى المصالح فقط تفسيرا قاصرا. لا تصف التكلفة ولا الفائدة حجما طبيعيا تقاس به السياسة العنيفة، وإنما هي عبارة عن مبدآن يرتبطان بتصورات فاعليها ومعاييرها وهوياتها." (*Risse-Kappen* 1994: 170)

وبناء على هذا القول يُظن أن حب السلام هو قيمة متجذرة في الدول الديموقراطية بامتياز. تدعي هذه **الحجة المعيارية والثقافية** أنه في الأنظمة الديموقراطية يوجد لدى كل من الشعب والنخب تطور ما يمكن إطلاقه "الثقافة السياسية السلمية" وكذلك ترسخت قيم هذه الثقافة ومعاييرها في الدستور. لقد أصبحت في الأنظمة الديموقراطية بعض النماذج كحماية حقوق الإنسان وحل النزاعات سلمياً وتبادل السلطة جزء من الهوية الديموقراطية، على النقيض من الأنظمة السلطوية. يستعين هذا التفسير بقياس السياسة الداخلية على السياسة الخارجية، كأن يقال بأن تبني المباديء الديموقراطية السلمية مثل "اللاعنف " أو "تسوية الصراعات سلمياً فقط" في السياسة الداخلية الديموقراطية تقتضي تصرفات مشابهة تجاه الخارج أيضاً. تبرز هذه الفرضية أن طبيعة التفاعلات هي إجرائية وذلك يشمل إمكانية "التعلم" من قبل الفاعلين (*Risse-Kappen* 1994: 171؛ قارن أيضاً 4 في باب "تكوين الجماعة في شرق جنوب آسيا").

ولكن مع ذلك ينتظر السؤال إلى الآن الجواب، لماذا تستخدم الأنظمة الديموقراطية طرقها الداخلية الغير عنيفة لحل النزعات وكذلك آلياتها للقرار في التفاعلات مع دول أمثالها فقط بينما لا تطبقها على علاقاتها مع الدول السلطوية (التشخيص الثنائي). لهذا سنلجأ إلى **تفسير بنائي اجتماعي**. يبنى هذا التفسير على الملاحظة أن نوايا المقابل دفاعية فقط، أو بتعبير آخر يبدو أن الدول الديموقراطية "تعلم" في تفاعلاتها مع أنظمة ديموقراطية أخرى، أن المقابل الديموقراطي لا يشكل خطراً، بعكس الدول السلطوية. لو سلمنا أن التصرفات الداخلية يمكننا قياسها على التصرفات الخارجية لوجب الاستنتاج أن الدول السلطوية توجه الطرق العنيفة الداخلية لحل النزعات إلى الخارج أيضاً. فعلى هذا لا تتهم الدكتاتورية باستعدادها الكبير لاستخدام العنف في الداخل فحسب، بل أنها تتصرف بنفس الأسلوب مقابل الخارج. وبالتالي يخيَّل على الفاعلين الديموقراطيين لو وافقنا على هذا القياس أن الديموقراطية مهددة من هذه الأنظمة السلطوية وعدوانيتها الكامنة. إلا أنه لو صحت هذه الفرضية، لتوجب ذلك أن العلاقات بين الأنظمة السلطوية تتخذ أعنف الأشكال. ولكن هذه الفرضية تفتقر إلى الدليل على أرض الواقع. بل لا يُشاهد أن العلاقات بين الدول الدكتاتورية تحمل عنفاً وعدوانية أكثر من العلاقات بين الأنظمة الديموقراطية (*Risse-Kappen* 1994 : 174):

> "يمكن التوفيق بين الفرضية أن طبيعة الأنظمة السلطوية تميل إلى العدوانية التي تتكيف معها الدول الليبرالية لاحقاً وبين البيانات التجريبية، إذا لم يخصَّص لهذا التشخيص صفة الموضوعية وإنما يُفهم كمجموع من التصورات المتلازمة مع الأنظمة ديموقراطية والتي توجه الأفعال (نفس المصدر)."

ولكن الافتراض هذا (أن النظام السلطوي عدواني بطبيعته) يجب اعتبارها نوع من **النبوءة المحققة لذاتها**، وذلك لأن الأفراد تميل – وفقاً **للنظرية النسبية** المنتمية إلى علم النفس – إلى تفسير تصرف الطرف المقابل من منطلق العوامل المزاجية وليس العوامل الحالية (*Risse-Kappen* 1994: 175). الناتج عن ذلك أن الدول الديموقراطية تقدِّر نوايا الفاعل الديموقراطي وأهدافه من منطلق "حسن الظن" و"البراءة الأصلية"، بينما

تتعامل مع الأنظمة السلطوية على مبدأ "سوء الظن" و"الإثم الأصلي"، وبالتالي تتحد الدول الديموقراطية بتحالفات وتشارك في سباق التسلح بهدف مواجهة الخطر المفترض هذا. كذلك يُوثق بالنظام الديموقراطي الآخر أنه يريد حل النزاعات بأسلوب الحل الأوسط وباتباع استراتيجيات سلمية كما هو الحال في الداخل، عكسا للنظام السلطوي الذي أفعاله لا تفسَّر بأنها سلمية. وعلاوة على ذلك، يجدر الإشارة إلى أن الدول الديموقراطية قد تتطور بينها ما يطلق عليه "الشعور بـ نحن" أي الشعور بهوية مشتركة ديموقراطية يعبر "الـ نحن الديموقراطي" من خلالها ابتعاده عن "الآخر الغير ديموقراطي المستبد". يسهّل الشعور هذا تكوين روح التعاون بين الفاعلين الديموقراطيين ونتيجة لذلك إنشاء مؤسسات مشتركة تثبت الثقة فيما بينهم (*Risse-Kappen* 1994: 175 وما بعدها). وبالنهاية قد يُصنع ما يسمى بـ "معاهدة السلام الكانتية" أو حتى درجة فوق ذلك "الجماعة الأمنية المتعددة" التي تتسم بروح الجماعة والاعتقاد بضرورة تسوية الصراعات بالسلمية (انظر باب "تشكيل الجماعة في جنوب شرق آسيا"). أما المأزق الأمني ضد الأنظمة السلطوية فلا يزال صلب، مما يغذي الخوف من خرق العقود القائمة والتوجه إلى المكاسب النسبية حيث يصبح إدراك الطرف الآخر ضروريًا.

كخلاصة يمكن القول بأن خصومة الأنظمة الديموقراطية مع الأنظمة السلطوية نتيجة للبناء الاجتماعي وكذلك استعدادها للتعاون مع بعضها البعض. فمن جهة، يعد الديموقراطيون الترابط القوي ضمن الأنظمة السلطوية - أو على الأقل يوهم ذلك للمراقب الخارجي - عاملاً داعماً لهذا البناء، فضلاً عن أن عملية صنع القرار في الأنظمة السلطوية ودوافعها تبدو له غامضة ومربكة. ومن طرف آخر يؤثر الشعور بـ "نحن" في ملاحظة "الآخر" السلطوي (*Risse-Kappen* 1994: 176 وما بعدها).

6. التقييم

كما رأينا في الباب السابق، تنتمي الحجة الرئيسية للسلام الديموقراطي إلى المدرسة النظرية الليبرالية ، مفترضاً أن الحالة الداخلية في دولة ما تنعكس على تصرفاتها في السياسة الخارجية. وقد تضاف إلى هذه الحجة في بعض المسائل المعينة حجة أخرى تستند إلى النظرية البنائية الاجتماعية.

يعد السلام الديموقراطي تشخيصاً متيناً، ولا يبالغ ليفي عندما يقول: "قانون العلاقات الدولية" (*Levy* 1988: 662). يبُنى أحد أشهر البحوث حول السلام الديموقراطي على السؤال التالي: متى وتحت أي ظروف تندفع الدول الديموقراطية، بشكل رئيسي، للحرب. لا بد من الاعتراف بأن الأنظمة الديموقراطية قد تشوه الصورة السلمية التي تروجها عن نفسها بتصرفاتها العدوانية الذاتية والتي تعود إلى بناء وإعادة إنتاج هويات جماعية وصور عدائية ولا سيما إلى فرض ما يدعى "الحضارة" على الآخرين قهراً باسم الديموقراطية (*Geis/Wagner* 2011). لقد رسم هارالد مولر (*Harald Müller*) عام 2001 في مقالته هل تكون الديموقراطيات سلمية بالفعل؟ استعداد أنظمة ديموقراطية شتى للمشاركة في الحرب، وعد الكاتب من أهم الأسباب لذلك سوء الثقة بالدول السلطوية من جانب وإظهار حقوق الإنسان بمثابة الدعوة الدينية من جانب آخر. ونتيجة لهذه العقيدة يكون استنفار المجتمعات الديموقراطية للحرب سهلاً، بما أن العامة تحمل بناء على مقاييسها الأخلاقية كراهية شديدة لهؤلاء المستبدين الذين يضطهدون شعوبهم وينتهكون حقوق الإنسان. فهكذا قد تنقلب الطبائع التي تتيح للأنظمة الديمقراطية سلميتها إلى عكسها بحيث تصبح عاملاً دافعاً للعدوان الحربي ضد الخصوم الغير ديموقراطيين.

7. التوقعات

بالنسبة لظاهرة السلام والديموقراطية من الصعب أن نقدم توقعات محددة عن المستقبل وذلك لعدة أمور: على سبيل المثال خوّل في بداية الربيع العربي للمراقب أن يتوقع وثبة كبيرة إلى الديموقراطية في دول عربية

عديدة ولكن سرعان ما ظهر عجز الحركات التحررية عن إنشاء تلك المؤسسات التي لا بد من أن تصاحب التحول الديموقراطي. وكانت الدولة الوحيدة التي نجحت بالخطوات هذه إلى حد ما هي تونس. تنذرنا المرحلة الانتقالية الفاشلة في بعض الأنظمة ذات الديموقراطية الحديثة كمصر، تايلاند، تركيا و أمثالها من الخطر المحتمل من وقوع موجة رجعية جديدة. هناك أيضاً ركود ديمقراطي معين في الديمقراطيات الراسخة. لاحظ انخفاض جودة المؤسسات الديمقراطية في إيطاليا أو الولايات المتحدة الأمريكية. ولا يُنكر أنه هناك أمثال أخرى كروسيا أو رومانيا أو هنغاريا تشاهَد فيها نكسات واضحة إلى الوراء في الوقت الحالي. وقد تنتج عن تطورات كهذه ما يطلق عليه **الديموقراطية المعطلة.** يصف هذا المصطلح ضرباً من ضروب الأنظمة التي لم تؤدي مرحلة التثبت الديموقراطي فيها إلى إنشاء تام للآليات الديموقراطية الليبرالية المطلوبة ومؤسساتها وإنما حصل في هذه التراكيب انحراف فادح (*Merkel* وآخرون 2003: 12). واللافت للنظر أن الدول التي لا تزال في مرحلة الانتقال تميل إلى سياسة خارجية أكثر عدوانية من الأنظمة المستقرة سواء كانت ديموقراطية أو سلطوية (*Mansfield/Snyder* 2005). قد يعني هذا أنه على الرغم من انتشار الديمقراطية ، فإن النزاعات العسكرية في العالم ستزداد، على الأقل مؤقتًا، إلى أن يتم تعزيز الديمقراطية بشكل دائم في البلدان المعنية.

8. نصيحة للعمل

بناء على التحليلات المستوفاة في الأبواب السابقة يتبادر إلى الذهن سؤال: ما هي التصرفات المناسبة للأنظمة الديموقراطية مقابل الفاعليين السلطويين. لا بد من أن ننظر بعين ناقدة إلى الشعار المتولد في أواخر الحرب الباردة والذي يزعم أن انتشار الديموقراطية سيؤدي بدعم من الغرب إلى مزيد من السلام. إن الخطوات التي تبدو تحقيقها سهلة في النظرية ينكشف تعقيدها على أرض الواقع ومصاحبتها بالعنف.

يجب النظر إلى التوأمتين "الديمقراطية والسلام" بشكل حاسم ، خاصة بالنسبة للمستشارين السياسيين (*2011 Müller*)، لأن هذا يخلق خطر ظهور شديد للنشاط في إطار الديمقراطية الدولية للدول الأخرى، إذا لزم الأمر بالوسائل العسكرية.

في القرن العشرين لعبت الفرضية المصبوغة أيديولوجية تقول بأن الديموقراطية تحب السلام والتنمّية، دوراً مهماً في تشريع التصرفات المصالحية والعدوانية خاصة في السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأميركية (*Geis* 2001: 282; قارن باب "الولايات المتحدة، 11/9 سبتمبر 2001)، مما أدى إلى تشويه صورة الديموقراطية في بعض بقاع العالم التي عانت من هذه السياسة ذات الوجهين. وبناء على هذا ننصح الفاعليين الديموقراطيين بعدم اتباع استراتيجية تنوي توجيه الدمقرطة من الخارج ولا سيما عن طريق استخدام العنف. نبرز هذه النصيحة أولاً لأن المجتمعات التي تعيش مرحلة التحول لم تستقر بعد، مما يولد نزعة عنيفة في السياسة الخارجية أكثر مقارنة مع المجتمعات التي قد ترسخت فيها الديموقراطية، وثانيا لأنه في سياق التحول إلى الديموقراطية من المطلوب أن تُرسم خطة لائقة لبناء مؤسسات ديموقراطية، وذلك بطريقة تمكن هذه المؤسسات من الانسجام مع الأحوال الاجتماعية والثقافية المحيطة بها (*Müller* 2001: 8). ولا شك على الاطلاق أن أهداف هذه الخطة لن تتحقق إلا من خلال سلوك الطريق إلى الديموقراطية من الداخل. وبناء على هذا نرى أن الطريقة المناسبة لدعم المجهودات الديموقراطية لدولة أو حركة ما هي الدعم الروحي ووضع تحفيزات وآفاق اقتصادية. وكذلك يبعثنا على التأمل بأنه ربما يجب علينا تناول قضية التعاون التنموي بطرق جديدة أيضاً – لم لا نرتكز في المستقبل على تشجيع المؤسسات الديموقراطية وعملياتها؟ ألا تتلاءم الاستراتيجية هذه مع هدف بناء العلاقات السلمية أكثر من مجرد التشجيع والتمويل التجاري والتكنولوجي (قارن باب "التعاون بغرض التنمية").

المسرد

تحولات
التوجهان الأحادي والثنائي
التنبؤ الذي يحقق نفسه
قياس الحالة الداخلية على الحالة الخارجية
الحجة المعيارية الثقافية
موجات ديموقراطية
نظرية التخصيص
التشخيص المزدوج
العنصر المؤسسي
الديمقراطية المعطلة

أسئلة وتمارين

- هل ترى أن الربيع العربي دلالة على اختراق موجة ديموقراطية رابعة؟ تأمل بحجج لصالح هذه المقولة وكذلك ضدها.
- هل "الربيع العربي" هو أول مؤشر على "الموجة الرابعة" من الدمقرطة؟ إبحث عن إيجابيات وسلبيات تدعم حجتك!
- هل من المتوقع أن السلام العالمي سيزداد في سياق الربيع العربي. أوجد حجج مضادة.
- حاول إيجاد مثالاً قد يناقض الفرضية بأن الدول الديموقراطية لا تحارب بعضها بعضاً.
- سؤال استنتاجي: حاول بيان التشخيص الثنائي للسلام الديموقراطي بدعم من النظرية التأسيسية الليبرالية (قارن باب المؤسسات الدولية).

نصيحة لمشاهدة فيلم: *Barry Levinson* (1997) *Wag the Dog* (فلم تمثيلي)

بعد وقت قصير من انتخابه كرئيس، اتهم بعلاقة مع قاصر. لصرف الانتباه، قام منتج أفلام هوليود

(*Dustin Hoffmann*) بتقديم خطة لصراع مع ألبانيا. يعرض هذا الفيلم نظرة مبتكرة لكيفية حدوث الحرب.

نصيحة لنص وصفي تحليلي

Huntington, Samuel P. (1991): The Third Wave. Democratization in the Late Twentieth Century. Norman and London: University of Oklahoma Press, S. 3–30.

نصيحة لنص نظري

Risse-Kappen, Thomas (1994): Demokratischer Frieden? Unfriedliche Demokratien? Überlegungen zu einem theoretischen Puzzle. In: Krell, Gerd/Müller, Harald (Hrsg.): Frieden und Konflikt in den internationalen Beziehungen. Frankfurt a.M./New York: Campus, S.159–189.

النص الاصلي للنظرية

Doyle, Michael W. (1983): Kant, Liberal Legacies and Foreign Affairs. In: Philosophy and Public Affairs 12 (3), S. 205–235.

الأدب الأخرى المستخدمة

Dahl, Robert A. (1971): Polyarchy: Participation and Opposition. New Haven: Yale University Press.

Geis, Anna (2001): Diagnose: Doppelbefund – Ursache: ungeklärt? Die Kontroversen um den ‚demokratischen Frieden'. In: Politische Vierteljahresschrift (PVS) 42 (2), S. 282–298.

Geis, Anna/Wagner, Wolfgang (2011): How far is it from Königsberg to Kandahar? Democratic Peace and Democratic Violence in International Relations. In: Review of International Studies, 37, 4, S. 1555–1577.

Kant, Immanuel (1977): Zum Ewigen Frieden. Ein philosophischer Entwurf. In: Weischedel, W. (Hrsg.): Immanuel Kant Werkausgabe, Bd. 11: Schriften zur Anthropologie, Geschichtsphilosophie, Politik und Pädagogik. Frankfurt a. M.: Suhrkamp, S. 195–251.

Layne, Christopher (1994): Kant or Cant. The Myth of the Democratic Peace. In: International Security 19, 2, S. 5–49.

Levy, Jack (1988): Domestic Politics and War. In: Journal of Interdisciplinary History 18, S. 653–673.

Mansfield, Edward D./Snyder, Jack (2005): Electing to Fight: Why Emerging Democracies Go to War. Cambridge, Mass. [u.a.]: MIT Press.

Merkel, Wolfgang et al. (2003): Defekte Demokratie. Band 1: Theorie; Opladen: Leske + Budrich.

Mesquita, Bruce Bueno de (1981): The war trap. New Haven: Yale University Press.

Müller, Harald (2001): Sind Demokratien wirklich friedlich? Zum neuen Forschungsprogramm der HSFK „Antinomien des Demokratischen Friedens". Frankfurt a. M.: HSFK Standpunkte.

Polity IV. Online unter: http://www.systemicpeace.org/polity/polity4.htm [letzter Zugriff: 10.12.2016].

Russett, Bruce (1993): Grasping the Democratic Peace: Principles for a Post-Cold War World. Princeton/N.Y.: PUP.

Russett, Bruce/Oneal, John R./Davis, David R. (1998): The Third Leg of the Kantian Tripod for Peace: International Organizations and Militarized Disputes, 1950–85. In: International Organization 52, 3, S. 441–467.

Schmidt-Häuer, Christian (2011): Held der tunesischen Revolution: Das Schicksal des 26-jährigen Mohammed Bouazizi, dessen Suizid den Umsturz im Land ausgelöst hat. In: Neue Züricher Zeitung vom 23.01.2011. Online unter: http://www.nzz.ch/aktuell/international/held-der-tunesischen-revolution-1.9185109 [letzter Zugriff: 10.12.2016].

ZEIT Online (22.01.2016): Tunesien erlebt schlimmste Unruhen seit Sidi Bouzid. Online unter: http://www.zeit.de/gesellschaft/zeitgeschehen/2016-01/tunesien-unruhen-demonstrationen-arabischer-fruehling [letzter Zugriff: 10.12.2016].

المبحث الخامس: التكامل المحلي: تعميق الاتحاد الأوروبي

الشريك في العمل: Backhaus Benedikt

1 .مقدمة

لقد نال الاتحاد الأوروبي في 10 ديسمبر عام 2012 شرف الحصول على جائزة نوبل بسبب إنجازاته في حفظ السلام وحقوق الإنسان في أوروبا، وعبرت لجنة نوبل عن هذا كما يلي:

> *"The Norwegian Nobel Committee has decided that the Nobel Peace Prize for 2012 is to be awarded to the European Union (EU). The union and its forerunners have for over six decades contributed to the advancement of peace and reconciliation, democracy and human rights in Europe. In the inter-war years, the Norwegian Nobel Committee made several awards to persons who were seeking reconciliation between Germany and France. Since 1945, that reconciliation has become a reality. The dreadful suffering in World War II demonstrated the need for a new Europe. Over a seventy-year period, Germany and France had fought three wars. Today war between Germany and France is unthinkable. This shows how, through well-aimed efforts and by building up mutual confidence, historical enemies can become close partners. (…) The EU is currently undergoing grave economic difficulties and considerable social unrest. The Norwegian Nobel Committee wishes to focus on what it sees as the EU's most important result: the successful struggle for peace and reconciliation and for democracy and human rights. The stabilizing part played by the EU has helped to transform most of Europe from a continent of war to a continent of peace."* (2014 Nobel Media AB)

2 .السؤال الرئيسي: كيف ولماذا تَكَوَّن نظام حكم جديد في أوروبا؟

3. الوصف: تاريخ توحيد أوروبا

أ) تاريخ التأسيس

بذلت الدول الأوروبية جهوداً جادة بعد الحرب العالمية الثانية للتعاون من أجل الوقاية من تكرار فواجع كارثية مشابهة لتلك الحرب الشنيعة في المستقبل. وأسست لهذه الغاية في 5 مايو عام 1949 "مجلس أوروبا" على يد عشر دول. عكس ذلك الرغبة في ترسيخ الاتحاد بين الدول الأعضاء. تعتبر الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان (ويُرمز لها باختصار *ECHR*) التي وضعت قيد التنفيذ عام 1953 من أهم أدوات المجلس الأوروبي حيث تم إدراجها ضمن قوانين الاتحاد لاحقاً. تحدد هذه الاتفاقية حقوقاً أساسية كمنع التعذيب أو الحق في محاكمة عادلة أمام المحاكم. تأسست منظمة التعاون الاقتصادي (منذ عام 1961 منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ـ أو باختصار *OECD*)، التي أصبحت من أهم المنتديات للتبادل بين البلدان ذات الاقتصاد القوي قبل عام من بدء خطة مارشال*(The Marshall Plan)* ، والتي هدفت إلى إعادة إعمار أوروبا. وبالإضافة إلى العناصر الأيديولوجية والاقتصادية، كان تنسيق السياسة الأمنية موضوعاً رئيسياً آخر في أوروبا ما بعد الحرب. تعاهدت كل من فرنسا وبريطانيا العظمى ودول البنلوكس *The Benelux countries*, (بلجيكا، هولندا، لوكسمبورغ) في "اتفاقية دنكيرك" (*Treaty of Dunkirk*) على مناصرة بعضها البعض في حالة وقوع عدوان ألماني جديد. نشأ عن هذه الاتفاقية ومع بدء سريان اتفاقيات باريس "اتحاد أوروبا الغربية" (باختصار *WEU*) بين فرنسا وبريطانيا العظمى ودول البنلوكس وألمانيا و إيطاليا. إلا أنه بالفعل لم يبقى لـ *WEU* منذ تأسيس حلف شمال الأطلسي عام 1949 أي معنى لأن دول أوروبا الغربية لم تتمكن من الدفاع العسكري ضد هجوم سوفيتي محتمل دون الاستعانة بالقوة العسكرية الأمريكية (قارن باب "الحرب الباردة").

1945 ـ 1948 مرحلة التأسيس			
الوقت	نتيجة تأسيسية	المضمون	الفاعل الرئيسي
1947	خطة مارشال (توجد في إطار خطة مارشال أموال في البنك لإعادة البناء، المختصر بـ (KfW)، منذ عام 1961 الـ OECD	الرخاء، التعليم	الدول الصناعية
1947	اتفاقية "دنكيرك"، عام 1955: اتحاد أوروبا الغربية (WEU)، نتج عنها "السياسة المشتركة للأمن والدفاع" (CSDP) عام 2009/1999	التزامات المساعدة العسكرية، الدفاع (الحماية من الاتحاد السوفياتي وألمانيا)	المملكة المتحدة (UK)، فرنسا
1949	مجلس أوروبا وهو ليس جزء من الاتحاد الأوروبي	المعايير الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان (ECHR)	محكمة العدل الأوروبية لحقوق الإنسان
1949	حلف شمال الأطلسي (أو اختصارا: الـ NATO)	الدفاع (الحماية من الاتحاد السوفياتي)	الولايات المتحدة الأمريكية (USA)
1950	خطة "شومان" (Schuman)	الاشتراك الجماعي في الفحم والصلب: مصدران و للتجهيزات العسكرية	بنلوكس، ألمانيا، فرنسا، إيطاليا(EU - 6)

1952	المجموعة الأوروبية للفحم والصلب (European Coal and Steel Community ـ ECSC)		هيئة عليا تتحول إلى المفوضية الأوروبية التي تدير الموارد
1958	معاهدة روما	توسيع مادي لـ ECCS	مجلس المجموعة الأوروبية/الاتحاد الأوروبي
	المجموعة الأوروبية للطاقة الذرية (EAEC - Euratom)	سياسة مشتركة للطاقة الذرية	
	السوق الأوروبية المشتركة (EEC ـ European Economic Community)	سلع وخدمات (حرية نقل السلع)، سوق مشتركة	
1967	EC = EEC + EAEC + ECSC	اتفاقية بروكسيل (Merger Treaty)	

المصدر: المؤلف

ب) خطوة الانطلاق: خطة "شومان" /The Schuman Plan

تطور التكامل الأوروبي بشكل أوسع مع تأسيس المجموعة **الأوروبية للفحم والصلب** (تعرف بـ*ECSC*) وأيضاً بـ*(Montanunion)* عام 1952. كان الهدف الرئيسي من ا التوحيد خلق سوق مشتركة للفحم والصلب، لكي تمنع عملية التسليح الجديدة وذلك عن طريق التحكم المتبادل كما كان عليه الحال قبل الحرب العالمية الثانية,لكي يحل السلام والاستقرار في أوروبا الغربية عبر الروابط الاقتصادية المتشابكة بقوة. قد تم إنشاء سلطة عليا كأداة تنفيذية للرقابة على التزام الدول الأعضاء بهذه الاتفاقية. وفي عام 1958، اتسع إطار التعاون بين دول أوروبا الغربية من خلال معاهدة روما التي انبثق عنها المزيد من القواعد، وكذلك من خلال تأسيس السوق الأوروبية المشتركة (تعرف اختصاراً بـ *EEC*) والمجموعة الأوروبية للطاقة الذرية (تعرف اختصاراً بـ *EAEC*). اعتبرت السوق الأوروبية المشتركة ناجحة إلى حد ما. وبالتالي تم إكمال الاتحاد الجماركي بين دول الاتحاد الأوروبي وذلك قبل 18 شهراً من الموعد المتفق عليه في الأساس. ومنذ ذلك الحين، لم يعد للجمارك بين الدول المشاركة في هذا الاتحاد أي وجود.

وقد دمجت معاهدة الاندماج (1967) الهيئات المنفصلة بعضها عن بعض في بادئ الأمر (أي *EEC* و *EAEC* و *ECSC*) عن طريق "اتفاقية بروكسيل" (*Merger Treaty*) – مما أدى إلى الاتحاد المسمى بـ المجموعة الأوروبية (*European Community*، أو اختصاراً *EC*). أما توسيع هذه العلاقات إلى السياسة الأمنية فلم يتم في بداية الأمر، وذلك بسبب رفض المجلس الوطني الفرنسي المشاورات لتأسيس المجموعة الأوروبية للدفاع (تعرف اختصاراً بـ *EVG*)، والتي أريد بها تشكيل جيش أوروبي يداية وجماعة سياسية أوروبية مشتركة لاحقاً. إن فكرة الدفاع الأوروبي المشترك انتعشت ولكن فقط على نطاق محدود مقارنة مع الخطة الأصلية.

ت) الركود: "العصور المظلمة" (dark ages) لتوحيد أوروبا

انعكس أيضاً زخم توحيد أوروبا في العلاقات الثنائية. ضمن هذا السياق، أعتبر توقيع اتفاق التعاون الفرنسي الألماني في يناير عام 1963 إنجازاً مهماً. قضى كل من المستشار الألماني كونراد أديناور (*Konrad Adenauer*) ورئيس الوزراء الفرنسي تشالرز ديغول */Charle de Gaulle* على العداوة المتبادلة بين الدولتين المجاورتين والتي كانت قد استمرت لمدة طويلة جداً ، وألزما بلادهما بالتشاور في أهم الشؤون السياسية الخارجية والأمنية

والشبابية والثقافية. ومنذ ذلك الحين تنامى التعاون بين هاتين الدولتين وأصبح عنصرا أساسياً من عناصر توحيد أوروبا والذي يصاغ بعبارة "محرك الدّمج ".

غير أنه لوحظ تحت رئاسة ديغول إعادة التوجه إلى مبادئ القومية. على سبيل المثال، قاطعت فرنسا المفاوضات حول تمويل السياسة الزراعية المشتركة حينما لم يستطع وزراء الزراعة الاتفاق على تفاصيلها ، مما ترك مجلس الوزراء عاجزا عن اتخاذ القرار (سميت يسياسة الكرسي الفارغ). ولم تتمكن المجموعة من مواصلة أعمالها إلا بعد التوصل إلى حل وسط في لوكسمبورغ في 29 يناير عام 1966. وعندما يتعلق الأمر ب"المصالح الحيوية" لدولة عضو، لا ينبغي التغاضي عن ذلك. وإنما ينبغي التوصل إلى توافق في الآراء. على أرض الواقع، رُسخ مبدأ إجماع الآراء، لأنه لم يحدّد بدقة معنى "المصالح الحيوية".

ثم تواترت أزمات جديدة في السنوات الموالية ، كالحظر الفرنسي ضد التوسع الأول للمجموعة الأوروبية عامي 1963 و 1967 أو كالاضطرابات في نظام العُملة العالمي. بعد ذلك شكلت **قمة لاهاي** عام 1969 البداية في الجهود المبذولة للتعاون السياسي الأكثر ترابطاً بين دول أعضاء المجموعة. بما إنها كانت القمة الأولى المهمة بحضور كل رؤساء الدول والحكومات، وُضع خلالها اللبنة الأساسية لعقد اجتماعات مستمرة من هذا النوع منذ عام 1974. نتيجة لذلك تم ترسيخها كمؤسسة "المجلس الأوروبي". تم في هذه القمة أولاً، اتخاذ القرار بتأسيس الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي (*EMU - Economic and Monetary Union*). وثانيا تطوير مبادئ أساسية للتعاون في مجال السياسة الخارجية. وثالثاً، تمكين المجموعة الاقتصادية الأوروبية من جني الأرباح . وكُشف في هذا السياق من خلال خطة فيرنير (*Werner Plan*) لعام 1970 عن وضع هدف لتحقيق الاتحاد الاقتصادي والنقدي ضمن عشر سنوات. إلا أنه لم يكن بإمكان الفاعلين السياسيين تحقيق هذه الخطة في البداية، نتيجة لانهيار نظام بريتون وودز (*Bretton-Woods-System*).

لقد أُطلق على المرحلة الأولى لتوحيد أوروبا "(مرض) تصلب أوروبا" ("*Eurosclerosis*") اعتباراً من أزمة النفط الأولى عام 1973 حتى مطلع الثمانينيات من القرن العشرين، وذلك بسبب جهود الدول الأوروبية لإعادة تناول سياسة اقتصادية قومية والتلكؤ من حيث فتح الأسواق الأوروبية. ويشير هذا المصطلح إلى الركود في عملية التوحيد، وعدم وجود مزيد من التطوير للأدوات الأوروبية ومؤسساتها، فضلاً عن النزعات القومية المختلفة التي أعاقت تحقيق مزيد من التوحيد.

ولكن بصرف النظر عن هذه العوامل المعرقلة لعملية التوحيد، حصلت أيضاً خلال هذه المرحلة تغيرات جديرة بالذكر أتت من بعض الأحكام القضائية لمحكمة العدل الأوروبية، وإن لم يحصل ذلك علناً (**التوحيد على المستوى القانوني**). كانت محكمة العدل الأوروبية (*European Court of Justice* - يرمز إليها اختصاراً بـ *ECJ*) قد أقرت في قضية كوستا ضد إنيل (*Costa v. Enel*) استقلالية وأفضلية قانون المجموعة الأوروبية على القانون القومي. كما ساعد حكم آخر لمحكمة العدل الأوروبية على تقوّية السوق الداخلية المشتركة، بعدما صرحت أعلى هيئة قانونية للاتحاد الأوروبي بواسطة الحكم المعروف بـ "كاسيس دي ديجون" (*Cassis-de-Dijon*) بقانونية بيع كل المنتجات المصنوعة في إحدى دول الاتحاد الأوروبي.

1958 ـ 1984 مرحلة الجمود			
الوقت	نتيجة تأسيسية	المضمون	الفاعل الرئيسي
1963	اتفاقية الإليزية (Elysée Treaty)	التعاون في الميادين السياسية المتنوعة	ألمانيا، فرنسا
1965/ 1966	ركود، سياسة الكرسي الفارغ	اعتراضات قومية، حل لوكسمبورغ الوسط	دول قومية
1963/ 1967	دخول المملكة المتحدة UK – IRL، DK تم الاعتراض مرتين		فرنسا
1968	اتحاد الجمارك	نقل السلع بدون جمارك	المفوضية الأوروبية
1979	التوحيد على المستوى القانوني	النظام القانوني الخاص (الأحكام Cassis de Dijon/ENEL/ Costa)	محكمة العدل الأوروبية

المصدر: المؤلف

ث) إحياء توحيد أوروبا

لم تنتعش عملية التكامل الأوروبي قبل إصدار **اتفاقية** الشنغن عام 1985، وهي عبارة عن اتفاقية ما بين الدول التي قررت إزالة الحدود بين دول أعضاء الاتحاد الأوروبي وإلغاء التفتيش عند معابرها، لكي تتقدم السوق الداخلية الأوروبية. أصبحت اتفاقية شنغن في 26 مارس عام 1995 سارية المفعول في كل من بلجيكا وألمانيا وفرنسا ولوكسمبورغ والبرتغال وأسبانيا. لا شك في أن حرية السفر ضمن الاتحاد الأوروبي تعتبر اليوم من أهم الإنجازات التي أحرزها التكامل الأوروبي.

ذكر 49% في استطلاع "يوروباروميتر" عام 2015 من المشاركين أن حرية النقل تعتبر أهم قيمة للاتحاد الأوروبي، جواباً على السؤال "كيف تقيم الاتحاد الأوروبي شخصياً؟". وبالمقارنة، ذُكرت العملة المشتركة اليورو من 35 % من المشاركين فقط.

مما ساهم أيضاً في التغلب على "تصلب أوروبا" هو " الإجراء الأوروبي الموحد " (*Single European Act* - يرمز إليه اختصاراً بـ *SEA*)، الذي صدر في نفس السنة ووضع بعد ذلك قيد التنفيذ العام. تُعتبر هذه المعاهدة الأولى للإصلاح، لإجراء تعديل جذري بالنسبة لصلاحيات بعض المؤسسات الأوروبية، بما فيها تعزيز منح حق المشاركة للبرلمان الأوروبي. شكلت المهمة الرئيسية لهذا الإجراء إكمال السوق الداخلية المشتركة حتى عام 1993 والتي بُنيت على "الحريات الأربع" القائمة منذ ذلك الوقت وهي حرية تنقل الأشخاص والسلع والأموال والخدمات. وبالتالي فقد لفت مشروع السوق الداخلية الانتباه إلى المسألة النقدية أيضاً. فقد خُطط لهذه السوق الداخلية

تحويل 14 عملة مختلفة إلى عملة موحدة، بهدف توفير الخسائر الناتجة عن تصريف العملات. بالإضافة إلى الاستغناء عن النظام النقدي الأوروبي الذي كان قد أُنشئ عام 1979 وعانى من اضطرابات في القيمة.

وبالنهاية أدت هذه الجهود إلى إصدار اليورو كعملة نقدية في اتفاقية ماستريخت (*Maastricht Treaty*) في أول يناير عام 2002. لرفع أداء جميع الدول الأعضاء إلى مستوى واحد في القدرة على الإنجاز، تم تحديد شروط مقيدة للقروض الجديدة ولمقدار الدين المسموح به (معايير التقارب للاتحاد الأوروبي/ شروط ماستريخت). ومنذ ذلك الحين، لا يُسمح لديون دولة ما تجاوز أكثر من 60% من الناتج المحلي الإجمالي (اختصاراً الـ*GDP*) وكذلك ارتفاع الدين العام فوق 3% من الـ *GDP*. إلا أنه حصلت عدة انتهاكات لهذه الشروط من قبل كثير من الدول الأعضاء ومنها ألمانيا وفرنسا. وبالرغم من ذلك نستطيع القول بأن الدول الأعضاء خطت باتفاقية ماستريخت في نهاية عام 1991 أكبر خطوة نحوه التوحيد حتى ذلك الوقت والتي انتهت بتأسيس الاتحاد الأوروبي (اختصاراً الـ*EU*). بهذه الطريقة تم خلق مسارين للتوحيد واللذان لا يزالان ساريان إلى يومنا هذا، وهما كما يلي:

المسار الجامع المشترك بين كل الدول الأعضاء الذي تندرج تحته مؤسسات الاتحاد الأوروبي والذي بني على اتفاقيات روما التي تتضمن الاتحاد النقدي. تضطلع في هذا المجال المؤسسات الفاعلة كالبرلمان الأوروبي والمفوضية الأوروبية ومحكمة العدل الأوروبي بمسؤوليات كبيرة. ينطوي المسار الثاني الذي تقوده الدول الأعضاء على السياسة الخارجية والأمنية المشتركة (*Common Foreign and Security Policy* أو اختصاراً الـ*CFSP*) وأيضاً التعاون الشُرطي والقضائي في القضايا الجنائية (*Police and Judicial Co-operation in Criminal Matters* - أو باختصار الـ*PJCC*)

المرحلة الجديدة عن طريق الترتيبات التعاقدية 1985-2009			
الوقت	**النتيجة التأسيسية**	**المضمون**	**الفاعل الرئيسي**
1985/ 1995	اتفاقية شنغن	إلغاء اجراءات المراقبة/التفتيش عند الحدود	الدول الأعضاء
1987	الإجراء الأوروبي الموحد ـ اختصاراً (SEA)	إكمال السوق الداخلية المشتركة (السوق الموحدة) حتى عام 1993؛ "أربع حريات": (حرية تنقل الأشخاص والسلع والأموال والخدمات)	المفوضية الأوروبية، البرلمان الأوروبي
1993	اتفاقيات ماستريخت ← **الاتحاد الأوروبي**	الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي (EMU) اتحاد سياسي ← السياسة الخارجية والأمنية المشتركة (CFSP ـ Common Foreign and Security Policy) ← السياسة الشُرطية والقضائية في الشؤون الجنائية (Police and Judicial Co-operation in PJCC - Criminal Matters)	فاعل جديد: البنك المركزي الأوروبي (أو اختصارا ECB)
1999	معاهدة أمستردام	منطقة الأمان والحرية والقانون؛ دمج اتفاق شنغن في الاتحاد الأوروبي	
2003	معاهدة نيس	قابلية الاتحاد للتوسع (EU15 ـ EU27) ← إصلاح المؤسسات	
2009	اتفاقية لشبونة	يساوي مضمونها معاهدة الدستور باستثناء بعض التعديلات	العودة إلى المؤتمرات بين الحكومات (IGC) بدلا من الاجتماعات لإعداد الاتفاقية على الدستور

المصدر: المؤلف

لا يُنكر أن اتفاقية ماستريخت تركت ثغرات مفتوحة كثيرة (*left-overs*)، و المقصود المجالات التي لم يتم التوصل إلى اتفاق بين الدول الأعضاء حولها والتي تم تأجيلها إلى **اتفاقية أمستردام** بعد اتفاقية ماستريخت. كانت من التحديات التي تطلب حلها في **معاهدة أمستردام** عام 1997، التحضير التأسيسي والإجرائي لتوسيع الاتحاد الأوروبي إلى الشرق (قارن باب "توسيع الاتحاد الأوروبي"). صحيح أنه اكتُسبت من خلال معاهدة أمستردام بعض الإحرازات الأخرى بما فيها إحالة قسم من سياسة التعاون الأمني والقضائي (*PJCC*) إلى مستوى ما فوق الدولة *supranational* وتحرير مجموعة صكوك شنغن وإنشاء منصب ممثل أعلى للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة (*CFSP*)، ولكن العديد من القواعد التأسيسية المهمة لم يتم الاتفاق عليها. وفي عام 2000 تم من خلال **معاهدة نيس** التي تم تنسيقها من المجلس الأوروبي التعهد على تجديد ترجيح الأصوات في مجلس الاتحاد الأوربي، حيث كان لا بد عند اتخاذ أي قرار من أن توافق عليه غالبية الدول و72 % من الأصوات المحسوبة و 62 % من جميع سكان الاتحاد الأوروبي. ولكن من جانب آخر ظلت ثغرات أخرى موجودة. لذلك رُسمت خطة لعملية التوحيد ما بعد معاهدة نيس والتي تحتوي على تحديد الصلاحيات بشكل أدق وعلى إيضاح دور البرلمانات القومية وعلى تبسيط المعاهدات الموجودة وأخيراً على تحديد منزلة ميثاق الحقوق الأساسية الذي كان قد تم التصريح بها في معاهدة نيس بشكل رسمي.

ج) أزمة واضطرابات

اقتضى إيضاح هذه المسائل من خلال **المعاهدة الدستورية الأوروبية.** في إطار تجديد صياغة تأسيس الدستور اعتبرت من الأهداف الرئيسية تشكيل المؤسسات والعمليات الأوروبية أكثر شفافية وديموقراطية وفعالة. بما أن نتائج المؤتمرات الآنفة في الشؤون ما بين الحكومات كانت مخيبة للآمال، فقد تم إقرار القيام باجتماع والذي كان يجب أن يضم ممثلي البرلمانات القومية والمفوضية الأوروبية والبرلمان الأوروبي والحكومات ومراقبين لإعداد اتفاقية لعمل الدستور كان المطلوب أن تضع لجان العمل حلول معينة، وفي هذا الإطار أتيح لمنتدى المجتمع المدني فرصة المشاركة بطرح نصائح. تم إشراك فاعلين مختلفين، على أمل أن يتم التوصل إلى حلول أفضل وبمنطلق الإجماع، تجنباً لعادة المؤتمرات ووصفها بأنها تطيل التفاوض إلى حد الإرهاق الجسدي للمتفاوضين. ولكن بالرغم من هذه الجهود من أجل الحصول على المزيد من القبول من جانب المواطنين رفض الشعب الفرنسي معاهدة تأسيس الدستور عن طريق تصويت حدث في 29 مايو عام 2005 مما سبب صدمة كبيرة للحكومات الأوروبية.

لم يستقطب التصويت على معاهدة تأسيس الدستور الأوروبي الجمهور الفرنسي فحسب وإنما كان هو الحدث الذي سبب أزمة مست أوربا بشكل عام. رفض 7, 54 % من المشاركين - مع نسبة المشاركة 69.4 % - المعاهدة، وهي غالبية واضحة. وبالأخص اعتبرت هذه النتيجة صدمة جارحة للرئيس جاك شيراك، لأنه كان هو المبادر للدستور بشكل أساسي مما أعطى فرنسا دورا بارزا في هذه العملية. إلا أنه لم يستطع – كسائر الأطراف المفضلة لهذه التطورات - إقناع الأطراف المترددة بحجج واهية بخلق دستور أوروبي، مما رجح فوز الأطراف المنتقدة ضمن المجتمع الفرنسي (*Kimmel 2007: 196 - 183*).

أداة من أدوات الانتقاد من جانب المعارضة/ المجتمع في إجراءات السياسة الداخلية الحكومية (بما فيها إصلاح نظام المدارس) وضد الرئيس • تطبيق ليبرالي اقتصادي زائد عن اللزوم • قلة المواضيع الاجتماعية • نتائج سلبية لسوق العمل • رفض توسيع الاتحاد الأوروبي (خاصة انضمام تركيا المحتمل)	حجة الحكومة الفرنسية: تراكيب الاتحاد الأوروبي أكثر فعالية، وبالتالي المخرجات فعالة أكثر • زيادة الشفافية • زيادة أهمية أوروبا في العالم • ترجيح الموقف الفرنسي في المؤسسات الأوروبية

المصدر: المؤلف

عندما صوت أيضاً الهولنديون ضد الدستور بعد فترة قصيرة، أصبح فشل استراتيجية تأسيس الدستور عبر المؤتمرات واضحاً، على الأقل في تلك المرحلة من توحيد أوروبا. ثم حاولت الدول الأعضاء - بعد وقفة يسيرة مراجعة حساباتها و إنقاذ أهم عناصر معاهدة الدستور. ولذلك، فإن معاهدة **لشبونة** التي وُقعت عام 2007 قررت عدم غرس رموز أوروبية أو مصطلحات تُربط بالدولة القومية كمسمى "وزير الخارجية الأوروبي" أو "الدستور". وكذلك لم يتم تعديل المعاهدات لتبسيط قانون الاتحاد الأوروبي. على أقل تقدير كان بالإمكان الحفاظ على جوهر معاهدة الدستور، بحيث أنه تم توسيع قرارات الأغلبية وإضافة إلى ذلك عُزز دور البرلمانات القومية في عملية صياغة القانون .كما أعيد إنشاء منصب رئيس المجلس الأوروبي والذي يمثل الاتحاد

الأوروبي خارجياً ويرأس اجتماعات المجلس الأوروبي. وهكذا، نفذت على نطاق واسع أجزاء كبيرة من الإصلاحات لأجل زيادة الكفاءة، وبدأ تنفيذ معاهدة لشبونة في نهاية عام 2009.

ولكن لم تتلاشى الاضطرابات في الاتحاد الأوروبي بعد. فقد كشفت اليونان عن مقدار ديونها الحقيقية عام 2009، وتوسلت إلى الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي (*IMF*) للتمويلها لمنع إفلاسها. شكلت هذه الخطوة بداية **أزمة الديون السيادية الأوروبية** أو كما يطلق عليها "أزمة اليورو" والتي أثارت تغيرات عميقة ومترسخة في مؤسسات الاتحاد الأوروبي. لقد استطاعت كل دول الاتحاد الأوروبي، بفضل العملة المشتركة، أن تستدين أموالاً هائلة من الأسواق المالية بثمن بخس. ولكن سرعان ما انتقل انفجار فقاعة العقارات في الولايات المتحدة الأمريكية مع انهيار بنك ليمان برذرز (*Lehman Brothers*) عام 2008 إلى بعض أسواق العقارات الأوربية وقد خلفت أزمة مالية عالمية (قارن باب "الأزمة الاقتصادية العالمية")، مولدة انخفاض الأسعار، خاصة في إيرلندا وأسبانيا. حاول الأوروبيون مواجهة الأزمة والانكماش القادم عن طريق كفالة الخسائر الهائلة من قبل بعض الحكومات أولاً، والتخطيط لتحفيز الأسواق ثانياً التي لولاها لانهارت البنوك. ولكن كلا الإجراءان جعلا ديون الدول المتأزمة تزداد. تفاقمت الأزمة عندما عرف حجم الديون الحقيقية لدولة اليونان، مما جعل فوائد قروضها تتزايد، بما أن الفوائد تأخذ إمكانية عدم القدرة على تسديد القرض بعين الاعتبار. تصاعدت فيما بعد ديون البلاد العامة مرة أخرى، إلا أنه كان لا بد لها من تسديد الفوائد، مما زاد من تراكم الديون. ولإغلاق هذه الدائرة اعتمد الاتحاد الأوروبي إنشاء "مظلات للإنقاذ" لإقراض الأموال للدول الأعضاء التي قد مستها الديون ضمن شروط معينة.
أسس لهذا الغرض في 7 يونيو عام 2010 المؤسسة الأوروبية للاستقرار المالي والتي أودعت ضمانات بقيمة 780 مليار يورو. رغم أن أجل هذه المؤسسة قد كان مقيدا بثلاث سنوات فقط ، إلا أنها لا تزال قائمة حت صفقات القروض الأخيرة. كما أن آلية الإنقاذ المالي الأوروبي (أو اختصاراً الـ*EFSM*) التي ساهمت بـ بمبلغ 60 مليار يورو أخرى على المدى القصير قد ألغيت عام 2012 بشكل كامل ودون وضع بديل لها. نتيجة لذلك تم في الأول من يوليو 2013 الاستعاضة عن هاتين المؤسستين ب آلية الاستقرار الأوروبية (*ESM*) التي أنشئت عام 2010. وعلاوة على ذلك، توصلت الدول الأعضاء إلى اتفاق - ما عدا التشيك والمملكة المتحدة - مما جعل اتمام الاتفاق من حيث الشكل خارجاً عن الاتحاد الأوروبي ، عن طريق الاتفاق المالي على مراعات نسبة الدين أو على الأقل تخفيض الديون في حالة تجاوز هذه النسبة. ومنحت اليونان قروضاً من بعض الدول الأعضاء - أهمها ألمانيا - بشكل مؤقت وعلى المدى القصير. وبالإضافة إلى ذلك، نال البنك المركزي الأوروبي صلاحية شراء قروض الدول المهددة بالإفلاس ضمن الاتحاد الأوروبي من أجل الحد من عبء الديون.

وفي سياق أزمة الديون السيادية الأوروبية، اضطُر إلى منح المزيد والمزيد من القروض للدول المتأزمة. بالإضافة إلى اليونان، تعد مجموعة من الدول الأخرى ، وهي البرتغال وأيرلندا وأسبانيا وقبرص بحاجة إلى الدعم. تم تنفيذ إجراءات أخرى لتحقيق اعادة الاستقرار للمنطقة الأوروبية ونخص هنا بالذكر إنشاء مكتب رقابة البنوك عن طريق البنك المركزي الأوروبي وإصدار ضريبة للعمليات التجارية في 11 دولة في الاتحاد الأوروبي. ولكن نتيجة للشروط القاسية بخصوص الإصلاح والتقشف التي فُرضت على بعض الدول المتورطة في الأزمة الاقتصادية، قامت احتجاجات كثيرة وتبدلت الحكومات. حيث اقتضت شروطها تخفيضات شديدة في ميزانيات الدول المذكورة، مما أوقعها في ركود اقتصادي صاحبته بطالة متزايدة ورواتب تتناقص باستمرار.

نظراً إلى هذه المشاكل العميقة بُذلت في السنوات اللاحقة جهود جادة لإنجاز إصلاحات جذرية في الأسواق المالية والسياسة النقدية والتي خلقت العديد من المؤسسات الجديدة. أُنشئت في هذا السياق ثلاث هيئات للرقابة المالية – بما في ذلك **سلطة البنوك الأوروبية** (*European Banking Authority* - يرمز لها اختصاراً بـ*EBA*) –وذلك لتحسين التحكم بالبنوك والتأمينات وتجارة الأوراق المالية. كما أنه تم إنشاء لجنة أوروبية مختصة بمخاطرات النظام المالي ومقرها في البنك المركزي الأوروبي، وجرت مشاورات تنسيقية بين مؤسسات الرقابة المذكورة أعلاه. صدرت آليات جديدة لمراقبة أشكال التفاوت عبر "القواعد الست" المسماه بـ"الصندوق السداسي" (*Sixpack*)، وأضيف إليه "الصندوق الثنائي" وذلك لزيادة تعزيز التحكم بسياسة الميزانية للدول الأعضاء. وعلاوة على ذلك تمت إعادة تنظيم التجارة بمنتجات مالية محددة، وبالأخص العقود الاشتقاقية *OTC*

(*OTC-Derivats*) والصكوك لمبادلة مخاطر الائتمان (*Credit Default Swamps*) والتي كانت من المسببات الرئيسية لاندلاع الأزمة المالية العالمية.

تقع على البنك الأوروبي المركزي المسؤولية الرئيسية "كمُقرض من الدرجة الأولى" لمكافحة أزمة الديون السيادية الأوروبية لذلك، منح صلاحيات واسعة، خاصة من خلال تأسيس الاتحاد المصرفي الأوروبي (*European Banking Union*) عام 2014. حيث يراقب البنك الأوروبي المركزي منذ ذلك الوقت البنوك الأوروبية الكبرى مباشرة ويوجه أوامر إلى دوائر الرقابة الوطنية (آلية قرار موحد/ *Single Supervisory Mechanism* - تعرف اختصاراً بـ *SSM*). تشكلت كذلك آلية تنفيذ صيانة البنوك الموحدة (مجلس قرار موحد *Single Resolution Mechanism*، مختصراً بـ *RSM*) التي تستطيع الاستعانة بمكتب تنفيذ صيانة البنوك الموحدة (*Single Resolution Board*) ويمكنها أيضاً تحت ظروف معينة التوجه إلى صندوق تنفيذ صيانة البنوك الموحد (صندوق قرار موحد *Single Resolution Fund*). ترافقت هذه الإجراءات بتنفيذ متطلبات التحكم للبنك الدولي للتحكم (باسيل *III*) ومواءمة الخطط الوطنية لضمان الودائع.

وكجزء من سياسة السوق المالية المستقبلية للاتحاد الأوروبي، أعربت المفوضية الأوروبية برئاسة جان كلود جونكر (*Jean Claude Junker*) عن هدف تطوير الأسواق المالية إلى **اتحاد أسواق رأس المال** (*Capital Market Union* – أو اختصاراً الـ*CMU*). فهذه الخطة تعكس القناعة بأنه لا بد من تقديم حرية نقل رأس المال كإحدى الحريات الأربعة لدفع النمو الاقتصادي وخلق مزيد من الوظائف. حُدد لهذا المشروع الأسس اللازمة لإتحاد أسواق رأس المال التي تتسم بحسن التكامل وبدقة التنظيم بما فيه التحكم به وبصفاء الشفافية وبوفرة السيولة. ولكن النقاش حول إصدار ضريبة أوروبية للتعاملات المالية أظهر مرة أخرى بأن الطريق الذي يجب أ أن يتبعه السياسيون من أصحاب القرار لا يزال طويلاً . فقد فشل المنهاج المطروح الأول للمفوضية عام 2011 والذي شمل جميع الاتحاد الأوروبي وبشكل رئيسي بسبب الاعتراض البريطاني الحاد. وتكرر هذا المشهد عندما رفعت بريطانيا العظمى قضية على مبادرة جديدة للمفوضية والتي كانت سوف تمسُ 11 دولة. وبالرغم من رفض محكمة العدل الأوروبية هذه الشكوى عام 2014، لا تزال المفاوضات متجمدة بعد مضي أكثر من عامين عقب قرار المحكمة. لذلك يثار التساؤل حول إمكانية تحقيق مشروع تكاملي كاتحاد أسواق رأس المال يرتقي إلى مستوى ما فوق السلطة القومية *Supranational*، كما يبدو أنه يعطى لمواضيع أخرى أهمية أكبر مثل قضية اللاجئين.

2009 ـ ؟ أزمة الديون السيادية الأوروبية والإصلاحات			
الوقت	نتيجة تأسيسية	المضمون	الفاعل الرئيسي
2010	آلية الإنقاذ المالي الأوروبي European Financial Stability EFSM ـ Mechanism صندوق الإنقاذ المالي الأوروبي Facility European Financial Stability (EFSF	الدعم المالي للدول الأعضاء في اليورو	مجموعة اليورو
2010	نظام الرقابة المالية الأوروبية European System of Financial Supervision ESFS	هيئة السوق المالية للخدمات المصرفية والتأمين والأوراق المالية	هيئات الرقابة المالية الأوروبية (ESA ـ)
2011	معاهدة الاستقرار والتنسيق والتحكم في الاتحاد الاقتصادي والنقدي	تحديد حد أعلى للديون السيادية	الاتحاد الأوروبي ما عدا التشيك والمملكة المتحدة (UK)
2011	معاهدة اليورو (Euro-Plus-Pact)	قروض طارئة للدول الأعضاء	المجلس الأوروبي
2011	الصندوق السداسي (Sixpack)	إصلاحات في معاهدة الاستقرار والنمو Stability and Growth Pact SGP	البرلمان الأوروبي، المجلس الأوروبي
2011	الصندوق الثنائي (Twopack)	المزيد من رقابة على ميزانيات الدول الأعضاء	االبرلمان الأوروبي، المجلس الأوروبي
2012	آلية الاستقرار الأوروبية ا (ESM)	قروض طارئة للدول الأعضاء	مجموعة اليورو
2014	آلية القرار الموحد، مجلس قرار موحد أيداع ضامن موحد		
2015-2019	تعميق التجارة الحرة لرأس المال		

المصدر: المؤلف

4. التحليل: خصائص عملية التوحيد/ الدمج

أ) الاتحادية (الفيدرالية) Federalism مقابل نظرية الوظيفية (أو المذهب الانتفاعي) Functionalism

يوجد نموذجان مثاليان لعملية التوحيد. يتصف النموذج الأول بنشوء مؤسسات جديدة من الأعلى ثم إلى الأسفل على دفعة واحدة وبتخطيط متكامل. ثم تصاغ على يد هذه المؤسسات الجديدة القواعد المطلوبة (الوظيفة تتبع الشكل/*function follows form*). وهذا هو الطريق المفضل عند الاتحاديين/الفيدراليين. يعني أنه في بادئ الأمر يستوجب تكوّن شكل من أشكال الجماعة السياسية، التي تكتسب الأهلية المطلوبة تدريجياً. وتبلورت هذه الطريقة على أرض الواقع في طرح فكرة تشكيل جماعة سياسية أوروبية عام 1952. عكس ذلك النموذج، يعتقد أنصار النظرية الوظيفية (أو المذهب الانتفاعي) – النموذج الثاني - بأن التعاون في مجالات معينة سيؤدي إلى بناء مؤسسات بشكل طبيعي (الشكل يتبع الوظيفة/*form follows function*). وفقاً لهذه النظرية يسير اتجاه الدمج من الأسفل إلى الأعلى، بحيث أن التعاون في إطار صغير يُحدث بمرور الوقت مؤسسات كبيرة.

ب) المنظمات ما بين الحكومات, "Intergovernmentalism " مقابل ما فوق السلطة القومية ,"Supranationalism"

يوصف توحيد أوروبا بالسباق والتفاعل بين أدوات وقواعد ما فوق السلطة القومية وما بين الحكومات. ويمكن توضيح ذلك بمثال من اتفاقية ماستريخت. فبينما يجري تنظيم المجموعات الأوروبية والاتحاد النقدي على مستوى ما فوق السلطة القومية، أي يجري على يد المجموعة، تبقى السياسة الخارجية والأمنية المشتركة (*GASP*) والسياسة الداخلية والسياسة الجنائية على مستوى ما بين الحكومات. يخصص فيما ذكرنا أولاً، للبرلمان الأوروبي ولمحكمة العدل الأوروبية وللبنك المركزي الأوروبي دور بارز بما أن هذه المؤسسات الثلاث تتخذ قرارها مستقلة عن الدول الأعضاء. أما فيما ذكرنا أخيراً حول السياسة والأمن تبقى صلاحية اتخاذ القرار في يد الدول. غالباً تخضع مجالات سياسية حساسة (كالسياسة المالية أو الدفاعية) لآليات التنظيم على مستوى ما بين الحكومات، لأن الدول الأعضاء تنفر من العمليات التي تجري على مستوى ما فوق الدولة، خشية من فقدان السيادة الذاتية والسيطرة للدول. في ميدان العمل تتفاعل الأدوات ما بين الحكومات والأدوات ما فوق الدول في كثير من الأحيان كما هو الحال في تشريع القوانين، حيث تتعامل فيه كل من المفوضية الأوروبية ومجلس الوزراء والبرلمان الأوروبي.

شكل 9 (جدول توضيحي): مؤسسات الاتحاد الأوروبي

المؤسسة	المهمات	المقر
ما فوق القومية *Supranational*		
المفوضية الأوروبية	طرح اقتراحات، إدارة التشريع الأوروبي والرقابة عليه	بروكسيل
البرلمان الأوروبي (EP)	ممثلو مواطني الاتحاد الأوروبي الذين تم أنتخابهم بشكل مباشر، الرقابة على مؤسسات أخرى، الصلاحيات المشتركة في التشريع مع مجلس الوزراء	شتراسبورغ (جلسات عامة بروكسل (مكاتب أعضاء البرلمان الأوروبي، لقاءات لهيئات خبراء، بعض الجلسات العامة)
محكمة العدل الأوروبية (ECJ)	أعلى محكمة في أوروبا، إمكانية إلغاء القانون الجماعي، انتهاكات المعاهدات ضد الدول الأعضاء، الأخبار عن سريان وتفسير القانون الجماعي عند الطلب من قبل المحاكم الوطنية	لوكسمبورغ
البنك المركزي الأوروبي	إقرار أساس سعر الفائدة وكمية نقد اليورو، الرقابة على البنوك ذات الأهمية لإنقاذ النظام، الهدف الرئيسي: استقرار العملة	فرانكفورت
محكمة المدققين الأوروبية	تدقيق المكاسب والإنفاقات في إطار ميزنية الاتحاد الأوروبي	لوكسمبورغ
آلية الاستقرار الأوروبية المستمرة (ESM)	الدعم المالي من خلال منح قروض طارئة وكفالات للدول الأعضاء	لوكسمبورغ
□□ □□□ □□□□□□□□□ □□□ □□ *Intergovernmental*		
المجلس الأوروبي (, "مجلس أوروبا"!)	وليسلقاءات مستمرة لرؤساء الحكومات ولرئيس المفوضية، تحديد التوجه العام للاتحاد الأوروبي، الإمكانية الأخيرة لإيجاد حلول وسطية في مسائل مثيرة للجدل	بروكسل
مجلس الوزراء/مجلس الأتحاد الأوروبي	ممثلو حكومات وطنية، الصلاحيات المشتركة في التشريع مع البرلمان الأوروبي، يقود السياسة الخارجية والأمنية	بروكسل

المصدر: المؤلف

على كل حال، يمكن أن يُقال بأن ظاهرة توحيد أوروبا هي حالة فريدة على مستوى العالم بأكمله. صحيح أنه يلاحَظ نزاعات مشابهة في المنطقة والمسمى بـ"أسيان" (*Association of Southeast Asian Nations* ـ *ASEAN*؛ قارن باب " جنوب شرق آسيا")، ولكن لا يخفى أن هذه المنطقة أقل اندماجاً وعمقاً كما هو عليه الحال في الاتحاد الأوروبي. بينما يتسم تطور الاتحاد الأوروبي بخصائص لا نظير لها، لذلك تصح عبارة "**ظاهرة ذات نسيج فريد**" في مجال العلاقات الدولية على المشروع الأوروبي.

ت) القصور الديموقراطي

لا يمكن الإنكار بوجود أصوات تلوم الاتحاد الأوروبي على القصور الديموقراطي ولكن بسبب عمق الاستدلال سنكتفي بالتطرق إلى النقاش الدائر في ألمانيا بشكل رئيسي. ينبني هذا الاستدلال على فكرة أن لكل مجموعة سياسية الحق أن تحكمها مبادئ ديموقراطية. ولكن إذا سلمنا لهذه الفكرة يُطرح السؤال التالي: من هي "المجموعة الأوروبية"؟ إذ افترضنا جدلاً أن كيان الاتحاد الأوروبي هو مجموعة من الدول التي تستخدم الاتحاد الأوروبي كائتلاف مصالح لما وجدنا قصور في الديموقراطية أساساً، لأن هذه الدول تتمتع بالشرعية الديموقراطية بحد ذاتها (شعوب الدولة القومية). لكن دعونا نفترض أن الاتحاد الأوروبي هو دولة في طور التكوين ، ولديها شعب اجتماعي جذاب بنفس القدر، لذلك يجب أن يكون الاتحاد الأوروبي نفسه ديمقراطيًا أيضًا. ثم يسير تعزيز البرلمان الأوروبي وميثاق الحقوق الأساسية في الاتجاه الصحيح، مع الاعتراف بأن السؤال قابل للجدل. على أي حال، يبدو أن الخوف من ظهور نظام استبدادي في بروكسل بسبب العجز الديمقراطي في مثل هذا النظام المتطور من الضوابط والتوازنات لا أساس له من الصحة.

5. الشرح : نظرية الوظيفية الجديدة "Neofunctionalism",

إن نظرية الوظيفية الجديدة تستطيع تعليل سبب التقدم المستمر للاندماج الأوروبي. تعود هذه النظرية إلى أرنست هاس , *Ernst Haas* (1924 - 2003) فقد طُرد من ألمانيا ولجأ إلى الولايات المتحدة الأمريكية حيث أكمل هناك تعليمه الجامعي. يتناول في كتابه الرئيسي " *The Uniting of Europe: Social, Political, and Economic Forces 1950-1957*" الذي صدر عام 1958 المجموعة الأوروبية للفحم والصلب كدراسة الحالة، حيث حاول أن يخرج من هذه الدراسة باستنتاجات عامة.

تقوم نظرية الوظيفية الجديدة على نظرية الوظائفية, *"functionalism"* (الكلاسيكية - أنظر التحليل) التي أثر فيها دافيد ميتراني (1888 - 1975) بشكل رئيسي. في كتابه "*A Working Peace System* " (1943) حيث يقترح حلولاً عملية (وظيفية) وموضوعية، بعيدة عن الرؤى الكبيرة لخلق اتحاد يحيط بكل شيء.

تتلاقى نظرية الوظيفية الجديدة مع نظرية الوظيفية بهذه الصفة التي تعتبر مركزية في كلا التوجهين، غير أن الوظيفية الجديدة تستند أكثر إلى تنظير العلوم الاجتماعية مقارنة مع الوظيفية . فالوظيفية الجديدة تسعى إلى تصنيف درجات الاندماج وتؤكد أكثر على أهمية الأدوات ما فوق الدولة كالمفوضية الأوروبية. وتتميز هذه النظرية بوصف وشرح ظاهرة التنازل الإرادي عن سيادة الحكم من طرف الدول القومية، يوجود آليات جديدة لحل النزاعات.

> *"The study of regional integration is concerned with explaining how and why states cease to be wholly sovereign, how and why they voluntarily mingle, merge, and mix with their neighbors so as to lose the factual attributes of sovereignty while acquiring new techniques for resolving conflict between themselves."* (Haas 1971: 6)

على هذا، يتبع الاندماج المنطق التالي: لكي تزداد فعالية الاقتصاد، يُوجب التعاون والتنسيق في ميادين محددة ومتجاورة. تتناسب مع هذه الغاية عمليات تقنية وغير سياسية بشكل أفضل، بحيث يكون تحقيقها سهل ولا تفشل بسهولة بسبب عدم نزوة حكومة ما. ليس السياسيون بل الخبراء الذين يضعون القواعد ، (**مجموعات المعرفة** – *Haas 1992*) الذين بدورهم يوظفون خبراتهم في وضع القوانين بشكل جوهري.

يُفهم الاندماج في هذا السياق بآلية تسمى بـ " **الفيض /** (**الاثار المترتبة نتيجة لأمر ما**) " (*spill-over*). صحيح أن هاس لم يستخدم هذا المصطلح في كتابه بعد، ولكنه مهد الطريق إلى التعريف الذي وضعه ليندبرغ (*Lindberg*) فيما بعد:

> *" 'Spill-over' refers to a situation in which a given action, related to a specific goal, creates a situation in which the original goal can be assured only by taking further actions, which in turn create a further condition and a need for more action, and so forth."* (Lindberg 1963: 10)

تعود هذه الآلية إلى مفهوم "التمييز الوظيفي" لعالم الاجتماع الفرنسي أميل دوركهايم (*Emile Durkheim*) الذي ادعى بأن تقسيم العمل في المجتمعات المعاصرة يؤدي إلى ارتباطات متبادلة. ويرجع ذلك إلى تزايد الإنتاج على نطاق صغير من القطاعات المجاورة التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً فيما بينها والتي تعمل فيما بعد على ربط المجالات الاقتصادية المختلفة مع بعضها البعض. وقد نقل هاس هذا المبدأ إلى الاندماج الأوروبي.

فعندما تنظم مجموعة من الخبراء الأوروبيين عمل إحدى هذه القطاعات (مثلاً قطاع الفحم والصلب وفقاً لاتحاد الفحم والصلب)، يقتضي ذلك أيضا تنظيم القطاعات المتجاورة، ولولا ذلك لتعطلت فعالية التطبيق. ففي المثال السابق يتطلب تنظيم سوق الفحم والصلب لشروط النقل بين الدول المشاركة في هذه السوق بصورة ملائمة، كي لا تصبح الإنتاج متفاوتة مما يؤدي إلى عدم التوازن في قدرة الدول على المنافسة، ولو بشكل غير مقصود. لهذا السبب يبدو من المفيد بشكل واضح أن تُلغى التعريفات (أي تحديد أسعار السلع) والجمارك. ولكن، بما أن الإنتاج واللوجستيك يتوقفان على الخدمات ونفقات الأجور بشكل رئيسي - واللتان تتطلبان أيضاً التنظيم بضوابط مناسبة، تتطور أيضاً حرية حركة الأشخاص والخدمات تزامناً مع تطور السوق الداخلية المشتركة، لتحقيق تقارب كل شركاء المجموعة الاقتصادية إلى حد ما. لقد اتسع التشريع الأصلي بمجالين كبيرين إضافيين وهما الجمارك وحرية النقل والتنقل. ويجدر بالذكر أيضاً أن الأسعار ضمن السوق الداخلية قد تنحرف برفع وخفض قيمة االعملة القومية تكراراً. ويجب الأخذ بعين الاعتبار معوقات أخرى (كنقص كبير في الميزانية، وديون مفرطة) والتي توجب إزالتها عن طريق الاستعانة بمؤسسات أخرى (كآلية الاستقرار الأوروبية) وقواعدها (كاتحاد البنوك) التي قد تتواكب عملية التوحيد النقدي. لقد رأينا في هذا المثال أن الاندماج يتمدد تدريجياً انطلاقاً من الخطوة الفنية الأولى، سواء كان ذلك على المستوى الوظائفي أو المكاني وسواء كان ذلك مقصوداً أم لا. هكذا تستمر المجالات في مؤسسات الاتحاد الأوروبي في التوسع في تأثيرها كفعل قطرة ماء تسقط على سطح الماء محدثة دوائر لا منتاهية. ربما تتجاوز القواعد التي تحتاج إلى التنظيم ضمن الإطار المخطط في الأصل. يسوغ هاس هذا الأمر بعبارة "نتائج غير مقصودة" (" *unintendended consequences*").

شكل 10 (تمثيل بياني): آليات عمل المؤثرات الإنسكابية (الوظيفية) لـ " "الفيض"

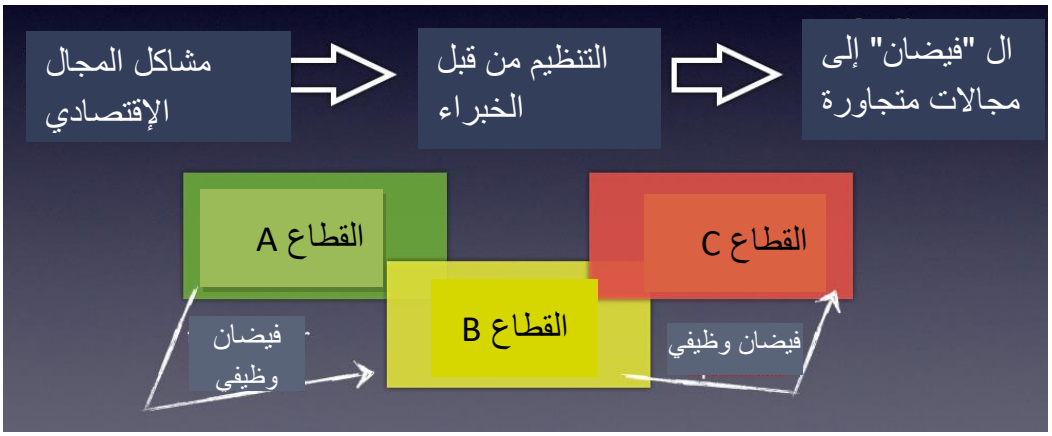

المصدر: المؤلف

ومع مرور الوقت، أدى تجميع الخبرات التقنية إلى إنشاء "مركز جديد" يدير المجالات التي يشملها الاندماج بصورة تتجاوز الحدود الوطنية. كلما ازداد عدد القطاعات المشمولة ضمنها، وكلما ازدادت دقة تنظيمها وإدارتها، يزداد تحول ولاء السكان إلى مستوى عبر قطري *transnational*. وفي النهاية، ينبثق من هذه المعطيات الاجتماعية والاقتصادية الاندماج **السياسي**.

يمكن القول بأن الاندماج يكون وفقاً للنظرية الوظيفية الجديدة ليس عبارة عن حالة، بل عن عملية، وأن المتطلبات الواقعية تقتضي حلولاً تقنية وخالية من أي شكل من أشكال التسييس. يوجه الناس ولائهم للمؤسسة التي يتوقعون منها تلبية خدمات معينة. الذي يحصل هو تغيير الولاء لصالح مركز جديد ذي سلطة شرعية. وبالنتيجة، تتكون مجموعة سياسية تفوق الدولة القومية قوةً وبدون أن يعني ذلك اعتبار هذه المجموعة بمثابة الدولة الاتحادية/ الفيدرالية. ولكن يجب الإشارة إلى أن تحقيق تغيير الولاء يترتب على النتيجة النهائية لهذه المجموعة السياسية، ولا يعتبر هذا التطور شرطا مسبقا للاندماج. وذلك لأنه وفقا للمبدأ الوظيفي لا تكون المجموعة قائمة من بداية عملية الاندماج، بل في نهايتها. يعد هاس من أتباع نظرية الوظيفية كما تظهر تسمية النظرية (نظرية الوظيفية الجديدة) بناء على مبدأ "الشكل يقترن بالمهمة" *"Form follows function."*.

> *"Political integration is the process whereby political actors in several distinct national settings are persuaded to shift their loyalties, expectations and political activities toward a new centre, whose institutions possess or demand jurisdiction over the pre-existing national states. The end result of a process of political integration is a new political community, superimposed over the pre-existing ones."* (16 :1958 Haas)

5. التقييم

تساعد النظرية الوظيفية الجديدة في المساهمة في شرح تطور توحيد أوروبا بشكل ملحوظ. صحيح أن هاس نفسه اعتبر نظريته على أعتاب التلاشي ("*obsolescent*") في ظل النزعة القومية في السبعينيات من القرن العشرين بما فيها سياسة الكرسي الفارغ الفرنسي، قائلاً بأن "دي غول أثبت أننا أخطأنا" ("*De Gaulle proved us wrong*"). ولكنه تراجع عن هذا التقدير بعد اتخاذ القرار بإنشاء المنطقة الاقتصادية الأوروبية (أو اختصاراً الـ*EEA*). وبالفعل يلاحظ في ظل أزمة الديون السيادية المستمرة منذ بدايتها عام 2009 تسارع التكامل مرة أخرى. لقد كان هاس واعياً للدور البارز الذي تلعبه الأزمات في تقدم التكامل حينما قال:

> *"The mounting fuel crisis of Europe has offered ECSC (= EGKS, Anm. d. Verf.) a dramatic possibility of enlarging its sphere of competence since 1954"* (Haas 1958: 105).

نعم، يصح القول، بأن الأزمات تدفع اليوم للاندماج مثلما يدفعه التحسن التدريجي في القرارات السابقة. نخص بالذكر المعاهدة المالية، التي تكمل شروط ماستريخت ويحددها. كما أنه يمكننا أيضاً إدراج مبدأ " الاندماج عبر القانون" تحت آليات الوظيفية الجديدة، بحيث أن انتماء نظام التشريع ينتقل نتيجة لأحكام قضائية لمحكمة العدل الأوروبية إلى مستوى ما فوق الدولة *supranational (Mattli/Burley 1993)*.

وبالفعل، يستحق لفت الانتباه إلى أن تطور توحيد أوروبا يسير حسب توقعات الخبراء على المدى البعيد إلى اتجاه يؤيد الاندماج وإن كانت سرعة هذا التطور متفاوتة. إذا تأملنا إذاً في الماضي يبدو الحكم السلبي السابق على هذه النظرية حكما متسرعاً. يقابل هذه النظرة الإيجابية الانتقاد المحق في اعتبار هذه النظرية الاندماج عملية تجري أوتوماتيكياً وبسرعة متساوية. على الأقل، لا نستطيع تعليل **النكسات** في تاريخ توحيد أوروبا كسياسة الكرسي الفارغ أو فشل معاهدة الدستور أو العديد من الاعتراضات البريطانية على قواعد أوروبية وأوجها في الـ "*Brexit*" أي قرار بريطانيا بالخروج من الاتحاد الأوروبي وفقاً لاستفتاء شعبي. يعرّف المنتقدون هذه النكسات بالمصطلح الإنجليزي *spill backs*، وإنها ظاهرة يتعذر على نظرية الوظيفية الجديدة تقديم أجوبة على الأسئلة المتعلقة بأسبابها وظهورها. وإضافة إلى ذلك يفتقر لفظ "المجموعة السياسية" إلى تعريف أكثر دقة، مما يصعب تحديد متى يتحقق الاندماج بالفعل.

7. التوقعات

من وجهة نظر النظرية المذكورة لا يوجد لتطور الاتحاد الأوروبي أي سبيل سوى المزيد من الاندماج. ستنبثق من النتائج الغير متعمدة إجراءات اندماج أخرى وبالتسلسل. هذا هو الطريق الناجح الوحيد لإدارة عمليات العولمة والمشاكل الأوروبية بشكل فعّال. لقد ظهرت بهذه الطريقة بعض الإشارات بخصوص أزمة الدين السيادي، كصنع آلية الاستقرار الأوروبية المستمرة (*ESM*) لدعم الدول ذات الديون الضخمة في منطقة اليورو، وإضافة إلى ذلك تشديد الرقابة على الميزانية واتحاد البنوك بما يتضمن وظيفة مجلس الرقابة المرسخة على مستوى ما فوق قومي على يد البنك المركزي الأوروبي. لا شك أنه لا يوجد نظير للاتحاد الأوروبي بالنسبة لسرعة تحويل صياغة كثير من المؤسسات والصلاحيات في سياق أزمة الدين السيادي الأوروبية، ولن تتوقف هذه التطورات في السنوات القادمة بل سنشاهد تطوراً مستمراً في تركيبة المؤسسات. حقاً إن هذه الابتكارات

تتطلب التدقيق وبناء المزيد من القواعد وتفعيل التناغم مع مجالات متجاورة كتحديد الحد الأدنى لرواتب العمال أو تشريع قانون عمل مفصل أو تحديد صلاحيات المؤسسات الجديدة والمؤسسات السابقة.

تعليقاً على هذا يمكننا أن نتساءل، إذا كان تفاؤل نظرية الوظيفية الجديدة من حيث سرعة الاندماج واقعياً أم لا وذلك في ظل الاحتجاجات المتزايدة التي تثيرها الأنشطة الموسعة للاتحاد الأوروبي خاصة في الدول التي تعاني من الأزمة المالية؟ نعم، يسود أوروبا في هذه المرحلة نوع من الكلل في مسألة الفكرة الاتحادية، وذلك يتجلى في المشاركة المتناقصة التدريجية في انتخابات البرلمان الأوروبي وعدم تأييد كثير من السكان سياسة الاتحاد الأوروبي بصفة عامة. وبالتالي تتوقف – قياساً للتوقعات - عملية انصراف الولاء إلى المركز الجديد في بروكسل وربما حتى تتراجع إلى الخلف. وفي ظل هذه التطورات نلاحظ زيادة شعبية أحزاب وحركات تشكك في الفكرة الأوروبية بما في ذلك في ألمانيا وفرنسا اللتان كانتا من الدول المحركة للتكامل تاريخياً. وفي هذا الصدد، تقع الحكومات الوطنية في ورطة من حيث شرح ومحاولة اتخاذ المزيد من خطوات التكامل اعتماداً على موافقة السكان. من الأمثلة الدالة على هذه التطورات هو استفتاء البريطانيين لصالح ال*"Brexit"* (أي الخروج من الاتحاد الأوروبي)، ومع ذلك، يجب انتظار كيفية تنفيذ المفاوضات الخروج و تفاصيله (قارن باب "توسيع الاتحاد الأوروبي"). ربما يقال وفقاً للنظرية الوظيفية بأن الجهود المبذولة للخروج ستفشل وستدفع بريطانيا ثمناً غالياً لإضعاف العلاقات المتينة والمتضافرة والمبنية مع الاتحاد الأوروبي.

ولكن يجب الأخذ بعين الاعتبار - خلافاً لفرضية التوجهات الوظيفية أن التكامل سيتقدم باستمرار - إن عملية الاندماج أصبحت مسيسة بشكل كبير وبالتالي تتباطأ. وعلاوة على ذلك، يزداد احتمال أن تقوم حكومات الدول الأعضاء بفرض حالات استثنائية لصالح دولها و يحتمل أن تقوم بعمليات سياسية بمفردها، مما يطرح السؤال، هل من الضروري أن يشمل الاندماج الاتحاد الأوروبي كله، أو فيما إذا كان من الممكن أن يجري الاندماج بسرعتين متوازيتين أو حتى "حسب الطلب من القائمة" أي بالسرعة المناسبة للظروف السياسية والاقتصادية في كل دولة عضو؟ فقد ظهرت علامات لهذا، عندما تمكنت 11 دولة عضو من تشريع ضريبة الصفقات المالية. وفوق ذلك، يشير هذا المثال إلى أن الخروج البريطاني المحتمل من الاتحاد الأوروبي قد يتيح لسائر الدول الأعضاء فرصة لاندماج أمتن. يعتبر ذلك إيجابياً من حيث أن تكيف القواعد السياسية مع الظروف القومية الخاصة هو أسهل من فرض شروط موحدة على كافة الدول الأعضاء. إلا أن هذا الأمر حصل ربما على حساب فكر التضامن والتماسك، وهو ركن من أركان أوروبا الموحدة. فإن قابلية السوق الداخلية والمجموعة القانونية للاستثناءات ذات الطابع القومي تصبح محدودة.

8. نصيحة للعمل

من وجهة نظر الوظيفية الجديدة – يتطلب من الاتحاد الأوروبي السعي إلى إكمال ا الاندماج والاقتراب من تكوين جماعة سياسية حقيقية. بهذه الطريقة ستتقوى أوروبا وتستطيع أن تشجع الترابط بين الدول. أما لو تمت إعادة الاستناد إلى المبادئ القومية التي كانت على وشك التغلب عليها، لاستوجب ذلك دفع ثمن غال والعودة إلى الحال في القرن العشرين. وكان هذا من الأسباب الرئيسية التي قدمتها هيئة جائزة نوبل عن استحقاق الاتحاد الأوروبي للجائزة. إذا، من المطلوب دعم تلك المجموعات التي تدعم الاندماج وتدفعه فعلياً إلى الأمام ، بمن فيها نخب الخبراء ومجموعات المصالح وأدوات الاتحاد الأوروبي ما فوق القومية *supranational*. نقول إن الوظيفية الجديدة ليست بحاجة إلى أوروبيين جيدين، بل إلى أوروبيين قد فهموا أن في التعاون والوصول إلى تركيبة ما فوق الدولة supranational تكمن المصالح الخاصة (*Haas 2004: xiv*).

إلا أنه يبعث على الشك إذا كان يجري تحول الولاء من المستوى القومي إلى مستوى ما فوق السلطة القومية بشكل أوتوماتيكي بمقدار مقبول. كنصيحة لاستراتيجية مناسبة يتبادر إلى الذهن أن يحافَظ على اعتماد تنظيم الاندماج على النُخب، ولكن من المطلوب أن تروَّج نتائج الاندماج وما يقدمه (كحرية النقل، الرفاهية، السلام) بذكاء أكثر. فالمزيد من التسويق سيولد المزيد من تأييد المواطنين لفكرة أوروبا، مع العلم أن الشكوك في فكرة أوروبا تتكاثر كلما لامس الاندماج مجالات أكثر في الحياة اليومية، وبالتالي يتعرض هذا المشروع العظيم للتحدي – حتى الآن خاصة من الأحزاب الشعبوية. تفتقر نظرية الوظيفية الجديدة إلى جواب مقنع يتجاوز الحديث عن "سياسة أفضل" وعلاقات عامة *public relations*.

المسرد

وظيفي (functional)
ما فوق القومية
النكسات (spill-back)
فدرالي (اتحادي)
ما بين الحكومات
الفيض (Spill-over)
الجماعات المعرفية
الاندماج عبر الفانون
قصور الديمقراطية
الاندماج السياسي
نتائج غير مقصودة

أسئلة للتمرين:

- ما هي الأسباب – تاريخياً – لعدم نجاح مشاريع اتحادية (فيديرالية) ككتابة الدستور أو المجموعة الأوروبية السياسية؟ هل تعتقد أنه من غير المرجح تحقيق دولة "الولايات المتحدة الأوروبية" ؟
- يطبق نظرية الوظيفية الجديدة على الأمم المتحدة (قارن باب "مؤسسات عالمية").

ما هي حدود التطبيق برأيك؟

- سؤال استنتاجي: اقرأ المقطع الخامس لبابي "نظام التجارة العالمية" و"الأزمة المالية". حاول شرح الاندماج الأوروبي من خلال نظرية ما بين الحكومات الليبرالية الجديدة أو النظرية النقدية.

ينصح بمشاهدة فيلم: *L'Auberge Espagnole* (*2002*)، *Cédric Klapisch* فلم تمثيلي

ترسيخ الاتحاد الأوروبي بفضل برنامج إيراسموس. يقضي الطالب الفرنسي كسفير سنة ضمن مجموعة طلاب في برشلونا مع طلاب آخرين من سائر أوروبا. وبمرور الوقت يتعرف الطلاب إلى بعض البعض أكثر فأكثر مما يزيد المودة بينهم.

نص مقترح عن التكامل

Weidenfeld, Werner (unter Mitarbeit von Edmund Ratka) (2013): Die Europäische Union/Politisches System und Politikbereiche. In: Dies. (Ed.): Die Europäische Union. München: W. Fink (UTB), pp. 69–112.

نص مقترح عن نظرية الوظيفية الجديدة

Conzelmann, Thomas (2010): Neofunktionalismus. In: Schieder, Siegfried/Spindler, Manuela (Ed.): Theorien der Internationalen Beziehungen. Opladen [u.a.]: Barbara Budrich Verlag, pp. 157–186.

النص الأصلي للنظرية

Haas, Ernst B. (1971): The Study of Regional Integration: Reflections on the Joy and Anguish of Pretheorizing. In: Regional Integration: Theory and Research. Cambridge, MA: Harvard University Press, pp. 3–42.

المراجع الأخرى المستخدمة

Burley, Anne-Marie/Mattli, Walter (1993): Europe before the Court: A Political Theory of Legal Integration. In: International Organization, vol. 47, no. 2, pp. 41-76.

Haas, Ernst B. (1958/2004): The Uniting of Europe: Political, Social, and Economic Forces, 1950-1957. Notre Dame, Ind.: University of Notre Dame Press.

Haas, Peter M. (1992): Introduction: Epistemic Communities and International Policy Coordination. In: International Organization, vol. 46, no. 1, pp. 1–35.

Kimmel, Adolf (2007): Das französische Referendum vom 29. Mai 2005 – Nein zu Europa?. In: Frankreich Jahrbuch 2006 – Politik und Kommunikation. Wiesbaden: VS Verlag für Sozialwissenschaften, pp. 183–201.

Marchetti, Andreas/ Demesmay, Claire (2010): Der Vertrag von Lissabon: Welche Grundlagen für Europa? In: Marchetti, Andreas/Demesmay, Claire (Ed.): Der Vertrag von Lissabon – Analyse und Bewertung. Baden-Baden: Nomos, pp. 21–32.

Mitrany, David (1944): A Working Peace System: An Argument for the Functional Development of International Organization. London: Royal Institute of International Affairs.

Nobelprize.org. Nobel Media AB (2014): The Nobel Peace Prize 2012 to the European Union (EU) – Press Release, available online at: http://www.nobelprize.org/nobel_prizes/peace/laureates/2012/press.html [last access 04/02/2014].

Lindberg, Leon (1963): The Political Dynamics of European Economic Integration. Stanford, CA: Stanford University Press.

المبحث السادس: الحكم الإقليمي: توسع الاتحاد الأوروبي

بالتعاون مع: شتيفاني إيدلر

1. مقدمة

"كان الأول من شهر مايو عام 2004 يوماً ربيعياً مشرقاً. اكتسبت الحشائش أمام قلعة فينكس التي تبعد 30 كيلومتراً عن دبلن لوناً أخضر لا يشاهد سوى في حشائش أيرلندا. حديقة فسيحة مرتبة بعناية تحيط بالقصر والحشائش تعطي إحساساً بالراحة والسكينة. كان مكاناً ممتازاً لإتمام مراسم تعتبر نقطة تحول في تاريخ أوروبا، ألا وهي انضمام ثماني دول من وسط وشرق أوروبا بالإضافة إلى مالطا وقبرص إلى الاتحاد الأوروبي. (...)
وصلت المراسم البسيطة الوقورة في أيرلندا أوجها عندما رفع علم أوروبا بعد رفع أعلام الدول الخمس وعشرين أعضاء الاتحاد الأوروبي حالياً. وغنّى كورال الأطفال القصيدة التي أصبحت النشيد القومي الأوروبي من المجموعة الأخيرة من السيمفونية التاسعة للودفيج فون بتهوفين، الذي كان قد ولد في مدينة بون الواقعة على نهر الراين. غنى الكورال النص الألماني لقصيدة فريدريش شيلر، الذي ولد في مدينة مارباخ الواقعة على نهر النيكر. أبحث عن نظرات وزيرة الخارجية اللاتفية ساندرا كالنيت، المرأة الرائعة التي ولدت في معتقل سيبريا (غولاغ) أصبحت منذ ذلك اليوم عضواً في مفوضية الاتحاد الأوروبي وستجلس في المقعد بجواري في اجتماعات المفوضية. وقالت جملة أجملت بها حدث ذلك اليوم: إنه انتصار أوروبا على عشرين قرناً."
(غونتر فيرهويغن: مفوض شؤون توسيع الاتحاد الأوروبي، 2005: 63)

2. سؤال رئيسي : كيف يتوسع الاتحاد الأوروبي، ولماذا؟

3. الوصف: إطلالة على توسعات الاتحاد الأوروبي

شهد الاتحاد الأوروبي منذ قيامه نمواً هائلاً، فبانضمام كرواتيا في يوليو 2013 ارتفع عدد الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي إلى 28 دولة، وليست هذه هي النهاية. وعلى الرغم من الخروج المرتقب للمملكة المتحدة إلا أن هناك دول كثيرة تسعى للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.

شكل 11 (خريطة): الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والدول المرشحة للانضمام (بالرمادي الغامق) 2016

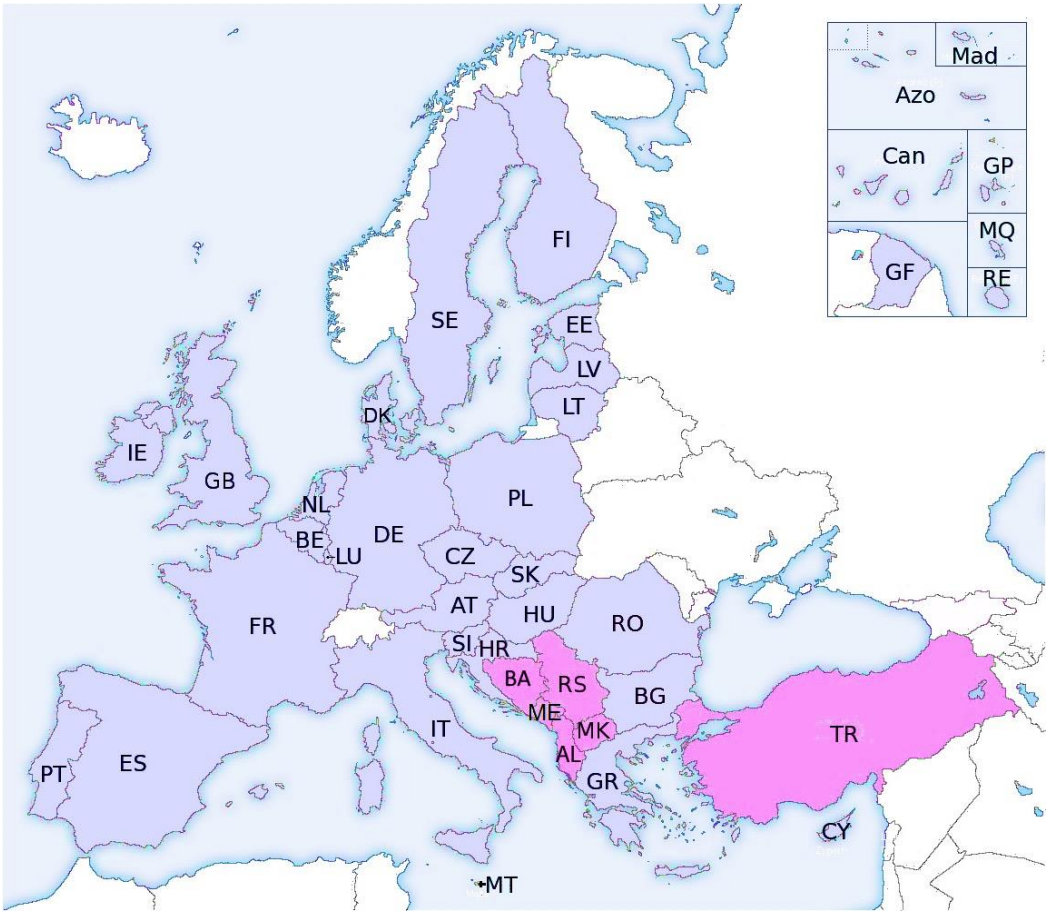

© Europmap/Wikimedia Commons/public domain. Online unter: https://fr.wikipedia.org/wiki/ Fichier:UE-EU-ISO_3166-1. Last access: [12.12.2016]

يرجع أصل الاتحاد الأوروبي الحالي إلى الجمعية الأوروبية للفحم والصلب التي تأسست عامي 1951- 1952 (*European Coal and Steel Community: ECSC*) (قارن فصل توطيد الاتحاد الأوروبي)، وقد وعدت الجمعية أنه بإمكان أية دولة من الدول الأوروبية أن تقدم طلباً للانضمام إلى عضوية الجمعية (حالياً المادة 49 من معاهدة الاتحاد الأوروبي - *TEU*). ومع زيادة الاندماج في المحتوى وارتفاع مستوى الرفاهية في المجموعة الأوروبية (*EC*) زادت الرغبة في الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي وانعكس ذلك على أولى عمليات توسع للاتحاد الأوروبي، ولم تكن مرحلة تقديم الطلبات التي بدأت في ستينيات القرن العشرين سهلة أبداً.

شكل 12(جدول توضيحي): عملية توسع الاتحاد الأوروبي تاريخياً

من؟	متى؟	كيف؟
التوسع الشمالي الأول بريطانيا العظمى (GB)، الدنمارك (DK)، أيرلندا (IE)	1973	رفض دي جول طلب بريطانيا مرتين، وفشل الاستفتاء الشعبي في النرويج (NO)
التوسع الجنوبي الأول اليونان (GR)	1981	التصويت السياسي لصالح اليونان، تبني غير كامل لقوانين الجماعات الأوروبية
التوسع الجنوبي الثاني البرتغال (PT)، إسبانيا (ES)	1986	مفاوضات صعبة بشأن الميزانية والزراعة (خاصة صيد الأسماك)، حكومة تاتشر تشترط "تخفيض بريطانيا" UK rebate وهو تخفيض مساهمة بريطانيا ماليا في موازنة الاتحاد الاوروبي
التوسع الشمالي الثاني فنلندا (FI)، السويد (SE)، النمسا (AT)	1995	خالية من المشاكل، وفشل الاستفتاء الشعبي في سويسرا (CH) للانضمام للمنطقة الاقتصادية الأوروبية (EEA) وكذلك في النرويج (NO)
التوسع الشرقي الأول إستونيا (EE)، لاتفيا (LV)، ليتوانيا (LT)، بولندا (PL)، المجر (HU)، جمهورية التشيك (CZ)، سلوفاكيا (SK)، سلوفينيا (SI)، مالطا (MT)، قبرص (CY)	2004	"الانفجار الكبير" Big Bang، إجراءات طويلة، مفاوضات ناجحة أسفرت عن تبني قوانين الاتحاد الأوروبي، فشل توحيد قبرص في الاستفتاء الشعبي
التو رومانيا (RO)، بلغاريا (BG)		وجود تاريخ مضمون للانضمام، بنود وقائية تضمن إجراء الإصلاحات حتى بعد الانضمام
التوسعات الجنوب شرق أوروبية كرواتيا (HR)	2013 ؟	توقف وانطلق Stop-and-go؛ التوقع والميل المتراجع للانضمام

Europmap/Wikimedia Commons/public domain. Available online at: https://fr.wikipedia.org/wiki/ Fichier:UE-EU-ISO_3166-1.png [last access: 12/12/2016]

خروج بريطانيا	2016	استفتاء شعبي بتاريخ 23 حزيران 2016 حول خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي ؟

المصدر: المؤلف

كانت بريطانيا هي المسؤولة الأول عن ذلك، لأن دول الكومنولث والعلاقات الجيدة مع الولايات المتحدة الأمريكية كانت ذات أهمية أكبر بالنسبة للمملكة المتحدة، وهو ما انعكس في شكل تخوف مبدئي من العضوية، بل إن الحكومة البريطانية اتخذت قراراً بتأسيس منظمة بديلة عن الجماعات الأوروبية، وهي رابطة التجارة الحرة الأوروبية (*European Free Trade Association: EFTA*)[27]، إلا أن بريطانيا قدمت طلب الانضمام للعضوية بعد أن رأت أن الرابطة أقل ديناميكية مقارنة بالجماعات الأوروبية. وقام الرئيس الفرنسي شارل دي جول أولاً برفض الطلبين الذين قدمتهما بريطانيا بدعوى أن بريطانيا لا تسعي سوى لمطامع اقتصادية خالصة (*Urwin 1996: 123 – 126*)، وبذلك لم يتم قبول بريطانيا كعضو رسمي إلا بعد حوالي عشر سنوات من تقديم طلبها الأول. أما النرويج فقد أعاق انضمامها الاستفتاء الشعبي رغم الانتهاء من مناقشة وإعداد معاهدة الانضمام. وفي عام 1973، أي بعد مرور 21 عاماً على بدء عملية الاندماج الأوروبي، انضمت بريطانيا والدنمارك وأيرلندا إلى الجماعة الأوروبية في إطار التوسع الشمالي الأول، كذلك لم تخل التوسعات الجنوبية التي حدثت في الثماني سنوات اللاحقة من بعض الصعوبات، كان أحد أهداف قبول اليونان والبرتغال وأسبانيا مكافأة الدول على تجاوز الديكتاتورية إلى الديمقراطية (1974 - 1975) (542 *Bache/George 2006: 150 .a*). وأصر اليونانيون الذين انضموا عام 1981 على إتمام المفاوضات بسرعة ودون تعقيدات. وأتاح تصويت سياسي من قبل المجلس انضمام اليونان بشكل مبكر، وهو ما أدى إلى عدم تبني اليونان القوانين الأوروبية المشتركة بشكل كامل حتى الآن (قارن التحليل)،

بل إن المفوضية الأوروبية نفسها نصحت بعدم قبول اليونان، لكن المجلس أنفذ رغبته رغم توصية المفوضية (*Nugent 27f.:2004*). تلي ذلك انضمام البرتغال وأسبانيا في عام 1986. وتأزمت الأثار المترتبة على هذا الانضمام فيما يخص ميزانية الزراعة، وهو ما أصبح شوكة في ظهر بريطانيا التي تدعم قطاع الزراعة فيها دعماً قليلاً. واستطاعت رئيسة الوزراء البريطانية مارجريت تاتشر أن تحصل لبريطانيا على شروط ميسرة صارت تسمى منذ عام 1984 "تخفيض بريطاني"*UK Rebate* -وهو تخفيض مساهمة بريطانيا ماليا في موازنة الاتحاد الأوروبي- الذ ي يؤرق استمراره مفاوضات الميزانية بشكل منتظم.

خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي (Brexit)

كان انضمام المملكة المتحدة المتعثر إلى المجموعة الأوروبية بمثابة فالاً سيئاً لعضويتها، إذ لم تشارك في عمليات مهمة في تقوية الاتحاد (الشنغن، اتحاد العملة، الميثاق المالي) وعملت بدلاً من ذلك على تقوية سياسة خارجية ودفاعية مشتركة تتوافق مع حلف شمال الأطلسي (الناتو) وعلى سياسة توسعية سخية. وشهدت مفاوضات الميزانية دائماً خلافات بسبب استمرار "تخفيض بريطانيا" UK Rebate. وأخيراً أقيم يوم 23 من يونيو 2016 استفتاء شعبي في بريطانيا حول البقاء في الاتحاد الأوروبي. بلغت نسبة المشاركة فيه 72,2 بالمائة، وصوت حوالي 52 بالمائة من المشاركين لصالح خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، بينما صوت 48 لصالح البقاء (The Electoral Commission 2016). تلا ذلك استقالة رئيس الوزراء البريطاني ديفيد كاميرون David Cameron الذي دعا إلى عقد الاستفتاء وسلّم مهامه إلى تيريزا ماي Theresa May. يعتبر هذا التصويت نتيجة لخلاف حاد بين مؤيدي الاتحاد الأوروبي ومعارضيه شقّ صف المحافظين على الأخص منذ عهد تاتشرThatcher. ومن أهم الموضوعات الخلافية هي قضايا الهجرة، وتأثير الاتحاد الأوروبي على الاقتصاد البريطاني، وأبعاد أخرى تتعلق بالسيادة والأمن (What UK Thinks 2016). وبحسب المادة 50 من معاهدة الاتحاد الأوروبي على الحكومة البريطانية أن تقدم للمجلس الأوروبي طلباً للخروج من عضوية الاتحاد من أجل بدء مفاوضات للانسحاب تستمر عامين بحد أقصى. وقد تم تقديم هذا الطلب في شهر مارس 2017.

شهدت ثمانينيات القرن العشرين تركيزاً على التعمق في المحتوى (1986 الملف الأوروبي المتحد، معاهدة الاتحاد الأوروبي 1992)، لكن هذا لا يعني الانتهاء من توسع أوروبا الجغرافي، فلقد أحدثت حالة "االستار الحديدي" *Iron Curtain* التي شهدها عام 1989 تحولاً كبيراً، كما إن معاهدة الاتحاد الأوروبي كانت تهدف إلى جعل الاتحاد قابلاً لدخول أعضاء جدد. وشهد عام 1995 التوسع الشمالي الثاني، حيث انضمت فنلندا والسويد والنمسا دون مشاكل، لكن النرويج فشلت مرة أخرى في الانضمام بعد رفض الشعب من خلال الاستفتاء انتقال حقوق الدولة لصيد الأسماك إلى الاتحاد الأوروبي[28]. كذلك صوتت غالبية الشعب في سويسرا ضد الانضمام للاتحاد. واضطرت سويسرا بدلاً من ذلك إلى التفاوض الثنائي مع الاتحاد الأوروبي.

إلا أن التحدي الحقيقي أمام أوروبا الحديثة كان يكمن في كيفية التعامل مع دول المعسكر الشرقي السابق التي لا تزال في طور التحول، أدى هذا السؤال إلى نقاشات واسعة حول إن كان من الأجدر إبرام اتفاقيات ثنائية معها (انظر سويسرا) أو عمل جولة جديدة للانضمام هو الحل الأمثل. وأدى ذلك أخيراً فيما يطلق عليه بـ"الانفجار الكبير" (*big-bang*) (*Smith: 312 :2011*)، فقد زاد عدد أعضاء الاتحاد الأوروبي عام 2004 إلى عشر دول، وهو ما أسفر عن نتائج إيجابية، حيث اجتهدت غالبية الدول من أجل التكيف بشكل سريع والالتزام بمعايير الانضمام (راجع التحليل). ومع ذلك فقد كانت هناك بعض الدول الصغيرة المثيرة للقلق، فقد توجب على قبرص مثلاً أن تنضم إلى الاتحاد الأوروبي وهي متحدة. وهنا دعا الاتحاد الأوروبي إلى استفتاء على وحدة قبرص، لكن القبارصة الأتراك فقط هم من وافق على الوحدة، بينما رفضها القبارصة اليونايون، لهذا انضم الجزء اليوناني فقط "كقبرص" إلى الاتحاد الأوروبي (*Smith 2011: 307*) مما أدى إلى توتر العلاقات الدبلوماسية مع تركيا.

قضية قبرص

تمتد جذور الخلاف حول قبرص والخلافات العرقية بين جماعات السكان من المتحدثين باللغة التركية والمتحدثين باللغة اليونانية إلى عصر انهيار الإمبراطورية العثمانية وما صاحبها من حركات قومية. إذ كانت المجازر التي حدثت بحق القبارصة الأتراك (1963) والانقلاب الذي بدأه المجلس العسكري في أثينا ضد الحكومة القبرصية بمثابة دافع لتركيا للتدخل عسكرياً واحتلال الجزء الشمالي من البلاد عام 1974. ومن أهم نقاط النزاع الأساسية التي لا تزال قائمة بعد الغزو تستند إلى النظام السياسي في البلاد:

• يعمل الجانب اليوناني جاهداً على إرساء "حكومة مركزية قوية (...) اتحاد متعدد الأقاليم (...) [وكذلك] انسحاب القوات التركية (الغازية)."

• في المقابل، يستنكر الجانب التركي شكل هذه الحكومة، ويطالب بدلاً من ذلك "بدولة واحدة تتألف من ولايتين متجانستين عرقيا قدر الإمكان [وكذلك] بالمساواة السياسية على كافة المستويات" (Faustmann 2009).

ولقد اتخذت الأمم المتحدة على الأخص العديد من المحاولات لإيجاد حل من أجل التوافق بين جماعات الشعب القبرصي، وبالأحرى بين اليونان وتركيا، إلا أن تلك المحاولات لم تسفر عن أي نجاح حتى يومنا هذا.

28 يعتبر صيد الأسماك موضوعاً خلافياً في أوروبا، ففي عقدي الخمسينيات والسبعينيات من القرن العشرين نشبت نزاعات قوية بين بريطانيا وأسبانيا وأيسلندا حول استخدام مناطق الصيد وفرض قيود عليها، ويطلق على هذه النزاعات التي حدثت في شمال شرق الأطلسي اختصاراً مصطلح "حروب القد" (Cod Wars). وتمت تسوية هذه النزاعات عام 1982 من خلال معاهدة لقانون البحار وضعتها الأمم المتحدة. ورغم ذلك لا تزال تحدث نزاعات بين بعض الدول بسبب حقوق صيد الأسماك من وقت لآخر (World Ocean Review 2013: 1).

سبب كذلك انضمام رومانيا وبلغاريا إلى الاتحاد الأوروبي إزعاجاً لبعض الدول، حيث لم تستطع الدولتان الانضمام للاتحاد عام 2004 لأن جهودهما من أجل التكيُّف لم تكن كافية. على الرغم من ذلك طلبت الدولتان تحديد موعد للانضمام من المجلس الأوروبي والذي بدوره استجاب للطلب. وبعد مرور ثلاث سنوات أصبحت رومانيا وبلغاريا رسمياً عضوتان في الاتحاد الأوروبي عام 2007 على الرغم من أنهما لم يتبنيا بالكامل مكتسبات الاتحاد (قارن التحليل). إلا أن الاتحاد أدخل ما يعرف ببنود الحماية (المتعلقة بمجالات القضاء والداخلية والسوق الداخلية) للتعامل مع هاتين الدولتين والتي تسمح له برصد ومراقبة جوانب القصور حتى بعد الانضمام (*Kreile 2008: 486*).

4. التحليل: إجراءات الانضمام

يستعرض هذا الفصل أولاً سير عملية الانضمام بشكل مفصل، ثم يوضّح بعض خصائص المفاوضات قبل أن يختتم في موضوع أشكال الانضمام المختلفة.

أ) سير عملية الانضمام

بعد تأمل نتائج عمليات التوسع التاريخية هناك سؤال يطرح حول كيفية الوصول لعضوية الاتحاد الأوروبي والشروط التي يجب توافرها في الدولة المرشحة. تتألف عملية الانضمام من ثلاث مراحل:[29]

1) مرحلة تقديم الطلب

تقدم الدولة الراغبة في الانضمام للاتحاد الأوروبي طلباً للقبول، ويتم فحص مدى أهلية هذه الدولة (بلغة الاتحاد الأوروبي الدارجة: *pre-in*) في إطار برنامج تأهيلي ("عملية تحقيق الاستقرار والشراكة" *SAP*)، وتنتهي المفاوضات في هذه المرحلة بإبرام اتفاقية تحقيق الاستقرار والشراكة (*Stabilisation and Association Agreements: SAA*)[30] تمنح الدولة بعدها ما يسمى بوضع الدولة المرشحة.

2) مرحلة التفاوض

بعد التشاور مع المفوضية الأوروبية يتخذ مجلس الاتحاد الأوروبي قراره بإمكانية دخول الدولة المرشحة إلى هذه المرحلة، ويتلو ذلك بداية عملية التفاوض، ويجدر النظر لمصطلح "التفاوض" في هذا السياق بعين النقد، لأن ما يحدث في الحقيقة ليس عملية تفاوض، وإنما يقوم الاتحاد الأوروبي بوضع معايير يجب تحقيقها من قبل الدول المرشحة. يجب قبول 35 مادة قانونية قبولاً كاملاً، وليس هناك مساحات للتفاوض سوى في ترتيبات الانتقال، حيث يمكن إفساح المدة الزمنية لتبني القواعد. وتتطلب هذه العملية وقتاً ومجهوداً كبيرين نظراً لضرورة ترجمة المواد القانونية أولاً، إلى لغة الدولة المرشحة، كما قد يلزم ذلك إنشاء مؤسسات سياسية ومجتمعية جديدة في الدول المرشحة.

3) مرحلة التصديق

بعد إتمام عملية التفاوض بنجاح تأتي المرحلة الأخيرة وهي التصديق على العضوية. لكي تصبح الدولة المرشحة عضواً كاملاً يلزم موافقة المجلس (بالإجماع) والبرلمان الأوروبي، والدول الأعضاء وكذلك الدولة المرشحة نفسها. ويتلو ذلك تحديد موعد الانضمام.

29 انظر موقع المفوضية الأوروبية الإلكتروني: http://ec.europa.eu/enlargement/policy/steps-towards-joining/index_en.htm [last access: 30.09.16]

30 تخص اتفاقية تحقيق الاستقرار والشراكة (SAA) انضمام دول غرب البلقان، لهذا ليس على تركيا إبرام هذه الاتفاقية.

شكّل التوسع الشرقي قلقاً كبيراً للاتحاد الأوروبي، لأنه هناك تحدي مزدوج (*double transition*) يواجه الدول المستعدة للانضمام : الانتقال من مرحلة الديكتاتورية إلى الديمقراطية، والانتقال من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق. لذلك فقد اتخذ الاتحاد الأوروبي في أحد مؤتمرات المجلس الأوروبي المنعقد في العاصمة الدنماركية (1993) بمناسبة التوسع الشمالي الثاني قرارات تحدد آلية توحيد أوروبا في المستقبل. وتحظى معايير الانضمام هذه التي أطلق عليها بـ"معايير كوبنهاغن" *Copenhagen Criteria* بأهمية خاصة في عملية الانضمام *(Smith 2011: 304 .a 306)* وهي:

1) معيار سياسي:

يجب أن تتحلى الدولة المرشحة بظروف ديمقراطية مستقرة ومؤسسات راسخة وتضمن حماية الحقوق الأساسية.

2) معيار اقتصاد السوق الفعّال

يجب أن تكون الشركات في الدولة المرشحة قادرة على الصمود أمام المنافسة في السوق الداخلية.

3) الاعتماد الكامل للمكتسبات المشتركة (*acquis communautaire*)

يجب أن تكون الدولة المرشحة للعضوية قد قبلت كافة "القوانين الأوروبية".

4) القدرة على الاندماج (*integration capacity*)

هل يستطيع الاتحاد الأوروبي على المستوى المؤسسي "استيعاب" انضمام دولة ما؟ هذا المعيار سيضعه الاتحاد الأوروبي لنفسه (خاصة في ضوء انضمام تركيا مستقبلاً).

شكل 13 (جدول بياني): الدول الراغبة في الانضمام لعضوية الاتحاد الأوروبي (2016)[31]

الدولة	تاريخ تطبيق (SAA)	وضع العضوية	بدء المفاوضات	انتهاء المفاوضات
ألبانيا	2009/4/1	مرشح	-	-
البوسنة والهرسك	2015/6/1	مرشح محتمل	-	-
كوسوفو[32]	2016/4/1	مرشح محتمل	-	-
جمهورية مقدونيا يوغوسلافيا سابقا	2004/4/1	مرشح	2012/3/29 محادثات عضوية رفيعة المستوى مع المفوضية	-
مونتنيغرو	2010/5/1	مرشح	2012/6/29	-
صربيا	2013/9/1	مرشح	2014/1/21	-
أيسلندا[33]	-	مرشح	2010/1/21	2015/3/12
تركيا	-	مرشح	2005/10/3	

المصدر: المؤلف

كما نشأ في السنوات الأخيرة معيار خامس، غير مباشر، من أجل الدول المنفصلة من يوغوسلافيا السابقة تمثل في التعاون مع محكمة يوغوسلافيا (*ICTY* – قارن فصل حروب يوغوسلافيا). إذ علّقت المفوضية الأوروبية مفاوضات الانضمام عدة مرات بسبب رفض كل من كرواتيا وصربيا تسليم المشتبه بارتكابهم جرائم حرب لمحكمة لاهاي.

وتعتبر تركيا ومونتينيغرو وصربيا حالياً الدول الأكثر تقدماً في عملية الانضمام، حيث بدأت الدول الثلاثة بالفعل في المفاوضات مع الاتحاد الأوروبي، إلا أن المفاوضات مع تركيا تبدو صعبة جداً، حيث أعاقت بعض الدول الأعضاء (*AU, F, DE, CY*) فتح أو إغلاق بعض الفصول (*Smith 2011: 307*). ولم تستأنف محادثات الانضمام مرة أخرى إلا عام 2015 في إطار ما يعرف بأزمة اللاجئين، حيث قدم الاتحاد الأوروبي لتركياً ضماناً بفتح فصول أخرى مقابل استعادة اللاجئين. ومع ذلك ليس من الواضح إن كانت تركيا ستصبح بالفعل عضواً كامل الصلاحية في المستقبل أم لا، خاصة في ظل تقويض مكتسبات الديمقراطية التركية على يد الرئيس إردوغان.

31 تم وضع المعلومات على أساس الصحف اليومية وكذلك المفوضية الأوروبية. انظر: http://ec.europa.eu/enlargement/countries/check-current-status/index_en.htm [last access: 30.09.16]

32 رغم أن كوسوفو مذكورة في الجدول، إلا أنها تعامل بشكل خاص لأن هناك خمس دول لا تعترف بكونها دولة مستقلة (ES, GR, CY, RO, SK)

33 رغم أن المفاوضات مع أيسلندا كان من الممكن أن تؤدي إلى انضمامها بشكل سريع نظراً لكونها عضواً في المنطقة الاقتصادية الأوروبية (EEA) ومن ثم فهي تطبق الكثير من القواعد والمعايير، إلا أن حكومة اليمين الوسط التي تسلمت السلطة في مارس 2015 سحبت طلب العضوية.

ب) خصائص وسمات المفاوضات

من الناحية الشكلية تجري كل دولة مفاوضاتها مع بروكسل بشكل مستقل، أي أن تقدم أي دولة في المفاوضات لا يؤثر على مفاوضات الدول الأخرى (*Regatta principle*). ويتحدد التقدم في المفاوضات على أساس معايير العضوية والمرتبط بمصطلح "**الشرطية**" *conditionality*، حيث تنم الشرطية عن قواعد وشروط يجب تحقيقها أولاً قبل حدوث الانتقال الإيجابي (المميزات المترتبة على التقارب مع الاتحاد الأوروبي). بهذا المفهوم فإن ما يعرف **بالمفاوضات اللامتكافئة** – تفاوض "الاتحاد الأوروبي ككيان قوي" مع "الدولة الصغيرة الراغبة في العضوية" - يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالشرطية، حيث تفرض هذه المفاوضات ضرورة إتمام مراحل عملية الانضمام بنجاح. وفي حالة عدم حدوث ذلك وعدم تقديم الدولة ما طلب منها لا يتم الانتقال إلى المرحلة التالية ولا تُعطى أي من الحوافز المقترنة بنجاح المفاوضات (مثل القروض وغيرها)(*Schimmelfennig 2007: 127*). وللتشجيع على التقدم في المفاوضات تقدم المفوضية دعماً فنياً وتتولى بذلك دوراً محورياً في عملية سير المفاوضات بأكملها، مما جعل المحللين يطلقون على دور المفوضية الأوروبية في هذا السياق اسم "**وظيفة الحارس**" *gatekeeper* (*Grabbe 2003: 316f*). ويعطي هذا الوضع للمفوضية الحق في "**تنقيح**" *screening*الدول، أي فحص الوضع الحالي للفصل المتفاوض بشأنه، وبالإضافة لوظيفة "التنقيح" تقوم المفوضية بمراقبة عملية التفاوض والانضمام في كل وقت وتعمل على كتابة تقارير عن سير العملية (الرصد) *monitoring*، إلا أن المفوضية تعتمد في ذلك على المعلومات التي تقدمها الدول المتقدمة للعضوية، وينتج عن ذلك الحاجة لمستوى رفيع من التعاون بين أجهزة الاتحاد الأوروبي وكل من الدول المرشحة على حدة.

ت) أشكال الانضمام

في أفضل الأحوال تنضم دولة ما إلى الاتحاد الأوروبي إذا كانت تتماهى مبدئياً مع مبادئه الأساسية وقيمه ومُثُله، حيث لا يجري قبول القوانين بسبب الضغط الخارجي أو الحوافز المادية، وإنما يُمثل أحد المكتسبات التي حققتها الدولة بجهدها الذاتي، فالدولة تتبنى الأسس الفكرية للمصالحة الألمانية الفرنسية، الأمر الذي يعبّر عن الرغبة في تقريب السياسة التاريخية[34] إلى سياسات دول الجوار. من هذه الناحية يعتبر اندماج أوروبا عملية سياسية ومجتمعية متأصلة تتجاوز البعد الاقتصادي الخالص. ويمكن وصف هذا الشكل من أشكال الانضمام للعضوية **بالانضمام المثالي** (*Stahl 2013: 451*).

لكن تاريخ عمليات الانضمام للعضوية يُظهر أن دولاً استطاعت الالتحاق بالجماعة الأوروبية أو الاتحاد الأوروبي رغم أنها لم تحقق معايير الانضمام. وقد سمح الاتحاد الأوروبي بذلك لأنه أراد مكافأة بعض الدول المرشحة على مكتسبات أخرى حققتها، مثل تجاوز الديكتاتورية (*GR*) أو لأنه رأى عدم الجدوى من الانتظار (*BG, RO*). كذلك فإن بعض الدول لم تتبنى أبداً القيم السياسية الفكرية للدول الست المؤسسة للاتحاد الأوروبي، لكنها كانت تطمع في المميزات الاقتصادية (*GB, DK*). كما أن دولاً مثل قبرص وكرواتيا قد حددت انتمائها للاتحاد الأوروبي ثقافياً لكنها لم تحقق الإنجازات المطلوبة منها، لذلك لا تزال الإصلاحات في كثير من المجالات المجتمعية سطحية أو تصريحية جداً. وتكمن مساوئ هذا **الانضمام الاستراتيجي** (*Stahl 2013: 451 – 453*) في انتقال الصراعات الخاصة بالقيم إلى داخل الاتحاد الأوروبي وظهورها مع كل خطوة من خطوات الاندماج. فقد يؤدي تقاعس الدولة عن اتخاذ إجراءات التكيف إلى التهديد بانهيار الدولة في أسوأ الأحوال (اليونان في أزمة الديون) وإضعاف تضامن دول الاتحاد. كما أن استمرار عملية الاندماج السياسي قد يؤدي إلى الإحباط في حالة الدول التي انضمت للاتحاد الأوروبي لأسباب اقتصادية بحتة (خروج بريطانيا) *Brexit*. وسيؤدي "التقاعس عن أداء الواجبات" في

34 تعني "السياسة التاريخية" أو "السياسة التذكرية" العرض المنظم سياسياً للماضي، كما هو جار في المتاحف والنصب التذكارية والكتب المدرسية (قارن أيضاً رقم 4 في فصل الصراع في الشرق الأوسط)

رومانيا وبلغاريا واليونان وقبرص بمضي الوقت إلى حالة اجْهاد لدى الدول الأعضاء القدامى في مواصلة التوسع (*enlargement fatigue*).

لكن الاتحاد يواجه معضلة كبيرة: فكلما أجّل انضمام الدول الراغبة في العضوية ليتفادى الانضمام الاستراتيجي، كلما زاد الكلل لدى شعوب الدول الراغبة بالانضمام.

5. التوضيح: العمل البلاغي (Rhetorical Action)

لماذا استمر التوسع الجغرافي بعد سقوط الستار الحديدي؟ وما هو السبب وراء انضمام مزيد من الدول إلى الاتحاد الأوروبي رغم أن التكاليف فاقت أحياناً الفوائد؟ يتعرض فرانك شيملفنيج*Frank Schimmelfennig* لهذا المبحث، وقد توصل في كتابيه بعنوان *The Community Trap: Liberal Norms, Rhetorical Action, and the Eastern Enlargement of the European Union (2001) and The EU, NATO, and the Integration of Europe: Rules and Rhetoric (2003)* إلى إجابة على هذه الأسئلة.

يتناول شيملفينج (2001: 47واللاحق و54) أولاً الحجج الليبرالية لتوضيح التوسع الشرقي، حيث يفترض أن الدول المؤسسة والدول الراغبة في العضوية لها أولويات معينة وتتصرف بطريقة تخدم مصالحها الخاصة. فلم تكن بريطانيا مهتمة بتعزيز الاتحاد الأوروبي قدر اهتمامها بتوسيع السوق الداخلية الذي يحدث من خلال انضمام مزيد من الأعضاء. كما إن زيادة الدول الأعضاء يعني بالنسبة لألمانيا زيادة حجم السوق ومن ثم زيادة في فرص الأرباح الاقتصادية، ولم يكن يقلق ألمانيا سوى وضع سوق العمل في المستقبل نظراً لوجود مخاوف من انتشار العمالة الرخيصة القادمة من شرق أوروبا. لهذا كانت ألمانيا وبريطانيا تؤيدان التوسع ولعبتا بذلك دوراً دافعاً في عملية التوسع (*driver*). في المقابل كانت فرنسا تعطي الأولوية للتعزيز الضمني للاتحاد لإعطائه قوة وظيفية ولم تشارك في نشوة التوسع الأوروبي بل كانت تلعب دور المُفرمل (*brakeman*) (*2001: 49 – 55 .ibid*). إلى جانب ذلك أرادت الدول الراغبة في الانضمام الحصول على فرص لرفع المستوى المعيشي فيها من خلال العضوية حيث لعبت دور المحرك (*driver*).

من حيث المبدأ كانت هناك بالفعل إمكانية لمعالجة كل هذه المصالح بشكل دائم من خلال حلول مؤسساتية مثل معاهدات الارتباط أو اتفاقيات الشراكة (انظر الشراكة من أجل سلام الناتو *Partnership for Peace NATO*)[35]، لكن هذا السيناريو لم يحدث، وحدث بدلاً منه انضمام مزيد من الدول، وهو الأمر الذي تعارض تماماً مع الأولويات الفرنسية. ونظراً لضرورة وجود إجماع على دخول دولة ما يُطرح سؤال نفسه: لماذا لا تعترض فرنسا (*brakeman*) على الانضمام؟

يرى شيملفينغ (*2001: 47f*) في هذه النقطة ضعفاً لدى التفسيرات الليبرالية.[36] فقد توضح النظريات الليبرالية بالفعل سبب تأييد دول مثل بريطانيا أو الدول الراغبة في العضوية توسع الاتحاد الأوروبي، لكنها لا توضح سبب موافقة دول مثل فرنسا في النهاية. ويخلص شميلفينغ إلى أن هذا الأمر يحتاج إلى توضيح بنائي، حيث يرى أن العامل هنا هو اللغة/ الأسلوب البلاغي (*2003: 279 ;.ibid 2001: 63 – 65*) من خلال تحليل الجدل السياسي بين الدول: ففي إطار المناظرة البلاغية (*rhetorical argumentation*) تبدأ كل من بريطانيا وألمانيا بتذكير فرنسا بالتزامها الخطابي (*rhetorical commitment*) بأهمية تجاوز أزمات القرن العشرين بما فيها من حروب وكراهية وفاشية، والعمل على لم شمل القارة (*.ibid 2011: 66 – 72*). وتبدأ الدول الراغبة في الانضمام

35 وقعت أول اتفاقيات للتجارة والتعاون مع بعض الدول الأعضاء المستقبلية في عام 1988، تلتها الاتفاقية الأوروبية واتفاقية الشراكة في عام 1991 (Kreile 2008: 479)

36 مثل المؤسساتية النيوليبرالية (قارن فصل المؤسسات الدولية) و الحكومية الليبرالية الدولية (Intergouvernemental Liberalism) (قارن فصل نظام التجارة العالمي).

في ترديد هذه النبرة، فتؤكد على ضرورة الاعتراف بجهود الديمقراطيات الوليدة الهادفة إلى التّكيف، وعلى أن المصالح الخاصة للدول لن تهدد وحدة أوروبا (*Lippert 2003; ibid.;8 :2001 .et seqq*). وهنا يحدث ما يصفه شيملفينغ (*2003: 270 ,2001 .et seqq 64*) بعملية التّعيير (*Shaming*)، حيث تذكر الدول المحركة للتوسع (*driver*) الدول المعرقلة (*brakemen*) ببلاغتها الخاصة وتتهمها بالسعي نحو مصالح تافهة في ظل تحديات هائلة. فتتراجع دول مثل فرنسا عن موقفها حفاظاً على ماء الوجه وخوفاً من فقدان المصداقية (كصاحبةإرث ليبرالي). يصمت النقاد وتخفت أصواتهم خوفاً من العزلة (*silencing*). وتفرض الدول المحركة (*driver*) رغبتها، في حين ينعدم خيار الفيتو المحتمل من قبل الدول المعرقلة (*brakemen*) (*ibid. 2003: 274*). ويصبح **الخطاب البلاغي مصيدة** تُنصب (*rhetorical self-entrapment*) لذات الدولة المعرقلة حيث يتم تذكير المعرقل بوعوده الكبرى ومعايرته بها، فالخطاب البلاغي في السابق مازال قائما، لذا لا تستطيع الدول المعارضة الخروج من المصيدة التي نصبتها لنفسها، لأن المحافظة على المصداقية تعتبر القيمة الأعلى مقارنة بسياسة المصالح.

وإجمالاً، يستخدم شيملفينغ توضيحاً ليبراليا لإظهار كيفية حدوث التوسع الشرقي. ويقدم النزعة الحكومية الدولية الليبرالية[37] (قارن فصل نظام التجارة العالمي) كأول تفسير جيد لأولويات الدول الراغبة في الانضمام للاتحاد الأوروبي وكذلك الدول المحركة، إلا أن هناك حاجة إلى حجج بنائية اجتماعية مكمّلة (*2001: 62 .a 76 .ibid*). من أجل سد الثغرات في توضيح عملية الانضمام. ويستخدم شيملفنيغ نظرية المؤسساتية الاجتماعية كحجة لتوضيح تعامله مع مصطلح العمل البلاغي (*Rhetorical Action*): إذ تنجح القوى الدولية الفاعلة في مواراة المصالح المتعارضة للدول الأخرى باستخدام التوظيف اللغوي.

6. التقييم

يمكن بشكل عام تقييم جولات الانضمام للاتحاد الذي شهدتها الأعوام الماضية كعملية إيجابية، حيث تم حل القضايا الأوروبية الكبرى المتمثلة في "السلام والرفاهية والأمن من خلال عملية التوسع"، وهذا نجاح سياسي منقطع النظير. إلا أن "خروج بريطانيا" أظهر بوضوح أن قطاعات كبيرة من الشعب لا تنسب هذا النجاح للاتحاد الأوروبي، وتفصيلاً، فقد كان هناك مشاكل مع قبرص ورومانيا وبلغاريا، الدول التي لم تدعم فكرة الاتحاد الأوروبي، ولم يتعامل معها الاتحاد الأوروبي بحزم في تطبيق قوانينه المشتركة. ويظهر الثمن الذي يدفعه في عدم الاستقرار السياسي في البلاد والمقاطعات في المجلس الأوروبي.

ولكون فرانك شيملفينغ قد نجح في تكوين علاقة بين الأسباب الاقتصادية والاستراتيجية والفكرية تظهر القيمة الإيضاحية العالية للعمل البلاغي، حيث تربط النظرية بين الأبعاد الثلاثة ربطاً منطقياً. إلا أنه من اللافت للنظر أن آلية التأثير للبنائية الاجتماعية التي وضعها لها دلالات سلبية، حيث يستخدم شيملفينغ (*2003: 265*) في إطار نظريته مصطلحات ذات صبغة ازدرائية مثل "االتعيير" أو "التوريط (الذاتي)"، حتى العمل البلاغي يعتبر أمراً سلبياً لأن السياسيين يغطون نواياهم التوظيفية بالعبارات المنمقة.

وهناك سؤال يطرح نفسه في هذا السياق، هل كانت البنائية الاجتماعية وحدها لا تستطيع فقط تفسير تفضيلات البلدان المرشحة؟ فإن كان ذلك ممكناً فليس هناك حاجة لاستخدام النظرية الليبرالية. لكن من المسلم به أن النظرية البنائية الاجتماعية تبدو من خلال المقارنة أكثر تعقيداً لأن عليها إثبات دوافع أولويات الدول. ويحسب لشيملفينغ عدم الإفراط في بناء النظريات، لكنه اضطر لهذا السبب إلى دمج نظريتين.

وقد أدى هذا إلى نقاش حول إن كان من "المسموح" من ناحية النظريات الشارحة استخدام نظريتين مختلفتين ذات أنطولوجيات متباينة (قارن الفصل الأخير). هل يكون شيملفينغ بهذا قد تصرف بشكل لا ينتاسب مع البحث

37 يتحدث شيملفينغ عن "المؤسساتية العقلانية". ولأن تسمية النظريات الليبرالية في الطرح النظري غير موحد، فسوف نستند هنا – لأسباب تعليمية – إلى النظرية الليبرالية التي تتناول تشكيل الأولويات بشكل مفصل.

النظري؟ فقيمة النظرية تتمثل في كونها مقنعة قدر الإمكان وتستطيع الصمود بقدر قليل من الافتراضات. ويمكن الدفاع عن أسلوب شيملفينغ من خلال التذكير بطريقة "القطع الأول والقطع الثاني" (*first cut – secont cut*): المدرستان النظريتان لا يشرحان الشيء نفسه بالتبادل، بل تكملان بعضهما البعض. لا تشرح البنائية الاجتماعية سوى ما تعجز النيوليبرالية عن شرحه. وعليه فيمكن تبرير استخدام النظريات المختلفة طالما أنها تستخدم في موضوعات مختلفة.

7. التوقع

إلى جانب قدرة الاتحاد الأوروبي على العمل يشكل الإجهاد الناتج عن التوسع و المعروف بـ(*enlargement fatigue*) بلا شك أحد أكبر مشكلاته، فمن غير الوارد أن ينضم إلى الاتحاد الأوروبي في السنوات المقبلة دول أخرى بعد انضمام كرواتيا، كما أن فرص تركيا في الانضمام سيئة. ويرجع ذلك إلى أولويات الدول التي ستفرض إرادتها بشكل حتمي وستجلب معها صعوبات كبيرة عند مرحلة المصادقة، إلى جانب تضاؤل دور التّعيير والصمت، وبشكل مختصر يمكن القول بأن الدول المعرقلة (*brakemen*) ستزيد والدول المحركة (*driver*) ستقل، كما يمكن توقع تزايد احتمال استخدام الفيتو وتزايد إعاقة بعض الدول الأخرى (مثل كرواتيا تجاه انضمام صربيا)، وكما أظهرت حالة الجدل في المملكة المتحدة، والتي أسفرت عن استفتاء "خروج بريطانيا"، فهناك حالة خوف لدى الأعضاء القدامى من العمالة "الرخيصة" وارتفاع معدلات الجريمة خاصة بالنظر إلى التوسعات الجنوب شرق أوروبية.

وبما أن الوعد الأكبر قد تحقق من وجهة نظر الكثيرين من خلال الانفجار العظيم *big bang* الذي حدث في الفترة من 2004 إلى 2007 فمن غير المحتمل أن تستمر عمليات الصمت والتّعيير، فالنكهة المُرّة التي صاحبت التوسعات الماضية، والشعور بأن استمرار انضمام الدول لن يجلب معه سوى مزيد من المساوئ هي أمور تتعارض مع الوعد الكبير وتحوله إلى وعد فارغ. من هذا المنظور سوف تدخل سياسة الاتحاد الأوروبي التوسعية مرحلة من الجمود. وبعد اسفتاء بريطانيا للخروج من الاتحاد الأوروبي زادت التكهنات بأن عمل الاتحاد الأوربي سينصب على تأمين استقرار وتماسك الجماعة بدلاً من مواصلة خطط التوسع. وهذا أمر ضروري لتفادي تداعيات ذلك وللحيلولة دون خروج مزيد من الدول في ضوء الشك المتزايد في جدوى الاتحاد الأوروبي.

8. توصيات التعامل

ينبغي ذكر نجاحات سياسة التوسع بشكل واضح وعدم إغفال الوعد الكبير من أجل إتاحة استمرار انضمام مزيد من الدول في المستقبل (كلمة رئيسة هنا: حصول الاتحاد الأوروبي على جائزة نوبل للسلام).

من جهة أخرى ينبغي على الاتحاد الأوروبي أن يكون على بينة من إبقاء أو إلغاء الشرطية عند انضمام مزيد من الدول إليه في المستقبل وهل سيحافظ على صموده. فإذا تخلى الاتحاد الأوروبي عن الشرطية فسيفقد القوة المركزية الدافعة لقوته التحويلية (*transformative power*) وسيخاطر بفقدان قيمه وهويته. وعلى العكس، فقد ينتج عن تمسكه بالشرطية فقدانه لقوته الجاذبة، لأن موافقة الدول المحتمل انضمامها ستقل لا محالة. وعلى أية حال، ينبغي على الدول الأعضاء الحالية كشف جميع أوراقها والظهور بشكل صادق ومتماسك تجاه شعوبها وتجاه الدول المرشحة للعضوية. يمكن بهذه الطريقة التوصل إلى إجماع كبير لمزيد من التوسع في الاتحاد الأوروبي.

المسرد

الشرطية
معايير كوبنهاغن
Regatta principle
المفاوضات اللامتكافئة
الصكوك المشتركة (acquis communautaire)
وظيفة الحارس
الإجهاد الناتج عن التوسع (enlargement fatigue)
الانضمام المثالي والانضمام الاستراتيجي
العمل البلاغي (Rhetorical Action)
التَّعيير (shaming)
التوريط الذاتي خطابيا (self-entrapment)
الصمت
خروج بريطانيا Brexit

أسئلة للتمرين

- ما هي النقاط التي تُمكن الدول الأعضاء من تعطيل أو منع عملية التفاوض؟
- حصلت البوسنة والهرسك على وعد بعضوية محتملة، بينما لم تحصل أوكرانيا على هذا الوعد. ما سبب ذلك؟ علل ذلك باستخدام مفهوم العمل البلاغي.
- حاول شرح "خروج بريطانيا" باستخدام مفهوم العمل البلاغي.
- سؤال انتقالي: اقرأ الجزء الخامس من فصل الأزمة المالية. حاول النظر إلى سياسة توسع الاتحاد الأوروبي من منظور النظرية النقدية. ما هو انتقادك لعملية الانضمام للاتحاد الأوروبي؟

ينصح بمشاهدة الفيلم الوثائقي: فقراء، مستغلون، مرفوضون: المهاجرون الجدد من البلقان. إنتاج عام 2013.

Carsten Behrendt, Tonja Pölitz, Alexander Roettig

(وثائقي)

يلقي هذا الفيلم الضوء في 30 دقيقة على الظروف الصعبة التي ترك فيها من يطلق عليهم "نازحو الفقر" القادمين من رومانيا بلدهم، ومن ثم استيعابهم في ألمانيا، كما يظهر الفيلم ردود أفعال مواطني الاتحاد الأوروبي.

نصوص مقترحة لوصف عملية التوسع

Lippert, Barbara (2003): Von Kopenhagen bis Kopenhagen: Eine erste Bilanz der EU-Erweiterungspolitik. In: Aus Politik und Zeitgeschichte 1–2, pp. 7–15.

Smith, Karen E. (2011): Enlargement, the Neighbourhood, and European Order. In: Hill, Christopher/ Smith, Michael (ed.): International Relations and the European Union. Oxford: OUP, pp. 299–323.

النص الأصلي للنظرية

Schimmelfennig, Frank (2001): The Community Trap: Liberal Norms, Rhetorical Action, and the Eastern Enlargement of the European Union. In: International Organization vol. 55, no. 1, pp. 47–80.

المراجع الأخرى المستخدمة

Bache, Ian/George, Stephen (2006): Politics in the European Union. Oxford: Oxford University Press.

Faustmann, Hubert (2009): Die Verhandlungen zur Wiedervereinigung Zyperns: 1974–2008. In: APuZ 2009, 12. Available online at: http://www.bpb.de/apuz/32118/die-verhandlungen-zur-wiedervereinigung-zyperns-1974-2008 [last access: 30/09/2016].

Grabbe, Heather (2003): Europeanization Goes East: Power and Uncertainty in the EU Accession Process. In: Featherstone, K./Radaelli, C. (ed.): The Politics of Europeanization. Oxford: Oxford University Press; pp. 303–327.

Kreile, Michael (2008): Die Erweiterungspolitik der Europäischen Union. In: Weidenfeld, Werner (ed.): Die Europäische Union: Politisches System und Politikbereiche. Bonn: Bundeszentrale für Politische Bildung, pp. 476–503.

Nugent, Neill (2004): European Union Enlargement. Houndsmills: Palgrave Macmillan.

Schimmelfennig, Frank (2003): The EU, NATO and the integration of Europe: Rules and Rhethoric. Cambridge: Cambridge University Press.

Schimmelfennig, Frank (2007): European Regional Organizations, Political Conditionality, and Democratic Transformation in Eastern Europe. In: East European Politics and Societies vol. 21, no. 1, pp. 126–141.

Stahl, Bernhard (2013): Another "strategic accession"? The EU and Serbia (2000-2010). In: Nationalities Papers. The Journal of Nationalism and Ethnicity vol. 41, no. 3, pp. 447–468.

The Electoral Commission (2016): EU referendum results. Available online at: http://www.electoralcommission.org.uk/find-information-by-subject/elections-and-referendums/upcoming-elections-and-referendums/eu-referendum/electorate-and-count-information/ [last access: 30/09/2016].

Urwin, Derek W. (1991): The Community of Europe. A history of European Integration since 1945. London: Longman.

Verheugen, Günter (2005): Europa in der Krise. Für eine Neubegründung der europäischen Idee. Köln: Kiepenheuer&Wisch.

What UK Thinks (2016): Which of the following issues are most likely to sway the way you vote in this referendum? Available online at: http://whatukthinks.org/eu/questions/which-of-the-following-issues-are-most-likely-to-sway-the-way-you-vote-in-this-referendum/# [last access: 30/09/2016].

World Ocean Review (2013): Die Zukunft der Fische – die Fischerei der Zukunft: Fischereipolitik – Wege zu einem besseren Fischereimanagement. Available online at: http://worldoceanreview.com/wor-2/fischereipolitik/fischereimanagement/ [last access: 30/09/2016].

الفصل الثالث: الأمن

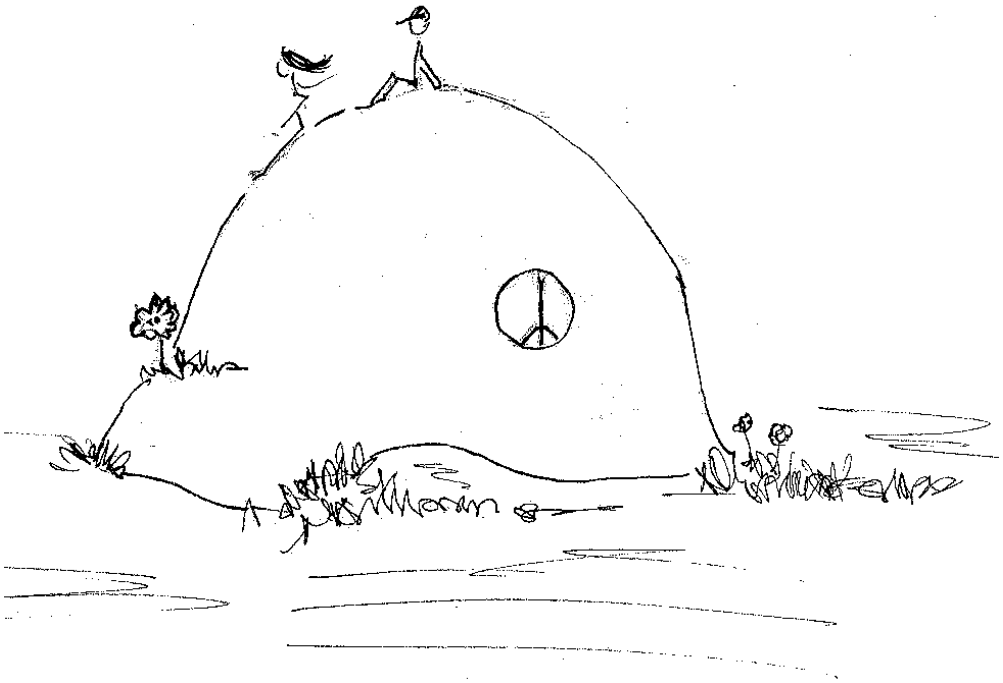

المبحث الأول: الحرب الباردة (1947- 1989) : الردع والتحالفات

أثرت الحقبة التاريخية للحرب الباردة أكثر من أى حقبة أخرى على التفكير السياسي للنخب وكذلك على تطور نظام العلاقات الدولية ولهذا تعتبر هذه الحقبة أساسية من أجل فهم المشكلات المتزايدة للعلاقات الدولية.

1. تمهيد

السادس والعشرون من سبتمبر 1983 هو اليوم الذي تغيرت فيه حياة ستانيسلاو بيترو *Stanislav Petrov* بالكامل، حيث يعمل هذا المقدم فى الجيش الروسي والبالغ من العمر 44 عاماً كضابط قائد فى غرفة التحكم فى مركز القيادة لمراقبة الأقمار الصناعية سيربوخوفو 15. و ليس هناك ما يشير فى غرفة التحكم إلى أن هذه الليلة ستمر بشكل درامي، ضباط الوردية يجلسون فى تركيز أمام الشاشات، والوضع هادئ، و توجد أمام بيترو خريطة كبيرة معلقة على الحائط تبيّن أراضي الولايات المتحدة الأمريكية من منظور الفضاء القريب من الأرض.

ضرب فجأة إنذار رهيب بعد وقت قليل من منتصف الليل ، لم يكن إتصال هاتفي ولا نداء استعداد ولا إنذار اختبار، بل إنذار نووي حقيقي. قال بيترو لاحقاً "شعرت وكأنها صفعة على جهازي العصبي" "قفز جميع من كانوا فى غرفة التحكم من مقاعدهم ونظروا إلي"، وأضاء ضوء تحذيري على الخريطة المعلقة على الحائط، فقد تم إطلاق صاروخ مينتمان فى اتجاه الاتحاد السوفيتي من الساحل الشرقي للولايات المتحدة الامريكية.

أضاء زر أحمر يشير بكلمة"ابدأ" فى مكان خدمة بيترو. وقف الجميع وكأنهم تحت تأثير الصدمة لمدة خمسة عشر ثانية . فى البداية اتصل بيترو بمركز القيادة الخاص بجهة خدمته، حيث قد أُخطروا بالفعل: "كن هادئاً وقم بواجبك!". بعدها وجه بيترو من يعمل تحت رئاسته لفحص نظام الكمبيوتر، ولتنفيذ ذلك كان من الضروري إجراء ثلاثين اختبار بشكل منفرد ومتلاحق، وفى تلك الأثناء أعلن القمر الصناعي كوسموس 1382 إطلاق صاروخ مينتمان ثاني وثالث وأخيراً رابع، وجميعها تم إطلاقها من قاعدة الصواريخ على الساحل الشرقي للولايات المتحدة الأمريكية.

أظهرت مجموعة الاختبارات أن نظام الكمبيوتر يعمل بدون مشاكل، وهذا يعنى أن أربعة صواريخ عابرة للقارات، كل منها مزود بحد أقصى بعشر رؤوس نووية ستسير بسرعة فوق القطب الشمالي نحو الاتحاد السوفيتي، و حتى تصل إلى أراضي الاتحاد السوفيتي لم يتبق من الزمن سوى خمسة عشر دقيقة، وعقب ذلك إنذار جديد، حيث تم للتو إطلاق صاروخ خامس من نفس القاعدة، الوضع يبدو واضحاً، ما كان يخشى منذ فترة طويلة قد حدث: الولايات المتحدة الأمريكية بدأت هجوماً نووياً، ولا يزال في هذه الأثناء يضيء الزر الأحمر كلمة "ابدأ" حيث يعمل بيترو.

تنص التعليمات على ضرورة قيام بيترو بإبلاغ الإدراة فى مركز القيادة، التي يتعين عليها بعد ذلك إبلاغ رئاسة الأركان فى حي أربات بموسكو عن طريق نظام القيادة كروكس، ومن ثم تقوم رئاسة الأركان بإفادة يورى أندروبوف حول الأمر. الأمين العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي هو فقط المخوّل بإطلاق ضربة نووية مضادة، وما لا يعلمه بيترو أن الأمين العام قد علم بالفعل بالإنذار.

لا تتوفر معلومات مؤكدة حول ما حدث بعد ذلك، ولهذا غير معروف متى بالتحديد اتخذ بيترو قراره. الولايات المتحدة الأمريكة، كما علم بيترو، لن تطلق ضربتها النووية الأولى من قاعدة صواريخ وحيدة، ولن تشن هجوم بصواريخ نووية قليلة، حيث سيعتبر ذلك بمثابة انتحار. الاتحاد السوفيتي سيكون دائماً مستعداً لتوجيه ضربة مضادة. أي اعتداء نووي ربما كان سينطلق من جميع القواعد بأكبر عدد ممكن من الصواريخ، أي أن كل شئ كان محض سوء فهم. ولهذا اتخذ بيترو قراراً وحيداً قبل وصول إنذار محطات الرادار وأعلن رسمياً أنه إنذار كاذب، مرت دقائق القلق، والتي استمرت إلى ما لا نهاية. ثم جاءت الرسالة التحريرية من الرادار المخترق للأرضي، فقد أظهرت عدم وجود صواريخ في الطريق وأن السماء فوق منطقة القطب الشمالي السوفيتي كانت خالية.

لقد كانت هناك أيضاً إنذارات كاذبة على الجانب الأمريكي، خلال الفترة من نوفمبر 1979 حتى يونيو 1980 وحدها حدث ذلك ثلاث مرات، وتم التعرف على أنها إنذرات كاذبة فى غضون دقائق قليلة. ذات مرة كان تشغيل شريط تدريب عن طريق الخطأ هو سبب الإنذار ، وكان السبب فى مرة أخرى خلل في رقائق الكمبيوتر، لكن لم يكن العالم أبداً قريباً من الكارثة مثلما حدث فى ليلة سبتمبر قبل 25 عاماً.

عام 2004 اهتمت الجمعية الأمريكية لمواطني العالم ببيترو، وقام بعض أعضائها بزيارته فى محل سكنه فى فريسينو فى موسكو، و حسب رأي الجمعية بيترو منع اندلاع الحرب العالمية الثالثة، وتم شُكره بإعطائه شيك مصرفي قيمته ألف دولار (*Sietz 2008*).

2. سؤال معياري: ما الذى يقدمه الردع والتحالفات لتحقيق الأمن؟

3. الوصف: الحرب الباردة

ساد بعد نهاية الحرب العالمية الثانية فى سبتمبر عام 1945 ولفترة وجيزة أمل فى إمكانية اتفاق القوى المنتصرة: الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي والمملكة المتحدة على نظام عالمي جديد، وجاء إنشاء الأمم المتحدة تعبيراً واضحاً عن هذا الأمل تحقق فى صيف 1945 (قارن فصل المؤسسات الدولية). لكن تزايدت الصراعات فى السنوات التالية بين القوى الغربية (الولايات المتحدة الأمريكة والمملكة المتحدة وفرنسا) من جهة والحركات الشيوعية، مدعومة من الاتحاد السوفيتي، من جهة أخرى. وكانت الحرب الأهلية فى اليونان (1946-1949) والحرب الأهلية الصينية وانتصار الشيوعيين (1949) ومنع التطور الديمقراطي فى تشيكوسلوفاكيا (1948) من العلامات المميزة المهمة في تلك الفترة، وأدت أزمة برلين 49/1948 على وجه الخصوص إلى عواقب وخيمة جراء إغلاق الاتحاد السوفيتي طرق النقل إلى غرب برلين. قررت القوى الغربية تزويد المدينة باحتياجاتها عن طريق "الجسر الجوي" لكي لا تضطر إلى التخلى عن برلين الغربية أو تخاطر بالدخول فى صراع مباشر مع الاتحاد السوفيتي.

وتحت تأثير جورج كينان، *George Kennan* أحد الدبلوماسيين البارزين فى الولايات المتحدة الأمريكية، أعلن الرئيس الأمريكي ترومان, *Truman* فى 1947/3/12 ما يعرف بمبدأ ترومان،*Truman Doctrine* والذى يقضي بالوقوف إلى جانب الشعوب المهددة عندما تتعرض حريتها للخطر من الداخل أو الخارج، وهذا يتم تقييمه بشكل عام باعتباره بداية إستراتيجية الاحتواء الأمريكية تجاه الاتحاد السوفيتي، بما يعني اكتمال "تقسيم العالم" (*Loth 2000*).

تتميز الحرب الباردة بعدة خصائص (فيما يلي النص بخط عريض). فى البداية تشكلت مع الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي **مراكز قوى متنافسة**، احتشدت حولها مجموعة كاملة من الدول التي تميز كل منها

منطقة نفوذ. كان الحد الفاصل بين مناطق النفوذ فى أوروبا مميزاً بشكل خاص من خلال ما سمي **بالستار الحديدي** 38 (*iron curtain*)، الذي سار من النرويج شمالاً حتى تركيا.

شكل 14 (خريطة): مسار حدود مناطق النفوذ (الستار الحديدي)

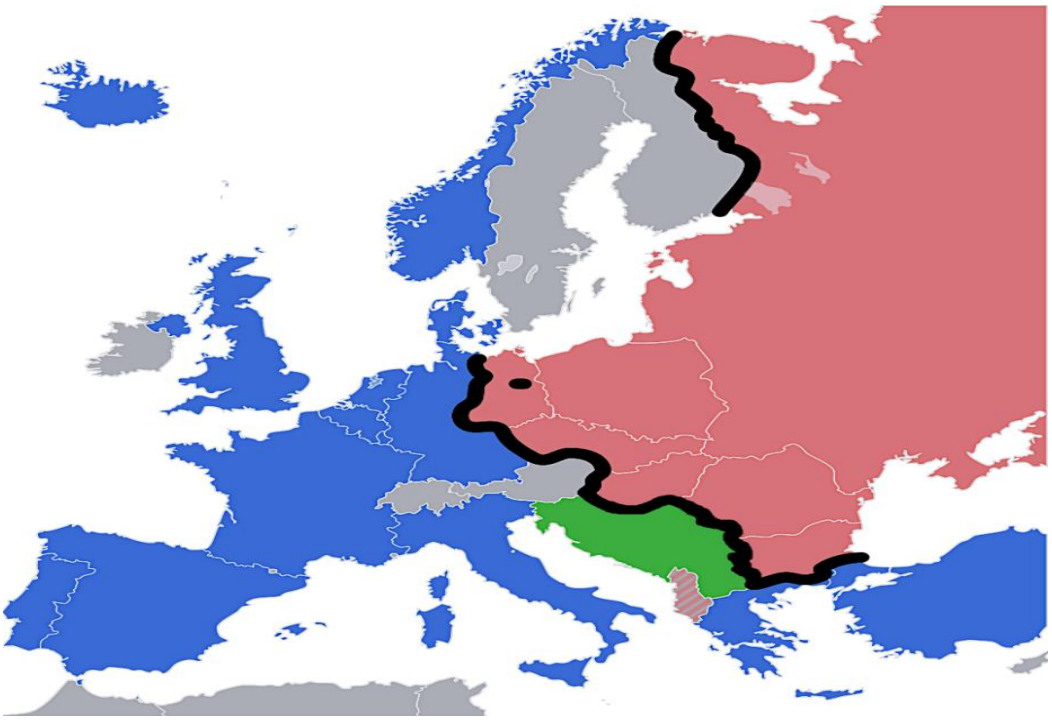

© Sémhur/Wikimedia Commons/CC-BY-SA-3.0 (or Free Art License). Online: https://commons.wikimedia.org/wiki/File:Iron_Curtain_map.svg [last access: 20.01.2017].

كانا مركزا القوى واشنطن وموسكو يسعيان إلى تحقيق الاستقرار فى مناطق نفوذهما، وأبرما اتفاق جينتلمان (*gentlemen's agreement*) واتفاقيات عسكرية وقاما بعمليات سرية (*covert actions*) داخل مناطق نفوذ كل منهما، وبهذا تدخل الاتحاد السوفيتي عدة مرات عسكرياً فى الدول التابعة له عندما كان حكم الحزب الشيوعي فى خطر (جمهورية ألمانيا الديمقراطية *DDR* 1953 والمجر 1956 وتشيكوسلوفاكيا 1968) بدون أن يتدخل الغرب. وأسقطت الولايات المتحدة الأمريكية بوسائل استخباراتية حكام وحكومات غير مرغوب فيها (لومومبا فى الكونغو 1960 وأليندي فى شيلي 1973 وسيهانوك فى كمبوديا 1970 ومصدق فى إيران 1953) وشنت حروب أهلية (نيكاراجوا 1981-1990) وحاولت القضاء على نظام كاسترو الشيوعي فى كوبا بمساعدة الغزو الموجه ("كارثة خليج الخنازير" 1961)، وعلى هامش مناطق النفوذ حدثت أيضاً "صراعات ساخنة" حاولت فيها قوة عظمى كسب نفوذ على حساب القوة الأخرى، فعندما اجتاحت كوريا الشمالية الشيوعية جارتها الجنوبية تدخل "اتئلاف الراغبين" الذى يحظى بشرعية الأمم المتحدة وبقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، وقام بطرد الغزاة إلى الشمال (الحرب الكورية 1950-1953). اخترقت القوات الأمريكية الحدود السابقة للخط العرض 38 لكوريا الشمالية، لكنها أجبرت على العودة جنوباً من قبل "المنظمات التطوعية" الصينية. وبعد انسحاب

38 هذا المصطلح أطلقه وينستون تشرشيل فى كلمته التى ذاعت شهرتها فى زيورخ فى 1946/9/19

الفرنسيين من الهند الصينية (الهزيمة من المتمردين الشيوعيين فى ديان بيان فو 1954) تزايدت مساهمة الولايات المتحدة الأمريكية أكثر فأكثر في فيتنام لمنع الشيوعيين من تولي السلطة فى الجنوب، وبعد انهيار النظام فى جنوب فيتنام الموالي لأمريكا عام 1975 بشكل نهائي اضطرت الولايات المتحدة الأمريكية للاعتراف بهزيمتها (انظر أيضاً فقرة الصراعات غير المتكافئة فى 1.1) وقام الاتحاد السوفيتي مجدداً بغزو أفغانستان عام 1979 من أجل توسيع دائرة نفوذه، لكنه اضطر للانسحاب بعد عشر سنوات بعد الخسائر الكبيرة فى الحرب ضد المجاهدين المدعومين من الولايات المتحدة الأمريكية.

وعلى وجه الخصوص في أفريقيا، حيث كانت حدود مناطق النفوذ في حالة تغير مستمر، كانت هناك "حروب بالوكالة" متكررة (على سبيل المثال بين إثيوبيا والصومال). كان كل طرف من الأطراف المتصارعة مدعومًا عسكريًا من قبل قوة عظمى دون التدخل مع جمعياتهم. من الأمثلة البارزة على الحرب بالوكالة الحرب الأهلية التي استمرت عقودًا في أنغولا (1975-2002). وتدخلت جمعيات جنوب إفريقيا لصالح الجماعات المتمردة الغربية وزودت الولايات المتحدة مجموعتين من المتمردين بالأسلحة، بينما تدخلت القوات الكوبية إلى جانب الحزب الشيوعي *(MPLA)*. واستمرت هذه الحرب حتى بعد انتهاء الحرب الباردة، مرت سنوات قبل أن يتخلى المتمردون عن القتال.

كانت هناك سمة أخرى للحرب الباردة وهي **تنافس الأيديولوجيات**، وقد نتج ذلك تاريخياً من كلا الطرفين المنتصرين فى الحرب العالمية الثانية، من جهة انتشرت القيم الأمريكية واقتصاد السوق من خلال القوات الأمريكية وخطة مارشال والنظام التجاري الذى تهيمن عليه الولايات المتحدة الأمريكية، ومن جهة أخرى حاربت العديد من حركات المقاومة الشيوعية فى كل مكان فى أوروبا ضد الفاشية وفرض ستالين فى كل مكان فى شرق أوروبا القيادة الشيوعية للدولة، وفي هذا الصدد كان صراع الشرق والغرب له بعداً إيديولوجياً أيضاً يظهر فيه مجدداً المكون السياسي والاقتصادي.

الكتلة الشرقية:	**الغرب**:
الشيوعية/ الإشتراكية • دعم الاحزاب والحركات الشيوعية الاقتصاد الموجه • مجلس المساعدات الإقتصادية المتبادلة • الرقابة على العملات الأجنبية ونظام تحويل الروبل (عدم قبول العملة خارج الدولة)	الديمقراطية، حقوق الإنسان، الحرية • دعم الأحزاب والنظم غير الشيوعية اقتصاد السوق "الرأسمالية" • خطة مارشال (1947) • نظام التجارة العالمية (جات GATT) • نظام بريتون وودز Bretton Woods (حتى 1972) (نظام نقدي بالدولار الامريكي والذهب كعملات راسخة)

المصدر: المؤلف

قلصت الولايات المتحدة الأمريكية بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية قواتها المسلحة اعتماداً على احتكارها السلاح النووي، لكن بعد عامين نجح الاتحاد السوفيتي فى إطلاق أول تجربة نووية وبهذا أخذت الحرب الباردة شكل "**توازن الرعب**". ومن خلال تجهيز الترسانة النووية كانا كلا الجانبين فى وضع يُمكنه من تدمير الخصم بسهولة، واحتفظ كل جانب بهذه الترسانة فقط – وفقاً للحسابات - من أجل صد الهجوم المفاجئ. كانت استراتيجية الردع هذه (*deterrence*) (انظر أيضاً التحليل رقم 4) قائمة أثناء الحرب الباردة وأدت أيضاً إلى التسلح بالأسلحة التقليدية، أى عدم التسلح بالأسلحة النووية (انظر المعضلة النووية رقم 4). و يمكن فهم هذا الأمر عند

تصور شن هجوم تقليدي على ألمانيا الغربية: كيف كانت ستتعامل الولايات المتحدة الأمريكية مع هجوم من هذا القبيل؟ فالهجوم الانتقامي النووي في ظل هذه الظروف كان سيعنى نهاية العالم، أما الحرب التقليدية فستحتاج لسنوات من الحشد، ولهذا السبب قامت غرب أوروبا بتسليح نفسها تقليدياً، وتم إنشاء الجيش الألماني عام 1955.

وإلى جانب الردع والتسلح التقليدي شكلت **التحالفات** (انظر رقم 4) مكوناً أساسياً آخر للحرب الباردة. وبالفعل شهد عام 1949 إنشاء حلف شمال الأطلسي (الناتو *NATO*)، تبع ذلك حلف وارسو بعد ست سنوات واتفقت القوى العظمى على التزامات أمنية تعاقدية تجاه دول مختارة خارج أوروبا (الولايات المتحدة: اليابان وتايوان وأستراليا وكوريا الجنوبية ، والاتحاد السوفيتي: كوبا وفيتنام).

الناتو NATO

تأسس حلف الناتو *NATO* كتحالف دفاعي عبر حكومي يجمع دول العالم الغربي للوقوف أمام أي اعتداء محتمل من قبل الاتحاد السوفيتي، أي أن الحلف يضم من الناحية الجغرافية غرب أوروبا وشمال أمريكا شمال مدار السرطان. و انضم للحلف حتى عام 1989 كل من ألمانيا واليونان وتركيا وأسبانيا إلى جانب الدول المؤسسة (الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وفرنسا وإيطاليا ولوكسمبورج وبلجيكا وهولندا والدنمارك والبرتغال وأيسلندا وكندا). المبدأ الأساسي للحلف هو مبدأ الدعم المتبادل (**الدفاع المشترك**) فى حالة التعرض لهجوم، يتم النظر إلى الاعتداء على إحدى الدول الأعضاء باعتباره تلقائياً اعتداء على جميع الدول الأعضاء (المادة 5 من اتفاقية الناتو)، بيد أن كيفية التعامل مع الحالات متروك للدول الأعضاء، ولا يوجد التزام عسكري تلقائي بالمساندة، كما كان الحال مثلاً قبل الحرب العالمية الأولى. لم يحدث أي استدعاء للدفاع المشترك أبداً خلال الحرب الباردة، لكن ذلك حدث مؤخراً بعد الاعتداءات الإرهابية على الولايات المتحدة الأمريكية عام 2001.

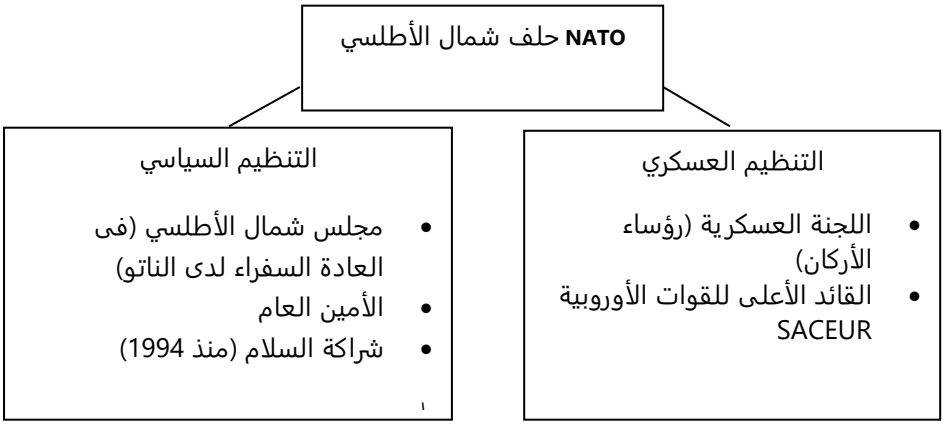

المصدر: المؤلف

أثبت حلف الناتو على مدار الحرب الباردة أنه حلف دفاعي مستقر جداً، وبالرغم من ذلك كان على الحلف، سواء قبل أو بعد 1989، التغلب أيضاً على بعض **الأزمات** عندما كانت هناك اختلافات كبرى بين الدول الأعضاء:

- أزمة قناة السويس (1956): بعد احتلال فرنسا وإنجلترا وإسرائيل قناة السويس التي أممتها مصر، أجبرت الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي هذه الدول على الانسحاب.
- القرار المزدوج للناتو (1982): كرد على نشر صواريخ سوفيتية متوسطة المدى (SS-20) فى شرق أوروبا قرر الناتو نشر صورايخ بيرشينج وصواريخ كروز في غرب أوروبا، وفى هذا الصدد كانت هناك توترات كما هو الحال فى هولندا وجمهورية ألمانيا الاتحادية (حركة السلام) والتي انهار في أعقابها الائتلاف الاشتراكي الليبرالي فى ألمانيا.
- حروب البوسنة (1992-1995): نتيجة للتصعيد فى حروب البوسنة قررت إدارة كلينتون التخلي عن تحفظها والتدخل إلى جانب البوسنيين والكروات فى الصراع. بالرغم من ذلك أرادت فرنسا وكذلك إنجلترا وإلى حد أكبر التمسك بموقف محايد.
- العراق (2002-2003): بعد إعلان حالة الدفاع المشترك وفقاً للمادة الخامسة حصلت إدارة بوش على دعم كبير لحملتها فى أفغانستان، وعندما هاجمت الولايات المتحدة الأمريكية العراق بعد مرور عام اعترض بعض شركاء الناتو مثل ألمانيا وفرنسا واليونان على ذلك (انظر فصل الولايات المتحدة الأمريكية،الحادي عشر من سبتمبر).

لقد اتسمت الحرب الباردة **بفترات متبادلة من التوتر وتخفيف حدة التوتر** (*détente*)، تميزت بقسوة الخطاب والعقوبات الاقتصادية والمقاطعات الرمزية ووقف المفاوضات وتكثيف الأنشطة الاستخباراتية. كانت أزمة برلين (1949) وبناء الجدار (1961) وأزمة كوبا (1962) وغزو الجيش الأحمر لأفغانستان (1979) أمثلة على ذلك.

أزمة كوبا

بعدما اكتشفت طائرات الاستطلاع الأمريكية فى أكتوبر 1962 وجود صواريخ سوفيتية متوسطة المدى فى كوبا، والتي من المفترض أن تكون جاهزة للاستخدام قريبًا، طالب الرئيس الأمريكي كينيدي بسحبها فوراً وهدد بمقاطعة بحرية وبغزو كوبا. انصاعت الحكومة السوفيتية في نهاية المطاف بشكل غير رسمي وضمن مراسلات سرية للضغط الأمريكي بشرط سحب الصواريخ الأمريكية التى تم نشرها فى تركيا، وبهذا تم منع اندلاع حرب نووية محتملة.

المصدر: الوكالة الإتحادية للتعليم السياسي، أونلاين على الرابط

http://www.bpb.de/izpb/10339/vom-kalten-krieg-zur-aera-der-entspannung?p=0 [last accessed on 30.1.2014]

غالبًا ما تتبع هذه الأزمات مراحل من الاسترخاء، تم إنشاء "خط ساخن" واتصال دائم عن بعد عقب الأزمة الكوبية بين الرئيس الأمريكي ورئيس اللجنة المركزية للاتحاد السوفيتي (1963) للعمل على نزع فتيل الأزمات

على أعلى المستويات. وفي بداية سبعينات القرن العشرين بدأت الجهود الرامية إلى السيطرة على التسلح النووي، والتي أدت تدريجياً إلى تقليص الترسانة النووية لدى القوى العظمى.

نزع السلاح

محادثات/ اتفاقية الحد من التسلح الاستراتيجي (SALT): أدت محادثات إلى توقيع اتفاقيات بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي فى 1972 و1979 من أجل الحد من الأسلحة النووية الإستراتيجية.

اتفاقية خفض الأسلحة الاستراتيجية (START): اتفاقية لخفض حجم الأسلحة النووية الاستراتيجية وقعتها الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي عام 1991.

تقليل القوات المتبادلة والمتوازنة (MBFR)، مفاوضات بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي (1973-1989) حول التخفيض المتبادل للقوات المسلحة والأسلحة التقليدية انتهت بالفشل في نهاية المطاف.

الاتفاقية الجديدة لخفض الأسلحة الاستراتيجية (NEW START) هي اتفاقية جديدة من المفترض أن تقلل عدد أنظمة الحاملات الاستراتيجية والرؤوس الحربية، تم توقيعها عام 2010 بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا.

المصدر: الوكالة الإتحادية للإعداد السياسى (2011) أونلاين على الرابط

واصل الائتلاف الاشتراكي الليبرالي فى أوروبا في مدينة بون سياسة المصالحة و"**سياسة التهدئة**" مع جمهورية ألمانيا الديمقراطية وبولندا والاتحاد السوفيتي (المعاهدات الشرقية 1970-1975)، وتم تضمين هذه العملية فى إطار شمال أطلسي- مؤتمر الأمن والتعاون فى أوروبا. وقد اتفق الغرب والشرق فى الوثيقة الختامية لمؤتمر هلسنكي (1975) على الاعتراف بالحدود القائمة والتبادل الاقتصادي والالتزام بحقوق الإنسان، وتحول مؤتمر الأمن والتعاون بعد نهاية الحرب الباردة ليصبح منظمة الأمن والتعاون فى أوروبا. هدف الدول الأعضاء البالغ عددها 56 دولة (2012) رعاية علاقات الجوار الطيبة، وخاصة التسوية السلمية للنزاعات والتعاون في المجالات الاجتماعية. تتمثل محاورها الرئيسية اليوم فى عدة مهام من بينها مراقبة الانتخابات فى الدول الانتقالية.

تغيرت السياسة فى الاتحاد السوفيتي خلال الثمانينات تحت رعاية الأمين العام الجديد ميخائيل جورباتشوف، حاول جورباتشوف أن يحل المشاكل الاقتصادية الهائلة والتوترات العرقية فى المجتمع السوفيتي بإعادة تشكيل "البرويستريكا" *Perestroika* والانفتاح "جلاسنوست" *Glasnost* ، وأدى إعادة تشكيل السياسات الخارجية إلى سقوط النظام الشيوعي فى شرق أوروبا وإلى الوحدة الألمانية (انظر مفاوضات 2+4 فى 5.3)، وفى النتيجة أعلنت بعض الجمهوريات الجزئية استقلالها. وفى نهاية المطاف وقع انقلاب ضد جورباتشوف أدى في نتيجته إلى انتهاء وجود الاتحاد السوفيتي (1991)، وتفكك مجلس المساعدة الاقتصادية المتبادلة وحلف وارسو، وسقطت الأنظمة الشيوعية فى شرق أوروبا سلمياً (باستثناء رومانيا ويوغسلافيا). وبهذا انتهت الحرب الباردة.

4. التحليل: المعضلة الأمنية والردع والتحالفات

ينبغى إلقاء الضوء عن قرب على ثلاثة من الأبعاد العديدة لفترة الحرب الباردة، وهى ما يُطلق عليها بـ"المعضلة الأمنية" و"الردع و"التحالف".

أ) المعضلة الأمنية

عرض العالم الألماني الأمريكي جون هيرتس, *John Herz* (1950) نموذج المعضلات الأمنية (*security dilemmas*) لفهم سباق التسلح بين الشرق والغرب. وبناءً على ذلك، فإن تسليح شخص ما يزيد من عدم الأمان لدى الآخر ، وهذا هو سبب تسليح الآخر أيضًا. وهذا بدوره يجعل التهديد من وجهة نظر الشخص أكبر ، بحيث يقوم بالتعديل التحديثي وما إلى ذلك.

الخلاصة إن السعي إلى الأمن بهذه الطريقة يؤدى إلى حالة من الارتباك لدى كافة الأطراف – وهي معضلة أمنية:

> *„A structural notion in which the self-help attempts of states to look after their security needs tend, regardless of intention, to lead to rising insecurity for others as each interprets its own measures as defensive and measures of others as potentially threatening"* (157 :1950 Hertz).

شكل 15: المعضلة الأمني

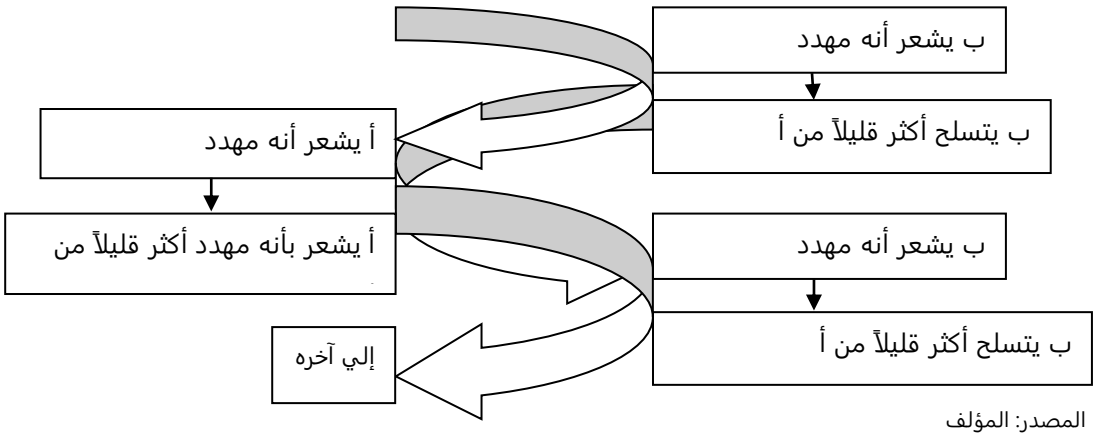

المصدر: المؤلف

ب) الردع

الفكرة الأساسية للردع هى إجبار العدو على الإقلاع عن سلوك ما وإلا فسيتهدده انتقام شديد. و لعب هذا الدور الترسانة النووية في الحرب الباردة لدى كلا الجانبين مع التهديد بالدمار الشامل (الدمار المتبادل والمؤكد *Mutual Assured Destruction = MAD*)، ولأن الردع يضمن عدم تحول المعضلة الأمنية إلى حرب، إلى أن المعضلة ظلت قائمة وتطلبت تسلحاً مستمراً وتحديثاً للترسانة النووية، وقد صاغ مورغان, *Patrick Morgan* (*2003: 8*) عناصر الردع التالية:

- وجود صراع خطير كنقطة انطلاق
- التهديد بالانتقام
- مفهوم أن الخسارة غير مقبولة
- استقرار الردع (الضربة الأولى لا يمكن أن تنتصر)
- عقلانية الأطراف (الحكومية) الفاعلة
- مصداقية السياسة الخارجية

هناك بالتأكيد من وجهة نظر مفهوم الردع إشكالية للجهود الدفاعية التى تهدف إلى التمكن من إسقاط الصواريخ النووية القادمة لأنها تقوض الردع المتبادل وتجعل الضربة الأولى ممكنة، وهذا يفسر التحفظ الروسي ضد فرض الدرع الصاروخي فى أوروبا منذ 2010، وكما يتضح فى فصل (الولايات المتحدة الأمريكية، الحادي عشر من سبتمبر) عللت إدارة جورج دبليو بوش عام 2003 عدم جدوى الردع ضد الإرهابيين نظراً لأن افتراض العقلانية لم يعد سارياً.

ت) التحالفات

التحالف اتفاقية رسمية بين دولتين أو أكثر للتعاون فى قضايا الأمن الوطني (*Holsti 1992: 1002*) وبذلك يعتبر إنشاء التحالفات إدراك للتهديد. وقد وضعت نهاية الحرب الباردة حلف الناتو أمام تحديين: أولهما سعى مزيد من الدول إلى الانضمام للحلف، وثانيهما سقوط عدوهم، وهكذا أقر الناتو مفهوم أمني جديد، حيث قام بتعريف "التهديدات الأمنية" الجديدة ونص على أدوات جديدة من أجل السيطرة عليها (على سبيل المثال وحدات التدخل السريع = القوات المشتركة الموحدة *Combined Joint Task Forces*)، وفى سياق "المفهوم الأمنى الواسع" لم يعد الحلف ينظر إلى التهديدات العسكرية المباشرة فقط باعتبارها مهمة من الناحية الأمنية، فالمراجعة الأمنية لإستراتيجية الناتو فى نوفمبر 2010 ترى مثلاً الاعتداءات المحتملة على خطوط إمدادات الطاقة والقادمة من الفضاء الإلكتروني (الحرب الإلكترونية: انظر هامش 4) مخاطر جديدة.

أصبح الناتو بعد نهاية الحرب الباردة مرساة للاستقرار الأمني لجميع دول وسط وشرق أوروبا التي انضمت للحلف. ونقطة النقاش فى هذا السياق هي مسألة إلى أي مدى يمكن أن يزيد انضمام الدول الصغيرة أمن الحلف، أم أن انضمامها سيعنى فقط تزايد المخاطر من وجهة نظر الولايات المتحدة الأمريكية التى ضمنت فى النهاية المساندة العسكرية؟

5. التوضيح: نظرية الواقعية الجديدة

الفرضيات

كيف يمكن تفسير الحرب الباردة والصراعات فى العلاقات الدولية بشكل عام؟ تبحث نظرية **الواقعية الجديدة** - وفقاً لكينيث إن والتز *Kenneth N. Waltz* (1979) - عن تفسيرات للحرب والصراع فى النظام الدولي للدول وتعد بالتالي من **النظريات الهيكلية**: فالهياكل وليس الأطراف الفاعلة هى التى تحدد نتائج السياسة، وبالتالي يحيد والتز عن الواقعية الكلاسيكية – والتى يمثلها مثلاً مورجينثاو *Morgenthau* (1948-2006)، والتي ترى أن سبب الصراعات يكمن فى طبيعة الإنسان (انظر مدرسة النظرية الواقعية فى 1.1)، وينطلق والتز على الأرجح من "**فوضى**" نظام الدول: ليس هناك سلطة عليا لدول النظام، ولذلك تعيش هذه الدول فى حالة دائمة من التوتر. ولهذا السبب فإن السياسة الدولية تعتبر فى المقام الأول دائماً سياسة أمنية، و"الأمن" يعنى فى هذا الإطار غياب الخطر والخوف (*Del Rosso Jr. 1995: 183*) والفوضوية هي إلى حد بعيد أهم مبدأ تنظيمي (*ordering principle*) (*Waltz 1986: 81 – 84*) للنظام الدولي.

وتمثل الدول الأطراف الأساسية الوحيدة الفاعلة في النظام الدولي (*ibid. 88*)، فلا القيود ولا الأطراف السياسية الداخلية لهما أهمية في السياسة الخارجية للدول ولا يمكن للأطراف الدولية فى النظام الدولي التأثير بشكل ملحوظ على نتائج السياسة الدولية، وفى هذا الصدد تتشابه الدولة من ناحية المفهوم مع الصندوق الأسود (*black box*)، فالأحداث داخل الدولة ليست مهمة بالنسبة لنتائج السياسة الدولية، فالدول تسعى جميعاً **للبقاء** (*survival*) وللقوة/للنفوذ (*power*)، لأنها تعتمد فقط على نفسها (*self-help principle, 85 ibid.*) ويعلل والتز ذلك بأن الدول تُؤْثر السلوك الدفاعي في النظام الدولي: "التركيز الأول للدول ليس مضاعفة القوة، وإنما الحفاظ على وضعها فى النظام" (*Waltz 1979: 126*)، ولهذا السبب يتم تصنيف "الواقعيين الدفاعيين" ضمن مدرسة النظرية الواقعية، بينما يأتى الفوز بالسلطة فى المقام الأول بالنسبة "للهجوميين الواقعيين".

تُؤَثر مبادئ التنظيم على حد سواء على جميع الدول، لكنها تشكل نتيجة ذلك نظاماً هرمياً متدرجاً، فبينما تنبع حالة الاضطراب الأساسية لدولة ما فى النظام من الفوضى يتحدد وضع الدولة من خلال **مصادر القوة** (*capabilities*)، ومصادر القوة الأساسية ذات طبيعة عسكرية، وتحدد الطرف الذي يمكنه مهاجمة وإبادة الآخر، ومن يمكنه التهديد بمصداقية من أجل فرض سياسته الخاصة، و من هذا المنطلق يظل أمام الدولة وسيلتان فقط لزيادة مصادرها من القوة من أجل ضمان بقائها على المدى البعيد: إما أن تتسلح لتفوز بذلك بالسلطة، وإما أن تجد حلفاء. بيد أن التسلح يعد فقط بالفوز بالسلطة عندما يتحسن الوضع النسبي مقارنة بالأخرين (**السعي للربح النسبي** = *relative gain-seeking*): ففى حالة زيادة الولايات المتحدة الأمريكية ميزانيتها الدفاعية بنحو ثلاثة فى المائة، بينما زادها الاتحاد السوفيتي بنسبة أربعة فى المائة، فستكون الولايات المتحدة الأمريكية قد فقدت قسطاً من القوة. أما الوسيلة الثانية فهى الانضمام مع دول أخرى فى تحالف ضد الدولة الأقوى (**سلوك توازني** = *balancing behaviour*)، غير أن هذه التحالفات تكون مستقرة فقط فى حالة عدم تغير هياكل السلطة بشكل أساسي. وإذا استطاعت دولة متنافسة أن تصبح دولة قوية، فسينهار التحالف من أجل تحقيق التوزان للقوة الجديدة (*Waltz 1979: 125*). وفي مثل هذا النظام لا يمكن التوصل إلى استقرار معين إلا عندما تكون للدولتين الأقوى نفس القوة تقريباً (**توزان القوى** = *balance of power*) وفى حالة تشكيل تحالفين حول الخصمين المتساوين فى القوة فسيصبح هذا النظام مستقراً أيضاً فى المدى البعيد (**نظام قطبي**).

شكل 16: نظام القطبين

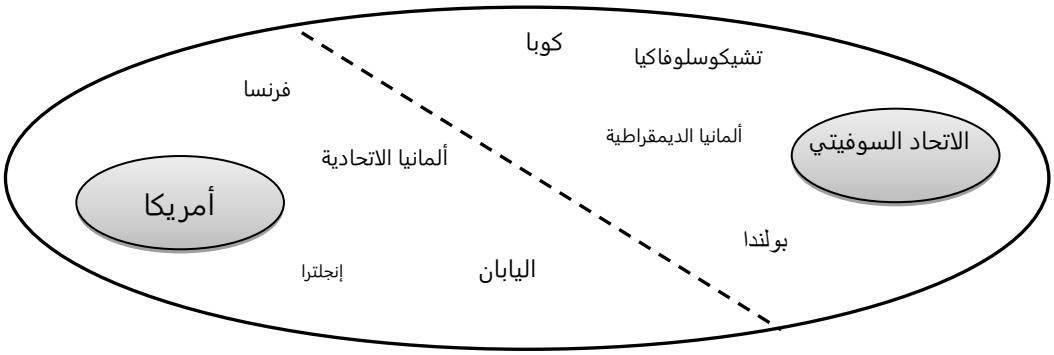

المصدر: المؤلف

أ) تطبيق على الحرب الباردة

نظراً لتساوي القوى إلى حد ما كان الصراع بين الشرق والغرب ثنائي القطب، واستطاع تحقيق شيء من الاستقرار، وقد عززت الصواريخ النووية والردع هذا الاستقرار، ينطبق الأمر ذاته على استقرار مناطق النفوذ التى تهم كل دولة من الدول القوية: وفى هذا الصدد كانت التدخلات والعمليات السرية (*covert actions*) فى مناطق النفوذ الخاصة أمراً متوقعاً وينظر إليها بشكل إيجابي فى سياق استقرار النظام العام، وربما لم يساهم التسلح المتبادل على كلا الجانبين فعلياً فى تحسين مستوى الأمن وأدى إلى سباق تسلح (معضلة أمنية). لذلك يمكن أن تساعد مساعي نزع السلاح عند كلا الجانبين إلى جانب مراحل تحفيف حدة التوتر فى تحقيق استقرار النظام طالما أنها لا تخاطر "بتوازن الذعر" وتحافظ على حالة "التدمير المؤكد المتبادل (*mutual assured destruction*)"

وتنتج المشاكل فى هذا النظام على الأخص من محاولة تحسين وضع السلطة الذاتية (بالطبع على حساب الأخر). تؤدى مثل هذه المحاولات إلى أزمات واضحة للنظام (كوبا 1962، برلين 49/1948، وأفغانستان 1979) وكل طرف منافس سيحاول بكافة السبل إعادة إنتاج الوضع السابق *ante Status quo* أو على الأقل تقليل المكاسب النسبية للآخر، ومن هذا المنظور من المجدى تمويل حروب الوكالة وأيضاً شن صراعات خاسرة من الناحية العسكرية أو إشعالها لأطول فترة ممكنة قدر الإمكان (فيتنام، من وجهة نظر الولايات المتحدة الأمريكية)

6. التوقع

تُقدر الواقعية الجديدة بشدة استقرار نظام القطبين، وكانت النهاية المفاجئة للحرب الباردة الأكثر إدهاشاً، فلم تستطيع النظرية التنبؤ بانهيار الاتحاد السوفيتي نتيجة عوامل داخلية ومجتمعية. تقدم النظريات الليبرالية أو البنائية الاجتماعية مساهمة توضيحية أفضل فى هذا الشأن. ظهر بعد عام 1991 نظام غير قطبي (وليس

متعدد الأقطاب) في نظرية الواقعية الجديدة ، وتوقع الليبراليون الجدد أن تكون فيه حالة عدم الاستقرار كبيرة (*Mearsheimer 1990*)، ونظراً إلى التفوق العسكري الساحق للولايات المتحدة الأمريكية – قدرات الولايات المتحدة الأمريكية أكبر من قدرات جميع القوى الكبرى والقوى الإقليمية الأخرى – كان علينا توقع أن تقوم الدول الأخرى فى هذا العالم بالاتحاد ضد الولايات المتحدة الأمريكية (**عمل توزان** *balancing*) وأن الناتو قد ينهار وينشأ بدلاً منه تحالفات تضم فرنسا وبريطانيا وألمانيا والصين وروسيا ضد الولايات المتحدة الأمريكية، وحتى مع الخسارة الكبيرة فى مكانة الولايات المتحدة الأمريكية نتيجة حرب العراق (راجع فصل الولايات المتحدة الأمريكية، الحادي عشر من سبتمبر) ومكاسب القوة النسبية للصين والانشغال اليحثي المتزايد بقوى إقليمية مثل البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا (ما يُطلق عليها بريكس *BRICS*) لا يمكن التغاضي عن أن تنبؤات نظرية الواقعية الجديدة لم تعطِ من الناحية العملية تفسيراً للفترة التي عقبت انتهاء الحرب الباردة.

7. التقييم

تعد نظرية الواقعية الجديدة حتى الآن من أهم وأنجح النظريات فى تاريخ العلاقات الدولية، ومن ضمن مزاياها إثراء نظام العلاقات الدبلوماسية علمياً والمساهمة الجيدة فى تفسير الحرب الباردة، فهى بلا شك تظل أكثر النظريات التي تدرس فى الجامعات والأكاديميات العسكرية، كما أن مصطلحاتها العلمية تعد حالياً من مفردات المستشاريين السياسيين حتى مراسلي الأخبار، لكن نقاط ضعف هذه النظرية سبق أن اتضحت أثناء فترة الحرب الباردة، لأن الاختلافات الواضحة فى التموضع الخارجي للدول المتشابهة في القوة (اليابان وألمانيا الغربية وفرنسا وبريطانيا) واستنادها إلى الولايات المتحدة الأمريكية (تحالف مع الأقوى *bandwagoning*) لم يمكن تفسيره كما لم يمكن توضيح مع إرساء مبدأ الفوق وطنية *supranational* في الاتحاد الأوروبي (راجع فصل توطيد الاتحاد الأوروبي)، أو ظاهرة الحياد (سويسرا والسويد) أو حركة عدم الانحياز[39].

ونتيجة لذلك ظهرت مدارس تندرج ضمن النظرية الواقعية الجديدة (على سبيل المثال توزان التهديد، الواقعية الجديدة الدفاعية والهجومية والكلاسيكية) التي حاولت إلغاء فرضيات فالتز من أجل زيادة القيمة التفسيرية للنظرية.

ونتيجة ظهور أطراف لاعبة عابرة للحدود فى السياسة العالمية (التنظيمات الإرهابية، حركات التحرير)، والحادي عشر من سبتمبر وتغير الحرب عانت نظرية الواقعية الجديدة من تضاؤل قدرتها

في تقديم تفسيرات، لأنها لا تبدى اهتماماً بالأطراف اللاعبة غير الحكومية، كما أن المشكلات المتنوعة للدول الهشة والمفككة (الصومال ويوغسلافيا) وتطور "مناطق السلام" وكذلك المعايير الدولية تعد خارج نطاق تفسيرها، ولكل هذه الأسباب تعرضت الواقعية الجديدة لإنتقادات كثيرة وتحدث المنتقدون عن برنامج بحثي مُنتكس (*Vasquez 1997*).

39 حركة عدم الانحياز كانت مجموعة من الدول التى يُطلق عليها دول "العالم الثالث" التى لم ترغب فى أن تكون محسوبة على أحد القوى العظمي، بل حاولت بدلاً من ذلك إتباع سياسة خارجية ذاتية مستقلة (Matties 1985:77)

8. الإجراءات الموصى بها

تُقدم التوصيات– كما فى الفرضية 1.1 – فى المقام الأول من قبل المستشارين السياسيين، لكن ينبغي دعمها بأسس نظرية، كيف ستكون توصيات التعامل بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية إذا شعرنا بالالتزام بالواقعية الجديدة؟ فينبغي على الولايات المتحدة الأمريكية فى نظام القطب الواحد أن تحرص على عدم خسارة السلطة نسبياً لمنافسيها، وعلى إثر ذلك موصى به أن تكون هناك سياسة تحالف فاعلة لمواصلة ارتباط الحلفاء القدماء (أوروبا واليابان) بالولايات المتحدة الأمريكية، واحتواء المنافسين المحتملين (الصين) والاستثمار فى التكنولوجيا العسكرية من أجل الحفاظ على تفوق القدرات (*capabilities*).

المسرد

الدفاع المشترك (Collective Defence)
البقاء
المكاسب النسبية (relative gains)
سياسة التهدئة
الأزمة الأمنية
توازن القوة (Palance of Power)
الواقعية الجديدة
النظرية الهيكلية
التوزان/التحالف مع دول أخرى
القدرات
حرب بالوكالة (Proxy War)
الفوضوية (Anarchism)
التدمير المتبادل والمؤكد MAD
مبدأ مساعدة الذات (Self-help principle)
العمليات السرية (covert actions)
مفهوم الأمن الموسع

أسئلة للتمرين

- إلى أى مدى يمكن تفهم سبب عدم مساعدة الغرب حركات التمرد فى جمهورية ألمانيا الديمقراطية والمجر وتشيكوسلوفاكيا بفاعلية؟ فسر ذلك من الناحية التاريخية والتحليلية.
- هل يمكن تفسير الاعتداءات على مركز التجارة العالمي (11 سبتمبر) وظهور الجماعات الإرهابية التي تعمل دولياً مثل القاعدة (راجع فصل الولايات المتحدة الأمريكية، الحادي عشر من سبتمبر) من منظور الواقعية الجديدة؟
- بالرغم من أن القيمة التفسيرية للنظريات الواقعية كانت محل شك كبير في كثير من ظواهر العلاقات الدولية إلا أنها ما زالت مرغوبة لدى المراكز الفكرية والسياسيين والصحافيين والعسكريين، ناقش الأسباب؟
- سؤال انتقالي: اقرأ نقطة رقم 5 في فصل الأمن والاستقرار، حاول تفسير الحرب الباردة كبديل للبنائية الاجتماعية لفينت!

ينصح بمشاهدة فيلم: Thirteen Days**، إنتاج عام** 2000، لروجر دونالیسون *Roger Donaldson* (فيلم روائي)

لم تشهد الحرب الباردة فترة أكثر احتقاناً من الثلاثة عشر يوماً لأزمة كوبا، فالرئيس كيندي (بروس جرينوود *Bruce Greenwood* ,) عليه التفكير بين البنتاجون والمستشارين ومن بينهم أودونيل (كيفن كوستنر, *Kevin Costner*) فى كيفية منع الحرب النووية الأكثر احتمالاً.

نص مقترح لفهم الحرب الباردة

Steininger, Rolf (2003): Der Kalte Krieg. Frankfurt a.M.: Fischer.

نص مقترح لفهم الواقعية الجديدة

Schörnig, Niklas (2010): Neorealismus. In: Schieder, Siegried/Spindler, Manuela (Ed.): Theorien der Internationalen Beziehungen. Opladen: Verlag Barbara Budrich, pp. 65-96.

نص مقترح للنظرية

Waltz, Kenneth N. (1986): Political Structures. In: Keohane, Robert O. (Ed.): Neorealism and its critics. New York: Columbia Univ. Press, pp. 70-97.

المراجع الأخرى المستخدمة:

Del Rosso Jr., Stephen J. (1995): The insecure state: Reflections on "the state" and "Security" in a changing world. In: What Future for the State?. Daedalus 124, 2. Cambridge: Spring, pp. 175-207.
Herz, John H. (1950): Idealist Internationalism and the Security Dilemma. In: World Politics vol. 2, no. 2, pp. 171–201.
Holsti, Ole (1992): Regional associations: Alliances. In: Hawkesworth, Mary/Kogan, Maurice (Hrsg.): Encyclopaedia of Government and Politics. Volume 2. London: Routledge, pp. 1002-1024.
Loth, Wilfried (2000): Die Teilung der Welt. Geschichte des Kalten Krieges 1941-1955. München: dtv.
Matthies, Volker (1985): Die Blockfreien. Ursprünge, Entwicklung, Konzeptionen. Opladen: Leske+Budrich.
Mearsheimer, John J. (1990): Back to the Future: Instability in Europe after the Cold War. In: International Security vol. 15,no. 1, pp. 5-56.

Morgan, Patrick J. (2003): Deterrence now. Cambridge Studies in International Relations. New York: Cambridge Univ. Press.

Morgenthau, Hans J. (1948/2006): Politics among Nations. The Struggle for Power and Peace. Boston: McGraw-Hill Higher Education.

Sietz, Henning: Petrows Entscheidung. Wie ein Oberstleutnant der sowjetischen Armee vor 25 Jahren den Untergang der Welt verhinderte und dafür zum Dank 1000 Dollar erhielt. In: Die ZEIT no. 39 from 18/09/2008, p.110.

Vasquez, John A. (1997): The Realist Paradigm and Degenerative versus Progressive Research Programs: An Appraisal of Neotraditional Research on Waltz's Balancing Proposition. In: American Political Science Review, vol. 91, no. 4, pp. 899-912.

Waltz, Kenneth (1979): The Theory of International Politics. New York: McGraw-Hill.

المبحث الثاني: الأمان والهوية: الصراع في الشرق الأوسط

شارك في العمل: Jan van Schmettow

1. المقدمة

شكل 17 (صورة كاريكاتورية): الصراع في الشرق الأوسط كدائرة عنف

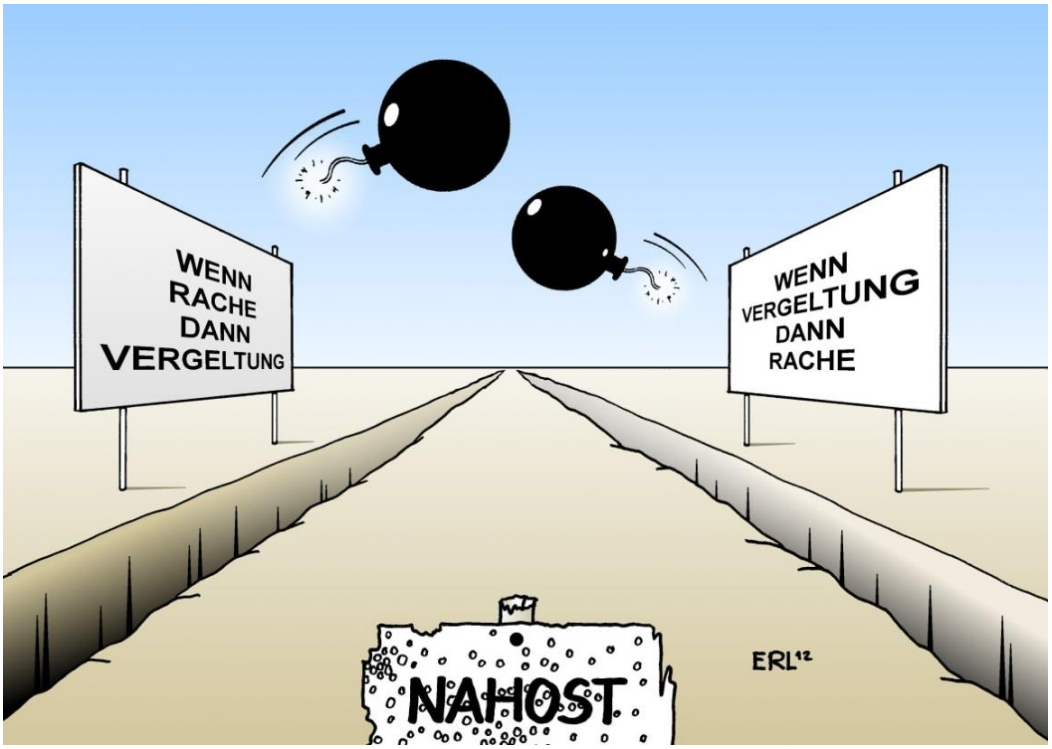

المصدر: © Martin Erl/toonpool.com

الرسم الكاريكاتوري مترجم إلى اللغة العربية اللافتة علي اليمين: الانتقام ثم الانتقام اللافتة على اليسار: الانتقام ثم الانتقام الشرق الأوسط

2. السؤال الرئيسي: لماذا يعتبر حل الصراع في الشرق الأوسط معقداً؟

3. الوصف: مراحل تطور النزاع في الشرق الأوسط

شكل 18 (خريطة): خريطة الوضع السياسي في الشرق االأوسط (2016)

تعرض الخريطة الوضع السياسي عام 2016، ولكن دون عرض المستوطنات الإسرائيلية التي تحتل بالإضافة إلى شبكة الشوارع الواصلة إليها والرابطة بينها. مساحة كبيرة من الضفة الغربية. ولا تظهر الخريطة أيضاً الجدار العازل الإسرائيلي.

يشير الخط المنقّط بين لبنان وإسرائيل، وبين سوريا وإسرائيل إلى خط الهدنة (الخط الأخضر) بعد الحرب العربية الإسرائيلية الأولى عام 1948 و1949. لقد وقّعت إسرائيل اتفاقيات سلام مع مصر والأردن، ومن ضمنها رسم الحدود المشتركة.

توجد خرائط إقليمية أخرى، وكذلك خرائط يمكن فيها متابعة التطور التاريخي للحدود في الشرق الأوسط .

ملخّص المراحل المهمة للصراع في الشرق الأوسط الحروب و الجهود المبذولة للسلام . تظهر على شكل الجدول الزمني التالي[40].

المصدر:
University of Texas at Austin, Perry-Castañeda Library Map Collection.
متوفر الكترونيا تحت:
http://www.lib.utexas.edu/maps/cia16/ israel_sm_2016.gif
[الزيارة الأخيرة: *2016/12/12]*

شكل 19 (جدول بياني): مراحل تطور صراع الشرق الأوسط *(1916 – 2016)*

40 لوصف مفصل للنزاع العربي الإسرائيلي انظر إلى Assenburg/Busse (2016). يرجع الملخص التالي أيضاً إلى Shlaim(2001) و smith (2004) وJohannsen (2011).

التاريخ	1916 و 1920	1939 . 1936	1945 - 1941	ديسمبر 1947 . مايو 1948	1949 . 1948
الحدث/النزاع	اتفاقية سايكس بيكو ومؤتمر سان ريمو: بعد تقسيم أقاليم المملكة العثمانية المنهارة بين فرنسا وبريطانيا العظمى، وضعت عصبة الأمم في مؤتمر سان ريمو صيغة لمطالبها على هذه الأقاليم.	الثورة الفلسطينية: إضرابات عامة مسلحة فلسطينية ضد سلطة الانتداب البريطانية، والهجرة اليهودية المتزايدة بسبب الأنظمة الفاشية في أوروبا. اعتداءات على المستوطنات اليهودية. قامت القوات البريطانية بقمع الثورة بطريقة دموية.	الهولوكوست أو الشوا/ Sho'ah(مصطلح بالعبرية بما معنى النكبة أو الانهيار) في أوروبا.	بعد تخلي بريطانيا عن أقاليم الانتداب: بداية الصراع العسكري على فلسطين/إسرائيل ، وبداية النكبة.	الحرب العربية الإسرائيلية الأولى: أعلن الرئيس الإسرائيلي بن غوريون قيام دولة الإسرائيل بعد إنتهاء الانتداب البريطاني في 1948/5/14. رداً على ذلك، شنت جيوش العراق وسوريا ولبنان ومصر والأردن هجوماً على إسرائيل.

النتائج والتبعات	أصبحت فرنسا القوة المنتدبة في ما يعرف بسوريا اليوم ولبنان، بينما تولت بريطانيا الانتداب على ما يعرف بالعراق اليوم. قسمت بريطانيا أقاليمها المنتدبة بين فلسطين التي تقع بين البحر المتوسط ونهر الأردن، و بين البلاد ما وراء الضفة الشرقية لنهر الأردن (الأردن الآن).	وضعت لجنة بيل البريطانية بعد الثورة خطةً لتقسيم فلسطين، ولكن الهيئة العربية العليا التي مثلت الجانب العربي في الأقاليم المنتدبة البريطانية رفضتها.	قتل ست ملايين يهودي تقريباً خلال الإبادة الجماعية المنظمة.	تهجير ومجازر بحق الفلسطينيين على يد الميليشيات اليهودية (هاجانا، إيرغون)، مثلاً في قرية دير ياسين؛ عمليات إرهابية متبادلة، وكذلك حرب نفسية.	مجازر جديدة وتهجير حوالي 730000 فلسطيني (حسب تقديرات الأمم المتحدة). هرب الكثير منهم إلى ملاجئ في الأردن و لبنان والسعودية وسوريا. عقدت إسرائيل والدول العربية هدنة على طول الخط الأخضر. سيطرت مصر على شبه جزيرة سيناء وقطاع غزة، و سيطرت الأردن على الضفة الغربية.
المشاركون الفاعلون	الأمبراطورية العثمانية، عصبة الأمم، فرنسا وبريطانيا العظمى	بريطانياالعظمى، سكان يهود في فلسطين، الهيئة العربية العليا (خاصةً مفتي القدس أمين الحسيني)	الإمبراطورية الألمانية مع المناطق المحتلة في بولونيا والاتحاد السوفياتي السابق وأنظمة متعاونة	مليشيات يهودية وفلسطينية	العراق، سوريا، لبنان، مصر، الأردن، إسرائيل

التاريخ	1956	1967	1973/10/6 1973/10/24.	1979	1982
الحدث/النزاع	حرب السويس/العدوان الثلاثي على مصر: بعد أن أمّم الرئيس المصري جمال عبد	الحرب العربية الإسرائيلية الثانية التي يُطلق عليها "حرب الأيام الست": شنت إسرائيل هجوماً على مصر	الحرب العربية الإسرائيلية الثالثة التي يطلق عليها "حرب يون كيبور"/"حرب	ألقى الرئيس المصري أنور السادات كلمة أمام البرلمان الإسرائيلي (الكنيست) عام	الحرب اللبنانية الأولى. هجوم إسرائيلي على حركة فتح في لبنان.

	الناصر قناة السويس، قامت كل من بريطانيا العظمى وفرنسا وإسرائيل بهجوم عسكري على مصر و احتلت طريق الملاحة البحري التجاري الذي يصل بين البحر المتوسط والبحر الأحمر.	والأردن وسوريا، وفي هذا السياق استولت على شبه جزيرة سيناء وقطاع غزة ومرتفعات الجولان والضفة الغربية والقدس الشرقية.	أكتوبر": فوجئت إسرائيل بالهجوم المصري والسوري وتكبدت خسائر بشرية، و لكنها تمكنت خلال هذه المعركة من استرجاع حدودها السابقة.	1977. حيث كان أول رئيس عربي قام بذلك . و دعا إلى اتفاق سلمي. كامب ديفيد (1979): بعد عدة سنوات من المفاوضات وقّعت مصر وإسرائيل اتفاقية السلام بوساطة الولايات المتحدة الأمريكية في كامب ديفيد.	
النتائج و التبعات	أجبرت قوات التحالف الأطراف على سحب قواتهم، وذلك بعد تهديدات من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي السابق. أسس ياسر عرفات حركة فتح الفلسطيني في عام 1957. ثم أسّست في عام 1964 منظمة التحرير الفلسطينية التي تضم حركة فتح وهي القوة المسيطرة فيها.	صدر عن اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار رقم 242، والذي أمر إسرائيل بالانسحاب من الأراضي المحتلة، وأكد على حق أي دولة أن تعيش في سلام وضمن حدود آمنة ومعترف بها: أعُتبر الشعار "الأرض مقابل السلام" القاعدة الأساسية للمفاوضات حتى اليوم. بدء بناء المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية. "سبتمبر الأسود": قامت منظمة التحرير الفلسطينية عام 1972 في ميونخ خلال الألعاب الأولمبية بأسر رياضيين إسرائيليين ثم اغتيالهم.	تعرض حزب العمل (ماباي) لضغط داخلي شديد بسبب فشل سياسته الأمنية، ما أدي إلى استقالة رئيسة الوزراء آنذاك جولدا مائير. أسس مناحيم بيغن وأرئيل شارون الكتلة اليمينية التي تُدعى "حزب الليكود" والتي فازت في الانتخابات عام 1977 حيث تقود السياسة الإسرائيلية منذ ذلك الحين.	اعترفت مصر بدولة إسرائيل بتوقيعها اتفاقية السلام، وبالمقابل أعادت إسرائيل شبه جزيرة سيناء إلى مصر. اغتال أعضاء من الجماعات الجهادية الرئيس المصري أنور السادات، بعد أن شارك في المفاوضات بشكل فعّال.	سمحت إسرائيل لمنظمة التحرير الفلسطينية بالنزوح إلى تونسبضغط من الولايات المتحدة والأمم المتحدة. ارتكبت مليشيات مسيحية مارونية بعد سماح الجيش الإسرائيلي لها مجازر في المخيمات الفلسطينية صبره وشاتيلا ، مما أدى إلى استقالة وزير الدفاع شارون في ذلك الحين. سحبت إسرائيل جيشها عام 1985 ، ولكنها استمرت في تمسكها بمنطقة أمنية جنوب لبنان حتى عام 2000. ورداً على ذلك أسّست المليشيات الشيعية حزب الله بتجهيز ودعم من إيران.
المشاركون	بريطانيا العظمى، فرنسا، إسرائيل،	إسرائيل، مصر، الأردن،	مصر، سوريا،	إسرائيل، مصر والولايات المتحدة	إسرائيل، منظمة التحرير الفلسطينية،

الفاعلون	مصر، الولايات المتحدة الأمريكية، الاتحاد السوفيتي	سوريا	إسرائيل	(مناحيم بغين، أنور السادات، جيمي كارتر)	حزب الله

التاريخ	1987ـ 1989	1991 ـ 1993	2000/9/28
الحدث/النزاع	الانتفاضة الأولى وهي عبارة عن حراك اجتماعي شامل في قطاع غزة و الضفة الغربية، عمّت الانتفاضة مظاهرات، رمي الحجارة والزجاجات الحارقة (المولوتوف) على قوات الأمن الإسرائيلية، التي قمعت الاحتجاجات بعنف.	محادثات السلام بين إسرائيل والدول العربية ومنظمة التحرير الفلسطينية في مؤتمر مدريد (1991)، ومفاوضات سرية في أوسلو (1992 – 1993).	الانتفاضة الثانية: صعد أرئيل شارون على جبل الهيكل/الحرم الشريف وإلى المسجد الأقصى، لتخرج على إثر ذلك احتجاجات حاشدة، ثم تدهورت الأوضاع حتى اندلع نزاع مسلّح حيث قامت حركة حماس والجهاد الإسلامي ومنظمة التحرير الفلسطينية بعمليات انتحارية. استخدم الجيش الإسرائيلي أسلحة ثقيلة ضد المتظاهرين، وقام بعمليات عسكرية برية.
النتائج والتبعات	أعلن ياسر عرفات عام 1988 الدولة الفلسطينية بناءً على قراري الأمم المتحدة رقم 242 و338. اعترفت الولايات المتحدة الأمريكية بمنظمة التحرير الفلسطينية كشريك في المفاوضات. أسّست حركة حماس عام 1988 كجناح للإخوان المسلمين (انظر التيارات الرئيسية في الإسلام في الباب 3 عن الحرب في سوريا) وازدادت خلال الانتفاضة تطرفاً.	تطبيق مبدأ "الأرض مقابل السلام" (القرار رقم 242 الصادر عن مجلس الأمن). 1993 أوسلو 1 – اعترفت منظمة التحرير الفلسطينية بدولة إسرائيل، و قبلت إسرائيل برئاسة إسحاق رابين في المقابل بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي للفلسطينيين. ولكن لم يتفق الجانبان على قضية القدس الشرقية، ولا على حق عودة اللاجئين الفلسطينيين، ولا على المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة. 1995 أوسلو 2 - سلّمت إسرائيل قطاع غزة و جزء من الضفة الغربية للسلطة الوطنية الفلسطينية. قسّمت الضفة الغربية إلى قطاعات, تتمتع السلطة الوطنية الفلسطينية بحكم ذاتي وبصلاحيات متفاوتة. تزايد تطرف شريحة من كلا المجتمعين خلال مسار عملية السلام: القوميون المحافظون (حزب الليكود) وأرثودوكسيون متطرفون في الجانب الإسرائيلي، وحركة حماس والجهاد الإسلامي وعناصر متطرفة تابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية في	أمر رئيس الوزراء الإسرائيلي أريل شارون في بداية عام 2002 ببناء جدار عازل بين الضفة الغربية وإسرائيل، لمنع العمليات الانتحارية. و يمتد الجدار داخل أراضي الضفة الغربية. وضعت اللجنة الرباعية (أي الأمم المتحدة، الولايات المتحدة، الاتحاد الأوروبي، روسيا) خريطة الطريق، أي خطة السلام للشرق الأوسط. ومن مطالب الرباعية إنهاء العنف والعمل المشترك لأجل حل يفيد الدولتين. لفد تدهورت السياحة بسبب أعمال العنف المستمرة. سحبت إسرائيل قواتها من قطاع غزة عام 2005 وفرضت حصاراً برياً وبحرياً عليه. أمر شارون بإخلاء المستوطنات وتوطين سكانها –وكان عددهم حوالي 6500 نسمة- في مكان آخر. فازت حركة الحماس عام 2006 ضمن انتخابات حرة واستولت على قطاع غزة بعد فشل محاولة حركة فتح الانقلاب عليها. أوقفت اللجنة الرباعية للشرق الأوسط خطة السلام وفرضت عقوبات

		الجانب الفلسطيني . ارتكب مستوطن إسرائيلي عام 1994 مجزرة مروعة في مسجد إبراهيم الخليل، وبدأت حركة حماس القيام بعمليات إنتحارية، مثلاً على حافلة في تل أبيب. تم اغتيال رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحاق رابين في 1995/11/4 على يد متطرف يهودي. فاز بنيامين نتنياهو في العام 1996 برئاسة إسرائيل تحت شعار "السلام مع الأمان"، و من ثم توسّعت إسرائيل في مستوطناتها وراء حدود الخط الأخضر أكثر وأكثر.	على حركة حماس بسبب عدم اعترافها بإسرائيل.
المشاركون الفاعلون	فلسطينيون في قطاع غزة والضفة الغربية، حركة حماس، منظمة التحرير الفلسطينية في تونس، إسرائيل	مؤتمر مدريد: الولايات المتحدة، لبنان، منظمة التحرير الفلسطينية في الأردن، سوريا وإسرائيل أوسلو: إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية	إسرائيل، فلسطينيون، حركة حماس، الجهاد الإسلامي اللجنة الرباعية (الأمم المتحدة، الولايات المتحدة، روسيا، الاتحاد الأوروبي)

التاريخ	2006	2008/12/27ـ 2009/1/18	2010	2011 ـ 2012
الحدث/النزاع	الحرب اللبنانية الثانية (حرب يوليو): ردت إسرائيل على خطف ثلاثة جنود وشنت هجوماً على حزب الله في لبنان، و على حركة حماس في نفس الوقت	حرب غزة الأولى: عملية "الرصاص المصبوب" ضد حركة حماس بغرض تخفيف إطلاق الصواريخ.	حاولت عدة سفن تابعة لمنظمة غير حكومية، حيث كان مواطنون أتراك من بين ركابها ، أن تنقل مساعدات إنسانية إلى غزة. اجتاحت وحدات خاصة إسرائيلية هذه السفن بسبب الاشتباه بتهريب الأسلحة وقتلت خلال هذه العملية تسعة نشطاء بإطلاق الرصاص الحي عليهم.	قدم الفلسطينيون طلباً للأمم المتحدة: طالب محمود عباس بدولة "فلسطينية" مستقلة. ولكن لم يوافّق على الطلب بسبب استخدام الولايات المتحدة حق النقض (الفيتو).
النتائج والتبعات	حركة حماس وحزب الله: كانا لا يزالان ناشطين وقاموا بإطلاق الصواريخ.	طالبت حركة حماس إيقاف الحصار المفروض على غزة.	بعد ذلك ساءت العلاقات بين إسرائيل وتركيا إلى حد كبير. فشل جهود السلام بين منظمة التحرير الفلسطينية	أكتوبر 2011: حصلت فلسطين على العضوية في منظمة الأمم المتحدة للعلوم والتربية والثقافة (اليونيسكو). نوفمبر 2012: منح اجتماع الجمعية

			و إسرائيل.	العامة للأمم المتحدة فلسطين منصب دولة مراقبة دون عضوية. انتهز الفلسطينيون هذه الفرصة للانضمام إلى عدة هيئات ومنظمات دولية.
المشاركون الفاعلون	إسرائيل، حزب الله، حركة حماس	إسرائيل وحركة حماس	إسرائيل، تركيا، منظمات غير حكومية، حركة حماس	فلسطين والأمم المتحدة

التاريخ	يونيو- أغسطس 2014	أغسطس 2014 ـ أبريل 2015	سبتمبر 2015 ـ أغسطس 2016
الحدث/ النزاع	حرب غزة الثانية: قامت إسرائيل بعملية الجرف الصامد (*Protective Edge*) رداً على خطف طلاب مدرسة تلمودية وإطلاق الصواريخ.	انضمت السلطة الوطنية الفلسطينية إلى معاهدة روما للمحكمة الجنائية الدولية (أنظر الباب "الدبلوماسية")	مظاهرات فلسطينية حاشدة واعتداءات بسكاكين في جبل الهيكل/ الحرم الشريف
النتائج والتبعات	تجاوزت الحرب التي راح ضحيتها أكثر من 2000 شخص في الجانب الفلسطيني و 65 شخصاً في الجانب الإسرائيلي من حيث الاستقرار والشدة عن كل الحروب بعد حرب الست أيام.	يناير 2015: أوقفت إسرائيل بعد الإقرار دفع الضرائب إلى السلطة الوطنية الفلسطينية لمدة 3 أشهر. مارس 2015: توعد رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو خلال حملته الرئاسية أنه طالما هو في الرئاسة فلن تقوم دولة فلسطينية.	منعت إسرائيل اليهود بعد احتلال القدس عام 1967 من الصلاة في قبة الصخر وفي منطقة مسجد الأقصى – المنطقة في قعر جبل الهيكل عند السور الغربي (حائط المبكى) هي فقط المستثناة من المنع. ولكن اعترفت إحدى محاكم القدس عام 2015 بحق الصلاة لليهود في الحرم. ودعت المنظمة صاحبة الشكوى والتي تنتمي إلى حركة أرثودوكسية متطرفة إلى اجتياح جبل الهيكل بعد محاولة الاعتداء على ممثل الحركة على يد فلسطينيين، مما جعل إسرائيل تغلق المدخل. بعد ذلك انطلقت مظاهرات فلسطينية حاشدة وبموازاتها حدثت اعتداءات بالسكاكين على مدنيين إسرائيليين استمرت لعدة شهور. وحيث قام جيش الدفاع الإسرائيلي بتدمير بيوت المعتدين.
المشاركون الفاعلون	الحكومة الإسرائيلية، حركة حماس	الفلسطينيون، المحكمة الجنائية الدولية، إسرائيل	يهود أرثودوكس متطرفون، فلسطينيون، الأمن الإسرائيلي

4. تحليل: صراع الهوية

كما أوضحنا في المقدمة، يمكن أن تُفهم صراعات الهوية كحالات توتر بين أطراف ما . من أين تأتي حالات التوتر؟ يُعتقد في مسألة "صراع الهوية" (*Ropers 1995*) أنّ **الهويات الجماعية** تتألف من تجارب تاريخية مشتركة ؛ من ناحية الاسم، الانتماء الديني، اللغة، أسلوب الحياة والعادات والتقاليد مجتمعةً. تعتبر كل مجموعة من الناس هذه الهويات خاصة بها وتميزها عن الآخرين من خلال وجود "الهوية المضادة" لهاو قد تكون الهوية متضاربة مع هوية "الآخر" مما قد يؤدي إلى صراع الهويات، عندما تعتبر مجموعة ما أن هويتها الخاصة بها لا تتطابق مع هوية الآخر.

تحسب المجموعات صراع الهوية كالألعاب التي تنتهي بالفوز على حساب الأخرين (*zero-sum game*)، لأنّه يُعتبر من المستحيل أن تتمتع كل مجموعة بنفس النصيب من قضية الصراع. عندما يكسب الحزب الأول جزءاً من هذا النصيب، يخسره الحزب الآخر. تتبلور تلك الظاهرة في النزاع الإسرائيلي الفلسطيني على أقاليم معيّنة. يرى الجانبان بأنّ الضفة الغربية والقدس الشرقية جزءان ضروريان من هويتهم، ويدّعيان أنّهم هم فقط من يستحق امتلاك هذه الأراضي. ينظر اليهود لأنفسهم بأنّهم ذرية بني اسرائيل الذين كانوا يعيشون هناك، ثم عادوا بعد أكثر من 2000 سنة من المنفى إلى وطنهم *Eretz Yisrael* (أرض إسرائيل)". لذلك تطلق إسرائيل على أجزاء من الضفة الغربية الاسمين "يهوداً" و"السامرة"، واللتان كانتا خلال عصر الملك داوود و من بعده مملكتين.

وكذلك يرى الجانب الفلسطيني الضفة الغربية وطناً حيث عاشوا منذ قرون في الأقاليم الإدارية العثمانية "القدس" و"عكا" و"نابلس". وقد تطورت هوية سياسية موازية لهويات محلية ودينية أخرى (*Nassar 2013: 225*). يتجلى وجه الصراع الديني في مدينة القدس بإمتياز، وذلك بسبب وجود معالم دينية مقدسة للأديان الثلاثة اليهودية والمسيحية والإسلامية. يعظم اليهود جبل الهيكل خاصةً في القدس الشرقية والذي يقع عليه حائط المبكى/ البراق، وهو عبارة عن بقايا هيكل سليمان. وتسمى المنطقة التي يقع عليها المسجد الأقصى بـ "الحرم الشريف" عند المسلمين. أما قبة الصخرة، فتعَدّ مهمةً للأديان الثلاثة بدرجات متفاوتة. وبسبب اهتمام الطرفين بنفس الأماكن ، لا يمكن لأي تعويضات أن ترضي أي طرف منهما. وبالنتيجة تُعتبر قضية الصراع غير قابلة للتقاسم من كلا الطرفين. لا مفر من هذه المعضلة بمجرد حصول المتنازل على منطقة ما مقابل تعويضات. ذلك هو الفرق بين صراع الهوية و**صراع المصالح** (*Ropers 1995*) – كمفاوضات الشركة وموظفيها حول رفع الرواتب – التي يمكن الوصول إلى رضى الطرفين فيها عن طريق الحل الوسط *(win-win situation)*.

تعمل وسائل الإعلام والمؤرخون على انتقاء وترتيب وتقيّم الأحداث الحاصلة وبتحيُزون للمجموعة التي تخصهم، ويعملون على دمجها في الهوية الجماعية. تظل هذه الأحداث حية في نظام التعليم والأعياد والاحتفالات التذكارية والمعالم التذكارية (كقبور الجنود و المتاحف) والفنون والأدب والطقوس[41]. وأدى ذلك إلى ما يُطلق عليه بـ **"الماضي المنفصم"** *(divided past)* للذاكرة الثقافية في صراع الهوية المفتوح، ويرافَق ذلك بما يسّمى **بـ "السرديات الكبرى"** (*master narratives*). وتتسم هذه السرديات الكبرى ب باعتمادها التاريخ المبني على الدولة القومية، والذي لا يستأثر على الصياغة الداخلية لمادة (التاريخ) فحسب، بل يصل بسيطرته إلى المستوى العام (*Jarausch/Sabrow 2002: 16*). تصبح هذه السرديات محوراً للذاكرة الجماعية للمجتمع، من خلال شرحها تكوين النظام السياسي والثقافي الحالي، وتُشكل أساس الهوية الجماعية. غالباً تُبرز هذه السرديات الكبرى انتصارات اجتماعية حققها بالفعل جزء من المجموعة (**الأمجاد المختارة/***chosen glories* ، *Volkan 1999*). وبالمقابل تحتوي هذه السرديات الكبرى على صدمات باقية تعود إلى حدث كارثي طال المجموعة كجماعة أثنية أو ثقافية

41 نذكر في هذا السياق تذكار محرقة اليهود/الهولوكوست "Yad Vashem" أو عادة المجندين الإسرائيليين أن يؤدوا اليمين للجيش على الهضبة الصخرية "Massada" التي قاتلت مجموعة من اليهود حتى آخر الرمق ضد الفيلق الروماني، قبل أن إنتحروا جميعاً.

بالتأذي أو الهزيمة **(الصدمة المختارة/***chosen traumas*[42]). في أقصى الحالات يُفهم انتصار أحد الحزبين هزيمة للآخر – كما حصل في إطار إتفاقية فيرساي بين فرنسا وألمانيا بعد الحرب العالمية الأولى – مما يعزز صراع الهوية الجاري.

تتجه هذه المجموعات في حاضرها إلى هذه السرديات الكبرى المحفوظة في الذاكرة الثقافية، وترتب أهدافها السياسية من حولها (*Barnett 2002*). فتشكل هذه السرديات الكبرى موارد بلاغية للنخب السياسية التي تتمكن من تشبيه أحداث ماضية بحالة الصراع الحديث، ما يسمح لها بتبرير سياستها. ويصبح أكثر نماذج الشرعية في صراع الهوية الواردة **جعل النفس ضحية** *(victimization)*، وتقوم النخب السياسية الثقافية بإظهار صدمات مختارة *(chosen traumas)* من الماضي لتؤكد لمجموعتها الخاصة بأنّها ضحية جديدة لقوات أو أحداث خارجية. سرعان ما يُستنتَج من جعل النفس ضحية للعنف استحقاق وشرعية استخدام العنف ضد الآخر، كما يُسهل لعب دور الضحية على تبرئة جماعة خاصة من أي ذنب مفترض، بحيث تفرّق بين النفس التي تتخذ دور الضحية، والآخر الذي يتخذ دور المجرم. أما الأخطاء من جانبها فتنكرها وتُسقطها على شخصيات مجرمة واضحة وهذه المعاناة تُسهل استبعاد أي تهمة اقتراف جريمة ما فيما يسمى بـ ("غطرسة الألم").

في حالة التناقض بين "الحقائق" التاريخية لمجموعتين، مثلاً عندما يُسأل في حدث تاريخي معيّن أي طرف مذنب وأيّ طرف محق، ستعزز حجج السرديات المستخدمة الصراع. تزامناً مع تبرير سياستها تستطيع النخب السياسية زرع الشك المطلق في الحق التاريخي للآخر و في هويته بأسرها. كذلك يظهر هذا الماضي المنفصم *(divided past)* في النزاع العربي الإسرائيلي، عندما تصر المجموعتان على كل منها ضحية بريئة في الصراع.

تحتل محرقة اليهود/ الهولوكوست (باللغة العبرية "الشوا/*Sho'ah*") مركزاً بارزاً كصدمة مختارة *(chosen trauma)* في السرديات الكبرى الإسرائيلية (*Resnik 2003: 311*). يشير سياسيون إسرائيليون منذ حرب أكتوبر عام 1967 من حين إلى آخر إلى تجربة الإبادة المنظمة التي عانى منها الشعب اليهودي، هادفين إلى نهج السياسة الأمنية (*Segev 591 :1995*). يُستنتَج من الشوا/*Sho'ah* (أي الهولوكوست) وصدمات أخرى كحرب يوليو وأسطورة مسعدة كتبعية في السياسة الأمنية الإسرائيلية: حيث أصبح يُعتبر الأمان في الأفق الإسرائيلي أولوية غير قابلة للتقسيم. وتسري هذه القاعدة السياسية الإسرائيلية حتى في محادثات السلام (*Izydorczyk 2006: 10 ,40*). علاوةً على ذلك، يمنح جعل النفس ضحية إيجاد أسباب تاريخية وأخلاقية وعاطفية لصد مسؤولية الجانب الخاص عن نصيبه من الذنب في هذا الصراع. بهذه الطريقة تبرّر إنتهاكات الجيش الإسرائيلي، ويسقَط دور المجرم على مجموعات إرهابية (في النظر الإسرائيلي) كحماس أو الجهاد الإسلامي والتي تثبّت أعمالها وخطابها العدواني الحد الفاصل بين الضحايا والمجرمين.

إلى جانب حجج من التوراة والتاريخ والقانون بشكل خاص تبرر الهولوكوست/ المحرقة ـ تأسيس الدولة كضرورة أمنية. يسمح جعل النفس كضحية بتجاهل المسؤولية عن نزوح وطرد الفلسطينيين في العامين 1948/1947 (*Fierke 2013: 7 .et seqq)* وما بعده. وبنفس الوقت يشكل الانتصار في حرب الاستقلال عام 1948 (و 1967 و 1973 أيضاً) مجداً مختاراً *(chosen glory)*. حيث نازعت الدولة الجديدة حسب التفسير الإسرائيلي السائد خصماً أكثر عدداً، ما يشبه النزاع بين داوود وجالوت *(Kadhish & Sela 2016: 7* وما بعده).

أما بالنسبة للسرديات الكبرى الفلسطينية، فهذه الحرب يبرز معناها معاكساً تماماً. حيث تعني النكبة على يد القوات اليهودية الصهيونية تدمير المجتمع الفلسطيني (*Kadhish & Sela 2016: 10* وما بعده). ويُنظر إلى تأسيس إسرائيل على أنّه تهميش للشعب الفلسطيني وتجاوزاً للقانون ولحقوق الإنسان (*2012: 28 – 33 Achcar*). بناءً على هذه □□□□□□ المختارة*(chosen trauma)* يرى الفلسطينيون أنفسهم ضحية دائمة للعدوان الإسرائيلي، ولذلك يحمّلون الحركة الصهيونية المسؤولية الكاملة عن تلك المعاناة، بصرف النظر عن

42 يعترض بعض الباحثين على استخدام مصطلح الصدمة المختارة, لأنّ المجموعة لا تختار حالتها كضحية أو الذل بنفسها (Volkan 1999: 73, ومضة من المؤلف)

مسؤوليتهم في رفض خطة التقسيم التي أعدتها الأمم المتحدة و مسؤوليتهم عن الحرب العربية الإسرائيلية الأولى والعمليات الإرهابية ضد المدنيين (*Kadhish & Sela 2016: 9* وما بعده). ونتيجةً للإصرار على جعل النفس ضحية يميل الفلسطينيون إلى إنكار تجارب وذكريات المجتمع الإسرائيلي اليهودي كضحية حقيقية للمحرقة التي تتمركز حولها الهوية الإسرائيلية اليهودية. كثيراً ما يُستخفّ بالمحرقة – وربما تُنكَر مطلقاً – لأنّها تعد السبب الأساسي لتأسيس إسرائيل (*Kadish & Sela 2016: 13 ,Achcar 2012: 248 – 257* قارن). هذا يعتبر مثالاً / تحليلاً بارزا لدى الجانبين لبناء الهوية الذاتية دون الاعتراف بهوية اللآخر.

5. شرح: النظرية البنائية الاجتماعية النظامية

تفسر نظرية **البنائية الاجتماعية** لأليكساندر فيند/*Alexander Wendt (1999, 1992)* لماذا تفشل جهود السلام بشكل مستمر؟

أ) الفرضيات

يكوّن الناس حسب نظرية البنائية الاجتماعية معنى بيئتهم المادية والاجتماعية للماضي وللحاضر وللمستقبل، وذلك عن طريق استخدام أنظمة الإشارات، خاصةً اللغة *Fierke 2001: 129*). لهذا السبب يرفض أنصار نظرية البنائية الاجتماعية الفرضية القائلة بأنّ معاني الأشياء يجدها الناس في العالم معدّة لهم سَلفاً، ثم ينقلونها كمعلومات موضوعية. فالسلاح النووي – على سبيل المثال – لا يحمل معناه في ذاته و هو استخدامه كسلاح خطير: القنبلة. فإما تُعتبر ضماناً أو خطراً على السلام والأمن. ربما من وجهة النظر الألمانية تعتبر القنبلة النووية في يد إيران على أنّها خطيرة، بينما لا تمتلك فرنسا مثلاً نفس التخوفات. تتعلق تصرفات العناصر المتواجدة بالمعنى الذي تعطيه للأشياء و للعناصر المتواجدة الأخرى (*Wendt 1992: 396-397*).

تكون التفاعلات بين العناصر اللمتواجدة دائماً وإلى حد ما ذات بنية. وتوصف هذه البنيوية النظامية من الناحية النظرية وحسب النظرية البنائية الاجتماعية كشبكة من المبادئ والقوانين تعطي معنا للأشياء وللأفعال وللعناصر اللاعبة وتعمل كمرشد لهذه العناصر. عندما تتصرف العناصر اللاعبة وفقاً للمبادئ أو ضدها، و تتواصل مع بعضها البعض، فهم يلتزمون بالبنية النظامية الموجودة أو يقومون على تغيريها. إذا، تؤثر العناصر اللاعبة **والبنى النظامية** على بعضها البعض في عملية متبادلة.

عندما يتفاعل اللاعبون مع بعضهم البعض، يقدِّرون دائماً أي التصرفات المناسبة لدورهم. الذي من خلاله تتجه **المعرفة ما بين الذوات،** أي الأفكار والتصورات والعواطف المشتركة بين الأفراد . يفرق أليكساندر فيند/ في هذا السياق بين المعلومات المتقاسمة والعلم العام (ما بين الذوات) وهي توقعات ثابتة حول توقعات أشخاص آخرين (*Wendt 1999: 157 – 160*). على سبيل المثال، تعرف كل من إسرائيل و الولايات المتحدة الأمريكية بأنهما صديقتان.فهما تتقاسمان التوقعات حول أدوارهما الخاصة في العلاقة بينهما. ومع مرور الوقت تترسخ هذه المعرفة التي ينتهجونها – حسب فيند – حتى تصبح "**ثقافةً**"، عندما تتم إعادة إنتاجها في نظام التعليم والطب والعلوم والحقوق وإلي آخره، دون أن يؤدي فكر بعض الفاعلين إلى تغيير هذه المعرفة، أي هذه الثقافة. يظهر في ذلك أنّ الثقافة مستقلة عن معرفة الفاعلين المحدَّدين المتفاعلين: بالفعل، غالباً يتصرف الفاعلون بقواعد لا يستطيعون التعبير عنها بأنفسهم، مثلاً القانون الدولي (*Wendt 1999: 162*وما بعده).

تشكل الثقافات المختلفة **الأنظمة الاجتماعية للنظام العالمي**. تستطيع الأطراف الفاعلة أن تتجه ضمن الثقافات بأفعال مفيدة أو ممنوعة أو غير واردة (*Wendt 1999: 187*). على سبيل المثال تُعتبر سياسة الردع العسكري في بعض الأنظمة لا منطقية، مثلاً في الاتحاد الأوروبي (قارن باب "النظرة التعميقة في الاتحاد الأوروبي").

تكوّن الأنظمة ـ أي الثقافات ـ **هوية** تخدم **دور** اجتماعي معيَّن يُصطلح عليه باختصار "هوية الدور". على سبيل المثال يخصص نظام نقطة التفتيش للفاعلين هوية أداء دور معيَّن. عندما يفتش مواطن إسرائيلي سيارة في نقطة التفتيش، لا يعتبر هويته كلاعب كرة قدم في فريق هابويل تل أبيب، بل يشعر بأنّه جندي في خدمة الجيش الإسرائيلي. هذا يمكّنه من إتخاذ قرارات تبدو له مفيدة في هذه الحالة ، ولكنه يحدد المصالح المتنوعة التي تكون لديه. فتحدد هوية الدور دائرة في حالة ما المصالح المحتملة التي قد تؤثر على أفعال الفاعل. فالمصالح تكون –بخلاف النظريات الليبرالية أو الثورية أو الواقعية– مرتبطة بالسياق، ولا تقتصر على الفائدة والقوة والخصومة بين الطبقات. عندما يتصرف فاعل حسب هويته بدور معين تفرضه عليه البيئة الاجتماعية، يرى الأفراد الآخرون في مجموعته في ذلك إثباتاً لهويتهم. وبذلك سيعامله الآخر "كفلسطيني" أو "كجندي إسرائيلي"، أي في إطار الهوية التي قد عرّفوا أنفسهم بها قبل ذلك. وبالنهاية، تتحقق التوقعات عن الطريق المألوف للتفاعل على نقطة التفتيش، ويثبت مفهوم المنطق المشترك (*Wendt 1999: 187*). هكذا يعيد الفاعلون بناء النظام الاجتماعي، الذي سيُبنى عند فاعلي هويات الأدوار عند التفاعل القادم مرة أخرى. إنّهم يتصرفون كأنّ الثقافة مستقلة عن فعلهم. لذلك يقول فيند عن العلاقة بين الفاعلين والنظام بأنها **بناء تبادلي** (*Wendt- mutually constitutive 1992*). ويضيف أن الفوضى هي من صنع الدول *"Anarchy is what states make of it"* (*Wendt 1992*).

حسب نظرية فيند من الممكن أن تظهر الأحداث التي تجعل بناء العلاقات بطرق مختلفة ومتباينة. عندما يلتقي شخصان أو مجموعتان للمرة الأولى (تسمى هذه الظاهرة بـ "حالة روبنسون ـ فرايدي"، وترجع إلى مشهد مشهور في الرواية الأدبية "روبينسون كروزو" *Robinson Crusoe* للمؤلف دانيال ديفو *Daniel Defoe* ، فلن يتشاراكا أي تفاعل ولا أي أسس ثقافية خاصة مشتركة، بل سينقلان توقعات من علاقات اجتماعية أخرى إلى هذه العلاقة الجديدة.

ربما تتكون هويات لأدوار مختلفة عن طريق قرارات وتفاعلات، والتي تعَدّ ثقافات مختلفة. لذلك يرسم فيند أنظمة نموذجية ثلاثة: ثقافة هوبس *Hobbes*، وثقافة لوك *Locke*، وثقافة كانت *Kant* . توصف **ثقافة هوبس** بالحرب بين الكل ضد الكل، مبنية على فرضيات مدرسة النظرية الواقعية، التي تعتبر جميع الفاعلين أعداء بعضهم لبعض. أما في **ثقافة لوك**؛ يعامل الفاعلين بعضهم لبعض كخصوم غالباً يتنافسون بالحوار الاقتصادي السلمي. تتوافق هذه الثقافة مع فرضيات مدرسة النظرية الليبرالية التي تستند إلى القاعدة، أنّ الفاعلين يحترمون استقلاليتهم بشكل متبادل. وبناءً على هذا، تتسم الدول باستقلاليتها التي تمكنها من إعادة إنتاج مؤسسة القانون الدولي. و عندما ينظر الفاعلون إلى بعضهم البعض كأصدقاء، يسيرون في ثقافة كانت. هذه الثقافات تستطيع التغيّر، حسباً الفرضيات الرئيسية لنظرية البنائية الاجتماعية. أما من منظور الفاعلين، فيربطون تغيير الهويات بالتغيير الثقافي.

عندما يتعلم عدد كاف من الفاعلين هويات أدوار جديدة، مثلاً "هذا خصم" أو "هذا صديق"، فذلك يتزامن بتحديد جديد لاهتماماتهم، وبعد ذلك ستتغير أفعالهم. في نفس الوقت تتغير ثقافة النظام الدولي بسبب النماذج الجديدة للتفاعلات. عندما تتحول ثقافة هوبس إلى ثقافة لوك، لا يعتقد الفاعلون مرة أخرى أنّ أساس العلاقات في النظام الدولي هو العداوة.

و لكن حسب النظريات المنطقية يكون تغيير الهويات والاهتمامات خلال سلسة التفاعلات مستحيلاً، وتفترض هذه النظريات بأنّ هوية الإنسان الحقيقيةً تكون أساساً للهوية الاقتصادية *(homo economics)*. بالمقابل يرى أنصار النظرية البنائية الاجتماعية أنّه يتوجب إعادة إنتاج الهوية من خلال العلاقات الاجتماعية باستمرار (موازيةً لبناء الثقافة) ما يجعل هذه العلاقات قابلة للتغيير. هنا يطرح فيند مصطلح **التعلم الاجتماعي**، معلّلاً بذلك أنّ العلاقات الاجتماعية هي التي تكوّن الهوية (*Wendt 1999: 326* وما بعده). حسب فيند لا يلائم الفاعلون تصرفاتهم للآخر فقط ، بل يغرسون أيضاً الصورة التي يعرضها شريك العلاقة بتصرفاته واتصالاته، أو بوجه آخر، ينظر الفاعلون إلى أنفسهم عبر عيون الآخرين، حتى يتعلموا المعاني المخصصة لهم من خلال مجرى هذه

التفاعلات المتكررة كهوية الدور (انظر أعلاه). يطلق فيند على تطوير الفاعلين ثقافة مشتركة و– إلى حد ما – هويات أدوار مشتركة منطقية مصطلح **التعلم المتداخل** (انظر التحليل في باب "تشكيل الجماعة")**.**

يرسم فيند العوامل الأربعة التالية التي قد تجعل الهويات المرسخة تتغير، ومن المحتمل أنّها ستؤدي إلى تكوين هوية جديدة كـ"الصديق" على المدى البعيد (*Wendt 1999: 343 – 363*):

- **الارتباط المتبادل** وهو عبارة عن الارتباط الاقتصادي أو الأمني أو ما شابه.
- **التجانس**[43] يصف نظام المؤسسات المتشابهة بين الفاعلين.
- يعتبر عدة فاعلين بأنّهم مرتبطون بـ**مصير مشترك** (common fate) ، وذلك في حالة توقف البقاء والسلامة والرفاهية على أحداث تواجهها جميع المجموعة (Wendt 1999: 349). يتكون **مصير مشترك** من أحداث مميزة ككوارث طبيعية أو هجوم لفاعل ثالث، بخلاف الارتباط المتبادل الدائم الثابت.
- يلمح فاعل ما بـ**تقييد ذاتي** (التنازلات)، بأنّه قد يختار أفعالاً لا تخدم المصلحة الاقتصادية أو الأمن السياسي فقط، مثلاً نزع السلاح رداً على مزيد من تسلح قوة خارجية. يرى فيند أنّ التقييد الذاتي يكون شرطاً للتغيير الثقافي أياً كان.

ب) تطبيق هذه النظرية على نزاع الشرق الأوسط

تحدث منذ العشرينيات من القرن العشرين اشتباكات مسلحة بين الجهة اليهودية الصهيونية و لاحقاً الإسرائيلية (بعد تأسيس دولة إسرائيل) والجهة الفلسطينية من حين إلى آخر. تجري منذ انتفاضة الأقصى عام 2000 سلسلة أفعال وردود أفعال عنيفة (*Johannsen 2011: 52* و ما بعده)، تشتد حتى تصل إلى هجمات بالسكاكين عام 2016. شكلت الاشتباكات العنيفة حول الحرم القدسي ، ومعارك الشوارع وهجمات السكاكين ، التمثيل الإعلامي للعلاقات الاجتماعية من 2015 إلى 2016. ما هو السبب للثمن العظيم الذي يجازف به الطرفان؟ لماذا يكون هذا الصراع راسخاً، برغم من مجيء وذهاب سياسيين كثر عبر عدة أجيال؟ كما أوضحنا في التحليل، تفسر إسرائيل ومجموعات فلسطينية أعمال العنف، وكذلك اتفاقيات دبلوماسية ـ كاتفاقية أوسلو[44] ـ في ضوء السرديات الكبرى الخاصة بكل طرف (قارن *Izydorczyk 2006: 24 – 27*).

من وجهة نظر إسرائيلية، يهدف الإرهاب الفلسطيني فقط إلى سحق إسرائيل، وربما إلى هولوكوست جديدة (*Zertal 2003* الباب الخامس)، وليس إلى الحكم الذاتي السياسي على الإطلاق. أما الجانب الفلسطيني، فيرى في العمليات العسكرية، امتدادا للاستيطان المستمر والزاحف للنكبة التي بدأت بالهجرة اليهودية الصهيونية وليس بإجراءات أمنية ضد الإرهاب (*Fierke 2013: 9*). تحمل السياسات المقرونة بالهوية أخطاراً جوهرية على الجانبين، وفي نفس الوقت تغذي الهوية الخاصة. لماذا لا تختار إسرائيل والفلسطينيون وصفاً ذاتياً آخر، من خلال إصلاح نظام التعليم والحجج السياسية المختلفة؟

تشرح آلية فيند "التعلم الاجتماعي" بقاء هذا النزاع بالتشكيل المستمر لهويات وأدوار تكمل بعضها بعضاً. يتوقع كل طرف من الآخر العدوانية الناتجة عن تحريض السرديات الكبرى، ولذلك كلاهما يتصرفان بمنطق العداوة،

43 يمكن تحديد التجانس مثلاً برفاهية متساوية أو أنظمة سياسية متشابهة

44 اعترضت حركة الحماس على "عمليةوسلو للسلام أ, لأنّها طالبت باسترجاع جميع فلسطين التاريخية من العدوان الصهيوني، زاعمة أنّ الشعب الفلسطيني "لا يزال يتعرض للاحتلال الصهيوني المستمر" (Johannsen: 2011 57، 98 و ما بعده)، بينما حاول صهاينة جدد إسرائيلية وأرثوجوكسيون متطرفون ومستوطنيون منع الاتفاقية ل "يصدوا أوسشفيتز جديد" (Zertal 2005: 200-197).

وهكذا يشعلان العداوة والحقد بسبب سوء الثقة بينهما. يمكن القول بأنّ التوقعات تتداخل وتتشابك (*169 Wendt 1999:*). من الأمثال الجديرة بالذكر حول الجانب الإسرائيلي الحرب الوقائية عام 1967 وحول الجانب الفلسطيني الانتفاضة الأولى والتي أشعلها حادث مرور. وقبل الانتفاضة الثانية رأى الفلسطينيون في صعود شارون لجبل الهيكل عام 2000 بالإضافة لتوسع الاستيطان علامةً واضحةً على مواصلة النكبة. وكردة فعل اشتعلت الثورة مما جعل إسرائيل تشعر بصحة مزاعمها بأنّ الهدف الفلسطيني هو إحداث محرقة جديدة. تؤكد التفاعلات العنيفة بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي افتراضات كل طرف عن الآخر حول نواياه العدوانية، وكل طرف بدوره يتعلم هوية دور "العدو". وتستنبط هذه الهويات من الروايات الخاصة بكل طرف وتعمل التفاعلات العنيفة بدورها على ترسيخ تلك الروايات. لو خالفت تصرفات الطرف الآخر التوقعات المسبقة عن تصرفاته، مثلاً الاحتجاج السلمي على العنف، كما قام بها مهاتما غاندي في مواجهة السلطات البريطانية، يصبح من الصعب لدى كل طرف الاستمرار بتقديم روايته ورسم هويته

مما يعقد ثقافة ضبط النفس (المرتبطة بالتنازلات) هو التعلم الاجتماعي، أصبحت العداوة ثقافة هوبسية *Hobbesian culture* ليس فقط حول التفاعل التالي ويعود ذلك لسببين، أولاً ، بدأ الصراع قبل ولادة جميع المتورطين اليوم وتم إضفاء الطابع المؤسسي عليه بشكل مستقل عن الفرد كمعرفة ذاتية في وسائل الإعلام والنظام التعليمي والفولكلور (قارن *Sela & Kadish 2016* 15 و ما بعده، 18 و ما بعده). ثانيًا، تعتبر غالبية الشعبين استخدام العنف ضد الآخر أثناء الانتفاضة الثانية أمرًا طبيعيًا أو طبيعيًا أو مشروعًا (*Wendt 1999: 265*). المنطق الموصوف لعدم الاعتراف يميز ثقافة هوبز. لأن الصراع قد استمر كثقافة مشتركة ، لا يحتاج الأفراد إلى إيواء عداء تاريخي تجاه جيرانهم بسبب أفعالهم لإعادة إنتاج الصراع. تشمل أنماط التفسير في وسائل الإعلام والتاريخ والتواصل السياسي أيضاً الأفعال الحسنة النية والجهل والحوادث أو التصرف بدافع الخوف واليأس. على الرغم من الأهمية البالغة للتسوية السلمية، فإن إعادة التفكير في الأفراد - مثل رابينز وعرفات - لا تغير تلقائاً الثقافة السائدة. على العكس من ذلك، فإنه يعتمد على ثقافة الأفراد وإبداعهم سواء كان الانسحاب العسكري أو ضبط النفس الدبلوماسي يُفهم على أنه ضبط النفس أو الضعف - على الرغم من أن ثقافة هوبز *Hobes' culture* تقترح التفسير الأخير للجهات الفاعلة. بالإضافة إلى ذلك، فإنه يحث النخب السياسية على تبرير أفعالهم السياسية في المقام الأول مع الاهتمام بالبقاء ، والذي يحدد التفاعلات من حيث السياسة الأمنية. عندما يكون الآخر عدواً ، فإن التعريفات الأخرى للمصالح - مثل السلام - تبدو غير عقلانية.

6. التقييم

تستطيع النظرية البنائية الاجتماعية لفيند ـ بناءً على المقطع التحليلي ـ إيضاح نماذج الصراع وثباته، ولكن النظرية تبقي على العديد لا تزال من التساؤلات بلا إجابات. يعتبر فيند في كتابه أن الدول فقط هي لوحدها العناصر الفاعلة، لأنّ يمكن اعتبارها كيانات مستقلة بذاتها.

لكن ذلك و على أرض الواقع يؤدي إلى بعض المشاكل، لأنّ السلطة الوطنية الفلسطينية ليست دولة حسب القانون الدولي. علاوةً على ذلك، وبسبب تصميم الدولة كصندوق أسود (black box)، تستثني النظرية الهويات المتنوعة ضمن المجموعات الاجتماعية. لا شك أنّ هناك عدة تيارات ضمن الدولة الإسرائيلية، كالصهيونية العلمانية، والصهاينة الجدد، والأرثودوكس المتطرفين، والتي تتباين سياستهم ومواقفهم نحو الصراع بشكل واضح. ولا تراعي هذه النظرية جبهات الصراع الداخلية الفلسطينية. بينما تسيطر حركة حماس منذ عام 2006 على قطاع غزة، وتدير السلطة الوطنية الفلسطينية الضفة الغربية، حيث أن حركة الفتح هي القوة المسيطرة فيها. وبسب إنكار حركة حماس حق الوجود لدولة إسرائيل تبدي إسرائيل عن شكوكها بإمكانية تنفيذ الاتفاقيات المبرمة مع حركة الفتح. لهذا لا تستطيع نظريات فيند الإجابة على أسئلة مركزية حول جبهات الصراع ضمن المجتمعات.

7. التوقعات

إذا اتبعنا فيند بعوامله الأربعة، يمكننا القول بأنّ طرفي الصراع يستطيعان الفرار من العنف، وذلك إذا استعد طرف أو الطرفان لتقييد ذاتهم. ولكن تصريح الرئيس الإسرائيلي بنيامين نتانياهو قبل إعادة انتخابه في مارس 2015 بأنّ إسرائيل لن تعترف بدولة فلسطين خلال مدة رئاسته. إضافةً إلى مواصلة بناء المستوطنات خلال رئاسة شارون ونتنياهو، أكدت إسرائيل بعد المبادرة الفرنسية لأجل تجديد محادثات السلام في يونيو عام 2016 على موقفها الواضح: أن فكرة دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة و عاصمتها القدس الشرقية لا تتوافق مع المصالح الأمنية الإسرائيلية. ولكن هذا المطلب لا يُعتبر إلا الحد الأدنى لمطالب الطرف الفلسطيني. وبنفس الوقت لم تنجح محاولات حركة فتح لدفع حركة الحماس على الاعتراف بدولة إسرائيل. وقد فشل الجانب الفلسطيني في جهوده الأخيرة لتشكيل حكومة وحدة وطنية بين حركتي فتح وحماس في يونيو عام 2016. تبدو إمكانية عملية سلام جادة غير واردة على المدى البعيد بسبب الانشقاقات الداخلية الفلسطينية وعدم ضبط إسرائيل لذاتها.

8. نصائح عملية

من وجهة نظر النظرية البنائية الاجتماعية النظامية لا بد على المجتمع الدولي، خاصةً الولايات المتحدة وروسيا والاتحاد الأوروبي حث الطرفين على ضبط الذات، لأنّ الاستيطان الإسرائيلي يتجاهل النكبة وهي جزء أساسي للهوية الفلسطينية. لذلك كان من الأفضل، لو تخلت إسرائيل عن توسيع المستوطنات، على الأقل خلال مفاوضات السلام، لأنّ الفلسطينيون يعدّون الاستيطان خطراً جوهرياً مما يجعلهم لا يثقون في مفاوضات السلام من أساسها. وبنفس الوقت تنتهك مجموعات فلسطينية متطرفة بعمليات إرهابية والدعوة لتدمير إسرائيل الهوية اليهودية الإسرائيلية ، خاصة فيظل تجربة المحرفة المرسخة فيها. تخلي الجانب الفلسطيني عن هذه القيام بهذا النوع من الأفعال، يزيد ثقة إسرائيل في نجاح المفاوضات على المدى البعيد.

المسرد

نظام العناصر الفاعلة
Divided past الماضي المنفصم
صراع الهوية
هوية الدور (هوية لإداء دور معين)
نظرية البنائية الإجتماعية النظامية
Mutually constitutive بناء متبادل
المجد المختار/الصدمة المختارة
المعرفة ما بين الذوات
السرديات القومية الكبرى
Sozialisation التنشئة الاجتماعية
Victimization جعله ضحية
التعلم الإجتماعي

أسئلة للتمرين

- كيف تقوم المجتمعات بمواصلة سياسة الذاكرة الثقافية؟ كيف تغيّر هذه الثقافة صراع الهوية في ظروف معينة ؟
- طبق نظرية فيند على تغيّر العلاقات بين ألمانيا وفرنسا! ما هي العوامل التي مكّنت الطرفين من التغلب على "العداوة المتوارثة"؟
- كيف تفسر نظرية الواقعية الجديدة (انظر المقطع الخامس في الباب "ردع الصراع في الشرق الأوسط؟ استنتج الفرق مع النظرية البنائية الاجتماعية النظامية.
- سؤال استنباطي: اقرأ المقطع الثالث في الباب "نظام التجارة العالمية". حاول شرح نظام التجارة العالمية من خلال النظرية البنائية الاجتماعية النظامية!

ينصح بمشاهدة فيلم: خنزير غزة (2011)، *Sylvain Estibal* (فلم روائي)

يكتشف السماك الفلسطيني المحبط جعفر (*Sasson Gabai*) يوماً في شباكه خنزيراً و يبذل كل الجهود للتخلص منه سراً، ثم يجد المستوطنة *Yelena* اليهودية حليفةً. يشير هذا الفيلم الكوميدي إلى الأفكار المهووسة التي تجري حول هذا النزاع.

نص مقترح عن الصراع:

Assenburg, Muriel/Busse, Jan (2016): Der Nahostkonflikt. Geschichte, Positionen, Perspektiven. C.H. Beck. Reihe Wissen. No. 2858.

نص مقترح عن نظرية البنائية الاجتماعية النظامية:

Jackson, Robert/Soerensen, Georg (2015 Jackson, Robert/Soerensen, Georg (2010): Introduction to International Relations.): Introduction to International Relations. Oxford: Oxford University Press, pp. 159–180.

النص الأصلي لهذه النظرية:

Wendt, Alexander (1992): Anarchy is what States make of it: The Social Construction of Power Politics. In: International Organization vol. 46, no. 2, pp. 391–425.

المراجع الأخرى المستخدمة:

Achcar, Gilbert (2010): The Arabs and the Holocaust. The Arab-Israeli war of narratives. London: Saqi Books.

Barnett, Michael N. (2002): The Israeli Identity and the Peace Process. Re/creating the Un/thinkable. In: Shibley Telhami und Michael N. Barnett (Hrsg.): Identity and foreign policy in the Middle East. Ithaca: Cornell University Press, pp. 58–87.

Fierke, Karin M. (2001): Critical Methodology and Constructivism. In: Fierke, K. M./Jørgensen, Knud Erik (Ed.): Constructing international relations. The next generation. Armonk, N.Y: M.E. Sharpe, pp. 115–135.

Izydorczyk, Monika (2006): Security vs. Justice. Israel and Palestine. Diverging Perceptions of the Middle East Conflict since the Beginning of the Second Intifada and their Influence on the Peace Process. In: The Marshall Center Occasional Paper Series 4.

Jarausch, Konrad H./Sabrow, Martin (2002): »Meistererzählung« – Zur Karriere eines Begriffs. In Jarausch, Konrad H./Sabrow, Martin (Ed.): Die historische Meistererzählung. Deutungslinien der deutschen Nationalgeschichte nach 1945. Göttingen: Vandenhoeck & Ruprecht, pp. 9–32.

Johannsen, Margret (2011): Der Nahost-Konflikt. Wiesbaden: VS Verlag für Sozialwissenschaften.

Nassar, Issam (2013): Der Palästinensische Nationalismus. Die Schwierigkeiten der Darstellung einer ambivalenten Identität. In: Ilan Pappe (Ed.): Zu beiden Seiten der Mauer. Auf der Suche nach einem gemeinsamen Bild der israelisch-palästinensischen Geschichte. Hamburg: Laika, pp. 217–234.

Resnik, Julia (2003): 'Sites of memory' of the Holocaust: shaping national memory in the education system in Israel. In *Nations Nationalism* Vol. 9, no. 2, pp. 297–317.

Ropers, Norbert (1995): Friedliche Einmischung. Strukturen, Prozesse und Strategien zur konstruktiven Bearbeitung ethnopolitischer Konflikte. Berlin: Berghof Forschungszentrum für konstruktive Konfliktbearbeitung.

Śegev, Tom (1995): Die siebte Million. Der Holocaust und Israels Politik der Erinnerung. 1st ed. Reinbek bei Hamburg: Rowohlt.

Sela, A., & Kadish, A. (2016). Israeli and palestinian memories and historical narratives of the 1948 war-an overview. *Israel Studies,* vol. 21., no. 1, pp. 1–26.

Shlaim, Avi (2001): The iron wall. Israel and the Arab world. London: Penguin Books.

Smith, Charles D. (2004): Palestine and the Arab-Israeli conflict. Boston: Bedford/St. Martin's.

Swisher, Clayton E. (2004): The truth about Camp David. The untold story about the collapse of the Middle East peace process. New York: Nation Books.

Volkan, Vamik D. (1999): Das Versagen der Diplomatie. Zur Psychoanalyse nationaler, ethnischer und religiöser Konflikte. Gießen: Psychosozial-Verlag.

Wendt, Alexander (1999): Social theory of international politics. Cambridge: Cambridge University Press.

Zertal, Idith (2003): Nation und Tod. Der Holocaust in der israelischen Öffentlichkeit. Schriftenreihe des Instituts für deutsche Geschichte der Universität Tel Aviv, vol. 24. Göttingen: Wallstein.

المبحث الثالث: الأمن والتدخل: حروب يوغسلافيا

نستطيع حقاً القول بأن حروب يوغسلافيا[45] تعتبر "حدثاً محورياً "[46] في العلاقات الدولية، حيث تتقاطع خطوط التطور في أجزاء كثيرة منها، سواء تحدثنا عن السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي أو السياسات القومية في أوروبا أو تطور حلف شمال الأطلسي أو الأمم المتحدة أو توسع الاتحاد الأوروبي أو سياسة الدفاع المشتركة للاتحاد الأوروبي، أو تحدثنا عن بعض التطورات في القانون الدولي أو التطورات في التكنولوجيا العسكرية وأشكال الحرب أو العنف الجنسي أو النزاعات العرقية والتعامل معها بغرض حل الصراع (*conflict resolution*). لقد شكلت حروب يوغسلافيا دوراً حاسماً في جميع هذه المجالات.

شكل 20: خريطة يوغسلافيا السابقة

المصدر: International Criminal Tribunal for the former Yugoslawia (ICTY) متوفر الكترونيا عن طريق الرابط التالى:http://www. icty.org/sid/321(الزيارة الأخيرة فى: (24/10/2016)

أبريل 1991:

45 تشير المراجع العلمية إلى مصطلحات أخرى غير "حروب يوغسلافيا" ومنها على سبيل المثال: "حروب البلقان". ولكن، يعتبر هذا المصطلح غير واضح، لأن حرب سابقة بين شعوب البلقان والإمبراطورية العثمانية (1913/1912) تسمى هكذا أيضاً. مصطلح"حروب التفكك" غير واضح من حيث التحليل، و يتضمن لفظ "التفكك" نوع من التقييم، وهذا غير منصف من المنظور العلمي. أما مصطلح "حروب الانفصال" فيضع دوافع سلوفينيا وكرواتيا في بؤرة الصدارة دون النظر إلى دوافع صربيا والجبل الأسود.

46 يلمح هذا المصطلح بـ عبارة "الزمن المحوري" لكارل ياسبرس (Karl Jaspers). حيث يوصف عصراً تاريخياً تتأصل عليه الكثير من العصور المتعاقبة ، مع العلم أن علماء التاريخ لا يتفقون على هذه العبارة بين, بل يدور جدل حول صحتها.

" تقول الناس جميعاً هنا أن الحرب تخيم علينا في هذه الأيام، ولكني أتردد في استخدام هذه العبارة حتى الآن. إنها تذكرني بمسدس "بيريتا" الذي أتى به أبي إلى البيت بعد الحرب. لماذا أراني إياه و أنا وأخي ونحن أبناء الخمس سنوات فقط؟ أظن لأنه خاف أن نجده بأنفسنا. أتذكر جيداً، عندما أنزله من الخزانة القديمة المصنوعة من خشب البلوط في غرفة النوم وقام بإخراجه من قماش أبيض مطوي. ثم أخذه بيده وملامح وجهه كانت تثير العجب، لغد سمح لنا بإمساكه قليلاً. شعرت وكأن المسدس كان ثقيلاً وبارداً. وصوبته تجاه أخي الصغير. أردت أن أقول "طاخ طاخ" فإذا بنظرة في وجه أبي أشعرتني بالتجمد، فقد كان وجهه أبيض بياض الحائط وكأنه رأى شبحاً - الذي كان مألوفاً له جيداً - في هذه تلك اللحظة – ألا وهو شبح الحرب المنسية منذ زمن طويل. نزع "البيريتا" من يدي قائلاً: "لا تفعل ذلك أبداً، حتى لو كنت مازحاً. لا تلمس الأسلحة. فهي تجلب الموت، عاجلاً أم آجلاً، فتأمل ذلك. من يعلم ذلك غيري، وقد عشت الحرب؟ (...)

و أضاف قائلاً: (...) إن الحرب أفظع شيء ممكن أن يعيشه الإنسان. وإنه أفضل لنا كأولاده ألا نتصور شكلها، لأنها لن تحصل مرة أخرى. لقد كان يناضل طوال حياته أن لا تعود. (...) وحكى لنا كيف غيرت الحرب مجرى حياته بأكملها. كان يخطط ليصبح بحاراً، قبطان مثلاً. لأنه أراد أن يسافر ويطّلع على العالم. هذا الجرح الأليم في النسيج الحساس في حياته الصغيرة وهذا النوع الذي يُمزق حياته إلى شطرين، وبالرغم من ذلك عليه أن يكمل الحياة لا محالة، وكأنه لم يحصل شيء، تحسر أبي على هذا كله. لقد تعلمت من تجربته، أنك لن تبقى نفس الشخص بل إنه من المستحيل أن تبقى نفس الشخص.

يوليو 1991:

"بينما كنت أتجول في محل صيد لكي أجلب الطعام للكلاب وحيث كان في المحل تعرض أسلحة إلى جانب بضائع أخرى، فإذا برجل عجوز يدخل المحل ويعرض مسدساً نسائياً للبيع بسعر 1000 مارك. كان المسدس على المنضدة، كم هو صغير ولامع كلعبة! فجأة شعرت بالرغبة في شرائه وامتلاكه – نعم، حتى أنا! لما لا ـ كما خطر ببالي ـ أنا إنسان وحيدٌ وعاجز ومذعور.يستغرق ذلك مجرد ثانية فقط ومع ذلك أشعر بأن الحرب قد حصرت حياتي الهشة بمخالبها. ثم تأتي صورة في ذهني، صورة لجندي ميت. إنها صورة أبي و"البيريتا" ملتحمان مع بعضهما البعض. أخيراً، أخرج من المحل وأبدأ بالبكاء. أيقنت الآن بأن حياتي تتحطم كما تحطمت حياة أبي (*Drakulic 1991: 9-18*)."

2 . السؤال الرئيسي: لأي مدى يمكن تبرير عمليات التدخل العسكرية ؟

3 . الوصف: تفكك يوغسلافيا (1990 – 1999)

سنعرض في هذا المقطع وصفاً مختصراً عن الحروب المختلفة التي حصلت تباعاً قبل انهيار الاتحاد اليوغسلافي[47]. سيتم العرض بتسلسل زماني ويركز على أهم العناصر الفاعلة وأهم الأحداث. وسنلفت الانتباه نحو المجتمع الدولي بشكل خاص، لأن "التدخل" يتخذ مكاناً مركزياً فيما يلي (انظر "التحليل").

يمكننا أن نميز مراحل الحرب في يوغسلافيا كما يلي:

أ ـ تفكك يوغسلافيا واندلاع الحرب في سلوفينيا (1974 – 1991)

ب ـ حرب كرواتيا الأولى (1991)

ت ـ حروب البوسنة (1995)

ث ـ حرب كرواتيا الثانية (1995)

ج ـ حرب كوسوفو (1998 – 1999)

أ) تفكك يوغسلافيا واندلاع الحرب في سلوفينيا (1974 – 1991)

إن تأسيس دولة يوغسلافيا كان نتيجة لإعادة تشكيل دول البلقان عقب تمزق الإمبراطورتين العثمانية والنمساوية (إمبراطورية هابسبورغ). انتصرت بعد الحرب العالمية الثانية ميليشيات الجنرال تيتو (*Tito*) والتي تسمى بـ "البارتيزان" على أنصار النظام الملكي الصربي ("الجيتنيك" ـ *Četniks*) في الصراع حول الحكم وأسست بعد ذلك "جمهورية يوغسلافيا الاشتراكية الاتحادية"، وكانت عبارة عن نظام سلطوي تحت سيادة الحزب الشيوعي الذي سيطر عليه الجنرال تيتو. ولكي تهدأ التوترات الإثنية الكامنة بين الشعوب والطوائف المختلفة، صدر عام 1974 دستور أعطى الجمهوريات الاتحادية حكما ذاتياً إلى مدى بعيد.

وإضافة إلى هذه الجمهوريات سلوفينيا وكرواتيا والبوسنة والهرسك وصربيا والجبل الأسود، ومقدونيا- تم تأسيس إقليمين يتمتعان بالسيادة الذاتية وحكومتين مستقلتين أيضاً ، وهما منطقة الفويفودنا (*Vojvodina*) في الشمال وكوسوفو في الجنوب. ساد في يوغسلافيا من الناحية الاقتصادية تفاوت ضخم بين الشمال والجنوب. اتسمتا سلوفينيا وكرواتيا الواقعتان شمالاً بالرفاهية نسبياً ـ مقابل مقدونيا التي اتصفت بالضعف الهيكلي والتنظيمي ومقابل كوسوفو التي كانت تعاني من فقر مدقع. بالفعل. وبفضل شخصية تيتو كان من الممكن اتخاذ القرار في النظام السياسي ، ولذلك من غير المستغرب انخراط الجمهورية في اضطرابات شديدة بعد وفاته عام 1980. وتزامناً مع ذلك ازدادت المشاكل الاقتصادية (ارتفاع الديون الخارجية، ضعف إنتاجية الشركات)، ولكن اللاعبون السياسيون كانوا عاجزين عن الاتفاق حول إصلاحات جوهرية. وقد خلفت هذه التطورات توترات إثنية متزايدة، واتخذ الانتماء الديني في هذا الإطار دور "العلامة الإثنية" (*ethnic" "marker*): كانت الأرثودوكسية المسيحية لدى الصرب و لدى سكان الجبل الأسود و سكان مقدونياً العلامة الإثنية، و كانت الكاثوليكية المسيحية العلامة الإثنية للسلوفينيين والكرواتيين و كان الإسلام علامة البوسنيون والكوسوفيين.

47 يلخص الفلم الوثائقي "موت يوغسلافيا" لل BBC الأحداث بشكل مصيب. متوفرا إلكترونيا تحت:
https://www.youtube.com/watch?v=oODjsdLoSYo
(2016/06/24 :□□□□□□□ □□□□□□□)

وما عزز التباعد المتزايد بين شعوب وطوائف يوغسلافيا هي مساعي سلوفينية وكرواتية للاستقلال من ناحية وحصول سلوبودان ميلوسيفيتش, *Slobodan Milošević* على الحكم في صربيا التي كانت الجمهورية الأكبر من حيث المساحة و عدد السكان. قاد ميلوسيفيتش احتجاجات جماعية (الثورات البيروقراطية) عام 1989 بغرض زيادة النفوذ الصربي وأسقط حكومتي الإقليمين المستقلين (الفويفودنا وكوسوفو). أدى هذا الوضع إلى طريق مسدود في أعلى الهيئة اليوغسلافية المسماة بـ "المجلس الاتحادي" حيث تجابهت صربيا والجبل الأسود من جهة وباقي الجمهوريات الجزئية من جهة أخرى. وضمن هذا السياق فقد الحزب الشيوعي تدريجياً قدرته السابقة على دمج جميع الشعوب والطوائف. بما أن المؤسسات اليوغسلافية أصبحت شبه معطلة. و وتوازى ذلك مع رغبة الجمهوريتين الشماليتين في الحصول على الاستقلال، الأمر الذي أيقظ جزءاً كبيراً من نخبة بلغراد القومية الصربية. استغل ميلوسيفيتش هذا المزاج، و أمر بتسليح الأقليات الصربية سراً في كرواتيا وفي البوسنة، وأجج الحقد الشوفينيي ضد سائر الإثنيات، مدعوماً من وسائل الإعلام الموجهة, وسرعان ما قرر إقليم كراينا المأهول بسكان صربيين انفصاله عن كرواتيا في بداية 1990 ، وجاء إعلان كلمن سلوفينيا وكرواتيا الاستقلال في صيف 1991، متجاهلاً نصائح المجتمع الدولي. ورداً على ذلك اجتاح الجيش الشعبي اليوغسلافي والذي بات تحت سيطرة الصرب سلوفينيا بحجة أنه مضطر لتأمين الحدود الخارجية ليوغسلافيا. بعد ذلك انتقلت أعمال العنف إلى كرواتيا.

مرت الأحداث قبل اندلاع **الحرب في سلوفينيا** والتي استغرقت **عشرة أيام** بالنسبة للدبلوماسية الغربية مرور الكرام. ربما كان السبب وراء ذلك أن كل من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وبريطانيا العظمى وألمانيا كانت منشغلة في توحيد ألمانيا ودمجها دولياً ومشغولة في الحرب العراقية على الكويت، والانقلاب في موسكو، و"جولة للتجارة العالمية في أوروغواي" (*world trade round*) التي كانت قد تجمدت ـ وهي عبارة عن محادثات من أجل تحرير الأسواق العالمية والتي حدثت في أوروغواي منذ عام 1986 حتى عام 1994). فلا عجب أنه في ظل هذه الظروف جاء تدخل القوات الغربية بعد فوات الأوان، كما هو الحال في عمليات التدخل الغربية، والتي ينطبق عليها القول "قليل جداً بعد فوات الأوان" "*too little too late*".

ب) حرب كرواتيا الأولى

جرت الاشتباكات في كرواتيا في النصف الثاني من عام 1991 في المناطق ذات الغالبية الصربية بشكل رئيسي، وهي "سلافونيا" (*Slavonia*) في كرواتيا الشرقية (كحصار مدينة "فوكوفار" ـ *Vucovar*) وعلى الحدود البوسنية في كراينا وفي جنوب "دالماتيا" (*Dalmatia*) (كحصار مدينة " دوبروفنيك " ـ *Dubrovnic*). اتبع أسلوب الحرب في هذه المعارك نموذجاً كان سيتكرر في الحروب المتلاحقة وستتبناه كل أطراف الحروب البلقانية: في بادئ الأمر تسلح قرويون صرب، مؤلفين ميليشيات دعمتها كتائب متطوعين كمشجعي كرة القدم ذوي السمعة السيئة من بلغراد. بعد ذلك تمت على يد هذه الميليشيات وبمساندة من الجيش الشعبي اليوغسلافي عملية تطهير عرقي في القرى أولاً ومن ثم في المنطقة كلها، بحيث هُجر سكانها من بيوتهم أو دُفعوا إلى الهرب. تم نقل الضحايا بباصات إلى مناطق تكون غالبية سكانها منتمية إلى نفس الإثنية والطائفة الدينية، أو تم اغتصابهم وإيذائهم جسدياً أو قتلهم وذلك بناء على اختلاف تركيبة القيادة المحلية. ثم نُهبت وأُحرقت القرى التي أصبحت بدورها خاوية، وبعد ذلك احتلها لاجئون صرب باتوا هاربين أيضاً من مناطق أخرى. لم تتمكن القوات الكرواتية المدافعة عن الوطن والميليشيات والمتطوعين الداعمين لها من مقاومة البطش الجامح للجيش الشعبي اليوغسلافي، مما أدى بالنهاية إلى احتلال تقريباً ثلث مساحة كرواتيا على يد وحدات صربية عام 1991.

ربما ساهم في تعزيز هذه التطورات أن المجتمع الدولي فضل في البداية الحفاظ على دولة يوغسلافيا بمجملها، وأن الولايات المتحدة الأمريكية لم ترى سبباً للتدخل في النزاع ليخدم مصالحها، وإنما طلبت حله من قبل الأوروبيين. من هذا المنطلق لم تُطرح مقولة الوزير اللكسمبورغي جاكوس بوس (*Jacques Pos*) والتي تكرر اقتباسها بأن "*This is not the hour of the Americans but the hour of Europe* " عن تعجرف وإنما كانت

مصيبة بوصف الواقع في ذلك الحين. في سياق التعاون السياسي الأوروبي[48] ما بين الحكومات بذلت المجموعة الأوروبية من خلال الثلاثية (الـ *Troika* ◻ ثلاثة وزراء خارجية لأعضاء المجموعة والذين كانوا يمثلون في ذلك الوقت وزراء خارجية لوكسمبورغ وهولندا وإيطالي) بعض الجهود للتأثير في كل أطراف النزاع لكي تلين خشونة الحرب ولتشجيع الأطراف على قبول حلول وسط ضمن النظام الاتحادي مقابل الوعد بتحفيزات مادية في إطار العضوية المستقبلية الموعودة في المجموعة الأوروبية. توجت هذه الجهود في المفاوضات بين أطراف النزاع في مدينة بريوني (*Brioni*) التي قادتها المجموعة الأوروبية ولكنها باءت بالفشل عام 1991. أما فكرة إرسال قوات مسلحة إلى مناطق الحرب كما اقترحت فرنسا وهولندا لم تُقبل من جانب بريطانيا وألمانيا. وجهت ألمانيا العديد من الانتقادات إلى تمسك المجتمع الأوروبي (الذي سلف المجموعة الأوروبية) بإبقاء الاتحاد اليوغسلافي، وكذلك إلى استنكاره للتصريحات باستقلال سلوفينيا وكرواتيا. ذلك لأن حكومة كول/جينشر (*Kohl/Genscher*) توقعت بأن الاعتراف بهما قد يدوّل النزاع، وآملة بأن هذا الطريق سيسهل من إيجاد حلول، وبالتالي لم تساهم ألمانيا في علاج الأزمة بالفعل (*Maull/Stahl* 2002). على النقيض من ذلك نصحت لجنة من لجان المجتمع الأوروبي لحقوق الإنسان بالاعتراف بسلوفينيا وبمقدونيا دون كرواتيا بسبب الوضع البائس للأقلية الصربية في كرواتيا وتعهدت بإتمام الاعتراف بهما في يناير 1992، إلا أن ألمانيا لم تمتثل لهذا التعهد بحيث اعترفت بكل من كرواتيا وسلوفينيا قبل عيد الميلاد عام 1991. في نفس الشهر تبعت سائر دول المجتمعة الأوروبية وكذلك الولايات المتحدة ألمانيا في الاعتراف في الدولتين ، ولكنها كانت مكرهة على ذلك، وشُنت انتقاداً حاداً ضد ألمانيا على الحزم الجديد (*new assertiveness* ـ قارن باب "السياسة الخارجية الألمانية"). حقاً إن المجتمع الأوروبي أحرز هدنة بين كرواتيا وصربيا من خلال التوسط بينهما، ولكن الصرب كانوا قد حققوا أهدافهم، وتوجهوا بقواتهم نحو البوسنة.

ت) حروب البوسنة (1992 – 1995)

في أعقاب باقي الاعترافات بالدول المذكورة أعلنت البوسنة عن استقلالها في مارس 1992، والذي أيده معظم سكان البوسنة ما عدا الصرب الذين رفضوا هذه الخطوة وبقوة. اتسم سكان البوسنة في ذلك الوقت بتنوع كبير: حيث شكل الصرب غالبية السكان في الجنوب والشمال وتشكل إقليم الهرسك من الكرواتيين، بينما استقر سائر البوسنيين- يتبع أغلبهم العقيدة الإسلامية-[49] كغالبية السكان في قلب البوسنة وفي المدن الكبيرة.

اشتعلت في كافة أراضي البوسنة في ربيع 1992 اشتباكات عنيفة حيث قامت الوحدات الصربية المتفوقة بعمليات **تطهير عرقي** *(ethnic cleansing)* واسعة النطاق في شرق وجنوب البلاد (مثلاً في مدن "زفورنيك" ـ *Zvornik* ، "بريدور" ـ *Prijedor* ، "فيسغراد" ـ *Višegrad* ، "فوجة" ـ *Foča* ، "بيالينا" ـ *Bijeljina* ومدن أخرى). وفي تلك الأثناء تم طرد ونهب واغتصاب وقتل المواطنيين البوسنيين والكرواتيين. وفي العام التالي أعلن أيضاً كرواتيو البوسنة وبدعم من كرواتيا بأنهم أصبحوا فرقة مستقلة في الحرب، محاربين البوشناق (مثلاً في مدينة موستار ـ *Mostar*) والصرب في نفس الوقت. وتزامناً مع ذلك وقع تمزق في صفوف البشناق في الشمال حول مدينة "بيهاج" (*Bihać*) وقاتلوا بعضهم بعضاً. تجلت أثناء المعارك بين عام 1992 و 1995 الهمجية في أبشع

48 لقد أُسس التعاون السياسي الأوروبي في مطلع السبعنيات من القرن العشرين من دول المجتمع الأوروبي، وذلك لتقريب وجهات النظر واتخاذ القرار في السياسة الخارجية، وخارج إطار صلاحيات المجتمع الأوروبي (قارن باب "التعمق في الاتحاد الأوروبي"). تم إكمال تطويره من بين عدة أسباب ومنها عدم فعاليته خلال أزمة كرواتيا إلى السياسة الخارجية والأمنية المشتركة للاتحاد الأوروبي (GASP) في اتفاقية ماستريخت عام 1993.

49 لعدم وجود تعبير متداول لهذه المجموعة من السكان، أطلق عليهم بالدرجة الأولى "مسلمين". لاحقا غلبت تسميتهم بـ" البوشناق".

صورها فوق ما يتصوره العقل من طرد ونهب واغتصاب ومجازر، دفع قرابة 10000 شخصاً حياتهم ثمناً لها، وجعلت مئات آلاف من الفارين يندفعون إلى دول أوروبية شتى طالبين اللجوء[50].

حاول المجتمع الدولي إيجاد حل للنزاع باستخدام الأدوات التالية: عزل أطراف النزاع بعضها عن بعض ومعاقبتها، حظر السلاح عن طريق الأمم المتحدة ، دعوات للتفاوض، إرسال إغاثة إنسانية، استيعاب عدد محدود من اللاجئين. وعلاوة على ذلك تم رسم عشرات خطط السلام تحت إشراف الأمم المتحدة والمجتمع الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، ولكن لم ينجح أي منهم في إنهاء القتال. حظر السلاح أظهر عدم فعاليته، حيث تفوق الطرف الصربي لوفرة الأسلحة بين يديه والذي زوّد بها من مصانع السلاح في صربيا ومن مخازن الجيش الشعبي اليوغسلافي. بالرغم من ذلك تمكن البشناق أيضاً من امتلاك الأسلحة والتي تم شراءها إما من الأسواق السوداء الممتلئة بالأسلحة المهربة، مثلاً من مخازن الجاليات في الخارج، أو حتى من العدو. وفوق ذلك تعززت كل الأطراف بوحدات متطوعين أجانب كالأفغان في الطرف البوسني وكاليونانيين في الطرف الصربي.

شكل 21: خريطة التقسيم الإثني في البوسنة والهرسك (1998)

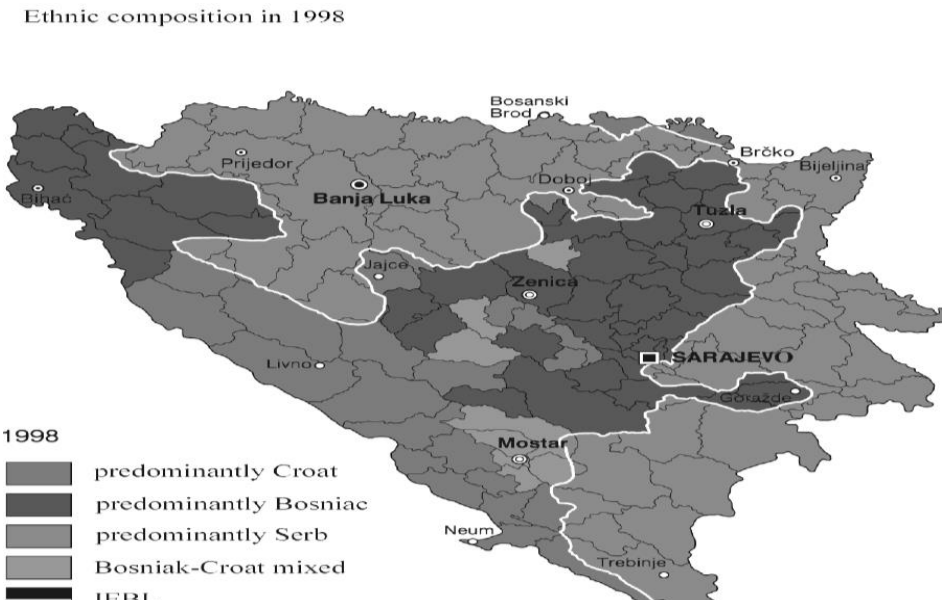

المصدر:
Office oft he High Represntative in Bosnia and Herzegovina
الصورة الملونة تحت:
http://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/490A8A0B1B3F17D5C1256F2D00484AFAohr_eth_bih0903.pdf(الزيارة الأخيرة: *2016/10/24*)

50 ولّدت الهجرة إلى ألمانيا أزمة سياسية. أدى العنف ضد اللاجئين ("ملاجئ محترقة") إلى تجديد حق اللجوء في الدستور الأساسي (Grundgesetz ـ قارن الدراسة في باب "الهجرة").

عزمت الأمم المتحدة على إرسال بعثة إغاثية كبيرة لتخفيف مآسي المدنيين وفقاً للباب السادس من ميثاقها والتي تألفت من بضعة آلاف من الجنود (القبعات الزرقاء) من فرنسا وبريطانيا العظمى وهولندا وآخرين. في هذا الإطار تم إنشاء **مناطق آمنة** (*safe areas*) تحت إدارة الأمم المتحدة، كان من المفترض أن توفر هذه المناطق الحماية للسكان من اشتباكات الحرب. ولكن في يوليو 1995 حلت على إحدى هذه المناطق الآمنة المسماة بـ **سريبرينيتسة** (*Srebrenica*) فاجعة أليمة، حيث شنت قوات صربية يرأسها "راتكو ملاديتش" (*Ratko Mladić*)[51] هجوماً شرساً على هذه المنطقة المحاطة بأراض تحت سيطرة صربيا حيث قد لجأ إليها العديد من البوسنيين. تعذر على الجنود الهولنديين التابعين للأمم المتحدة والذين لم يحملوا إلا سلاحاً خفيفاً، تقديم الحماية الفعالة لهم ولم يتم الاستجابة لنداءهم للحصول على دعم جوي . أمر ملاديتش بترحيل النساء والأطفال، أما الرجال والشباب، فقتل منهم أكثر من 8000 في غابات المنطقة الآمنة – و تعتبر هذه المجزرة البشعة أكبر إبادة جماعية في أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية.

تحفظت حكومة بوش على التدخل في البوسنة، مما سهل ارتكاب المجازر. إلا أن ارتكاب المجازر وفشل خطط السلام دفع الحكومة الأمريكية التالية برئاسة كلينتون لإعادة فتح فكرة التدخل في السياسة الخارجية الأمريكية. وظهر هذا عملياً من خلال تشكيل تحالف جديد بين قوات كرواتية وبوسنية ("الاتحاد")، و من خلال تسليحهما خفية و إرسال تهديدات جادة تجاه بلغراد بأنه في حال عرقلة الإغاثة الإنسانية واستمرار العنف المفرط كقصف سراييفو المحاصرة منذ 1992 فإن حلف شمال الأطلسي سيقوم بضربات جوية. وقد كانت الإستراتيجية وراء ذلك خلق توازن قوى على أرض المعركة يمكن الدبلوماسية من فرض حل تفاوضي (الدبلوماسية الإجبارية، قارن الفقرة الرابعة في باب "الدبلوماسية"). ردت صربيا بأسر جنود تابعين للأمم المتحدة على هذا الضغط الخارجي وأشعلت بذلك توترات سياسية بين الولايات المتحدة الأمريكية من جهة وبريطانيا العظمى وفرنسا من جهة أخرى (قارن الفقرة الثالثة في باب "الردع"). ثم بادر الاتحاد المذكور والذي بات متماسكاً ومسلحاً لدرجة قوية إلى هجوم واسع في خريف 1995 مما دفع القوات الصربية إلى التقهقر على مساحة واسعة. ثم أُنجز تقدم دبلوماسي باهر عام 1995 على قاعدة القوات الجوية في مدينة دايتون/ أوهايو بصيغة اتفاقية السلام للبوسنة (**اتفاقية دايتون ـ** *Dayton Accord*).

ث) حرب كرواتيا الثانية (1995)

لقد انتهزت كرواتيا انقلاب السياسة الأمريكية كفرصة للتسليح، وبالتالي أجبرت كتائب الجبل الأسود على الانسحاب من دالماتيا واكتسحت القوات الصربية في كراينا خلال أسبوع فقط. ونتيجة لذلك هرب 150000 شخصاً إلى صربيا. أعرب ميلوسيفيتش أخيراً عن استعداده للتفاوض لإعادة سلافونيا لكرواتيا، وبذلك استعادت كرواتيا أراضيها في غضون خمس سنوات من بدء الحرب .

ج) حرب الكوسوفو (1998 – 1999)[52]

يشكل إقليم كوسوفو قلب صربيا التاريخي و تدور كذلك الأساطير القومية[53]من حوله، ولكن لم يتحقق الاتحاد العسكري مع صربيا إلا في وقت متأخر من عام 1912. و لم يندمج ألبان كوسوفو – وهم غالبية سكان الإقليم –

51 لقد كان راتكو ملاديتش القائد الأعلى للقوات الصربية في البوسنا واختفى في صربيا بعد الحرب، مختبئاً من الأمن الصربي، ولم تسلمه الحكومة الصربية إلا عام 2011 بعد أن جعلت الهيئة الأوروبية من تسليمه للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة (ICCY) شرطاً لازماً لإنجاز اتفاقية الاستقرار والارتباط (قارن باب "توسع الاتحاد الأوروبي").

52 .هذا المقطع عبارة عن ملخص لكتاب Swoboda und Stahl (2009)

53 في هذا السياق تلعب معركة "الكوسوفو" ضد العثمانيين (1389) دوراً بارزاً والتي قيل أنها انتهت بهزيمة مؤلمة للصرب بالرغم من بطولات عظيمة.

سياسياً في يوغسلافيا ، بل اعتبروا الصرب أشبه بمستعمر[54]. أما المجتمع الدولي لم يلاحظ شيء من التوترات المتصاعدة في كوسوفو منذ ثمانينيات القرن العشرين وصرف النظر عن قضية كوسوفو أثناء مفاوضات دايتون. بدأ جيش التحرير الكوسوفي عام 1996 باعتداءات على منشآت صربية. في بداية مارس 1998 ، كانت هناك أدلة متزايدة على التدخل الوحشي من قبل قوات الأمن الصربية عندما أطلق الرصاص على زعيم جماعة *UçK* وعشيرته بأكملها - حوالي 50 شخصاً - في بريكاز *(Prekaz)*. فرض مجلس الأمن الدولي قرار رقم 1160 رداً على ذلك و نص القرار على فرض حظر السلاح على يوغسلافيا ودعا الطرفين إلى إيقاف القتال. ألحّت الولايات المتحدة الأمريكية على أوروبا إصدار قائمة بالعقوبات، وتحسنت فعالية الجهود الدبلوماسية من خلال إنشاء وضع تهديد عسكري من قبل الحلف شمال الأطلسي. إلا أنه شوهد تفاقم العنف على أرض الواقع، فعلى سبيل المثال سحقت الوحدات الصربية بين أبريل وسبتمبر عام 1998 أكثر من 300 قرية عن بكرة أبيها (*2006: 147 Malcolm*). ورداً على ذلك طالبت الأمم المتحدة في 23 سبتمبر عام 1998 بإصدار قرار 1199 تحت البند السابع مطالبة بالإيقاف الفوري لكل أعمال العنف وبسحب صربيا قواتها الخاصة وببدء محادثات بين أطراف النزاع. ولكن روسيا والصين، عضوا مجلس الأمن، اعترضتا على تشريع العنف العسكري. وبعد يوم واحد فقط، أصدرت الناتو تحذيراً إلى ميلوسيفيتش وهددت بضربات جوية. في برلين، وافقت حكومة كول، التي تم التصويت عليها خارج المنصب، على "أمر تفعيل" من الناتو في 12 أكتوبر، بحضور المستشار ووزير الخارجية المعينين (شرودر وفيشر *(Schröder und Fischer)*. في 15 يناير 1999 ، قتل 45 مدنياً ألبانياً في *Reçak* (الصربية *Račak*) - على الأرجح من قبل الوحدات الصربية. في فبراير 1999، وتحت ضغط من حلف شمال الأطلسي، وافقت الأطراف المتصارعة على التفاوض على اتفاق حول مستقبل كوسوفو في رامبوييه بفرنسا *(Rambouillet)*، لكن المفاوضات رافقتها أنباء مستمرة عن تجاوزات العنف في كوسوفو. ووفقاً لبيانات مكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان (يرمز لها اختصاراً بـ *UNHCHR*) تم تهجير 230000 ألبانياً تقريباً حتى منتصف مارس من موطنهم، 60000 منهم منذ ديسمبر 1998 و30000 آخرين بعد مفاوضات رامبولييه (*2000: 410 Krause*) – وحتى نهاية مارس أصبح أكثر من 1,5 مليون شخصاً لاجئاً (*2000 Giersch: 456*). قبل الوفد الألباني وحده المعاهدة في 18 مارس وذلك بعد ضغط غربي، بينما أصرت الحكومة الصربية على الإنكار. خلال ذلك بدأت القوات الصربية في 20 مارس بهجوم كبير لتهجير السكان من كوسوفو (*Judah 2022: 233*). ثم لم يبق إلا أربعة أيام حتى انطلقت في 24 مارس الضربات الجوية لحلف شمال الأطلسي ضد صربيا (عملية "القوات المتحدة" ـ *Operation Allied Force*). امتدت هذه الهجمات في إطار حملة القصف إلى 78 يوماً منذ 24 مارس حتى 10 يوليو. شكلت الولايات المتحدة الأمريكية الجزء الأكبر من القوة الجوية، وشاركت ألمانيا في أول مهمة عسكرية قتالية بعد الحرب العالمية الثانية بـ 14 طائرة "تورنادو" – وكانت هذه المشاركة العسكرية الأولى لها منذ إنتهاء الحرب العالمية الثانية (1,4 % من كل العمليات؛*(Grund 2003: 108)*. تم إضافة وحدات للقوات الجوية يشكل مستمر أثناء الحملة العسكرية، وكذلك توسيع قائمة الأهداف، لأن حلف شمال الأطلسي توقع اذعان بلغراد لمطالبه بشكل سريع. رُفعت في نفس الوقت تقريباً – وبالأحرى في 27 مايو –شكوى أمام المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة (**لمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة**) في لاهاي ضد ميلوسيفيتش ، مما زاد الضغط على بلغراد. ولكن تعذر إيقاف حملة الطرد القوية في كوسوفو، وكذلك انحرفت عملية قصف قنابل عن هدفها المقصود وأصابت موكب للاجئين (14 أبريل) تارة وأصابت السفارة الصينية (7 مايو) تارة أخرى. آثار ذلك انتقادات لاذعة ضد حلف شمال الأطلسي. استمر القصف الجوي لحلف شمال الأطلسي حتى تم توقيع معاهدة عسكرية تكنولوجية بين حلف شمال الأطلسي والقوات الصربية في مدينة كومانوفو (*Kumanovo* ـ ماقدونيا) وبدأ انسحاب القوات الصربية في 10 يونيو.

وبالتالي أنشأت مؤسسة للأمم المتحدة التي خصصت لهذه القضية (*UNMIC*) وإلى جانب الاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا (تُختصر بـ *OSCE*) حلف شمال الأطلسي بعثة "قوات كوسوفو" (*Kosovo Force*) لإدارة كوسوفو، بعد أن سن مجلس الأمن تفويضاً لذلك (القرار رقم 1244).

54 لمزيد عن التفاوت الكبير في تفسير التاريخ حول الكوسوفو بين البان الكوسوفو و الصرب، قارن Schmitt (2008).

منذ نهاية حرب كوسوفو يُعتبر هدف الاتحاد الأوروبي المصرح به هو إحلال السلام في دول البلقان وأوْرَبتها *Europeanization*. وفي هذا الإطار أقر الاتحاد الأوروبي في قمة سالونيك (2003) إمكانية العضوية في الاتحاد الأوروبي لكل الدول التابعة لدول شرق جنوب أوروبا. لكن وبالرغم من ذلك بقي الوضع في كوسوفو مضطرباً، حيث حدثت اعتداءات عنيفة على الأقليات الغير ألبانية عام 2004. دفع ذلك المجتمع الدولي للموافقة على عقد مفاوضات حول الأوضاع لإيجاد حلول جذرية. عندما فشلت هذه المفاوضات (2005 – 2007)، أعلنت كوسوفو (ذات الأغلبية العظمى الألبانية) في فبراير 2008 استقلالها. اعترفت أكثر من نصف الدول باستقلال كوسوفو، ومع ذلك يتوجب على الاتحاد الأوروبي أن يقابل كوسوفو كدولة رسمية ، لأن خمس دول ضمن الاتحاد الأوروبي (أسبانيا، اليونان، قبرص، رومانيا، سلوفاكيا) تمتنع عن الاعتراف بها حتى الآن. وعلاوة على ذلك يعتبر النزاع على الحدود في كسوفو الشمالية التي تسكنها الأقلية الصربية بشكل رئيسي عائقا أمام تقارب كلتا الدولتين (صربيا وكوسوفو) من الاتحاد الأوروبي.

4. تحليل: من الإبادة الجماعية إلى مبدأ "مسؤولية الحماية"

سنوضح في التحليل التالي بعض المصطلحات التي تخص التحليل والقانون الدولي من جهة لكي يسهل فهم هذه الأحداث في السياق التاريخي الزماني كالإبادة الجماعية أو التدخل الإنساني أو مبدأ مسؤولية الحماية. ومن جهة أخرى سيتم تفصيل ديناميكية تطورات القوانين الدولية في العقد السابق وبالأخص من حيث التدخل الإنساني.

أ ـ **إن مصطلح الإبادة الجماعية** يشير إلى فعل يُقترف بغاية تدمير مجموعة قومية أو إثنية أو عرقية أو دينية سواء كان ذلك بشكل جزئي أو كامل (انظر الفقرة رقم 2 لاتفاقية منع الإبادة الجماعية وجزاء العقاب عليها عام 1948). بالرغم من تحريم ذلك لم ينجح المجتمع الدولي بمنع الإبادة الجماعية حتى يومنا هذا. ومنذ سريان الاتفاقية شهدت رواندا أبشع أشكالها عام 1994 حيث بلغ عدد ضحاياها حوالي 800000 ضحية . (قارن المقطع رقم 3 في باب "حروب الكونغو").

ب ـ **أما مصطلح التدخل** فهو عبارة عن خوض عناصر فاعلة دولية في الشؤون الداخلية لدولة ما. أراد ميثاق الأمم المتحدة منع التدخل كقاعدة أساسية (انظر البند رقم 2 لميثاق الأمم المتحدة، قارن باب "الأمم المتحدة"):

> "*All Members shall refrain in their international relations from the threat or use of force against the territorial integrity or independence of any state, or in any other manner inconsistent with the Purposes of the United Nations. (...) Nothing contained in the present Charter shall authorize the United Nations to intervene in matters which are essentially within the domestic jurisdiction of any state*"

غير أنه من الممكن أيضاً التدخل، وذلك بناء على الفصل السابع للميثاق المذكور (البنود رقم 39 حتى 42) بما يُنص فيه على الإجراءات الممكنة حينما يلاحظ مجلس الأمن "خطر محدق يهدد السلام".

ت ـ **بالنسبة للتدخل الإنساني** فيعد نوعاً مميزاً من أنواع التدخلات، حيث يُهدف بهذا الشكل من التدخل العسكري الذي يتم تنفيذه ضد إرادة الدولة المستهدفة لوضع حد في حالات الموت و إيقاف المعاناة الإنسانية أو تخفيفها (*Pattison 2010: 28*). وفي هذه النقاط تتباين عمليات التدخل لدوافع الإنسانية عن الدوافع المعتادة للتدخل التي تسعى لاحتلال أراض والاستيلاء على مواردها الثمينة أو تسعى لمقاتلة عدو أو إسقاط نظام. إن عمليات التدخل التي جرت في كل من أفغانستان (2001) والعراق (2003 ، قارن باب "الولايات المتحدة الأمريكية، 11/9") و مالي (2013) في سياق الحرب ضد الإرهاب تندرج تحت نموذج التدخل المعتاد ولا يُحق إدراجها تحت "التدخل لدوافع إنسانية". خلافاً لذلك يعتبر تدخل الأمم المتحدة في الصومال (1992) وفي ليبيا

(2011) ، وكذلك تدخل بريطانيا في سيراليون (2000) وتدخل فرنسا في ساحل العاج (2002) وتدخل الولايات المتحدة الأمريكية في هايتي (1994) أو تدخل أستراليا في جزر سليمان (2003) من الأمثلة التي ينطبق عليها التدخل لدوافع إنسانية. ويمكن تصنيف تلك العمليات تحت عنوان "التدخل لدوافع إنسانية" أيضاً حيث تتشابك فيها دوافع عديدة بغرض التدخل من أبرزها العمل على إيقاف تفكك الدولة أو إنهاء اضطرابات قد تولد الحرب الأهلية أو إحلال الاستقرار (قارن باب "تفكك الدولة والعنف الجنسي"). على سبيل المثال يعد التدخل الإيطالي في ألبانيا (1997) وعملية التدخل الفرنسي في ساحل العاج (2011) وتدخل المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في ليبيريا (1992)، وأخيراً وليس آخراً تدخلت بعثة الاتحاد الأوروبي في الكونغو (2006) تدخلاً من هذا القبيل.

البعثات العسكرية للاتحاد الأوروبي

في ظل استمرار تولي حلف شمال الأطلسي مسؤولية الدفاع عن الأراضي الأوروبية تتطور سياسة أمنية للاتحاد الأوروبي منذ عام 2009 لا تشمل فقط مهمات إنسانية وعمليات إنقاذ وحفظ السلام، بل تشمل أيضاً عمليات عسكرية لحل الأزمات في مضمونها اجراءات لصنع السلام (انظر البند رقم 28 AEUV). تم إرسال 35 بعثة مدنية وعسكرية بأحجام متفاوتة منذ انطلاق هذه الخطة الأمنية عام 2003 وحتى الآن (2016)، حيث كانت البعثة المدنية في كوسوفو والمعروفة بـ EULEX أكبرها منذ 2013 (قارن BpB 2009).

ث ـ لقد اشتعلت في ميدان السياسة الدولية والقانون نقاشات حادة حول شرعية "حملة القصف" (*bombing campaign*) لحلف شمال الأطلسي. على سبيل المثال اقترح رئيس الوزراء البريطاني توني بلير تطوير شروط معينة وفقا لمبدأ المجتمع الدولي (*Doctrine of the International Community*) لإيجاد تبريرات منطقية لهذا النوع من عمليات التدخل،. إضافة إلى ذلك أسست الحكومة الكندية عام 2001 الهيئة الدولية للتدخل وسيادة الدول (*International Commission on Intervention and State Sovereignty*، تختصر بـ *ICISS*)، وقد أثرت استنتاجاتها في التصريحات النهائية لقمة الأمم المتحدة (2005) وكذلك في أحد تقارير الأمانة العامة (2009) وكذلك في الممارسات السياسية لمجلس الأمن (انظر القرار رقم 1973 فيما يتعلق بليبيا *[2011]*). يتمحور مفهوم التدخل الجديد حول قاعدة مسؤولية الحماية (*responsibility to protect* *RtoP/R2P*) التي تُلزم المجتمع الدولي بحماية مواطنيه من العنف المفرط. وهي مسؤولية الدولة في الأساس إلا إذا عجزت عن أدائها، مثلاً لانحسار مهام الدولة (قارن باب "حروب الكونغو")، أو لكونها بحد ذاتها مصدر العنف. في هذه الحالة تفوض هذه المهمة إلى المجتمع الدولي. قد يتخذ العنف المفرط أربعة أشكال وهي جرائم الحرب، جرائم ضد الإنسانية (*crimes against humanity*)، عمليات "التطهير العرقي" والإبادة الجماعية.

ينطوي تقرير *ICISS* (2001: 32) على ستة مبادئ ينبغي مراعاتها فيما يتعلق بحالات التدخل. ووفقاً لها يُعتبر تدخل المجتمع الدولي مبرراً، عندما ...

- تُستنفد كافة الوسائل الدبلوماسية ("الملاذ الأخير" ـ last resort). ويُستفاد من ذلك أنالتدخل لدوافع إنسانية يجب أن يأتي في مرحلة متأخرة من الأزمة.
- تكون القضية عادلة تستوجب التدخل، حيث تظهر دلالات واضحة على جرائم حرب أو جرائم ضد الإنسانية أو الإبادة الجماعية ("قضية عادلة" ـ just cause)، يُعتبر هذا الشرط الأساسي للتدخل.

- لا تُبنى آلية التدخل على نوايا باطلة (النوايا السليمة ـ right intentions). ولكن مهما بدا هذا الشرط منطقيا، إلا أنه لا يخفى ضعفه حقيقةً، وذلك لصعوبة تشخيص سلامة النية.
- تتم الإجراءات بناء على تفويض من مجلس الأمن (السلطة السليمة ـ right authority). ولكن يُطرح السؤال في هذا السياق هل يسقط هذا الشرط في حالة أن تكون يد مجلس الأمن مشلولة، وربما لأسباب باطلة (انظر إلى الأعلى)؟ ولأي مدى يجوز لسلطات احتياطية – مثل المنظمات الإقليمية – أن تدّعي الشرعية؟ وهل يحق مطلقاً لنظام حكم ديموقراطي التدخل لمجرد كونه ديمقراطي (انظر أيضاً باب "السلام الديمقراطي")، خاصةً إذا كانت القوة الفاعلة عبارة عن تحالف أنظمة ديمقراطية ("تحالف الراغبين" ـ coalition of the willing).
- تتناسب الوسائل المستخدمة مع غاية التدخل (الوسائل المناسبة ـ proportionate means). على سبيل المثال العملية البرية لن تكون مبررة لو تمكن المجتمع الدولي من الحصول على حماية المدنيين من المجازر بواسطة ضربات جوية فقط.
- تكون الغاية من التدخل أنه تحسين فرص بناء هيكل السلام (احتمالات معقولة ـ reasonable prospects). وأن لا يؤدي التدخل إلى تصاعد العنف ولا إلى زعزعة استقرار المنطقة برمتها.
- أخيراً إن حق التدخل يُعتبر قاعدة في القانون الدولي ولا تزال في قيد التشكل. حيث نجد مثلاً في قرار 1973 في قضية ليبيا عام 2011 انعكاساً واضحاً لهذه المبادئ المذكورة أعلاه.

5.شرح: نظرية الحرب المبررة

لا نريد في هذا السياق لفت الانتباه إلى المفهوم النظري لعمليات التدخل لدوافع إنسانية، وإنما نريد أن نسلط الضوء على سؤال أخلاقي: كيف يمكن أن يُشرع التدخل العسكري من ناحية أخلاقية؟ لقد تأمل الفيلوسوف الأمريكي ميكائيل فالتسر*Michael Walzer* بهذه المسألة وأصولها في أيام الحرب الباردة، متأثراً بالتدخل الأمريكي في فيتنام، وطور ضوابطه للحرب المبررة خطوة بخطوة، بحيث اطلع على العديد من الأمثلة التاريخية ولجأ إلى اعتبارات فلسفية حول الحروب (*Just and Unjust Wars 1997 – 2006*).

أ) فرضيات هذه النظرية

كانت نقطة البداية لاعتبارات فالتسر *Walzer* في سبعينيات القرن الماضي هي ملاحظة أن القانون الدولي، من ناحية، يفترض أن حظر العنف هو أعلى معيار. (قارن باب "المؤسسات الدولية"). ولكن وإلى جانب ذلك تكونت خطوط رئيسية معينة لأسلوب الحرب (الحق في الحرب) كاتفاقيات جنيف أو اتفاقيات لاهاي.

شكل 22(جدول بياني): معايير هامة لإدارة الحرب

القانون الدولي الإنساني (الحق في الحرب)	
اتفاقيات لاهاي	اتفاقيات جنيف
• الصيغة الأولى لعام 1899، تم تعديلها عام 1907 • الهدف المطروح: تخفيف معاناة الحرب، بمقدار ما تسمح المصالح العسكرية بذلك (انظر الاستهلال الخاص بالاتفاقية). • تدير مراتب وحقوق أطراف الحرب والجواسيس ومفاوضي السلام، وكذلك معاملة أسرى الحرب واستخدام وسائل حربية مرخصة. • يجب تصنيف القضايا التي لا تندرج تحت اتفاقيات لاهاي تحت شروط مارتنس Martens التي تنص كما يلي (قارن الاستهلال): "وإلى أن يحين استصدار مدونة كاملة لقوانين الحرب, ترى الأطراف السامية المتعاقدة من المناسب أن تعلن أنه في الحالات غير المشمولة بالأحكام التي اعتمدتها، يظل السكان المتحاربون تحت حماية وسلطان مبادئ قانون الأمم، كما جاءت من التقاليد التي استقر عليها الحال بين الشعوب المتمدنة وقوانين الإنسانية ومقتضيات الضمير العام"	• الصيغة الأولى لعام 1864، تم تعديلها عام 1949، ملحقات على شكل مراسيم إضافية. • تشمل أربع اتفاقيات لحماية الجرحى في أراضي المعركة وحماية أسرى الحرب والمدنيين. • اتفاقيات جنيف، رقم 1 إلى 4، البند رقم 3: "يجب معاملة كل الأشخاص الذين لا يشاركون في النزاعات، بما فيهم من أفراد القوات المسلحة الذين يلقون السلاح، وكذلك الأشخاص الذين أخرجوا من القتال سواء كان ذلك لمرض أو لجرح أو لأسر أو لأمر آخر، على مبدأ الإنسانية، بعيداً عن أي صورة من الظلم من منطلق العرق أو اللون أو الدين أو الاعتقاد أو الجنس أو النسب أو المال أو ما شابهه، مهما كانت الظروف."

المصدر: المؤلف

كانت العلاقات الدولية في ذلك الوقت تسودها مدرسة النظرية الواقعية، التي أبعدت المسائل الأخلاقية عن الذهن لصالح التوجه إلى القوة (قارن الدراسة حول "الواقعية الكلاسيكية").

يعتبر الواقعيون الحرب كأداة طبيعية من أدوات سياسة المصالح، على نقيض واضح لمبدأ حظر العنف وفقاً للقانون الدولي، مما يجعل الحرب من سمات (*feature*) هذا العالم حسب هذه النظرية. ادعى فالتسر *Walzer* وجود "الحروب المبررة"، قاصداً بذلك تجاوز الفجوة الأيديولوجية العميقة ما بين مبدأ القانون الدولي ومبدأ المدرسة الواقعية. نكتفي بذكر نضال الدول المستهدفة ضد الفاشية في الحرب العالمية الثانية كمثال بارز. لا

نريد في هذا السياق إخفاء رفض المدرسة السلمية بشدة لهذه الفرضية، وذلك بناء على قاعدة أن تشريع الحرب مستبعد أيما كانت المبررات. أما إذا سلمنا بفرضيات فالتسر، لا بد من التفكير في شرعية الحرب. نريد أن نوضح في هذا المكان بأن ما يسمى بـ"شرعية الحرب" هي فقط موضع جدل نظري، وربما يكون بعيداً عن شرعية الممارسات السياسية التي يستغلها السياسيون لتبرير الحروب. يدور الحديث حول أفكار تجريدية منفصلة عن الحالات الفردية في الشرعية الأخلاقية لتبرير الحرب، مما جعل هذا التوجه ينسب إلى مدرسة النظرية الليبرالية المثالية.

إن منحى فالتسر *Walzer* يقوم على تجريد تعليلات وتبريرات تاريخية للحروب. على سبيل المثال إن الدافع البريطاني وراء مقاومة الإمبراطورية الألمانية عام 1940 وحدها دون حليف كانت غايته حفاظ المملكة المتحدة على إمبراطوريتها. بالفعل، هذا ليس دافعاً نبيلاً بلا شك. ومع ذلك تُعد هذه الحرب، وفقاً لفالتسر، نوعاً من الحروب العادلة. من المهم الذكر أن فالتسر لا يريد أن تُفهم نظريته كتبرير بحت للحروب (خاصة للدول الغربية الديمقراطية)، وإنما يشدد على أنه من الضروري التفكير المستفيض عند انتهاك سيادة دولة. يجب مراعاة القيود المفروضة على سيادة دولة ما بعناية ، ويجب أن تكون المتطلبات النظرية "عالية".

أولاً، يقترح فالتسر التقسيم التحليلي لبعض المسائل التي قد تداولت واستقرت في تاريخ التأمل والتفكير في الحروب.

شكل 23 (بيان تمثيلي): بيان رسمي للحرب العادلة وفقا لفالتسر

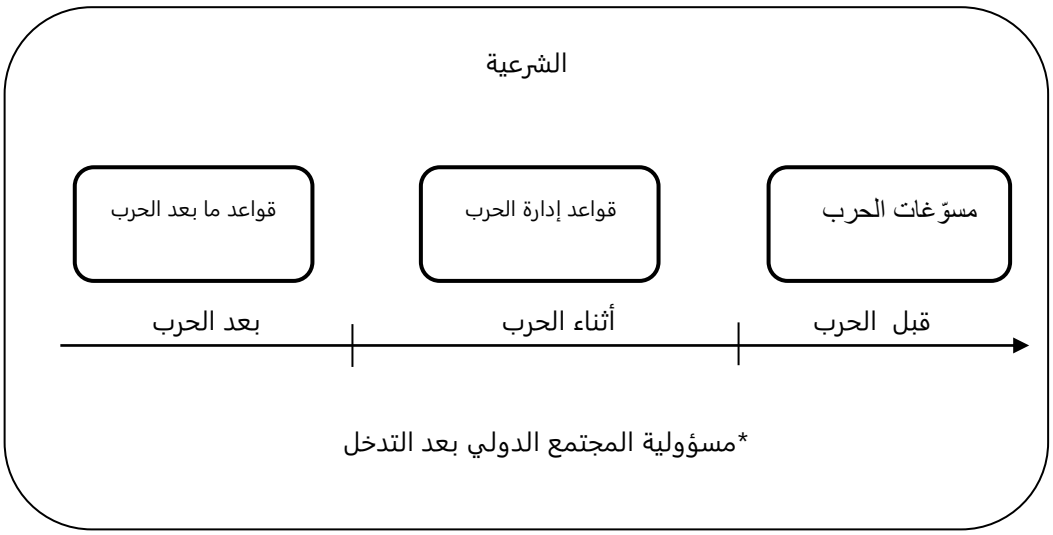

المصدر: المؤلف

إن الحق في الحرب له جذور في تاريخ القانون الدولي كما وصفناه أعلاه.[55] أما بالنسبة للحق للقيام بالحرب فلم يكن هناك قانون حتى التسعينيات من القرن العشرين، مما يدفعنا بالتالي لإيضاحه.

55 معلومات عن القانون الدولي الإنساني، مقارنة جازلر/ملسر (2012): بالأخص الصفحة 5 واللاحق، 40-43 و156.

مسوغات الحرب

سنوضح اعتبارات فالتسر في الحرب العادلة من ناحيتين: وهما **الحرب الوقائية والتدخل في الحروب الأهلية**. يطرح السؤال التالي بالنسبة للحرب الوقائية، في أي حال تصبح الحرب مبررة (2006: 74 وما بعدها)؟ لا يشرع ميثاق الأمم المتحدة شيئاً عن أنواع الحروب باستثناء الحرب الدفاعية. من أجل إعادة تفسير الحرب الوقائية إلى حرب دفاعية ، يلزم وجود معايير مفهومة لخطر الهجوم. من الصعب المجادلة ، ولهذا السبب لا يمكن إضفاء الشرعية على الحروب الوقائية. ولكن كيف يُقاس "احتمال خطر الهجوم"؟ بسبب هذا الإشكال من الصعوبة على الإطلاق حسب شروط القانون الدولي شرعنةالحرب الوقائية. ولكن ماذا يقتضي ذلك بالنسبة للضربات العسكرية الوقائية (*pre-emptive strikes*)؟ لو افترضنا هذه الحالة نجد أن الدولة المستهدفة لم تتعرض لحرب شرسة ومدمرة، وإنما تم القيام بعملية عسكرية لمنع وقوع هجوم عليها، لا أكثر. يستوجب ذلك أنه لو حصلت ضربة وقائية أمريكية على أعمال بناء المفاعلات الإيرانية، لن يكن بإمكان الولايات المتحدة أن تشرعن ذلك، لأن مجرد وجود قنبلة نووية في أيدي إيران لا يحمل خطراً مباشراً عليها (قارن الدراسة في باب "نصائح للعمل"). أما لو قامت إسرائيل في هذه الظروف بضربات وقائية على إيران فالأمر مختلف، وذلك لأن الرئيس السابق أحمد نجاد كان قد توعّد بمسح إسرائيل عن الخريطة. فنظراً للمسافة الصغيرة بين الدولتين والحجم الصغير لمساحة إسرائيل لم يكن لها أي سبيل للرد على الهجوم الإيراني.

إذا، ربما تصبح الضربة الوقائية في هذا المناخ مشرعنة، بشرط أن يُؤتى بدليل قاطع على أن القنبلة الإيرانية قابلة للاستخدام وموجهة بالفعل ضد إسرائيل وأن نوايا السياسة الإيرانية ظلت كما كانت عليه سابقاً، وكذلك بشرط أن لا تتجاوز هذه الضربة الحد الذي يجعل إيران تصبح عاجزة عن الهجوم على إسرائيل بالقنبلة النووية.

ما هو موقف القانون الدولي فيما يتعلق **بالحروب الأهلية** (2006: 96 ـ 100)؟ من وجهة نظر قانونية تقليدية يستلزم التعاون مع الحكومة ما دامت تسيطر على البلد. وفي حال اشتدت الحرب الأهلية قسوةً، وأنتجت مأزقاً عسكرياً، يتوجب على المجتمع الدولي اتخاذ موقف الحياد والانتظار حتى ترجح كفة الحرب. يتم الاعتراف في نهاية المطاف بالمنتصر كحاكم شرعي جديد. ولكن يتساءل فالتسر فيما إذا يتوافق هذا التصرف الذي تقوده دوافع سياسة القوة الباحتة مع المسؤولية الأخلاقية؟

أولاً، يخطر السؤال إلى الذهن ألا يتناقض حق تقرير المصير لإحدى الأقليات في الدولة مع حظر التدخل بالفعل؟ لا مانع من منح تقرير المصير لفئة معينة، إذا كان لديها الاستعداد والكفاءة على اتخاذ القرار حول مصيرها السياسي. ولكن حتى لو أُتيح هذا الحق لأقلية فهذا غير كاف لمنع عدم التدخل، وفقاً لفالتسر. أما إذا وقع تدخل قوة كبرى أخرى لصالح طرف من الأطراف في دولة ما، متلاعبة في اللعب الحر– بين القوات المختلفة في تلك الدولة، يجب علينا أن نأخذ بعين الاعتبار أن دعم طرف ما على الآخر يجب أن يكون لقضايا عادلة. بل توجد ظروف يعتبر تحتها الوقوف السلبي بجانب أرض المعركة والتفرج على هزيمة أحد الفرقتين منكراً أخلاقياً، مثلاً عندما تبدو ميل موازين القوة نحو الطرف الذي يتبنى إيدولوجية تثير هموم الديموقراطيين أكثر مما يفعله الطرف المنهزم (على سبيل المثال في الحرب الأهلية في أسبانيا[56]). سيكون من المستهجن أخلاقياً الوقوف جانباً ومشاهدة طرف الحرب الآخر ينهار. على أي حال، يجب أن تكون الحجج السياسية المطروحة في الواقع من المصالح الوطنية الخاصة ("كيف تنتفع القوة المتدخلة بهذه العملية؟") ويخاف من "التبادل" ("ربما سيقابلون دعمنا لأقلياتهم بدعم لأقلياتنا"؛ نفس المصدر: 91 - 95). وبنفس الوقت يُحذر من اعتبار حق التدخل العسكري أو وجوبه في الحرب الأهلية حقاً مطلقاً، بل لا بد أن يتوقف على طبيعة النزاع المحدد. ربما

56 عندما توغلت الحكومة الديمقراطية للجمهورية الثانية الإسبانية التي كانت قد تم انتجابها، في مشاكل، انقلب عليها جزء من الجيش حول الجنرال فرانكو. بينما كانت الدول الديمقراطية فرنسا وبريطانيا العظمى لديهما موقف حيادي، تدخلت القوات الفاشية الإيطالية وألمانيا عسكريا لصالح فرانكو، مما ساهم في انتصار فرانكو في الحرب الأهلية (1934 - 1938)، ثم لم تتم عودة الديمقراطية إلا بعد موته عام 1975.

يكون التدخل ضرورياً فقط إذا ارتكبت جرائم حرب شنيعة ولدرجة أنها "تصدم الضمير الأخلاقي للبشرية" (نفس المصدر: *107*)، وإذا كان من المتوقع تفاقم الأوضاع إن لم يُسعى إلى التدخل السريع، وهذا ما يسمى بـ "التدخل الإنساني"، أو بتعبير حاد حسب فالتسر : "إن التقاعس والتفرج سينتهي إلى نوع من الفساد الأخلاقي (*Walzer 2003: 124*).

أما التدخل بدافع "تبديل النظام" فذلك لا يمكن تبريره أخلاقياً. لفت النظر إلى سمات النظام وخصائصه كاستخدام "الدول البربرية" أو "محور الشر" لا يعد مبرراً، ولكن فقط ما يفعله. (نفس المصدر: *xiii*). يجادل فالتسر بأن العمليات العسكرية يجب أن تركز على القضاء على السبب الحقيقي للحرب - وليس على محاربة نظام في حد ذاته. لذلك يستوجب من وجهة نظر فالتسر تركيز العمليات العسكرية على إزالة السبب الحقيقي للحرب وليس محاربة النظام لذاته. وعلى هذا الأساس لا يجوز تبرير غارة الولايات المتحدة وحلفائها على العراق (قارن باب الولايات المتحدة، 11/9).

وكخلاصة لمسألة الحرب العادلة يمكننا القول أن " مسوغات الحرب " التي تم شرحها في التحليل أعلاه توافق أفكار فالتسر إلى حد بعيد، وتفعّل نظرية الحرب العادلة للقانون الدولي. سنتمعن في هذه المسألة فيما يلي.

ب) التطبيق النظري

لا نستطيع إنكار شرعية طلب كل من كرواتيا وسلوفينيا حق تقرير المصير ما دامتا تملكان الإرادة والوسائل اللازمة لتحقيق ذلك. لذلك كان على المجتمع الدولي التدخل لصالح كرواتيا وسلوفينيا، على أقصى حد حينما انكشف دعم العسكري الصربي للأقلية الصربية في كرواتيا بشكل جلي من خلال استغلال الجيش الشعبي اليوغوسلافي، كان بإمكان المجتمع الدولي أن يتدخل إلى جانب الكروات والسلوفينيين. في حروب البوسنة ، أثبتت جهود السلام العديدة الفاشلة أيضاً عدم جدوى الجهود الغربية كـ(ملاذ أخير ـ *last resort*). كانت تقريباً بلا جدوى). نظراً إلى كل الأخبار المحبطة عن جرائم الحرب الفظيعة ضد الإنسانية نلاحظ أن هذه الحروب ولّدت أكثر من مناسبة للتدخل تحت شعار الحرب العادلة (القضية العادلة ـ *just cause*). وحتى لو تدخل المجتمع الدولي قبل وقوع هذه الكارثة لكان ذلك مشرعنا (مسوغات الحرب). ومن هذه وجهة النظر فإن التدخل في كوسوفو بصرامة أكثر مرحب به، لتماثل صيغة العدوانية (عمليات التطهير العرقي) وصنف الفاعليين الصربيين (نفس الوحدات والميليشيات التي شاركت بحرب البوسنة) مع الحروب الصربية السابقة، و كانت كذلك الوسائل المستخدمة لإيقاف جرائم الحرب بعد فشل المفاوضات مناسبة وغير مفرطة، حتى لو لم تتم بتفويض من مجلس الأمن (فالتسر 2003: 119).

أما بالنسبة لأسلوب حرب حلف شمال الأطلسي (قواعد إدارة الحرب) في حرب الكوسوفو تكمن هنا بعض الصعوبات فيما يخص الشرعنة. إن مبدأ القصف الجوي من ارتفاع عالي لتجنب التورط في القتال المباشر لم يساهم كثيراً في منع جرائم حرب في كوسوفو. ذلك لأن حلف شمال الأطلسي لم يجر أي عملية في أراضي كوسوفو ، بل قصف أهدافاً ضمن الحدود الصربية بغرض الضغط السياسي على ميلوسيفيتش. بل لوحظ تزايد أعمال العنف في كوسوفو بدلاً من إيقافها نتيجة للهجمات الجوية. هذا أسلوب الحرب من هذا النوع لا يمكن له أن يزعم بأنه خفف عن معاناة الناس بشكل مباشر، ولهذا كان مبالغاً فيه وكان بعيداً عن إمكانية النجاح على أرض الواقع (*Meyer 199: 299 306* وما بعدها). حسب فالتسر من يناضل لأسباب أخلاقية كان لا مفر له من استخدام قوات برية: "لا تستطيع القتل وأنت غير مستعد للموت" (فالتسر 2003: 121). ولكن القوات الغربية لم ترغب في حدوث ذلك تحديداً في حرب كوسوفو– ما عدا رئيس الوزراء البريطاني الذي طرح خيار إرسال قوات برية في مراحل الحرب الأخيرة.

أما فيما يخص تحمل المسؤولية بعد الحرب في كوسوفو وكذلك في البوسنة، أتى متوافقاً مع مطالب نظرية الحرب العادلة (قواعد ما بعد الحرب)، لأن تحمل المسؤولية في الحرب تترتب عليه إعادة البناء بعد انتهاء الحرب (قواعد ما بعد الحرب).

6. التقييم

يمكن شرعنة التدخل العسكري، إذا توافرت بعض الشروط المحددة. نستطيع القول أن عمليات التدخل العسكري من قبل الحلف شمال الأطلسي في البوسنة وأيضاً في كوسوفو تعتبر مشرعنة (مسوغات الحرب)، بينما لا نستطيع قول ذلك حول أسلوب الحرب (مسوغات الحرب) الذي اتصف بقصف أهداف مدنية وتجنب خسائر عسكرية بين صفوف حلف شمال الأطلسي، ويكفي أنه لم يواجه المجازر في كوسوفو بشكل مباشر، بل أثار على نقيض من ذلك مزيداً من المآسي في بادئ الأمر على الأقل. ما هي مكاسب نظرية الحرب العادلة؟ نظرياً، تتحدى هيمنة التعليلات الواقعية العملية للنزاعات المسلحة وتحثنا على التفكر فيما يتجاوز مسألة "ماذا ينفعنا التدخل؟". وكذلك تبتعد هذه النظرية عن التمييز المبسط حيث تُعتبر "الحرب شريرة" و"عدم التدخل أفضل". على سبيل المثال لم يبعث التقاعس عن التدخل للمجتمع الدولي في كرواتيا والبوسنة (1991 – 1994) على الشك فحسب، بل كان إضافة إلى ذلك غير فعال لأنه جعل الحرب تمتد وزاد الحالة المزرية لمئات الألاف من الناس. صحيح أن هذه النظرية لا تضع قائمة بسيطة لمراجعة الشروط لشرعنة عمليات التدخل، ولكنها تستطيع تحفيز النقاش حول هذه المسألة لأنها تقترح حجج جديدة واعتبارات جديرة بالجدل.

7. التوقعات

لا تتمكن النظرية من إعطاء توقع، كونها ليست من النظريات السببية. ولكن من المتوقع أن تزداد أهميتها أكثر، لأن الممارسات السياسية ستشهد مزيداً من القضايا التي تخص الجرائم البربرية الناتجة عن الحروب الأهلية. قد يُطرح الاعتراض الآتي أن التجارب السيئة في أفغانستان والعراق ولدت الإنهاك بسبب عمليات التدخل، ومع أن تلك العمليات كانت وبشكل جلي بعيدة عن التدخل لدوافع إنسانية، إلى أن ذلك لم يراعى كثيراً في الخطاب السياسي. غير أن هذا التباطؤ لا يقلل من عدد القضايا التي تستوجب التدخل بأي صيغة كانت، مما يشجع نزعة الدول الغربية إلى إسناد عمليات التدخل للأمم المتحدة، أو إلى تحالفات إقليمية (مثل *ECOWAS* - المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا). في كل الأحوال سيبقى التأمل في الشرعية الأخلاقية لعمليات التدخل على جدول الأعمال.

8. نصيحة للعمل

إن هذه النظرية هي عبارة عن نظرية تختص بالشرعنة وهي ليست نظرية فِعْل ولذلك لا تستطيع أن تقدم نصيحة محددة للعمل. ولكن بلا شك فهي تلقي الضوء على الشرعية الديمقراطية للبعثات (العسكرية) في

الخارج، وتقدم الحجج القوية والضعيفة في عمل تلك البعثات. والفرضية أن القيام بالحرب قد يكون مبرراً في ظروف معينة، فإن الحجة السلمية المتمثلة في التنحية المطلقة جانباً، من وجهة نظر أخلاقية، ليست حجة متفوقة. بدلاً من ذلك، يشير العنصر الأساسي المعياري للنظرية إلى مسألة ما إذا كان التدخل ينقذ أرواحاً أكثر

المسرد

التطهير العرقي (ethnic cleansing)
مسؤولية الحماية (Responsibility to Protect) ـR2P/RtoP)
مسوغات الحرب، قواعد أثناء الحرب، قواعد ما بعد الحرب
الحرب الوقائية، الضربات الوقائية (pre-emptive strikes) مناطق آمنة
التدخل لدوافع إنسانية
القانون الدولي الإنساني
نظرية الحرب العادلة (Just War Theory)
الإبادة الجماعية
سربرينيتسة (Srebrenica)

مما يكلفها *(just cause)*.

وعندما نكمل التفكير ستوصلنا هذه النظرية إلى الشك في آليات القرار في السياسة الخارجية التي تسودها بالغالب اعتبارات تنفيذية وليست أخلاقية. ألا تستحق عمليات التدخل الخارجي أن تناقش بجدية أكثر، سواء كان ذلك على المستوى الاجتماعي أو السياسي؟ لأسباب سياسية وعملية يمكن أن نضيف أن تنفيذ هذه العمليات يكاد ينحصر على حلف شمال الأطلسي أو الاتحاد الأوروبي خاصة لهذا يجب علاج مسائل القرار والشريعة في "مستويات اللعب الثلاث" (*Three-Level-Game* ـ قارن المقطع 4 في باب "التجارة العالمية"). هذا النموذج يسلط الضوء على مسألة الشرعية الديموقراطية إلى مستوى يتخطى الدولة القومية (قارن باب "السلام الديمقراطي"). نختم هذا البحث بالخلاصة أن تأمين الشرعية الديمقراطية من جهة والحفاظ على قدرة العمل على المستوى العالمي من جهة أخرى سيكون للدول الديمقراطية كالسير على حبل مشدود (حبل السرك).

أسئلة للتمرين

- لأي مدى يتباين التدخل التقليدي عن التدخل الإنساني؟ ناقش هذه المسألة في موضوع حرب كوسوفو!
- هل من الممكن استخدام الأسس النظرية " مسوغات الحرب" كجدول أعمال وكداعم عملي للقرارات بغرض التدخل؟ ناقش الإيجابيات والسلبيات!
- لو جرى تدخل للقوات الغربية في الحرب الأهلية في سوريا، خاصة في الأعوام 2011 – 2013، هل كان ذلك سيكون مبرر من ناحية النظرية؟ قارن الأوضاع في سوريا مع الحرب في البوسنة! ناقش أيضاً السؤال فيما إذا كان هذا التقييم سيتغير بعد استخدام الغاز السام في أغسطس 2013 – التشابه مع الإبادة الجماعية في سربرينيتسة!
- سؤال استنتاجي: اقرأ المقاطع النظرية (5.) لكل من باب "الحرب الباردة" و"التجارة العالمية" و"الأزمة المالية" و"حروب الكونغو". انتقد نظرية الحرب العادلة بالاستعانة

بنظرية الواقعية الجديدة والنظرية الليبرالية ما بين الحكومات والنظرية الناقدة والنظريات النسوية!

نصيحة لفيلم:

"المحاربون" (*Warriors* ـ 1999)، المخرج: *Peter Kosminsky* (فيلم روائي تلفزيوني)

يحكي هذا الفيلم قصة جنود الأمم المتحدة (القبعات الزرقاء) الذين واجهوا جرائم الحرب مرعبة ولكنهم لم يتمكنوا من التدخل بسبب التفويض المنوط بهم. يستند الفيلم على مقابلات صحافية قام بها كوسمينسكي مع ما يفوق 100 جندي.

نص مقترح عن حروب يوغسلافيا

Calic, Marie-Janine (2010): Geschichte Jugoslawiens im 20. Jahrhundert. München: Beck; pp. 297–332.

النص الأصلي للنظرية

Walzer, Michael (2003): Der Sieg der Lehre vom Gerechten Krieg – und die Gefahren ihres Erfolges. In: Ibid.: Erklärte Kriege – Kriegserklärungen. Essays. Europ. Verlagsanstalt: Hamburg, pp. 31–51.

المراجع الأخرى المستخدمة

Blair, Tony (1999): Doctrine of the International Community; Speech to the Economic Club. PBS In: Newshour. Available online at: http://www.pbs.org/newshour/bb/international-jan-june99-blair_doctrine4-23 [last access: 24/10/2016].

BpB (2009): Europäische Sicherheits- und Verteidigungspolitik: Missionen. Available online at: http://www.bpb.de/internationales/ europa/europaeische-union/42927/grafik-esvp-missionen [last access: 24/10/2016].

Drakulic, Slavenka (1991): Krieg! In: Furkes, J./Schlarp, K.-H. (Hrsg.): Jugoslawien: Ein Staat zerfällt. Hamburg: Rowohlt, pp. 9–18.

Gasser, Hans-Peter/Melzer, Nils (2012): Humanitäres Völkerrecht – Eine Einführung. Zürich/Baden-Baden: Schulthess/Nomos.

Giersch, Carsten (2000): NATO und militärische Diplomatie im Kosovo-Konflikt. In: Clewing, Konrad/Reuter, Jens (Ed.): Der Kosovo-Konflikt. Ursachen – Akteure – Verlauf. München: Bayerische Landeszentrale für Politische Bildungsarbeit, pp. 443–466.

Grund, Constantin (2003): Mannschaftsdienlich gespielt. Rot-grüne Südosteuropapolitik. In: Maull, Hanns/Harnisch, Sebastian/Grund, Constantin (Ed.): Deutschland im Abseits? Rot-grüne Außenpolitik 1998-2003. Baden-Baden: Nomos, pp. 107–119.

International Commission on Intervention and State Sovereignty (ICISS, 2001): The Responsibility to Protect. Available online at: http://responsibilitytoprotect.org/ICISS%20Report.pdf [last access: 24/10/2016].

Judah, Tim (2002): Kosovo. War and Revenge. New Haven/New York: Yale Nota Bene.

Krause, Joachim (2000): Deutschland und die Kosovo-Krise. In: Clewing, Konrad/Reuter, Jens (Ed.): Der Kosovo-Konflikt. Ursachen – Akteure – Verlauf. München: Bayerische Landeszentrale für Politische Bildungsarbeit, pp. 395–416.

Malcolm, Noel (2006): The war over Kosovo. In: Blitz, Brad (Ed.): War and Change in the Balkans. Nationalism, Conflict and Cooperation. Cambridge: Cambridge University Press, pp. 143–155.

Maull, Hanns W./ Stahl, Bernhard (2002): Durch den Balkan nach Europa? Deutschland und Frankreich in den Jugoslawienkriegen. In: PVS vol. 43, no. 1, pp. 82–111.

Meyer, Peter (1999): War der Krieg der NATO gegen Jugoslawien moralisch gerechtfertigt? Die Operation „Allied Force" im Lichte der Lehre vom Gerechten Krieg. In: Zeitschrift für Internationale Beziehungen vol. 6, no. 2, pp. 287–321.

Pattison, James (2010): Humanitarian Intervention and the Responsibility to Protect. Who should intervene? Oxford: Oxford University Press.

Schmitt, Oliver Jens (2008): Kosovo. Kurze Geschichte einer zentralbalkanischen Landschaft. Wien: Böhlau.

Swoboda, Veit/Stahl, Bernhard (2009): Die EU im Kosovo-Konflikt (1996-99). Von der Vernachlässigung zur Verantwortung. In: Stahl, Bernhard/Harnisch, Sebastian (Ed.): Vergleichende Außenpolitikforschung und nationale Identitäten. Die Europäische Union im Kosovo-Konflikt (1996-2008). Serie „Außenpolitik und Internationale Ordnung". Baden-Baden: Nomos, pp. 59–80.

Walzer, Michael (2008): Just and Unjust Wars. A moral argument with historical illustrations. New York: Basic Books.

المبحث الرابع: تفكك الدولة والعنف الجنسي: حروب الكونغو[57]

شارك في العمل كل من: Katharina Einermacher و Frauke Scholvin

سنعالج في هذا الباب الصراع الذي خلّف أكبر عددا من الضحايا البشرية منذ الحرب العالمية الثانية.

1. المقدمة

لا نصادف نساء مثل *Mapendo* و*Love* و*Nyota* أو *Emerance* فقط في المستشفيات النسائية القليلة في جمهورية الكونغو الديمقراطية ، وإنما نصادف مثلهنّ في كل كشك للخضروات و في كل بئر ماء و في كل حقل ذرة – بل نكاد نجدهن في كل بيت. من يصغي إليهن بنفس طويل، سيلاحظ تقريباً أنّ كل واحدة من نساء الكونغو لديها قصة تتعلق بالعنف الجنسي، ولا سيما في الكونغو الشرقية التي تدور فيها حروب أهلية مستمرة منذ 18 عاما تقريباً – وفي وجه من الوجوه هي حرب الرجال ضد النساء، أعتبر الاغتصاب الجنسي الجماعي في منطقة واليكالة (*Walikale*) عام 2010 من الامثلة الأكبر حجماً من ناحية عدد الضحايا وأكثرها شهرةً ببشاعتها.

تقع قرية لوفونغي*Luvungi* في عمق الغابات الاستوائية التي تصعب عبورها في الكونغو الشرقية. تمتد الاكواخ الطينية ذات السقوف المصنعة من التبن على السفوح وكأنّها نسيج متناغم معها، ومن خلفها تنتصب الغابات الاستوائية. تسلل، المتمردون إلى القرية كالظلال في الظلام من الغابات ، بعد الساعة الحادية عشرفي ليلة الثلاثين من يوليو عام 2010. وطوال أربعة أيام متوالية اعتدوا جنسيا على 387 نفسا زكية في منطقة لوفونغي والقرى التي تقع حولها مخلفين 300 ضحية من النساء و55 من الفتيات و23 من الرجال و9 من الصبيان، و كانت أصغر الضحايا عمرها سنتان وأكبرهم 79 سنة. أكثر النساء تعرضن إلى اعتداءات متكررة، مما خلّف لديهن آثارا عميقة من أثر الصدمات النفسية (التراوما). ومع كل هذا ترغب إحداهن في التحدث عما عايشته من رعب – إنّها امرأة شجاعة فعلاً! دعنا نسميها ماري ،الأم ذات الخمسة أطفال تجلس في كوخها الطيني على كرسي خشبي و تخبرنا قصتها بصدمة. ذلك اليوم كانت مستلقية في سريرها بجانب زوجها في وقت متأخر ... فجأة تحطّم الباب ودخل مجموعة من الرجال كوخهما، كانوا يرتدون لباساً موحداً ويحملون السلاح... يقولون "لقد أتينا لنهتم بكم!"، وأخذوا يجرونه على الأرض من بشعرها. ثم اغتصبوها جميعاً، لم يتركها أحداًأحدٌ منهم. أجبروا زوجها على رؤية هذا المشهد الشنيع. لم يكتفوا بالأم، بل ارتكبوا نفس الجريمة بحق ابنتها أيضاً وهي ذات العامين فقط! صاحت صياحاً مؤلماً. وسالت منها الدماء. تقول ماري إنّ "كثيرا منهن (النساء) متن متأثرات بجروحهن".

وأخريات أصبحن حوامل، منهن جارتها التي كانت في الخامسة عشرة من عمرها. تقوم الآن ماري وتنادي الفتاة التي دخلت وجلست ببطنها الممتلئ على إحدى الأرائك وينعكس الألم على تعابير وجهها. تعترف الفتاة بأنّها لم تتعافى بعد من التهاب المهبل، و قالت بأنّها لا تعلم إذا كانت سوف تبقى على قيد الحياة بعد الولادة. يكاد ما حصل في لوفونغي يحصل كل يوم، وذلك منذ 18 عاما، في غابات الكونغو الشرقية. تروي ماري، في ظلام كوخها الطيني، كيف هرب زوجها بعد هذه الأحداث، تقول "لم يستطع أن

57 يُقصد في الباب التالي بالكونغو جمهورية الكونغو الديمقراطية، وليس الدولة المجاورة لها في الشمال الشرقي التي يطلق عليها جمهورية الكونغو.

ينظر إلى عيني مرة أخرى، لأنّه كان عاجزاً عن حمايتي". تشكو الفتاة الحامل من أنّها لن تجد زوجاً في حالتها تلك، بل تخشأن عائلتها ستنفيها، لأنّها لم تعد تتمتع بمقومات العروس . في الحقيقة، هؤلاء النساء، هن اللواتي تحافظن في هذه القرى على الحياة الاجتماعية في ذلك المجتمع الذي دمرته الحرب، فهن يزرعن الحقول ويتاجرن بالمحصولات الزراعية ليحصلن بالمقابل على الصابون ومستلزمات الحياة اليومية الأخرى، وكذلك يربّين الأطفال ويعتنين بالكبار والمرضى" (*Schlindwein* 2013).

2. السؤال الرئيسي

كيف نستطيع فهم العلاقة بين ظاهرة انعدام الأمان في الكونغو والعنف الجنسي المصاحب لها؟

3. الحالة: تاريخ الحروب في الكونغو

الإبادة الجماعية في رواندا

في السادس من أبريل عام 1994 لقي كل من رئيسي رواندا وبورندي مصرعهما إثر إطلاق نار على طائرتهما في مطار عاصمة رواندا كيغالي Kigali. لم يتضح حتى الآن إذا ما كان هذا الاغتيال متطرفة من قبائل الهوتو التي ينتمي إليها الرئيس الرواندي أو مرتبط بمجموعة متمردي باول كجاما الذين ينتمون إلى قبائل التوتسي والتي كانت تتصارع مع الهوتو على السلطة. شكل هذا الاغتيال بداية لأعمال إبادة جماعية اتسعت رقعتها إلى كل بقاع دولة رواندا، التي قُتل من خلالها حوالي مليون شخصاً من شعب "التوتسي"، وكذلك كثيرٌ من الأفراد المعتدلين من شعب الهوتو. لقد تكاثرت خطابات الكراهية والدعوات إلى قتل التوتسي، وهم الأقلية التي كانت تستحوذ على جميع المناصب السلطوية قبل الاستعمار وأثناءها. ثم انقلبت الأمور عليهم منذ الاستقلال عام 1962، حيث أصبحت أقلية تتعرض في كثير للاضطهاد على يد ميليشيات الهوتو، حتى وقعت في ربيع عام 1994 المذبحة الكبرى والتي أعد لها جيدا، حيث ارتكب الجيش والمدنيون معاً مجازر بحق الآلاف المؤلفة. استمرت هذه المذابح حتى أوقفت الميليشية المتمردة تحت سلطة باول كاغاما هذه الهمجية، والتي اجتاحت العاصمة كيغالي(Kigali) في شهر يوليو. أما جنود الأمم المتحدة الذين كانوا متمركزين في رواندا منذ عام 1993، لم يُسمح لهم بالتدخل العسكري، بل انسحبت غالبية هذه القوات بعد فقدان أول كوادرها، بالرغم من المجازر التي شهدتها رواندا. كذلك وصلت القوات الفرنسية متأخرة وبعد فوات الأوان لأجل حماية المدنيين ، مما مكّن متطرفي الهوتو من الهروب إلى الكونغو (انظر Hehir 2010: 179 – 200).

مع نهاية الحرب الباردة اختلت الكثير من التراكيب السياسية التي بدت مستقرة حتى ذلك الوقت. فعلى سبيل المثال، تعرض بعض الدكتاتوريين في أفريقيا، الذين كانوا يعتمدون قبل ذلك على دعم الولايات المتحدة الأمريكية "كضامن للاستقرار" ضد الشيوعية، لانتقاد دولي متزايد، نظراً إلى انتهاكاتهم لحقوق الإنسان ولسياساتهم المستبدة. أحد الذين وجهت لهم هذه التهمة بامتياز هو رئيس الكونغو جوزيف ديزيريه موبوتو

Joseph-Désiré Mobutu[58] كان موبوتو قد استغل الوضع الفوضوي على شكل حرب أهلية جرت عقب استقلال الكونغو عن بلجيكا عام 1960، والتي امتدت لخمس سنوات، بحيث انقلب عام 1965 على الحكم. أصبح حكمه بعد ذلك مستبداً أكثر وأكثر، حتى اشتد الضغط عليه في مطلع تسعينيات القرن الماضي، عندما شارك العديد من المواطنين علانيةً في تظاهرات حاشدة ضد استبداده، مطالبين بانتخابات حرة. كذلك وجه له المجتمع الدولي انتقادات حادة، ولكنّه انتهز الفرصة المتاحة له لإعادة تجديد شرعيته عام 1994 ، خاصة على المستوى الدولي، عندما استوعب تقريباً مليون ونصف نازح في سياق حرب الإبادة في الدولة المجاورة رواندا.

لقد اشتعلت في الحدود الشرقية لرواندا اشتباكات عنيفة بدوافع عرقية بين السكان المحليين وشعب التوتسي الذي كان قد استوطن في تلك المنطقة منذ ستينيات القرن العشرين. وفي ظل هذه الأوضاع المتوترة، جعلت مخيمات اللاجئين الضخمة التي نُصبت معظمها بشكل عشوائي وحيث كانت غالبية سكانها من الهوتو الوضع الاجتماعي أكثر قابل للانفجار بشكل أكبر. على سبيل المثال، كان من بين اللاجئين أفراد من حكومة الهوتو الرواندية التي قد حرضت على الإبادة الجماعية وكذلك كان من بينهم مرتكبو كل أنواع الجرائم. فلا عجب أنّ حكومة التوتسي الرواندية الجديدة خشيت من هجوم مضاد. وللوقاية وطمعاً في الانتقام من موبوتو لدعمه الهوتو، خططت الحكومة الرواندية مع الحكومة الأوغندية لهجمة عسكرية على الكونغو، التي أدت بالنتيجة إلى اندلاع **حرب الكونغو الأولى**، وجهزت لهذه الغاية مجموعات متمردة على موبوتو داخل الكونغو وجنّدت عدداً كبيراً من الجنود الأطفال الكونغوليين. اجتاح الجيشان الرواندي والأوغاندي في أكتوبر عام 1996 الكونغو وقتلا حسب التقديرات ما بين 200000 و300000 شخصاً من الهوتو المقيمين كلاجئين هناك. وإضافة إلى ذلك، لقي مئات الآلاف من الهوتو مصرعهم في الغابات الاستوائية أثناء هربهم من الحملة الانتقامية. بعد ذلك، زحفت الميليشيات المتمردة على موبوتو مدعومةً من الحكومة الرواندية إلى العاصمة كينشاسا وخلعت الرئيس موبوتو بتأييد كبير من السكان.

ولكن بالرغم من أنّ كابيلا *Kabila* حول اسم الدولة إلى جمهورية الكونغو الديموقراطية، سرعان ما أظهر نفس العقلية المستبدة والهمجية التي لم تختلف عمن سبقه في الحكم، مما نفّر الحكومتين الرواندية والأوغاندية اللتان كانتا تمولانه في الماضي القريب حتى اتخذتا في صيف عام 1998 قراراً بالهجوم على الكونغو، ـ ووقفت أيضاً بوروندي بجانبهم ـ هادفين إلى عزل كابيلا عن الحكم. إلا أنّ ردة فعل كابيلا السريعة وحشده حلفاً مضاداً قوياً تألف من مجموعة من الدول الأفريقية -زيمبابوي وأنغولا وليبيا وناميبيا وتشاد والسودان- قد أدى إلى اندلاع حرب الكونغو الثانية التي يُطلق عليها **الحرب الأفريقية الكبرى**.

اتضح بعد أن استمرت الحرب سنة تقريباً بأن رواندا وأوغندا ليس لديهما القدرة هذه المرة على التقدم إلى كينشاسا. لقد تجمدت الجبهات، وبالتالي توجهت أطراف الحرب إلى جني أرباح اقتصادية بدلاً من مكاسب عن طريق استخراج الموارد الطبيعية الثمينة المتوفرة في القسم الشرقي من الكونغو، وعززت ذلك بثورة الـ"كولتان"، ذلك المعدن الذي لا يُستغنى عنه في إنتاج الهواتف المحمولة والحواسيب، حيث استفادت كل من رواندا وأوغندا من عائدات تصديره الضخمة. يتبين من خلال هذه المرحلة الاختلاط بين الأهداف الاقتصادية والسياسية والتداخل بينهما. ولكن في نفس الوقت أشعلت هذه المطامع توترات حادة وانشقاقات متكررة ضمن صفوف الحلفاء، بل تفاقم هذا الوضع إلى حرب منسية في الغرب لكونها غامضة ومضطربة. من بحث في ضباب غابات الكونغو عن حزب "جيد" لن يكاد يجده، وبالتالي (...) "استسلمت وسائل الإعلام الغربية للوضع" (*Van Reybrouck 2012: 519*).

58 لقد غير اسمه في سياق حملة الأفرقة في سبعينيات القرن الماضي إلى موبوتو سيسي سيكو كوكو زبانغة والدولة إلى زائير.

تولى الابن جوزيف كابيلا الرئاسة بعد اغتيال لورانت كابيلا عام 2001 حيث بلغ عمره في ذلك الحين 29 عاماً. وبدأ بمبادرة لمفاوضات السلام، التي خُتمت عام 2003 باتفاقية السلام في بريتورية بواسطة الأمم المتحدة، نتيجة لذلك انسحبت رواندا وحلفائها من أراضي الكونغو – على الأقل رسمياً. وبالتوازي، عززت الأمم المتحدة من حضورها في المنطقة عن طريق بعثتها وذلك لتحقيق استقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية في إطار مهمة السلام عام 1999 المعروفة باختصار "*MONUC*"[59] (والتي غيرت اسمها عام 2010 إلى "*MONUSCU*"). ولكن لا يزال النزاع مستمراً ، خاصةً في شرق البلاد بمحاذاة المناطق الحدودية لرواندا وأوغندا، مما دفع الاتحاد الأوروبي أخيراً إلى تأسيس البعثة العسكرية الخارجية الأولى في تاريخه ـ وتسمى بأرتيميس (*Artemis*) ـ دعماً لبعثة الأمم المتحدة. أحرزت هذه البعثة انتصاراً رمزياً باعتقال أحد قادة الحرب وهو توماس لوبانغا (*Thomas Lubanga*)، وبمثوله أمام محكمة الجنايات الدولية عام 2009، وهو أول من اتهم بانتهاك جرائم حرب أمام هذه الهيئة (انظر باب "الدبلوماسية"). ومن خلال المساعدة الدولية وبعثة الاتحاد الأوروبي الجديدة التي يطلق عليها *EUFOR* تحققت إنجازات طفيفة، حيث ازدادت الأوضاع استقراراً. يعتبر من ضمن هذه الإنجازات صدور دستور جديد في نهاية عام 2005 وتمكين مواطني الكونغو في 30 يوليو عام 2006 من التصويت في انتخابات حرة، كانت الأولى منذ أربعة عقود والتي مرت بدون اضطرابات جديرة بالذكر، حيث بعث ذلك على التعجب بالفعل.

وفي أخر المطاف، أعيد انتخاب جوزيف كابيلا بغالبية بسيطة. مما أجبر الغرب على "سد فمه"

(Van Reybrouck 2012: 603)، وتبلورت هذه المعضلة عندما استغل كابيلا حالة شرعيته كرئيس دولة مستقلة ومعترف بنظامها الديموقراطي، داعياً إلى أنّه لا حاجة في الكونغو للمراقبين الخارجين مرةً أخرى.

تأسست تزامناً مع ذلك عام 2006 في ظل إعادة تأهيل دولة الكونغو ورئيسها حركة تمردية جديدة في الكونغو الشرقية والتي تعرف اختصاراً بـ *CNDP* (المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب) ودعت إلى الكفاح عن حقوق شعب التوتسي الذي لم يتمتع في نظر المتمردين بالتمثيل المناسب في الحكومة الجديدة. ولكن هذه الحركة تعرضت لمجابهة عنيفة من قبل ميليشيات الهوتو المعروفة اختصاراً

بـ "*FDLR*" (القوات الديموقراطية لتحرير رواندا) والتي كانت قد تشكلت في أوائل القرن العشرين. استغلت الـ *CDNP* الادعاء بأنّ الحكومة الكونغولية تتعاون مع الـ *FDLR* كحجة شرعية لرفع السلاح على القوات الحكومية وكذلك على بعثة الأمم المتحدة المتحالفة معها وبذلك اشتعلت **حرب الكونغو الثالثة** خلال عشرة سنين فقط. وكلما دامت الحرب أكثر تجلت همجيتها بحيث تسيطر تصرفات تخلو من أدنى حد للإنسانية متمثلةً في أكل لحوم البشر والاغتصاب الجنسي الجماعي، بدون الخوف من المحاسبة والملاحقة القانونية وذلك بسبب الغياب شبه الكامل لسلطة الدولة الرسمية، مما أدى إلى موجة نزوح ولا يتم المبالغة عندما يقال أنها كانت هجرة جماعية. الآن أيقظ مدى العنف الجنسي الغير مقيد العالم عن غفلته. فعلى سبيل المثال، تطرق الرئيس الأمريكي باراك أوباما لقضية الكونغو في خطابه بمناسبة استلام جائزة نوبل عام 2009[60]. وقبل ذلك، فقد تم اعتقال قائد الـ *CNDP* لورانت نكوندا (*Laurant Nkunda*) عام 2008 وحُلّت ميليشياته المتمردة، و كان هذا الحدث رسمياً بمثابة نهاية لحرب الكونغو. بلغ عدد ضحايا حروب الكونغو حسب تقديرات واقعية ما بين 3 و 5 ملايين نسمة – إنه عدد يفوق كل الحروب منذ الحرب العالمية الثانية.

وحتى يومنا هذا لم يجد هذا البلد استقراراه الذي يصبوا إليه. فعلى الرغم من عدة مفاوضات دولية، وحالات اعتقال لزعماء الحرب واستسلام للميليشيات إلا أن تحالفات جديدة لا تزال تتشكل. لذلك، لا تزال هذه المنطقة تعاني من الفوضى الغامضة وعدم الاستقرار، و مازالت الاعتداءات والاضطرابات تسيطر على الكونغو الشرقية. فعلى سبيل المثال، أحرزت الحركة التمردية الناتجة عن *M23* (حركة 23 مارس) مكاسب عسكرية حتى عام 2012،

59 أصبحت MONUSCU أكبر بعثات الأمم المتحدة على مر التاريخ، وفي الوقت الأخير تم تمديد انتدابها إلى مايو 2017.

60 Obama, Barack H. (2009): A just and lasting peace. Nobel Lecture, 10.12.2009. online: http://www.nobelprize.org/nobel_prizes/peace/laureates/2009/obama-lecture_en.html

إلى إن أجيرت على الاستسلام على يد الجيش الوطني المدعوم من قوات تدخل خاصة تابعة للأمم المتحدة. وفي خاتمة عام 2013 اندلعت احتجاجات حاشدة ومتسعة تبعاً للإعلان عن قانون جديد يُمكّن الرئيس كابيلا من البقاء في السلطة حتى تُفرض عليه الاستقالة عن طريق تصويت شعبي، بحيث يستطيع التهرب من الانتخابات المخططة لعام 2016. وبالفعل كانت هذه الاحتجاجات ناجحة، لأنّه بعد ذلك تم إلغاء الفقرة المرتبطة بخطة الرئيس من نص القانون. ولكن الوضع تراجع مرة أخرى عام 2016 ، عندما تم تأجيل الانتخابات وبقي كابيلا في الحكم حتى نهاية عام 2017. إن الاستقرار الضروري من أجل إعادة بناء المجتمع الذي دمرته الحرب بفعل غير متوقع حدوثه.

4. تحليل: تفكك الدولة

يعالج علم السياسة ظاهرة تفكك الدولة ومفهوم الدولة الفاشلة (*failed state*) منذ التسعينيات. تتمحور هذه الدراسات حول الكيان السياسي الذي لم يعد يستطيع ضمان الوظائف الأساسية للدولة – الأمان والرفاه الاجتماعي وسيادة القانون. يُرسم هذا النموذج عامةً وبشكل جلي بخط التجارب الأوروبية ، ويقتدي بعملية تشكيل الدولة في أوروبا في القرنين السابع عشر والثامن عشر. لا بد أنّ الوظيفة الأساسية للدولة هي صنع احتكار العنف حيث تفرض سيطرتها على القوات المسلحة في أقاليمها، وعلى رجال الأمن، وتمنح بهذه الطريقة الأمان للسكان من العنف الغير قابل للتحكم به من قبل أفراد ومجموعات. من بين العوامل الضامنة لذلك وجود جيش واحد و شرطة واحدة فقط. وينعكس احتكار العنف هذا بالاعتراف الخارجي كدولة مستقلة وكذلك تمثيل مصالح أفرادها بشكل متجانس في الخارج (أنظر باب "الدبلوماسية").

ومن أجل تكوين احتكار العنف والحفاظ عليه يتوجب على الدولة أن تكون مسيطرة على مواردها الاقتصادية، مثلا عن طريق الحصول على احتكار الضرائب والأموال. في هذه الحالة تتمكن من تمويل الجيش وضخ استثمارات أخرى في البنية التحتية وشؤون التعليم. أما وظيفة دولة سيادة القانون فتدل على مدى حياذة سيادة القانون كافة أراضي الدولة بنمط واحد وبصلاحية واحدة. فلا بد من أن يخضع حتى قائد الدولة للقانون، كما يُفرض القانون على سائر السكان، وبدون تمييز. وإضافةً إلى ذلك تقع سلطة الإدارة والاعتماد عليها تحت هذه الوظيفة. بناءً على هذه الدولة المثالية بإمكاننا استقراء العوامل الناقصة التي ترتب الدولة الحديثة في تصنيف معين من حيث جودة كيان الدولة.

يفرق شنيكينر *Schneckener* بين أربعة مراحل لضعف الدولة: **الدولة القائمة** التي توصف ببعض النواقص اليسيرة والتي لا تؤثر على قدرة الدولة الكاملة في ممارسة وظائفها. أما **الدولة الضعيفة** فيتبلور فيها خلل أكبر، كالزبائنية [61] والفساد[62] في ميداني الاقتصاد والسياسة، ولكن بالرغم من ذلك لا تزال تتوفر فيها وظائف الدولة في الداخل وفي الخارج، لأنّ احتكار العنف لا يزال في يدها مما يمكّنها من توفير الأمان لمواطنيها. ولكن عندما لا تعود الدولة قادرة على توفير الأمان وتظهر إلى جانب جيش الدولة الرسمية ميليشيات تنافسها كجيوش ومجموعات مسلحة خاصةً بيد زعماء الحرب المحليين، يمكن أن يُصطلح عليها بـ"**الدولة الفاشلة**". لقد فقدت الدولة احتكار العنف، ولا يوجد سبيل لصد المجموعات مسلحة التي باتت تسيطر على أجزاء أراضي الدولة. أما الوظيفتان الأخيرتان فلم تذهبا من بين يدي الدولة بشكل كامل بعد، ولا تزال قادرة على إدارتهما والتحكم بهما.

61 تطلق الزبائنية على "الارتباط المتبادل لفاعلين (إن كانوا أفرادا أو مجموعات) والذين تتفاوت سهولة الوصول على الموارد بينهما، التي تستخدمها المصلحة المشتركة (...). في كثير من الأحوال تكون هذه العلاقات في أحسن الأحوال شبه قانونية، وليس من النادر أن تتعارض مع التشريع الرسمي لتلك الدولة.

62 تعبر لفظة فساد عموماً عن "إساءة استعمال السلطة أو منصب أو وظيفة لصالح المصلحة الشخصية أو لصالح شخص آخر وبانتهاكات أخلاقية أو قانونية أو اجتماعية، والتي بالعادة تحصل بالسر وموجهة ضد المصالح العامة والخير العام" (Schultze 2005).

يُستخدم مصطلح **الدولة المنهارة/الفاشة** في حالة تدهور كل وظائف القوة الثلاث التي دار الحديث عنها بشكل كامل.

شكل 24 (عرض بياني): مؤشر التنمية البشرية و مؤشر الدول الفاشلة

مؤشر الدول الفاشلة لعام 2016	**مؤشر التنمية البشرية لعام 2014**
يتألف الجدول من اثنا عشر مؤشراً لكل واحد منها عشر نقاط، وفقاً لكثرة ورود أو شدة كل مؤشر. اشتملت الدراسة لعام 2016 على 178 دولة. (http://fsi.fundforpeace.org/rankings-2016)	يراعي تقرير التنمية البشرية في مؤشره معايير مختلفة كمتوسط العمر المتوقع والتعليم المدرسي والدخل القومي الإجمالي في دول معينة في العام السابق. على سبيل المثال، اتسع البحث عام 2015 إلى 188 دولة وليس جميع الدول الرسمية في العالم لأن هناك بعض الدول التي لا توفر عدد كاف من البينات، منها الصومال أو كوريا الشمالية أو العديد من الدول الصغيرة. (عن تقرير التنمية البشرية لعام 2015)

المرتبة	الدولة		المؤشر	المرتبة	الدولة		المؤشر
1	الصومال		114,0	188	النيجر		0,348
2	جنوب السودان		113,8	187	جمهورية الوسطى	أفريقيا	0,350
3	جمهورية الوسطى	إفريقيا	112,1	186	إريتريا		0,391
8	جمهورية الديموقراطية	الكونغو	110,0	176	جمهورية الديموقراطية	الكونغو	0,433
165	المانيا		28,6	6	المانيا		0,916
178	فنلندا		18,8	1	النرويج		0,944

المصدر: المؤلف

تحتل جمهورية الكونغو الديموقراطية في **مؤشر الدول الفاشلة** وفقاً لخلية التفكير الخاص المعروفة باسم *Fund for Peace* لعام 2016 المركز الثامن من بين 178 دولة مما يضعها في حالة الإنذار القصوى (" *Very High Alert*")[63]. وتصنف الكونغو في المرتبة الثانية عشر حسب مؤشر التنمية البشرية الذي تحرره الأمم المتحدة ،

63 لم يتم تقييم نوعية هذا المؤشر بمعايير بحثية نظرية بعد، ولكن يُذكر هنا من أجل الإيضاح.

وهذا يُعتبر أيضاً أدنى الدرجات (أي التنمية البشرية أكثر تدني). بالرغم من أنّ هذين المركزين يشيران إلى تحسن ضئيل بالمقارنة بالعام الماضي، ينعكس على ذلك الوضع المتأزم في البلاد.

إنه من الواضح أنّ فعالية الأقسام المركزية الثلاثة للدولة معطلةً. هناك ميليشيات متمردة كثيرة تسيطر بعضها على أراضي واسعة، بينما يكاد يتعذر على الدولة السيطرة على الجيش ودفع أجوره. يتم تولّي قيادة الحرب لصالح الحكومة من الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والدول المجاورة المتحالفة بشكل رئيسي. كذلك يكون الوضع كارثي فيما يخص الرفاه. يحسب كابيلا البرامج الإغاثية الدولية والمنظمات غير الحكومية بشكل منهجي جزءاً من ميزانية دولته، والتي تنوب عن الدولة في القطاعين الطبي والتربوي، وكذلك يوكّل شركات أجنبية بتوسعة البنية التحتية، وبالمقابل تُمنح الحق في استثمار الأرض واستخراج معادنها الثمينة. بنفس الوقت تفوق الموازنة التقديرية لاستهلاكه الشخصي بثمانية أضعاف على موازنة الإنفاقات الحكومية على الصحة (*559 :2012 Reybrouck*). أما بالنسبة للسيادة القانونية، فإن هذا النسيج السياسي المقرون بالزبائنية والفساد يثير الشك في إنجازه.

إن غياب الدولة في الكونغو الشرقية وارتفاع العنف الجنسي مرتبطان ومتداخلان بشكل شديد، ولكن من الصعب العثور على بيانات موثقة عن مدى انتشار العنف الجنسي، وخاصة في المناطق التي تجري فيها الحرب حيث يصعب على الضحايا إبلاغ أحد المستشفيات أو تقديم بلاغ لدى الشرطة. من المعروف أن العنف الجنسي يعتبر أكثر انتشاراً ضمن إطار العائلة، إلا أنه كثيراً ما يُستخدم في الحرب كاستراتيجية حربية منهجية لغاية كسر معنويات العدو وتفكيك الروابط العائلية (*Petermann/Palermo/Bodenkamp 2011*). تؤكد على ذلك الكونغولية كريتينة شولر ديشريفر *Christine Schuler-Deschryver* بملاحظتها التالية عن عقلية الميليشيات في بلدها: "إن هؤلاء لا يطمعون إلى الاغتصاب شهوةً فقط، وإنما يريدون تدمير قواعد المجتمع" (*70 :2006 Grill*).

في كثير من الأحيان، لا يتم التكتم على حجم هذا العنف من جانب الضحايا فحسب، بل من قبل مجرمي الحرب وقادتها أيضاً. لا يخفى أن كل الحروب في أيامنا قد شهدت تصاعداً كبيراً في حالات العنف الجنسي[64]، ولكن لم يكن ذلك موضوعاً لبحوث علمية ودراسات بشكل منهجي قبل الحرب اليوغسلافية (انظر باب "التدخل"). على كل حال اغتصبت في ظلمات الحرب في الكونغو مئات الآلاف من النساء والفتيات، في حالات كثيرة واكب ذلك تشويه همجي للضحية (*Petermann/Palermo/Bodenkamp 2011*). فيما يلي، سوف نتناول العلاقة بين الحرب الناتجة عن تفكك الدولة والعنف الجنسي.

5. الشرح: النظريات النسوية

"War, in one form or another, appeared with the first man" الحرب، بشكل أو بآخر ظهرت مع ظهور أول إنسان" ، تطرق الرئيس الأمريكي أوباما إلى قضية الكونغو في خطابه بمناسبة جائزة نوبل للسلام في عام 2009. ربما لم يحسب كيف أن كلامه يتوافق مع بعض النظريات النسوية في دراسات العلاقات الدولية، أنه ليس هناك نظرية نسوية واحدة فقط، بل يحتل هذا العلم حقلاً واسعاً. بينما يستند بعض المنظرين بشكل واضح إلى مدارس نظرية موجودة من قبل، يتجرأ آخرون على أساليب ومناهج جديدة. المشترك بين كل هذه

64 مجلة الـ "Economist" (الطبعة 15 يناير عام 2009، ص 52)، أنّ الجيش السوفيتي قد اغتصب في ألمانيا عام 1945 بين 100000 و مليونين ضحية، وكذلك تعرضت حوالي 20000 امرأة صينية في مدينة نانكين ("Nankin") للعنف الجنسي الجماعي خلال أسابيع قليلة في عام 1937 من قبل اليابانيين الذين استعبدوا عشرة أضعاف من النساء كخادمات جنسية في السنوات اللاحقة في الحرب. كذلك اغتصب الجيش الهندي تقريباً 200000 شخصاً في حرب بنغلاديش، وأيضاً شهدت حرب البوسنة حولي 20000 و الحرب الأهلية في سيراليون 50000 ومجازر رواندا عام 1994 حوالي 500000 ضحية من الاعتداء الجنسي.

التوجهات هو الفرضية الأساسية بأنّ النساء يواجهن حواجزاً تعيق تحقيق إمكانياتهن ويعانين من الظلم التركيبي، لأنّ الصورة الاجتماعية المسيطرة هي **ذكورية**، أو بتعبير أبسط، "إنه عالم للرجال" (" *it´s a man´s world*"). فإن التاريخ هو تاريخ الرجال، والأديان صنعوها الرجال، ولا سيما السياسة الدولية في زمام سيطرة الرجال، سواء كانت في الممارسة أو في مجال البحوث. بخلاف الرجال يُدفعن النساء إلى القطاع الخاص وفي كثير من الأحيان لا يكون لديهن أي ظهور أو دور في السياسة الدولية. هذا الظلم الذي يظهر على شكل عدم المساواة يجب – حسب كل النظريات النسوية – إزالته.

لكن فيما يتعلق بمسألة كيفية القيام بذلك، هناك أفكار مختلفة تماماً، ويمكننا تصنيفها بثلاثة تيارات رئيسية كما يلي (*Ruppert 1998*).

- النسوية الليبرالية (أو النسوية التجريبية ، liberal/empiricist feminism)
- النسوية الأصولية (أو نسوية المواقف، radical/standpoint feminism)
- النسوية البنائية النظامية (أو النسوية ما بعد البنيوية النظامية أو النسوية ما بعد الحداثة، poststructural/postmodern feminism)

بناءً على هذا التقسيم الأساسي نستطيع أن نربط هذه التيارات للمدارس النظرية التالية تقريباً (انظر الباب "تمهيد"): النسوية التجريبية ترتبط بالمدرسة النظرية العقلية الليبرالية، والنسوية الأصولية ترتبط بالمدرسة الثورية، والنسوية البنيوية ما بعد الحداثة ترتبط بالمدرسة البنائية الاجتماعية[65].

فيما يلي سنقدم ملخصاً لهذه التيارات الثلاثة، ثم سنتحدث عن تفسيرها لظاهرة الحرب بصفة عامة والاغتصاب الجنسي بصفة خاصة.

تكون **النسوية اللبرالية/ التجريبية** في كثير من الوجوه مستندةً إلى الليبرالية المثالية، بحيث يعتبر الظلم على المرأة وضعف إمكانياتها في الحصول على المراتب الاجتماعية العليا دليلاً على أنّ المجتمع يضع محفزات خاطئة، وذلك من خلال مؤسسات معينة. لهذا السبب يستوجب تغيير القوانين أولاً ومعه مواكبة المؤسسات، لكي تعم المساواة في معاملة النساء والرجال في مناخ مجتمع ليبرالي. من الإجراءات الفعالة في هذا الجانب توظيف شخص مسؤول عن المساواة بين الجنسين، وذلك من خلال تحديد حصة معينة للنساء أو الاتفاق على تحديد رواتب عادلة أو توفير مكاناً في الحضانة للأمهات وما شابهه.

يفضل باحثو النسوية الليبرالية الطريقة الكمية، أي معالجة البيانات الإحصائية. على سبيل المثال تسأل ماري كابريولي *Mary Caprioli* في تقريرها الصراع بين الجنسين ("*Gendered Conflict* " 2000)، هل يرتبط **التفاوت بين الجنسين**[66] (*gender gap*) في دولة ما بنزعتها العسكرية. وبالنتيجة تجزم كابريولي بصحة هذه الفرضية، مستنتجةً بأنّ النساء لو استلمن مكانة أبرز في شؤون السياسة الخارجية، لساهمن في جعل السياسة الخارجية أكثر سلمية، لأنّه كلما قل التفاوت بين الجنسين في مجتمع ما، زادت السلمية التي يعرضها تجاه الخارج. إذاً، من منظور النسويات الليبراليات تُفهم الحرب الناتجة عن تفكك الدولة كحالة فشل مؤسسات المجتمع بشكل رئيسي. تبعاً لذلك تتولد حالة من الفوضى في ظل غياب القانون مما يؤثر على النساء اللواتي عانين من منزلة

65 لقد تكونت الحركات السابقة لهذه التيارات في عصور شتى: النسوية الليبرالية كالموجة الأولى للنسوية عند منقلب القرن العشرين؛ النسوية الأصولية في سياق الحركات الاجتماعية في التسعينيات من القرن الماضي؛ والنسوية البنائية ما بعد الحداثة أثناء التسعينيات من القرن الماضي.

66 يطلق لفظة gender على الدور الجنسي الاجتماعي المترتب على الشخص، وهو ما يساوي التعبير الألماني soziales Geschlechtتقريباً. أما الجنس البيولوجي، فيسمى باللغة الإنكليزية بـ sex.

اجتماعية ضعيفة في الأصل و بحدة، و يجعلهن ضحايا و فريسة للرجال معاً. بالنهاية، إنّ الاغتصاب المتزايد ليس نتيجة لحالة حربية فقط، وإنما هو جزء مرتبط معها وغير منفصل عنها. تتضمن الحرب عوامل كثيرة وغير مباشرة تسهل انتشار ظاهرة الاغتصاب.

إنّ هذه الفوضى تجعل الحدود بين الاغتصاب والدعارة تختلط، وكذلك يحصل أفراد الجيش على أجورهم بالسرقة والنهب، عندما لا يحصلون على دخلهم بسبب صعوبات في التوريد أو بسبب دفع رواتب ناقصة، وكثيراً ما يُسمح لهم القيام بهذا التصرف، بل ربما يُدفعون على ذلك من قادتهم وزعمائهم. وإضافة إلى ذلك يتعاطى الجنود والمجندون في الحرب المخدرات بشكل مفرط و بدون أي قيود أو محاسبة. جدير بالذكر في إطار الكونغو أنّ الحرب تدور حول استخراج المعادن بشكل متزايد، مما يثبت أهمية الرجل كمعيل للأسرة و يضيق على النساء سوق العمل، حيث ليس لديهن أي بديل آخر (*Van Reybrouck 2012: 540*).

إذا، تسعى النسوية اللبرالية إلى تغيير المؤسسات بشكل رئيسي مما يوجب دفع رواتب مستقرة للجنود وتدريبهم على الانضباط الذي ينطوي على العقوبات، وعلى المدى البعيد من الضروري أن تراعى هذه العوامل ومثلها خلال المرحلة التدريبية قبل فوات الأوان. كذلك يُستفاد من دمج عدد أكبر من الجنود، بشرط أن يتمتعوا بنوع من الحماية. غير أنّه ـ من وجهة النظر الليبرالية ـ من المستحيل أن يتحصن المجتمع من العنف الجنسي مطلقاً، ولا سيما حينما تتوازى الحروب الأهلية مع انهيار المؤسسات في أغلب الأحوال، و لذلك نتحدث في هذا السياق عن الدولة الفاشلة كما سبق.

بخلاف النسوية الليبرالية **تميل النسوية الأصولية** إلى توجهات ثورية تكون بعضها ماركسية بشكل أساسي. يزعم ممثلو هذه النظرية أنّ مجتمعنا اليوم تتسلط عليه هيمنة النظام الأبوي، الذي تكون منذ 3000 إلى 5000 سنة عن طريق العنف والقمع والذي يمنع النساء منذ ذلك الحين من تحقيق إمكانياتهن في التطور. لفظة النظام الأبوي يطلق على سلطة الرجال المميزة في مجتمع ما. عندما يروج نظام المجتمع للرجولة بكافة أوجهها، لا يكفي مجرد إدخال نساء في الصورة الاجتماعية، كما تطالب به النسوية الليبرالية، وإنما يستوجب تغيير النظام من جذوره. تشير النسويات الماركسيات إلى أن تكديس الأموال الخاصة سمة للنظام الأبوي ، التي تُعد المرأة ضمن مفهومها المُلك الأول للرجال، وتنطلق من هذا الأساس مراتب وتدرجات ملكيات أخرى (*Schmölzer 26 1996:*). حتى فكرة الدولة المعاصرة هي عبارة عن نسخة من الأبوية. وذلك لأن دور النساء ينحصر فيها غالباً بالمجال الخاص، بينما يقع القطاع العام على مسؤولية الرجال، مع المراعاة بأنّ التفريق بين القطاع العام والخاص نتيجة لتفريق مصطنع قي غايته تأمين الهيمنة الذكورية وتثبيتها. تتم تنشئة المجتمع بهذه النماذج التقليدية للرجال وللنساء منذ الصغر.

تحاول النسويات الأصوليات تغيير الأفق ووصف المجتمع من منظور أنثوي بحيث يرفعن قيمة الصفات الأنثوية. ولكن قبل أي إجراءات أخرى يجب إظهار دور النساء في العلاقات الدولية لأول مرة. قامت سينتية إنلوة *Cynthia Enloe* في إطار كتابها تحت العنوان موز وشواطئ وقواعد (*bananas, beaches, bases* 1989) بدراسة عن كيفية اعتماد السياسة الدولية التي تبدو ذكوريةً فقط على المساهمة الأنثوية، إن كان دورها كزوجة دبلوماسي وفية مضحية بنفسها لأجل نجاحه المهني، أو كعاملة رخيصة أو كمشتريه منتجات مستهلكة أو كمزارعة تتولى الإنفاق على العائلة في حالة خروج زوجها إلى الحرب أو كعاهرة في بيوت دعارة يديرها الجيش وحيث تكون وظيفتها مواساة ورفع معنويات الجنود.

إذاً، حسب الأفق النسوي الأصولي يعُتبر اضطهاد المرأة والجنس المصحوب بالعنف حالة منتشرة وطبيعية حتى في أوقات السلام. تعزز وسائل الإعلام صورة البطولة الذكورية مقابل دور الضحية السلبية الأنثوية، وبالتالي تكاد لا تتم ملاحقة جرائم الجنس والعنف المنزلي. يتوج هذا التعظيم للرجولة في" إنكار الأنوثة" بأسرها (*Schmölzer 1996: 165*). تزداد في الحرب هذه العلاقة المتفاوتة تأججاً. كلما ازداد لجوء الرجال للعنف وللهمجية، ازداد تعظيم الرجولة. بينما يطلب المرء (الرجل) من المرأة الدعم المذعن لأفعاله، يعتقد بأنّ دوره حمايتها لضعفها ووهنها الطبيعي كما يُتوهم. بل كثيراً ما تكون هذه الحجة من المبررات الأساسية للقائمين

على الحرب. إلا أنه لم يتمكن من الوصول إلى حماية المدنيين في أي من الحروب، ولا سيما النساء، بل كثيراً ما يكنّ أول الضحايا. وذلك لأن الجندي الذي تم تدريبه على تحقير العواطف – التي تُربط بالأنوثة – يرى أنه يحق له أن يغتصب النساء أو يزور بيت دعارة، مكافأةً للمتاعب التي يتحملها في جبهة الحرب (*Schmölzer 1996: 170* وما بعدها). كما قلنا، لا تُعتبر حالات الاغتصاب المتزايدة حسب النسويات الأصوليات ظاهرة مرافقة للحرب فقط، بل – بخلاف منظور النسويات الليبراليات – إكمالاً منطقياً إلى الحالة الطبيعية، وإن كان أكثر عدوانية. في هذا السياق يكون الاغتصاب للنساء التابعات للرجال بمثابة عار شخصي، أعني الهجوم على أرضهم وعرضهم وملكهم معاً. لهذا السبب سكتت كتب التاريخ بالغالب عن العنف الجنسي ضد ذويهم أو أُتُّهمت فيها ثقافة أخرى (الروس، الأفارقة، إلخ) دون ذويهم لكي يحرَّض الرجال على روح القتال وغريزة الحماية، بيد أنّ العنف الجنسي جزء من كل ثقافة أبوية.

ففي الكونغو، المستعمرة البلجيكية سابقاً، مثلاً عُد توافر الخادمات الصغيرات بالسن – اللواتي يُسمين بـ *ménagères* – لكل أنواع الخدمات الجنسية كأنّه عادة غير مذمومة، بينما مجرد التخيل بأنّ أحد الرجال الأفارقة قد يقترب من نساء الأوروبيين أصاب قرنائهم من الرجال الأوروبيين بالرعب حتى أواسط القرن العشرين (*Van Reybrouck 2012: 89*). بالفعل لا تسمع في الكونغو أخبار عن اعتداءات جنسية والحث على الدعارة من قبل كل المجموعات المسلحة الكونغولية فحسب، بل حتى عن أفراد *MONUSCO* من حين إلى آخر (*Van Reybrouck 2012: 374*).

لذلك تخالف النسويات الأصوليات إيديولوجية النسوية الليبرالية التي تريد إيقاف تفكك الدولة وإعادة تنظيمها، لأنّ نموذج الدولة الحديثة يعتبر عند الأصوليات ملازم للنظام الأبوي ومترسخ فيه. ثم تُعزل النساء عن مجريات القرار في الحياة العامة وفي السياسة الخارجية، وذلك بسبب التمييز المذكور بين إطار الحياة العامة والحياة الخاصة والسياسة الخارجية والداخلية. قد تؤدي ظروف كهذه التي ينصهر تحتها الفصل بين السياسة الخارجية والداخلية، إلى حالة خطيرة جداً، لأن النساء اللواتي تُزعم حمايتهن ولا تتجاوز دورهن الاجتماعي الإطار الخاص، لسن مستعدات لحالة الحرب، مما يجعلهن مستهدفات بالعنف الجنسي لأقصى درجة (*Tickner 1992: 56*). حتى لو لم ينكرن ممثلات النسوية الأصولية بأنّ الحرب توصل إلى إساءة ظروف النساء، غير أنهنّ يعدن اضطهاد المرأة السبب الرئيسي للحرب وتكوّن الدول العسكرية. يُشترط لصنع السلام الدائم على المدى البعيد معادلة وتقييد الصفات الذكورية (الاستقلال، الفردية، الظفر، التغلب على الحياة والطبيعة) بالصفات الأنثوية (التحري في الحفاظ على الحياة، الانسجام مع الطبيعة، التعاون، الشعور بالآخر ومراعاته) في المجتمع. لا تهدف الأصوليات إلى تكوين هيمنة النظام الأمومي الذي لو تحقق لأصبح قلب الهيمنة والاضطهاد، بل المساواة بين الجنسين. في الميدان العملي تبدأ روح المساواة من التربية بحيث يتمتع الأطفال بتربية يشارك فيها كلا الوالدان على حد سواء. أما دمج النساء في الخدمة العسكرية، فهو مرفوض، كي لا يحافظن على النظام العسكري الذكوري من خلال قتالهن لأجله. لو فعلن ذلك لخاطرن بحياتهن وكان لديهن نصيب في تدميره وهدمه، وهذا مخالف للصفات الأنثوية. لقد رأينا أنّ النسوية الأصولية تختلف عن التيار النظري الليبرالي بقناعتها أنّه لا يكفي مجرد دمج المرأة في النطاق السياسي، ما دام لا يُسمح لها باتخاذ مواقف تعكس نظاماً بديلاً. على سبيل المثال تُعلّق الرئيسة التنفيذية الأولى لشؤون المرأة في الأمم المتحدة ميشيل باشيليت *Michelle Bachelet*،مستنتجةً: "كما تعلمت، عندما تصبح مرأة ما قائدة سيغيرها هذا المقام (سلبياً). أما عندما يصبح عدد أكبر من النساء قائدات فتتغير السياسات والاستراتيجيات (*James* انظر إلى الأعلى)

بالنسبة **للنسوية البنيوية النظامية** فإنها تنتقد النسوية الليبرالية والأصولية بأنّ فكرهما الذي يتأصل في الماهيوية *essentialism* والثنائية (أي تقسيم الناس بين رجال ونساء)، يحدد نظام حكم معين بحد ذاته، ويخطئ في الحكم على التعددية المحتملة لأدوار الجنسين. يعاتب هذا التوجه النسوية الأصولية خاصةً بأنها تسعى إلى احتكار بعض الصفات البشرية للجنس الأنثوي، مع النزعة إلى الزعم بأن هذه الصفات متفوقة على الصفات الذكورية، سواء كان ذلك جلياً أو خفياً. ترد النسويات الأصوليات على هذا الطعن، بأنّ نظرية ما بعد الحداثة تسقِّط بتنازلها عن التصنيفين "أنثوي" و"ذكوري" القاعدة الأساسية للنسوية وهي رفع قيمة النساء في

المجتمع. بخلاف المفهوم لدى النسوية الأصولية يرى متبعو توجهات ما بعد الحداثة بأن مهمتهم هي في التثبت عن طريق الإحصائيات الجدلية كيفية بناء أدوار الجنسين وتغييرهما بوسيلة اللغة وكيفية تكوينهما المتبادل. تابعت كل من آنا تيكنر (*J. Ann Tickner 1992*) وتتساءل كريستينا سيلفيستر (*Christine Sylvester* ، 1994)، كيف تُسقط النظريات السياسية المعترف بها التصرفات التي تُعد ذكورية، وبالتالي تفضلها بتركيبته على التصرفات التي تخصص للنساء. وبينما تعظَّم قوة العقل والبدنية كطبائع الرجال، توصف النساء بغلبة العاطفة والضعف والمكر عليها وبأنهن يضلِّلن الرجال في اتخاذ القرارات الفاسدة (نجد هذا الحكم المسبق أكثر صراحةً عند مكيافيلي ، ولكن أيضاً عند أرسطو وهوبز وروسو).

تشير جين بيثكة إيلشتين *Jean Bethke Elshtain* ، إحدى الباحثين في هذا المجال العلمي، بتقريرها النساء والحرب ("*Women and War*" 1987) إلى دور الأساطير والعادات والتقاليد في البناء الاجتماعي للرجولة (المقاتل النبيل) وللأنوثة (النفس الجميلة). تلاحظ كارول كون التي قامت في كتابها الجنس والموت في عالم خبراء الدفاع (*Sex and death in the rational world of defense intellectuals*، 1987) بدراسة خطاب مؤتمرات أمنية دولية، بأنّ اللغة العسكرية لغة باردة لا مكان فيها للعواطف والمشاعر، وذلك عمداً. تعمل هذه اللغة العسكرية من خلال استخدام ألفاظ مجمِّلة مثل "القنص المصوب" أو "الأضرار التبعية" أو "القنابل الصافية" أو صيغ تصغيرية، كما قد أُطلقت على القنبلتين الذريتين على مدينتي هيروشيما وناجازاكي "الرجل السمين" و" الولد الصغير". تهدف النسوية البنائية الاجتماعية إلى إيضاح أن هيمنة صورة معينة من الرجولة هي نتيجة لعملية اجتماعية تطورت بالتدريج وليست عبارة عن مؤامرة مستهدفة من الرجال بحد ذاتهم. لذلك يمكن القول بأنّ تغيير الخطاب الاجتماعي يجب أن يكون تطورياً، أما ثورياً، فلا، لأنّ تحقيقه شبه مستحيل.

العنف الجنسي على يد الجنود هو بتقدير البنائية الاجتماعية "عملية إنجازية للرجولة"، أو بعبارة أخرى عملية تبني هوية "ذكورية" معينة لهوية لجندي ما. في هذا الإطار فسرت كل من الباحثتين شتيرن (*Stern*) وأيركيون باز (*Eriksson-Baaz*) في تقريرهما لماذا يغتصب الجندي؟ الرجولةوالعنف والجنس في القوات المسلحة في الكونغو (*Why Do Soldiers Rape? Masculinity, Violence, and Sexuality in the Armed Forces in the Congo* ، 2009)، كيف يتحدث الرجال عن الاغتصاب، واستنبطتا من أجوبتهم بعض النماذج المتكررة. يسمح لنا هذا البحث بالاستنتاج بأن العنف الجنسي يرفع ثقة نفس هؤلاء الرجال كمقاتلين فعالين الذين تتبلور الجنسية الغيرية (*Heterosexuality*) لديهم. يعتبرون الاغتصاب مكافأة لدفاعهم عن عوائلهم ووطنهم. قد يُستخلص من هذا أنّ الحضور المتزايد للنساء في الجيش قد يغير – من وجهة نظر البنائية الاجتماعية - الخطاب وصورة الرجل والمرأة. ولكن بالنسبة للنتائج الفعلية لهذا الطريق، فتبقى غامضة في الوقت الحالي، وكذلك نقول في قضية المفهوم الخطابي للدولة ولتفككها.

6. التوقعات

تختلف كل التيارات الرئيسية الثلاثة من التوجهات النسوية فيما بينها من حيث وصاياها للطريقة المطلوبة للتغيير الاجتماعي و إمكانيات تحقيقها. كلها متوافقة على أنّ إيقاف العنف الجنسي سيكون صعباً للغاية. الجناح الليبرالي ينصح بإجراءات حول المؤسسات أولاً، سواء كان تغييرها أو إعادة تأسيسها أو تقويتها. في هذا المفهوم يعمل تفكك الدولة كمحرك للعنف الجنسي، ولذلك يجب إيقافه. وكذلك هناك على حد اعتباراتهنّ أمل بمجهودات من أجل تحسين انضباط الجنود/ الجنديات وتدريبهم. علاوة على ذلك من المهم أن يُفرض القانون ويُقوّى، مثلاً بواسطة المحكمة الجنائية الدولية التي قد حوسب أمامها بعض قادة الميليشيات الكونغولية.

أما النسويات الأصوليات فإنّهنّ يشككن في قابلية الأبوية للإصلاح حتى في أوقات السلام. والسبب لذلك هو نزعة النساء إلى الاستسلام لصور أدوار الجنسين المنشأة مسبقاً، مما يجعلهن ينظرن إلى شعارات حركة تحرر النساء بشك وتردد وحذر. بدلاً من معالجة الأعراض فقط يُطلب حسب رأيهنّ تخطيط مواقف مقابلة وبديلة

مفيدة وكذلك النظر الناقد إلى التصورات السائدة حول السلطة والحالات الاجتماعية. بناء على ذلك تفضل الأصوليات – مثل البنائيات الاجتماعيات – أن يُنطلق من التربية و العادات والتقاليد التي يردن تغييرها.

ويضيف إلى ذلك أنصار البنائية الاجتماعية دور اللغة التي قد تتبدل مع تغيير العقلية، فعندما لا يستخدم التوصيف الذكوري كرجال الدولة والدبلوماسيين أو الخبراء، وإنما يُستخدم صيغ محايدة بين الجنسين أو صيغة دامجة (ـ *gender-mainstreaming*[67]) شفوياً وكتابياً، ستُصوّر العلاقات الدولية بشكل آخر.

7. التقييم

إن التوجهات النسوية مفيدة وقيمة لفهم العنف الجنسي المنتشر والمتزايد بشكل مخيف في حروب الكونغو. كل من التوجهات الثلاثة ترتكز على أسباب وأوجه معينة: يتمحور التوجه الليبرالي حول فشل المؤسسات، التي تنعدم مهمتها في حماية النساء، في دول مفككة، ولكن لا يخفى أن تفجر العنف الجنسي في الحرب يدل على أن تلك الدول تتسم باضطهاد النساء حتى قبل اندلاع الحرب والفوضى، كما يبرزه التوجه الأصولي. ولكن من الضروري أن نراعي عدم إمكانية إيقاف العنف الجنسي، ولا سيما في مناخ الحرب، بل سينتشر وسيتصاعد بين أفراد أطراف الحرب، الذين ـ في لغة البنائية الاجتماعية ـ يخلقون عن طريق خطابات معينة هيكلية تسحب من الدولة السيطرة على التفسير.

على كل حال، لا تختلف أي من التوجهات الموصوفة سابقاً على أنّ العنف الجنسي له تأثير عميق وسلبي يستمر إلى زمن بعيد في كافّة المجالات التي تفتقر الدولة إليها من أجل تحقيق وظائفها. يعاني أشخاص من كلا الجنسين من صدمات نفسية (تراوما) أحدثتها التصرفات الشنيعة التي انتشرت على مرور السنين وكذلك أحدثها الخطاب المسيطر في المجتمع. إذا اقتدينا بالمنطق النسوي، نلاحظ أنّه من المستحيل تكوّن مجتمع ما يتسم بكل من السلمية والتنامي والعدل، إلا بروح التآزر بين الجنسين والتعاون المتساوي، سواء كان تحقيقه ضمن النموذج الأوروبي للدولة أو خارجه.

لذلك تناضل الامم المتحدة من أجل حقوق المرأة، ولا سيما بعد التقارير المرعبة من الكونغو. ففي عام 2000 أصدر مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة القانون رقم 1325 بشأن "النساء والسلام والأمان"، الذي ينطوي على طلب معاقبة جميع مرتكبي العنف الجنسي ومن يقف خلفه، وكذلك حماية النساء في مناطق الحرب والنزاعات المسلحة. إضافة إلى ذلك يدعو إلى دمج النساء في مفاوضات السلام وإعادة بناء الوطن والمجتمع. وفي عام 2010 أُتّخذ قراراً بتأسيس هيئة الأمم المتحدة للمرأة، وهي عبارة عن منظمة متشعبة و نشيطة (بمقارنة مع كثير من هيئات للأمم المتحدة)، والتي تبذل جهوداً جادة لمساواة المرأة وتقويتها بصفة عامة، وذلك ضمن نظام الأمم المتحدة وفي كل دولها الأعضاء. هذا مثال من أمثلة كثيرة على أن هناك في الآونة الأخيرة نشاط مكثف من أجل خرق الهيمنة الأبوية (انظر في السابق) على مستوى الأمم المتحدة.

أخيراً، يجب ذكر دور تقصير الإعلام الدولي، الذي يعامل المجازر المستمرة والاغتصابات في تلك المناطق في القارة الأفريقية التي يصعب الوصول إليها بطريقة أقرب إلى التجاهل منذ عقدين، بينما هناك صراعات أخرى تخلف ـ مقارنةً مع الكونغو ـ عدد أقل بكثير من الضحايا، ولكن الإعلام يسلط الضوء عليها أكثر من المجازر المنسية في الغابات الاستوائية في الكونغو. قد يكون من الأسباب لهذا الصمت الفادح من جانب أنّ صوت النساء غير مسموع في نطاق الحياة العامة، أو ليس لديهن صوت أساساً. ومن جانب آخر كثيراً ما تُترك أفريقيا لنفسها مع كل نزاعاتها ومشاكلها. قد تتأصل هذه العقلية في نسيج فكري يميز بين "الشمال" و "الجنوب" أو بين

67 لكن، لا يقتصر المصطلح على تطبيقات لغوية محايدة بين الجنسين، وإنما يحاول مراعاة مصالح النساء والرجال في جميع الحالات في الحياة الاجتماعية، لأنّه لا توجد واقعة محايدة لكل من الجنسين.

ما يُسمى بمناطق السلام ومناطق الاضطرابات (انظر الباب "تمهيد")، سواء كان هذا الفكر سبب الإهمال أو نتيجته.

من منطلق مفهوم مصطلح "السلام" عند غالتونغ *Galtung*، يتشكل العنف الذي تعانيه نساء الكونغو من هيكلية مزدوجة للعنف (انظر نفس المصدر)، التي عاملها الأول هو الدولة المتفككة والثاني هو تغافل المجتمع الدولي الذي يعززه تقصير وسائل الإعلام.

هذا دليل مشرق على أهمية تشجيع الآفاق النسوية، مع ربطها بالآفاق ما بعد الاستعمارية المتاحة للسياسة الدولية.

التوجهات ما بعد الاستعمارية Postcolonialism

تهاجم الآفاق الفكرية ما بعد الاستعمارية في ميدان العلاقات الدولية كالتوجهات النسوية الفرضيات المسيطرة حول السياسة والمجتمع مباشرة. ألم تؤثر النظريات الأوروبية ونماذجها على فكر كل المجتمعات بقوة، بينما أقصوا معارف الشعوب المستعمرة وأسكتوها؟
هل انتهت الحقبة الاستعمارية أي هيمنة الممالك الأوروبية السابقة على معظم سكان العالم إلى ما بعد النصف الثاني للقرن العشرين مع الاستقلال السياسي من الدول المستعمرة بالفعل؟ لم تنته بالتأكيد، يقول أصحاب النظريات ما بعد الاستعمارية، بل إن آليات الهيمنة الغربية حية ومستمرة في الخطاب النظري حتى يومنا هذا. فعلى سبيل المثال تقاس المجريات والتطورات السياسية في المجتمعات غير الغربية بمعايير غربية كنموذج الدولة الأوروبية.
وعلاوة على ذلك، يوعز للدول الغير غربية وبشدة باتباع الاتجاه الذي يأمر به الغرب (انظر التحليل في الباب "التعاون الإنمائي"). بالمقابل تهدف التوجهات ما بعد الاستعمارية إلى إظهار الأصوات والمواقف الفكرية للشعوب والناس التي كانت تعيش تحت الاستعمار سابقا (انظر النقطة الثالثة في الباب "التعاون الإنمائي").

8. إرشادات ونصائح للعمل

من منظور النظريات النسوية يمكننا الاستنتاج من البحوث في هذا المجال بأنه يتوجب على كل من البحث السياسي والسياسة العملية أن تغيرا أفقهما الفكري بحيث تضيفا الأفاق الأنثوية. لهذا لا بد من إعادة قراءة التاريخ وكتابته، لكي تأخذ النساء نصيبهن الذي هو من حقهن والذي ينبغي أن يساوي نصيب الرجال. لا يمكن الوصول إلى نصائح عملية مباشرة بهدف الحصول على حلول عادلة ومستمرة للمشاكل الحاضرة على مدى بعيد إلا من زاوية تراعي الجانب الذكوري والأنثوي معاً. بما إنّ "علينا التوضيح أنه لا يجوز أنّ السلام هو سلام لجنس واحد وشعب واحد وعرق واحد أو طبقة واحدة فقط، بل يجب صنع السلام بالتعاون والتبادل بين كلا الجنسين وكل الشعوب وكل العروق وكل الطبقات" (*Schmölzer 1996: 318*).

> ثم لا ينسى المراقب الأوروبي للصراعات في الكونغو أن يُرفق صورة الاستهلاك الاقتصادي بصورة استخراج موارد الكولتان والنحاس أو الحديد. وكذلك يتوجب الحذر من الأحكام المسبقة، إن كان سببه

ديني أو ثقافي أوعرقي. لا شك أن الرجال والنساء في الكونغو الذين يخوضون الحرب ليسوا أقرب للعنف بحد ذاته، وإنما تنطبق على تصرفاتهم حرب مستنزفة منذ عقدين والتي انخرطت غالبيتهم فيها منذ طفولتهم (أنظر الباب 5 عن الحرب في سوريا). نرجو كل الحذر من الوقوع في عبارات مبتذلة سوقية عن أفريقيا بشكل عام وعن الكونغو بشكل خاص *"The Congo's suffering is intensely inhuman; it has experienced trauma on a massive and prolonged scale, and the victims are our neighbours, our trading partners, our political confreres and rivals. They are not alien; they are not evil; they are not beyond our comprehension. The story of the Congo is dense and complicated. It involves that all involved think hard. (…) We should not despair. (…) There are no easy solutions for the Congo, no silver bullets to produce accountable government and peace. The ultimate fate of the country rests with the Congolese themselves. Westerners also have a role to play, in part because of their historical debt to the country, in part because it is the right thing to do. This does not mean imposing a foreign vision on the country or simply sending food and money. It means understanding it and its politics and rhythms on their own terms, and then doing our part in providing an environment conducive to growth and stability."* (2011 Stearns)

أسئلة للتمرين

- ارسم على مثال الكونغو العلاقة بين تفكك الدولة والعنف الجنسي المتزايد
- حلل صراع الكونغو بدعم صفات الحروب الجديدة (انظر التحليل في الباب "تمهيد").
- يحدث في كثير من الصراعات التدخل من قبل فاعلون خارجيون. ناقش كيف قد يؤثر التدخل الخارجي على العنف الجنسي للتدخل من وجهة نظر التيارات النسوية الثلاثة!
- سؤال استنتاجي: ناقش حجج من وجهة نظر المدرسة النظرية الواقعية يمكن الرد بها على الفرضيات النسوية؟ (انظر الباب "تمهيد" والمقطع عن نظرية الواقعية الجديدة في الباب "الردع").

ينصح بمشاهدة فيلم: فندق رواندا (*Hotel Ruanda*، 2004)، المخرج: تيري جورج *Terry George* (فلم طويل)

يعرض هذا الفيلم القصة الحقيقية لمدير الفندق *Hôtel des Mille Collines* (2004) في كيغالي الذي احتضن فيه أكثر من 1000 لاجئاً وأنقذ حياتهم بإعانة من القبعات الزرقاء (أي قوات حفظ السلام للأمم المتحدة)، مع العلم بأن الحرب في رواندا كانت علامة دالة على ما سيحدث في الكونغو.

نص مقترح لكتاب يصف الحروب حول الكونغو:

Van Reybrouck, David (2012): Kongo. Eine Geschichte. Berlin: Suhrkamp.

نص مقترح عن النظريات النسوية

Hinterhuber, Eva Maria (2003): Krieg und Geschlecht. Feministische Ansätze in der Friedens- und Konfliktforschung. In: Neissl, Julia et al. (Ed.): Männerkrieg und Frauenfrieden. Geschlechterdimensionen in kriegerischen Konflikten. Wien: Promedia, pp. 187–201.

المراجع الأخرى المستخدمة

Caprioli, Mary (2000): Gendered Conflict. In: Journal of Peace Research, vol. 37, no. 1, pp[12]. 53–68.

Cohn, Carol (1987): Sex and Death in the World of Defense Intellectuals. In: Signs, vol. 12, no. 4, pp. 687–718.

Elshtain, Jean Bethke (1987): Women and War. Chicago: University of Chicago Press.

Enloe, Cynthia (1989): Making feminist sense of international politics: Bananas, beaches and bases. Los Angeles: Pandora.

Grill, Bartholomäus (2006): Die Hölle im Paradies. In: Ullrich, Volker/ Berié, Eva (Ed.): Der Fischer Weltalmanach aktuell: Afrika. Frankfurt a.M: Fischer, pp. 70–73.

Hehir, Aidan (2010): Humanitarian Intervention. An Introduction; New York: Palgrave Macmillan.

James, Elizabeth: Closing the gender gap. Available online at: http://www.ausaid.gov.au/HotTopics/Pages/Display.aspx?QID=1006 [last access: 23/07/2013].

Peterman, Amber/Palermo, Tia/Bredenkamp, Caryn (2011): Estimates and determinants of sexual violence against women in the Democratic Republic of Congo. In: American Journal of Public Health, vol. 101, no. 6, pp. 1060–1067.

Ruppert, Uta (1998): Theorien Internationaler Beziehungen aus feministischer Perspektive. In: Dies. (Ed.): Lokal bewegen – global verhandeln. Internationale Politik und Geschlecht. Frankfurt a.M./New York: Campus Verlag, pp. 27–55.

Schlindwein, Simone (2013): Der gefährlichste Ort der Welt. In: Amnesty Journal 2013, 2. Available online at: http://www.amnesty.de/journal/2013/februar/der-gefaehrlichste-ort-der-welt [last access: 10/01/2017].

Schmölzer, Hilde (1996): Der Krieg ist männlich. Ist der Friede weiblich? Wien: Verlag für Gesellschaftskritik.

Schneckener, Ulrich (2007): Fragile Staatlichkeit und Staatsbildung. Begriffe, Konzepte und Anwendungsrahmen. In: Beisheim, Marianne/Folke-Schuppert, Gunnar (Ed.): Staatszerfall und Governance. Baden-Baden: Nomos, pp. 98–121.

Schultze, Rainer-Olaf (2005): Korruption. In: Nohlen, Dieter/Schultze, Rainer-Olaf (Ed.): Lexikon der Politikwissenschaft. Theorien, Methoden, Begriffe. München: C.H. Beck, pp. 491–492.

Stern, Maria/Eriksson-Baaz, Maria (2009): Why Do Soldiers Rape? Masculinity, Violence, and Sexuality in the Armed Forces in the Congo (DRC). In: International Studies Quarterly, vol. 53, pp. 495–518.

Stearns, Jason K. (2011): Dancing in the Glory of Monsters. The Collapse of the Congo and the Great War of Africa. New York/London: Public Affairs, pp. 336–337.

Sylvester, Christine (1994): Feminist Theory and International Relations in a Postmodern Era. Cambridge: Cambridge University Press.

Tickner, J. Ann (1992): Gender in International Relations. Feminist Perspectives on achieving global security. New York: Columbia University Press.

Ziemer, Klaus (2005): Klientelismus. In: Nohlen, Dieter/Schultze, Rainer-Olaf (Ed.): Lexikon der Politikwissenschaft. Theorien, Methoden, Begriffe. München: C.H. Beck, pp. 438–439.

المبحث الخامس: التهديدات الأمنية: الولايات المتحدة الأمريكية، أحداث 11 سبتمبر والحرب على العراق

بالتعاون مع كل من: روبن لوك وكاثارينا مسعود

1.توطئة

"اليوم الأكثر سواداً في حياتي" - خطاب وزير الخارجية الأمريكي كولن بأول أمام مجلس الأمن الدولي في 5 فبراير 2003:

> *"My colleagues, every statement I make today is backed up by sources, solid sources (...) based on solid intelligence. (...) Indeed, the facts and Iraq's behavior show that Saddam Hussein and his regime are concealing their efforts to produce more weapons of mass destruction. (...) instead of cooperating actively with the inspectors to ensure the success of their mission, Saddam Hussein and his regime are busy doing all they possibly can to ensure that inspectors succeed in finding absolutely nothing. Terrorism has been a tool used by Saddam for decades. Saddam was a supporter of terrorism long before these terrorist networks had a name. And this support continues. The nexus of poisons and terror is new. The nexus of Iraq and terror is old. The combination is lethal. We know that Saddam Hussein is determined to keep his weapons of mass destruction; he's determined to make more. Given Saddam Hussein's history of aggression given what we know of his grandiose plans given what we know of his terrorist associations and given his determination to exact revenge on those who oppose him should we take the risk that he will not some day use these weapons at a time and the place and in the manner of his choosing at a time when the world is in a much weaker position to respond? The United States will not and cannot run that risk to the American people. Leaving Saddam Hussein in possession of weapons of mass destruction for a few more months or years is not an option not in a post-September 11th world."* (2003 Powell)

2.سؤال رئيسي: كيف يمكن للحرب أن تكون خياراً سياسياً؟

3. الوصف: سياسة الولايات المتحدة الخارجية وحرب العراق

بعد نهاية الحرب الباردة، أعادت السياسة الخارجية الأمريكية توجيه نفسها. ما هي الأنماط السلوكية التي ميزت هذا التوجه الجديد؟ النمط الأول يتعلق باستخدام **الحلول العسكرية**: في حين كانت الولايات المتحدة في الثمانينات ممثلةً (لها دور) في 14 بلداً من خلال 19 عملية عسكرية، كان هناك 108 عملية عسكرية في 53 بلداً في التسعينيات *(Gordon/Shapiro 2004: 57)* (غوردون / شابيرو 2004: 57). ردة الفعل على هجمات 11 سبتمبر، تمثلت في قيام الولايات المتحدة بعد ذلك بحروب في أفغانستان والعراق. وهناك النمط الثاني ويتعلق بالعلاقة الحرجة المتزايدة مع الأمم المتحدة. فشل بعثة الأمم المتحدة في الصومال والبوسنة أدى إلى إضعاف المنظمة العالمية من وجهة نظر الولايات المتحدة (راجع الفصل 1. المنظمة الدولية، وكذلك الفصل 3. الأمن والتدخل). كان الهجوم على العراق عام 2003 دون إذن من مجلس الأمن وكان مصحوباً بالاستخفاف والازدراء من الأمم المتحدة. ويشير النمط الثالث إلى التذبذب بين الانفرادية *unilateralism* **(السلوك من طرف واحد)** وتعددية □□□□□□□ *multilateralism*.

لذا فإن انسحاب الولايات المتحدة برئاسة جورج دبليو بوش, *George.W Bush* من بروتوكول كيوتو (انظر سياسة المناخ) وبروتوكول الأسلحة البيولوجية (تلك المعاهدة الموقعة من عهد نيكسون علامة على تبني أحادية الجانب للسياسة الخارجية الأمريكية. وبالمثل، فإن عدم المصادقة على معاهدة وقف التجارب النووية معاهدة الصواريخ المضادة للقذائف الباليستية (*Anti-Ballistic Missile*) لعام 1972 للحد من منظومات الدفاع الصاروخي يظهران انسحاباً من التزامات نزع السلاح الدولية. إن عدم إخضاع الولايات المتحدة إلى المحكمة الجنائية الدولية، ذلك الذي بدأ عام 2002 وبدعم من أسلاف بوش كلينتون, *Clinton* (راجع الفصل 8 في الفصل المتعلق بالدبلوماسية)، يظهر أيضاً رفضاً للاندماج الدولي (*Gordon/Shapiro 2004: 53)* (غوردون / شابيرو 2004: 53). بيد أنه في الوقت نفسه، يمكن أيضاً إيجاد **نهج سياسي متعدد الأطراف.** هكذا عملت الولايات المتحدة بتنسيق وثيق مع حلفاء *NATO* الناتو في الصراع في كوسوفو. بعد يوم واحد من الهجمات على مركز التجارة العالمي في نيويورك والبنتاغون في واشنطن العاصمة، دعا *NATO* الناتو إلى ما يسمى "التحالف" المشار إليه في المادة 5. وطبقاً لذلك أعرب شركاء *NATO* الناتو عن تضامنهم مع الولايات المتحدة الأمريكية. كانت هذه المرة الأولى والوحيدة في ذلك الحين التي تم فيها تطبيق هذه المادة. كانت هذه المادة موضوعة بالفعل للدول الأعضاء التي لا تستطيع الدفاع عن نفسها.

التركيز على العراق عامي 2002 و2003

في إعداد وتنفيذ حرب العراق لم تكن هذه المناحي المتعددة مأخوذة كثيراً بعين الاعتبار. في عهد رئاسة جورج دبليو بوش، كان في هذا الشأن تغيير بشكل كبير في السياسة الخارجية الأمريكية. قد حلت سياسة الدفاع عن طريق الردع والاحتواء والتحالفات محل سياسة توسيع النفوذ وتدعيم السيادة من خلال الحرب (الوقائية) وتغيير النظام *(Wallak 2006: 109)* (والاك، 2006: 109). رسمت أحداث 9/11 نقطة تحول حاسمة للولايات المتحدة وكذلك نقطة تحول لإدراكها الحسي الخاص: "إن الهجمات الإرهابية (...) حطمت اعتقاد أمريكا بعدم الحصانة " *(Bierling 2010: 32)* (بيرلينغ 2010: 32).

في خطاب الرئيس السنوي فيما يتعلق بحالة الاتحاد أمام مجلسي الكونغرس في 29 يناير 2002، أصبح من الواضح أن الولايات المتحدة تعتبر العراق تهديداً. كان بوش قد اعتبر العراق، مثل إيران وكوريا الشمالية، دولةً تنتمي إلى محور الشر *axis of evil* التي هددت الولايات المتحدة والعالم من خلال "حلفائها الإرهابيين":

"My hope is that all nations will heed our call, and eliminate the terrorist parasites who threaten their countries and our own. (...) But some governments will be timid in the face of terror. And make no mistake about it: if they do not act, America will. (...) America will do what is necessary to ensure our nation's security. We will be deliberate, yet time is not on our side. I will not wait on events, while dangers gather. I will not stand by, as peril draws closer and closer. The United States of America will not permit the world's most dangerous regimes to threaten us with the world's most dangerous weapons." (2002c Bush)

في خطابه "*West Point-Rede*" أمام الأكاديمية العسكرية الأمريكية في 1 يونيو 2002، تحدث بوش عن الخروج من مبادئ الدفاع الأمريكية التي اعتمدت على أساس عقائد ومذاهب الحرب الباردة والردع والاحتواء:

"Deterrence (...) means nothing against shadowy terrorist networks with no nations or citizens to defend. Containment is not possible when unbalanced dictators with weapons of mass destruction can deliver those weapons on missiles or secretly provide them to terrorist allies. We cannot defend America and our friends by hoping for the best. (...) If we wait for threats to fully materialize، we will have waited too long. (...) [I]n the world we have entered the only path to safety is the path of action. And this nation will act." (2002b Bush)

ضمن القيادة الأمريكية، كان نائب الرئيس ريتشارد تشيني، ووزير الدفاع دونالد رامسفيلد، والنائب باول ولفويتز، وريتشارد بيرل، أحد المستشارين العسكريين المركزيين للسيد رامسفيلد، والمستشارة الأمنية كوندوليزا رايس، في طليعة المؤيدين للحرب*(Wallak 2006: 110)* (والاك 2006: 110). من ناحية أخرى أبدى وزير الخارجية كولن باول قلقه، حيث لم يكن مؤيداً من الباطن (داخلياً) التفرد الأميركي (بيرلينغ 2010: 44) *(Bierling 2010: 44)*. بعد يوم واحد من الذكرى السنوية الأولى للهجمات، ألقى الرئيس بوش خطاباً أمام الأمم المتحدة في 12 سبتمبر 2002، ربط فيه بشكل حصري التهديد الإرهابي بالعراق:

"In one place – in one regime – we find all these dangers, in their most lethal and aggressive forms, exactly the kind of aggressive threat the United Nations was born to confront. (...) The history, the logic, and the facts lead to one conclusion: Saddam Hussein's regime is a grave and gathering danger. (...) Saddam Hussein ...continues to develop weapons of mass destruction. (...) The conduct of the Iraqi regime is a threat to the authority of the United Nations, and a threat to peace." (2002d Bush)

حتى لو لم يتم التوصل إلى إجراء دقيق في البداية، قرر بوش، بناءً على نصيحة باول ورئيس الوزراء البريطاني توني بلير، الانتقال إلى الأمم المتحدة في أوائل عام 2002 *(Bierling 2010: 65)* (بيرلينغ 2010: 65). في 8 نوفمبر 2002، صدر قرار من مجلس الأمن (*S/RES/1441*) (يشير إلى خرق مادي للقرارات السابقة. هذا الخرق الملحوظ مع القرارات السابقة، التي لوحظت عام 2002، تم ربطها بأن العراق لم يتعاون مع لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش *(UNMOVIC)* والوكالة الدولية للطاقة الذرية. كما أن القرار 1441 الذي حظي بتأييد ألمانيا وفرنسا أعطى العراق فرصة أخيرة (*„final opportunity"*) للوفاء بالتزامات نزع السلاح التي يجب أن ترصدها الهيئتان الدوليتان المذكورتان. علاوةً على ذلك، فإنه تم التهديد بعواقب جدية إذا ما استمرت العراق في انتهاك الشروط..

في 27 يناير 2003، قدم هانز بليكس، الذي يرأس المفتشية ورئيس الوكالة الدولية للطاقة الذرية *IAEA* محمد البرادعي، تقريرا عن حالة تحقيقهما إلى مجلس الأمن. لم تتضمن النتائج أي دليل على وجود أسلحة دمار شامل يمكن أن تبرر الحرب. وبعد يوم واحد، في 28 يناير 2003، ألقى الرئيس الأمريكي خطابه عن حالة الاتحاد:

> *"The United States will ask the U.N. Security Council to convene on February the 5th to consider the facts of Iraq's ongoing defiance of the world. (...) But let there be no misunderstanding: If Saddam Hussein does not fully disarm, for the safety of our people and for the peace of the world, we will lead a coalition to disarm him."* (2003 Bush)

في ذلك اليوم المعني تحدث وزير الخارجية باول أكثر من ساعة أمام مجلس الأمن (انظر التلخيص والمدخل). هنا قدم باول الأدلة المزعومة للولايات المتحدة لبرامج أسلحة الدمار الشامل، وحذر بشدة من التهديد المحتمل صدوره من العراق. لكن لا التقرير الثاني للمفتشين الذين قدموه إلى مجلس الأمن في 14 فبراير، ولا الملاحظات الجديدة التي أبداها بليكس والبرادعي في 7 مارس يمكن أن يقدمان دليلاً على الإدعاءات الأمريكية.

فشلت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وأسبانيا فيما بعد بمشروع لقرار ثان من شأنه أن يضفي الشرعية على عمل عسكري ضد العراق. وقد أعلن الرئيس الفرنسي حق النقض الفيتو في مجلس الأمن. وقد فشلت رغبة بريطانيا في تحقيق "أغلبية معنوية" في مجلس الأمن من أجل إجبار فرنسا على استخدام الفيتو. تجدر الإشارة إلى أن الحرب التي بدأت يوم 20 مارس بعد انتهاء مهلة 48 ساعة التي أصدرتها الولايات المتحدة في 17 مارس لم تكن مشمولة بالقانون الدولي بسبب الافتقار إلى تفويض من مجلس الأمن الدولي.

انقسام الاتحاد الأوروبي

الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي كانت مختلفة من حيث الحاجة إلى الحرب في العراق وتقديم الدعم المالي والعسكري. في أواخر صيف عام 2002، اتخذ المستشار الألماني جيرهارد شرودر في الحملة الانتخابية في البوندستاغ موقفاً ضد مشاركة ألمانية - على الرغم من تقارير مفتشي الأمم المتحدة المنتظرة بعد أشهر قليلة ("لا المزدوجة"). وتبع ذلك الرئيس الفرنسي جاك شيراك في يناير 2003 عندما ظهرت نتائج الأمم المتحدة. وقد تعزز موقفهما من قبل سكان دول الاتحاد الأوروبي، الذين أعربوا عن موقفهم الرافض في 5 فبراير في أكبر مظاهرات جماهيرية بعد الحرب العالمية الثانية. اتفقت الدولتان مع روسيا في وقت لاحق على عدم تأييد قرار ثان في مجلس الأمن الدولي يسمح بإجراء حرب في العراق. ورأى بعض المراقبين أن تدهور العلاقة بين ألمانيا والولايات المتحدة كمؤشر على مسارات منفصلة بينهما *(2004 Parting Ways, Szabo)* (طرق التقسيم، جابو 2004). من ناحية أخرى، فإن حكومات بلدان أخرى مثل السويد وهولندا ولوكسمبورغ كانت مواقفها ليست واضحة. وجدت الولايات المتحدة مؤيدين لمشروعها في حكومات إيطاليا وأسبانيا والدنمارك وبولندا، وخاصة المملكة المتحدة.، قبل كل شيء، وافق توني بلير في أبريل 2002 (!) على الانضمام إلى الرئيس بوش بالمضي قُدماً معه. في "رسالة الثمانية" وذلك في يناير 2003، أعلنت الدانمرك وإيطاليا وبولندا والبرتغال وأسبانيا والجمهورية التشيكية وهنغاريا والمملكة المتحدة، وبدعم من 10 بلدان أخرى من أوروبا الوسطى والشرقية في وقت لاحق، عن انضمامها مع الولايات المتحدة. حيث لعب إدراك الدول تلك المخاطر دوراً هاماً. فقط الولايات المتحدة والمملكة المتحدة جادلتا أن العراق تشكل تهديداً، بينما اعتبرت ألمانيا وفرنسا السياسة الخارجية الأمريكية تهديداً. وقد أثارت السياسة الخارجية الأمريكية استياء التحالف الداعم الأوروبي الكبير الذي اعتبر بدوره العلاقة الأطلسية مهددة *(Stahl 2008: 98)* (شتال 2008: 98). وكان من المستحيل وضع سياسة خارجية وأمنية مشتركة أوروبية منسقة بسبب المواقف الأحادية الجانب المبكرة لبريطانيا العظمى وألمانيا، و *transatlantic divide* الانقسام عبر الأطلسي *(Croci et al. 2006)* (كروسي وآخرون، 2006) أمر لا مفر منه

الهجوم على العراق

مع هجوم الولايات المتحدة وحلفائها، بدأت الحرب على العراق في 20 مارس 2003 وبعد أسابيع قليلة فقط جاءت النهاية بشكل مرحلي. في 1 مايو 2003، بدأ الرئيس بوش على متن حاملة الطائرات *USS Abraham Lincoln* يو اس اس ابراهام لينكولن خطابه بالكلمات التالية:

> *"Major combat operations in Iraq have ended. In the battle of Iraq, the United States and our allies have prevailed. And now our coalition is engaged in securing and reconstructing that country"* (2003 Bush)

على الرغم من نهاية الحرب المعلنة بسرعة، إلا أنه ينبغي أن تستمر عملية إعادة البناء والتي خطط لها بشكل سيئ حتى عام 2011. لقد أدى نظام الاحتلال إلى خسائر فادحة في قوات الاحتلال و أدى إلى الاستقطاب العرقي وزعزعة الاستقرار الدائم للعراق، والتي كانت لاحقا تعود بالنفع على الدولة الإسلامية (انظر الفصل الثالث في الحرب السورية).

4. تحليل: "الحرب على الإرهاب "War on Terror"

يُعد الهجوم على العراق عام 2003 جزءاً من تاريخ مكافحة الإرهاب الذي بدأ في وقت سابق. في هذا السياق، "يفهم **الإرهاب** (...) على أنه إستراتيجية قوة للجهات الفاعلة غير الحكومية التي تعمل من تحت الأرض وبشكل منهجي يحاولون نشر الذعر وتخويف المجتمع أو مجموعات معينة من أجل تنفيذ أهداف سياسية حسب تصريحهم"*(Schneckener, 2006: 21)* (شنيكنر 2006: 21). وقد وقع أول هجوم على مركز التجارة العالمي في فبراير 1993. حيث انفجرت قنبلة في قبو موقف السيارات لإحدى ما يسمى *twin towers* بالبرجين التوأمين أسفرت عن مصرع ستة أشخاص. بالإضافة إلى ذلك، كانت هناك عمليات إرهابية أخرى فاشلة على منشآت أمريكية في السودان وأفغانستان. بيد إن أكثر عمل إرهابى شهرة في العالم وقع في 11 سبتمبر 2001 عندما نفّذ 19 انتحارياً (15 منهم سعوديون) على متن طائرات مختطفة الهجمات على *World-Trade-Center in New York and the Pentagon in Washington D.C* مركز التجارة العالمي في نيويورك والبنتاغون في واشنطن العاصمة.

اعترف تنظيم *al-Qaida* القاعدة الإرهابي بهذه الهجمات. تدعو القاعدة إلى شن "حرب مقدسة" بمفهوم "الجهاد" الإسلامي. كانت *al-Qaida* القاعدة موجودة منذ نهاية الثمانينيات، إلا أن أسامة بن لادن السعودي الجنسية والمصري أيمن الظواهري قاما بتأسيسها في أواسط التسعينات في شكلها الأخير. فهي ليست إقليمية على الإطلاق، بل هي **شبكة دولية** لها فروع في العديد من بلدان العالم العربي (المملكة العربية السعودية والعراق والجزائر واليمن). من أجل محاربة أعدائها المعلنين، فإن الشبكة الإرهابية تُديم ارتكاب الهجمات. ليس فقط الهجمات في نيويورك وواشنطن العاصمة في 11 سبتمبر 2001 نُسِبَت للقاعدة، بل نسب لها أيضاً الهجوم المزدوج على السفارتين الأمريكتين في نيروبي (كينيا) ودار السلام (تنزانيا) عام 1998 والتفجير الانتحاري الذي وقع على المدمرة *USS Cole* يو إس إس كول في أكتوبر 2000 في الميناء اليمني. وبالإضافة إلى اعتداءات أخرى، فإن الهجمات على أربعة قطارات ركاب في مدريد (2004) وسلسلة الاعتداءات في مترو الأنفاق والحافلات في لندن في يوليو 2005 تم ربطها مع الشبكة الإرهابية *Steinberg 2011)* (شتاينبرغ 2011). لاحقاً انفصلت الدولة الإسلامية من الفرع العراقي للقاعدة (راجع الفصل الثالث في الحرب السورية).

جاءت الحملة ضد حركة طالبان في أفغانستان بعد 11 سبتمبر لأنها "راعية الإرهاب"، وعلى النقيض من الهجوم على العراق تم شرعنة هذه الحملة بموجب قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 1368 . وبعد عدم رد حركة طالبان على الإنذار الأمريكي الذي طالب بتسليم زعيم القاعدة أسامة بن لادن تم قصف مخيمات تدريب القاعدة والمنشآت العسكرية لطالبان في 7 سبتمبر عام 2001 من قبل الولايات المتحدة. لم يكن من الممكن في هذا الوقت القبض على بن لادن وزعيم طالبان المُلا عمر، لكن المقاومة لحركة طالبان في كابول انتهت في 7 ديسمبر، وفي 22 ديسمبر، أدى حميد كرزاي المؤيد لأمريكا، اليمين الدستوري كرئيس جديد للحكومة *(35 Bierling, 2010)*: (بيرلينغ 2010: 35).

تم قتل أسامة بن لادن عام 2011 من قبل القوات الخاصة الأمريكية في مكان اختبائه في باكستان. على الرغم من ذلك، قرر الرئيس أوباما سحب القوات الأمريكية بشكل كامل، ولكن تم تأجيلها بعد تدهور الوضع الأمني، مما أدى (حتى عام 2016) إلى بقاء آلاف الجنود الأمريكيين في البلاد. في ظل الحكومات غير المستقرة وحركة طالبان التي ظهرت من جديد بقوة. تبدو نتائج الاحتلال الذي دام 10 سنوات مشكوك فيها على الأقل.

وقد كان رد آخر من إدارة بوش على هجمات 11 سبتمبر هو اتخاذ التدابير الطارئة الأكثر إلحاحاً في المستقبل. وعلى الصعيد التشريعي، فإن ما يسمى *USA PATRIOT Act (Uniting and Strengthening America by Providing Appropriate Tools Required to Intercept and Obstruct Terrorism Act)* قانون الولايات المتحدة الوطني (توحيد وتعزيز أمريكا من خلال توفير الأدوات المناسبة لقانون اعتراض وعرقلة الإرهاب)، الذي أقره الكونغرس بأغلبية ساحقة بعد أسابيع قليلة من أحداث 11 سبتمبر (357 "نعم" مقابل 66 صوتا "لا" وذلك في مجلس النواب، و 98 صوتا إلى صوت واحد في مجلس الشيوخ) لصالح السياسة المناهضة للإرهاب في إدارة بوش. ويشمل القانون، من بين أشياء أخرى، تقييد الحقوق المدنية وإجراءات مراقبة جديدة أو بالأحرى إضافية وزيادة الرقابة على الحدود، وتوسيع سُلطات المخابرات، هذا ويسمح القانون للولايات المتحدة باحتجاز الإرهابيين المشتبه بهم دون محاكمة في معسكر سجن جوانتانامو العسكري الأمريكي في كوبا. استأجرت الولايات المتحدة جوانتانامو من كوبا، والذي يسمح حسب وجهة نظر الولايات المتحدة حرمان المعتقلين من كل من حقوق الحماية الوطنية وكذلك الدولية على حد سواء. كما أن إنشاء*(Department of Homeland Security)* وزارة الأمن الداخلي، التي تجمع بين جميع السياسات التنفيذية والمحلية لسلطات مكافحة الإرهاب، ترتبط أيضاً ارتباطاً مباشراً بأحداث 11 سبتمبر 2001، وهي جزء هام من إضفاء الطابع المؤسسي الخاص بمكافحة الإرهاب في ظل إدارة جورج بوش. استمرت الوزارة قائمة في ظل الرئيس أوباما أيضاً، حيث بلغ عدد موظفيها وفقاً للمصادر الخاصة 240،000 موظفاً (المركز الألماني للأبحاث 2016).

5. توضيح: الأمننة (Securitization)

وكما رأينا، طُرحت مبررات التي تَبَين أنها خاطئة وتم إقناع المجتمع الدولي بها من جانب إدارة بوش من أجل شن هجوم على العراق. ويبقى السؤال: كيف وصل الأمر إلى الحرب على العراق؟ يمكن استخدام نظرية *Securitization* الأمننة *(Buzan et al. 1998)* (بوزان وآخرون، 1998) للإجابة على هذا السؤال.

هي...

- تحدد التهديدات الأمنية من منظور البنائية الاجتماعية،
- تفصل التهديدات الأمنية المادية،
- توسع مفهوم الأمن ليشمل التهديدات غير العسكرية،
- يمكن تعيين التغيير في التهديدات الأمنية.

يمكن أن تمثل تحول التهديدات الأمنية

أ) الافتراضات

ترغب *Securitization* الأمننة أن تشرح كيف تصبح التهديدات الأمنية المحتملة ذات أهمية سياسية. نقطة البداية في النظرية تُشكل **الأفعال الخطابية** *speech acts* على أساس افتراض أن اللغة لا تصور الواقع فحسب، بل تخلق أيضاً نوعاً من الواقع:[68]

> *"[I]t is the utterance itself that is the act. By saying the words, something is done"* (Buzan et al. 1998: 26).

من أجل التحليل يقدم المؤلفون مصطلحات مختلفة أهمها، الأجسام المرجعية، والعناصر الفاعلة الأمنية وكذلك الجمهور. **الأجسام المرجعية** هي جماعات يمكن تصويرها على أنها مهددة وجودياً، وبالتالي فإن بقاءها في شكلها الحالي معرض للخطر. تقليدياً يرتبط الأمر هنا بدولٍ، وأممٍ أو ثقافة. **العناصر المُؤمِنة** هي الجهات الفاعلة التي تفسر كائناً مرجعياً مُهدد وجودياً:

> *"A securitizing actor is s.o. or a group, who performs the securitizing speech act. Common players in this role are political leaders, bureaucracies, governments, lobbyists and pressure groups"* (Buzan et al. 1998: 40).

الجمهور هو الوحدة التي يتم توجيه **الحركة الأمنية** نحوه. إذا قبل الجمهور **العمل الأمني**، أي أنه يوافق على الحجج والتدابير الطارئة للجهات الفاعلة المُؤمِنة، فبالتالي تكون الأمننة ناجحة.

شكل 25 (رسم توضيحي) : Securitization الأمننة كعملية

إدراك التهديد وإدراك الحاجة المُلحة	التسييس الشديد للتهديد	تدابير طارئة أُعتمدت ونُفذت	يعتمد النجاح على قبول المجموعة المرجعية
G.W. Bush Colin Powell Tony Blair	مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة	التحايل على السياسة الطبيعية	

المصدر: مع إضافات شتال (2008): 76

كمُسيس فقط، خلافاً لِمُؤَمن، فإن المؤلفين يحددون الموضوعات التي هي جزء من السياسة العامة والمناقشات والتي يكون فيها قرار الدولة ضروريا. المشاكل التي يتم عرضها كتهديد موجود ومقبول يُطلق عليها أمنية. تتطلب هذه المشاكل اتخاذ تدابير طارئة خارج الحدود العادية للعملية السياسية وتهدف إلى تبرير هذه التدابير الاستثنائية*(emergency measures)*

68 مزيد من المعلومات عن موضوع "الفعل الخطابي"، انظر على سبيل المثال بيرترام2011: 115-13 2

> *"[S]ecurity is about survival. It is when an issue is presented as posing an existential threat to a designated referent object (...). The special nature of security threats justifies the use of extraordinary measures to handle them"* (Buzan et al. 1998: 21).

في حين أن النقاش والعراك من أجل الحجج يتم استثمارها في تسييس موضوع ما، فإن العكس هو في حالة *Securitization*الأمننة: يعتزم الفاعل ا المُؤمِن بهذا أن يبقيه خارج المناقشة العامة بمعنى تقديم التدابير المخططة على أنها عاجلة وبدون بديل (بوزان وآخرون، 1998: 29). فالشؤون السياسية التي تتم حمايتها تحظى بأولوية عليا تجاه مجمعات موضوعية أخرى، ولأن وفقاً لمنطق التهديد الوجودي تفقد جميع المشاكل الأخرى معناها، فلن يتم حل هذه المشكلة (بوزان وآخرون، 1998: 24). مع الأمننة *Securitization* الناجحة لموضوع ما، يمكن للعنصر المُؤَمِن الآن اتخاذ التدابير التي لن تؤخذ دون التهديد الوجودي المفترض وكذلك في ظل الظروف العادية – وصولاً إلى الحرب. مع إعلان حالة الطوارئ (الضمني على الأقل)، يتوسع نطاقه للعمل لمواجهة "التهديد الوجودي" إلى حد كبير. ومن الأمثلة الأخرى على هذه الإجراءات هي تعليق أو تقييد الحقوق المدنية، والخصوصية، وإدخال إجراءات مراقبة الدولة، وتقييد حرية الحركة والسفر لفئات معينة من السكان، مثل الأجانب، وزيادة الرقابة على الأمن - المرافق العامة ذات الصلة، والمطارات، ومحطات السكك الحديدية، وما إلى ذلك. هذه القائمة ليست كاملة ولا يقصد بها أن تدل على أن التدابير المذكورة أعلاه لا بد من اتخاذها عندما تتم حماية قضية أو موضوع ما. ومع ذلك، هي تُبرز المفهوم على أنها "تهديد وجودي" الذي يمكن أن يخص مسألة أمن دولي معترف بها:

> *"claiming a right to use whatever means are necessary"* (Buzan et al. 1998: 21).

إن الأمننة الناجحة تتجاوز قواعد اللعب السياسي لمشكلة ما "كنوع خاص من السياسة أو كشيئ أعلى من السياسة

> *"as a special kind of politics or as above politics"* (Buzan et al. 1984: 24)

على العكس تماماً، فإن عملية *Desecuritization* عدم **الأمننة** هي محاولة لإلغاء موضوع السياسة الأمنية، وبالتالي التقليل من شأن التهديد.

إن ربط المدرسة النظرية البنائية الاجتماعية بهذا النموذج يفتح مجال فرضية أن الأسباب الموضوعية المادية هي غير ذي صلة للتهديد. وإن تصنيف المشكلة على أنها "تهديد وجودي" بالنسبة للكائن المرجعي لا يحدد التهديد الفعلي "الحقيقي"، بل يجددها التفسير والإدراك لموقف ما أو مشكلة طويلة الأجل من قبل الجهات الفاعلة ذات الصلة.

> *"Security is thus a self-referential practice because it is in this practice that the issue becomes a security issue – not necessarily because a real existential threat exists but because the issue is presented as such a threat"* (Buzan et al. 1998: 24)

ث) تطبيق النظرية: الأمننة في مرحلة الإعداد لحرب العراق 2003

في نظام الرئاسة الأمريكية، منصب الرئيس هو الأكثر أهمية وقوة في النظام السياسي، بصفته السلطة العليا للحكومة، حيث يمكن للرئيس أن يستخدم ما يسمى بالصلاحيات المتأصلة *inherent powers*، وبعبارة أخرى أدوات غير رسمية، لتوسيع سلطته *(Gellner/Kleiber 2007: 74)* . وفي مجال السياسة الخارجية، على وجه الخصوص، يتمتع الرئيس بسلطات واسعة، وهو الطرف المهيمن في الخطاب السياسي الخارجي. من بين جميع الموظفين السياسيين، يعتبر هو وبشكل فائق، الأكثر أهمية; هو يمثل الولايات المتحدة في الخارج بصفته رئيس الدولة ورئيس الحكومة: "الرؤساء يتمتعون بمكانة متميزة في الخطاب السياسي الخارجي من أجل نقل تفسيرهم للأحداث والحقائق للرأي العام وترسيخهم في الخطابات والهويات الجماعية ومن ثم إضفاء الطابع المؤسسي *7)*. *(Rudolf 2005:*

تتباين مكانة وزارة الخارجية والدفاع للسياسة الخارجية حسب التكتل السياسي. كان جورج بوش فيما يخص السياسة الخارجية عديم الخبرة، مما فتح المجال لمستشارته الأمنية كوندوليزا رايس هذا من جهة، ومن جهة أخرى لنائب الرئيس ريتشارد تشيني المتمرس في السياسة الخارجية ووزير الدفاع دونالد رامسفيلد. على وجه التحديد. كانت الحكومة تمتلك تجاه الكونغرس بعد 11/ 9 أكتوبر استقلالاً كبير جدا داخلياً. وهكذا احتلت إدارة بوش موقعاً مهماً كأهم *securitizing actor* □□□ □□□□□□□ وحاولت تبرير إجراءات متطرفة مثل الحروب في أفغانستان والعراق، فضلا عن تقييد الحقوق المدنية، والحصول على الدعم السياسي والمالي على السواء. وفي أجواء الانتقام المشحونة من خلال التغطية الإعلامية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، كان من السهل القيام بأعمال أمنية *security acts*، وفي عام 2002/2001 أيد الكونغرس تدابير الطوارئ الملائمة *emergency measures* بالإجماع. كان من الصعب نوعاً ما ربط الهجوم على العراق مع أحداث 11 سبتمبر. كيف تم قبول *acceptance* الحرب على العراق؟

أجرت إدارة بوش ثلاثة تنقيحات (إعادة تفسيرات) كبيرة لتعزيز قبول الجمهور *audience*، وخاصة المواطنين الأمريكيين، فضلاً عن المجتمع الدولي، لدعم إجراءات الطوارئ للحرب العراقية:

شكل 26 (جدول توضيحي): الأمننة عن طريق إعادة التفسير (التنقيح)

9/11 سكاكين السجاد والطائرات المدنية، أُستخدمت كأسلحة الجهات الفاعلة الدولية شبكة "إرهابية" الإرهاب كمشكلة مجتمعية	حرب العراق أسلحة الدمار الشامل (WMD) ممثل حكومي (العراق) مزود الإرهاب الإرهاب كمشكلة عسكرية

المصدر: المؤلف

المصدر: عرض ذاتي.

إعادة التفسير (التنقيح) الأول: أسلحة الدمار الشامل (*WMD*)

إحدى الطرق من أجل تصميم التهديد كتهديد وجودي، هي عدم معالجة العواقب الأكثر احتمالاً لحالة التهديد، بل تلك التي هي الأكثر تدميراً وتشعل القلق غالباً عند المتلقين. وثمة نقطة مركزية في حالة هذا الخطاب الأسوأ *worst-case* هي الخوف من استخدام الإرهابيين لأسلحة الدمار الشامل. ويمكن للحكومة أن تتواءم سياستها مع "السيناريوهات الأسوأ" التي قد يكون احتمال حدوثها منخفضا نسبياً، ولكن عواقبها ستكون مدمرة جداً بحيث يظل عامل الخطر مرتفعا ويبرر تقريباً جميع التدابير المضادة في السياسة الخارجية والمحلية " *2006: 6) Schneckener)* هذا بالضبط ما فعلته حكومة جورج بوش. فمن جراء الهجوم الحقيقي الذي وقع في 11 سبتمبر بالطائرات المدنية المستخدمة كأسلحة، أُعيد تفسير الخطر و مفاده أن الإرهابيين يمتلكون أسلحة الدمار الشامل وهم مستعدون لاستخدامها.

وتعزز الوعي في أن تصبح ضحية لهجوم *WMD* أسلحة الدمار الشامل في جميع الأوقات مع التصريحات التالية من قبل نائب الرئيس تشيني :

> *"The attack on our country forced us to come to grips with the possibility that the next time terrorists strike, they may well be armed with more than just plane tickets and box cutters. The next time, they might direct chemical agents or diseases at our population or attempt to detonate a nuclear weapon in one of our cities. These are not abstract matters to ponder. They are very real dangers that we must guard against and confront before it's too late."* (2003 Cheney)

إعادة التفسير الثاني (التنقيح): مساواة الإرهاب و "الشر"

في النزاعات غير المتماثلة (انظر المقدمة)، غالبا ما يكون من الصعب تحديد الخصم بوضوح: هل يتعلق الأمر بالمسلحين أو المتمردين الذين يطالبون بكفاحهم المسلح أهدافاً سياسية مثل طلب استقلال منطقة معينة في بلد ما، أو إجبار قوات الاحتلال من خلال المقاومة المسلحة إلى الانسحاب؛ أو، كما في حالة الإرهاب من تنظيم القاعدة، مزيجاً من الأهداف الدنيوية والدينية التي يستخدمها كأساس لتبرير الإرهاب؟ وثمة تعقيد آخر للتحليل هو أن الأشكال المختلطة لهذه الظواهر ممكنة والدوافع لأي منظمة إرهابية ليست دائماً موحدة وثابتة. الصراعات غير المتناظرة تجري دائماً في أراضي الدول، سواء كانت تدريباً للمقاتلين أو للانتحاريين فيما يسمى بالمعسكرات الإرهابية، كما هو الحال في أفغانستان وباكستان، أو تنفيذ الهجمات في البلدان المعنية. هكذا يمكن إعادة تفسير القاعدة انطلاقاً من على المستوى العالمي (*al-Qaida*) إلى القاعدة على المستوى الوطني (طالبان في أفغانستان) و على مستوى الجهات الفاعلة الحكومية (العراق). **الحرب العالمية على الإرهاب** *global war on terror* لا تحدث في الفضاء الخالي، بل تحتاج مسارح حرب لتنفيذها. ومن هذا المنطلق، كان مفيداً إقامة صلة بين الشبكات الإرهابية والدول التي تؤوي هؤلاء الإرهابيين وتدعمهم مالياً أو مادياً أو فكرياً، وكان من المفيد من أجل بناء التهديد الإرهابي باعتباره تهديداً وجودياً وكقاعدة عامة، تمتلك الدول موارد، تلك الموارد غير متوفرة لمنظمة إرهابية معزولة وحتى لمنظمة حوربت من قبل الحكومة بوجه خاص. هذه الموارد والإمكانيات تمكن الإرهابيين من تنفيذ خططهم . ووفقاً للحجة القائلة بأن الإرهابيين يمكنهم الحصول على أسلحة الدمار الشامل الكيميائية أو البيولوجية أو النووية *WMD*، يضاف إليها تعاون أو دعم أو على الأقل تسامح من جهة "الدولة المضيفة".

بعد أربعة أيام من 11 سبتمبر 2001، اعتمد جورج دبليو بوش هذه المعادلة:

> *„We will not only deal with those who dare attack America, we will deal with those who harbor them and feed them and house them"* (2001 Bush).

في خطابه الأول عن حالة الاتحاد في 29 يناير 2002، وضع بوش الصلة بين الإرهاب والدول "المارقة" أي دول الشر (المصطلح جاء من عهد إدارة كلينتون)، حيث تم ذكر كوريا الشمالية وإيران والعراق بالاسم، التي شكلت فيما يعرف بـ"محور الشر ":

> *"Our second goal is to prevent regimes that sponsor terror from threatening America or our friends and allies with weapons of mass destruction. Some of these regimes have been pretty quiet since September the 11th. But we know their true nature. North Korea is a regime arming with missiles and weapons of mass destruction while starving its citizens. Iran aggressively pursues these weapons and exports terror while an unelected few repress the Iranian people's hope for freedom. Iraq continues to flaunt its hostility toward America and to support terror."* (2002c ibid.)

إن مساواة الأنظمة الاستبدادية مع المنظمات الإرهابية الدولية وتمثيلها كجهات فاعلة غير عقلانية، حيث أن كلاهما لا يخاف من استخدام *WMD* أسلحة الدمار الشامل، يبسط تصوير الخطر باعتباره تهديداً وجودياً. وخصوصاً أن العراق مرتبط بالإرهاب الدولي، حاول بوش أن يوصل رسالة في 25 سبتمبر 2002 عندما وصف العراق والقاعدة بأنهما

> *"both equally as bad, and equally as evil, and equally as destructive"* (2002a ibid.)

*(*متساويان في السوء ، كما أنهما متساويان في الشر والتدمير"(المرجع نفسه، 2002 أ).

إعادة التفسير(التنقيح) الثالث: الإرهاب كشكل من أشكال الحرب

إن مثابرة كبار السياسيين الألمان الذين حاولوا لمدة عشر سنوات تجنب مفهوم "الحرب" في سياق التزام ألمانيا تجاه أفغانستان، يمكننا تخيل معنى هذه المفردة بشكل عام في الخطاب السياسي. إن تصنيف الإرهاب الجهادي العالمي بأنه "حرب" - وليس عملاً إجرامياً خطيراً - له عواقب بعيدة المدى؛ فهذا يعني إعادة تفسير الإرهاب كمشكلة اجتماعية إلى مشكلة عسكرية. الأسباب الاجتماعية للجهاد (إفقار سكان البلد العربي، وقمع الإسلام السياسي، والأنظمة الفاسدة) ليست هي الأسباب التي يتم تناولها سياسياً، إنما النزاعات العسكرية هي التي تسمح بالتدابير المضادة التي لا يمكن تصورها في أوقات السِلم. إن القيود المفروضة على الجهات الحكومية لمنع التعسف وسوء استخدام السلطة يتم تخفيفها أو حتى القضاء عليها تماماً. الحرب تسمح "باستخدام جميع الموارد الوطنية - العسكرية والدبلوماسية والاقتصادية والخدمات السرية المخابراتية – لإنجاز الانتصار على الخصم"*(Rudolf 2005: 8)*.

من الناحية الإدارية، ينتقل محور مكافحة الإرهاب من وزارتي الشؤون الخارجية و العدل إلى وزارة الدفاع (أو كما في حالة الولايات المتحدة الأمريكية إلى وزارة الأمن الداخلي)، ويتحول اختيار الأدوات والوسائل من أغلبية مدنية إلى عسكرية من الآن فصاعداً *(Schneckener 2006: 231)* وإنه أيضاً ذو أهمية حاسمة من ناحية السياسة الخارجية فيما إذا الحرب ستسود. وإذا تأكد ذلك، فإن الدولة، كما في حالة الولايات المتحدة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، ستعتبر أي هجمات إرهابية على أراضيها أوعلى مواطنيها كهجوم عسكري، و بالتالي تؤكد حقها في الدفاع عن النفس بموجب المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة. وهذا الحق في الدفاع عن

النفس لا يمكن أن يمارس فقط بطريقة دفاعية بحتة، كمثال على ذلك الحرب العسكرية الأفغانية التي وافق عليها مجلس الأمن بموجب القرار 1368 في 12 سبتمبر 2001. كما أن تفعيل المادة 5 من معاهدة حلف شمال الأطلسي جدير بالملاحظة في هذا الصدد، لأن المعاهدة تنص على هجمات من جانب الدول فقط..

إن قرار الكلام عن "الحرب على الإرهاب"، الذي يحتاج فعلاً إلى مزيد من الإيضاح، لم يكن بأي حال من الأحوال دون بديل. وكان من الممكن أيضاً، وفقا لأحداث 11/9، أن تعلن صراحة الحرب على شبكة القاعدة الإرهابية والتي سرعان ما انكشفت مسئوليتها عن الهجمات[69]. وكان اختيار أعداء الدولة مسألة خلافية أيضاً: فبدلاً من مكافحة "الموردين أو مستضيفي الإرهاب" المزعومين، كان من الأجدر أيضاً التركيز على الممولين والمروجين للإسلام السلفي مثل السعودية. وحتى في خطابه التلفزيوني للشعب الأمريكي مساء 11 سبتمبر 2001، تحدث جورج دبليو بوش للمرة الأولى عن "الحرب" ضد الإرهاب *(2001a Bush)*. وعلق في كامب ديفيد في 15/09/2001على النحو التالي:

> *"I am going to describe to our leadership what I saw: the wreckage of New York City, the signs of the first battle of war. Make no mistake about it: underneath our tears is the strong determination of America to win this war. (...) We're at war. There has been an act of war declared upon America by terrorists and we will respond accordingly."* (2001b ibid.)

وبهذه الصياغة، أوضح بوش أن استخدام مصطلح "الحرب" لم يكن مسألة خطابية بحتة، بل حدد أيضا طبيعة الرد على الهجمات الإرهابية بشكل محدد، حتى لو كان هو نفسه قد جعل إعلان الحرب على الإرهابيينكرد فقط على "إعلانهم الحرب" على الولايات المتحدة الأمريكية. وصف بوش تنفيذ العملية في أفغانستان بعد ذلك بفترة وجيزة، بأنها *"the first battle in the war of the 21st century" (2001a ibid.)* "المعركة الأولى في حرب القرن الحادي والعشرين".

6. التقييم

في وقت لاحق تم اعتبار الحرب العراقية كارثة سياسية. حيث بلغت نفقات هذه المهمة بالنسبة للولايات المتحدة أكثر من ثلاثة مليار يورو *(Stiglitz/Bilmes 2008: 21)* ويقدر عدد الجنود والمدنيين الذين قتلوا في حرب العراق وما تلاه من سنوات حوالي 500،000 *(Hagopian 2013)* ويفوق ذلك. على الرغم من الإدعاءات الموثوق بها من قِبل إدارة بوش، لم يتم اكتشاف أسلحة دمار شامل في العراق، ولم تكن هناك صلة مباشرة بين نظام صدام والقاعدة. تسببت الحرب العراقية للولايات المتحدة إلى خسارة كبيرة في الشرعية على الصعيد الدولي (خاصة بسبب عدم وجود تفويض من مجلس الأمن الدولي والتبرير الذي تم إلغاؤه لاحقاً)، و برز كذلك بسبب هذه الحرب أيضاً التساؤل عن الفهم الذاتي الأمريكي لشعار *force for good*. وقد رأى الفيلسوف يورغن هابيرماس*Jürgen Habermas* أن "سلطة أمريكا تكمن في الخراب" *(Habermas 2003)*.

وأثناء الاحتلال ارتكبت أخطاء إستراتيجية أيضاً، على سبيل المثال حل الجيش العراقي في بداية عملية الانتشار وطريقة مكافحة المقاومين. فضيحة التعذيب وغيرها، في سجن أبو غريب حيث تعرض السجناء العراقيون للاعتداء والإهانة من قبل الجنود الأمريكيين، زاد وعزز من فقدان الثقة في الجيش الأمريكي. وكان لاستخدام

69 بهذه الطريقة، تعاملت إدارة أوباما مع الوضع

شركات الأمن الخاصة مثل بلاك ووتر بدلاً من الجيش وعدم السيطرة على أنشطة هذه القوات تأثيراً بالغاً في هذا الاتجاه *(Bierling 2010: 206)*.

وفيما يتعلق بالمملكة المتحدة، قدمت لجنة تقصي الحقائق "تحقيق العراق"، التي بدأت عملها عام 2009 ، وقدمت تقريرها النهائي في يوليو 2016. إن التقرير الشامل بحجم 12 مجلدا (!) يتضمن قرار الحرب، وكذلك الحرب العراقية نفسها، فضلا عن عواقبها، بشكل غير مسبوق. تدين اللجنة قرار مارس 2003: "وفي رأي التحقيق، فإن الخيارات الدبلوماسية لم تستنفذ في تلك المرحلة. إن العمل العسكري ليس الملاذ الأخير.

> *"In the Inquiry's view, the diplomatic options had not at that stage been exhausted. Military action was therefore not a last resort."*

غير أن اللجنة امتنعت عن إجراء تقييم جنائي حول صانعي القرار المعنيين (لا سيما توني بلير).

على الرغم من دحض الإدعاءات لتبرير الحرب، معظم السكان الأمريكيين استمروا بالاعتقاد بصحة القرائن التي تزعمها إدارة بوش. وهذا يدل أيضاً على أن بعض النتائج المترتبة على الأمننة *Securitization* الناجحة للتهديدات الإرهابية من قبل إدارة بوش سوف تستمر إلى ما بعد فترة ولايتهم. ومن الأمثلة على ذلك *Department of Homeland Security* وزارة الأمن الداخلي التي تأسست في يناير 2002 بعد هجمات 11 سبتمبر 2002، وكانت تتمثل مهمتها الرئيسية في حماية أمريكا من التهديدات الإرهابية. في هذا المجال تم إضفاء الطابع المؤسسي على الأمننة الناجحة.

لا يلزم وجود حالة تهديد حالية ملموسة لتبرير الحفاظ على هذه المؤسسة. بل على العكس من ذلك، ستكون هناك حاجة إلى حجج قوية لحل الوزارة. وبالتالي فإن *audience* الجمهور لا يقبل البرهان فقط على المدى القصير، بل استوعبه وأصبح أمراً طبيعياً بالنسبة له.

وكما رأينا، فإن نموذج *Securitization-Modell* الأمننة يفي بالوظيفة التفسيرية لكيفية تعليل خوض حرب العراق وإنفاذها، إلا أنه لا يقدم أي تفسيرات للسؤال "لماذا" - في الحالة الخاصة بدوافع الولايات المتحدة لعملية الانتشار في العراق. ومع ذلك، يخدم النهج النظري كأداة تحليلية قيّمة، وهي كأداة قابلة للتطبيق ليس فقط على التهديدات الأمنية التقليدية. منذ نشر النظرية عام 1998 يطبق هذا النموذج على طائفة واسعة من المشاكل والبلدان أو المناطق، وقد تم تطوير النموذج نظرياً ومنهجياً من قبل عدد كبير من العلماء (انظر *Balzac 2011*). وكمحاور خاصة تشمل بحوث *Securitization* الأمننة- = إلى جانب موضوع الحرب المتناول وخاصة "الحرب على الإرهاب" - مواضيع الهجرة والبيئة وتغير المناخ والصحة العامة وكذلك الدين.

7. توقعات

من منظور النظرية، لا يوجد التكهن بالمعنى الضيق لإمكانية مزيد من التطوير، لأنها تسمح فقط بتفسير يعد وقوع الحدث، كما هو مبين أعلاه. بالنسبة للسياسة الخارجية الأمريكية بعد فترة جورج بوش يمكن ملاحظة تحول حذر في عهد أوباما، وخصوصا بسبب كارثة الحرب في العراق -حيث تتميز بأعمال خطابية معتدلة و *Desecuritizations*(عدم أمننه) متقطعة فيما يتعلق بالتدخلات العسكرية، كما هو الحال في حالات سوريا وليبيا. على صعيد سياسة مكافحة الإرهاب، لا يوجد تغيير ملموس في هذا المجال. وهنا، لا يزال يستخدم شكل *Securitization* الأمننة المؤسسي لتبرير القيود على الخصوصية، وتدابير المراقبة الحكومية (تدابير وكالة الأمن القومي التي حددها إدوارد سنودن) والتدخلات في القانون الوطني والدولي (احتجاز المعتقلين في غوانتانامو دون محاكمة، وقتل الإرهابيين المشتبه بهم عن طريق الطائرات بدون طيار بأمر من الرئيس).

وفيما يتعلق "بالعراق" عدو الولايات المتحدة الأمريكية، فإن الوضع ما زال قاتماً. بعد سقوط نظام صدام، غرقت البلاد في أعمال العنف، ولم يتم تحقيق الأمل - الذي تم إرجاؤه إلى الأمام من قِبل إدارة بوش- في تحقيق الديمقراطية في الشرق الأوسط. و وصلت الانتفاضات الضخمة ضد قوات الاحتلال وضد الحرب الأهلية التي إلى حد الاشتباكات العنيفة بين السنة والشيعة في البلد، الأمر الذي أعاق إعادة بناء البلاد وإقامة هياكل سياسية مستقرة. يجب أيضاً أن يُنظر إلى بناء الهياكل الأمنية الحديثة والجيش كتجارب فاشلة. وكان الفشل واضحاً بشكل جزئي خاصةً في النهج غير المهني ضد الدولة الإسلامية *(05/06/2016 NYT) New York Times*. علاوة على ذلك، يجري ارتكاب العديد من الهجمات الإرهابية مخلفةً أعداد كبيرة من الضحايا في البلاد *(2016 BBC)*.

8. توصية العمل (التوصيات)

وبغية التمكن من تقديم توصية إجرائية، من الضروري أولاً النظر فيما إذا كان ينبغي الحكم على عملية *Securitization* الأمننة بصورة معيارية. لا يقدم النموذج إجابة على السؤال عما إذا كانت *Securitization* أمننه موضوع ما تعتبر أمراً "جيداً" أو "سيئاً" - ولكن من الملاحظ أن السياسة الأمنية، مقترنة بتدابير الطوارئ، يُنظر إليها على الأرجح كفشل السياسة "العادية". ولكن في بعض الحالات، لا يمكن تجنب *Securitization* الأمننة (بوزان وآخرون، 1998: 29)*(Buzan et al. 1998: 29)* . ولذلك، لا ينبغي أن نستنتج أن عمليات *Securitization* الأمننة سلبية في جميع الحالات. في حالات محددة، قد يكون من الضروري*Securitization* أمننه مشكلة ما للتعامل معها بسرعة وشمولية. وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن التفاعل بين *securitizing actor and audience* الفاعلين المُؤمِنين والجمهور يسمح لحدوث *Securitization* أمننه ناجحة، ولا يمكن فرض الأمننة من فوق.

لذا تتجنب النظرية، العبارات الصريحة فيما يتعلق بالتقويم المعياري. وفي سياق القيام بتوصية إجرائية يمكن أو بعبارة أخرى يجب أن يجري مثل هذا التقييم على أساس التقويم. هل كان ربما من المُجدي أكثر في هذه الحالة بعينها تطبيق إستراتيجية *Desecuritization* الأمننة فيما يخص التحرك السريع لحرب العراق عام 2003؟ وكان هذا ممكن أن يعني، أولا وقبل كل شيء، محاكمة المسئولين عن الهجمات الإرهابية التي وقعت في 11 سبتمبر 2001 بوسائل الملاحقة القضائية ومحاولات تقديمهم إلى العدالة بدلا من الحروب في أفغانستان والعراق، التي جاءت نتيجة للمزج بين الأفعال الإجرامية، وسياسة الدول. تُظهِر عمليات الانتشار في كلا البلدين أن "حملات الانتقام" ليست رداً مناسباً على الإرهاب الدولي. كان من الممكن أن تعزز *Desecuritization* عدم الأمننة مصداقية الولايات المتحدة *force for good* كقوة للخير على المدى الطويل ويمكن أن يؤدي إلى عزلة أكبر للإرهاب الأصولي وإضعافه في أغلب البلدان الإسلامية. وبناء على ذلك، الإجراء العملي هو الحفاظ على لغة موضوعية بقدر الإمكان في مسائل السياسة الأمنية والامتناع عن تضخيم الأمور بطريقة غير مناسبة.

المسرد

الإرهاب، شبكة إرهابية	(successful Securitization)
securitizing move	securitizing actor
security act	desecuritization
acceptance	referent object
speech act	Unilateralism
نهج السياسيات المتعددة الأطراف	
emergency measures	

أسئلة للتمرين

- كيف يمكن للحكومة أن "تحمي وتعمل على تأمين" تَغَيُّر المناخ؟ الرجاء التفكير والتأمل بمساعدة النظرية!
- البحث عن أحداث الهجمات الإرهابية في باريس وبروكسل 2015 ورد فعل الحكومة الفرنسية. تطبيق نموذج Securitization الأمننة! هل ترى اختلافات في رد إدارة بوش؟
- حاول تجريب تفسيراً بديل للهجوم على العراق بمساعدة البنائية الاجتماعية النظامية حسب (Wendt see Chapter Identitätskonflikte)! (انظر تضارب الهوية)!
- سؤال يطرح نفسه: اقرأ الجزأين 4 و5 من الفصل السلام الديمقراطي. من النظرة الأولى، تبدو افتراضات نموذج Securitization الأمننة متناقضة مع افتراضات السلام الديمقراطي (هل الديمقراطيات ليست سلمية بطبيعتها؟) إلى أي مدى تُكمِل هذه المناحي بعضها البعض؟

ينصح بمشاهدة فيلم: *Green Zone* المنطقة الخضراء (2010)، *Paul Greenglass* [فيلم روائي]

يتم إرسال الضابط الأمريكي *Miller (Matt Damon)* ميلر (مات ديمون) إلى العراق للعثور على

أسلحة الدمار الشامل هناك. بعدما أن أطلع فقط على مبان لمصانع خالية، يصبح أكثر شكاً على نحو متزايد و يزداد البحث عن الحقيقة خطراً.

نص مقترح حول حرب العراق

بيرلينغ، ستيفان (2010): تاريخ حرب العراق. سقوط صدام وكابوس أمريكا في الشرق الأوسط. ميونخ: بيك، ص 32-112.

النص الأصلي للنظرية

Buzan، Barry/Wæver، Ole/de Wilde، Jaap (1998): Security: A New Framework For Analysis، Boulder: Rienner، pp. 21–48.

المراجع الأخرى المستخدمة

Balzacq, Thierry (Ed.)(2011): Securitization theory. How security problems emerge and dissolve. New York: Routledge.

BBC (2016): Iraq suicide bomb attack: Deaths in Baghdad rise to 165. BBC. Available online at: http://www.bbc.com/news/world-middle-east-36701882 [last access: 06/12/2016].

Bertram, Georg W. (2011): Sprachphilosophie zur Einführung. Hamburg: Junius.

Bush, George (2001): President Urges Readiness and Patience Remarks by the President. Available online at: http://georgewbush-whitehouse.archives.gov/news/releases/2001/09/20010915-4.html [last access: 06/12/2016].

Bush, George (2002): President Bush, Colombia President Uribe Discuss Terrorism. Available online at: http:// georgewbush-whitehouse.archives.gov/news/releases/2002/09/20020925-1.html [last access: 06/12/2016].

President Bush Delivers Graduation Speech at West Point United States Military Academy. Available online at: http://georgewbush-whitehouse.archives.gov/news/releases/2002/06/20020601-3.html [last access: 06/12/2016].

President Delivers State of the Union Address. Washington, D.C. Available online at: http://georgewbush-whitehouse.archives.gov/news/releases/2002/01/20020129-11.html [last access: 06/12/2016].

President's Remarks at the United Nations General Assembly. Available online at: http://georgewbush-whitehouse.archives.gov/news/releases/2002/09/20020912-1.html [last access: 06/12/2016].

Bush, George (2003): President Bush Announces Major Combat Operations in Iraq Have Ended. Available online at: http://georgewbush-whitehouse.archives.gov/news/releases/2003/05/20030501-15.html [last access: 06/12/2016].

Cheney, Dick (2003): Text of Speech by Vice President Cheney. In: New York Times from 09/04/2003. Available online at: http://www.nytimes.com/2003/04/09/international/worldspecial/09TEXT-CHENEY.html?pagewanted=all [last access: 06/12/2016].

Croci, Osvaldo/Verdun, Amy (Ed.) (2006): The Transatlantic Divide: Foreign and Security Policies in the Atlantic Alliance from Kosovo to Iraq. Manchester: Manchester University Press.

Department of Homeland Security (DHS 2016): About DHS. Available online at: https://www.dhs.gov/about-dhs [last access: 12/09/2016].

Gellner, Winand/Kleiber, Martin (2007): Das Regierungssystem der USA. Eine Einführung. Baden-Baden: Nomos.

Gordon, Philip und Shapiro, Jeremy (2004): Allies at War. America, Europe, and the Crisis Over Iraq. New York: McGraw-Hill, Inc.

Habermas, Jürgen (2003): Die Autorität Amerikas liegt in Trümmern. In: Frankfurter Allgemeine Zeitung from 17/04/2003.

Hagopian, Amy/Flaxman, Arbraham et al. (2013): Mortality in Iraq Associated with the 2003–2011 War and Occupation: Findings from a National Cluster Sample Survey by the University Collaborative Iraq Mortality Study. In: PLOS Medicine 2013. Available online at: http://www.plosmedicine.org/ article/info%3Adoi%2F10.1371%2Fjournal.pmed.1001533 [last access: 06/12/2016].

Iraq Inquiry (2016): The Iraq Inquiry – The Report, available online at: http://www.iraqinquiry.org.uk/the-report/ [last access: 06/12/2016].

NYT (05/06/2016): Iraqi Army Seen as Ill Equipped to Retake Mosul From ISIS, Despite U.S. Aid. The New York Times. Available online at: http://www.nytimes.com/2016/06/05/world/middleeast/iraqi-army-seen-as-ill-equipped-to-retake-mosul-from-isis-despite-us-aid.html [last access: 06/12/2016]

Powell, Colin (2003). In: United Nations: Security Council. Fifty-eighth year. Available online at: http://www.un.org/en/ga/search/view_doc.asp?symbol=S/PV.4701 [last access: 06/12/2016].

Rudolf, Peter (2005): George W. Bushs außenpolitische Strategie. SWP-Studie. Berlin. Available online at: http://www.swp-berlin.org/common/get_document.php?asset_id=2430 [last access: 06/12/2016].

Schneckener, Ulrich (2006): Transnationaler Terrorismus, Frankfurt a.M.: Suhrkamp.

Stahl, Bernhard (2008): Incoherent securitisation: The EU in the Iraq crisis. In: Hamburg Review of Social Sciences, vol. 3, no. 1, Special Issue on Revisiting Coherence in EU Foreign Policy, pp. 67–106.

Steinberg, Guido (2011): Al-Qaida. Dossier Islamismus. Bonn: bpb. Available online at: http://www.bpb.de/politik/extremismus/islamismus/36374/al-qaida?p=all [last access: 06/12/2016].

Stiglitz, Joseph/Bilmes, Linda J. (2008): Die wahren Kosten des Krieges. Wirtschaftliche und politische Folgen des Irak-Konflikts. München: Pantheon-Verlag.

Szabo, Stephen (2004): Parting Ways. The Crisis in German-American Relations. Washington: Brookings Institution Press.

Wallak, Michael (2006): From compellence to pre-emption: Kosovo and Iraq as US responses to contested hegemony. In: Croci, Osvaldo/Verdun, Amy (Ed.): The Transatlantic Divide, Foreign and security policies in the Atlantic Alliance from Kosovo to Iraq. Manchester and New York: MUP, pp. 109–125.

المبحث السادس: الأمن وتصعيد الأزمة: حرب سوريا

بالتعاون مع: تيم شولتسي

كُتب هذا الباب في الوقت الذي تثور فيه الحرب في سوريا في عامها السادس. سبق وأن تحدثت الأمم المتحدة عام 2014 عن "أكبر أزمة إنسانية في عصرنا" (المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين 2015 *UNHCR*): من الممكن فقط تخمين عدد الموتى والمصابين الذي يفوق عددهم 400.000 ضحية، حقق عدد اللاجئين في المعيار العالمي "مستوى جديد غير مسبوق"، الحرب تخطت العراق و هزت هجمات إرهابية دول مثل تركيا، فرنسا وألمانيا.

1. مدخل

"عندما تبنى العقلانية على الرمل تنهار عند الغضب."
(Driss Chraïbi، La mère du printemps)

2. سؤال رئيسي: كيف ولماذا تأزم النزاع في سوريا؟

3. إيضاح: بداية وتأزم الحرب

تقسم الحرب في سوريا إلى ثلاثة مراحل متتابعة:

أ) **مرحلة الاحتجاج** التي تمتد من اندلاع الاحتجاجات السلمية ضد نظام الأسد في فبراير 2011 إلى تسليح الثوار. انتقل التمرد إلى حرب أهلية مع تأسيس الجيش السوري الحر يوم 29 من سبتمبر 2011 والمجلس الوطني السوري يوم 23 من أغسطس 2011؛[70]

ب) **مرحلة التأزم** (طويلة) استمرت من سبتمبر 2011 إلى مايو 2014. من خصائص هذه المرحلة تطرف ووحشية الحرب، ودخول أطرف جديدة فيها وأيضاً تهويل نزوح اللاجئين؛

ت) **مرحلة الانتشار الإقليمي**: أغارت الدولة الإسلامية (داعش) على العراق في مايو 2014 وتحولت الحرب الأهلية إلى نزاع عالمي مسلح. وفي سبتمبر 2014 هاجمت الولايات المتحدة الأمريكية الدولة الاسلامية في العراق بهجمات جوية (شاركت الهجوم أيضاً دول غربية أخرى فيما بعد)، فيما بعد وفي سوريا أيضاً. مؤشرات الانتشار الإقليمي تكمن أيضاً بسيطرة الدولة الإسلامية في ليبيا، والهجمات الإرهابية في أوروبا ودخول روسيا في حرب سوريا في سبتمبر 2015، ودخول تركيا أيضاً في 2016. إنهار نظام دبلن الخاص بالاتحاد

70 سبق وأن ذكر ياسين الحاج صالح هذه المرحلة عام 2012 (2012:65)، مقارنة أيضاً هيلبيرغ 2012:265.

الأوروبي عندما تحرك في صيف 2015 مئات الآلاف من مخيمات اللاجئين عن طريق البلقان إلى النمسا، وألمانيا، والسويد و بهذا تبدأ "أزمة اللاجئين".

أ) مرحلة الاحتجاج

هروب الدكتاتوري بن علي من تونس في يناير 2011 وبعدها بقليل أطيح بالرئيس المصري مبارك بعد احتجاجات جماهيرية، مما أيقظ الأمل: بدء الربيع العربي. ولكن الأحداث في ليبيا (حرب أهلية برغم التدخل العالمي)، و في البحرين (تفكيك التمرد من خلال التدخل السعودي) وفي اليمن (حرب أهلية مع تدخلات إيران والسعودية)، وضحت بأن الربيع العربي–كاحتجاجات سلمية من أجل الإصلاح- تحوّل إلى **"ثورات الربيع العربي"**، والتي يتم من خلالها محاربة النظام السياسي بالعنف. بدأت في سوريا في بداية عام 2011 الاحتجاجات الجماهيرية في المدن الكبيرة حلب وحمص و حماة واللاذقية ودمشق، حيث طالب المتظاهرون النظام الأسد الاستبدادي بالإصلاحات من. انتشرت الاحتجاجات في كافة الدولة عندما ألقي القبض في يوم 16 من فبراير 2011 على طلاب مدارس في درعاً في الجنوب بعد أن قاموا برش الجدران بعبارات معادية للأسد.[71]تفاعل نظام الأسد باستراتيجية ثلاثية الأضعاف: إعلان الإصلاحات والإعفاءات مصحوبًا بقمع متزايد ضد المعارضين، الذين يتم القبض عليهم بالمئات إلى هذا اليوم، يُعذبون ويقتلون. تمت بالإضافة إلى ذلك محاربة المظاهرات السلمية بالقناصةوبباراميل متفجرة تُرمى من المروحيات وبالسفن الحربيةوبالدبابات وبنيران المدفعيات (هيلبيرغ 2012: 236 واللاحق؛ *ICG* 2012). العمليات العسكرية ضد الشعب استهدفت الحارات السُنية في المدن الكبيرة–عادة ما يتم دعمها من بلاطجة/بلطجية متوحشة موالية للنظام، ميلشيات الشبيحة. فيما بعد انضم جنود كثيرون من الجيش السوري إلى المتظاهرين وبدأوا بحماية المتظاهرين بأسلحتهم. عندما بدأت المذابح ضد المدنيين (15 أبريل في دمشق؛ 22 أبريل "الجمعة الدموية"؛ 3 يونيو و 1 يوليو في حماة؛ 12أغسطس في ادلبو درعاً ودير الزور؛ 14 أغسطس في اللاذقية)، انضم معارضين إلى الجيش السوري الحر، والذين بدورهم بدأوا الحرب ضد مجموعات النظام. صعق المجتمع الدولي من سحق الاحتجاجات العنيف. لم يكن لا لإنذارات الحكومات الغربيةوالاتحاد الأوروبي ومجلس حقوق الإنسان للأمم المتحدة ولا للعقوبات الرمزية (مثل إقالة السفير التونسي وزيارة سفراء الغرب لحماية وإيقاف عضوية سوريا في جامعة الدول العربية) أي تأثير. لم يكن أيضاً أي تأثير للعقوبات ضد نظام الأسد (منذ 30 أبريل 2011) ولا لحظر الاتحاد الأوروبي لبيع السلاح الذي دخل حيز التنفيذ (يوم 9 مايو 2011). أُقيمت المظاهرات الهائلة يوم 9 سبتمبر في حمص و حماة ودير الزور والقامشلي تحت شعار "الشعب يطالب بالحماية العالمية"، ولكن وزيرة خارجية الولايات المتحدة كلينتون قد صرحت في نهاية شهر مارس بأن تدخل الولايات المتحدة مستبعد بسبب موقف الكونجرس الرافض (*CBS* 28 مار 2011). تم حظر إدانات نظام الأسد في مجلس الأمن في الأمم المتحدة –تحت التهديدات العسكرية- من قبل الصين وروسيا باستخدام حق الفيتو (جيركي/رايمان 2014:55). عروض التفاوض من قبل الغرب لم تأتي بأي نتيجة، وأيضاً بسبب الشقاق في المعارضة السورية *(Bawey 2016: 33)*.

71 المصادر تذكر، بأن الأهالي قد طالبت الشرطة بإخلاء سبيلهم فاستقبلوا إجابة بأنهم يستطيعون إنتاج أطفال جدد غيرهم (مقارنة جيرلاخ 2015: 20-39؛ عجمي 2012: 69-82).

تاريخ نظام الأسد

بعد انهيار اتحاد الجمهورية العربية المتحدة مع مصر، استلم حزب البعث الذي كان أقوى قوة سياسية في سوريا منذ الاستقلال الحكم عام 1963. عزز وزير الدفاع حافظ الأسد نفوذه في حروب النزاع على السلطة وأصبح بعد انقلاب في 16 نوفمبر 1970 منفرداً بالسلطة. كان ينتمي إلى الأقلية العلوية في البلد والتي تنسب إلى الشيعة والتي تعتبر نفسها من النخبة الدينية. استفاد الأسد من الانتعاش الاقتصادي للسبعينيات ومن الانتصار في حرب أكتوبر عام 1973 ضد إسرائيل، حيث وسع الاستخبارات بذريعة النزاع العربي الإسرائيلي وأشغل جميع المناصب المهمة بأتباع مخلصين لسياسته. عندما ساءت الحالة الاقتصادية في الثمانيات ازداد الانتقاد خاصة من قبل المعارضة السياسية الإسلامية. كانت ردة فعل النظام على هذا بالسحق العنيف للإخوان المسلمين في سوريا (مذبحة حماة عام 1982) والقبض على وقمع أي معارضة (83 Ajami 2012: واللاحق). اتبع ابن حافظ الأسد، بشار الأسد، سياسة والده بعد عام 2000، بحيث حاول تحديث البلد وتقوية اقتصادها. تزعزعت الآمال لسوريا منفتحة وحديثة بعد القبض على أتباع حركة ربيع دمشق وعودة النظام لسياسته القمعية. يَعتبر المجتمع الدولي النظام" دولة مارقة" (إدارة كلينتون) منذ التسعينيات ، زادت أيضاً العزلة العالمية للنظام عندما حملت تقارير الأمم المتحدة نظام الأسد مسؤولية الاغتيال السياسي لسياسيين لبنانيين (The 2005: 52 – 54 Mehlis Report). اقتربت الدول الغربية كالولايات المتحدة مجدداً من النظام في السنوات التي سبقت الربيع العربي (Hokayem 2013: 149 – 154).

ب) مرحلة التصعيد

العلامة الأولى لهذه المرحلة هي تطرف أطراف النزاع. يوم 11 من فبراير 2012 أعلن زعيم تنظيم القاعدة الظواهري دخول الشبكة الإرهابية إلى حرب سوريا الأهلية (المقارنة الثالثة في فصل 11/9) ولفت الانتباه العالمي إليه من خلال التفجيرات التي قام بها ضد النظام في دمشق. كانت جبهة النصرة ذراعها المسلح والتي كانت نشطة في الجنوب وتحالفت مع أعداء النظام في ساحة القتال.[72] في أبريل 2013 انشقت عن جبهة النصرة مجموعة أكثر تمرداً وانضمت إلى مجموعة الدولة الإسلامية القادمة من العراق وأطلقت على نفسها فيما بعد اسم "الدولة الإسلامية" (داعش). من خلال الصراعات على السلطة بين المتمردين ظهرت الدولة الإسلامية بشكل أقوى وسيطرت على

72 في ضوء استبعاد جبهة النصرة من مفاوضات السلام في جنيف انفصلت الجبهة في صيف 2016 عن القاعدة وأطلقوا اسم "جبهة فتح الشام" على أنفسهم (FAZ 29 يوليو 2016)، وفيما بعد اسم "هيئة تحرير الشام".

أجزاء ممتدة من مركز وشرق سوريا وبضمنها مدينة الرقة الكبيرة. ارتكبت الدولة الإسلامية خلال الزحف مذبحة ضد الأصول الشيعية (مثل الشعيطات في دير الزور) وغيرها من الأقليات. و تصنف الأمم المتحدة هذه المذبحة كجريمة ضد الإنسانية (الأمم المتحدة 2014). أثبتت الدولة الإسلامية وحشيتها للعالم بحيث أطاحت بالمثليين جنسياً من سطوح المنازل، وأحرقت طيار محارب أردني وهو حي وقطعت رؤوس صحافيين أمام الكاميرة (جيرلاخ ؛ *ZEIT 2015: 69* 14 سبتمبر 2014).

الفروع الخمسة الأساسية للإسلام السياسي

الإخوان المسلمون: حركة سنية إصلاحية تجتهد لإحداث تغيير في المجتمع عن طريق الدعوة. يشارك حزب النهضة في تونس منذ 2011 في الحكومات الديمقراطية المختلفة. تم خلع الرئيس مرسي المنتخب ديمقراطياً في مصر عام 2013 من قبل العسكر. تم انتخاب الفرع الفلسطيني المسلح للأخوان- حماس- في انتخابات تشريعية حرة في مطلع عام 2006، ولكنها تحكم منذ انقلاب فتح عليها فقط في قطاع غزة. وتحصل الحركة على دعم سياسي من قطر ومحطتها التلفزيونية الجزيرة.

السلفية الهادئة: حركة سنية محافظة تماماً تسلك مسلك النبي محمد (صلي الله عليه و سلم) والصحابة والتابعون وتابعو التابعين. يتم تمويلها من دول مثل المملكة العربية السعودية والتي تحكم أسرتها المالكة بالتحالف مع الوهابية. الفرع الهادئ يعارض تنوير المجتمع ويعارض أيضاً الإصلاحات الإسلامية "من تحت الطاولة" على كما يعمل الإخوان المسلمون وتقوم المملكة العربية السعودية يتم بالنشر والترويج لهذه الحركة .

السلفية الجهادية: جعلت القاعدة والدولة الإسلامية الجهاد العنيف (في الحقيقة: الطريق الوحيدة للتنوير) أساس الإسلام السني. عقيدتهم هي هجين أكثر راديكالية من معتقدات الإخوان المسلمين والسلفيين. في الحقيقة تحرم السنة الثورة العنيفة، ولكن إعلان كفر أشخاص معينين يبرر قتلهم. ممكن أن يشكل الكفار بالنسبة للسلفيين مجموعة ممتدة تضم الشيعة أيضاً.

ولاية الفقيه: تقول بأن القيادة السياسية يجب أن تمارس من قبل إمام شيعي. تم دمجها في الدستور الإيراني بعد ثورة 1979 وجسدها آية الله الخميني. ينص النظام السياسي على انتخابات للمناصب الحكومية تحت إشراف الملا ولكنها لا تلبي المعايير الديمقراطية.

المرجعية الدينية: تيار شيعي مستقل. آية الله العظمى علي السيستاني مقره العراق، وهو القائد الشيعي لأغلب الشيعيين. وهي تعتبر ولاية الفقيه منحرفة عن التقليد الشيعي الهادئ. يدعم السيستاني الديمقراطية في العراق لتقوية تأثير النمو الشيعي.

(المصدر: ترجمة معدلة من The Economist 14 من مايو 2016)

تعاون نظام الأسد في الأعوام 2013-2014 على شكل *tacit agreement* □□□□ □□□□□ مع الدولة الإسلامية فيما يخص توزيع عائدات النفط والحفاظ على النظام البنكي وإمدادات الطاقة أيضاً. كان لكلا أطراف النزاع اتصالات قليلة بالجبهة الأمامية وقاتلا المجموعات المتمردة بشكل خاص (جيرلاخ 2015: 64-69). بالإضافة إلى ذلك أقحم الأسد من جهته الطابع العرقي في الحرب الأهلية وأخلى سبيل مئات الجهاديين (بسام 2014). في

الوقت الذي بدا فيه النظام مدافعاً عن الأقليات من المسحيين وغير السنيين قامت قوات الأسد المسلحة بتفجير المناطق السنية بانتظام. كانت الولايات المتحدة، فرنسا، وبريطانيا مترددة في دعم أجزاء من الجيش السوري الحر ذات التوجه الغربي بتجهيزات غير مدمرة، قامت السعودية ودول الخليج، فيما بعد تركيا أيضاً بتسليح مجموعات متمردة من الإسلاميين والجهاديين. بسبب التسليح الأفضل والتنظيم الأقوى والحافز المرتفع انضم إليهم المزيد والمزيد من الثوار ومن مجموعات أخرى، بحيث هيمن الجيش السوري الحر بشكل متزايد. بهذا وقع الجيش السوري تحت ضغط جبهات مختلفة بشكل متزايد وفي عام 2012 بدى وضع النظام مسألة وقت (*2 ICG 2013:*).

شكل 27 (جدول توضيحي): أطراف الحرب في حرب سوريا

من؟	الداع مون العالميون	المحاربون*
		*الأرقام تقديرات غير مؤكدة وغير ثابتة
الدولة الإسلامية في العراق وفي سوريا الكبرى / الشام		
• مجموعة سجناء سياسيين سابقين • علاقة سابقة وطيدة مع القاعدة • القيادة: أبو بكر البغدادي	ممولين غير رسميين من دول الخليج	25.000-19.000 (فبراير 2016)؛ سابقاً تقريباً 31.500 (2014)؛ في الغالب مقاتلين أجانب
جبهة النصرة (لاحقاً: جبهة فتح الشام)		
• الوصف الذاتي "كمجاهدين سوريين" • العلاقات مع القاعدة • القائد العقائدي: أيمن الظواهري (القاعدة)	اتصالات في لبنان ومع منظمات متطرفة في سيناء ممولين غير رسميين من دول الخليج	حوالي 10.000 (مايو 2015)؛ من بينهم السوريين أكثر من ألأجانب
وحدات حماية الشعب الكردية (YPG)		
• يسيطرون على المنطقة الكردية في شمال سوريا • هدنة مع الجيش السوري الحر • معارك مع مجموعات جهاديين		50.000-40.00 (أغسطس 2015)
الجيش السوري الحر		
• تأسست من قبل هاربين من أداء الخدمة العسكرية في أغسطس عام 2011 • في الأصل منظمة مركزية لجميع المجموعات المتمردة المحاربة • تعترف بالمجلس الوطني السوري • متجزئين بشكل متزايد	المملكة العربية السعودية قطر الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا، فرنسا الأردن	حوالي 35.000 موزعين على مجموعات مختلفة (ديسمبر 2015)
القوات المسلحة السورية		
• جيوش حكومة الأسد • قوات خاصة: قوات خاصة علوية، حرس جمهوري، 3 و4 من فرق النخبة	روسيا إيران	حوالي 125.000 (أبريل 2015)

من؟	الداع مون العالميون	المحاربون*
		*الأرقام تقديرات غير مؤكدة وغير ثابتة
حزب الله		
• ميليشيا شيعية من لبنان • تحالف مع الأسد • يدعم من قبل ميليشيات شيعية من العراق و "متطوعين" من إيران	• إيران • (لبنان)	2000-4000 في سوريا (سبتمبر 2013)

المصدر: عرض فردي؛ الأرقام: المونيتور (31 سبتمبر 2015)، Business Insider (14 أغسطس 2015)، Christian Science Monitor (4 مايو 2015)، New York Times (28 أبريل 2015)، Reuters (26 سبتمبر 2013)، Spiegel Online (5 فبراير 2016).

في هذه الحالة ظهرت **أطراف فاعلة جديدة** على الساحة: قام حزب الله اللبناني (مقارنة 2 حرب لبنان، 3 في باب النزاع في الشرق الأوسط)، ومتطوعون شيعيون من العراق، ومتدربون والحرس الثوري من إيران بمعاونة النظام المُهَدَد ووطّدوا الجبهة في صراعات خاسرة على حلب وحمص ويبرود، ليشرعوا في الهجوم بداية عام 2013 (المرجع نفسه 4). دخول حزب الله الحرب حث على دخول طرف فاعل عالمي آخر الحرب: منذ يناير 2013 تقوم إسرائيل بقصف انتقائي لأسلحة نظام الأسد وحزب الله في سوريا (المرجع نفسه 33 واللاحق).

وصلت **وحشية الحرب** ذروتها مع رمي البراميل المتفجرة على رياض الأطفال، والمدارس، والمستشفيات، كذلك مع الهجوم الكيميائي بتاريخ 21 أغسطس 2013 من قبل نظام الأسد. راح ضحية الهجوم بغاز السارين في الغوطة، ضاحية من ضواحي دمشق، حوالي 1300 شخصاً.[73]أدان المجتمع الدولي بالإجماع هذا الهجوم، كذلك أمين عام الأمم المتحدة بان كي مون (17 ديسمبر 2013)، والذي دعا إلى محاسبة المسؤولين. يتم في الغالب الافتراض (بحس الأمم المتحدة والإدارة الأمريكية)، بأن نظام الأسد هو المسؤول عن الهجوم بالغاز.[74] حظر المجتمع الدولي الأسلحة الكيميائية وتم منعهما في عدة قرارات مختلفة منذ أن تم استخدامهما للمرة الأولى الرايخ الألماني (الإمبراطورية الألمانية) في الحرب العالمية الأولى عام 1915 .[75]توقع أغلب الأطراف العالمية عقوبة عسكرية لنظام الأسد بعدما إعلان رئيس الولايات المتحدة أوباما بأن الهجوم بالغاز قد يغير سياسية الولايات بعدم التدخل (الذي يسمى "بالخط الأحمر"). ولكن عندما لم تنل هذه الفكرة الأغلبية لا في الكونغرس الأمريكي ولا في مجلس العموم البريطاني ورفضت ألمانيا ذلك أيضاً، امتنعت الدول المتبقية فرنسا وتركيا والتي تؤيد التدخل عن ردة فعل عسكرية.وبدلا من ذلك تم استقبال مقترح روسيا بتدمير برنامج سوريا للأسلحة الكيماوية بشكل إيجابي من قبل الإدارة الأمريكية. ومنذ ذلك الحين يتم إخراج الأسلحة الكيميائية للنظام من البلاد ويتم تدميرها تحت إشراف منظمة حظر الأسلحة الكيميائية (*OPCW*). في نفس الوقت تم إثبات استخدام النظام الغاز السام منذ عام 2013 في أوجه مختلغة، مثلاً في حلب في صيف 2016 وقامت أيضاً الدولة الإسلامية باستخدامه (الأمم المتحدة 2016). تصعيد الحرب أدى إلى ازدياد سريع لهروب الناس: وصل عددهم

73 السارين هو غاز أعصاب قوي واصنفته الأمم المتحدة في أبريل 1991 كسلاح للإبادة الشاملة. لأن هذا الغازبلا رائحة ولا طعم ولا لون يصعب التعرف عليه. مهمة الأمم في دمشق أكدت تسمم مرضى عدة من غاز السارين. بحسب التقرير كان أغلب المصابين في الهجوم هم من المدنيين، خاصة الأطفال (مقارنة Pita/Domingo 2014).

74 هذا لا يخلو من الجدل، فتحقيقات معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا (MIT) أشارت إلى هجوم من قبل متمردين، مقارنة Lloyd/Postol 2014. تدمير المناطق المستهدفة بعد الهجوم بالغاز صعّب البحث عن ادلة، بحيث يبقى من المستبعد توضيح الأمر.

75 في إطار معاهدة حظر الأسلحة الكيميائية (معاهدةٌ لضبط الأسلحة تحظّر تطوير الأسلحة الكيميائية وإنتاجها وتخزينها واستخدامها وتدميرها) تعهدوا تقريباً جميع الدول أعضاء الأمم المتحدة عام 1997، الإعلان عن المخزون المتوفر وحتى عام 2012 بتدمير جميع الأسلحة الكيميائية تحت الرقابة العالمية. تراقب منظمة حظر الأسلحة الكيميائية (Organisation for the Prohibition of Chemical Weapons, OPCW) الالتزام وتطبيق هذه الاتفاقية وتحدد أيضاً الشروط العامة للتدمير.

إلى أكثر من 10 مليون عام 2015، إلى جانب 5 مليون لاجئ خارج حدود البلاد (زود دويتشي تسايتونج 9 من يوليو بالألمانية: صحيفة ألمانية)*(SZ 2015)* .

شكل 28 (رسم بياني): اللاجئين السوريين المسجلين

المصدر: عرض فردي؛ البيانات: المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ("*UNHCR*").

في الانترنت تحت: *http://data.unhcr.org/syrianrefugees/regional. php*(الدخول الأخير: 20 من ديسمبر 2016).

ت) مرحلة الانتشار الإقليمي

توسعت الحرب في سوريا الى خارج حدودها منذ عام 2014. نقطة التحول كانت عندما اجتاح تنظيم الدولة

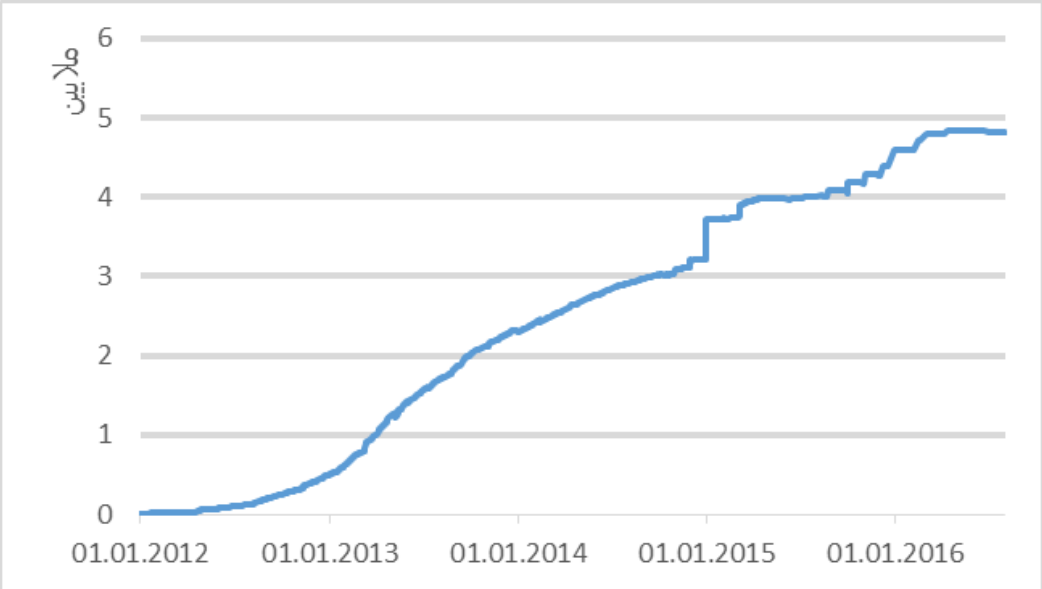

الإسلامية العراق وامتد نحو ليبيا، مما أدى الى تدخل الولايات المتحدة الأمريكية والكثير من الدول الأوروبية بالإضافة الى أستراليا وكندا في الحرب ضد تنظيم الدولة الإسلامية. تدخلت روسيا إلى جانب الأسد، وتفشى العنف السياسي ما بين حزب العمال الكردستاني والحكومة التركية في تركيا وسوريا، بالإضافة الى الهجمات الإرهابية في بروكسل وباريس.

في صيف عام 2014 تجاوزت داعش الحدود السورية العراقية، حيث لم تلق أي مقاومة تذكر، و حيث التقوا بأنصارهم من السنة في العراق. سقطت مدينة الموصل في شمال العراق في يونيو وأصبحت تحت سيطرة حكم تنظيم الدولة الإسلامية بقيادة البغدادي حيث ألقى فيها خطاب يدعو فيه الى الخلافة. داعش استمرت في سياستها في التطهير العرقي في العراق: اليزيديون والمسيحيون العراقيون في المنطقة فروا من تنظيم الدولة الإسلامية الى الشمال، أو أُجبروا على تحويل ديانتهم، أو طُردوا أو قتلوا أو أُخذوا كسبايا، وهذه الأخيرة تنطبق بالأخص على النساء اللواتي تعرضن لعنف.

تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بشن هجوم على داعش منذ سبتمبر عام 2014, حيث شارك في هذه الهجمات الكثير من الدول (منهم أستراليا وبلجيكا والدنمارك وفرنسا والأردن وكندا وهولندا والمملكة المتحدة). قررت مجموعة من الدول (ألمانيا وفرنسا وإيطاليا وجمهورية التشيك والمملكة المتحدة) بدعم المقاومين الكرد بشحنات من السلاح، حيث أثبتوا قدرتهم على الصمود في وجه تنظيم الدولة. فقد نجح المقاومون الكرد في الحفاظ على مدينة كوباني في شمال سوريا بعد المعركة التي حدثت بها. تدعم أيضاً الولايات المتحدة الأمريكية "وحدات حماية الشعب" الكردية (*YPG*)، ولكن هذه الوحدات تقاتل إلى جانب الأسد ضد ما تبقى من المتمردين في شمال حلب، وكذلك ضد الجيش السوري في الحسكة في شمال شرق سوريا (*23/08/2016 FAZ*). حيث زاد التوتر بين الحكومة التركية والأكراد في سوريا، وزاد أيضاً داخل تركيا نفسها أكثر من أي وقت مضى (قارن مارتنز 2016/08/22). فقد قام تنظيم الدولة الإسلامية بتفجيرات في سروج (20/7/2015)و في أنقرة (أكتوبر 2015) وغازي عنتاب (20/08/2016) أسفرت عن فقدان حياة أكثر من 100 شخص، معظمهم من الكرد. اتهمت الأحزاب والمنظمات الكردية حكومة أردوغان بأنها غير قادرة على تأمين الحماية الكافية للسكان الكرد وبإثارة الكراهية ضدهم عن طريق حملات إعلامية مضللة. لذلك استغل حزب العمال الكردستاني الفرصة لتنفيذ هجمات على مؤسسات الجيش التركي، مما قابلته الحكومة التركة بالقمع السياسي والعسكري. لذلك قامت بقصف الميلشيات الكردية في سوريا و تركيا بالمدافع والطائرات. وفي أغسطس 2016 تحركت القوات البرية التركية احتجاجاً على الحكومة السورية في المنطقة الحدودية السورية من أجل التغلب على المناطق الحدودية الأخيرة مع داعش، ولكن أيضاً لإحباط محاولات أحداث تواصل بين المناطق الكردية في سوريا[76].

في بداية عام 2015 سجل النظام السوري خسائر في المناطق في الشمال (مدينة ادلب على سبيل المثال). فدخلت فصائل النصرة والجيش السوري الحر في حرب ضد المليشيات، مدعومة من قبل السعودية (مثل أحرار الشام). كانت المشكلة بالنسبة للأسد هي استدعاء السرايا الإيرانية من العراق لحماية الأماكن المقدسة للشيعة من أيد داعش. كانت المجموعات الإيرانية في طريقها لاسترجاع تكريت (شمالي بغداد) والفلوجة (في صيف عام 2016 في غرب بغداد)، والتي ذاعت سمعتها بارتكاب التطهير العرقي على حساب السكان السنة (الجارديان*Guardian 02/03/2015*). وبسبب انسحاب مؤقت من وحدات المتطوعين الشيعة والإيرانيين، أصبح الوضع يزداد صعوبة بالنسبة للأسد في الشمال، ولذلك قررت روسيا التدخل إلى جانب نظام الأسد. وفي سبتمبر 2015 بدأت الهجمات الجوية الروسية وخلافاً للخطاب الرسمي الروسي على المتمردين بالأخص بدلاً من أن تكون على الدولة الإسلامية- (تسايت *ZEIT 30/09/2015*).

إن إسقاط تركيا لطائرة مفاتلة روسية من قبل عضو حلف الناتو في 24 نوفنبر 2015 بعد انتهاك متكرر للمجال الجوي التركي أدى إلى الزيادة في مراحل التصعيد على صعيد التشابكات الدولية بالنسبة للحرب السورية، ونتيجة لذلك، فرضت روسيا عقوبات اقتصادية على تركيا وفقط في صيف عام 2016 بعد إصابة طائرة مقاتلة روسية من قبل تركيا التي هي عضو في حلف الشمال الأطلسي في 2015/11/24 بعد اختراق المجال الجوي التركي لأكثر من مرة. ونتيجة لذلك، فرضت روسيا عقوبات اقتصادية ضد تركيا، وفي صيف عام 2016 كان هناك لقاء قمة بين أردوغان وبوتن، يبشر بالانفراج بين البلدين.

القصف المتواصل لسلاح الجو الروسي كان عبارة عن دفعة من التحفيز لمواليي النظام حيث سيطروا على مناطق في شمال وجنوب سوريا. ومع تضييق قوات الأسد الحصار على المدن التي يسيطر عليها الثوار وقصف مواقع الخدمات مثل المخابز والمستشفيات، أصبح الوضع الإنساني في المدن المحاصرة يزداد سوء، لذلك طلبت الأمم المتحدة إمدادات الإغاثة الإنسانية وتأمين ممرات آمنة للسكان.

بعد فشل جهود الأمم المتحدة في عملية وقف إطلاق النار عام 2012، أصبحت ردود الفعل الغربية بالنسبة للتصعيد في الحرب تتسم بالعجز والاستسلام. فأصبح هناك نقاشات قوية في الإدارة الأمريكية حول تسليح

76 هذه الأشكال من الغزو التركي اتفق عليها جميع المحللين الدوليين، وخصوصا أن الأصوات في وسائل الإعلام التركية مثل "حريت" تشير إلى ذلك (راجعFAZ 2016/09/09).

مجموعات الثوار -قابله انعكاس في الاتحاد الأوروبي- وحول رفع حظر الأسلحة المفروض على سوريا والذي لم يؤد إلى تغير قوي في السياسة. فهجمات باريس (2015/11/13) وبروكسل (2016/03/22) ودراما اللاجئين على طريق البلقان عام 2015، كلها جلبت الحرب مرة أخرى إلى أجندة المجتمع الدولي. لذلك، فقد أدى دخول روسيا للحرب إلى جانب النظام، لتعزيز الآراء التي دعت لحل سلمي في سوريا، بما في ذلك الأسد. فتم الاتفاق على هدنة في مؤتمر ميونخ للأمن في عام 2016 بين الثوار المعتدلين ونظام الأسد بالإضافة الى روسيا، والتي تم تأمينها من قبل الاتفاقات الروسية الأمريكية. ولكن بعد فترة وجيزة، تدهور الوضع في المدن المجاورة في الصيف مرة أخرى، خاصة في حلب.

شكل 29 (رسم بياني) : الوضع السياسي في سوريا (منتصف 2016)

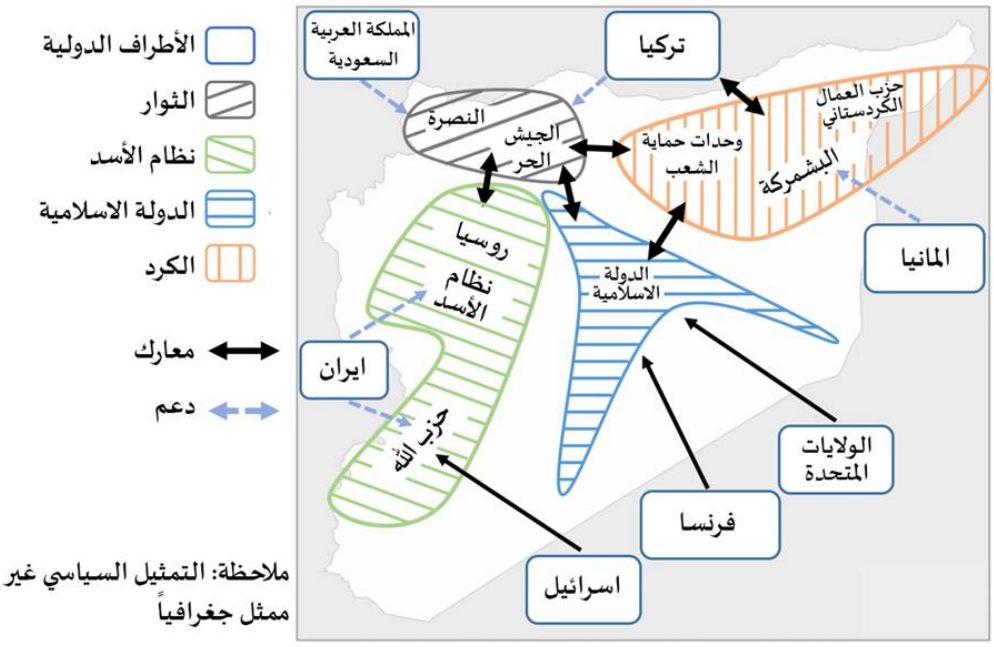

المصدر: المؤلف

4. تحليل نماذج الصراع

حاولت العديد من التخصصات العلمية محاولة تفسير لماذا توجد هناك صراعات بين الأفراد والمجموعات (لمحة في العلاقات الدولية *IB* من بونكر 2008). ومع ذلك وجدت القليل من الدراسات الجيدة حتى الآن التي تفسر كيف تعمل النزاعات بالتفصيل. ومن أجل إظهار هذا، لا يكفي فقط تحديد لماذا يوجد هناك مصلحة أو صراعات حول الهوية. بدلاً من ذلك، هناك حاجة الى نموذج ديناميكي، ليوضح أي مراحل التصعيد والحد منه تتبع بعضها البعض بشكل مثالي، عندما تزيد التوترات وتتحول (بما يميزها من العنف الجسدي) إلى صراعات. وفيما يلي سيتم تقديم نموذج مشترك لديناميكيات النزاع. النموذج الأكثر استخداماً في هذه المنطقة هو النسخة الكلاسيكية لفريدريش جلاسل *Friedrich Glasl* (*2011*). حيث وضع هذا النموذج في الأساس لتوضيح المشاكل في الشركات، ولكنه يستخدم أيضاً في مجالات أخرى مثل العلاقات الدولية. هذا النموذج يوضح تسعة مراحل لتصاعد الصراع:

1. التصلب: الاحتكاكات تصبح واضحة من قبل الجهات الفاعلة، فيتشنجون بدورهم؛ لا يوجد تقسيم إلى معسكرات واضحة؛ الحل عن طريق الحوار لا يزال ممكناً؛

2. المناظرة والجدل: ترسيم حدود وتحقير من كلا الطرفين بين المجموعات الفرعية المؤقتة؛ التفكير التكتيكي، ومحاولة الحصول على موافقة الأطراف الثالثة؛

3. الأفعال وليس الأقوال: هيمنة السلوك الغير لفظي وزيادة التهديدات؛ فقدان التعاطف؛ وزيادة التماسك بين المجموعات: "نحن بحاجة لأفعال"؛

4. الصور الذهنية والتحالفات: نشر صور نمطية وأحكام مسبقة عن الآخرين بكثرة؛ لعب دور سلبي؛ محاولة بناء التحالف؛

5. فقدان ماء الوجه: هجمات لفظية مباشرة واتهامات بالخيانة؛ تطهير المجموعة لنفسها، العزل؛ الاختلاف في القيمة المدركة للمجموعة الخارجية؛

6. استراتيجيات التهديد: تهديدات متبادلة، وابتزازات، ومطالب الفصائل ← التكثيف من التضحيات العظمى (الروابط الشخصية/ المصداقية المتراجعة)

7. ضربات مدمرة محدودة يُنظر إلى الآخرين على أنهم غير إنسانيين ومتجسدون؛ أن خسائر الخصم يحسبها الطرف الآخر كمكسب، ، ضربات تدمير محدودة؛

8. تفتيت وتشتيت الخصم : شل وتدمير نظام الطرف الآخر كهدف؛

9. معاً نحو الهاوية: مواجهة كاملة، وتقبل الموت لجميع الأطراف (حرق كل الجسور).

بمجرد القاء نظرة على المراحل الأخيرة، فإنه يمكن تلخيص المراحل الفردية بصورة مجازية (بمعنى الانتحار الاجتماعي)، عندما يتم النظر، بأي نطاق تم تصميم النموذج أساساً. ومع ذلك، فمن الواضح أنه يمكن تطبيقها عالمياً وأيضاً على الصراعات العسكرية، سواء في الحروب الأهلية أو الصراعات الدولية.

طبقاً لجلاسل يمكن تلخيص التسع مراحل من تصاعد الصراع إلى ثلاث مراحل واسعة النطاق. المراحل 1-3 تعد فوز للطرفين، المراحل 4-6 تعد ربح وخسارة، والمراحل 7-9 تعد خسارة للجميع. وتكون السيناريوهات على الشكل التالي. ففي البداية لا تزال الحلول ممكنة، وهذا سيناريو إيجابي لكلا الطرفين، وبعدها يتم محاولة الحاق الخسائر بالجانب الآخر، ولكن مع الحفاظ على بعض المزايا، وفي النهاية يتم القبول ببعض الأضرار فقط حتى يتم إلحاق الضرر بالآخر ينفي سياق تكثيف الصراع ، ينتقل الوزن بشكل متزايد بعيداً عن نمط "التعاون" في المواقف نحو "المنافسة". لا يعتقد جلاسل بأنه من الممكن إيجاد خلطة سحرية قادرة على حل النزاعات في جميع الأوقات. من ناحية، في كل حالة تجريبية محددة يجب أن تكون هناك اعتبارات عملية، لا يمكن توقع حدوثها بالتفصيل من خلال أي نموذج نظري. فمن ناحية أخرى، فيما يتعلق بالمتطلبات النظرية ، من الضروري فحص المرحلة الملموسة التي يجري فيها حالياً جدل ما. وفقاً لذلك يميز *Glasl* بشكل تقريبي بين الإجراءات الوقائية والعلاجية التي يجب اتخاذها، وهذا يتوقف على مدى تقدم الصراع بالفعل. ومع ذلك، فإن نية هذين النوعين من التدابير لا ينبغي بالضرورة أن تكون إزالة التصعيد في بعض الحالات، يعتبر جلاسل أنه من المرغوب أن يهدف بشكل واعي إلى التصعيد من أجل تسريع حل النزاع عن طريق التَطهر الروحي في وقت مبكر (جلاسل 2011: 129).

لذلك بإمكان المرء تحليل الحرب في سوريا حسب نموذج جلاسل، حيث تضم مرحلة الاحتجاج المراحل الست الأولى، بينما المرحلة السابعة (التدمير الانتقائي) والمرحلة الثامنة (التفتيت) فإنها تحاكي حالة معينة من مرحلة التصعيد. أما مرحلة التوسع الإقليمي فإنها توضح لنا المرحلة التاسعة (معاً نحو الهاوية).

5. الشرح: حرب جديدة

أ) القبول/ الافتراض

كيف نفهم الآن فظائع الحرب السورية وتصعيدها؟ ينظر إلى الحرب السورية على أنها "حرب حديثة"، و لديها خصائص متشابهة مع الحروب الأخرى الحديثة، مثل حروب البوسنة والحرب في السودان والكونغو. مصطلح "الحرب الحديثة" يعود الى باحثة بريطانية تدعى ماري كالدور*Mary Kaldor* ، وقد قدمته في كتابها "حروب حديثة وحروب قديمة: العنف المنظم في عصر العولمة" (1999) . كانت فرضيتها، أنه تطور نوع جديد من العنف المنظم في شرق أوروبا وأفريقيا، في ثمانينيات وتسعينيات القرن المنصرم والذي برهن أنه الأسلوب نفسه المتبع في الألفية الجديدة (كالدور 2007: 15 واللاحق). لذلك تختلف الحروب الحديثة عن الحروب التي ظهرت في أوروبا وأمريكا الشمالية منذ القرن الثامن عشر. حيث كانت نسبة الضحايا العسكريين بالنسبة للمدنيين في أوائل القرن العشرين تعادل 8:1، ولكن انعكست هذه النسبة في بداية القرن الحادي والعشرين لتصبع 1:8 من المدنيين غير المقاتلين، لذلك المدنيون هم الضحايا الأساسيين للحروب الحديثة (المرجع نفسه 26). تميزت الحروب الدولية (الاستخدام الخارجي المنظم لعنف الدولة) بوضوح عن ظواهر مثل الإرهاب (استراتيجية العنف السياسي الداخلي أو عبر الوطني) أو الجريمة (انتهاكات المعايير الاجتماعية التي تقرها الدولة). . الأمر ليس كذلك في الحروب الحديثة، حين يؤدي تفكك الدولة للسلطة إلى تشويه هذه الأشكال الثلاثة من العنف. ترى المؤلفة أن السبب وراء ظهور الحروب الحديثة في العولمة، والذي يُفهم على أنه تكثيف للترابط المتبادل (انظر الفصل 3 من منظمة التجارة العالمية). هذه العملية لها تأثيرات متناقضة للتكامل والتجزئة بالإضافة إلى التضمين والاستبعاد :

> "من ناحية، التنمية تنطوي على العنصر البشري (الناس) في الشبكات الدولية. ومن ناحية اخرى إنهاتستثني وتفرق الكثير من الناس- في الواقع، هذا هو مصير الأغلبية الساحقة" (المرجع نفسه 123).

وهكذا ، في حين أن وسائل التواصل الاجتماعي وعلاقات السوق العالمية تجمع مديرين من جميع أنحاء العالم - بما في ذلك المنظمات غير الحكومية - فإن العديد من الأشخاص الذين ليس لديهم مهارات اللغة الإنجليزية والوصول إلى وسائل الإعلام مستبعدين من إنجازات العولمة.*(Kaldor 2007: 20)* . وفي الوقت نفسه ، تقارن العولمة بقدرة الدول على تأسيس احتكار فعال للعنف (انظر الفصل 4 ، انهيار الدولة والعنف الجنسي.*(* ماذا يميز الحروب الحديثة؟ أوضحت كالدور من خلال عملها على حرب البوسنة على سبيل المثال، (انظر الفصل 3 ، التدخلات) لوضع ثلاث سمات رئيسية: أهداف الحرب، نوع الحرب وتمويل اقتصاد الحرب.. **يتمثل الهدف النهائي للأطراف المتحاربة في الحروب الحديثة في تأمين هويات معينة، مثل الأمة، أو العشيرة أو أي مجتمع محلي آخر** (**المرجع نفسه** 23) **هذه الهويات غالبا ما تكون عبر وطنية ، على سبيل المثال، بسبب الأقليات في الدول المجاورة أو مجتمعات الشتات في أوروبا والولايات المتحدة . وفي أوقات الابتكار التكنولوجي لوسائل الإعلام، فإن مجتمعات التوحيد هذه جيدة للغاية في التعبئة والتخاطب..** فقامت الأطراف المتحاربة في الحروب الحديثة بتأسيس مطالبتها للسلطة على الهوية العرقية (المرجع نفسه 131). فبالنسبة لكالدور (2007: 132 واللاحق) فإن هذه البرامج الحصرية المجزءة والرجعية هي حركات مضادة نموذجية للأفكار السياسية الشاملة والعالمية الحديثة والمتطلعة للمستقبل في القرن العشرين، مثل الشيوعية والديموقراطية وأوروبا. وهي تستمد شرعيتها من الذاكرة السياسية، التي تتألف من تاريخ بطولي أسطوري، ومعارك مصيرية مزعومة والصدمة الجماعية (المرجع نفسه 134، الفصل الرابع، الصراع في الشرق الأوسط).

وينعكس السعي لتحقيق أهداف الهوية في **طبيعة الحرب**. وفي الوقت نفسه، تشمل الحرب أيضاً عناصر من حرب العصابات (في المناطق التي لا يزال فيها نزاع)، مثل حرب مكافحة حرب العصابات (في المناطق التي احتلها إحدى الإطراف المتحاربة) (كالدور Kaldor 2007: 166). فالهدف الكلاسيكي لحرب العصابات هو كسب قلوب وعقول السكان، فإن لاعبي الحروب االحديثة يعتمدون على السيطرة على السكان من خلال الخوف والكراهية.

> "السيطرة على الشعب لا تعتمد على المزايا التي تجلبها للشعب، لانه ليس هناك الكثير لتوزيعه في ظل ظروف الفقر والفوضى. بل انها تقوم على الخوف المستمر وانعدام الامن، وعلى ادامة الكراهيةاتجاه الاخرين. لهذا السبب فان القسوة والوحشية الشديدة مهمة جدا، لذلك استراتيجية اشراك اكبر عدد من الناس في هذه الجريمة هو لالقاء اللوم المشترك والعقوبة على العنف ضد "الاخرين" المكروهين ولتعميق الخنادق" (انظر المرجع نفسه 168).

ومن الآليات لحروب كهذه الاغتيال المنظم لأصحاب الفكر المختلف، والتطهير العرقي والانتهاكات المنظمة. من ناحية أخرى، هناك عادة لجعل مناطق واسعة غير صالحة للسكن، والتي تذكرنا "بسياسة الأرض المحروقة" للقوة العسكرية الألمانية في الاتحاد السوفيتي. والعنصر الرئيسي فيها هو "محو التاريخ والثقافة من خلال إزالة جميع المعالم التي تحدد الحياة الاجتماعية لمجموعة سكانية معينة" (المرجع نفسه، 169). وحقيقة أن الجرائم المرتكبة ضد السكان المدنيين هي ليست آثاراً جانبية، إنما الشاغل الرئيسي للاعبي الحروب الحديثة ينعكس في تجنب المعارك والتقنيات المتغيرة "للانسحاب الاستراتيجي" (المرجع نفسه 166، 170). و تتعاون الأطراف المتحاربة في بعض الأحيان لتقسيم الأراضي أو لتبادل الأراضي مراراً وتكراراً في نفس الإقليم. إلا أن المذابح التي يتعرض لها السكان المدنيون تمثل الجرائم الجنائية في القانون الإنساني الدولي: جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وحتى الإبادة الجماعية (راجع الفصل الرابع، حرب يوغوسلافيا). ومن الواضح أن هذا النوع من الحروب لا يعني طرد الأقليات والشعوب فحسب، بل يعني أيضاً حركة واسعة من الهجرة، وهذا هو السبب في أن عدد الأشخاص المهاجرين في ازدياد منذ عام 1969 (كالدور171 :Kaldor 2007).

تمويل الحروب الحديثة هو جزء لا يتجزأ من **اقتصاد الحرب** المُعولم (المرجع نفسه، 171 واللاحق). نقطة الانطلاق هي الانكماش الشديد في الاقتصاد الوطني بفعل الحرب، حيث يتدمر ما يقارب ثمانون بالمئة من مجموع الثروة الوطنية. وعواقب ذلك ارتفاع كبير في البطالة، وتسارع في التضخم المالي، وكثيراً ما ينهار النظام النقدي، مما يؤدي إلى عودة اقتصاد التبادل والجشع مقابل العملة الأجنبية (وخاصة الدولار الأمريكي واليورو). مما يؤدي الى اعادة توزيع الممتلكات المحدودة المتبقية لصالح وحدات القتال. وذلك عن طريق عمليات النهب، والسرقة، وأخذ الرهائن، والضريبة الداخلية وتعرفة المرور، و"الرسوم"، وضرائب الحرب والأتاوة. بالاضافة الى ذلك تسعى الأطراف المتحاربة الى إيجاد مصادر جديدة للدخل. فتصبح السيطرة على الأسواق السوداء وأسواق التهريب مغرية جداً، وهو ما يقود في كثير من الأحيان إلى المقاطعات وعمليات الحظر الدولية[77]. تبقي الأطراف المتحاربة لبعض المناطق الواقعة تحت سيطرتها بسبب احتوائها على الموارد الطبيعية الثمينة مثل ألماس أو الكولتان، لاستغلال المناجم. فمن خلال التشهير والابتزاز تتم عمليات تحول الأموال من مجتمعات الشتات، لشراء الأسلحة ومكافئة المقاتلين. وإن كان طرف من أطراف النزاع قادر على ان يمثل نفسه كوكيل لحكومة أجنبية، فإنه يحصل على دعم إضافي. وأخيراً، تضطر منظمات الإغاثة الأجنبية إلى دفع المال للأطراف المتحاربة لتمكينها من العمل في منطقة الحرب. وفي حالات قصوى تتعرض وسائل نقل المساعدات للهجوم أو للكمائن- وبعد ذلك تباع كسلع في السوق السوداء (المرجع نفسه 175، انظر أيضاً الفصل الخامس التعاون التنموي). إن إقتصاد الحرب هو المحفز للدخول في الحرب، وهو السبب في زيادة أشكال وأنواع العنف باستمرار. وفي بعض الحالات المتطرفة تتقاتل العصابات، والمليشيات المحلية والعرقية، وقوات الدفاع الإقليمة الشبه حكومية، ووحدات الجيش والقوات العسكرية مع وضد بعضها البعض. إن تفشي "الأسلوب البشري المفترس" (المرجع نفسه 179) وغياب القيادة العليا الموحدة تؤدي الى عدم انضباط الوحدات القتالية، مما

77 ومن الناحية الاقتصادية، فإن العقوبات والمقاطعة وعمليات الحظر ترفع الأسعار، مما يزيد من عائدات التهريب.

تسهم بدورها في زيادة الجرائم ضد السكان المدنيين. ونتيجة لذلك، تصبح **الحرب "شكلا من أشكال الحياة"** (منكلر*Münkler* 2004: 29)، الحرب تتغذى على الحرب، والمزيد من الناس يوجهون حياتهم اليومية ومنظورهم الوظيفي بعد الحرب: "من أجل الخوف والكراهية والنهب، لا يمكن إقامة سياسة قادرة على الحياة للمدى الطويل. في الواقع، هذا النوع من اقتصاد الحرب هو على وشك الانهيار بشكل دائم "(كالدور Kaldor 2007: 186).

كيف يمكن وينبغي الآن على المجتمع الدولي التعامل مع الحروب الحديثة؟ كالدور *Kaldor* يدعو إلى **"بديل عالمي"** في ضوء صعود حروب حديثة (المرجع نفسه 187). هذا يعني في البداية تجنب اثنين من الأخطاء الإدراكية الأساسية.. الأول هو الإدراك بأن حرب كلاسيكية مع مصالح الدول والمطالبة بإقامة دولة: "يجب على السياسات الموجهة عالميا... محاربة المصالح المحلية الجيوسياسية أو قصيرة الأجل" (المرجع نفسه 190). أما الخطأ الثاني فهو الاستسلام لتعقيد وديناميكية الحروب الحديثة، الأمر الذي يجعل ظهور الحروب الحديثة مثل الأحداث الطبيعية مما يؤدي الى معاملتها وكأنها مسالة قدرية. وبدلاً من ذلك، ينبغي أن تكون القواعد والمبادئ الدولية هي المبدأ التوجيهي الوحيد للعمل الدولي. ويبدو أن استعادة شرعية احتكار استخدام العنف هي مسألة رئيسية هنا.

ومن وجهة نظر البدائل العالمية، فإن الحلول التفاوضية التقليدية بين الأطراف المتحاربة لا تخلو من المشاكل، أولاً؛ لأنها تضفي شرعية على أهداف سياسة الهوية الخاصة بها، وثانياً؛ لأنها تقف في طريق أهداف الحل بعيد المنال عن طريق التفاوض، وثالثًا؛ بسبب وجود أفكار مبالغ فيها حول تنفيذ الاتفاقيات (المرجع نفسه 198 واللاحق). إن إجمالي العقوبات في منطقةما مثل العقوبات الاقتصادية أو القصف تؤدي إلى نتائج عكسية ، لأنها تميل إلى زيادة هوية الأطراف المتحاربة. إن اشراك المجموعات والاطراف التي تتمتع باحترام الجميع في **"مناطق الهدوء"** والأخذ بمشورتهم بشكل جدي يعد أكثر فعالية (المرجع نفسه 205). لذلك يجب تطوير استراتيجيات لحماية المدنيين وتحويل مجرمي الحرب للمساءلة (نفس المرجع 207). لذلك فالأمر ليس مسألة إلحاق خسائر فادحة في الخصوم ولا هي مسألة منع قوة السلاح بحد ذاتها. وإنما هي مسألة ملاحقة ومحاكمة الأفراد المسؤوليين عن جرائم الحرب (المرجع نفسه 214). وفي هذا الصدد فإن قوات حفظ السلام تحافظ على رجال الشرطة والجيش. ولذلك، من الضروري تأسيس جيش مهني، مؤهل بشكل مناسب ومدرب. وبعد انتهاء أعمال القتال، يجب أن تتركز الجهود الدولية على إعادة الإعمار. وينصب التركيز في المقام الأول على إعادة بناء المؤسسات السياسية والمجتمع المدني (المرجع نفسه 122).

ب) تطبيق النظرية

تطبيق نظرية الحروب الجديدة يمتنع عن وجهات نظر الجانبين للحرب السورية: لا هي حرب سوريا الفريدة من حيث العملية أو أشكال العنف ، ولا ينبغي أن تُفهم على أنها "حدث طبيعي" قوى الظلام: الحرب السورية هي من صنع الإنسان ، مطلوبة سياسياً وتنضم في سلسلة من الحروب الرهيبة الأخرى بعد نهاية الحرب الباردة ، مثل الحروب في الكونغو ويوغوسلافيا.

الظروف الخلفية لاندلاع الحرب يمكن أن تفسر المحاولات الفاشلة لسوريا للتكيف مع **العولمة**. ومن المؤشرات على ذلك، التخلي عن تطوير الاقتصاد، وقمع الربيع الدمشقي، والقمع الوحشي لحركة الاصلاح الوحيدة في الوطن العربي، الإخوان المسلمون. يمكن تفسير الربيع العربي على أنه صدمة لتعديل الجمهوريات العربية، الذين لم يجدوا رداً سياسياً على التحدي المزدوج للديموغرافيا (زيادة كبيرة في نمو السكان، تضخم في إعداد الشباب) وفشل الاقتصاد[78]. إن الاستراتيجية الواعية لنظام الأسد المتمثلة باستخدام العنف لقمع الاحتجاجات وتدمير سبل العيش للسكان السنة- عن طريق القصف والتجويع واستخدام الغاز السام- والذي يمثل الانتقال

78 يمكن وصف الاقتصاد في سوريا قبل عام 2011 بانه مجتمع ريعي (انظر القسم 5، التعاون التنموي).

إلى الهوية السياسية للحرب الحديثة. إن الاعتقال والتعذيب واختفاء الآلاف من المعارضين يمثل الحجر الأساسي لعقلية الحصار التي يتبعها النظام، والذي ساد عن طريق الخوف والرعب. حيث ساهمت الأسراب الوحشية، والحرس الثوري، والجماعات الشيعية من العراق، وحزب الله، والقوات الجوية الروسية في إضفاء الطابع الوحشي على الحرب- حيث يصل عدد الضحايا الى عشرة أضعاف أعداد الاطراف المتحاربة، بما في ذلك تنظيم الدولة الاسلامية (كامبر / شتاينميتز*Kämper/Steinmetz* 2015). إن تعاون نظام الاسد مع الدولة الإسلامية سواء عن طريق الإفراج عن الجهاديين من السجون أو الدعم المتبادل في قطاع الطاقة و المصارف، فضلاً عن المعارك الرمزية الوحيدة ضد بعضهما البعض في الجبهة- على سبيل المثال، الانسحاب الاستراتيجي للطرفين من تدمر. إن سياسات الهوية وطبيعة الحرب وتمويليها ساعد الأطراف المتحاربة المتطرفة وخاصة ذات التوجه السلفي الجهادي. فبعد كبت الصراع من أجل سوريا ديموقراطية ومنفتحة، أصبح الصراع من أجل وجود حصن شيعي علوي أو خلافة إسلامية، وأيضاً من أجل أمة عابرة للحدود أو استقلال كردستان. تلون الهويات الخاصة نوع الحرب، وكذلك تفعل جميع الفصائل المتحاربة جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية. على وجه الخصوص ، يظهر تنظيم الدولة الإسلامية هنا ، والذي يستخدم مثل هذه الجرائم الجماعية لأغراض الدعاية لجذب أشخاص من نفس الرأي من جميع أنحاء العالم بسبب "حربه المقدسة" وتدمير التراث الثقافي العالمي- مثل ما حدث في تدمر-. فمصادر التمويل للدولة الاسلامية تكون في هذه الحالة بنّاءة وتتوافق مع افتراضيات النظرية: أسواق الرقيق للفتيات اليزيديات، وبيع المسيحيين للمهربين، ودفع الجزية من قبل المسيحيين، والتجارة بالآثار والنفط، كلها ساعدت في تمويل حكم تنظيم الدولة الإسلامية[79].

6. التوقعات

ووفقاً لهذه النظرية، فإنه من المتوقع تزايد الحروب الحديثة، حيث أن العولمة تضم المزيد من المجتمعات، ولكن الكثير منها لن ينجح في التكيف. أما بالنسبة لسوريا، فإن التنبؤ بناء على النظرية سيكون أكثر تشاؤماً، حيث يدخل المزيد من الأطراف الدوليين في الصراع بأهداف محددة. إن ضعف المجتمع الدولي – كما جاء في مصطلحات كالدور *Kaldor* للبديل العالمي - سيصبح أكثر وضوحاً بسبب أزمة التوحيد في الاتحاد الأوروبي والتوجهات الانعزالية للولايات المتحدة تحت حكم ترامب. وبما أن لا أحد من أطراف النزاع لديه ما يكفي من الموارد لكسب الحرب، فإن الفرصة الوحيدة تكمن في الاستنزاف العام والتقسيم الفعلي في سوريا .

7. التقييم

لا يمكن إدراج نظرية الحروب الحديثة بسهولة في مدارس نظريات العلاقات الدولية. لأنها تعتمد على الأهداف المتعلقة بهوية الأطراف المتنازعة وهي بدورها تعتمد على البنائية الاجتماعية. في حين أن التشخيص الدقيق لطريقة الحرب يشير أحياناً إلى تحليلات النظرية الواقعية. غير أنه في الوقت نفسه، قد يكون أنسب مكان لها هو **الليبرالية المثالية:** فالعولمة تمثل شرطاً أساسياً للسياق، وآثار اقتصاد الحرب هي حجج ليبرالية نموذجية. ومع ذلك فإن البديل العالمي، والذي يتجاوز المصالح الواقعية، يمثل المرجعية المثالية.

تعتبر ماري كالدور Mary Kaldor من قبل الكثيرين عالمة بارزة في مجال الحروب المعاصرة بسبب مشاركتها المكثفة في موضوع "الحرب" والتنقيح المستمر لمفهومها. في الواقع نماذج الحروب الحديثة التي قامت بوضعها، يمكن إيجادها واحدة بواحدة في الحرب السورية. يوجد نوعان من القيود. من ناحية توفر النظرية مجموعة من المصطلحات التحليلية و وتوفر خصائص الصراع التي يمكن دمجها في نمط من أنماط الحروب

79 وهكذا يمثل تنظيم الدولة الإسلامية الأقلية المسيحية في الموصل قبل اختيارهمللذهاب أو اعتناق الإسلام.فنزوحهم الجماعي أعطى الدولة الاسلامية غنيمة حرب كبيرة (جيريلاك 2015: 78).

الحديثة، ولكنها لا تجيب عن السؤال "لماذا؟". إن سياق العولمة غامض جداً فلا يمكن تطبيقه بشكل ملموس على حالات محددة مثل سوريا. من ناحية أخرى، لا تزال الجوانب الديناميكية لهذه النظرية غير واضحة: كيف ولماذا تتصاعد الاحتجاجات وتصبح حرباً حديثة؟ فالأهداف والحروب والتمويل جميعها يمكن أن تفسر التصعيد، ولكن في البداية لا يمكنها إلا أن تفسر حالة ثابتة.

في النقاش النظري ، من المشكوك فيه أن الخصائص التي ذكرهتا كالدور تبرر في الواقع الحديث عن "حروب حديثة". في التاريخ من وجهة نظر تاريخية سيتم الاعتراض على أن حرب الثلاثين عاماً (1618 – 1648) وكذلك السيطرة الحزبية في الحرب العالمية الثانية قد أظهرت بالفعل العديد من الخصائص المذكورة. ومع ذلك فإن الاختلافات بين الحروب الحديثة والحروب التقليدية بين الدول (ما يسمى حروب مجلس الوزراء في القرن 18، الحرب العالمية الأولى، الحرب الكورية [1950-1955]) تبدو واضحة جداً. اعترفت ماري كالدور (2013) في وقت لاحق أنه، بطبيعة الحال، يمكن العثور على العديد من خصائص الحروب الجديدة في الحروب التقليدية. ومع ذلك ، فهي تتمسك بحروب "حديثة" ، لأنها فوق كل الافتراضات حول طبيعة الحروب التي تميز الحروب "القديمة" و "الحديثة". 8. توصيات العمل

بالنظر إلى تصاعد النزاع ، لم يتمكن المجتمع الدولي من تقديم بديل عالمي لمعالم مهمة. وبالتالي ، لا يمكن حماية السكان من الاعتداءات الوحشية التي ارتكبها النظام ، والتي بدأت في ربيع وصيف عام 2011 ، ولم تتم محاسبة القادة المسؤولين عنها من نظام الأسد. وفي هذه المرحلة كان هناك طرفان فقط في النزاع وأصبحت جبهة كل من الضحايا والجناة واضحة. وقد بيّن الفيتو المبكر من الصين وروسيا ضد أي إدانة للأسد دوافعهم الجيوسياسية الهامة: انهم غير معنيين ببديل عالمي بشكل عام ولا بحل بنّاء في سوريا. ولذلك فإن التوقف عند "مناطق الهدوء" لم يكن في صالح التوسع الدائم للحرب. استمر غياب السياسة الغربية، على الرغم من الهجوم بالغاز في عام 2013 (من قبل نظام الأسد) والإبادة الجماعية للأقليات في سوريا (من قبل داعش): السياسة للأطراف الغربية الفاعلة كالولايات المتحدة وألمانيا وبريطانيا في سوريا تمثلت في التجنب قصير النظر لأي التزام بالإضافة إلى تمني ما هو أفضل وليس من خلال الدفاع عن القانون الدولي[80]. بالنسبة الى الحروب الحديثة إن قصف تنظيم الدولة الإسلامية ليس بديلاً عالمياً بل على العكس فهو أشبه بحملة انتقامية. ومن المرجح أن يعزز هوية التنظيم الى جانب تقييد مساحة عملياته في ساحة المعركة، لكن هذا سيجعل من الهجمات الإرهابية أكثر جاذبية. يؤمل أن تؤدي الحرب في سورية الى إعادة التفكير في عناصر البديل العالمي على المدى المتوسط والبعيد. وفقاً لماري كالدور مناقشة هذا الموضوع أصبحت متأخرة.

80 بعد الهجوم بالغاز في عام 2013 ، فوض أوباما القرار إلى الكونغرس ، الذي رفض فرض عقوبات عسكرية. في بريطانيا ، طرح رئيس الوزراء كاميرون هذه القضية للمناقشة في مجلس العموم ، لكنه لم يجد أغلبية لها. في ألمانيا ، لم يناقش أي تدخل عسكري ، لكن المتحدثين باسم جميع الأطراف استبعدوا المشاركة الألمانية فيه بعد هجوم الغاز في عام 2013، أوكل أوباما القرار إلى الكونغرس، والذي رفض العقوبات العسكرية. اما في المملكة المتحدة فكان قد ناقش رئيس الوزراء كاميرون في مجلس العموم، ولكنه لم يجد الموافقة من الأغلبية. وفي ألمانيا، نادرا ما نوقش تدخل عسكري، ولكن المتحدثين من جميع الأطراف ضموا معهم شخص ألماني.

المسرد

الربيع العربي
الإسلام السياسي
الإخوان المسلمون
السلفية
الجهادية
نموذج الصراع
الحروب القديمة والحديثة
أهداف سياسية الهوية
الخط الأحمر
هجوم الغاز على الغوطة
اقتصاد الحرب
الحرب كشكل من أشكال الحياة
بدائل سياسية عالمية
الجزر (المناطق) المتحضرة

أسئلة للتمرين

- حلل مرحلة الاحتجاج بشكل أدق من خلال الإشارة إلى عناصر نموذج النزاع رقم 4. استخدم الإنترنت للعثور على معلومات إضافية!
- تآلف مع نظريات الواقعية الكلاسيكية وصراع الحضارات (انظر الدراسات). إلى أي مدى تأتي النظريات إلى تشخيصات وتوصيات سياسية مختلفة لسورية مقارنة بنظرية الحروب الحديثة؟
- اقرأ الأجزاء الوصفية للفصول حول تفكك الدولة وتدخلها. هل تظهر حروب الكونغو اليوغسلافية سلوكاً مشابهاً للمجتمع الدولي مقارنة بالحرب السورية؟ هل ترى اتجاهاً نحو عناصر "البديل السياسي العالمي"؟.
- .تطبيق نظرية الحرب العادلة (راجع الخامس في فصل يوغوسلافيا) على الحرب السورية. هل تعتبر التدخل الإنساني شرعياً عام 2011 (قصف السكان من قبل الأسد)، 2013 (بعد استخدام الغاز السام) أو 15/2014 (بعد مجازر الدولة الإسلامية على القبائل الشيعية واليزيديين)؟

ينصح بمشاهدة فيلم: "حمص - حلم مدمر" (2013)، طلال ديركي (وثائقي)

يرافق المخرج طلال ديركي، لمدة عامين، باسط الساروت البالغ من العمر 19. ساروت وأصدقاؤه ينظمون مظاهرات ضد النظام الدكتاتوري للرئيس بشار الأسد في مدينة حمص. بعد أن تصرفت قوات الأمن السورية عسكرياً ضد المتظاهرين ، قرر المراهقون السلميون في البداية تسليح أنفسهم ليصبحوا مقاتلين ضد نظام الأسد.

نصوص مقترحة عن تاريخ سوريا

Helberg, Kristin (2014): Brennpunkt Syrien: Einblick in ein verschlossenes Land: Verlag Herder GmbH.

نص مقترح حول النظرية

Killingsworth, Matt (2010): Old and New Wars; in: Beeson, M/Bisley, N. (Ed.): Issues in 21st century world politics, Palgrave Macmillan, pp. 125-135.

النص الأصلي للنظرية

Kaldor, Mary (2007): Neue und alte Kriege. Organisierte Gewalt im Zeitalter der Globalisierung; aktualisierte Neuauflage, Suhrkamp Taschenbuch.

المراجع الأخرى المستخدمة

Al-Monitor (31/12/2015): Can FSA get back on its feet after Russian intervention? Available online at: http://www.al-monitor.com/pulse/originals/2015/12/free-syrian-army-morale-russia-strikes.html [last access: 02/01/2017].

Ban Ki-Moon (17/09/2013): Report on the Indicent of 21 August 2013 in the Ghouta Area of Damascus. Available online at: https://www.un.org/sg/en/content/sg/speeches/2013-09-17/briefing-general-assembly-report-united-nations-mission-investigate [last access: 28/08/2016].

Bassam, Abdullah (2014): Die totalitären Zwillinge, in: Frankfurter Allgemeine Zeitung Online. Available online at: http://www.faz.net/aktuell/politik/ausland/naher-osten/gastbeitrag-assad-machte-die-dschihadisten-gross-13128415.html [last access: 15/11/2016].

Bawey, Ben (2016): Assads Kampf um die Macht. Eine Einführung zum Syrienkonflikt. 2nd ed., Wiesbaden: Springer VS (essentials).

Bonacker, Thorsten (Ed.) 2008: Sozialwissenschaftliche Konflikttheorien – Eine Einführung. 4th ed., Wiesbaden: Springer VS.

Business Insider (14/08/2015): Syrian Kurds now say they control territory the size of Qatar and Kuwait combined. Available online at: http://www.businessinsider.com/syrian-kurds-now-say-they-now-control-territory-the-size-of-qatar-and-kuwait-combined-2015-8?IR=T [last access: 02/01/2017].

Christian Science Monitor (04/05/2015): Syria crisis: Spooked by rebel gains, Jordan doubles down vs. Islamic State. Available online at: http://www.csmonitor.com/World/Middle-East/2015/0504/Syria-crisis-Spooked-by-rebel-gains-Jordan-doubles-down-vs.-Islamic-State-video [last access: 02/01/2017].

Gehrke, Wolfgang; Reymann, Christiane (2014): Syrien. Wie man einen säkularen Staat zerstört und eine Gesellschaft islamisiert. 2nd ed., Köln: PapyRossa Verlags GmbH & Co. KG.

Gerlach, Daniel (2015): Herrschaft über Syrien. Macht und Manipulation unter Assad, Hamburg: Edition Körber-Stiftung.

المبحث السابع: الأمن والتحول في السياسة الخارجية: روسيا وأزمة أوكرانيا

بالتعاون مع: إيفا ريغر وسالوم بيكر

يمكن تأمل الأزمة الأوكرانية منذ عام 2013 من عدة زوايا مختلفة، سواء من المنظور الدبلوماسي، أو التدخل العسكري، أو سياسة الجوار للاتحاد الأوروبي، أو السلام الديمقراطي. وسيتم فيما يلي تناول منظور التحول في السياسة الخارجية، حيث يُفترض ضمنياً أن سياسة روسيا الخارجية ستكتسب في المستقبل أهمية كبيرة في العلاقات الدولية.

1. تمهيد

شكل 30 (صورة): حطام طائرة الخطوط الجوية الماليزية رقم MH-17 التي تم إسقاطها

المصدر: *© REUTERS/Maxim Zmeyev*

سببّ مصرع 298 مسافراً على متن الطائرة *MH-17* التابعة للخطوط الجوية الماليزية، بالإضافة إلى طاقم الطائرة، صدمة كبيرة في العالم بأسره، إذ سقطت الطائرة في أوكرانيا حيث كانت في طريقها إلى كوالا لمبور قادمة من أمستردام . وجهت أوكرانيا اتهامات قوية لروسيا بدعوى أن الانفصاليين من منطقة حوض دونيتس هم من أسقط الطائرة: "لدينا صور إلتقطها القمر الصناعي لموقع القصف بالإضافة إلى صور ومقاطع فيديو لنظام الصواريخ بما يدل على نقل شحنات أسلحة من روسيا."[81] نفى وزير الخارجية الروسي هذه الاتهامات على الفور وحمّل الطائرات المقاتلة الأوكرانية المسؤولية عن الحادث.

81 حسب تصريحات الرئيس الأوكراني بوروشنكو (2014)

وللوقوف على ما حدث بالضبط تم تشكيل فريق تقصي حقائق مشترك برئاسة هولندية، لكن الانفصاليين المسلحين الموالين لروسيا أعاقوا عمل الفريق في بداية الأمر، إذ كانوا يسيطرون على منطقة سقوط الطائرة وبحوزتهم الصندوق الأسود، فلم يتمكن فريق الخبراء الأجانب من الوصول إلى موقع الحادث إلا بعد أربعة أيام من وقوع الحادث.

وبعد مرور عام، قدم مجلس التحقيقات الأمنية الهولندي (*Dutch Safety Board*) المكلف بالتحقيق تقريراً ختامياً. توصلت بعد فحص أكثر من 1000 قطعة حطام وتقييم مواقع إلكترونية ومحادثات هاتفية واستجواب الشهود إلى أن الطائرة قد سقطت بعد أن ارتطمت بصاروخ من طراز *9M38M1* من نظام صواريخ الأرض-جو الروسية *BUK*، كما أفاد التقرير أن نظام *BUK* المستخدم كان قد تم نقله من روسيا إلى شرق أوكرانيا قبل عدة ساعات من القصف. وتوصل التقرير الذي أصدره فريق تقصي الحقائق المشترك عام 2016 إلى أن القصف جاء من منطقة قريبة من مدينة برفوماجسكي التي كان يسيطر عليها الانفصاليون آنذاك. وكانت بيلينغكات - شبكة المحققين المستقلين التي تعتمد على المصادر المفتوحة (*Bellingcat*) - قد توصلت أيضاً إلى النتيجة نفسها قبل ذلك ببضعة أشهر، إلا أن بيلينغكات لم تستطع أن تجزم إن كان الانفصاليون أم الجيش الروسي هو المسؤول عن إسقاط الطائرة. حتى الجهات المسؤولة رفيعة المستوى التي لزم الاستعانة بها من أجل نقل كتيبة الدفاع الجوي رجحت ضلوع الجيش الروسي بشكل كبير بحسب تقرير بيلينغكات.

بهذا الشكل تزايدت حدة الاتهامات الموجهة إلى موسكو وتحميلها المسؤولية عن إسقاط الطائرة *MH-17* ومصرع جميع ركابها. وتم تحويل المعلومات الخاصة بالأشخاص المتورطين في الحادث – الذين حددت بيلينغكات هوياتهم – إلى مكتب التحقيقات الدولي. وليس من الواضح إلى يومنا هذا (بداية عام 2017) فيما إذا أو من سيخضع للمحاكمة بتهمة إسقاط الطائرة *MH-17*.

2. سؤال إرشادي: كيف يمكن تفسير السلوك الروسي في الأزمة الأوكرانية؟

3. الوصف: تاريخ الصراع الأوكراني

أ) مقدمة تاريخية

ترى أوكرانيا – وكذلك روسيا – أنها امتداد لدولة روسيا الكييفية *Kievan* التي نشأت في القرن التاسع واستمرت حتى القرن الثالث عشر الميلادي. ومنذ أن قضى غزو المغول بقيادة جانكيز خان على تلك الدولة شهدت المنطقة حقبات متتالية من الغزو والتقسيم من قبل الإمبراطوريات الكبرى (الإمبراطورية العثمانية، الروسية، البولونية الليتوانية، النمساوية، الألمانية) (*Alexander/Stökl 2009: 34, 102f., 107*)، وتعني كلمة "أوكرانيا" المنطقة الحدودية، أي المنطقة التي تفصل بين القوى المختلفة (*Kappeler 2014: 17*). ورسّخت انتفاضة القوزاق ضد الكومنويلث البولندي اللتواني عام 1648 حكم الهتمانات وأصبحت بمثابة ملحمة هامة (قارن رقم 4 في فصل الصراع الشرق أوسطي) للقومية الأوكرانية في القرنين التاسع عشر والعشرين (*Kappeler 2014: 28, 65 et seqq.*). وشهد عام 1654 الاتحاد مع قياصرة موسكو، وهو الأمر الذي أدى إلى الارتباط القوي بين تاريخي روسيا وأوكرانيا، وجعل أوكرانيا جزءاً من الامبراطورية الروسية لفترة دامت 200 عام. وفشلت محاولة الاستقلال عن روسيا وتأسيس جمهورية شعبية أوكرانية عام 1917 وأصبحت أوكرانيا جزءاً من الاتحاد السوفييتي. وأدت عمليات مصادرة الغلّة 33/1932 في عهد ستالين إلى مجاعة (هولودومر: *Holodomer*) راح ضحيتها ما بين ثلاثة وأربعة ملايين أوكراني. كان الاتحاد السوفييتي يعترف جزئياً بالثقافة الأوكرانية، حيث كانت هناك فترات

متعاقبة من "الترويس" و"الأكرنة"، إلا أنه تم التصدي للحركة القومية الأوكرانية بشكل ممنهج. وأدى برنامج البريسترويكا (*Perestroika*) إلى تفكك الاتحاد السوفييتي عام 1991 والاستقلال السلمي وتأسيس دولة أوكرانيا (*Kappeler 2014: 232, 252 Alexander/Stökl 2009: 585, 644f., 752f.*).

انضمت أوكرانيا في العام نفسه إلى رابطة الدول المستقلة (*Commonwealth of Independent States: CIS*) لكنها كانت تعارض تزايد اندماج الرابطة، حيث كانت سياسة أوكرانيا الخارجية تقف على مسافة واحدة من روسيا ودول الغرب. وكانت السيادة الأوكرانية السريعة بمثابة صدمة لروسيا، حيث رأت أن الملف الأوكراني مرتبط بإعادة تحديد الهوية القومية الروسية (*Kappeler 2014: 253, 274-277, 280f.*). كما نشأ بين الدولتين خلاف حول وضع شبه جزيرة القرم التي أسفر استفتاء شعبي فيها عن الموافقة بأغلبية بسيطة على استقلال أوكرانيا رغم أن أغلبية سكانها من الروس. وتم إقرار وضع القرم في اتفاقية أوكرانية روسية مشتركة كإقليم مستقل تابع لجمهورية أوكرانيا، بالإضافة إلى تقسيم الأسطول السوفييتي في البحر الأسود وتأجير الميناء الحربي سيفاستوبول لروسيا (*ibid. 268, 276*).

بعد "الثورة البرتقالية" زاد توجه أوكرانيا نحو الاتحاد الأوروبي والناتو، وتحولت مؤسسة دول *GUAM* الغير رسمية بعد عام 2006 إلى منظمة دولية تعنى بالديمقراطية والتنمية الاقتصادية (*Deutsche Welle 24/5/2006*)، بالإضافة إلى ذلك، أظهرت أوكرانيا رغبتها في الانضمام إلى الناتو بدعم من إدارة الرئيس بوش، تم رفضها مع ذلك في قمة الناتو في بوخارست عام 2008 بتحريض من ألمانيا وفرنسا. وفي إطار تزايد توتر العلاقات بين كييف وموسكو استغلت روسيا تعلق أوكرانيا بالغاز الطبيعي الروسي كورقة ضغط سياسي (صراع الغاز الطبيعي: *Kappeler 2014: 264, 306-310*)، لكن العلاقات تحسنت في عهد الرئيس يانوكوفيتش لأنه استبعد انضمام أوكرانيا إلى الناتو وانتهج سياسة أكثر وداً تجاه روسيا خلافاً لسياسة سابقه يوشتشيكنو، فتم مدّ عقد إيجار ميناء البحر الأسود لروسيا، وحصلت أوكرانيا في المقابل على تخفيض في أسعار الغاز، لكن اتفاقية الشراكة التي كانت تطمح أوكرانيا في إبرامها مع الاتحاد الأوروبي دفعت الحكومة الروسية إلى ممارسة الضغط على أوكرانيا لأنها كانت تفضل دخول كييف في اتحاد جمركي مشترك (أورآسيا) (*ibid. 310 – 313, 334 – 337*).

ب) ثورة ميدان [82]

بعد أن رفضت الحكومة الأوكرانية في 21 من نوفمبر 2013 إبرام اتفاقية شراكة مع الاتحاد الأوروبي نشأت احتجاجات عفوية شارك فيها الطلبة وجماعات من المجتمع المدني، حيث تجمع المحتجون شيئاً فشيئاً في الميدان المركزي في كييف (ميدان)، وردت الدولة على احتجاجات "حركة يوروميدان" بعمليات بوليسية وتشريعات قانونية صارمة، وتفاقم الموقف في منتصف فبراير عندما قتل القناصة أكثر من 100 شخص في الميدان. وتم التوصل لحل بوساطة وزراء خارجية كل من ألمانيا وفرنسا وبولندا يقضي بانتقال السلطة وعقد انتخابات رئاسية مبكرة، و إجراء تعديلات دستورية ومشاركة المعارضة. وفي اليوم التالي (22 من فبراير 2014) قرر البرلمان العودة إلى دستور 2004 (الذي علّق يانوكوفيتش العمل به) وعزل الرئيس. أعقب ذلك فرار الرئيس يانوكوفيتش *Janukowitsch* إلى شرق أوكرانيا، ومنها إلى روسيا.

ت) أزمة القرم

بعد مرور ثلاثة أيام طالب الانفصاليون الموالون لروسيا بإجراء استفتاء شعبي في القرم لفصل هذا الاقليم عن أوكرانيا، وفي يومي 27 و28 من فبراير ظهر في القرم جنود على مستوى عالٍ من التدريب، لا يحملون شارات تظهر سيادتهم على القرم ("الرجال الخضر") وأغلقوا المنشآت والقواعد العسكرية الأوكرانية. وفي الأول من

82 تستند الفقرات الوصفية التالية على التسلسل التاريخي الذكور في صحيفة ZEIT Online (2015) والمركز الاتحادي للتكوين السياسي (2014) عن الصراع منذ عام 2013.

شهر مارس أصدر مجلس الاتحاد الروسي قراراً بدخول القوات الروسية إلى القرم، وفي اليوم الثاني من الشهر نفسه أمر "الرجال الخضر" الجنود الأوكرانيين بالانشقاق والانضمام إلى الجانب الروسي، وفي رد على ذلك أصدر المجلس الأوروبي قراراً يذكّر روسيا بوعدها باحترام الوحدة الإقليمية لأوكرانيا، كما ندد المجتمع الدولي بتصرف روسيا في القرم. وإن كان الرئيس الروسي بوتين قد أنكر في البداية أن "الرجال الخضر" جنود روس، إلا أنه اعترف فيما بعد بأنهم عناصر من الوحدات الخاصة الروسية تم إرسالهم من أجل الحفاظ على الأمن أثناء الاستفتاء الشعبي (الغارديان بتاريخ 17 فبراير 2015). وبعد أن قام البرلمان الإقليمي للقرم في السادس من مارس بالنظر في مسألة الانضمام إلى الاتحاد الروسي أجري في يوم 16 من مارس استفتاء عام في شبه جزيرة القرم على الانفصال عن أوكرانيا (بموافقة 96.77%)، وفي اليوم التالي أعلن البرلمان الإقليمي الاستقلال وقدّم طلباً للانضمام إلى الاتحاد الروسي، وتم الانضمام بتاريخ 20 من مارس، وهو الأمر الذي اعتبرته الدول الغربية بالاجماع ضمّاً للقرم ونددت به بصفته انتهاكاً لمواثيق الأمم المتحدة ومذكرات تفاهم بودابست ومبادئ منظمة التعاون والأمن في أوروبا (قارن هنا رقم 4.). وفرض كل من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية عدداً كبيراً من العقوبات (*Stahl et al. 2016: 538f.*) منها إقصاء روسيا من المشاركة في قمة الدول الصناعية الثمانية الكبرى (*G8*).

ث) الحرب في شرق أوكرانيا

امتدت مطالب الانفصال إلى شرق أوكرانيا، ففي يوم 12 من مايو أعلنت منطقتا لوغناسك ودونسك انفصالهما عن أوكرانيا واتفقتا على إنشاء "روسيا الجديدة". سبق ذلك بأيام استيلاء الانفصاليين الموالين لروسيا على المنشآت الإدارية في هاتين المنطقتين، واندلاع مواجهات دامية بين المتظاهرين المناصرين لأوروبا والموالين لروسيا. وفي هذا تُتهم روسيا بتوجيه وتنظيم المظاهرات بواسطة أجهزة الاستخبارات (صحيفة فرانكفورتر ألغماينه تسايتونغ بتاريخ 9 من فبراير 2014). وخلال عمليات القتال أسر الانفصاليين في منطقة سلافينسك ثمانية مراقبين تابعين لمنظمة التعاون والأمن الأوروبية، وفي أغسطس عام 2014 أكّد ألكسندر ساكارتشينكو رسمياً Alexander Sachartschenko ، رئيس وزراء ما سمت نفسها جمهورية دونسك الشعبية، أن ثلاثة إلى أربعة آلاف من الانفصاليين المقاتلين هم من روسيا وأن كثيراً منهم تلقى تدريباً عسكرياً[83]، حيث قال (28 من أغسطس 2014) إن دعم المقاتلين الروس أحد الأسباب الأساسية للتغلب على القوات الأوكرانية في المواجهات[84]، إلا أن روسيا لم تؤكد رسمياً مشاركتها في المعارك.

وعلى الرغم من الهدنة التي تم الاتفاق عليها (من يونيو 2014) بوساطة كل من ألمانيا وفرنسا زاد عنف المعارك القتالية بين القوات الأوكرانية والمليشيات القومية من جهة، وميليشيات الانفصاليين والوحدات الروسية من الجهة الأخرى. واعترض صاروخ أرض-جو روسي طائرة ركاب تابعة للخطوط الجوية الماليزية كانت تطير فوق أوكرانيا، وهو الأمر الذي أسفر عن مقتل جميع الركاب البالغ عددهم 298 فرداً (انظر المقدمة). كما أسفرت المفاوضات التي تمت بتاريخ 5 من سبتمبر عن هدنة لم يتم الالتزام بها، ورجحت الهجمات العسكرية التي قام بها الانفصاليون بدعم من الوحدات الروسية الكفّة لصالح المناطق المنفصلة. ولم تستمر الهدنة التي تم الاتفاق عليها في مينسك بتاريخ 9 من ديسمبر طويلاً، واتفقت الأطراف المتصارعة في مفاوضات لاحق(مينسك 2) مرة أخرى على الهدنة (12 من فبراير 2015) إلا أن الاشتباكات المسلحة في الداخل التي شهدتها

83 تم نشر تصريحات ألكسندر ساكارتشينكو على الموقع الإخباري الإلكتروني Sputnik News التابع لوكالة الأنباء الروسية الرسمية Rossija Sewodnja، كما تستند مصادر أخرى على المقابلة نفسها لكن دون نشر اقتباسات.

84 الأدلة على وجود قوات روسية نظامية في شرق أوكرانيا كثيرة جداً حتى بغض النظر عن الاعتراف بذلك (قارن Schuller 2016:2).

الأشهر المقبلة أثرت على استمرار الهدنة. وأظهرت تقارير الأمم المتحدة أن 9000 شخصاً لقوا حتفهم في المعارك بنهاية أغسطس من عام 2016 (فرانكفورتر ألغماينة تسايتونغ بتاريخ 29 من يونيو 2016). وفي أكتوبر 2016 التقى كل من أنغيلا ميركل وفرانسوا أولاند وبيترو بوروشينكو وفلاديمير بوتين في برلين لبحث تطبيق اتفاق مينسك ومناقشة الوضع في شرق أوكرانيا.

4. التحليل: تحول السياسة الخارجية الروسية

أ) نموذج تحليلي لتحول السياسة الخارجية

إن السؤال المشار إليه ضمنياً في الجزء التوصيفي عن استمرارية وتحول السياسة الخارجية سؤال شائع ومعتاد في أبحاث السياسة الخارجية. ومن الجانب التحليلي يجب التفرقة بين المستويات المختلفة التي يمكن فيها رصد الاستمرارية أو التحول. وتراعي أغلب النظريات ثلاثة مستويات على الأقل (قارن الشكل التوضيحي التالي): أولاً، أدوات ووسائل السياسة الخارجية التي يمكن استخدامها (مستوى السلوك)، ثانياً، الأهداف السياسية التي يمكن تحقيقها على المدى المتوسط بشكل منهجي (مستوى الأهداف)، وثالثاً مستوى الدوافع التي تقوم عليها التعاملات (مثل القوة أو حسابات المصالح أو الهوية).

يسمح هذا التدرج بتحليل تحول السياسة الخارجية بشكل دقيق، فيمكن مثلاً الحكم بإن كانت أزمة شبه جزيرة القرم مجرد انحراف سلوكي رغم عدم تغير الأهداف والدوافع الروسية، أم إن كانت الأزمة تعكس تحولاً جذرياً في الدوافع. ولا يمكن إجابة السؤال حول الدوافع إلا بالاستعانة بنظرية (قارن رقم 5). يقدم النموذج مساعدة تحليلية منهجية: ما هو منطلق الفرضيات عند الحديث عن "تحول السياسة الخارجية الروسية"؟

شكل 31 (رسم تمثيلي): تحول السياسة الخارجية

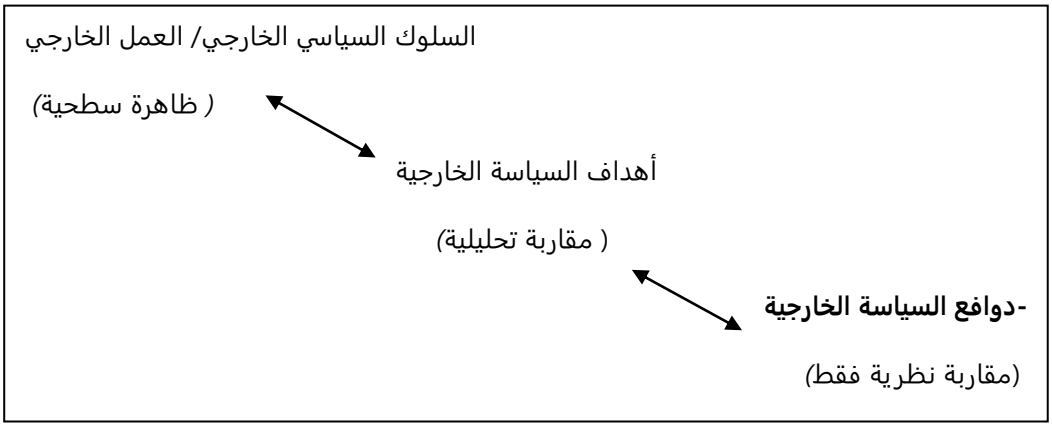

المصدر: تصور المؤلف مستوحى من ميديك كراكاوMedick-Krakau *(1999) 3-32.*

ب) التطبيق على السياسة الخارجية الروسية

يجب تحليل النماذج الثلاثة للإجابة على السؤال إن كانت السياسة الخارجية الروسية قد شهدت تحولاً بالفعل، فيجب أولاً إيضاح ماهية السلوك الذي ظهر في الأزمة الأوكرانية.

سلوك السياسة الخارجية

عند بحث السياسة الخارجية لدولة ما عن قرب يمكن أولاً فحص الأدوات المستخدمة والسياسات التي يتم رصدها في حقبة زمنية معينة: سلوك السياسة الخارجية. يمكن تعريف سلوك السياسة الخارجية بأنه أي محاولة تقوم بها الدولة للتأثير في محيطها، وهذا يشمل الوسائل الدبلوماسية من جهة (قارن رقم 3 في فصل الدبلوماسية) وكذلك أدوات القوة العسكرية من جهة أخرى. وقد تكون هناك أيضاً تشكيلات أخرى: فقد استخدم الساسة والمستشارون السياسيون والخبراء العسكريون في الغرب مصطلح "**الحرب الهجينة**" (*Hybrid Warfare*) لوصف السلوك الروسي في الأزمة الأوكرانية (*Racz 2015*)، ويقصد بالحرب الهجينة استخدام وسائل الحرب التقليدية والحرب الغير نظامية والعمليات الإرهابية والمقنعة والبروباغندا في آن واحد، بحيث يمكن إخفاء المشاركة في الحرب عن طريق "الإنكار الدامغ" (*plausible deniability*) (*Asmussen et al. 2015*). وإضافة إلى التأثير التقليدي في أرض المعركة تعني "الحرب الهجينة" التأثير في الجمهور العام وشعب البلد المعني بالأمر وكذلك شعب الدولة نفسها التي تشن الحرب وكذلك الرأي العام العالمي. ويشكك كثير من الباحثين عند التناول العلمي للمسألة إن كانت "الحرب الهجينة" ظاهرة حديثة تركيبياً (*Ehrhart 2016*)، وعلى أية حال فإن الاستخدام المتزايد للمصطلح في إطار السياسة الخارجية الروسية في الأزمة الأوكرانية يشير إلى تحول في المستوى السلوكي.

كما تعتبر ما تسمى "الثنائيات" (*Dyads*) التي تعكس العلاقات بين الدول نقطة انطلاق أخرى لبحث تحول السلوك السياسي. فيجدر هنا مثلاً تأمل العلاقات الروسية الأمريكية، أو الروسية الأوكرانية، أو الألمانية الروسية في السنوات الماضية عن قرب: ما هي الصراعات التي نشأت بين الدول وكيف تم حلها، أو كيف تغيرت العلاقات؟ ففي فترة حكومة يلتسن (1991-99) كانت هناك عدة قرارات سياسية اعتبرها الغرب ذات دلالات تعاونية، مثل تفكك الاتحاد السوفييتي، والاتفاق مع أوكرانيا بشأن الأسلحة الذرية في مذكرة تفاهم بودابست (انظر أسفل)، وتأسيس ملف الناتو-روسيا، وضمان سحب القوات الروسية المتبقية من جمهورية مولدوفا وجيورجيا في إطار منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. اتسمت السنوات الأولى لرئاسة بوتين وميدفيديف بالسلوك الاستمراري (التضامن بعد 11 من سبتمبر، الرغبة في الانضمام لمنظمة التجارة العالمية، العمل في إطار مجلس الناتو-روسيا)، بينما فُهم التعنت في المواقف الروسية في مفاوضات كوسوفو (2005-2007) كمؤشر للتحول نحو سياسة مواجهة أكثر شدّة تجاه الغرب.

ويعتبر **الالتزام بالقانون الدولي** أحد الأوجه الهامة لتحديد الأنماط السلوكية، فيمكن مثلاً بحث مدى التزام روسيا بالقانون الدولي في الحروب السابقة، مثل حرب جيورجيا (تعرف أيضاً بحرب القوقاز) عام 2008: إذ يسود الرأي بأن سلوك روسيا كان شرعياً[85] لأن الغزو الروسي لجيورجيا جاء كردة فعل على هجمات جيورجيا. فما هي القواعد القانونية التي ينبغي تناولها واعتبارها عند بحث أزمتي القرم وشرق أوكرانيا؟ إن أسس ميثاق الأمم

85 مثل تقرير تقصي الحقائق الصادر عن الاتحاد الأوروبي:
Report, Vol. 1, p. 22f. Available online at:
https://web.archive.org/web/20091007030130/http://www.ceiig.ch/pdf/IIFFMCG_Volume_I.pdf [Last access: 13/12/2016].

المتحدة وملف هلسنكي الختامي بمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا يمثلان بطبيعة الحال مرجعين هامين في هذا الأمر:

> ميثاق الأمم المتحدة المادة 2 (4):" يمتنع أعضاء الهيئة جميعاً في علاقاتهم الدولية عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأية دولة أو على وجه آخر لا يتفق ومقاصد الأمم المتحدة." (الأمم المتحدة)
> مبادئ منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في ملف هلسنكي الختامي 1975: "تحافظ الدول المشاركة على سلامة أراضي كل دولة مشاركة، وتلتزم وفقاً لذلك بالكف عن كل تصرف يتنافى مع أهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة ضد سلامة الأرض أو الاستقلال السياسي أو وحدة أي دولة من الدول المشاركة، على الأخص تلك التصرفات التي تشكل تهديداً أو استخداماً للقوة. وتبتعد الدول المشاركة عن جعل إقليم أي دولة أخرى من الدول المشاركة هدفاً للغزو العسكري أو لأية تدابير مباشرة أو غير مباشرة تستخدم فيها القوة إخلالاً بالقانون الدولي، أو هدفاً للضمّ باستخدام تلك التدابير أو التهديد بها. ولن يُعترف بشرعية أي غزو أو ضمّ على هذا النحو." (منظمة الأمن والتعاون في أوروبا 1975)

ويرى أغلب خبراء القانون الدولي أن روسيا قد أخلت هاتين القاعدتين القانونيتين في حالة القرم[86]، ويعتبر انتهاك القانون الدولي مقارنة بالمواجهات السابقة نمطاً سلوكياً جديداً. كما أخلت روسيا على وجه التحديد بمذكرة تفاهم بودابست (1994) فيما يتعلق بالحدود الإقليمية لأوكرانيا:

> *"The Russian Federation, the United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland and the United States of America reaffirm their commitment to Ukraine, in accordance with the principles of the Final Act of the Conference on Security and Cooperation in Europe, to respect the independence and sovereignty and the existing borders of Ukraine (...) The Russian Federation, the United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland and the United States of America reaffirm their obligation to refrain from the threat or use of force against the territorial integrity or political independence of Ukraine, and that none of their weapons will ever be used against Ukraine except in self-defence or otherwise in accordance with the Charter of the United Nations;"* (05/12/1994 CfR)

هدفت مذكرة تفاهم بودابست إلى تنظيم عملية تفكيك الأسلحة الذرية في الأراضي الأوكرانية بعد انتهاء الحرب الباردة، حيث تم تسليم جميع الأسلحة الذرية الأوكرانية إلى روسيا بشرط أن تضمن روسيا – وكذلك المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية – سلامة الحدود الإقليمية لأوكرانيا. وتظهر دراسة المستوى التحليلي الأول بشكل واضح أن هناك على الأقل قرائن قوية لوجود تحول سلوكي في السياسة الخارجية الروسية في ظل رئاسة بوتين، إلا أن السلوك كجزء من السياسة العسكرية يكون في العادة رد فعل على نتائج سياسية معينة ولا يعبّر تعبيراً جوهرياً على السياسة الخارجية لبلد ما. وهذا يعني ضرورة تحليل أهداف السياسة الخارجية لمعرفة إن كان هناك بالفعل تحول على المدى الطويل في السياسة الخارجية.

أهداف السياسة الخارجية

يتم صياغة ووضع أهداف السياسة الخارجية للدولة لمدة سنوات عديدة في الغالب، لهذا تعتبر الأهداف أكثر استمرارية من سلوك السياسة الخارجية. وسيجري فيما يلي بحث إن كانت الأزمة الأوكرانية تنم أيضاً عن تغير في الأهداف الروسية. يتم التعبير عن أهداف السياسة الخارجية في التصورات المبدئية للحكومة، مثل خطط

86 يناقش القانون الدولي باستفاضة إمكانيات وظروف انفصال منطقة عن دولة ما كي تنضم إلى دولة أخرى، وفي حالة القرم لم يتوافق الانفصال مع الدستور الأوكراني، ولم تتوافر بالاستفتاء الشعبي معايير الانتخابات الحرة والمستقلة (قارن: لجنة البندقية 2014). لهذا يتحدث أغلب خبراء القانون الدولي عن "ضم" القرم، أي الاستيلاء بالقوة واخلالاً بالقانون الدولي على منطقة كانت جزءاً من دولة أخرى (قارن أيضاً: Peters 2014).

السياسة الخارجية أو خطة الأمن القومي أو العقيدة العسكرية (*de Haas 2010: 15 et. seqq.*)، وتطرح جهات اتخاذ القرار في قيادة الدولة هذه الأهداف في خطاباتهم المحددة لملامح السياسة لخارجية. ويظهر الاقتباسان التاليان من خطابي الرئيس فلاديمير بوتين أمام البوندستاغ عام 2001 وفي مؤتمر ميونيخ للأمن عام 2007 مثل هذا التحول في أهداف السياسة الخارجية:

"إن الإيديولوجيات الاستالينية الشمولية لم تعد قادرة على الصمود أمام أفكار الديمقراطية والحرية في ظل تأثير القوانين التنموية في مجتمع المعلومات، وقد تأثر أغلب المواطنين الروس بروح هذه الأفكار، بل إن القرار السياسي للشعب الروسي مكّن قيادة الاتحاد السوفييتي من اتخاذ قرارات أدت إلى هدم جدار برلين، وهذا القرار تحديداً وسّع حدود الإنسانية الأوروبية كثيراً حتى صرنا نؤمن باستحالة أن يعيد أحد روسيا مطلقاً إلى الماضي. (...)"

"إننا بطبيعة الحال في بداية بناء مجتمع ديمقراطي واقتصاد سوق، وهناك عوائق وصعوبات كثيرة يجب تجاوزها في طريقنا نحو هذا الهدف، لكن بغض النظر عن المشاكل الموضوعية ورغم – أقول بصراحة – نقصان المهارة بعض الشيء إلا أن قلب روسيا القوي الحي ينبض منفتحاً على كل ما هو مفيد من التعاون والشراكة." (بوتين 2001)

يعلن بوتين في كلمته التي ألقاها عام 2001 عن إنشاء الديمقراطية ونظام اقتصاد سوق حر في روسيا، كما يتحدث عن انفتاح على الدول الغربية، ويعبر عن استعداده الكامل للتعاون. وبعد ما يقرب من ست سنوات ألقى بوتين في مؤتمر ميونيخ للأمن كلمة جديدة اعتبرت "كلمة نارية" وأثارت كثيراً من الاهتمام. وتظهر المقاطع التالية التحول في موقف روسيا تجاه الغرب:

„[1] However, what is a unipolar world? (…) [2] It is a world in which there is one master, one sovereign. And at the end of the day this is pernicious not only for all those within this system, but also for the sovereign itself because it destroys itself from within. And this certainly has nothing in common with democracy. (…) [3] Incidentally, Russia – we – are constantly being taught about democracy. But for some reason those who teach us do not want to learn themselves. "

„[4] We are seeing a greater and greater disdain for the basic principles of international law. And independent legal norms are, as a matter of fact, coming increasingly closer to one state's legal system. One state and, of course, first and foremost the United States, has overstepped its national borders in every way. This is visible in the economic, political, cultural and educational policies it imposes on other nations. Well, who likes this? Who is happy about this? "

„[5a] People are trying to transform the OSCE into a vulgar instrument designed to promote the foreign policy interests of one or a group of countries. And this task is also being accomplished by the OSCE's bureaucratic apparatus which is absolutely not connected with the state founders in any way. Decision-making procedures and the involvement of so-called non-governmental organisations are tailored for this task. These organisations are formally independent but they are purposefully financed and therefore under control. [5b] According to the founding documents, in the humanitarian sphere the OSCE is designed to assist country members in observing international human rights norms at their request. […] But this does not mean interfering in the internal affairs of other countries, and especially not

imposing a regime that determines how these states should live and develop. " (2007 Putin)

تظهر الكلمة بوضوح انتقاد بوتين للغرب والمطالب الغربية بإجراء إصلاحات ديمقراطية في روسيا، إذ يقول بوتين إن الغرب، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، يحاول استغلال هذه القيم للحفاظ على نظام عالمي أحادي القطب، كما وصف منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بأنها أداة يستخدمها الغرب كتكتيك لإفزاع روسيا وبهدف السيطرة عليها. وبهذا يمكن رصد تحول قوي مقارنة بتصريحاته عام 2001، فلم يعد الغرب شريكاً لروسيا، بل بات يشكل تهديداً للسيادة الروسية.

شكل 32 (رسم توضيحي): التحول في العسكرية الروسية

The Use of Military Forces	The Use of political, diplomatic, economic and other nonmilitary measures in combination with the use of military forces
Traditional Forms and Methods	**New Forms and Methods**
•Initiation of military operations *after strategic deployment* •*Frontal clash of large groupings* of line-units, the basis of which consists of ground troops •*Destruction of the enemy*, destruction of the economic potential and possession of his territories •The command-and-control of groupings of line-units (forces) *within a framework of strictly organized hierarchical structure* of command-and control agencies	•*Initiations of military operations* by groupings of line-units (forces) in peacetime •*Highly maneuverable, noncontact combat operations* of interbranch groupings of line-units •Reduction of the military-economic potential of the state by the *destruction of critically important facilities* of his military and civilian infrastructure in a short time •The mass use of high-precision weaponry, special operations forces, robotic systems, weapons based on new physical principles, participation of civil-military component •Simultaneous effects on line-units and enemy facilities

المصدر: المؤلف

تغطي الاستراتيجيات العسكرية الروسية الجديدة الرسالة التي تم التعبير عنها في الكلمات. وتصيغ العقيدة العسكرية التي وضعها رئيس الأركان فالري فاسيليفيتش غيراسيموف *Waleri Wassiljewitsch Gerassimov* (2013) أهداف السياسة الخارجية الروسية التي صبّت في الاستراتيجية العسكرية الروسية في ديسمبر عام 2014. وتصف العقيدة العسكرية كيفية وشكل التدخلات العسكرية الروسية في المستقبل. وتدعم الاستراتيجية الجديدة للحرب (قارن الحرب الهجينة أعلاه) وتغير خطاب بوتين التكهنات بوجود تحول في أهداف السياسة الخارجية.

دوافع السياسة الخارجية (القوة، الاستفادة، الهوية)

تشير كثير من الدراسات التي تقيّم السياسة الخارجية الروسية إلى بوتين "الرئيس التكتيكي" الذي يستغل الفرص العسكرية التي تتاح له. وقد يكون هناك تقدير آخر للمسألة إذا كانت الهوية الروسية قد تحولت بوجه شامل، إذ لن يكون التحول نتيجة أفكار تكتيكية لسياسي ما، وإنما تعبير متوقع عن الهوية القومية. وبما أن التحول في الهوية أمر جوهري وعملية طويلة فلا شك أنه يعتبر أقوى دليل على وجود تحول فعلي في

السياسة الخارجية لدولة ما. إلا أن تحليل هوية دولة ما يتطلب نظرية تجعل من الهوية أمراً قابلاً للتحديد والمقارنة. وهنا تكون مثلاً نظرية الهوية المرتبطة بالخطاب التي سيتم تقديمها فيما يلي مناسبة لهذا الغرض.

5. شرح: نظرية الهوية المرتبطة بالخطاب

كيف يمكن فهم التحول في السياسة الخارجية الروسية في الأزمة الأوكرانية؟ يمكن الرجوع إلى نظريات الهوية القومية من أجل دراسة تحول السياسة الخارجية الروسية دراسة أعمق، لا سيما بالنظر إلى دوافع التحول. تنتمي نظريات الهوية إلى المدرسة النظرية الاجتماعية البنائية، وعلى عكس النظريات التي تبحث في دوافع سلوك الدول في النظام الدولي – مثل البنائية الاجتماعية النظامية لفينت (قارن فصل: الصراع الشرق أوسطي) – تنبني نظريات الهوية القومية على النظام الأساسي للمجتمع: أي أن هويات الأفراد (*1st image*) أو هويات النظام العالمي (*3rd image*) ليست ما يصبغ السياسة الخارجية لدولة ما، وإنما يحددها المجتمع القومي (*2nd image*)، لهذا يُحسَب هذا المبحث ضمن "الاجتماعية البنائية المجتمعية". لكن ما هي الهوية؟ على عكس المباحث الواقعية والليبرالية التي تفترض وجود عوامل معينة من أجل التعريف (القوة أو بالأحرى التكاليف-الفوائد) تتطلب النظريات البنائية الاجتماعية دراسة مبدئية غنية بالشروط والمقومات لتحديد المقصود من "الهوية" في خطوة أولى، فيجب أن يكون المتغير "داخلي المنشأ". ويعني ذلك في هذا الفصل تحديداً: ما هي محددات الهوية الروسية؟ لهذا سيتم فيما يلي استعراض فرضيات وأدوات نظرية الهوية المرتبطة بالخطاب أولاً وبشكل عام قبل العودة بشكل خاص إلى نظرية تيد هوبف *Ted Hopf* الذي حدد الهوية الروسية الهامة للسياسة الخارجية في دراسته بعنوان

„Social construction of International Politics. Identities and foreign policies“, Moscow, 1955 & 1999“ (2002).

وسيتم بعد ذلك استخدام الهوية الروسية على الأزمة الأوكرانية، وبالأحرى انضمام القرم إلى الاتحاد الروسي، بالاستعانة بدراسة جدوى أولى.

أ) الفرضيات

يمكن تعريف "الهوية" بأنها "صورة الشخصية الفردية والتمييز (الأحادية) التي يحملها ويُظهرها عنصر ما، والتي تتشكل (وتتعدّل بمضي الوقت) عن طريق العلاقات مع عناصر أخرى هامة" (*Jepperson et al. 1996: 59*)، نشأت هذه الصور المتغيرة عن الذات والآخر على مدار تاريخ المجتمع – وتتأثر على الأخص بالأوقات العصيبة مثل الحروب – وتعكس الصورة التي يريد مجتمع ما أن يكون عليها. وهنا يكون الفهم الجمعي للانتماء (*belonging*) لجماعة أو منطقة أو مجتمع أو ثقافة ما مركزياً. ويتم التعبير عن هذا الانتماء من خلال التأكيد على الصفات والخصائص القومية الأساسية التي تميّز كل أمة عن غيرها من الأمم الأخرى (*Nadoll 2003: 172*).

وإذا افترضنا أن على صناع القرار تبرير وتأمين قراراتهم السياسية في السياسة الخارجية (حتى لو تجنباً لعدم انتخابهم مرة أخرى)، وأنهم في الوقت نفسه "أبناء المجتمع" فسيتضح أن السياسة الخارجية ذات بعد مجتمعي. حيث تتيح الهوية القومية حيزاً واسعاً لتبرير وشرعنة القرارات (*reasons for action*) وتحدد بشكل غير مباشر ما هو ممكن وموارد، وما هو مستحيل ومستبعد (*Cruz 2000: 277*). فبينما يعتبر امتلاك السلاح النووي في فرنسا ناتج عن إجماع مجتمعي، يعد امتلاك هذا السلاح في ألمانيا أمراً مستبعداً نظراً لتجارب الماضي مع الديكتاتورية النازية.

كيف تتحول ال-هويات؟ تنطلق نظريات الهوية المرتبطة بالخطاب من أن عنصر الربط بين الهوية والسياسة الخارجية – الخطاب – هو المسؤول عن تحول الهوية. وتحقق الخطابات السياسية في المجتمعات الديمقراطية عدة وظائف مختلفة، فهي تشكل المناقشات السياسية من خلال شرح النتائج السياسية، وتبرر التصرفات السياسية، وتفسّر (وتعيد تفسير) وتكوّن (وتعيد تكوين) الذكريات التاريخية (*March/Olsen 1995: 45, 66*). تؤدي الخطابات إلى نشأة إدراك منطقي عام (*common sense*) يتشارك فيه شرائح واسعة من الشعب. وبهذا تستطيع تحليلات الخطاب أن تظهر كيفية هيكلة المجتمع للخيارات السياسية وتقييدها بحيث يعتبر متخذو القرار أن الخيارات المقيدة فقط هي "الأنسب" ويصورونها باعتبارها مقبولة (*Westlind 1996: 116*). وفي العادة تكون الأحداث الكبيرة في السياسة الخارجية (مثل الحروب) هي السبب في خطاب إما يقوي الهوية القومية أو يغيرها، أي أن تحول السياسة الخارجية يبدأ خطابياً، لكن ينبغي تأكيده على الأقل فيما بعد.

شكل 33 (رسم تمثيلي): نموذج أساسي لنظرية الهوية المرتبطة بالخطاب

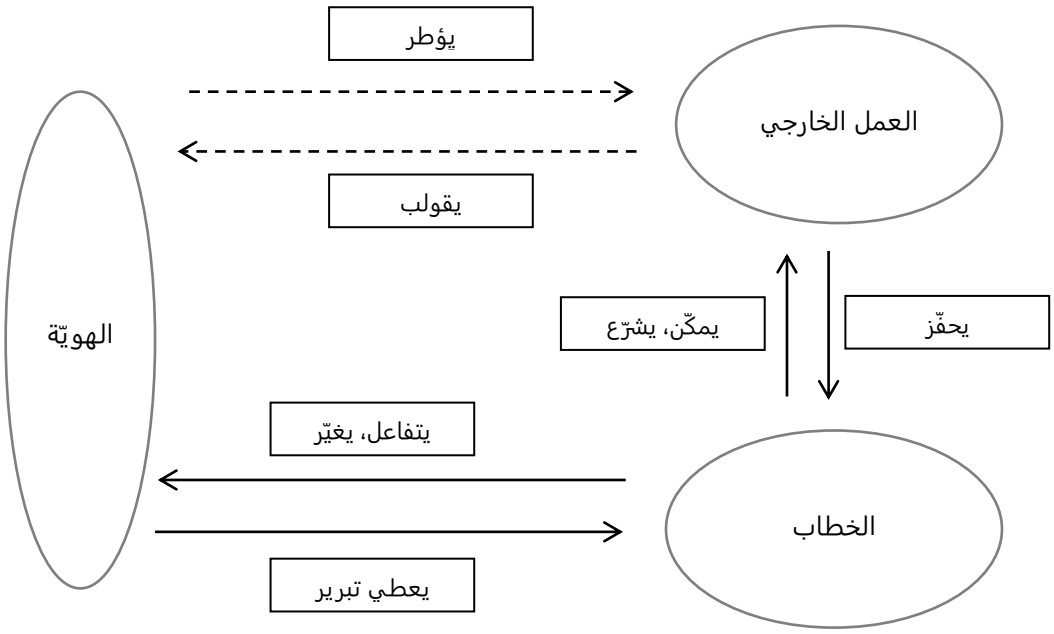

المصدر: نادولNadoll 2003: 181 بتصرف بسيط

إن الحجج لا تأتي من فراغ، بل تعيش أيضاً على الحجج التي أثبتت كفاءتها في الماضي، فكلما كان المبرر ذو هوية أقوى زاد احتمال نجاحه. ويمكن تجميع هذه الحجج واختصارها في شكل خصائص معينة، مثل **التشكيلات الخطابية** (discursive formations) (Harnisch and Stahl 2009: 41 – 48)، فهي تجمع شكل أو أكثر من الحجج المعروفة التي تغلب عليها الهوية، وهو ما يجعلها مبررة ومقدّمة للتصرفات ويمكن استخدامها من قبل مجموعة من أصحاب الخطاب (Nadoll 2003: 176). وهكذا ، تشكل تكوينات الخطاب الخطابات في المقام الأول وفقاً لحججها الرئيسية وأقل وفقاً للممثلين الرئيسيين. (Hansen 2006: 52). ويمكن أن تجمع التشكيلات الخطابية مثلاً الكتل الحزبية المختلفة حسب توجهاتها المتعلقة بالسياسة الخارجية، وتكون هناك ميزة في ذلك إذا لم تعكس الأحزاب

السياسية الخطوط التقليدية للسياسة الخارجية لبلد ما بشكل جيد (يتبنى أنصار السياسة الواقعية "Realos" وحزب "اليسار" في العادة مواقف مختلفة عن حزب الخضر في السياسة الخارجية).

تقدم التشكيلة الخطابية شكلاً للهوية يتماشى مع الخط التقليدي لمبررات السياسة الخارجية لبلد ما، ففي التشكيلة الخطابية ترتبط عناصر الهوية بنمط الجدال القائم وما ينتج عنه من توصيات للعمل بحيث تكون التشكيلة الخطابية مستقرة زمنياً إلى حد كبير وداخلة في مؤسسات المجتمع.

شكل 34 (جدول توضيحي): مثال على تشكيل الخطاب السلمي في ألمانيا

التشكيلة الخطابية	عناصر الهوية	شكل التبرير	توصيات التعامل	أصحاب الخطاب
- **التشكيلة الخطابية ضرورة التحفظ**	- ألمانيا دولة مدركة للمسؤولية - ألمانيا الأوروبية - القضية الألمانية	- المسؤولية الأخلاقية الفريدة من نوعها (لا حروب جديدة) برفض الوسائل العسكرية - لا للزي العسكري الألماني في الخارج - تفادي المخاوف القديمة لدى الجيران - معاناة المدنيين	- عدم إرسال الجيش الألماني في مهمات عسكرية في الخارج - السعي نحو الحلول الدبلوماسية - منع عسكرة الاتحاد الأوروبي	- الحزب الاجتماعي الديمقراطي (SPD)، حزب اليسار، الجناح اليساري بحزب الخضر، الجناح اليساري بالحزب الاجتماعي الديمقراطي (الجناح اليساري في الحزب الألماني الحرFDP حتى عام 1998) - أجزاء من الحزبين المسيحي الديقمراطي CDUوالمسيحي الاجتماعي CSU والحزب الألماني الحر منذ عام 2011

المصدر: المؤلف (Stahl 2012: 580)

تتنافس التشكيلة الخطابية في المجتمعات التعددية دائماً مع تشكيلات خطابية أخرى (*Hopf 2002: 1*)، ففي حالات الأزمات السياسية ومواقف فشل السياسة الخارجية تطرأ تحديات (*contestations*) أمام التشكيلات الخطابية السائدة، وفي إطار مثل هذه المشادات يمكن أن تعيد التشكيلات الخطابية تشكيل نفسها من خلال صياغة توصيات تعامل مشابهة (تحالف خطابي) أو تبني التشكيلات الخطابية القائمة بالفعل. وعادة ما تكون تغيرات التشكيلات الخطابية مصحوبة بتغيرات في مستوى القوة، نظراً لقوة أو ضعف الحجج وأصحاب الخطاب الذين يتبنون هذه الحجج. والآن، كيف يمكن صياغة مبدأ تحول الهوية؟ يمكن افتراض حدوث تحول في الهوية في حالة ظهور تحالف خطابي جديد أو حتى نشأة تشكيلة خطابية جديدة. ويمكن منهجة العلاقة بين تحول الهوية والتحول السلوكي في التركيبات الأربعة التالية:

شكل 35 (جدول توضيحي): التحول السلوكي والهوية

التحول السلوكي	تحول الهوية	التداخل	أمثلة من السياسة الأمنية
نعم	نعم	**تحول دائم** الخطاب يتيح التحول السلوكي: تنفذ الحكومة هدفها بخطابها البلاغي (ممكن حتى بعد التصرف الحكومي)	خطاب إعادة التسلح في ألمانيا في خمسينيات القرن العشرين: استفتاء الناتو في أسبانيا (1986)
لا	نعم	**تحول تمهيدي** لا تستغل الحكومة إمكانياتها	في تسعينيات القرن العشرين، خطاب إرسال الجيش الألماني لمهمات عسكرية خارج ألمانيا (Out-of-area-Discourse):

		المدعومة بالهوية (نادراً، لأن تصرفات الحكومة تؤدي في العادة إلى نشأة الخطابات)	استعداد الشعوب في أغلب دولة الاتحاد الأوروبي لتشارك السياسة الخارجية والأمنية
نعم	لا	**تحول لاحق** تستغل الحكومة إمكانياتها المدعومة بالهوية: يكون التحول السلوكي محمياً بالهوية	المشاركة الألمانية في حرب كوسوفو: تفعيل السياسة الخارجية الدنماركية والإيطالية في تسعينيات القرن العشرين
لا	لا	**أ. استمرارية التصرف** أو **ب. فشل التحول**	أ. السياسة الاستراتيجية الخارجية ب. استفتاء ماستريخت في الدنمارك (1992): الرفض الفرنسي لاتفاقية الاتحاد الدفاعي الأوروبي (1954)

المصدر: هارنيش وشتال *(Harnisch and Stahl 2009: 47)*

يشمل تحليل الهوية المرتبط بالخطاب عدة آراء عن احتمالية التحول السلوكي، فإذا اتخذت الحكومة مثلاً قراراً بإرسال الجيش إلى مهمة خارجية، وكان هذا القرار متوافقاً عليه، فمن غير المحتمل أن تتخذ الحكومة قراراً مغايراً إذا تكررت نفس الظروف في المستقبل. وحتى إذا كان قرار مهمة الجيش الخارجية متنازعاً عليه في الداخل بشدة فليس هذا بالضرورة دافعاً كافياً للتحول السلوكي. إن احتمال التحول السلوكي لا يكون وارداً إلا إذا تغيرت قوة التشكيلات الخطابية لصالح مبررات التحول. وهناك عدة أسباب لتغير التشكيلات الخطابية: الحالة البسيطة هي تغير الحكومة، بشرط أن تأتي تشكيلة خطابية أخرى إلى "السلطة"، ومن التغيرات الممكنة أيضاً التغيرات داخل أحزاب الحكومة أو التحول في التوجهات داخل المجتمع. وبوجه عام يمكن من منظور النظرية الخطابية افتراض أن التحول السلوكي ممكن إذا كان هناك خلاف على قرار سابق متعلق بالسياسة الخارجية (*contestedness*)، ويكون محتملاً إذا تغيرت قوة التشكيلة/التشكيلات الخطابية بالقدر نفسه. وبخلاف تغير تشكيل الحكومة هناك عاملان آخران تم إبرازهما في المراجع العلمية يمكنهما التحفيز على تحول الهوية: الأحداث التشكيلية وسلوك الشركاء خاصة القوى العظمى (*Stahl 2003: 376 – 377*). يقصد بالأحداث التشكيلية تلك الأحداث العالمية التي يتم اعتبارها كوارث ذات تبعات قوية، والتي تغير إدراك المحيط الدولي أو أحد الصراعات أو بعض إمكانيات التعامل بشكل مستدام (*Breunig 2007: 79*).

فإذا استطاعت مجموعة من أصحاب الخطاب إنجاح مساعيها باستخدام مبرراتها فستكون بذلك قد حققت "**هيمنة خطابية**". وغالباً ما يتطابق الخطاب السائد (*idealiter*) مع التجارب العامة، لذلك يكون محاطاً بغطاء من "الطبيعية" *(Bach) 1990: 50*. وتتيح هيمنة الخطاب تبرير السياسة الخارجية العسكرية وإمكانيات التعامل المستقبلية وتأمينها بشكل متشابه، كما توفّر في الوقت نفسه مصادر حجية لتأويل الماضي وتصب أيضاً في سياسة التاريخ والذكريات الخاصة بالدولة (قارن رقم 4 في فصل الصراع في الشرق الأوسط).

ب) الهوية القومية الروسية في السياسة الخارجية

تعتبر عناصر الهوية التالية الخاصة بتركيبة الهوية الروسية ذات أهمية مفصلية في السياسة الخارجية (*104 Taras 2013: 2 Malinova; seqq. et 2013: 82 ;Lo 2003: 27, 101*،): روسيا كجزء من الغرب، روسيا كإمبراطورية، روسيا كجزء من أوروبا، روسيا كبلد مميز وعريق، روسيا كقوة عظمى، روسيا كعضو تكاملي في مجتمع الدول المتحضرة. ويعتبر إدراك روسيا لنفسها كقوى عظمى من اهم تلك العناصر، لأن: " *Russia's identity is a realist identity*" (*Kropatcheva 2010: 155*).

أعاد تيد هوبف (*2002: 33 – 37*) تعريف التشكيلات الخطابية الثلاثة المحدِدة للسياسة الخارجية الروسية في الفترة من 1955 إلى 1999 مستعيناً بالروايات والمجلات وأوراق المؤتمرات والكتب التعليمية وذكريات

الشخصيات التاريخية، وهذه التشكيلات الخطابية هي الروس الغربيون الجدد (*New Western Russian „NWR"*)، والروس السوفييت الجدد (*New Soviet Russian „NSR"*) والجوهريون الليبراليون (*Liberal Essentialists „LE"*). ويرى هوبف أن التشكيلة الخطابية "الروس الغربيون الجدد" كان قوياً في البداية بعد تفكك الاتحاد السوفييتي، حيث يتضح العنصر الأساسي في الابتعاد عن الماضي السوفييتي. كما توضح كثير من أشكال التبرير توجه روسيا نحو الغرب، ولا تفرق التشكيلة الخطابية هنا بين الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا في إدراك الغرب، إذ ينبغي أن تتم تقوية الدولة من خلال إرساء الليبرالية والديمقراطية (*Hopf 2002: 214 et seqq.*). ومن الحجج الجوهرية في هذا الخطاب قدرة روسيا على التفاوض مع باقي المجتمع الدولي بنديّة نظراً لامتلاكها للسلاح النووي وتواجدها البارز في المنظمات الدولية. وكان هذا التوجه قوياً جداً في فترة رئاسة يلتسن. وكان أنصار التشكيلتين الخطابيتين الآخرتين ينتقدون الروس الغربيين الجدد بقوة لأن أزمة العملة عام 1998 وحرب كوسوفو عام 1999 والتوسع الشرقي للناتو أمور دلت من وجهة نظرهم على استغلال الغرب للضعف الروسي.

شكل 36 (جدول توضيحي): التشكيلات الخطابية الثلاث لهوبف

Table 3
Three Discourses, Six Themes

	New Western Russian	Liberal Essentialist	New Soviet Russian
Russian nation	Irrelevant category of analysis	Russian uniqueness	Slavic fraternity
Nuclear weapons	Russian security guaranteed	Russian security enhanced, great power status assured	Enables great power behavior vis-à-vis the U.S.
Centering Russia	Become the West	Become the real Russia	Restore as much of the USSR as feasible
International institutions	Route to great power status	Route to great power status and security	Poor substitute for military power
Binarization and balance of power	No external binary; Russia is part of a unipolar coalition	No binaries; Russia is part of an irreducibly multipolar world	Binaries at home and abroad; bipolar competition prevails
The West	West = U.S. + Europe	West = Europe	U.S. controls the West

أما التشكيلة الخطابية "الروس السوفييت الجدد" فكان حاضراً بالفعل في الخطاب السياسي أثناء الحقبة السوفييتية، وهو يعتبر روسيا القطب الطبيعي الموازي للولايات المتحدة الأمريكية والناتو، ويصنف بقية الدول الأوروبية كخدم تابعة للولايات المتحدة الأمريكية (*Hopf 2002: 215f.*)، كما إن الأسلحة النووية والتسلح والطموح الجيوسياسي هي ما يضمن أمن روسيا ويحافظ على وضعها كقوة عظمى، وليست الديمقراطية أو الليبرالية، من هذا المنطلق يكون حفظ التوازن "*balancing*" هو استراتيجية السياسة الأمنية الوحيدة المعقولة، كما يعتبر التدخل العسكري أمراً بديهياً ومفهوماً يهدف لحماية ذوي الأصول الروسية الذين يعيشون خارج روسيا أو الدول السلافية الشقيقة مثل روسيا البيضاء أو صربيا. ويستنتج من هذا الخطاب أن إعادة إيقاظ الحرب الباردة ما هو إلا نتيجة طبيعية للحجج المذكورة ويهدف في أفضل الأحوال إلى إعادة بناء الاتحاد السوفييتي (*ibid. 217*). إلا أن منتقدي هذه الحجج يرون أن توجهات المواقف مرتبطة بالماضي لأن الاتحاد السوفييتي أثبت بوضوح عدم قدرته على الصمود نظراً لعدم كفاءته الاقتصادية.

التشكيلة الخطابية الثالثة التي يرى كثيرون أنها جمعت بين عناصر التشكيلتين الأخرتين هي "الجوهريون الليبراليون" (*Liberal Essentialists*)، وهي التشكيلة التي كانت سائدة في نهاية عقد التسعينيات من القرن العشرين: "الأمر ببساطة، الروسيون الغربيون الجدد أرادوا أن يصبحوا الغرب، والروس السوفييت الجدد أرادو أن يقاوموا الغرب، والجوهريون الليبراليون أرادوا من الغرب أن يترك روسيا لتصبح روسيا." (*ibid. 217*) يفترض الجوهريون الليبراليون وجود هوية روسية فريدة تريد المضي في طريق اقتصادي وثقافي وسياسي خاص بها، إنها تلك الفرادة التي لا تقارن - المؤمّنة بامتلاك السلاح النووي والأعراف الدولية المتعلقة بسلامة الأرض والسيادة – وهو الأمر الذي يضمن لروسيا ضمنياً دورها كقوة عظمى في النظام الدولي. وبهذا فليس على روسيا بالضرورة أن تكون قطباً سياسياً موازياً للولايات المتحدة الأمريكية، لهذا يلزم حفظ التوازن بشكل غير مباشر. أما في حالة تهديد هذه الخاصية الفريدة التي تتمتع بها روسيا فيتحتم الدفاع باستخدام سياسات القوى العظمى (*great power politics*). هكذا يتضح في التشكيلة الخطابية للجوهريين الليبراليين أن أوروبا تصلح أن تكون شريكاً لروسيا، لأن القالب يعتبر أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية عنصرين مختلفين.

ويرى هوبف أن التشكيلة الخطابية للجوهريين الليبراليين ساد خطاب السياسة الخارجية الروسي عام 1999، آنذاك كانت حجج الروس السوفييت الجدد لا تزال موجودة، بينما كانت حجج الروس الغربيين الجدد لا تزال قليلة جداً.

ت) التطبيق: انضمام القرم إلى روسيا

لا تُظهر هوية عام 1999 دليلاً قاطعاً على احتمال تحول الهوية في ظل الأزمة الأوكرانية، لكن هناك بعض النتائج تخلص إليها إحدى الدراسات عن انضمام القرم إلى روسيا (*Bocharova 2015*)، تبرز الدراسة التحليلية عن مبررات السياسة الروسية تجاه أوكرانيا فيما يتعلق بالقرم أن التشكيلة الخطابية للجوهريين الليبراليين استمرت سائدة واشتدت منذ عام 1999 (*ibid. 46 – 74*)، ويتم شرعنة انضمام القرم – أو بقراءة غربية: ضم القرم – بالحجج التالية: إن أوكرانيا بصفتها إحدى الدول التي انفصلت عن الاتحاد السوفييتي دولة ذات أهمية استراتيجية بالنسبة لروسيا، ويجب أن تظل جزءاً من البيت الأوروبي لكن كبلد دون تحالفات، ويعتبر أي تحالف بين أوكرانيا والغرب محاولة من الولايات المتحدة الأمريكية لمنع قيام نظام عالمي متعدد الأقطاب، لهذا يظل حفظ التوازن رد الفعل الوحيد المعقول لمواجهة السيادة الغربية. كما يعتبر التعهد بحماية الروس في الخارج – أي في القرم أو أوكرانيا – نقطة محورية أخرى في التبرير.

ولا تظهر التشكيلة الخطابية "الروس الغربيون الجدد" في النقاشات العامة إلا نادراً، وإن ظهرت ففي صورة انتقاد معارض لتغير النظام (*regime change*) والأطماع الإمبريالية المرتبطة به (*ibid. 35-32*). وقد خففت قوة التشكيلة الخطابية "الروس السوفييت الجدد" منذ عام 1999، لكنها تدعم توصيات التعامل للجوهريين الليبراليين والسياسة الاستراتيجية تجاه أوكرانيا. إن المطالب المنادية بتوحيد كل الروس والأشقاء السلافيين والتهديد بانضمام أوكرانيا إلى الناتو والسياسة الخارجية الأمريكية التي تبدو عدوانية وأحادية تؤيد نشاط السياسة الخارجية الروسية في أوكرانيا وانضمام القرم للاتحاد الروسي (*ibid. 35 – 46*).

وختاماً فيلاحظ أن الاتجاهات التي سادت في تسعينيات القرن العشرين قد اشتدت الآن، فمن الواضح أن هيمنة خطاب تشكيلة الجوهريين الليبراليين مستمرة، وهو الأمر الذي يؤيد وجود تحول متأخر (انظر الصورة أعلاه): فقد تصرفت الحكومة الروسية في الأزمة الأوكرانية في إطار الإمكانية التي تتيحها الهوية. إما إذا انطلقنا من وجود تحالف خطابي بين تشكيلتي الجوهريين الليبراليين والروس الغربيين الجدد استمر حتى العقد الأول من القرن الحادي والعشرين وشمل الفترة الأولى من رئاسة بوتين (انظر المقاطع المقتبسة من كلمة بوتين في البوندستاغ)، وأن التحالف الخطابي بين الجوهريين الليبراليين والروس السوفييت الجدد قد حل محل هذا التحالف فسيمكن استنتاج وجود تحول معتدل في الهوية في روسيا يقوم على تحالف خطابي جديد، عندئذ سيكون التحول في السياسة الخارجية – كما اتضح في أزمة أوكرانيا – تحول دائم في السياسة الخارجية الروسية.

ولتقدير مدى هذا التحول يجب أولاً مقارنة الخطابات السائدة حالياً المتعلقة مثلاً بشرق أوكرانيا أو التدخل الروسي في سوريا بدراسات عن بداية فترة رئاسة بوتين.

6. التوقع

تتيح مساحات التصرف المرتبطة بالهوية في السياسة الخارجية الروسية أن تنشط روسيا سياساً باستخدام الوسائل العسكرية حتى لو كان في ذلك انتهاك للقانون الدولي، وإذا تم تأييد هذا التحول في السياسة الخارجية – داخلياً باستحسان النخبة والشعب، وخارجياً بالاعتراف بالحدود الجديدة أو الموافقة الصامتة فيتوقع أن تتكرر هذه الاستراتيجية، ويدل على ذلك التوجه تدخل روسيا عسكرياً في سوريا. إلا أن هذه المساحات الجديدة في السياسة الخارجية لا تقتصر فقط على العمليات العسكرية، بل تنم في الوقت نفسه عن تزايد قوة روسيا في التفاوض، مثلما اتضح في مفاوضات البرنامج النووي مع إيران.

7. التقييم

تفسّر نظرية الهوية المرتبطة بالخطاب تحول السياسة الخارجية، لكن في وقت لاحق، كما لا يمكنها إنشاء علاقة سببية، وإنما مجرد شرح التوجهات وإيضاح خطوط الانفصال في الخطاب (*discursive faultlines*)، بيد أنها تقدم الوسائل التي يمكن بها إلقاء الضوء على الخلافات داخل مجتمع ما استناداً إلى نهج السياسة الخارجية، وذلك على مستوى الدولة القومية – أي مستوى الصورة الثانية. وللاستفادة من هذه النتائج يلزم افتراض كون السياسة الخارجية متعلقة بالتأييد المجتمعي. أما في حالة روسيا فينسب بعض النقاد السياسة الخارجية لفلاديمير بوتين مباشرة ويؤثرون بذلك تحليل الصورة الأولى.

8. توصيات التعامل

لا يستخلص من نظرية الهوية أية توصيات تعامل سياسية مباشرة، لكن يمكن تصنيف الخيارات السياسية الشائعة بالاستعانة بالنظرية. ويعني هذا بالنسبة للدول الغربية مثل ألمانيا:

أ) سياسة الاعتراف

يمكن أن يحاول الغرب، وخاصة الاتحاد الأوروبي (قارن التشكيلة الخطابية "الجوهريون الليبراليون") تحسين العلاقات مع روسيا من خلال سياسة الاعتراف حتى يمكن كسبها مرة أخرى كشريك للغرب (العناصر الممكنة: الاعتراف بانضمام القرم، التنازل عن شرق أوكرانيا، وقف سياسة العقوبات)، حيث ستهدئ هذه الاستراتيجية من "ألم الهوية الروسية"، لكنها قد تؤدي أيضاً إلى تقوية روسيا من ناحية هويتها المتغيرة، لأن السياسة الروسية الجديدة تجاه الغرب ستكون قد آتت أكلها بالفعل.

ب) سياسة الواقعية

يمكن أن يحاول الغرب أيضاً أن ينتهج سياسة تجمع بين ثلاثة خطوط، وهي الردع وبناء التحالف والمفاوضات. ويعني الخط الأول تقوية الناتو والدول الأعضاء الشرقيين عسكرياً، بينما يعني الثاني اتباع سياسة تحالف هجومية لصالح دول وسط آسيا مثلاً، أما الخط الثالث فيعني ربط تنازلات غربية تتعلق بالقرم وشرق أوكرانيا بتنازلات من جانب روسيا يمكن التحقق منها (مثلاً في مولدوفا وأوسيتيا الجنوبية). بهذا يمكن الحفاظ على الوضع القائم مؤقتاً، لكن هذا قد يستأنف خطابياً في موسكو على المدى الطويل بحيث سيكون اشتداد السياسة الخارجية الروسية أمراً مجزياً.

ت) الدفاع عن النظام العالمي

قد يؤدي الدفاع عن النظام العالمي القائم، خاصة عن القانون الدولي، إلى زيادة حدة الخلاف مع روسيا بسرعة، ويمكن أن تشمل هذه السياسة عناصر مثل إمداد أوكرانيا بالأسلحة والطاقة، وإقصاء روسيا من المؤسسات الدولية، وتشديد العقوبات الاقتصادية، وتغيير سياسة الاتحاد الأوروبي الخاصة بالطاقة على المدى المتوسط. وستعلّق التكاليف السريعة والباهظة لهذه السياسة أملها على احتمال فشل السياسة الخارجية الروسية في استغلالها للهوية، بما قد يتيح نشأة تحول في الهوية، لكن ينبغي الأخذ في الاعتبار أن اتجاه آثار الهوية يظل دائماً غير واضح، إذ قد لا تفسّر السياسات في روسيا على أنها دفاع عن النظام العالمي، بل بكونها اعتداء على روسيا.

المسرد

يوروميدان
شن الحرب الهجينة
تحول السياسة الخارجية
نظرية الهوية المرتبطة بالخطاب
البنائية الاجتماعية
عناصر الهوية
التشكيلة الخطابية
التحالف الخطابي
الهوية الروسية المرتبطة بالسياسة الخارجية

أسئلة للتمرين

- تحدثت بعض وسائل الإعلام أثناء الأزمة الأوكرانية عن "حرب معلومات" لم يعد يمكن فيها إعطاء الحق لجهة معينة. اجمع من الإنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي معلومات عن الأحداث المختلف عليها: استخدام القناصة في كييف، هرب يانوكوفيتش، الاضطرابات في أوديسا. فكر وناقش مع التعليل وجهات النظر التي تقتنع بها. ماذا الذي يعنيه ذلك بالنسبة لتغطية أحداث العلاقات الدولية بشكل عام؟
- اقرأ نظرية المدرسة الإنجليزية (نقطة 5 في فصل الدبلوماسية). ما عقبات السياسة الخارجية الروسية في الأزمة الأوكرانية بالنسبة للمجتمع الدولي؟
- ابحث في الإنترنت في موضوع هوية السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية. ناقش باستخدام نظرية الهوية المرتبطة بالخطاب ظروف تغير السياسة الخارجية الأمريكية في ضوء التغير في المقعد الرئاسي، لا سيما التحول من أوباما إلى ترامب.
- سؤال انتقالي: طبق النظريات الواقعية (قارن 5 في فصل الحرب الباردة ودراسة نقد النظرية ا) على الأزمة الأوكرانية. ما هي توصيات التعامل التي ستتوصل إليها بالنسبة للغرب وتحديداً ألمانيا؟ قارن النظريات المختلفة من هذا المنطلق مقارنة نقدية.

ينصح بمشاهدة فيلم: Winter on Fire*: Ukraine's Fight for Freedom (2015), Evgeny Afineevskyn*

يعرض هذا الفيلم الوثائقي الأحداث التي واكبت ما يعرف باحتجاجات "يوروميدان" في كييف في 2013-2014 من وجهة نظر المتظاهرين. تتصاعد حدة الموقف بين المحتجين وأجهزة الأمن الحكومية بعد أن كان سلمياً، ويتحول إلى مواجهات عنيفة تسفر عن مقتل ما يزيد على 100 شخص.

نصوص مقترحة وصفية عن الأزمة الأوكرانية

Bpb (2014): Ukraine-Analysen: Archiv 2014, Dossier Ukraine. Bonn: BpB. Available online at: http://www.bpb.de/internationales/europa/ukraine/221472/archiv-2014 [last access: 05/01/2017].

النص الأصلي للهوية الروسية

Hopf, Ted (2002): Social Construction of International Politics, Identities & Foreign Policies, Moscow, 1955 & 1999. Ithaka und London: Cornell University Press, especially pp. 211–257.

النصوص الأصلية لنظرية الهوية المرتبطة بالخطاب

Boekle, Henning/Nadoll, Jörg (2003): Zum Stand der Identitätsforschung; in: Joerißen, Britta/Stahl, Bernhard (et.): Europäische Außenpolitik und nationale Identität. Vergleichende Diskurs- und Verhaltensstudien zu Dänemark, Deutschland, Frankreich, Griechenland, Italien und den Niederlanden. Dokumente und Schriften der Europäischen Akademie Otzenhausen: LIT, pp. 159–166.
Nadoll, Jörg (2003): Forschungsdesign – Nationale Identität und Diskursanalyse. In: ibid., pp. 167–188.

المراجع الأخرى المستخدمة

Alexander, Manfred/Stökl, Günther (2009): Russische Geschichte – Von den Anfängen bis zur Gegenwart, 7th ed., Alfred Kröner Verlag: Stuttgart.
Asmussen, Jan/Stefan Hansen/Jan Meiser (2015): Hybride Kriegsführung – eine neue Herausforderung? In: *Kieler Analysen zur Sicherheitspolitik* No. 43 (December). Kiel: Institut für Sicherheitspolitik an der Christian-Albrechts-Universität zu Kiel (ISPK).
Bach, Jonathan P.G. (1999): Between Sovereignty and Integration. German Foreign Policy and National Identity after 1989. New York: St. Martin's Press.

Bellingcat (2016): MH17. The Open Source Investigation. Two years later, by and for citizen investigative journalists. Available online at: https://www.bellingcat.com/wp-content/uploads/2016/07/mh17-two-years-later.pdf [last access : 05/01/2017].

Bocharova, Olga (2015): Russian Foreign Policy Discourse on the Crimean Crisis; master thesis at the University of Passau (unpublished). Passau.

BpB (2014): Analyse: Die Maidan-Revolution in der Ukraine – Gewaltloser Widerstand in gewaltgeladener Situation. Available online at: http://www.bpb.de/internationales/europa/ukraine/181536/analyse-die-maidan-revolution-in-der-ukraine?p=all [last access: 13/12/2016].

Breunig, Marijke (2007): Foreign Policy Analysis. A comparative Introduction; New York: Palgrave Macmillan.

CfR (05/12/1994): Budapest Memorandums on Security Assurances. Available online at: http://www.cfr.org/nonproliferation-arms-control-and-disarmament/budapest-memorandums-security-assurances-1994/p32484 [last access : 20/01/2017].

Cruz, Consuelo (2000): Identity and Persuasion. How Nations Remember Their Pasts and Make Their Futures. In: *World Politics* Vol. 52, No. 2, pp. 275–312.

de Haas, Marcel (2010): Russia's Foreign and Security Policy in the 21st century. Putin, Medvedev and beyond. Contemporary Security Studies. Abingdon: Routledge.

Ehrhart, Hans-Georg (2016): Unkonventioneller und hybrider Krieg in der Ukraine: zum Formenwandel des Krieges als Herausforderung für Politik und Wissenschaft. In: *Zeitschrift für Außen- uns Sicherheitspolitik*, vol. 9, pp. 223–241.

FAZ (09/04/2014): Kerry: Moskau stiftet Chaos. Available online at: http://www.faz.net/aktuell/politik/aus-land/aussenminister-kerry-verschaerft-in-ukraine-krise-ton-gegenueber-moskau-12886996.html [last access: 14/12/2016]

FAZ (29/06/2016): Mehr als 9400 Tote im Ukraine-Konflikt. Online: http://www.faz.net/aktuell/ politik/un-bericht-mehr-als-9400-tote-im-ukraine-konflikt-14314834.html last access: 13/12/2016].

Gerasimov, Valery (27/02/2013): The Value of Science Is in the Foresight: New Challenges Demand Rethinking the Forms and Methods of Carrying out Combat Operations [translated by Robert Carlson]. In: *Military-Industrial Kurier*. Übersetzung Available online at: http://usacac.army.mil /CAC2/MilitaryReview/Archives/English/MilitaryReview_20160228_art008.pdf [last access : 20/01/2017].

Guardian (17/12/2015): Putin admits Russian military presence in Ukraine for first time. Available online at: https://www.theguardian.com/world/2015/dec/17/vladimir-putin-admits-russian-military-presence-ukraine [last access : 12/01/2017].

Hansen, Lene (2006): Security as Practice. Discourse Analysis and the Bosnian War. London/New York: Routledge.

Jepperson, Ronald/Wendt, Alexander/Katzenstein, Peter J. (1996): Norms, Identity, and Culture in National Security, in: Katzenstein, Peter J. (Ed.): *The Culture of National Security*. New York: Columbia University Press, pp. 33–75.

Joint Investigation Team (28/09/2016): Flight MH17 was shot down by a BUK missile from a farmland near Pervomaiskyi. Openbaar Ministerie, onderwerpen. Available online at: https://www.om.nl/onder-werpen/mh17-crash/@96068/jit-flight-mh17-shot/ [last access : 05/01/2017].

Kappeler, Andreas (2014): Kleine Geschichte der Ukraine, 4th ed., C.H. Beck: München.

Kropačeva, Elena (2010): Russia's Ukraine policy against the background of Russian-Western competition. Baden-Baden: Nomos.

Lo, Bobo (2003): Vladimir Putin and the evolution of Russian foreign policy, London: The Royal Institute of International Affairs, Oxford: Blackwell Publishing.

March, J. G. and Olsen, J. P. (1995): Democratic Governance. New York: Free Press.

Malinova, Olga (2013): Russia and 'the West' in the 2000s. Redefining Russian identity in public officeal discourse. In: Tars, Ray (Ed.): *Russia's identity in international relations. Images, perceptions, misperceptions*. New York: Routledge, pp. 73–90.

Medick-Krakau, M. (1999): Außenpolitischer Wandel: Diskussionsstand – Erklärungsansätze – Zwischenergebnisse. In: ibid. (Ed.): *Außenpolitischer Wandel in theoretischer und vergleichender Perspektive: Die USA und die Bundesrepublik Deutschland*. Baden-Baden: Nomos, pp. 3–32.

OSZE (1975): Schlussakte von Helsinki 1975. Available online at: https://www.osce.org/de/mc/39503?download=true [last access : 20/01/2017].

Peters, Anne (2014): Das Völkerrecht der Gebietsreferenden: Das Beispiel der Ukraine 1991-2014 (The International Law of Territorial Referendums: The Example of Ukraine 1991-2014). In: *Osteuropa* (special issue*:* Zerreißprobe: Die Ukraine: Konflikt, Krise, Krieg) vol. 64, no. 5-6 (2014). Max Planck Institute for Comparative Public Law and International Law, pp. 101–133.

Poroschenko (2014), cited after Handelsblatt Online (20/07/2014): Vorwürfe aus der Ukraine: „Russland in Flugzeugabsturz verwickelt". Available online at: http://www.handelsblatt.com/politik/international/vorwuerfe-aus-der-ukraine-russland-in-flugzeugabsturz-verwickelt/10224986.html [last access : 21/10/2016].

Putin, Wladimir (2001): Wortprotokoll der Rede Wladimir Putins im Deutschen Bundestag am 25/09/2001. Simultanübersetzung. Available online at: https://www.bundestag.de/parlament/geschichte/gastredner/putin/putin_wort/244966 [last access : 31/10/2016].

Putin, Vladimir (2007): Speech and the Following Discussion at the Munich Conference on Security Policy. February 10, 2007, 01:38. Munich. Available online at: http://en.kremlin.ru/events/president/transcripts/24034 [last access : 16/01/2017].

Racz, Andras (2015): Russia's Hybrid War in Ukraine: Breaking the Enemy's Ability to Resist. Helsinki: The Finish Institute of International Affairs, pp. 57–67. Available online at: http://www.fiia.fi/en/publication/514/russia_s_hybrid_war_in_ukraine [last access : 20/01/2017].

Sachartschenko (28/08/2014): Interview mit Alexander Sachartschenko in Sputnik News (russisches Staatsmedium). Available online at: https://de.sputniknews.com/politik/20140828269409865-Donezker-Premier-Blutsbrder-aus-Russland-kmpfen-in-unseren/ [last access : 16/12/2016].

Schnell, Felix (2014): Historische Hintergründe ukrainisch-russischer Konflikte. In: *Aus Politik und Zeitgeschichte* no. 47-48. Bonn: BpB. Available online at: http://www.bpb.de/apuz/194816/historische-hintergruende?p=all [last access : 20/01/2017].

Schuller, Konrad (2016): Krieg der kleinen Schritte. In: *FAZ* from 20/10/2016, p. 2.

Stahl, Bernhard (2003): Auswertung: Identitäten und Diskurse im analytischen Vergleich. In: Joerißen, Britta/Stahl, Bernhard (Ed.): *Europäische Außenpolitik und nationale Identität. Vergleichende Diskurs- und Verhaltensstudien zu Dänemark, Deutschland, Frankreich, Griechenland, Italien und den Niederlanden*. Dokumente und Schriften der Europ. Akademie Otzenhausen. LIT, pp. 382–404.

Stahl, Bernhard (2012): Taumeln im Mehr der Möglichkeiten – die deutsche Außenpolitik und Libyen. In: *Zeitschrift für Außen- und Sicherheitspolitik*, Vol. 5, pp. 575–603.

Stahl, Bernhard/Harnisch, Sebastian (2009): Nationale Identitäten und Außenpolitiken: Erkenntnisse, Desiderate und neue Wege in der Diskursforschung. In: ibid. (Ed.): *Vergleichende Außenpolitikforschung und nationale Identitäten. Die Europäische Union im Kosovo-Konflikt (1996-2008)*. Reihe „Außenpolitik und Internationale Ordnung". Nomos-Verlag, pp. 31–58.

Stahl, Bernhard/Lucke, Robin/Anna Felfeli (2016): Comeback of the transatlantic security community? Comparative securitisation in the Crimea crisis. In: *East European Politics* (Published online: 19/09/2016) pp. 525–546. Available online at: http://dx.doi.org/10.1080/21599165.2016.1231670 [last access: 20/01/2017].

Sutyagin, Igor (2015): Russian Forces in Ukraine. Royal United Services Institute (Rusi), Briefing Paper. London.

Taras, Ray (2013): The power of images and the images of power: past and present identity in Russia's international relations. In: Ibid. (Ed.): *Russia's identity in international relations. Images, perceptions, misperceptions*. New York: Routledge, pp. 1–10.

UN: UN-Charta. Available online at: http://www.unric.org/de/charta [last access : 20/01/2017].

Venedig Kommission (2014): Meinungspapier der Venedig Kommission, Opinion no. 762/ 2014. Europarat. Venice, at 21/03/2014. Available online at: http://www.venice.coe.int/webforms/documents/?pdf=CDL-AD(2014)002-e [last access: 10/01/2017].

Westlind, Dennis (1996): The Politics of Popular Identity. Lund: Lund University Press.

ZEIT Online (09/02/2015): Chronologie: Die Ukraine – von der Regierungskrise zum Krieg. Available online at: http://www.zeit.de/news/2015-02/06/konflikte-chronologie-die-ukraine---von-der-regierungs-krise-zum-krieg-06141804 [last access: 16/12/2016].

الفصل الرابع: الرفاه

المبحث الأول: الازدهار العالمي: منظمة التجارة العالمية

بالتعاون مع: ديانا علم

1. الشروع في العمل (توطئة)

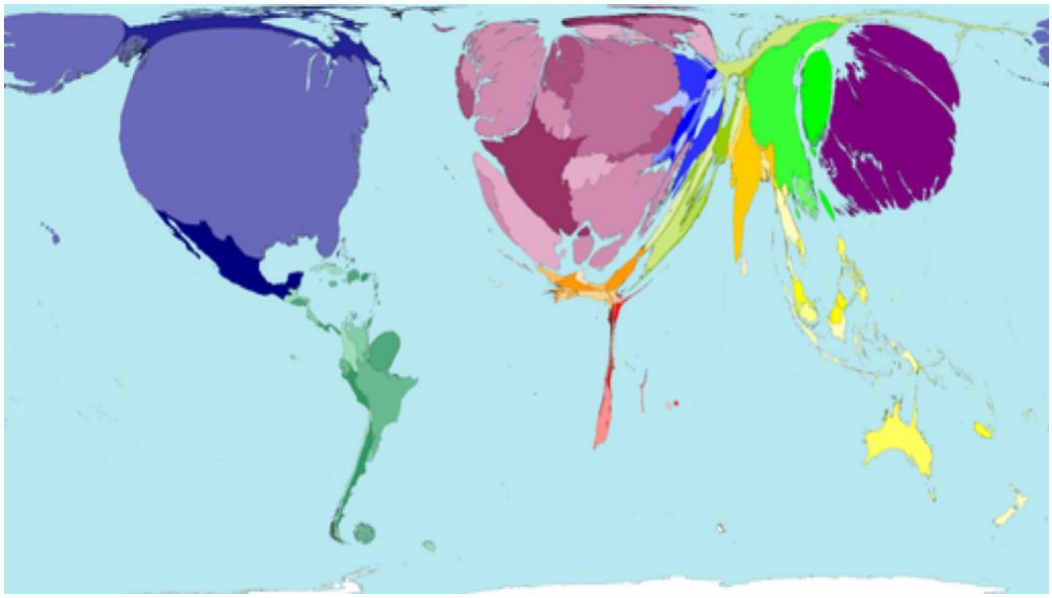

شكل 37 (خريطة): تشويه خريطة العالم، مع مراعاة الأهمية الاقتصادية

2. السؤال الرئيسي: كيف تشكل التجارة العالمية سياسياً؟

3. الوصف: تنمية ومؤسسات التجارة العالمية

التجارة الدولية هي قضية مهمة، ولكن في نفس الوقت مثيرة للجدل للغاية في العلاقات الدولية. إن الاحتجاجات العنيفة في مرحلة التحضير لجميع مؤتمرات التجارة العالمية في سياتل وكانكون وجنيف، فضلاً عن المظاهرات العديدة حول اتفاقات التجارة الدولية *CETA (Comprehensive Economic and Trade Agreement)* بين الاتحاد الأوروبي وكندا و*TTIP (Transatlantic Trade and Investment Partnership)* بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية تعكس المصلحة الاجتماعية والحساسية السياسية للموضوعات التجارية. إن الصعوبات للوصول إلى تسوية قابلة للتطبيق، والشد والجذب طويل الأمد من أجل الاستمرار في الجولة التجارية الحالية، التي أعلن الكثيرون أنها فاشلة، تُظهر أن التجارة العالمية تشكل قضية رئيسية بالنسبة لكثير من البلدان. وفي ما يلي، يتم تتبع التطور التاريخي للتجارة العالمية، لكي يتم بعد ذلك مباشرة إضفاء الطابع المؤسسي عليه من خلال الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفة الجمركية (*General Agreement on Tariffs and Trade*،*GATT*) ومنظمة التجارة العالمية (*World Trade Organisation*،*WTO*) ، وأخيراً إلقاء نظرة على جولة التجارة الحالية لمنظمة التجارة العالمية، جولة الدوحة.

أ) تطوير التجارة العالمية

منذ عام 1945وحده، ارتفعت التجارة العالمية - أي التجارة بين الدول - من الناحية االرمزية إلى 180 حسب عامل النجاح الباهر في الأعمال التجارية، وتزيد التجارة العالمية بوتيرة تفوق مرتين وتيرة الاقتصاد العالمي (*Brutto-Inlandsprodukt*). وقد ساهم في ذلك، التقدم التكنولوجي والانخفاض الكبير في تكاليف النقل والاتصالات، ولكن ساهمت أيضاً القرارات السياسية في ذلك. تُعزى هذه الصفات أيضاً إلى العولمة التي بدونها لا يمكن النظر في تطوير التجارة العالمية. في حين أن هناك اتفاقاً واسعاً على مضمون المصطلح، فإن المدى الزمني، وأهميته للدولة وآثاره مثيرة للجدل (راجع التحليل).

العولمة

العولمة هي "عملية لزيادة الروابط بين المجتمعات والتحديات على نحو يجعل الأحداث في جزء من العالم تؤثر بصورة متزايدة على المجتمعات والتحديات في أجزاء أخرى من العالم. في هذه المركبات يمكن ملاحظة، أولاً زيادة كمّية، وثانياً تكثيف نوعي وثالثاً مدى مكاني" (2011 Woyke).

يشير المؤرخون على أن الموجة الرئيسية الأولى من العولمة هي الفترة من القرن 19 إلى بدايات القرن العشرين. غير أن الفترة التالية بين عامي 1914 و1945، برزت كفترة "إزالة العولمة". وقد أدت عواقب الحربين العالميتين والكساد الكبير إلى انسحاب العديد من البلدان اقتصادياً والانتقال إلى سياسة اقتصادية وطنية تسيطر عليها الدولة. ونتيجة لذلك، انخفضت التجارة الدولية انخفاضاً حاداً خلال هذه الفترة، ولم يعد الاقتصاد العالمي هو الكيان المتكامل المنشأ سلفاً ولكنه انهار إلى أجزاء كثيرة استعمارية ووطنية لاحقاً. انعكس هذا الاتجاه السلبي مع الوقت بعد عام 1945، حيث يمكن الإشارة لتلك الفترة باسم "إعادة" العولمة "، وتم الربط بينها وبين فترة النمو قبل عام 1914. الجديد في هذه الموجة الثانية من العولمة هو إنشاء المؤسسات الدولية مثل الأمم المتحدة (انظر فصل المؤسسات الدولية)، وصندوق النقد الدولي (*IMF*) والبنك الدولي والاتفاقية

العامة للتجارة والتعريفات الجمركية (*GATT*). ينبغي لهذه المؤسسات أن تحافظ على السلام المكتسب حديثاً وأن تحد من القومية الاقتصادية. إن اقتصاد معظم البلدان على هذا الكوكب أصبح الآن مفتوحاً كما لم يحدث من قبل. تنتهج بلدان كثيرة منذ السبعينات، سياسة تجارية أكثر انفتاحاً مما كانت معروفة سابقاً. قامت العديد من الدول الناشئة مثل المكسيك والهند وغانا والمغرب بتحرير سياساتها التجارية من جانب واحد، دون الحاجة إلى وجود شركاء تجاريين محتملين. إنّ التجارة في السياسة الدولية هي إحدي الأدوات الرئيسية في يد الدولة، يمكن أن تُقاس من خلال عدد الاتفاقات التجارية المبرمة حول العالم. يمكن أن تتخذ هذه الاتفاقات شكل اتفاقات ثنائية أو إقليمية للتجارة الحرة (اتفاقات بشأن تخفيض التعريفات الجمركية والحواجز التجارية). أسهمت أيضاً في تنمية التجارة العالمية. وقد اختتمت هذه الجولة بعد ست سنوات من المفاوضات عام 1994، وجرت في إطار الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات الجمركية (*GATT*)، ووضعت في الوقت نفسه حجر الأساس لمنظمة التجارة العالمية *WTO*. وحرّرت جولة أوروغواي التجارة بين الدول الصناعية وكذلك بين البلدان الناشئة والنامية ودمجت هذه الأخيرة في الاقتصاد العالمي. ويهدف تفكيك الحواجز التجارية في هذا السياق في البداية إلى تخفيض التعريفات الجمركية على السلع. بعدما وصلت التعريفات الجمركية إلى مستوى منخفض بشكل عام (انخفض متوسط الجمارك من 6.3 في المائة عام 1993، قبل اختتام "جولة أوروغواي" إلى 3.8 في المائة)، تحول تركيز التعريفات الجمركية للبضائع على قطاع تقديم الخدمات. في الوقت نفسه زادت أهمية **الحواجز التجارية غير الجمركية** (*NTBs*□*Non-Tariff Barriers to Trade*). *NTBs* هي إجراءات حماية تتخذها الدول لحماية اقتصاداتها المحلية بصورة غير مباشرة- أي ليس عن طريق التعريفات الجمركية والإعانات والضرائب- وتقييد التجارة الخارجية عن طريق تصعيب دخول الأسواق للموردين الأجانب. على الرغم من أن نظريات التجارة الخارجية للاقتصاد القومي تشير إلى أن اقتصاد السوق المفتوح هو أفضل سياسة لرفاهية البلد على المدى الطويل، فإن الحكومات غالباً ما تستخدم وسائل تقييد التجارة. تشمل التدابير الحماية غير المباشرة والشائعة، على سبيل المثال، أنظمة حماية البيئة أو المعايير التقنية، وضوابط الأسعار، وشروط المحتوى المحلي، التي تنص على أن جزء معين من المنتج النهائي (على سبيل المثال، سيارة مجمعة بالكامل) يجب أن يأتي من الإنتاج المحلي. لهذا المزيج من السياسة التجارية متعددة الأطراف- مع عدم الإخلال بالسياسة الاقتصادية الوطنية التي تميز بها النظام الاقتصادي في فترة ما بعد الحرب - تم اعتماد وسن المصطلح *embedded liberalism* (*Ruggie 1982*). وقد اكتسبت الأطراف الفاعلة الجديدة، وفي مقدمتهم الدول الناشئة - والنامية الكبيرة والدول الآسيوية التي تبنّت التصنيع السريع، أهمية متزايدة على مر الزمن. في حين أن الدول الناشئة- والنامية كانت مشاركة بنسبة 34 في المائة في الصادرات العالمية عام 1980، ارتفع هذا الرقم إلى 47 في المائة عام 2011، أي ما يقرب من نصف إجمالي حجم الصادرات. في الوقت نفسه، انخفضت حصة الدول الصناعية من نسبة 66 في المائة إلى 53 في المائة (*World Trade Report 2013: 45*). بشكل عام، يمكن ملاحظة أن هناك بلدان يقل تخصصها دائماً فيما يتعلق بصادراتها. ومن شأن التحسينات في مجالات النقل والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات من جهة، والتكامل الاقتصادي المتزايد والانفتاح العام للأسواق من جهة أخرى، إلى تحسين تنقل عناصر الإنتاج مثل العمل ورأس المال والمعرفة. يترتب على ذلك، أن يقل تركيز الصادرات للعديد من الدول على منتج واحد، وإنما تتفق مع العرض بالمجمل لمنتجات التصدير. وبالتالي فإن ما يسمى ب "الميزة النسبية" تفقد أهميتها لكثير من الدول.

Adam Smith (1723-1790) "ميزة مطلقة"	David Ricardo (1772-1823) "ميزه نسبية"
يُعّد العالم الاقتصادي الوطني الانجليزي مؤسس علم الاقتصاد بسبب أهم مؤلفاته ثروات الأمم. وفقاً لسميث، فإن تقسيم العمل له أهمية خاصة لأن التخصص يؤدي إلى زيادة الإنتاجية والتقدم التقني والبشري. وهكذا يمكن لدولة ما- بنفس الموارد- أن تنتج أكثر من أي بلد آخر يعمل دون تخصص. وبالتالي فإن هذه الدولة يصبح لديها ميزة مطلقة في إنتاج هذه السلعة. في الوقت نفسه عُرف سميث بدعوته وتأييده للسوق الحرة، والتي من شأنها تنظيم نفسها من خلال "اليد الخفية" *(*invisible hand*)*	Ricardo استمر بتطوير مفهوم سميث. لا تحتاج الدولة أن يكون لها ميزة مطلقة في إنتاج منتج معين حتى يكون التخصص جديراً بالاهتمام. وحتى لو تحتّم على دولة ما أن تكون أقل إنتاجية عند إنتاج جميع السلع من غيرها، يمكن للتجارة أن تسد حاجة كلا البلدين. هذا هو الحال عندما تركز الدولة على المنتج الذي يمكن أن يكون إنتاجه أنسب وأكثر ملائمة لها بالمقارنة مع غيرها من المنتجات. وتتيح التجارة الدولية بين البلدان فرصة وإمكانية للدول من أجل الوصول إلى تلك السلع التي لا تُنتج في بلدها.

وقد تزايدت التجارة الإقليمية منذ عام 1990، ولا سيما في منطقة آسيا، في حين أن التدفقات التجارية داخل المنطقة الإقليمية في أوروبا وأمريكا الشمالية ظلت ثابتة أو حتى بدأت بالانخفاض. وبالإضافة إلى تحرير التجارة العالمية في إطار *GATT*، أبرمت أيضاً اتفاقات تجارية إقليمية (*EU*، *NAFTA*، *AFTA* ، *APEC*،*MERCOSUR*)، التي استمرت أهميتها - إلى جانب الاتفاقات الثنائية - في الازدياد بسبب تعثر جولة الدوحة. ليس فقط الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وكندا ولكن أيضاً الهند والصين واليابان والعديد من البلدان الآسيوية الأخرى والكتل التجارية مثل *ASEAN* الآسيان تسعى جاهدة على نحو متزايد لاتفاقات تجارية جديدة وأكثر شمولاً لزيادة قدرتها التنافسية. ولغاية الآن، أكثر من نصف التجارة العالمية تجري ضمن اتفاقات التجارة الإقليمية. إزاء هذه الخلفية، يطرح التساؤل حول مدى ارتباط كتل التجارة الإقليمية بأهمية التجارة العالمية. وهناك ملاحظتان أخريتان تؤيدان فكرة أن العولمة بالأحرى هي "تعددية القطبية": فمن ناحية، توجد هيمنة ما يسمى بالأسواق الثلاثية "الثالوث" (الاتحاد الأوروبي، وشرق آسيا، والولايات المتحدة الأمريكية)، التي تجمع فيما بينها أغلبية التدفقات التجارية، كما يتبين من الرسم البياني التالي. ومن ناحية أخرى، لا تزال الحواجز التجارية القائمة (على سبيل المثال، في القطاع الزراعي) تمنع المشاركة الفعالة في التجارة العالمية، وقبل كل شيء بالنسبة للبلدان النامية الأكثر فقراً.

شكل 38 (رسم توضيحي): تدفقات السلع العالمية بمليارات الدولارات بالولايات المتحدة (2014)

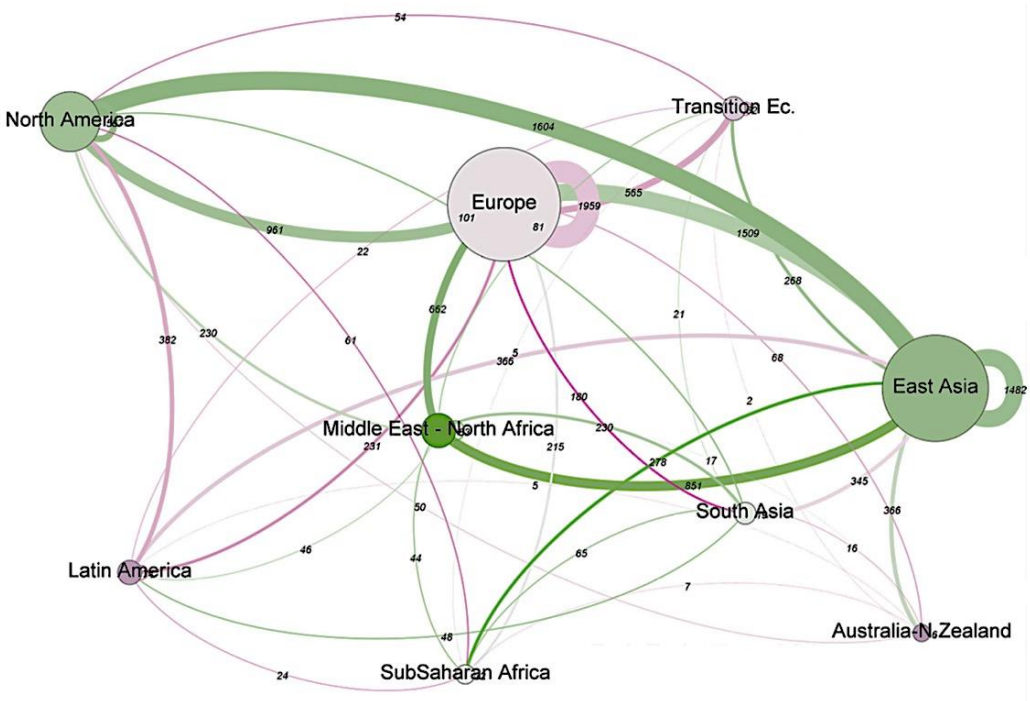

Source: UNCTAD calculations based on Comtrade data

ب) إضفاء الطابع المؤسسي على التجارة العالمية [87]

يتم تنظيم الاقتصاد العالمي بشكل أساسي من قبل الأسواق، علماً بأن- مختلف المؤسسات الدولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومجموعة الدول السبعة/ مجموعة العشرين (انظر فصل الأزمة المالية) ومنظمة التجارة العالمية (*WTO*) - تلعب دوراً مسانداً (*Rode 2001*). تعود أصول منظمة التجارة العالمية إلى الحرب العالمية الثانية، عندما ناقش البريطانيون والأمريكيون إقامة نظام ما بعد الحرب في إطار ميثاق الأطلسي. وقد ظهرت الفكرة- بالإضافة إلى صندوق النقد الدولي والبنك الدولي- إنشاء منظمة ثالثة لضمان تنظيم التجارة

87 هذا الجزء هو نسخة محدثة من Stahl/Lütticken 2007: 792-789.

المصدر: UNCTAD (2015)
الموقع الالكتروني: http://unctad.org/en/PublicationsLibrary/ditctab2015d1_en.pdf [الدخول الأخير يوم 20 من يناير 2017]

العالمية وضمان ضبط التجارة الحرة. وهناك اعتقاد مبني على خلفية أن السياسة الحمائية للبلدان الصناعية، شكّلت سبباً هاماً للحجم الكارثي للأزمة الاقتصادية العالمية في الثلاثينيات، والتي أدت مرة أخرى إلى ظهور الفاشية الأوروبية (*May 1994: 8f*). والواقع أنه في وقت مبكر من عام 1947، وفي مؤتمر عقدته الأمم المتحدة في هافانا، اعتمدت مجموعة من القواعد لتأسيس منظمة التجارة الدولية، ولكنها لم تنفذ قط. ومن المسائل العالقة لم يتبق سوى معاهدة *GATT*، وهي معاهدة صيغت في مؤتمرات هافانا التحضيرية، حيث أكدت ما مجموعه 23 دولة على خفض الجمارك المتبادلة ووافقت أيضاً على قواعد ملزمة لتجارة السلع. وقد أصبحت مجموعة إلـ "*GATT*"- التي كان ينظر إليها مبدئياً على أنها "حل مؤقت"- مركزاً للسياسة التجارية الدولية وأحد أهم مؤسسات النظام الاقتصادي العالمي. وعلى الرغم من أن مجموعة "*GATT*" من الناحية القانونية كانت على شكل تعاقد فقط وذلك قبل تأسيس منظمة التجارة العالمية عام 1994، فقد اعتبرت منظمة فعلية في وقت مبكر من نهاية الستينيات (سينتي *Senti 1986: 21*).

بعد انضمام جمهورية اليمن، أصبحت منظمة التجارة العالمية تتألف من 164 دولة (حتى يوليو 2016)، التي تدير معاً أكثر من 90 في المائة من التجارة العالمية. وتتمثل مهمتها الرئيسية في تنظيم التجارة الدولية، ولا سيما تعزيز التجارة الحرة. وأعلى هيئة لصنع القرار هي المؤتمر الوزاري الذي تمثل فيه جميع البلدان الأعضاء ويقام كل سنتين على الأقل. المجلس العام- الذي يعقد عدة مرات في السنة من سفراء ورؤساء وفود ومسئولين من الدول الأعضاء- يكون أيضاً قادراً على اتخاذ القرار. لا يملك المدير العام، الذي انتخبه المؤتمر الوزاري لمدة سنتين، أي سلطة لاتخاذ القرارات، ولكنه يوجه الأمانة العامة ومختلف الهيئات الفرعية والمجموعات العاملة. تستند المنظمة في الأساس إلى ثلاث معاهدات، الأولى تحديداً هي اتفاقية *GATT*، السلف التاريخي لمنظمة التجارة العالمية، التي تنظم التجارة الدولية في السلع. ويتبع الاتفاقان الآخران في مبادئهما الأساسية هيكل مجموعة "*GATT*" ويهتمان بالتجارة مع تقديم الخدمات وحماية الملكية الفكرية، وهما اتفاق*Agreement on Trade Related* (*GATS) General Agreement on Trade in Services* وكذلك الاتفاق *Intellectual Property Right* المعروف تحت الاسم المختصر *TRIPS*. والمبدأ الأساسي لاتفاقية *GATT*/ واتفاقية *WTO* هو **"مبدأ عدم التمييز".** أهم اثنين من المبادئ الفرعية الواردين في الوثيقة هما „مبدأ الدولة الأكثر رعاية " (*most-favored-nation principle*) و"مبدأ المعاملة المحلية". يعني الأول أن تيسير التجارة الممنوحة لبلد ما، يتم منحه أيضاً من حيث المبدأ لجميع البلدان الأخرى. ينص مبدأ المعاملة المحلية على أن السلع الأجنبية لا يجوز أن تُهمل مقابل السلع المحلية، باستثناء التعريفات الجمركية (*Jackson 1997: 174-157*). تتمثل إحدى الاختصاصات المهمة لمنظمة التجارة العالمية *WTO* في تسوية النزاعات التجارية بمساعدة آلية تسوية المنازعات التابعة لها *"DSM"* (*Dispute Settlement Mechanism*).

دراسة حالة: الولايات المتحدة الأمريكية مقابل فنزويلا 1996/1995

تطبق الولايات المتحدة قواعد أكثر صرامة على البنزين المستورد، مما ينتهك مبدأ المعاملة المحلية. وهناك أيضاً إمكانية لفنزويلا للتحول إلى هيئة تسوية المنازعات التابعة لمنظمة التجارة العالمية.

شكل 39 (جدول بياني): النزاع التجاري بين الولايات المتحدة وفنزويلا 96/1995

فنزويلا تتقدم بشكوى إلى هيئة تسوية النزاعات التابعة لمنظمة التجارة العالمية WTO، و تطلب إجراء **مشاورات** مع الولايات المتحدة، وتتم المشاورات، ولكنها تنتهي دون اتفاق.	←	تطالب فنزويلا هيئة تسوية المنازعات بتشكيل **لجنة لتسوية المنازعات** والتي تُسمى بذلك فيما بعد، وتجتمع وتصدر تقريراً.	←	سيتم إرسال التقرير إلى كلا الطرفين. ويتفقون على أن الخرق التمييزي لقواعد منظمة التجارة العالمية سيتم معالجته من قبل الولايات المتحدة من خلال تعديل قوانينها في غضون 15 شهراً. تقبل هيئة تسوية المنازعات التقرير.

المصدر: المؤلف

إذا تم إدانة دولة ما من قِبل خبراء الهيئة المحايدين، يؤذن للدول المُدعية بفرض تعريفات جمركية تأديبية تصل لحد معين ضد الدولة المُدانة. بما أن *DSM* لا يمتلك مبدأ الإجماع، الأمر السائد في *WTO*، فإن لقرارات المنظمات الدولية قوة ملزمة عالية.

ومع ذلك، هناك أيضاً بعض الانتقادات المتعلقة بالهيكل التنظيمي. التجهيزات البشرية والمالية في حد ذاتها متواضعة نوعاً ما بالنسبة لمنظمة دولية، مما يفسر طبيعة وشخصية منتدى منظمة التجارة العالمية، وفي نهاية المطاف هيمنة الدول الأعضاء. على الرغم من المساواة الرسمية بين جميع الدول الأعضاء من خلال مبدأ توافق الآراء، فإن الدول المختلفة لها وزن مختلف تماماً داخل منظمة التجارة العالمية. فمن ناحية، يؤثر حجم السوق الداخلية لدولة ما على قدرتها التفاوضية، مما يجعل الممارسة التفاوضية الشائعة لتبادل الامتيازات في منطقة تتعارض مع الطرف الآخر في مناطق أخرى، أن تلحق الظلم ضد البلدان الأضعف اقتصادياً، نظراً لأنها لا تملك أوراق مساومة عالية (تحديداً حجم السوق). من ناحية أخرى، يشكل التعقيد الشديد للأمور التقنية والقانونية التفصيلية تحدياً كبيراً للإدارات الوطنية الأصغر حجماً.

تجدر الإشارة أيضاً إلى القواعد الاستثنائية للمبادئ الأساسية لمعاهدة (*GATT*) المذكورة آنفاً. استثناءات هامة تشمل على سبيل المثال إنشاء أفضليات إقليمية أو مناطق تكامل (السوق الداخلية للاتحاد الأوروبي، *NAFTA*، وغيرها) أو البلدان النامية التي أضيف إليها جزء آخر لاتفاق*GATT* عام 1965 لحمايتها الخاصة. تنوع هذه الاستثناءات يضر بالمفهوم الأساسي للتجارة الحرة من ناحية، وذلك من خلال قبول الآثار التمييزية للتكامل الاقتصادي الإقليمي. من ناحية أخرى، من دون هذه البراغماتية (الواقعية)، لن تكون معاهدة *GATT* قد حققت هذه الأهمية (*Senti 1986: 126-110*).

ت) منظمة التجارة العالمية WTO في أزمة؟

كتوجه عام، يلاحظ أن فترة التفاوض بشأن الجولات التجارية - التي من خلالها تصارع الوفود الحكومية للدول الأعضاء من أجل حل توافقي- قد ازدادت من جولة إلى أخرى، في حين أن ناتج المفاوضات يتناقص. تماماً كما كان في وقت سابق متوقعاً ومأمولاً به من نهاية جولة أوروغواي (كان محدداً لها عام 1986 أربع سنوات، وانتهت فقط في ديسمبر 1993وذلك لأن فرنسا عرقلت إبرام الصفقة لسنين طويلة)، مما أدى إلى تأخير جولة التجارة التاسعة الحالية " جولة الدوحة". لقد تم التفاوض على مدى أكثر من عقد من الزمن دون التوصل لنتائج هامة

تُذكر، وقد أعلن بالفعل فشل جولة الدوحة عدة مرات، وبالتالي تنبؤ بنهاية *WTO*. من الواضح أن منظمة التجارة العالمية تقع في أزمة.

مع الحلول التوافقية في المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية *WTO* في بالي في ديسمبر 2013، أعطت حيوية جديدة من المفاوضات المتعلقة بجولة الدوحة. وأحد أكبر الخلافات خلال جولة الدوحة من المفاوضات، التي تسمى أيضاً "جولة الدوحة للتنمية"، هو الانشقاق بين الدول الصناعية والبلدان الناشئة والنامية. وتسعى الدول الصناعية إلى تحسين فرص الوصول لأسواق منتجاتها الصناعية وتقديم خدماتها إلى البلدان الناشئة، في حين تسعى البلدان الناشئة والنامية في المقام الأول إلى فتح أسواق زراعية أوروبية وأمريكية. ومثلت الهند على وجه الخصوص الدفاع عن مصالح البلدان الناشئة والنامية، ودعت إلى توفير ضمانات خاصة لصغار المزارعين المحليين الذين يمثلون جزءاً كبيراً من سكان الهند.

ولم يتمكن المؤتمر الوزاري الذي عقد في نيروبي في ديسمبر 2015 من حل مشاكل جولة الدوحة، ولكنه وافق على تناول مختلف المواضيع الفردية للجولة بنهج جديدة. أحد هذه النهج هو الانتقال من مرحلة تعدد الأطراف الخاصة بجميع أعضاء منظمة التجارة العالمية (التعددية الدبلوماسية) إلى مرحلة عدم تعددية الأطراف (أي هيمنة طرف على آخر) وذلك عن طريق إكمال إبرام الاتفاقات القطاعية، على سبيل المثال *Environmental Goods Agreement* (اتفاق السلع البيئية) أو اتفاق *Information Technology Agreement II*. وفي هذا الصدد، تتفق الدول الأعضاء المهتمة فقط بهذا الاتفاق طواعية على إلغاء الرسوم الجمركية على السلع في القطاعات الفردية (*NZZ 30/07/2016*).

4. التحليل: تقييم العولمة ونموذج التفاوض

وبالرجوع إلى التصنيف في الجزء الوصفي، سنقوم أولاً في الجزء (أ) دمج العولمة تحليلياً حيث يتم تقييمها من وجهة نظر ثلاثة معسكرات كبيرة. في الجزء (ب)، يتم تناول الجزء الثاني من العملية المؤسسية للمفاوضات باستخدام نموذج روبرت بوتنام *Robert Putnams Modell „Two-Level-Game*" كأداة تحليل.

أ) تقييم العولمة

يمكن تقييم العملية أو ظاهرة العولمة بشكل مختلف (انظر ما يلي: *Glenn 2007*):

ترى مجموعة العولميين أن العولمة هي ظاهرة جديدة في تاريخ العالم، حيث تُحرم الدول القومية من خلالها من الاستفادة من الأسواق والشركات الدولية. ويترتب على ذلك أن الدول تفقد أولوية نوعية الجهات الفاعلة في العلاقات الدولية، وظهور جهات فاعلة مهمة جديدة. ولهذا السبب، من الصعب أن يتم إيقاف العولمة من قبل الدولة، وهي تتقدم بطريقة تلقائية إلى حدٍ ما. يرى **المتشككون في العولمة** أن التوسع التجاري والاعتماد المتبادل يشكل استمراراً لتقسيم العمل الدولي الذي ظل قائماً لعدة قرون (انظر الصندوق لآدم سميث أعلاه) ولا يعترفون بأي شيء جديد جوهرياً، بل يعتبرون "العولمة" ككلمة طنانة. وعلاوة على ذلك، إنهم يشكون في أن العولمة يرافقها فقدان السلطة من الحكومات. كانت الدول دائماً مستفيدة وقوة دافعة للتجارة الحرة، وهذا هو السبب في أن تحرير الأسواق المالية لم يكن تلقائياً، بل تم السماح له عمداً من قبل الدولة (انظر فصل الأزمة المالية). ويلاحظون أيضاً أن معظم الأنشطة الاقتصادية تجري حتى اليوم داخل الحدود الوطنية، وأن حجم العولمة مبالغ فيه في هذا الصدد. ويتخذ **المتحولون** موقعاً مركزياً بين المعسكرين السابقين ويجمعون الحجج

من كلا الجانبين. وعلى الرغم من أنهم يواصلون تأييد قدر كبير من الاستقلالية في العمل، إلا أن طبيعتهم تتغير في سياق العولمة. ولكن العولمة ليس لها أنصار ومؤيدين فحسب، بل أيضاً معارضين شديدين بشكل جزئي. منتقدو العولمة يقولون أن بعض وليس جميع البلدان ستستطيع أن تستفيد على قدم المساواة من الزيادة في الترابط المتبادل (*Scholte 2005: 316 et. seqq.*). وبالتالي فإن الثالوث المذكور أعلاه يمثل ميزة كبيرة من العلاقات غير المتكافئة، في حين أن أمريكا اللاتينية وخاصةً أفريقيا ستكون من بين ما يسمى بالخاسرين من العولمة. من الناحية النسبية، ازدادت الفجوة بين الدول الأقل نمواً والدول الصناعية والدول الناشئة الطموحة. ومن الانتقادات الشائعة أيضاً ضد العولمة أنها تشجع الممارسات المؤسسية التي لا تطاق اجتماعياً والتي أنشئت على نفقة الموظفين والسكان (ومن الأمثلة على ذلك مصنع النسيج المدمر في بنغلاديش 2013). غالباً ما يتم التحذير من سياسة الأجور المتدنية في جميع أنحاء العالم، وهو *race to the bottom*. بالإضافة إلى ذلك، يثير انتقاد العولمة فقدان السلطة في الدول القومية - في هذه الحالة فإن نقاد العولمة عادةً ما يكونون عولميين - نظراً لأنه يُخشى أن تفقد أدوات الرقابة السياسية فعاليتها، مما يؤدي إلى تضييق نطاق عمل الدول تجاه الشركات العالمية.

ب) "لعبة من مستويين" (Two-Level-Game)

اقترح *Robert D. Putnam* نموذجاً في مقال *Diplomacy and Domestic Politics: The Logic of Two-Level-Games (1988)* الذي يربط بين وجهتين: المستوى الدولي الذي تجري فيه المفاوضات بين الدول، والمستوى الوطني الذي تتشكل فيه مصالح الدول. هذا النموذج يجعل من الممكن فهم المفاوضات الدولية مثل جولة التجارة العالمية بوصفها تفاعلاً بين هذين المستويين.

الحكومة كعضو مفاوض تنفيذي (*chief negotiator*) هي حلقة الوصل بين المستويين (*Level*). في المستوى 1 (انظر الرسم أدناه) الحكومة أو مسئول المفاوضات هم الذين يتفاوضون على الاتفاقات والعقود (*bargaining*). في الوقت نفسه، يتم الاعتماد على صعيد السياسة المحلية (المستوى 2)، على موافقة الهيئة التشريعية التي يجب أن تصدّق على المعاهدات التي يتم التفاوض بشأنها دولياً قبل أن تصبح سارية المفعول. نتيجة لذلك، يتعين على الحكومة أن تأخذ في عين الاعتبار في المستوى 1، أي من نتائج المفاوضات التي سيتم التفاوض بشأنها في المستوى 2 يمكن التصديق عليها على الإطلاق. مجازياً، يمكن للمرء أن يتصور وجهين للمفاوضين: ينصب التركيز دائماً ليس على المفاوضات نفسها فقط، بل أيضاً على فرص إنفاذ القوانين في "الوطن". المشكلة في المستوى 2 هي أن هذه قرارات عادةً ما تكون فقط بنعم أو لا. تلك النتائج التفاوضية التي لديها فرصة للمصادقة عليها، يوصفها *Putnam* بـ *win-set (Putnam 1988: 438)*. من حيث المبدأ، يجب على كل حكومة أن تكون مهتمة بالحصول على تفويض سخي للمفاوضات حتى يكون ما أمكن *win-set* □□□□□□. كلما تمكنت الدولة من العمل بأكثر استقلالية عن أجهزتها الوطنية للمصادقة (المستوى 2) - وكلما زادت صلاحياتها التنفيذية على السلطة التشريعية والقضائية- كلما كانت قوتها التفاوضية في المستوى 1 أصغر، لأن الدولة تستطيع قبول نتائج كثيرة. بالتالي، إن *win-set* الصغير ب ليس بالضرورة أن يكون سيئاً للدولة وأن يؤدي إلى فشل المفاوضات. في كثير من الأحيان يمكن أيضاً أن تستخدم الـ*win-set* الصغير كوسيلة ضغط وكبطاقة جوكر للتفاوض على المستوى 1. ويمكن للحكومة أن تبرر، بأنها بالفعل ترغب في الاتفاق، لكن النتيجة لن تكون قابلة للتصديق من

قبل المؤسسة الوطنية، وبالتالي لن تكون هناك نتيجة من عملية التفاوض.

شكل 40 (رسم تمثيلي): *Two-level game*

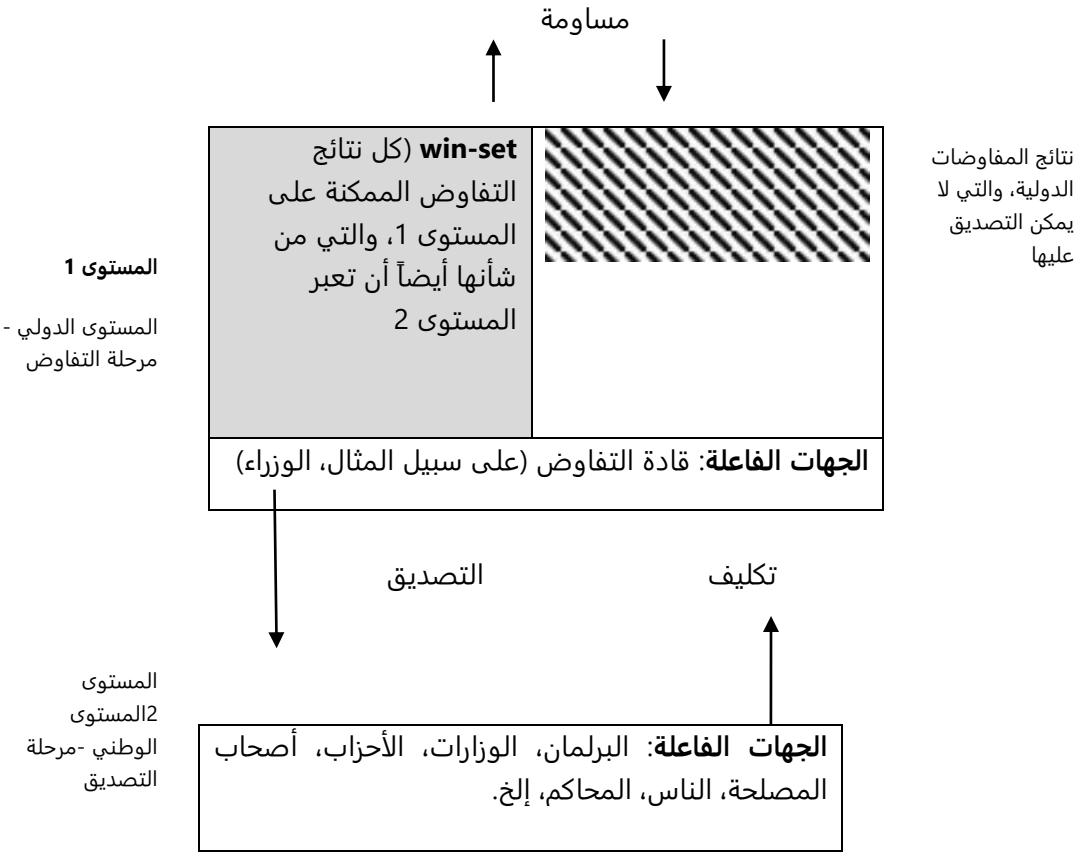

المصدر: المؤلف

إن فشل المفاوضات يمكن أن يكون عمداً أو غير مقصود. ومع ما يسمى *involuntary defection* يكون المقصود هنا هو فشل التصديق على معاهدة تم تمريرها بالفعل من قبل قادة التفاوض في المستوى 1 (*Putnam 1988: 441*). في المستوى الأول، وقّعت الحكومة إبرام العقد بأفضل قدر من المعرفة، ولكن البرلمان الوطني يتسبب بإفشاله في المستوى 2 نظراً لأن الوضع الراهن هو الأفضل وتكلفة الضرر من وجهة نظر البرلمان الموجه نحو السياسة المحلية منخفضة بشكل لا يصدق. الأمثلة الوفيرة على هذا الفشل غير المقصود نجدها في التكامل الأوروبي، حيث رفض المواطنون الفرنسيون والهولنديون في الاستفتاء حزمة معاهدة نهائية مثل المعاهدة الدستورية (انظر الصندوق، الفصل 3، تعميق الاتحاد الأوروبي). ويتوقف حجم *win-sets* وفرص نجاح المفاوضات على الأفضليات وعلى توزيع السلطة وعلى المؤسسات السياسية في مستوى رقم 2:

فكلما انخفضت تكلفة عدم الاتفاق، كلما كان حجم win-set أقل (.ibid 443).
كلما كان معارضي التعاون أقوى (على سبيل المثال، الشعبويون)، كلما كان win-set أصغر.
وإذا كانت أهداف جماعات المصالح "متجانسة" - فقط مقدار نتائج التفاوض هو أمر مثير للجدل (انخفاض التعريفة الجمركية بنسبة 4 في المائة مقابل نسبة 6 في المائة) - وهكذا يمكن للحكومة تحقيق النجاح بإستراتيجية تعزيز بسيطة في المستوى 1 (ibid. 445).
وإذا كانت أهداف جماعات المصالح "غير متجانسة" - الهدف التفاوضي نفسه مثير للجدل (تخفيض التعريفة بنسبة ستة في المائة مقابل المزيد من الحماية لصناعة السيارات) - فإن المفاوضات أكثر تعقيداً، ولكن من المرجح أن يكون win-*set* أكبر (.ibid .445f.).
حزم الحلول (issue linkages) والتي من خلالها يمكن قبول أو رفض قضيتين جوهريتين أو أكثر فقط كحزمة سياسية داخلية؛ سوف تزيد من win-set.
يتوقف حجم win-sets على الهيكل المؤسسي والتفاعل بين السلطات الثلاث للدولة (على سبيل المثال القيود الرسمية: 3/2 أغلبية كقيد التصديق والتحفظات من قبل المحكمة الدستورية) (.ibid .448f).
من حيث المبدأ، يهتم المفاوضون بزيادة *win-set* من خلال تقديم المزيد من الخيارات لشركاء التفاوض (على سبيل المثال، من خلال تقديم "دفعات جانبية" - side-payments) لأن ذلك يزيد من فرصة التوصل إلى اتفاق.

لعبة *Two-Level-Game* هي نموذج مشترك لعرض المفاوضات الدولية ويخدم في نفس الوقت كأساس لتشكيل نظرية أخرى لاحقة.

5. توضيح: الحكومة الدولية الليبرالية

قد أثبتت الحكومة الدولية الليبرالية حسب أندرو مورافشيك *(Andrew Moravcsik 1997-1998)* أنها مناسبة بشكل خاص لتوضيح السياسة التجارية على الصعيدين الوطني والدولي. في الأصل، وضع مورافشيك نظريته، على وجه الخصوص من أجل شرح التكامل الأوروبي، لكن تطلعاته كانت موجهة لشرح أي تعاون حكومي دولي (*Steinhilber 175 :2006*).

أ) الافتراضات

إن خلفية النظرية هي المفهوم التحليلي للحكم الحكومي الدولي، الذي ظهر في منتصف الستينيات كبديل للنظرية الواقعية. وقد برهن ستانلي هوفمان *Stanely Hoffmann* (1966) بأن الركود في التكامل الأوروبي يرجع بشكل خاص إلى القصور الذاتي للدول القومية: لم تسمح مصالحهم الجيوسياسية "الجغرافية السياسية" المختلفة وشهوة السلطة بأي تنازلات في المفاوضات الحكومية الدولية، مما أدى إلى شلل الاتحاد الأوروبي. تولى مورافشيك هذه الفكرة، التي كانت تتعارض مع افتراضات النظرية الوظيفية الجديدة *neofunctionalism* (راجع الفصل 5، تعميق الاتحاد الأوروبي) وطورها كذلك. النقطة المشتركة هنا هي الدولة المُمَثّلة بالحكومة، التي تعتبر الجهة الفاعلة الوحيدة التي تُؤخذ على محمل الجد في النظام الدولي. غير أن الحكومة الدولية الليبرالية تسير خطوة مهمة إلى الأمام من خلال تحديد أهداف الدولة في المفاوضات ("أولوياتها") مع عملية بناء الاهتمامات في المجتمع. وتحقيقاً لهذه الغاية، وضعت نموذجاً للمفاوضات الحكومية الدولية، مثل الجولات التجارية على أنها *Two-Level-Games*. بما أن النَهج يسعى لشرح ظواهر العلاقات الدولية على المستوى الاجتماعي، لذلك ينتمي إلى مناهج -*2nd image* (راجع الفصل مقدمة).

مورافشيك يبدأ حجته بالفرد الواحد، والذي عادة ما يميز المناهج الليبرالية كحساب عقلاني وتجنب المجازفة. الأفراد في أي مجتمع تعددي، ينظمون أنفسهم ضمن مجموعات مصالح من جميع الأطياف، وذلك من أجل ممارسة تأثير كبير على الحكومة (*seqq. et 5 :1992 Moravscik*). لذلك يفترض مورافشيك أن العلاقات الدولية

يتم تشكيلها في نهاية المطاف من قبل الأفراد والجماعات الاجتماعية الخاصة و (مثل النقابات أو الجمعيات). يحاول هؤلاء تنفيذ أفضلياتهم داخل الدولة وفي المحيط الدولي ويسعون لتحقيق الازدهار المادي والإيديولوجي. إن تعريف مصالح هؤلاء الفاعلين الاجتماعيين له أهمية مركزية في النظرية الليبرالية. يحدد الأفراد والجماعات الاجتماعية مصالحهم بشكل مستقل عن السياسة ويحاولون تحقيقها في التبادل السياسي وفي شكل عمل جماعي. يوجد طريق طويل من فرضية الأهداف الخاصة للأفراد إلى نتائج المفاوضات الدولية ، وبالتالي فإن النظرية توفر ثلاث خطوات: نظرية ليبرالية لتشكيل الأفضلية الوطنية (*I*)، تحليل للمفاوضات الحكومية الدولية (*II*) فضلاً عن التشكيل المؤسسي في النظام الدولي (*III*).

شكل 41 (رسم توضيحي): نموذج من ثلاث خطوات في الحكومة الليبرالية الدولية

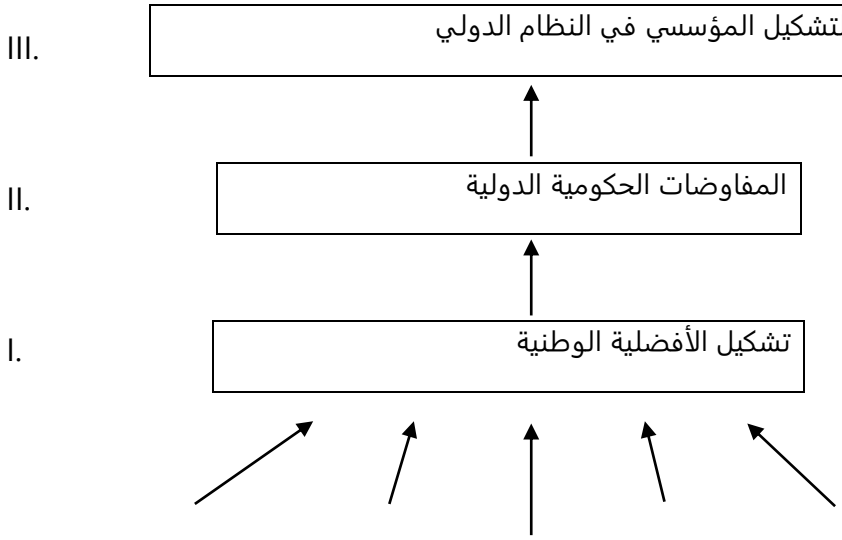

افتراضات النظرية: أفراد عقلانيون لا يميلون للمخاطر + تعددية مجتمعية

المصدر: المؤلف

العنصر الرئيسي في هذه العملية *bottom-up* هو تشكيل الأفضلية الوطنية (*I*). كيف نصل لتكوين إرادة مجتمعية داخلية للأفضليات الوطنية؟ تولد الأفضليات الوطنية من التفكير في التكاليف والفوائد من جانب الجهات الفاعلة المحلية المهيمنة وتعكس مصالح معينة. يعزو مورافشيك أساساً تشكيل الأفضليات الوطنية نتيجة لتأثير المجموعات المحلية الأكثر أهمية، والتي تتألف من منتجين من قطاعات مختلفة، مثل الصناعة والزراعة والخدمات، القادرين على التعامل مع المجموعات الأضعف، مثل المستهلكين ودافعي الضرائب.

يعتبر هذا الضغط الذي يمارسه المنتجون بالنسبة لمورافشيك المصدر الرئيسي لصياغة الأفضليات الوطنية. من خلال القيام بذلك، تتمتع مجموعات الضغط تلك بمزيد من فرص النجاح التي تبقى مصالحها مركزة ومكثفة ومصوّغة بشكل واضح (*Moravscik 1998: 36*). كلما كانت الفائدة أكثر تحديداً، وكلما كانت مجموعة المصالح أصغر وكلما كان أساسها المالي أقوى، زادت قدرتها السياسية وإمكانية وصولها إلى القرارات الحكومية (*Steinhilber 2006: 178f.*).

ويؤخذ بعين الاعتبار في هذا الصدد دور الدولة الثانوي. في المفهوم الليبرالي للسياسة الداخلية الدولة ليست لاعباً فاعلاً، بل مجرد مؤسسة تمثيلية،

> *"transmission belt (...) constantly subject to capture and recapture construction and reconstruction by coalitions of social actors"* (Moravscik 1997: 518)

من خلال الـ *transmission belt* تصبح الأفضليات والقوة المجتمعية للأفراد والجماعات سياسة الدولة. يمكن فهم العلاقة بين الحكومة والمجتمع من خلال نموذج *principal-agent*-الذي يوضح التشكيل الليبرالي لأفضليات الدولة: في هذا السياق، يتعلق الأمر عند ذكر *principal* بما يسمى الكيان المتعاقد الذي ينقل المسؤولية إلى *agent* وكيله ، شريطة أن يتصرف هذا الأخير في مصلحة الموكّل. الأساسيات *principals* المجتمعية تفّوض (أو تُقّيد) السلطة التابعة للوكلاء *agents* الحكوميين (*Moravscik 1993: 483*).

إذا كان العمل الخاص لا يستطيع تحقيق هدف معين وحده، يتجه الأفراد نحو الدولة. بالتالي فإن أفضليات الدولة تتشكل بالضغط الاجتماعي الذي تنقله المؤسسات والممارسات التمثيلية. تتميز "أفضليات" الدولة بوضوح بأنها مصطلح منهجي "للاستراتيجيات" و "التكتيكات" الوطنية. عند مورافشيك، تشمل الأفضليات *set of fundamental interests*، التي تُحدد بشكل مستقل عن استراتيجيات الجهات الفاعلة الأخرى، بالتالي فهي توضع بين التفاعلات السياسية الدولية والمخاطر الخارجية والحوافز والتلاعب والتكتيكات الأخرى. على النقيض، فإن الاستراتيجيات والتكتيكات هي *policy options* محددة فقط فيما يتعلق بمواقف الأطراف الفاعلة الأخرى (*Moravscik 1997: 519*).

تلك الأفضليات، التي سادت على المستوى الوطني يتم استيعابها من قِبل الحكومة ثم يتم الإعراب عنها على الصعيد الخارجي كأولوية الدولة. الاهتمام الرئيسي للحكومة في هذه الحالة هو الحفاظ على السلطة، وبالتالي إعادة انتخابها. في المجتمعات الديمقراطية، من الضروري دعم جمعيات واسعة من الناخبين والأحزاب وأصحاب المصلحة، إلخ، وهذا هو السبب في أنه يمكن الافتراض أن الحكومة تجعل نتيجة تشكيل الأفضلية تصب في صالح سياستها. هذه الأفضليات مرتبطة بالقطاع الاقتصادي ومشاكله; في مجال السياسة الزراعية، على سبيل المثال، فهي تعكس حسابات التكاليف والإيرادات (تكلفة العمليات الحسابية) وموازين القوى للمنتجين والمستهلكين الزراعيين، وتبعاً لذلك ايضاً تعكس أفضليات جماعات المصالح السائدة اقتصادياً في مجال سياسة الطاقة. وفقاً لافتراضات النظرية، تلعب الحكومات دور *gate-keepers* للقوى المحلية الذي يتوسط بين أفضليات السياسية المحلية والأطراف الدولية الفاعلة.

في المفاوضات الحكومية الدولية ، فإن الحكومات ملزمة بمصالحها الجوهرية فقط، وبالتالي تعمل بشكل مستقل في أنشطتها وقراراتها على الساحة الدولية (*Moravscik 1998: 23*). كيف تسير هذه المفاوضات الحكومية الدولية الآن؟ أفضليات الدول الوطنية هي مركز الأحداث. وإن فرضها في عملية *bargaining-process* سيؤدي إلى فرض تكاليف إضافية على دول أخرى أو تحقيق إيرادات إضافية. ويطلق على النظرة العامة لهذه التكاليف والإيرادات المؤجلة "الترابط السياسي". *policy interdependence*. على ما إذا كانت تفضيلات الدولة تنسق أو تتقارب أو تتباعد، تكون فرص النجاح لِ *win-set* كبيرة، صغيرة أو صفر (*Schieder 2010: 197*). ما هي العوامل التي تؤثر أيضاً على نتائج المفاوضات؟ أولاً، **مراكز القوى** النسبية للحكومة تلعب دوراً في هذا الإطار (*Moravscik 1998: 7*): كلما قل اعتمادها على نتيجة مفاوضات إيجابية في مجال سياسي محدد، زادت قدرتها التفاوضية. إذا كان أصحاب المصالح الوطنيون الأقوياء إيجابيين، فإن الضغط الاجتماعي على الحكومة يكون مرتفعاً، وبالتالي تصبح قوتها التفاوضية منخفضة. ووفقاً لذلك، تجد الحكومة نفسها مضطرة بحسب الظروف أن تُحفّز دولاً أخرى- التي لا تحظى باهتمام كبير في التوصل إلى اتفاق- من خلال *side-payments* من أجل التوصل إلى اتفاق. وهناك خيار آخر يتمثل في توحيد مجالات السياسات المختلفة (*linkage politics*) بطريقة تتيح خلق مزايا للجميع (انظر أيضاً التحليل تحت بند 4). من الأمثلة المعروفة على ذلك معاهدة روما في المجموعة الأوروبية عام 1958، التي جمعت مجتمع يتناول إنتاج أو استخدام الطاقة الذرية (ميزة فرنسا) مع سوق مشتركة (ميزة ألمانيا). أخيراً لا تزال هناك إستراتيجية الحوافز السلبية لتهديد دولة معاندة با ستبعادها من

المفاوضات(*Moravscik 1991: 46*).[88] إذا تحققت نتيجة المفاوضات، سوف تظهر مشكلة ثانوية ألا وهي: كيف يمكن ضمان تنفيذ نتائج المفاوضات بشفافية والالتزام بها؟ هذا السؤال متعلق بالحل المؤسساتي الصائب (*institutional choice*). يأتي **التشكيل المؤسسي في النظام الدولي** ل *bargaining-process* ويعكس إرادة الدول الوطنية. من وجهة نظرهم، من الضروري وجود مؤسسة تضمن نتائج المفاوضات بشكل دائم والكشف عن أي حالة عدم التزام محتملة ومعاقبتها (انظر القسم 5 المؤسسات الدولية). إن الدول الوطنية "تجمع" وتفوض فقط جزء من سيادتها لهذه المؤسسة الجديدة، التي تعد ضرورية لضمان (*credible commitments*) مصداقية التزاماتهم (*Moravscik/Nicolaides 76: 1999*). يمكن أن تكون هذه المؤسسات- وفقاً للحالة ومجال السياسات- لجان خبراء، ومحاكم عدل، وحتى لو وصل الأمر لوكلاء دوليون مثل المفوضية الأوروبية.

ب) تطبيق النظرية

في مجال السياسة التجارية لدى الدول مصالح مختلفة، ويرجع ذلك إلى عمليات تشكيل الأفضليات المختلفة في البلدان. في حين أن البلدان الصناعية تسعى في الغالب إلى أسواق حرة في مجال السلع الاستهلاكية والسلع الرأسمالية، فإن العديد من البلدان النامية تخشى من وضع المنافسة هنا لأن شركاتها لن تكون قادرة على تحمل الضغوط التنافسية. على عكس ذلك، فإنها ترغب في فتح الأسواق الزراعية في دول كاليابان والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية. لكن جماعات الضغط المنظمة بشكل جيد في هذه البلدان تسعى إلى ضمان عدم فتح هذه الأسواق. العدد الهائل من المفاوضين والمواقع النسبية المختلفة جداً للسلطة - *complex policy interdependence* - تجعل عملية التفاوض صعبة للغاية ولا يُترك أي مجال لاتخاذ قرارات شفافة وعقلانية. في ظل هذه الخلفية، يمكن تفسير *institutional choice* فيما يتعلق بمنظمة التجارة العالمية *Dispute Settlement Mechanism* في جولة أوروغواي: إجراءات عقابية خاصة ب *DSM* ومحددة من قبل خبراء، وهي إجراءات شفافة ومستندة على أسباب موضوعية وتضمن كذلك الالتزام بالتحرر وإمكانية مكافحة الحواجز غير الجمركية بشكل فعال.

بالنسبة للحصار المفروض على عملية التفاوض في جولة الدوحة، كان الموقف الهندي واضحاً بهذا الخصوص. وتميز بموقف حمائي لحماية صغار المزارعين وقطاعات معينة من الصناعات، مثل المنسوجات والجلود، مع عدم إعطاء أولوية تذكر لفتح أسواق السلع الصناعية (*Narlikar 2006: 72*). دعت الهند في جولة الدوحة إلى *Food Security Box* لتمكين البلدان النامية من حماية إنتاجها الزراعي ولضمان الأمن الغذائي للفئات السكانية الأكثر فقراً (*WTO 2001*). في عملية بناء الأفضلية الهندية لم تكن للجمعيات الصناعية، ولا للمراكز البحثية، ولا أيضاً للمنتجين في القطاع الزراعي أي تأثير يذكر، حتى تسود المصالح الحمائية المنتشرة لملايين صغار المزارعين في جولة التجارة العالمية. نتيجة لذلك، فإن *win-set* فارغة وبالتالي فشلت كل المحاولات المبذولة لاستكمال جولة الدوحة لغاية الآن.

6. التوقعات

من خلال تنازلات لصالح الهند تم التوصل إلى تسوية جزئية في بالي عام 2013. غير أن ذلك اقتصر على إزالة بعض الحواجز البيروقراطية أمام الواردات ومنح المزايا التجارية للبلدان النامية في القطاع الزراعي وذلك من خلال إلغاء دعم الصادرات والدعم المالي الإضافي لصالح أقل البلدان نمواً بفضل تحسين فرص الوصول إلى أسواق البلدان الصناعية والأسواق الناشئة. بيد أن الحل التوفيقي أقل شمولا مما كان مأمولاً به، ولا يمثل سوى خطوة صغيرة فيما يتعلق باختتام جولة الدوحة:

88 يمكن أن يعني الاستبعاد لتكاليف الفرص العالية، راجع. 5 - المؤسسات الدولية.

"لقد أوضحت الهند وكوبا وفنزويلا وبوليفيا ونيكاراغوا في بالي عن حجم ممارسة الابتزاز حينما يكون عندما يطبق مبدأ الإجماع. ومن الطبيعي أن هناك ثمن ثابت للتخلص من هذا الابتزاز ومن هذا الحصار. العثور على مزيد من التنازلات والتسوياتفي المستقبل لن يكون أرخص، بل سيكون أكثر تكلفة بالتأكيد . (...) إذا أخذنا بمبدأ "كل شيء أو لا شيء"، بمعنى أنه لا يمكن فصل القطاعات أو المواضيع عن بعضها البعض، بل إن جميع الملفات يجب أن تُحسم في تصويت نهائي واحد، وطالما يوجد بلد واحد يمكن أن يعيق كل شيء -حتى لو بقية الدول كانوا متفقين- ستفقد *WTO* منظمة التجارة العالمية ارتباطها ومسارها بالواقع. ولأن الذهاب إلى اتخاذ إجراء يتطلب موافقة الأغلبية عليه بالإجماع، لذلك لن يتغير أي شيء بهذا الخصوص (*Staubhaar 2013*).

ستكون مرحلة الانتقال من التعددية الدبلوماسية بشكلٍ متساو إلى مرحلة هيمنة طرف على آخر (التفاوض الطوعي بشأن مجموعة صغيرة في مجالات محددة)، مثلما حدث عندما تم إبرام اتفاق السلع البيئية أو اتفاق تكنولوجيا المعلومات، إجراءً أوليا لتخفيف الإطار الجامد والمتراجع لجولة الدوحة، وتتيح صيغة أكثر مرونة لصنع القرار وإحراز تقدم في المواضيع والقطاعات المختلفة. بالنسبة لمستقبل التجارة العالمية ومع مراعاة الاتفاقات التجارية الإقليمية يلاحظ أن نوعية هذه الأنشطة قد تغيرت، وينبغي أن تسير المفاوضات بمزيد من القيمة والفائدة. لم تصبح الموضوعات أكثر شمولاً فحسب، بل تغير الاتجاه أيضاً:

> *" The old world of trade was a world where production systems were national and where obstacles to trade were about protecting domestic producers from foreign competition. By contrast, the new world is a world where production is transnational along global supply chains of goods and services and where obstacles to trade are about protecting the consumer from risks. We are not yet totally out of the old world, we are not totally yet in the new world; we are somewhere in between. We are moving from the administration of protection – quotas, tariffs, and subsidies – to the administration of precaution – security, safety, health and environmental sustainability."* (2015 Lamy)

يرافق مبدأ الاحتياط هذا فهم مختلف للمخاطر، تبعاً للسياق المجتمعي. ولذلك فإن التفاوض في ظل أجواء من التوتر سيكون أكبر تحد للاتفاقات التجارية القادمة.

7. التقييم

تعتبر نظرية الحكومة الدولية الليبرالية واحدة من أكثر النظريات تطوراً، وتعد نظرياً الأكثر تمرساً في المدرسة النظرية الليبرالية. إن افتراضاتها الواضحة والعملية ذات الخطوات الثلاث المرافقة لها والتسمية الواضحة للعوامل، تجعل منها نظرية ذات صرامة عالية. وقد تلقت الانتقادات لقيمتها التفسيرية في المقام الأول وخصوصاً لأنها- بوصفها نظرية حكومية دولية- صاغت المطالبة بإعلان المؤسسة العالمية الوحيدة، وهي الاتحاد الأوروبي. مثلها كسائر النظريات الليبرالية الأخرى، فإنها تفترض مصالح محددة مسبقاً، يمكن تنفيذها – *bottom-up* – وتأكيد ذاتها في المجتمع ومن ثم في المفاوضات. ولكن لماذا لا تنظم جماعات المصالح القوية نفسها بشكل خفي، كما هي الحال في القضية الهندية؟ كما أن هناك أيضاً إشكالية تطفو على السطح عندما تتغير المصالح مع مرور الوقت، وربما أيضاً عن طريق الضغط من الخارج (*top-down*).

لماذا وافقت الهند إذن على بضعة تنازلات ثانوية في بالي؟ إن الجهات الفاعلة الدولية مثل *NGOs* المنظمات غير الحكومية والشركات العاملة على الصعيد العالمي لا تعتبر ذات أهمية تتجاوز البناء التفضيلي داخل المجتمع. فيما يتعلق بنقاط الانتقاد الأخيرة، قد تكون التفسيرات الإصلاحية الاجتماعية أكثر ملاءمة. وينطبق

الشيء نفسه على سياسات الحصار الأطول للدولة القومية، التي تفترض الطابع "غير العقلاني" لأنها تضر البلد أكثر مما تنفعه (*Stahl 2006: 145-190*).

8. توصية العمل

توصية العمل الخاصة بالنظرية تعد بالنسبة للسياسيين محدودة للغاية، لأن النظرية لم تعطهم سوى دور حارس البوابة *gate-keeper* . في حين أن الحكومة لا تزال لديها استقلالية كبيرة نسبياً في *Two-Level-Game*، فإنها تصبح في الحكومية الدولية الليبرالية مجرد ناقل للتفضيلات الاجتماعية المهيمنة السائدة. وعلى أية حال، في الخطوة الثانية، يمكن لها في عملية التفاوض *process*, *bargaining* زيادة وتوسيع ال *win-set*, من خلال حزمة الحلول وعمليات الدفع الجانبية ,*side-payments* . وفي الخطوة الثالثة، ستعمل أيضاً بطريقة عقلانية بحتة، ولن توافق على أي نقل للسيادة إلى مؤسسة ليست ضرورية على الإطلاق لضمان نتائج المفاوضات.

المسرد

الحواجز التجارية غير الجمركية
مبدأ عدم التمييز
مبدأ الأمة الأكثر تفضيلاً most favored nation principle
العولمة، العولمانيون ، المتشككون، المتحولون
لعبة ذات مستويين Two-Level-Game
انشقاق لا إرادي involuntary defection
قضية الارتباط issue linkage
ترابط السياسات policy interdependence
تشكيل الأفضليات الوطنية
Bargaining المساومة
التزامات ذات مصداقية credible commitments
الليبرالية الراسخة embedded liberalism
win-set
المدفوعات الجانبية side-payments
الحكومة الدولية
اختيار مؤسسي institutional choice

أسئلة التدريب

- ناقش توصيات العمل السياسية المختلفة من أجل "إدارة" التنظيم التجاري العالمي وفقا لتقييم العولمة (4 أ)!
- إذا طبق المرء نظرية Putnams Two-Level-Game (4b) على التجارة الخارجية للاتحاد الأوروبي، فإن Two-Level-Game سيصبح منها Three-Level-Game

1. تشكيل أفضلية وطنية،
2. bargaining في الاتحاد الأوروبي من خلال ولاية التفاوض داخل الاتحاد الأوروبي
3. bargaining مساهمة الاتحاد الأوروبي مع الدول الأخرى). ما هي العواقب والآثار المترتبة على التمثيل الخارجي للاتحاد الأوروبي؟

- يتحدث العديد من المحللين اليوم عن "أزمة المؤسسات الدولية". كيف ينشأ هذا من منظور الحكومة الدولية الليبرالية؟
- سؤال يطرح نفسه: حاول انتقاد النظام التجاري العالمي بمساعدة حجج خصوم العولمة (انظر 4.) ونظرية غرامشي الجديدة Gramscian ((للمزيد انظر الجزء 5 من الفصل الأزمة المالية).

ينصح بمشاهدة فيلم: *Stuart Townsend،Battle in Seattle (2007)* [فيلم روائي]

في عام 1999، لم يجتمع فقط وزراء الاقتصاد والمشاركين الآخرين في مؤتمر *WTO* في سياتل، ولكن اجتمع أيضاً المتظاهرون الذين يرغبون في جذب الاهتمام بشكل سلمي. ي يظهر الفلم كيف ينتج عن المظاهرة السلمية صراعاً عنيفاً بين الشرطة والمتظاهرين. نجوم الفلم تشارلز ثيرون، راي ليوتا وتشانينج تاتوم، الفيلم يميل في طبيعته إلى أفلام الحركة الوثائقية أكثر من كونه فلما من النوع الهوليوودي الفرح *feel-good*. *Ray Liotta and Channing Tatum،Charlize Theron* .

نص مقترح حول تطوير منظمة التجارة العالمية / *WTO*

Milner, Helen (2013): International Trade. In: Carlsnaes, Walter/Risse, Thomas/Simmons, Beth (Ed.): Handbook of International Relations. London: SAGE Publications Ltd., pp. 720–746

نص مقترح لهذه النظرية

Steinhilber, Jochen (2006): Intergouvernementalismus. In: Bieling, Hans-Jürgen/Lerch, Marika (Ed.): Theorien der europäischen Integration. Wiesbaden: VS Verlag für Sozialwissenschaften, pp. 91–116.

النص الأصلي للنظرية

Moravcsik, Andrew/Schimmelfennig, Frank (2009): Liberal Intergovernmentalism. In: Wiener, Antje/Diez, Thomas (Ed.): European Integration Theory. Oxford: Oxford University Press, pp. 67–87.

المراجع الأخرى المستخدمة

NZZ (13/07/2016): Kapp, Jean Pierre (2016): Aufbruchstimmung bei der WTO. Available online at: http://www.nzz.ch/wirtschaft/wirtschaftspolitik/welthandel-aufbruchstimmung-bei-der-wto-ld.105414 [last access: 10/12/2016]

Glenn, John (2007): Globalization: North-South Perspectives. London: Routledge.

Hoffmann, Stanley (1966): Obstinate or Obsolete: The Fate of the Nation State and the Core of Western Europe. In: Daedalus vol. 95: no. 3, pp. 862–915.

Jackson John H. (2002): The World Trading System: Law and Policy of International Economic Relations, 2nd ed., Cambridge, Massachusetts: MIT Press.

Lamy, Pascal (2015): Looking Ahead: The New World of Trade. Brussels: European Centre for International Political Economy (ECIPE).
May, Bernhard (1994): Die Uruguay-Runde. Verhandlungsmarathon verhindert trilateralen Handelskrieg. Arbeitspapiere zur internationalen Politik; vol. 86. Bonn: Europa-Union.
Moravcsik, Andrew (1991): Negotiating the Single European Act. In: Keohane, Robert/Hoffmann, Stanley (Ed.): The new European community. Decision Making and Institutional Change. Oxford: Westview, pp. 41–84.
Moravcsik, Andrew (1992): Liberalism and International Relations Theory; The Center for International Affairs, Working Paper No. 92-6, Harvard University.
Moravcsik, Andrew (1993): Preferences and Power in the European Community: A Liberal Intergovernmentalist Approach. In: Journal of Common Market Studies, vol. 31, no. 4, pp. 473–524.
Moravcsik, Andrew (1997): Taking Preferences Seriously: A Liberal Theory of International Politics. In: International Organization, vol. 51, pp. 513–553.
Moravcsik, Andrew (1998): The Choice for Europe. Social Purpose & State Power from Messina Maastricht. Ithaca, NY: Cornell University Press.
Moravcsik, Andrew/Nicolaides, Kalypso (1999): Explaining the Treaty of Amsterdam: Interests, Influence Institutions. In: Jounal of Common Market Studies vol. 37, no. 1, pp. 59–85.
Narlikar, Amrita (2006): Peculiar Chauvinism or Strategic Calculation? Explaining the Negotiating Strategy of a rising India. In: International Affairs, vol. 8, 1, pp. 59–76.
Putnam, Robert D. (1988): Diplomacy and Domestic Politics: The Logic of Two-Level Games. In: International Organization , vol. 42, no. 3, pp. 427–460.
Rode, Reinhard (2001): Weltregieren durch internationale Wirtschaftsorganisationen. Halle: rr Verlag.
Ruggie, John Gerard (1982): International regimes, transactions and change: embedded liberalism in the post-war economic order. In: International Organization, vol. 36, no. 2, (Spring), pp. 195–231.
Schiede, Siegfried (2010): Neuer Liberalismus. In: Ibid./Spindler, Manuela (Ed.): Theorien der Internationalen Beziehungen. Opladen: Verlag Barbara Budrich, pp. 187–222
Scholte, Jan Aart (2005): Globalization. A critical introduction, Second edition, Houndmills: Palgrave/Macmillan.
Senti, Richard (1986): GATT. Allgemeines Zoll- und Handelsabkommen als System der WelthandelsordnungZürich: Polygraph. Verlag.
Stahl, Bernhard/Lütticken, Florian (2007): Welthandelsorganisation. In: Schmidt Siegmar/HellmannGunther/Wolf, Reinhard (Ed.): Handbuch zur Deutschen Außenpolitik. Wiesbaden: VS Verlag Sozialwissenschaften, pp. 789–801.
Stahl, Bernhard (2006): Frankreichs Identität und außenpolitische Krisen. Verhalten und Diskurse im KosovoKrieg und der Uruguay-Runde des GATT, Nomos.
Staubhaar, Thomas (2013): Bali ist kein Neuanfang, sondern das Ende der WTO. In: Die Welt am 09/12/2013 Available online at: http://www.welt.de/wirtschaft/article122726072/Bali-ist-kein-Neuanfang-sondern-dasEnde-der-WTO.html [last access: 10/12/2016].
Woyke, Wichard (2011): Handwörterbuch Internationale Politik, Opladen: Verlag Barbara Budrich.
WTO: World Trade Report 2013. Genf: WTO Publications.
WTO (2001): Negotiations on WTO Agreement on Agriculture: Proposals of India in the areas of Food Security Market Access, Domestic Support, and Export Competition (15 January 2011), G/AG/NG/W/102 Special Session, Committee on Agriculture.

المبحث الثاني: رفاهية العالم: الأزمة المالية

شارك في العمل: Manuel Iretzberger

1. المقدمة: أيسلندا : إفلاس بلد غني

أشار الرئيس الأيسلندي بمناسبة الاجتماع الأوروبي لعلماء السياسة إلى العلاقة بين السياسة والاقتصاد قائلاً:

> *"[I]n October 2008, Iceland became one of the first countries to be hit by a financial tsunami rooted in the fundamental fallacy that the market should reign supreme, that economics mattered more than politics. Within a few months, the collapse of our financial institutions came to threaten the stability of our democratic system and the cohesion of our society. There were protests and riots; the police had to defend the Parliament and the Prime Minister's Office. The inherent balance of our well-established republic was suddenly in danger. Iceland had been one of the most peaceful and harmonious societies in the world. Yet the failure of the market system threatened the survival of our political and social order. It brought us close to collapse, a possibility which in the previous decades had been almost ignored by established leaders in economics and political science alike. (...) The government resigned in the early weeks of 2009, a minority cabinet was formed and parliamentary elections called to enable the nation to choose a new assembly. The leadership of the Central Bank and the Financial Supervisory Authority was replaced; a special prosecutor appointed to seek out those who had broken the law and within a year that Office had become the largest judicial entity in our country. (...) Our experience thus illustrates the crucial linkage between the economy and the state, between democracy and the free market. Which should be paramount in the resurrection of our societies: Economics or politics? This is the question which the recent financial crisis has brought to the forefront. It can no longer be evaded. There is simply too much at stake, as we saw in a nutshell here in Iceland and can almost every day be witnessed somewhere in Europe."* (2011 Grimsson)

2. السؤال الرئيسي: كيف تؤثر نتائج العولمة على السياسة؟

3. الوصف: الأزمة الاقتصادية منذ عام 2007[89]

يتناول هذا الوصف بالأزمة الاقتصادية منذ عام 2007، والتي بدأت خريف هذا العام في أسواق العقارات في الولايات المتحدة الأمريكية وانتقلت بعد ذلك إلى الأسواق المالية الدولية وحتى إلى الاقتصاد العالمي. تُعتبر الأزمة الاقتصادية جزءاً من قضية العولمة ـ أو بالأحرى ـ كأحد تأثيراتها الجانبية الغير مرغوب بها. لقد وردت بعض وجوه العولمة في الباب "نظام التجارة العالمية". يمكننا القول أنّه في حالة الأزمة، هناك العديد من المناطق المتداخلة التي يمكن فهمها في رسم صورة سوق العقارات: سوق العقارات، القطاع ما بين البنوك، السوق الاستثماري واقتصاد السلع. بالنسبة لسوق العقارات يتفاعل مشتري البيوت والبنوك فيه، أما ما يخص القطاع ما بين البنوك فتزوّد البنوك بعضها البعض بالسيولة، بينما يُستثمر في السوق الاستثماري بخدمات مالية كالصناديق الاستثمارية المالية، وتُمنح مؤسسات الاقتصاد العيني بقروض من البنوك لأجل استثماراتها. هناك عوامل كثيرة تسبب للأزمة المالية ،سنقدمها من خلال القطاعات المتنوعة كما في الرسم البياني التالي.

شكل 42 (رسم توضيحي): سوق العقارات

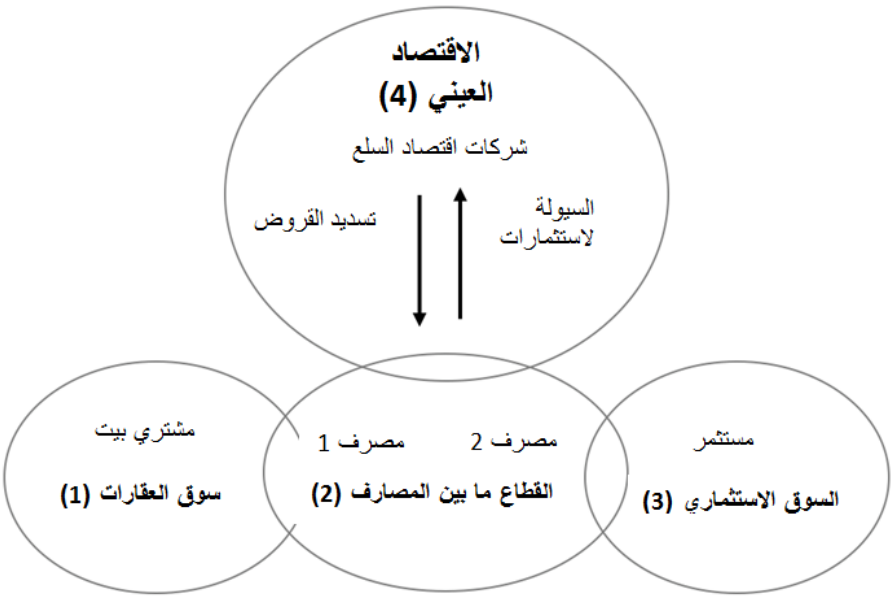

المصدر: المؤلف

89 هذا الملخص مبني على Sinn (2009) حيث أقتبس العرضان التاليان من كتابه.

سوق العقارات (1)

بدأت الأزمة بالتزايد المستمر لأسعار العقارات التي استدان المشترون لأجلها من البنوك. من أهم الأسباب لهذا التزايد هو تخفيض البنك الاحتياطي الفدرالي والبنك المركزي الأمريكي فائدة الاقتراض عقب أزمة *dotcom* في سياق"الاقتصاد الجديد/*New Economy*"[90] عام 2000، وذلك لترغيب المشترين بالاقتراض. جرى تساهل في إقراض الأشخاص الذين لا يملكون ضمانات مالية كافية، خاصةً في سوق البيوت. بعد ذلك تم شراء الكثير من العقارات عن طريق القروض، حيث أخذت البنوك رهناً على البيت كضمان. وإضافةً إلى ذلك استطاع المشتري الحصول على خصومات ضريبية، ما جعل الطلب أكثر ازدياداً، لأنّ السكن في بيت خاص يتخذ مكانة مميزة اجتماعياً في الولايات المتحدة الأمريكية. كذلك مالَ "القانون ضد الفقر" إلى هذا الاتجاه، والذي صدر عام 1995 خلال رئاسة كلينتون، لكي يُفتح عرض القروض أيضاً لشرائح أقل رفاهيةً بين السكان، ولكنّ هذه الإجراءات جعلت الديون الخاصة ترتفع أكثر. لنذكر كنقطة أخيرة القروض الاستهلاكية، مثلاً لفرش بيوت جديدة أو لشراء سيارة أو جهاز تلفزيون، التي أعطتها البنوك لمشتري العقارات زيادةً على مبلغ الرهن، ما عززت حدة مشكلة الديون. وبالجملة، ساهمت كل هذه الظروف في تسجيل قروض في سجلات بنوك أمريكية كثيرة، ناتجةً عن صفقات عقارات خاسرة، وتسمّى بالرهانات العقارية (*sub-prime mortgageloans*).

شكل 43 (رسم بياني) : قروض رهنية منقضية في سوق العقارات (من الربع السنوي الأول في عام 1998 إلى الربع السنوي الرابع في عام 2008)

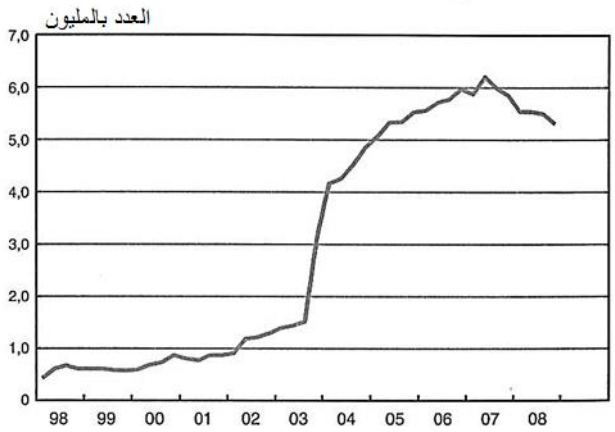

المصدر:123 :2009 *Sinn*

القطاع ما بين البنوك و السوق الاستثماري (2 + 3)

لا تشكل أساساً هذه القروض وحدها (دون عوامل أخرى) خطراً كبيراً على النظام المالي في مجمله، لأنه غالباً ينقَذ البنك من الإفلاس بسبب التغطية الكافية برأس مال مملوك للبنك، حتى في حالة عدم تسديد الديون. وعلاوةً على ذلك، لا يؤدي إفلاس بنك من البنوك إلى خطر على الاقتصاد بأسره، لو لم تتعطل آليات الضمان

90 يطلق المصطلح على شركات تخصصت بما يسمى ب "القطاعات المستقبلية" التي كان تشكيلها مقروناً بتطور الإنترنت (يعبر الاختصار "dotcom" عن صيغة لاحقة لكلمة ".com" عند كثير من مواقع الإنترنت)، لكن بسبب التوقعات غير الواقعية استُثمر كم هائل من الأموال، مما كون "فقاعةً" تفجرت بالنهاية.

هذه. إنّما توزّعت مخاطرة بنوك معينة على كل البنوك بدون شفافية، بحيث تكاثرت طلبات فردية في قطاع البنوك (أي طلبات لتسديد القروض) و بالتالي حُولت إلى أوراق مالية في سياق توثيق الرهان تم تداولها في السوق المالي. الفكرة وراء ذلك هي تقليل مخاطر الخسارة الفردية، لكي تختلط بمخاطرات أخرى، وهو عادةً مألوفة تُجريها مثلاً شركات إعادة التأمين، لتؤمن مخاطرات ضخمة فردية كمفاعلات نووية أو سدود. ما أدى إلى أن تتأزم الأوضاع هو اختلاط وتراكم مخاطرات مرتفعة منفردة، ثم بعد ذلك بيعها لمشتري آخر (يُطلق على هذه الصفقات "سندات بضمان رهن عقاري" *Collateralized Debt Obligations CDO*). هكذا انتشرت الأوراق "الفاسدة" من سوق عقارات الولايات المتحدة إلى القطاع المصرفي بمجمله وازدادت قيمتها، ما دامت أسعار العقارات بالتزايد والسوق مزدهرة. معظم هذه الأوراق المحفوفة بالمخاطر كانت في ملك بنوك دولية، بسبب توقع إيرادات عالية[91].

ولكنّ هذه الإيرادات أحدثت ضغطاً تنافسياً شديداً ، كانت تخشى البنوك من انسحاب مستثمريها، لو لم يستثمر في هذه الأوراق. ولّدت الأسهم الرخيصة ـ أعني أسعار الفائدة المنخفضة ـ بيد البنوك المركزية رغبة قوية لدى البنوك بأن تأخذ قروضاً بنفسها لتشتري بها رهانات موثقة. يعمل الفرق بين الفوائد للقرض الذي أخذه البنك ومعدل العائدات من الأوراق العقارية كزر يفعِّل ارتفاع ضغط ديون البنوك وانخفاض تمويلها برأس مال مملوك[92]. ومع تزايد معدل العائدات المرتفعة على البنوك التي عملت بهذه الطريقة يزداد ـ بسبب قضية المستثمرين المذكورة ـ الضغط على البنوك السليمة التي اكتفت حتى ذلك الوقت بإيرادات متواضعة نسبياً. بعد ذلك، ارتفعت مكافآت المدراء الإضافية الذين شجعواالزبائن بعقد صفقات الرهانات العقارية الرابحة التي تكون في نفس الوقت محفوفة بمخاطر شديدة، وذلك طمعا في المكافآت.

وأخيراً نخص دور وكالات تصنيف القدرة الائتمانية بالذكر والتي كانت وظيفتها مبدئياً أن تقيّم مقدار الاعتماد على المقترضين، وتحسب خطر توقف دفع الديون. نوضح آلية تقييم تلك الوكالات من خلال عرض بياني لإحدى أهم الوكالات *(Moody)* و (*Standard & Poor*) كالتالي:

شكل 44 (جدول): تقييم البنوك الاستثمارية قبل الأزمة المالية

	Standard and Poor's long	Moody's long
Bear Stearns †	A	A2
Goldman Sachs	AA–	Aa3
Lehman Brothers †	A+	A1
Merrill Lynch †	AA+	A1

91 معدل العائدات عبارة عن المبالغ التي تعود من رأس المال المستثمر، كمثال الصفقة التي استثمر فيها 100 € تعيد 20 € في السنة، وبذلك يساوي إيرادها 20 بالمئة.

92 في الأقتصاد المالي يسمى هذا بتأثيرLeverage. يُستفاد من الاقتراض، ما دام معدل العائدات من رأس المال المملوك أكبر من فوائد رأس المال المقترض.

المصدر:*Sinn (2009): 143*

لقد أخطأت هذه الوكالات بضم بنوك عديدة في تقييمها الإيجابي (يوصف بالحرف*A*) من حيث قدرتها على الدفع، والتي لم تنج خاصةً من الأزمة المالية في نهاية الأمر (انظر الصلبان في العرض البياني بالأعلى)، بدلاً من أن تحكم على المخاطرة الائتمانية العالية بتقييم سلبي (يوصف بالحرف *C*)، كما كان مطلوباً من البداية. ربما من الأسباب الرئيسية لذلك، أنّ وكالات التقييم عملت أحياناً وبنفس الوقت كمستشارة في هذه المؤسسات المهددة بالإفلاس. إذاً، أثبتنا أنّ الديون انتقلت من سوق العقارات إلى القطاع المصرفي الذي كان نظامه الرأسمالي[93] سيئاً أساساً إذا انفجرت الفقاعة التي قد تكونت وتضخمت ستؤدي إلى عواقب متسلسلة[94] *cascade effect* في تأثيرها.

بالنهاية انفجرت فعلاً، و أخذت الأزمة مجراها. وعندما تدهورت البيانات الاقتصادية في الولايات المتحدة الأمريكية، باتت أسعار البيوت تنخفض من جانب، وفقد مواطنون كثيرون عملهم، و تعذر عليهم سداد القروض من جانب آخر. ثم أخذت قيمة الرهانات تنهار، ومعها قيمة الرهانات العقارية، مما زاد عدد المساهمين في السوق الذين باعوا أوراقهم بشكل متهافت، حتى انهارت السوق بمجملها.

شكل 45 (رسم بياني): تطور أسعار العقارات الأمريكية (جدول *Case-Shiller*)

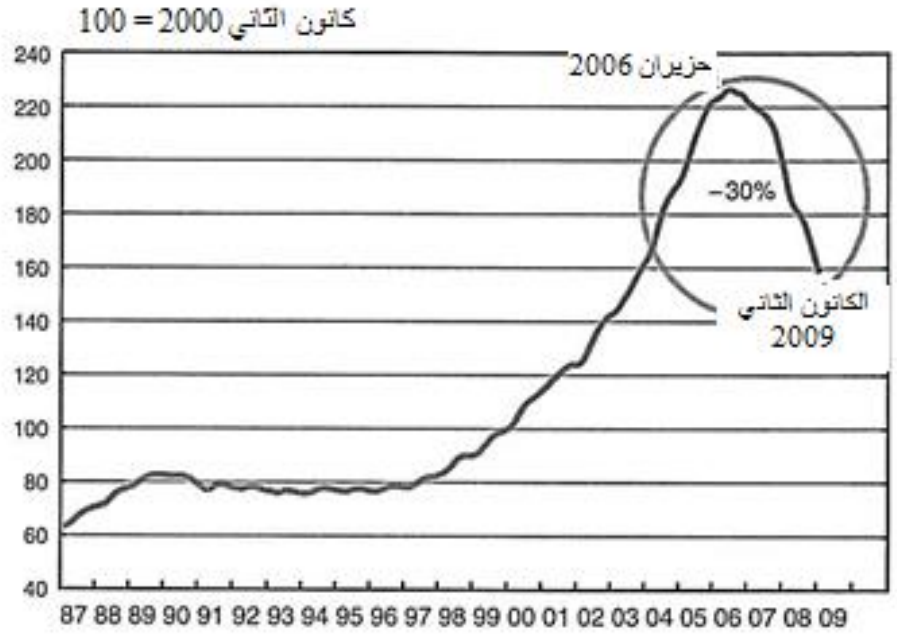

المصدر:*Sinn (2009): 48*

93 يصف نظام رأس المال النسبة بين رأس المال المملوك ("أمانة") ورأس المال الخارجي (ديون). عندما تتعرض شركة ما للخسارة، تضطر إلى الاعتماد على رأس المال المملوك. فإذا لم يكف – في حالة نظام رأس مال رديء – ستضطر الشركة لإعلان إفلاسها.

94 يدل هذا المصطلح على سلسة أحداث يحدث الواحد تلو الأخر ومن ثم التالي، الخ.

استمرت الأزمة بسبب تعلق كل القطاع ما بين البنوك بسوق العقارات ـ و بشدة – كما رأينا سابقاً. لم يكن أحد لديه علم بتواجد الأوراق الغير صالحةفي أي بنك وبعد ذلك اشتد الأمر، عندما بدأت وكالات التصنيف بتقليل القيم فجأةً، تصحيحاً لتقييماتها الإيجابية الخاطئة سابقاً. رفضت البنوك إقراض بعضها البعض، وما صعّد الأمر هو حدوث ذلك عندما أُجبِرت البنوك على استعمال قروض مرتفعة قد أخذتها لأجل استثماراتها في سوق العقارات. وهكذا أصبح لا يوجد مفر من بيع ثروة بليغة، مرفقة بخسائر كبيرة وتسارع في هبوط الرهانات الموثقة. لاحقاً اشتد نقص السيولة التي كانت موجودة بسبب سوء ثقة المستثمرين. نتيجة لذلك تقدمت بنوك الرهن العقاري "*Fannie Mae*" و "*Freddie Mac*" بطلب للحصول على مساعدات حكومية في خريف عام 2008 ، بينما أُجبر البنك الاستثماري "*Lehmann Brothers*" على إشهار إفلاسه. وجر تسلسل الأحداث إضافةً إلى البنوك المذكورة شركة تأمين تُدعى"*AIG*" ـ وهي أكبر شركة في نوعها على المستوى الدولي ـ والمصرفين الاستثمارين"*Bear Stearns*" و"*Merrill Lynch*" في دوامة الأزمة حتى لم تعد لديهم القدرة على تسديد قروضهم مرةً أخرى. أمّمت الحكومة الأمريكية المصرفين "*Citibank*" و"*Bank of America*" جزئياً. صراحةً، وقفت السوق المالية بمجملها على باب الانفجار في تلك الأيام وكان العالم مهدداً بكساد عظيم كما حدث عام 1929.

الكساد العظيم

يطلق مصطلح "الكساد العظيم" على الأزمة الاقتصادية العالمية في نهاية العشرينيات من القرن العشرين والتي بدأت في الولايات المتحدة الأمريكية في يوم 24 أكتوبر عام 1929. تعرضت أسعار الأسهم في ذلك اليوم الموصوف بالخميس الأسود وفي يوم الثلاثاء التالي في بورصتي نيويورك وول ستريت لانهيار كبير. في هذا اليوم، تحطمت فترة العشرينيات الذهبية، وانتشرت الأزمة عالمياً. شُهد في سياقها إفلاس مؤسسات وتدهور بنوك وانتشار البطالة والكساد بشكل رهيب. بالإضافة إلى نسف البورصات المذكورة، تحمّلت الأسعار في سوقي الزراعة ومواد الخام والتغييرات في نظام العمل الصناعي بعد الحرب العالمية الأولى قدراً كبيراً من المسؤولية لتدهور الأزمة. وخوفاً من التضخم، رد البنك الاحتياطي الفدرالي وبنوك مركزية أخرى على الأزمة بتضييق كمية النقد، مما جعل الأزمة تشتد. وعلاوةً على ذلك صعّدت إجراءات حماية الاقتصاد الوطني أزمة تراجع السوق العالمي (انظر الباب "نظام التجارة العالمية"). لم يكتمل انتعاش الاقتصاد العالمي من الأزمة بالفعل إلا بعد نهاية الحرب العالمية الثانية.

الاقتصاد العيني (4)

احتياج الاقتصاد العيني إلى التمويل بالسيولة من القطاع المصرفي جعل الأزمة تتجاوز القطاع المصرفي بحد ذاته. حطم سقوط البنوك وديعات المستثمرين، ونتيجةً لذلك كاد المستثمرون لا يجدون مقرضاً مرة أخرى. سرعان ما ظهر تراجع الطلب الذي انطلق من الولايات المتحدة إلى دول أخرى ذات ارتباط بالتصدير، وتوغل تقريباً العالم كله في كساد ما أضعف الاتجاه الاقتصادي في دول عديدة. وقعت شركات كثيرة صغيرة ومتوسطة وحتى بعض الشركات الكبرى في الإفلاس أو صعوبات في الدفع وأبرز مثال على ذلك ربما شركة "*General Motors*" التي تم إنقاذها من قبل السلطات الأمريكية. اقتصرت الإجراءات لأجل دعم الأسواق على

برامج لتحفيز الأسواق بشكل رئيسي[95]. على سبيل المثال، نُفذ في الولايات المتحدة عامي 2008 و2009 برنامجان من هذا الشكل بمقدار 150 مليار ـ يُدعى إجراء تحفيز الاقتصاد/"*Economic Stimulus Act (ESA)*" ـ و 800 مليار ـ سُمي بإجراء إعادة التعافي وإعادة الاستثمار الأمريكي/" *American Recovery and Reinvestment Act (ARRA)* ". وإضافةً إلى ذلك، أتيحت لوزارة المالية الأمريكية الفرصة أن تنفق بحدود 700 مليار دولار لتشتري أوراق مالية فاسدة وتساهم في البنوك من خلال برنامج إغاثة الأصول المتعثرة /" *Troubled Asset Relief Program (TARP)* ". من الواضح أنّ الدول تدخلت بهذه الإجراءات المعاكسة وبإنقاذ شركات هامة، وذلك لإبقاء النظام الاقتصادي بشكل مباشر، وقادها في هذا السياق الأمل بأنه بإمكانها مكافحة نتائج الأزمة بهذه الطريقة. بالرغم من أنّ هذه التدخلات تُعتبر عبأً ثقيلاً على ميزانيات الدول، نستطيع القول، بأنّها كانت ناجحة لأنّ الدول استطاعت بهذه الوسيلة أن توقف الانزلاق إلى انهيار الاقتصاد العالمي بأسره، الذي بدأ يتعافى تدريجياً من جديد منذ مطلع ربيع 2009. ازداد ثمن الديون العامة بسبب الدعم المادي للبنوك في كل الدول الغربية بشكل واضح، مما أدى إلى توغل عدة دول تابعة للإتحاد الأوروبي في مشاكل اقتصادية جادة، خاصةً اليونان، والبرتغال، وأسبانيا (انظر الباب "التعمق في الاتحاد الأوروبي"). يوضح العرض البياني التالي المقارنة بين تغير إجمالي الدين القومي والناتج المحلي الإجمالي بالمئة في عامي 2007 و2015.

4. تحليل: النظام المالي الدولي

هناك إمكانيات مختلفة لتنظيم عمليات اقتصادية في النظام الدولي. ما يعني هذا في سياق النظام المالي الدولي، أي

> "*the sum of all arrangements governing the availability of credit plus all the factors determining the terms on which currencies are exchanged for one another* " (88 :1988 Strange)

النظام الاقتصادي الدولي في النموذج الأول قائم على دولة عالمية، تدير إنتاج البضائع

الاقتصادية وتوزيعها من الأعلى إلى الأسفل ("top-down")، وإن لزم القيام بذلك **بالإجبار**، ولكنّ تحقيقها يُصوَّر فقط ـ في أقل الاحتمالات ـ في نظام حاكم ومهيمن (انظر الباب 5 عن الدبلوماسية)، وليس في نظام فوضوي ("anarchy"). أما النموذج الآخر فهو مبني على تنظيم مؤسساتي يتبع أسلوب الترغيب، ولكنه يتوجب إقناع كل الأعضاء المُحتملين. يتم تنسيق عمل مثل هذه المؤسسات (انظر رقم 5 في الباب "المؤسسات الدولية") إما من خلال دولة مهيمنة كالولايات المتحدة كما حدث في المرحلة التي يُطلق عليها السلام الأمريكي/" Pax Americana"[96]، أو من خلال تحالف عدة دول. نجد هذا النظام والذي يُبنى على **القناعة** في نطاق السياسة التجارية الدولية (انظر الباب "نظام التجارة الدولية"). تسير إدارة الاقتصاد غالباً عبر الأسواق، لأنّ الحلول المؤسساتية توجِب شروط مسبقة وبذل جهود سياسية عظيمة، الكثير من الأمور يتم تنظيمها عبر السوق، وهذا هو النموذج الثالث. يتفاوض اللاعبون من القطاع الخاص والقطاع الحكومي والذين بتصرفون كلاعبي القطاع على عمليات التبادل في الأسواق. ربما يُسعى تبني مثل هذا الحل، لأنّ هناك قناعة بأنّ فاعلية الأسواق في هذا النموذج تفوق النموذجين المذكورين أعلاه، هذا هو الحال بالنسبة لإنتاج وتوزيع السلع المالية الدولية. فقط بعد اندلاع الأزمة المالية حاولت مجموعة من البلدان (*G20*) إنشاء قواعد ضمن عملية مؤسساتية لهذا الغرض. ولكن كان رد فعل كل دولة للأزمة المالية مستقلاً عن الأخرى: استجابات ذات بعد وطني للأزمة عالمية.

---

95 يبني هذا الأسلوب على فرضيات جون مينارد كينز "John Maynard Keynes" (1883 – 1946) الذي استحسن تدخل تصحيحي للحكومة في الأسواق خلال الأزمات.

96 امتدت هذه المدة من بداية الحرب الباردة إلى بداية السبعينيات. استغلت الولايات المتحدة هيمنتها لتنفيذ موقفها الخاص من الليبرالية (الليبرالية المنخرطة، انظر الباب "التجارة العالمية").

مجموعة العشرين G20

حددت مجموعة العشرين (G20) ، المؤلفة من 19 دولة صناعية ونامية رئيسية والاتحاد الأوروبي ، لنفسها هدف تحقيق التعاون الاقتصادي الدولي من خلال الاتفاقيات الحكومية الدولية.. تشكلت مجموعة العشرين عام 1999 في سياق أزمة آسيا كلقاء بين وزراء المالية ورؤساء البنوك المركزية، ثم ازدادت أهميتها منذ عام 2008 بعقد اجتماع سنوي يحضره رؤساء الوزراء ورؤساء الحكومات. تُعتبر مهمة هذه المجموعة أن تنوب عن مجموعة الثمانية (G8) التي تتكون من مجموعة السبع وأعضاؤها الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وألمانيا واليابان وإيطاليا وكندا إضافةً إلى روسيا، و وتضمن تمثيلًا أكثر عدلاً لما يسمى "الجنوب العالمي".، بحيث لا تنحصر العضوية على الدول الغربية فقط، بل تتسع أيضاً إلى الدول الناشئة. حتى أن مجموعة العشرين كانت تسمى "حكومة عالمية جديدة"، ولكنها لم تستطع الوفاء بالآمال العظيمة الملحقة بها.. منذ قمة واشنطن لعام 2008 تم اعتماد تدابير مختلفة لمكافحة الأزمة الاقتصادية لتحفيز الاقتصاد وتنظيم الأسواق المالية، والتي ينبغي أن يتم تنفيذها على المستوى الوطني في وقت لاحق. هذه بعض الإجراءات:

- تسمية البنوك ذات الأهمية للحفاظ على النظام
- التحكم بالبنوك التي تُسمى بـ "بنوك الظل"
- إنشاء هيئة تنظيمية وهي مجلس الاستقرار المالي (FSB)
- وضع رسوم أكثر صرامة على رأس المال المملوك واحتياطات السيولة بيد بنوك وفاعلين آخرين في السوق
- نصب قواعد لحصر مكافآت إضافية في تجارة الاقتراض
- الالتزام بتثبيت نسبة الديون بحلول عام 2016 وتحديد أهداف العجز القصوى
- إجراءات لمكافحة الفساد
- رفع تمويل صندوق النقد الدولي ونقاشات حول توسيع صلاحياته
- منذ عام 2013، تم تنفيذ التنفيذ المرحلي لـ Basel III ، المتفق عليه في قمة كوريا الجنوبية في عام 2010 ، حيث قام Basel III بتقديم متطلبات رأس مال أكثر صرامة (8٪ من نسبة حقوق الملكية) ويقدم قواعد سيولة جديدة..

5. شرح: انتقاد المدرسة الغرامشية الجديدة Neo-gramscian

كيف من الممكن تفسير الأحداث حول الأزمة المالية والنظام المالي الدولي؟ فيما يلي تحليلاً ناقداً. ينتمي روبرت كوكس *Robert Cox* بتوجهه الذي يحاول أن يقدم به بدائل تفسيرية غير معتادة إلى مدرسة النظرية الثورية. يقوم توجهه على أفكار أنطونيو غرامشي *Antonio Gramsci* بامتياز، والذي استند إلى نظرية كارل ماركس *Karl Marx* بشكل قوي.

نظرية ماركس

لقد طور كارل ماركس (1818-1883) فكره الشيوعي الذي يقرأ التاريخ بأنّه قائم على الصراعات المستمرة بين الطبقات الاجتماعية. تنعكس الأوضاع الاجتماعية على الأوضاع المادية (أي الملكية). ما يقود الرأسمالية هو صراع الطبقات – مثل هيكلية الأشكال الاجتماعية التي سبقته – وذلك بواسطة رأس المال والعمل من ناحية والبورجوازية والبروليتاريا (الطبقة العاملة) من ناحية أخرى. هذا الصراع بين الطبقات هو القوة المحركة للمجريات في النظام الرأسمالي.
بينما يملك الرأسماليون وسائل الإنتاج، فالعمال هم الذين يصنعون القيم الحقيقية. يستولي الرأسماليون، بسبب اضطرارهم إلى الأرباح وفقاً لمنطق النظام، على جزء من القيمة المصنوعة من قيل العمال وهي القيمة الفائضة، التي هي – بتعبير مبسّط – نتيجة الفرق بين الإنجاز العملي والراتب المدفوع لهم. وبالتالي فإن العمال المستغلين يملكون أموالاً أقل وأقل، مما يخفف الطلب على السلع التي يبيعها الرأسماليون. إذاً، النظام متناقض في ذاته حيث يميل إلى الإفراط في إنتاج البضائع على الدوام. لا يُنكر أنّه من الممكن تخفيف هذه التناقضات بطرق عدة بشكل مؤقت، ولكنّ هذه الطرق هدامة، مثل الحروب التي تدمر السلع، أو الفتح الاستعماري لأسواق جديدة، علي المدي القصير. أو الاستغلال المكثف الذي يزيد من أرباح الرأسماليين على المدى القصير. للحفاظ على المقاومة للنظام الرأسمالي عند أدنى مستوى ممكن، يتم بناء بنية فوقية إيديولوجية على أساس اقتصادي من العداء الطبقي، وبقيامها بذلك، فإن الدولة تعمل كخبير رأسمالي مثالي - ليس كداعية لرأسماليين فرديين، بل كحامية لرأس المال بحد ذاته - وذلك بأنّ هذا الهيكل يصنع الاستقرار والأمان من خلال رجال الأمن، وتجعل العلماء ينتجون معرفة لأجل السلطة، وتشيع وسائل إعلامها رأياً عاماً متوافقاً مع النظام السائد.

طور أنطونيو غرامشي (1891-1937) الذي ألف معظم مؤلفاته في السجن لأنه أُتهم أيام رئاسة الدكتاتور الفاشي موسوليني بسبب نشاطه السياسي على نظرية ماركس. بينما وضع ماركس نظريات اقتصادية بشكل رئيسي، طرح أنطونيو غرامشي السؤال: كيف تتمكن طبقة من الرأسماليين صغيرة العدد من الحفاظ على مكانتها المسيطرة وتثبيتها ضمن المجتمع. فهو الذي أدخل مصطلح **الهيمنة** *hegemony*، الذي لا يقتصر فقط على تقلد مناصب سلطة موجودة بالفعل، كرأس المال المملوك في وسائل الإنتاج، بل يشمل أيضاً تأمين هذه المكانة على المدى البعيد بواسطة اتفاق فيما يخص السيطرة. لهذا تحتاج الطبقة المسيطرة إلى بناء **كتلة تاريخية** *historical bloc* تلتف حولها مجموعات أخرى قد أقنعتها بمشروع الهيمنة. فهذه الكتلة تعيد تشكيل الطبقات الاجتماعية وتنقلها إلى نظام سلطوي مشرّع فاعل (*Gill 1995: 400*)، سواء كان عن طريق حلول وسط، أو بدعم من مؤسسات تنشر إيديولوجية معينة، كترويج الاعتقاد بأنّ كل فرد مسؤول عن مصيره الشخصي بشكل مطلق. عندما يتمتع هذا الفكر بالقبول، تبحث الطبقة المستضعفة عن سبب وضعها المرير في نفسها وليس في ظلم النظام.

أما كوكس فبنى بنظريته **الغرامشية الجديدة**[97] على توجهات معلمه في أغلب الوجوه. فضله المميز ربما أنّه وسع مفهوم الهيمنة إلى النظام الدولي، الذي كان في نظرية **غرامشي** لا يزال ينحصر على مستوى الدولة القومية، إنه يحاول التوضيح أنّ الهيمنة وكذلك الكتل التاريخية قد تتجاوز الحدود الوطنية.

أ) من النظام الدولي إلى النظام المهيمن

يرسم العرض البياني التالي عملية فرض النظام المهيمن الليبرالي الجديد على هذا النحو. تشكل **القوى الاجتماعية** ("*social forces*") (1) والمقصود هنا مختلف الطبقات الاجتماعية التي ستختار من بينها الطبقة المسيطرة الرأسمالية بشكل خاص، المحرك وراء تطورات النظام الدولي. و لأن الرأسماليين يسيطرون على النظام العالمي كأصحاب وسائل الإنتاج ويشكلون أقلية لم يكن باستطاعتهم تغيير النظام الدولي بشكل مباشر، لو لم يؤمّنوا سيطرتهم من خلال تكوين كتلة تاريخية (2)، أي دمج مجموعات مختلفة في سلطتهم. منهم أصحاب الأسهم الذين يستفيدون من أسهم رأس المال، ومنهم المدراء الذين تكون مهمتهم التوظيف في أصل وليس الولاء للرأسماليين، ولكنّهم يميلون إلى جانب الرأسماليين بسبب رواتبهم الضخمة. لدى المدراء مصالح متشابهة عادة، حيث يشكلون **طبقة مدراء عابرة للحدود الوطنية أي** تتجاوز في تعاونها حدود دول معينة. يروج كل من السياسيين والنخب الثقافية ومؤسسات الإعلام لأيديولوجية مناسبة لهذا النظام، وظيفتها إقناع شرائح سكانية أخرى بالنظام الليبرالي الجديد. مع هذا التحالف ، يمكن تحويل مشروع الهيمنة (3) إلى نظام مهيمن مستقر (5) . بمجرد أن يتم ذلك، تبدأ تأثيرها على حقول أخرى كشروط الإنتاج الوطنية. الآن يسهل – على سبيل المثال – نقل مصانع وبشكل تعسفي إلى دول ذات رواتب منخفضة ، لأنّ قبول المنافسة كجزء من المشروع أصبح قوياً وانتشر بين معظم المواطنين. إذاً، لا يخفى أنّ هناك تفاعل معقد بين المستويات الدولية والوطنية. نذكر هنا عناصر النظام الأخرى، التي تُعتبر وظيفتها ضمان الرغبة في الأرباح من قبل نُخب العولمة، ومنها تحجيم الدولة، وتحرير الأسواق المالية من التحكم الحكومي، وتحميل خسائر الشركات للمجتمع.

شكل 46 (رسم بياني): من النظام الدولي إلى النظام المهيمن

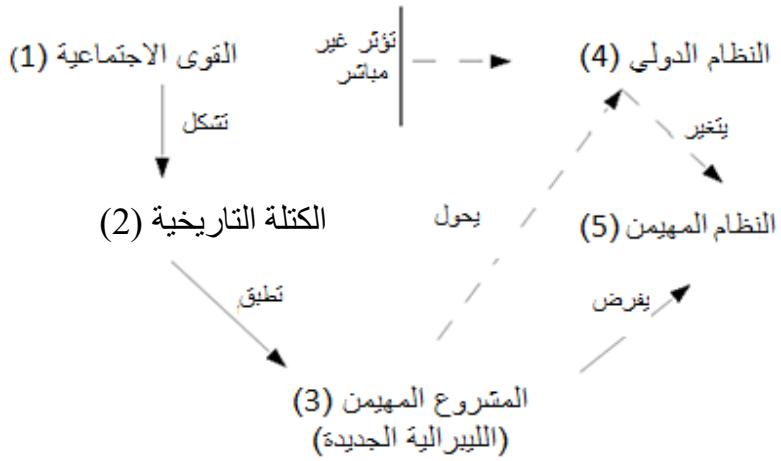

المصدر: المؤلف

97 لاشك في أنّ هناك توجهات ماركسية (حتى الجديدة منها) كثيرة و متنوعة حول العلاقات الدولية، انظر مثلاً Krell (2009): 263 ومابعدها.

ب) نقاط التدخل للقوى الاجتماعية

بإمكاننا أن نحدد أربعة حقول للعمل تستطيع القوى الاجتماعية – نقصد هنا فقط الجانب الحاكم مرة أخرى – التصرف ضمنها، وجميعها متعلقة ببعضها البعض. أولاً، هناك العوامل المادية (1) كذخيرة يمكن الاعتماد عليها. جدير بالذكر هنا الضروريات الاقتصادية التي يسببها منطق النظام، إلى جانب القوة الناتجة مباشرة عن امتلاك المال. تنشأ هذه الحجة ـ على سبيل المثال في الولايات المتحدة ـ على تبرير عدم المساواة الحادة في تقسيم الدخل والثروة. تتمكن النخبة من خلال هذه الحجة من تهميش نفوذ النقابات، ما يحقق رغبة الرأسماليين ببذل جهودهم لتقييد الرواتب[98] أو لتشريع ضرائب منخفضة بفضل الشركات. في سياق العوامل المادية من المهم أن تكون فعّاليتها قائمة، مستقلةً عن أفراد أو مجموعات تتصرف بشكل واعي، ولذلك من اللازم أن تتاح لهذه العوامل معناً مميزاً عن المفهوم الماركسي التقليدي. ثانياً، من الممكن أن تتطور أفكار وقيم تخضع لمصالح الرأسماليين – مثلاً في جانب شركات الإعلامية – كقناعة ومعتقدات (2) بأنّ إيداع رأس مال خارج عن السيطرة الحكومية غير مرفوض، أو بأنّ إيراد 25 بالمئة من رأس المال المملوك هدف اقتصادي صافي وطبيعي. ربما يتخالط هذان العاملان في الرأي العام (3)، وكذلك يُحتمل تبلورهما على شكل مؤسسات تدعم هدا النوع من الخطاب (4). ثم تتصدى هذه ا المؤسسات للعوامل المذكورة، بحيث تروج قيم معينة كمنظمة محايدة أو تمنح تمويلات متلازمة بغايات محصورة لمصالح النخب الرأسمالية.

شكل 47 (رسم بياني): نقاط التدخل للقوى الاجتماعية

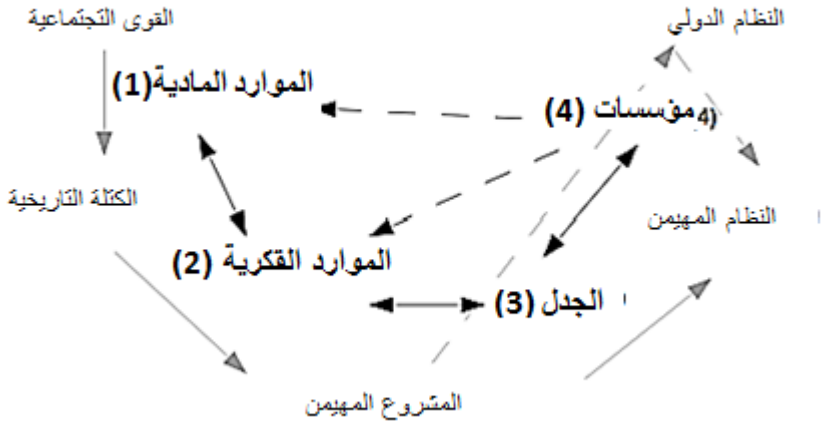

المصدر: المؤلف

ت) التطبيق على الأزمة المالية

تم التطرق في المقاطع السالفة إلى الشرح المفترض للأزمة المالية من وجهة نظر التوجهات الغرامشية الجديدة. تحدد من الظروف المادية منظور مادي سلوكيات الفاعلين، والذي يُعد مشروع الهيمنة نتيجة منطقية للنظام حسب الفكر الماركسي. وهناك التفسير المثالي الذي يخصص دوراً هاماً للأفكار والدوافع الشخصية لدى

98. تشير نسبة الرواتب إلى نسبة بالمئة لدخل كل المستخدمين في الاقتصاد الوطني من الدخل القومي الصافي. أرباح الشركات مصدر آخر للدخل القومي الصافي، وعندما ترتفع، تسبب انخفاضاً في نسبة الرواتب.

الفاعلين (*Gill 2008*). يزعم هذا الجانب أنّ طبقة المدراء عبر الحدود الوطنية دفعت مشروعها الليبرالي الجديد بقوة. بينما يُعتبر النظام الليبرالي الجديد في هذه الحالة الثانية صناعة بشرية، ولذلك هو قابل للتغيير بسهولة نسبياً، بينما يستوجب حسب المعتقد الأول إزالة النظام الرأسمالي كلياً. ولكن لا يخفى، أنّه ليس من الممكن التمييز بين البديلين بسهولة.

ظهر في المقطع الوصفي سببان رئيسيان للأزمة المالية، وهما أولاً تحميل ديون على مشتري العقارات، وبالتالي النظام المصرفي المتشابك الذي لا يرتدع عن المخاطر. بالنسبة لمذهب كوكس يمكننا تبني الوجوه المذكورة تقريباً، ولكن بشرط دمجها في نطاق اجتماعي إجمالي. فهو يفسر السبب لبيع عقارات لشرائح سكانية كثيرة، برغم من فقرهم المادي، بالتضارب الطبقي: طبقة تتعرض للاستغلال، والأخرى يستلزمها بيع منتجاته. يُستنتج من ذلك أنّ الرأسمالية تتضمن خطر الأزمة في طبعها، ثم يعززه تصرف الفاعلين، عندما يشوهون الغاية الأساسية لائتمان القروض، بحيث يحولون توثيقها وتجارتها إلى غاية ربحية بذاتها (*Scholte 2005: 165* و ما بعده). تنطوي على ذلك تصرفات عدة، ومنها المنافسة وسيطرة الأسواق والطمع وقنص المكافآت وضعف مؤسسات الرقابة على السوق المالية - أو باختصار نظام الرأسمالية الجديدة الذي يهيمن عليه طبقة المدراء عبر الحدود الوطنية ـ يزيد اختلال التوازن. إن حمّلنا سبب الأزمات الاقتصادية على منطق النظام بشكل أساسي، أو على التصرف المستقل للرأسماليين، فإن التوجهين يطلبان كسر هيمنة الطبقة الحاكمة بإنشاء كتلة تاريخية مضادة من الطبقات المحكومة. شكّل اندلاع الأزمة النقطة التي بلغت التناقضات داخل النظام حد الخطورة، ما أتاح فرصة تاريخية للمقاومة، مهما كانت صغيرة. غير أنّ كيفية محاولات الحل من قبل السياسيين يجعل مزاج متتبعي غرامشي الجديد يتعكر. حيث كُلفت حكومات ودافعو الضرائب بإنقاذ البنوك، لأنه بدلاً من مناقشة أنظمة اقتصادية بديلة خارج نطاق الرأسمالية ، عادت الرأسمالية إلى مسارها سريعاً. هذا حسب نظرية كوكس دليل على أنّ النظام المهيمن قد انخرط في الممارسات السياسية انخراطاً كاملاً، وأنّ قيمه ترسخت ليس عند النخب فحسب، بل أيضاً عند السكان العاديين، إلى الدرجة أنّه حتى في حالة أزمة ضخمة كهذه لم يعد النظام في موضع الشك (*Mercartney 2009*): بل يتم تحويل أموال حكومية هائلة أنجز معظمها الطبقتان المتوسطة والسفلى لمصلحة البنوك وأصحاب الأموال وطبقة المدراء عبر الحدود الوطنية دون أي شكوى.

6. التقييم

لعل من أبرز ميزات توجه كوكس وبصورة أعم سائر التوجهات الغرامشية أنها توضح مدى التلازم والتداخل بين الاقتصاد والسياسة، وكذلك مدى التلازم والتداخل بين المستوى الوطني والدولي، في نسج علاقات معقدة. نادراً ما يكون هناك أفقاً يتجاوز حدود الدول في العلاقات الدولية، بحيث تصف التفاعلات بين *2nd Image* الصورة الثانية (المستوى الوطني) و*3rd Image* الصورة الثالثة (النظام الدولي) بشكل صائب.ومن منظور أصحاب المدرسة الليبرالية لا يوجد دليل واضح على طعن الغرامشيين الحاد في النظام الرأسمالي، مبنياً على مبدأ السبب والنتيجة، إن هذه النظرية ـ حسب زعمهم ـ معقدة وملتوية جداً بحيث لا تستطيع التعبير عن العلاقة بين الأسباب والنتائج والاستدلال الاختباري القائم على هذه الآلية. كيف يتكون مشروع الهيمنة و تحت أي ظروف؟ بأي طريقة ولأي سبب يجتمع فاعلون متعددون ليشكّلون طبقة مدراء عبر الحدود الوطنية؟ بالنهاية، النظرية الغرامشية غير قابلة للنقض، فرضيتها ليست مرتكزة على إيديولوجية الرأسمالية ولا على قانون انخفاض نسبة أرباح[99] المنتوجات، مما يؤكّد لبعض الليبراليين أنّها نظرية مؤامرة بعينها. ربما يرد أصحاب **النظرية النقدية** على هذه التهمة بأنّ كوكس لا يقصد السير في العلوم بالأسلوب المتعارف عليها أصلاً، لأنه لا يقتدي بـ "**توجه حل مشكلة**". إنما تتناول نظرية كهذه

99 يقصد ماركس بهذه النظريات أنّه يصعب على الرأسماليين كسب أرباح جيدة أكثر، كلما يتقدم التطور التكنولوجي، وذلك لأنّ القيمة الزائدة لا يمكن تحقيقها إلا باستغلال العمّال، وليس باستخدام المكينات (انظر الصندوق البياني "الماركسية").

" العالم كما تجده ، مع العلاقات الاجتماعية والقوة السائدة والمؤسسات التي يتم تنظيمها ، كإطار عمل معين. الهدف من حل المشكلة هو (...) لجعل هذه المؤسسات تعمل بسلاسة من خلال التعامل بفعالية مع مصادر التداخل الفردية. نظريات حل المشكلات (...) غير تاريخية ، لأنها في نهاية المطاف تفترض وجود مستمر (خلود المؤسسات وعلاقات القوة التي تشكل معالمها)." بالنسبة للنظرية النقدية من وجهة نظر كوكس فإن النظام الحالي هو المشكلة المركزية ويريد محاولة فهمها والإشارة إلى طرق للتغلب عليها." (Cox *1981: .128f)*

"إنّ النظرية النقدية تقف خارج النظام السائد، وتتسأل كيف تكوّن هذا العالم. بخلاف نظرية حل المشكلة لا تدعي هذه النظرية أنّ وجود المؤسسات والعلاقات الاجتماعية وسلطة السلطة أمراً مفروغاً منه بل تتحدى هذه التحديات من خلال النظر إلى أصولها وكيفية تغييرها تدريجياً ، أعني بالسؤال هل بإمكانه أن يتغير، وكيف يحصل هذا التغيير. إنها تهدف إلى تقييم نفس إطار الفعل (...) الذي تشترطه نظرية الحل. النظرية النقدية هي من نظريات التاريخ، باعتبار أنّها لا تهتم فقط بالماضي، بل بعملية التغيير التاريخي." (*Cox 1981: 129*).

شكل 48 (جدول توضيحي): مقارنة بين نظريات"حل المشكلة" والنظرية النقدية

نظريات نقدية	نظريات حل المشكلة
تشكك بالعلاقات الاجتماعية وموازيين القوة و تطلب التغيير	تعترف بالعلاقات الاجتماعية وعلاقات القوة ككيان مسلّم به
الهدف: تقييم إطار التفاعل الذي يُفترض أنّه مسلّم به،	**الهدف**: حل مشكلة ضمن إطار تفاعل معين
دمج روابط تاريخية، الانتقاد الفردي كجزء من الانتقاد الكلي	عدم التطرق إلى مسائل كبرى، تركيز الانتباه على المشكلة التي ينبغي حلها، خارجاً عن التاريخ
المطلوب: من المستحيل أن تُخفى فرضيات وأهداف معيارية ، لذلك يفضّل وضعها متعمداً	**المطلوب**: إخفاء الافتراضات المعيارية والهدف قدر المستطاع ("حرية حكم القيمة")

المصدر: المؤلف

7. التوقعات

لا تستطيع النظرية النقدية أن تعطي توقعاً حاسماً، ولكن بإمكاننا إبراز مشهدين متعارضين. في المشهد الأول تبقى طبقة المدراء عبر الحدود الوطنية مستمرة وثابتة. من المتوقع أنّه سيستمر استنزاف قوة الدولة القومية لمصلحة الأسواق المالية، مما تبعد السياسة عن الديموقراطية تدريجياً. حسب هذا التفسير يمكن إعادة تنظيم النمط تراكم رأس المال، ولكنها لا تغير إلا شكل إنتاج الهيمنة. تناقش بعض المناحي المبنية على السياسة

الحياتية منظومة بديلة كهذه[101]. أما في المشهد الثاني تتشكل مقاومات جازمة ضد النظام مع الوقت – كحركة "*occupy*" (احتلال!) أو مجموعات احتجاجية أخرى – و ذلك يولد ضغطاً متزايداً حتى يتم التشكيك بالنظام المهيمن، وفي آخر الأمر تجاوزه.

8.نصائح عملية

يتوجب ـ حسب كوكس ـ الكشف عن التناقضات ضمن النظام ونشر هذه المعرفة. هذا قد يساعد في حث الطبقات المستضعفة على التضامن الداخلي، وبناء حركة مضادة ضد طبقة المدراء المهيمنة. من الممكن إيجاد حلول إجتماعية متوازنة ضمن الرأسمالية، والتي تتوقف كيفيتها على الثقة بأنّ النظام قابل للإصلاح. أما الماركسي الأصولي يخالف هذا الموقف المعتدل على الأغلب، لأنّه يشكك في فائدة محاولات كهذه، و يرى التقدم الحقيقي فقط في إزالة الرأسمالية كلياً. العامل المشترك بين وجهتي النظر هاتين هو ربما تعيين النظام المهيمن في يد طبقة المدراء عبر الحدود الوطنية كخصم يستوجب محاربته.

المسرد

تنظيم عمليات اقتصادية: إجبار، إقناع، تبادل
النظرية الانتقادية مقابل نظرية حل المشكلة
طبقة المدراء عبر الوطنية
الهيمنة (غرامشي)، مشروع الهيمنة
القوى الاجتماعية
الهيكل المالي العالمي
المناهضة بين الطبقات
الكتلة التاريخية

أسئلة للتمرين

- هل ما زالت عواقب الأزمة المالية مستمرة اليوم أم أنه تم التغلب عليها بالكامل؟ اجمع الحجج المؤيدة والمعارضة لذلك!
- ما هي الظروف التي يمكن أن تجعل تنظيم الأسواق المالية صعباً أو حتى غير منطقي من وجهة النظر الغرامشية الجديدة؟ كيف يمكن شرح صد اللاجئين الذين يرغبون في العبور إلى أوروبا عبر حدود الاتحاد الخارجية من قبل مؤسسة فرونتيكس الأوروبية (Frontex)؟

101 انظر مثلاً Hardt/Negri (2003): يصف مصطلح السياسة الحياتية جوهر الحياة التأثيرعلى جوهر الحياة. حسب هذا التوجه من اللازم أن ننظر إلى النزعة المتزايدة أنّ نظام العمل ضمن الشركات يتسم بتسلسل أفقي (لا يوجد سلم وظيفي)، وكذلك مناخ "روح الفريق" بعين ناقدة، لأنّه قد تكمن وراء هذا الانسجام الظاهر استراتيجية تهدف إلى دفع أصحاب العمل إلى استغلال أنفسهم، على سبيل المثال، لكي يعملوا خارج أوقات الدوام الرسمية، إضافةً إليها.

- سؤال استنباطي: اقرأ الأجزاء الخامسة في الأبواب "مؤسسات دولية" و"التعاون التنموي" و"نظام التجارة العالمية". حاول شرح الأزمة المالية مع الأخذ في الاعتبار النظرية الليبرالية (قارن "النيوليبرالية المؤسسية/Neoliberal Institutionalism" و " النزعة الليبرالية الحكومية/Liberal Intergovernmentalism " أو" نظرية النزعة الحكومية الربحية/Rent-Seeking Intergovernmentalism")! لأي مدى تكون هذه التوجهات جميعها ضمن إطار "حل مشكلة" وفقاً لنظرية كوكس؟

ينصح بمشاهدة فيلم: *Adam McKay* (2015), *The big short*

يكتشف مدير صندوق الجرد *Michael Burry* (*Christian Bale*) تكوين الفقاعة في سوق العقارات الأمريكية مبكراً، ويراهن على انحدار أسعار الأسهم. في آخر الأمر ينبه الشريك التجاري لـ*Burry* الذي يدعى *Jared Vennett* (*Ryan Gosling*) المصرفي الاستثماري *Mark Baum* (*Steve Carell*) بخطر قدوم أزمة مالية، مما يجعل الأخير يحاول أن يحذر زملائه في القطاع من خطر كارثة محققة.

نصوص مقترحة عن الأزمة الاقتصادية:

Sinn, Hans-Werner (2009): Kasino-Kapitalismus: Wie es zur Finanzkrise kam, und was jetzt zu tun ist. Berlin: Econ.

USA (2011): Der Financial Crisis Inquiry Commission (FCIC) Report. Washington, DC: Financial Crisis InquiryCommission.

نص مقترح عن النظرية:

Bieler, Andreas/Morton, Adam D. (2010): Neo-Gramscianische Perspektiven. In: Schieder, Siegfried/Spindler, Manuela (Ed.): Theorien der Internationalen Beziehungen. Opladen: Verlag Barbara Budrich, pp. 371–398.

النص الأصلي للنظرية

Cox, Robert (1983): Gramsci, Hegemony and International Relations: An Essay in Method. In: Millenium, vol. 12, no. 2, pp. 162–175.

المراجع الأخرى المستخدمة

Cox Robert (1981): Social forces, states and world orders: Beyond International Relations Theory. Millenium, vol. 10, no. 2, pp. 127–155.

Gill, Stephan (1995): Globalisation, Market Civilisation, and Disciplinary NeoLiberalism. In: Millenium vol. 24, no. 3, pp. 399–423.

Gill, Stephan (2008): Power and Resistance in the New World Order. London: Palgrave Macmillan.

Grimsson, Ólafur Ragnar (2011): Can political science keep up with the 21st century? Plenary Lecture by the President of Iceland Ólafur Ragnar Grimsson at the General Conference of the European Consortium for Political Research. Available online at: http://www.forseti.is/media/PDF/2011_08_25 _ECPRraeda.pdf [last access: 10/12/2016].

Hardt Michael/ Negri Antonio (2003): Empire – die neue Weltordnung. Frankfurt a.M.: Campus.

Krell Gerd (2009): Weltbilder und Weltordnung – Einführung in die Theorie der internationalen Beziehungen. Baden-Baden: Nomos.

Macartney, Huw (2009): Disagreeing to Agree: Financial Crisis Management within the 'Logic of No Alternative'. In: Politics, vol. 29, no. 2, pp. 111–120.

Scholte, Han Aart (2005): Globalization – a critical introduction. Basingstoke: Palgrave Macmillan.

المبحث الثالث: سياسة المناخ العالمية

بالاشتراك مع: دانيل فيغر

1. مقدمة

شكل 49 (صورة): اجتماع مجلس وزراء تحت الماء

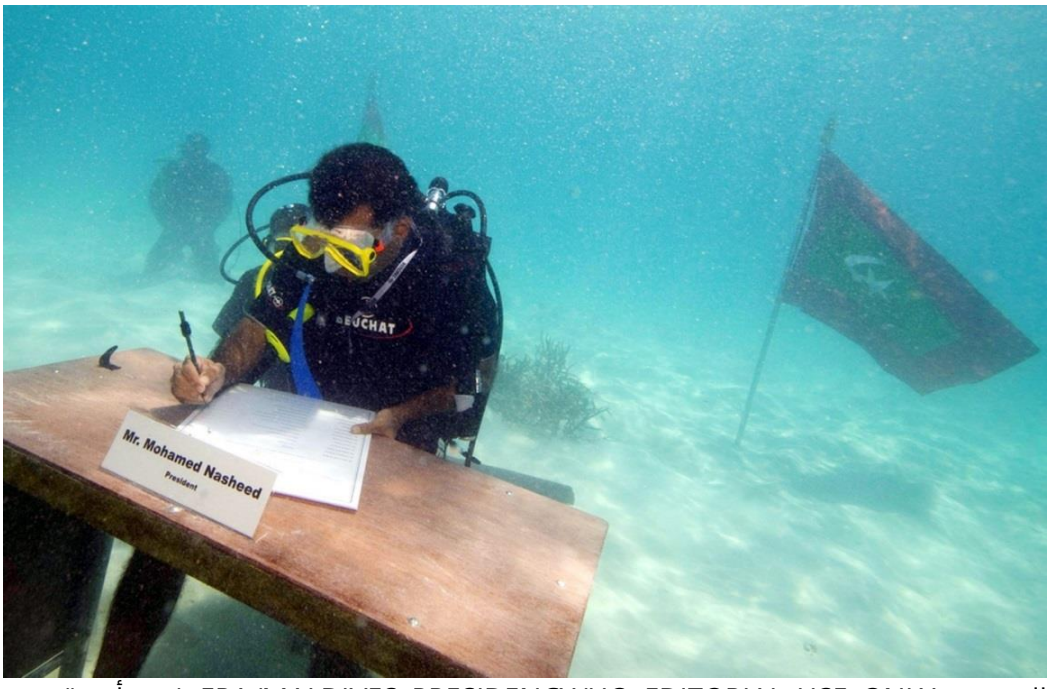

المصدر: EPA/MALDIVES PRESIDENCY/HO EDITORIAL USE ONLY (د.ب.أ. : "تقرير الأمم المتحدة: تغير المناخ مستمر دون توقف" بتاريخ 2013/9/27)

استعرض محمد نشيد، رئيس جمهورية المالديف، في شهر أكتوبر من عام 2009، مع مجلس وزرائه كيف يمكن أن يبدو اجتماع مجلس الوزراء في المستقبل. فارتدى هو ووزرائه بدلات ومعدات غطس كاملة واجتمعوا تحت الماء لمدة ساعة. إن هذا المشهد الذي قد يبدو مبتذلاً إنما هو سيناريو غير مستبعد قد تشهده جمهورية المالديف التي تعد من أكثر بقاع الأرض انخفاضاً، وتتأثر تأثراً واضحاً بتبعات تغير المناخ الذي يظهر في صورة ارتفاع منسوب مياه البحر. وتظهر الدراسات الحالية أنه مع استمرار تغير المناخ فإن الألف ومائتي جزيرة لن تعد صالحة للسكنى بنهاية القرن الحادي والعشرين.

2. سؤال معياري: إلى أي مدى يمكن الحد من تغير المناخ ومنع آثاره السلبية على رفاهية المعيشة ، من خلال انتهاج سياسة عالمية للمناخ؟

3. الوصف: تغير المناخ وسياسة المناخ

أ) المعنى الضمني وتبعات تغير المناخ

إن أثر الاحتباس الحراري ليس سيئاً بشكل مطلق، بل إنه يضمن بقاء الحياة على كوكب الأرض، حيث تمتص الغازات الدفيئة مثل ثاني أكسيد الكربون (CO_2) أو الميثان (CH_4) أشعة الشمس التي تسقط على الغلاف الجوي للأرض، وتحولها إلى طاقة حرارية تجعل متوسط درجة حرارة سطح الأرض 15 درجة مئوية. ودون تأثير الاحتباس الحراري الطبيعي ستبلغ درجة حرارة الأرض – 15 درجة مئوية وستستحيل الحياة عليها. لكن المشكلة تكمن في زيادة تركيز الغازات الدفيئة في الغلاف الجوي للأرض، إذ يؤدي ذلك إلى ارتفاع درجات حرارة القشرة الأرضية بشكل مبالغ فيه.

لكن ما الذي يؤدي إلى ارتفاع انبعاثات الغازات الدفيئة؟ يجيب مجال الاقتصاد ببساطة على هذا السؤال: لقد أدى عصر التصنيع إلى تغير استخدام الموارد، حيث صار للوقود الحَفري مثل الفحم البني والفحم الحجري ثم النفط والغاز دوراً كبيراً في الصناعة، وتَّصدر الغازات الدفيئة من حرق الوقود الحفري لتصبح هذه العملية أهم مسبب لزيادة تركيز الغازات في الغلاف الجوي، وقد ارتفع هذا التركيز حوالي 30 بالمائة منذ بداية عصر الصناعة. ولأن الإنسان يتحمل قسطاً كبيراً من المسؤولية عن الاحترار الأرضي، تتحدث الدراسات في يومنا هذا عن تغير المناخ بتأثير البشر.[102]

[102] ينتج عن حرق الوقود الحفري القسط الأكبر من الانبعاثات الغازات الدفيئة التي يتسبب فيها الإنسان. ورغم ذلك فهناك عوامل أخرى لا يجب إغفالها: فمثلاً، يصدر ثاني أكسيد الكربون أيضاً بإزالة الغابات، وتسبب تربية الحيوانات وزراعة الأرز كذلك في انبعاث غاز الميثان (CH_4)، وتصدر غازات دفيئة أخرى من خلال صناعة الأسمدة، خاصة غاز أكسيد النيتروجين (N_2O) المعروف بغاز الضحك.

شكل 50 (خريطة بيانية) : توزيع انبعاثات ثاني أكسيد الكربون

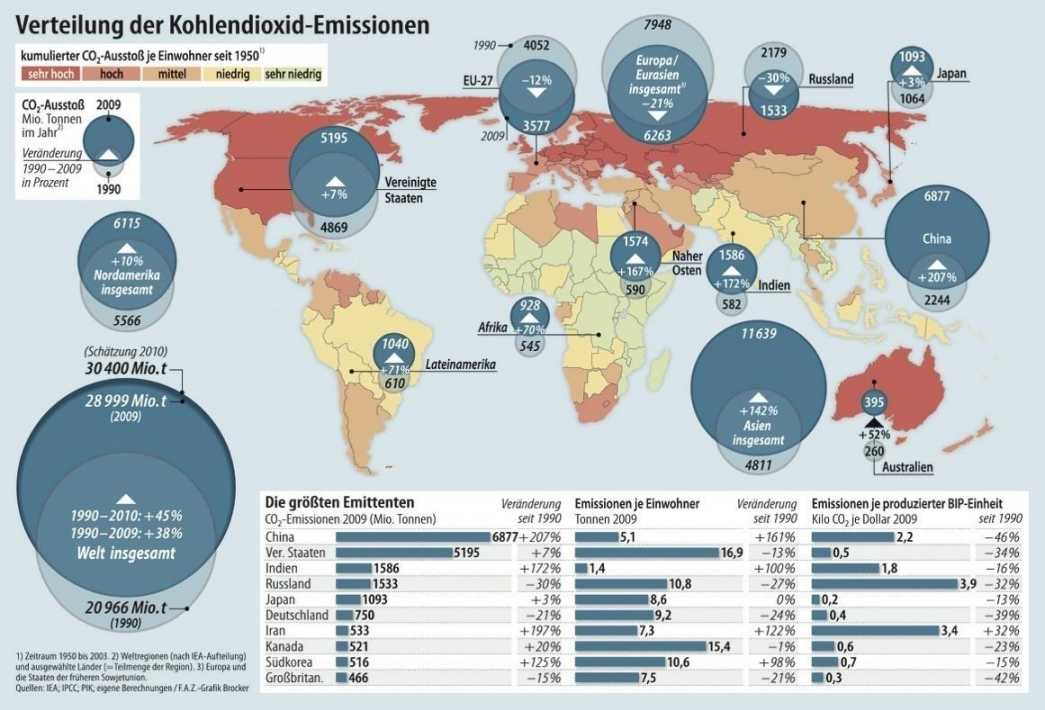

المصدر *© F.A.Z. Grafik Brocker (2011).* أونلاين: *http://www.faz.net/aktuell/wirtschaft/wirtschaftspolitik/klimagipfel-in-durban-keine-loesung-nirgendwo-11546865.html*

يظهر الشكل القيم المطلقة لانبعاثات الغازات الدفيئة لكل دولة لعام 2009، ويتضح منه أن الصين هي الأكثر المسؤولة عن الانبعاثات وتأتي بعدها الولايات المتحدة الأمريكية. كما يلاحظ أن انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون في دول بريكس *BRICS* (البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا) – المعروفة بالدول الناشئة – قد ارتفع ارتفاعاً ملحوظاً في الفترة من 1990 إلى 2009، باستثناء روسيا. إذا درس المرء انبعاثات ثاني أكسيد الكربون المتراكمة منذ عام 1850 ، يمكن القول إن الدول الصناعية تاريخياً هي المسؤولة عن غالبية انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، وهو ما يؤيد نظرية المسؤولية التاريخية للدول الصناعية.

ويعرض الشكل التالي مرة أخرى أولاً أن المسؤولية في القدر الأكبر من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون تقع على عاتق عدد قليل من الدول، وثانياً أهمية الدور الذي يلعبه الوقود الحفري في إنتاج الطاقة العالمي، وثالثاً الارتفاع القوي لإطلاق انبعاثات الغازات الدفيئة في العقود الماضية.

شكل 51 (رسم بياني): الدول العشر الأولى المسببة لانبعاثات ثاني أكسيد الكربون

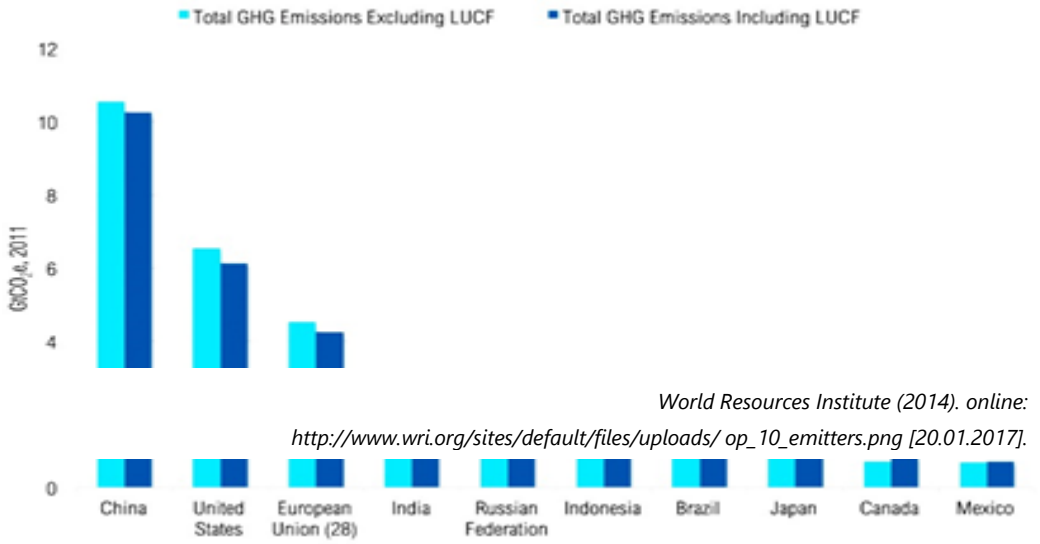

World Resources Institute (2014). online: http://www.wri.org/sites/default/files/uploads/ op_10_emitters.png [20.01.2017].

شكل 52 (رسم بياني): انبعاثات ل 53 (رسم بياني): انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في العالم (2011 -1850)

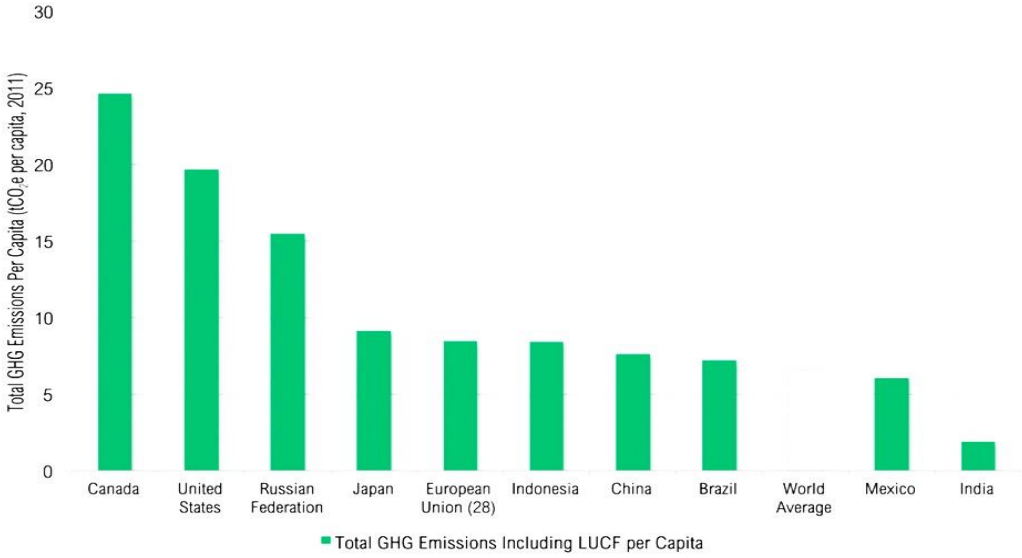

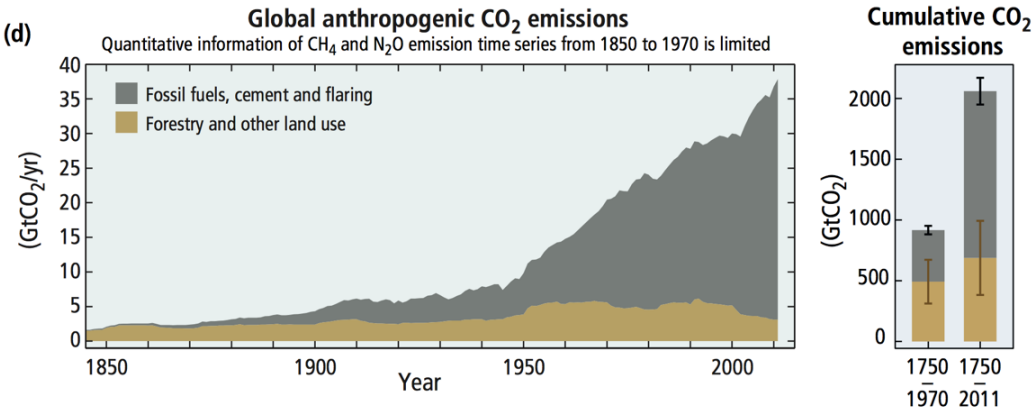

IPCC (2014): Climate Change 2014 – Synthesis Report, p. 3. online: http://www.ipcc.ch/ pdf/assessment-report/ar5/syr/SYR_AR5_FINAL_full_wcover.pdf [l20/01/2014].

وفضلا عن ذلك، تؤدي ظواهر اخرى مثل النمو السكاني العالمي، والاقتصاد العالمي المتاثر بالعولمه، والتقدم التكنولوجي إلى ارتفاع الطلب على الموارد والطاقة، وهو ما يؤدي بطبيعة الحال إلى إطلاق المزيد من الغازات الدفيئة. من ناحية أخرى تقل القدرة الحيوية[103] للأرض بطرق مختلفة بفعل التهديد بالتصحر، مما ينتج عنه الانخفاض المستمر في امتصاص الطبيعة لثاني أكسيد الكربون.

ويمكن في الوقت الحالي مشاهدة تبعات تغير المناخ بفعل البشر على الإنسان، ومع ذلك لا يزال من الصعب تقدير حجم تلك التبعات في المستقبل، إذ ليس ارتفاع متوسط درجات الحرارة هو ما يقلق الإنسان بشكل مستمر، وإنما الكوارث الطبيعية التي زاد عددها وشدتها زيادة واضحة. ويعد انصهار القمم الثلجية القطبية وذوبان الأنهار المتجمدة وارتفاع منسوب مياه البحار من مؤشرات تزايد ارتفاع درجة حرارة الأرض.

وبينما ليس للإنسان أي تأثير على الحوادث الجيوفيزيائية كالزلازل فإن أسباب زيادة الكوارث المناخية ترجع إلى تغير المناخ بفعل البشر. فالأحوال الجوية الشديدة مثل الأعاصير وأمواج المد العاتية (تسونامي) والفيضانات والجفاف تتسبب في أضرار فادحة ذات تبعات كبيرة على الاقتصاد الكلي. وهناك اختلافات إقليمية كبيرة فيما يتعلق بالتبعات، فالدول النامية هي الأكثر تضرراً رغم أنها تكاد لا تتحمل أي مسؤولية عن ارتفاع درجة حرارة الأرض، فمواقعها الجغرافية وقدرتها الضعيفة على التكيف نظراً لانعدام الوسائل المالية والتكنولوجية هي عوامل تجعل منها الضحية الأساسية لتغير المناخ. وقد يُسفر عدم صلاحية بعض مناطق هذا العالم للسكنى في المستقبل – مثل المالديف الذي ذكر بدايةً – عن تزايد الهجرة بسبب تغير المناخ. ويعتبر قطاع الزراعة – كونه يعتمد على الطقس أو المناخ بشكل أساسي – هو القطاع الاقتصادي الأهم في كثير من الدول النامية. فالفياضانات التي تؤدي إلى خسائر كبيرة في المحاصيل مثلاً لها تأثير قوي على الاقتصاد الكلي في الدولة النامية. بل إن الكوارث الطبيعية في الدول الغنية مثل الولايات المتحدة الأمريكية قد تؤثر على دول أخرى فقيرة، لأن نقص السلع الغذائية في الدول الصناعية الناتج عن خسائر المحاصيل الزراعية يرفع الأسعار العالمية، وهو ما تتضرر منه الدول المستوردة الفقيرة بشكل أكبر. لكن ليست الزراعة والغابات هما وحدهما القطاعان اللذان يتأثران بشكل خاص بتغير المناخ، بل إن هناك خسائر مالية فادحة تلحق بأصحاب العقارات، وقطاعات السياحة والصحة والمواصلات والبنية التحتية والصناعة، لتعاني تلك القطاعات من تغير المناخ بفعل البشر، وإن اختلفت أسباب ذلك. ومن القطاعات التي ستضرر تضرراً مباشراً شركات إعادة التأمين، التي لم تعد تقدم الحماية التأمينية في مناطق معينة نظراً لارتفاع مستوى خطر أن تتحمل تعويضات تقدر بالملايين أو حتى بالمليارات.

[103] القدرة الحيوية هي مقابل لمبدأ البصمة البيئية. وبينما يقصد بالأخير التكاليف البيئية التي يتسبب فيها نمط الحياة البشري، تعني القدرة الحيوية قدرة النظام البيئية على توفير الموارد وتحليل مواد النفايات والانتفاع بها.

ومع ذلك، فإن تكاليف المناخ لا تنتج فقط عن الضرر المرتبط بالكوارث، ولكن أيضاً بالاستثمارات في التكنولوجيات الجديدة التي من شأنها أن تسهم في توفير حماية أكثر فعالية للمناخ. هناك إجماع على أن الأضرار ونفقات الاقتصاد الكلي ستنخفض باتخاذ إجراءات فاعلة لحماية المناخ بشكل عاجل. وتوصل "تقرير شتيرن" - الذي أجراه كبير الخبراء الاقتصاديين بالبنك الدولي نيكولاس شتيرن *Nicholas Stern* بتكليف من الحكومة البريطانية لبحث التبعات الاقتصادية للاحترار الأرضي - إلى أنه إذا تم اتخاذ تدابير سريعة فإن فوائد الاستثمارات المناخية ستتعدى النفقات التي تنشأ عنها. لكن مثل هذه التوقعات يشوبها قدر كبير من عدم الدقة، لأن طريقة التعاطي في هذه النماذج غالباً ما تكون مبسّطة إلى حد كبير، وتكون نتائجها مبنية بشكل أساسي على فرضياتها. فعلى سبيل المثال، يصعب جداً تخمين تطور الأسعار في المستقبل رغم تأثيرها الكبير في السيناريوهات المستقبلية. إن السياق المثبت علمياً لتركيز ثاني أكسيد الكربون ودرجات الحرارة المتزايدة على سطح الأرض يحتم على الإنسان إمعان النظر في تصرفاته واتخاذ إجراءات للحد من تغير المناخ. وهنا يأتي دور سياسة المناخ الدولية التي تهدف إلى مكافحة تغير المناخ وإيجاد استراتيجيات للتكيف.

ب) سياسة المناخ العالمية

لم يدخل مصطلح "البيئة" إلى السياسة سوى في سبعينيات القرن العشرين، و لا يزال يحتل حيزاً صغيراً في السياسة، فسياسة البيئة تتناول بجانب موضوع المناخ عدة مشكلات أخرى مثل شح المياه والحفاظ على التنوع البيولوجي، وحماية طبقة الأوزون (قارن 5 في فصل المؤسسات الدولية)، حيث يجري هنا بحث متغيرات سياسة المناخ على المستوى الدولي نظراً لكون تغير المناخ حالياً الموضوع السائد في مجال سياسة البيئة ولارتباط موضوعات أخرى به ارتباطاً وثيقاً مثل شح المياه أو الحفاظ على التنوع البيولوجي.

كانت الخطوة الأولى في الجهود الدولية لمكافحة تغير المناخ في ما يعرف بـ"**قمة الأرض**" التي انعقدت في **ريو دي جانيرو** عام 1992. فبعد أن قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1990 عقد مفاوضات من أجل وضع اتفاقية دولية للمناخ أسفر مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية (*UNCED*) في ريو دي جانيرو عن صياغة الاتفاقية المبدئية بشأن التغير المناخي (*UNFCCC*) دخلت حيز التنفيذ عام 1994 ووصل عدد الدول التي وقعت عليها اليوم إلى 192 دولة. والهدف الذي اتفقت عليه الدول في المادة 2 من الاتفاقية المبدئية بشأن التغير المناخي هو خفض انبعاثات الغازات الدفيئة التي تسبب فيها البشر، وذلك بهدف تثبيت تركيز الغازات الدفيئة في الغلاف الجوي للأرض. وهكذا ينبغي إبطاء الاحترار العالمي وجعل النظم الاقتصادية قادرة على التكيف مع الظروف المناخية المتغيرة، أي إجمالاً منع اختلال النظام المناخي بفعل البشر. كما تحدد المادة 4 "مبدأ المسؤوليات المشتركة والمختلفة"، فجميع الدول تتعهد من ناحية بالسعي نحو تحقيق الهدف المتفق عليه والمتمثل في التصدي لتغير المناخ، ومن ناحية أخرى تبرز المسؤولية التاريخية للدول الصناعية كالمتسبب الرئيسي في تغير المناخ. وتتمثل خلفية هذا المبدأ في استمرار ارتفاع نصيب الفرد من الانبعاثات في البلدان الصناعية وتحسين الإمكانيات المالية والتكنولوجية لمواجهة تغير المناخ.

وفي إطار "تفويض برلين" (1995) تسعى الدول الموقعة نحو هدف وضع إجراءات دقيقة وأهداف للخفض وللحد من الانبعاثات. ومن ذلك الحين تلتقي الدول الموقعة سنوياً في إطار ما يعرف بـ"مؤتمر الأطراف" (*Conference of the Parties / COP*). ويعتبر قرار "بروتوكول كيوتو" عام 1997 أهم خطوة اتخذت حتى الآن في تاريخ سياسة المناخ العالمية، حيث اكتملت فيه المفاوضات التي كانت قد بدأت في برلين قبل ذلك بعامين، وأُقرّت إجراءات واضحة لحماية المناخ العالمي في شكل ثلاث آليات مرنة، وهي: تجارة الانبعاثات الدولية (*International Emissions Trading / IET*)، التنفيذ المشترك (*Joint Implementation / JI*)، آلية التنمية النظيفة (*Clean Development Mechanism / CDM*). وبينما تتناول الآلية الأولى ببساطة التعامل مع **شهادات الانبعاثات** (قارن التحليل) بين الدول، تهدف الآليتان الأخيرتان إلى التطبيق المشترك لأهداف حماية المناخ من قبل الدول الصناعية والنامية، وذلك من خلال توفير وضع تربح فيه جميع الأطراف، بحيث تستفيد الدول النامية

من نقل التكنولوجيا، وتستطيع الدول الصناعية داخلياً احتساب حقوق الانبعاثات التي تم توفيرها في الدول النامية.

كان بروتوكول كيوتو يهدف إلى خفض انبعاثات الغازات الدفيئة بحلول عام 2012 بنسبة 5,2 بالمائة مقارنة بسنة الأساس 1990، وكانت الأهداف التي تم وضعها مختلفة إلى حد كبير، فتعهد الاتحاد الأوروبي مثلاً بخفض الانبعاثات بنسبة ثمانية بالمائة، وتعهدت الولايات المتحدة الأمريكية بسبعة بالمائة، واليابان بستة بالمائة، أما الدول النامية التي احتسبت فيها أيضاً الدول الناشئة مثل دول بريكس (*BRICS*) فلم يتم إلزامها بأي خفض عملاً بـ"مبدأ المسؤولية المشتركة والمختلفة". أصرت هذه الدول على حقها في التنمية الاقتصادية الذي كان سيتقيد تقيداً كبيراً بتعهدها بخفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون. وبلغ مجموع الدول التي شاركت في هذا المقصد 38 دولة فقط. فرغم أن الولايات المتحدة الأمريكية قد وقعت على بروتوكول كيوتو إلا أنها لم تصادق عليه أبداً بسبب عدم موافقة الكونجرس، وبهذا ظلت نسبة السبعة بالمائة غير ملزمة لها.

في عام 2001 صدرت "اتفاقية بون" التي اعترفت فيها الدول بأهداف بروتوكول كيوتو. إلا أن شروط قرار بون لم تتحقق إلا في عام 2004 مع انضمام روسيا: كانت 55 دولة على الأقل من الدول الموقعة على اتفاقية الأمم المتحدة المبدئية بشأن التغير المناخي (*UNFCCC*) قد صادقت على برتوكول كيوتو، وكانت هذه الدول مسؤولة على الأقل عن 55 بالمائة من انبعاثات الغازات الدفيئة في سنة الأساس 1990. وبهذا دخل بروتوكول كيوتو حيز التنفيذ عام 2005: كانت فترة المسؤولية الأولى من عام 2008 إلى 2012، وفترة المسؤولية الثانية من 2013 إلى 2020.

يعرض الشكل التالي مقارنة بين الأهداف المتفق عليها في بروتوكول كيوتو والتغيرات الفعلية في انبعاثات الغازات الدفيئة ببعض الدول. ويظهر في الشكل التفاوت الكبير في نسب النجاح بين الدول المختلفة، وأن الوعود بتوفير انبعاثات الغازات الدفيئة لا تترجم بالضرورة في صورة أفعال.

شكل 54 (رسم بياني) : بروتوكول كيوتو – أهداف الخفض والتوفير

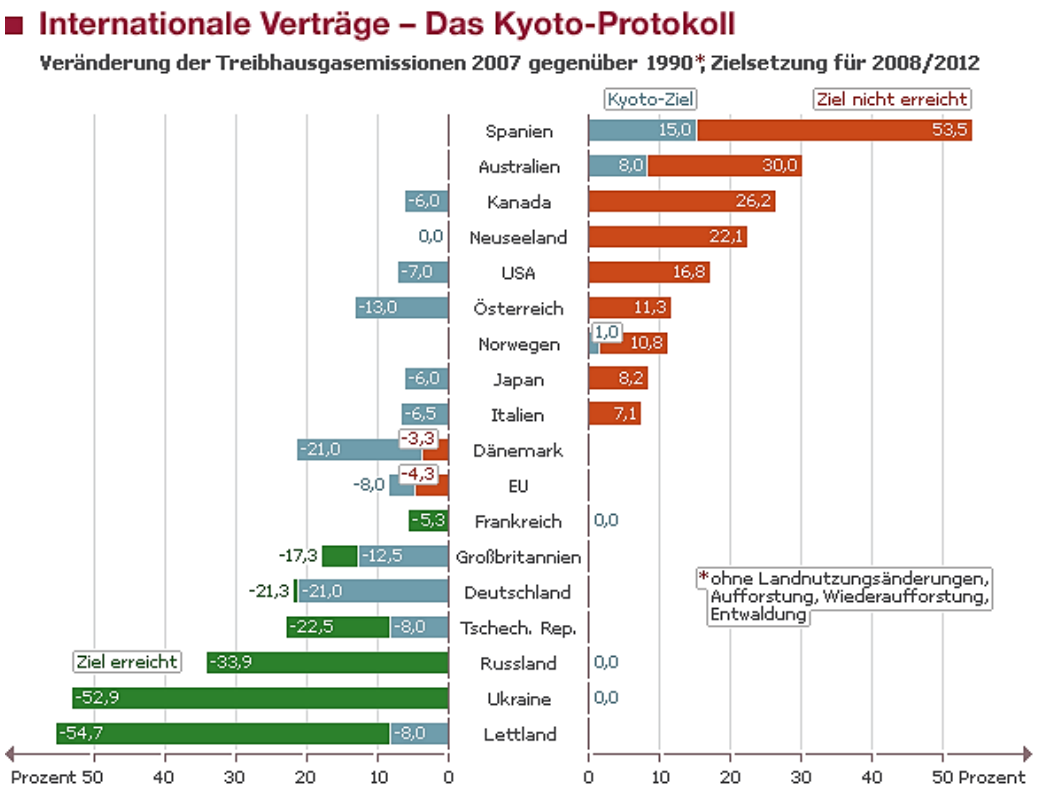

المصدر: المركز الاتحادي للإعداد السياسي (2011). أونلاين على: http://www.bpb.de/nachschlagen/ zahlen-und-fakten/globalisierung/52817/internationale-vertraege, in: United Nations Framework Convention on Climate Change (UNFCCC): www.unfccc.int

قدمت اللجنة الدولية للتغيرات المناخية *IPCC* (*Intergovernmental Panel on Climate Change*) – التي كانت قد تأسست بناء على مؤتمر المناخ في تورونتو عام 1988 – تقريراً تقييمياً (*Assessment-Report*) أحدث تأثيراً في سياسة المناخ العالمية دام إلى هذا اليوم: رصد التقرير – من ناحية – أهمية السيطرة على تبعات الاحترار الأرضي بمقدار درجتين مئويتين مقارنة بمستوى ما قبل عصر الصناعة، وأوضح من ناحية أخرى أن ذلك لن يتأتى إلا باتخاذ تدابير حازمة. فمن الضروري وقف زيادة انبعاثات الغازات الدفيئة حتى عام 2015، ثم خفض الانبعاثات بنسبة من 50 إلى 85 بالمائة حتى منتصف القرن الحادي والعشرين مقارنة بعام 2000. ورغم أن التقرير أوضح ضرورة أن تحيد الدول الناشئة والنامية بشكل واضح عن إطلاق الانبعاثات المتوقعة، لكنه دعا الدول الصناعية على الأخص للتصرف، وذلك بخفض انبعاثاتها بنسبة 25 إلى 40 بالمائة حتى عام 2020 مقارنة بعام 1990. بهذا أضحى من الواضح أن الأهداف التي نص عليها بروتوكول كيوتو غير كافية للحفاظ على "**هدف الدرجتين**". وتنبأت الدراسة بارتفاع متوسط درجات الحرارة من 2,4 إلى 6,4 درجة مئوية حتى عام 2010 إذا تقاعس المجتمع الدولي عن التصرف.

وكان مؤتمر المناخ الذي انعقد بمدينة كوبنهاجن عام 2009 بمثابة خيبة أمل كبيرة: حيث لم تسفر المفاوضات في النهاية سوى عن إعلان نوايا غير محدد يوضح الرغبة في الحفاظ على هدف الدرجتين، وذلك بدلاً من وضع منظومة قواعد ملزمة . لذلك تعتبر عملية ما بعد كيوتو فاشلة منذ مؤتمر كوبنهاجن.

ولم تسفر المؤتمرات اللاحقة عن قرارات حاسمة، ففي كانكون لم يتم سوى الاعتراف رسمياً بهدف الدرجتين، وفي ديربان تم الاتفاق على الرغبة في صياغة اتفاقية مناخ ملزمة عالمياً حتى عام 2015 يبدأ العمل بها من عام 2020. ولم يظل هناك أي شيء واضح ومحدد سوى التحويلات المالية من الدول الصناعية إلى الدول النامية، بحيث تحصل الدول النامية من صندوق المناخ الأخضر (*Green Climate Fund*) الذي تأسس عام 2010 على مبلغ 30 مليار يورو فوراً ولمرة واحدة، على أن تحصل لاحقاً على 100 مليار يورو سنوياً من أجل مشروعات حماية المناخ.

وأخيراً تحقق بعض النجاح في مؤتمر الأطراف (*COP*) الذي انعقد في الدوحة عام 2012، حيث تقرر تمديد العمل ببروتوكول كيوتو حتى عام 2020، إلا أن روسيا واليابان وكندا انسحبت من المرحلة الثانية. ونظراً لعدم مشاركة أكبر دولتين تصدران الانبعاثات الصين والولايات المتحدة الأمريكية في بروتوكول كيوتو فلم تعد تمثل الدول المشاركة في الاتفاق سوى 15 بالمائة من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون العالمية، ويعد هذا هو سبب التشكيك في فعالية هذا الإجراء في حماية المناخ العالمي.

أُختُتم مؤتمر باريس للمناخ بمفاوضات دولية كانت الأنجح منذ بروتوكول كيوتو حيث اتفقت كل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على الجهود الضرورية للتصدي للتغير المناخي. كانت كل من الولايات المتحدة و الصين و الهند من بين الدول المصادقة على الاتفاقية بعد أن سعت سابقاً من أجل الحيلولة دون توقيعها. كانت الخطوة نحو اتفاقية متكاملة للتغير المناخي ضرورية كما وجب أن تدخل حيز التنفيذ سنة 2020 على أقصى تقدير. تتحمل الدول الصناعية اليوم مسؤولية ثلث انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري و من المتوقع بحلول سنة 2030 أن تكون الدول النامية مسؤولة عن ما يقارب ثلاثة أرباع هذه الانبعاثات في العالم.

يقوم المبدأ الأساسي لاتفاقية باريس على مبدأ القدرات المختلفة والمتباينة لكل بلد. تقسّم المواضيع و تُؤخذ بعين الاعتبار ظروف كل دولة و كمثال على ذلك خصصت كل الدول أثناء المرحلة التحضيرية لإنطلاق المؤتمر ميزانية وطنية تُعرف بـ "مساهمات متتالية محددة وطنيا" (intended nationally determined contribution) تعمل على الالتزام و الامتثال بها من خلال الموافقة على الاتفاقية. كما اتفقت الدول على وضع أهداف جديدة كل خمس سنوات تكون حسب ما يعرف بـ"مبدأ التقدم" (progression principle) مما يعني أن الأهداف المقبلة يجب أن تتجاوز الأهداف السابقة. إضافة إلى هذا، أعلن المجتمع الدولي أنه سيواصل تمويل صندوق المناخ الأخضر بأكثر من 100 مليار دولار سنوياً إلى غاية 2025 كما سيسعى إلى الترفيع في تمويل الصندوق حتى بعد انقضاء المدة. علاوة على ذلك، يجب أن يكون لنقل التكنولوجيا دوراً حاسماً في حماية المناخ.

من النقاط المحورية لاتفاقية باريس أن يظل الاحتباس الحراري أقل من 2 درجة مئوية بالنسبة لمستويات ما قبل الحقبة الصناعية. يتمثل الهدف في حصر ارتفاع درجة الحرارة في حد لا يتجاوز 1.5 درجة مئوية و بذلك تلبية أحد أهم طلبات الدول الجزرية. يُمثل هذا تقدماً عندما نقارنه بمذكرة كوبنهاجن للتفاهم ذلك أن هذه المرة تم إدراج سقف درجات الحرارة في إتفاقية ملزمة بموجب القانون الدولي.

و لكن يبقى أن نرى أي نجاحات ستحققها اتفاقية باريس لأن العديد من الصيغات تفتح أبواباً من التفسيرات إذ تم فقط ذكر أنه يجب تخفيض انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري قريباً. لم تُذكر أي من الالتزامات لإزالة الكربون (التخلي عن الفحم و احتراق الفحم) أو صفر انبعاثات أو حتى محايدة الانبعاثات كما أن هناك إعلان مبهم عن نية تحقيق توازن بين انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري و بين استيعابها في النصف الثاني للقرن واحد و عشرون و لا تمنع الاتفاقية الدول من الحياد عن "مبدأ التقدم" حسب أهدافهم. إضافة إلى ذلك، تمكنت الدول الفقيرة من الحصول على اعتراف رسمي في ما يخص الضرر و الخسارة المتعلقان بالمناخ و بالتالي الديون التاريخية للدول الصناعية و لكن مارست هذه الأخيرة ضغوطات من أجل أن لا تحتوي الاتفاقية على مقاطع تمكن الدول الفقيرة من اعتمادها كحجج قانونية كما تم إدراج موضوع الابقاء على صندوق المناخ في الجزء غير الملزم قانونياً من الاتفاقية.

وجب الذكر في الأخير أنّ تطبيق العديد من النقاط الجوهرية للاتفاقية لن يكون ممكناً إلا في ظل مفاوضات مستقبلية كما أن جزءاً فقط من الاتفاقية هو ذو إلزام قانوني. إذا، ليس من المتوقع أن تتسبب الوضعية القانونية الحالية في عقوبات جدية للذين لم يلتزموا بأحكام الاتفاقية.

4. التحليل: أطراف تجارة الانبعاثات

أ) أطراف سياسة المناخ العالمية

تضطلع الدول – أو بمنعى أدق – أعضاء الحكومات بأهم الأدوار في سياسة المناخ العالمية، فسياسة المناخ العالمية إذاً سياسة عبر حكومية أولية. ومن العناصر الفاعلة أيضاً المنظمات الدولية (*IOs*) والأطراف عبر الوطنية مثل المنظمات غير الحكومية (*NGOs*) وممثلو قطاع الاقتصاد في مفاوضات المناخ العالمي بوضع مراقب. وتقدم المنظمة العالمية للأرصاد (*WMO*) – عن طريق اللجنة الدولية للتغيرات المناخية *IPCC* - المعطيات العلمية الأهم كأساس للمفاوضات.

وكثيراً ما تتشكل تحالفات (للمصالح) خلال المفاوضات التي تجرى في إطار اتفاقية الأمم المتحدة المبدئية بشأن التغير المناخي (*UNFCCC*)، فبالإضافة إلى دول بريكس التي تم ذكرها سابقاً تتحالف دول منظمة الدول المصدرة للبترول *OPEC* (*the Petroleum Exporting Countries Organization*) لمقاومة اتخاذ أي إجراءات صارمة لحماية المناخ. وبينما ينتاب الدول الناشئة قلق من تراجع معدلات النمو تخشى الدول المصدرة للنفط من خفض التصدير. فقد ظهرت في إطار مفاوضات كيوتو عدة دول لإعاقة سير الاتفاقية تحت قيادة الولايات المتحدة الأمريكية، حيث قدمت دول ما يعرف بمجموعة المظلة (*Umbrella Group*) وهي اليابان والولايات المتحدة وسويسرا وكندا وأستراليا والنرويج ونيوزلندا وروسيا وأوكرانيا في ذلك اليوم موقفاً رافضاً ومعوقاً لأن الوقود الحفري يلعب دوراً مهماً في صناعات تلك الدول، ولن تصب أية إجراءات حاسمة تهدف لحماية المناخ في صالح الاقتصاد الوطني لتلك الدول. وبجانب الاتحاد الأوروبي تدافع كل من اتحاد الدول الجزرية الصغيرة *AOSIS* (*Alliance of Small Island States*) والبلدان الأقل نماءً *LDC* (*Least Developed Countries*) عن توفير ظروف أفضل لحماية المناخ. وتطالب الدول الجزرية والدول النامية بخفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون لأن وجودها مهدد بسبب الاحترار الأرضي وبقدر كبير بتبعات تغير المناخ. وبهذا يتضح الخلاف بين الشمال والجنوب في سياسة المناخ العالمية.

ب) تجارة الانبعاثات

تعتبر تجارة شهادات الانبعاثات حتى الآن أكثر الوسائل المفضلة لخفض انبعاثات الغازات الدفيئة. ويمكن توضيح آلية هذه الوسيلة الموجهة نحو السوق كالتالي: يتسبب وضع حد أقصى للشهادات (*cap*) في حدوث شح اصطناعي مقصود يؤدي بدوره إلى ارتفاع أسعار الشهادات مع زيادة الطلب، ويحفز ذلك الشركات إلى الاستثمار في التكنولوجيا الأكثر فعالية بدلاً من شراء الشهادات المرتفعة السعر. إلا أن الاستثمار في التكنولوجيا الجديدة يأتي من قبل الشركات التي تعتبر ذلك الأقل تكلفة بالنسبة لها، أما الشركات التي يكلفها التحول إلى نظام إنتاجي يحافظ على المناخ نفقات عالية فتفضل شراء شهادات. بهذا يمكن خفض نفقات الاقتصاد الكلي لما يشمله ذلك من خفض للغازات المناخية وزيادة في التكنولوجيا الجديدة عند انخفاض تكلفتها. وبجانب فعالية النفقات والمرونة تتميز تجارة الانبعاثات بإمكانية وضع أهداف محددة لخفض الانبعاثات وفرض عقوبات في حالة تجاوز الحد الأقصى للشهادات (*caps*)، لكن الميزة الأهم تظل التحفيز على تطوير التكنولوجيا المبتكرة. يظهر الشكل التالي آلية عمل شهادات الانبعاثات بالأمثلة:

شكل 55 (رسم تمثيلي): آلية تجارة شهادات الانبعاثات

المصدر: *bpb/DEHSt*

طبق الاتحاد الأوروبي نظام تجارة الانبعاثات الأوروبي (*EU EHS*) عام 2005 بغرض تحقيق هدف بروتوكول كيوتو بخفض الانبعاثات بنسبة ثمانية بالمائة مقارنة بمستوى عام 1990، وخلافاً لتجارة الانبعاثات الدولية الخاصة ببروتوكول كيوتو تعتبر الشركات الأطراف الرئيسية في نظام تجارة الانبعاثات الأوروبي التي تتعامل بشهادات الانبعاثات وليست الدول.

رغم ذلك فهناك بعض **المشاكل في تجارة الانبعاثات**: فقد تضعف حالات الركود شح الشهادات من خلال انخفاض استهلاك الطاقة في الصناعة، ويؤدي كثرة الشهادات المعروضة في المقابل إلى هبوط أسعارها، وتصبح حقوق إصدار الانبعاثات بلا قيمة لأن العرض في تجارة الانبعاثات غير مرن بعكس الطلب. كما يحق للدول إدخار الشهادات التي لم تستخدمها، وهو أمر يزيد عملية التخصيص. ويؤدي انخفاض أسعار حقوق الانبعاثات إلى عدم تحقق إجراءات حماية المناخ بفعالية نظراً للغياب الحافز على الاستثمار في التكنولوجيا الحديثة. ويرى الخبراء أن طن ثاني أكسيد الكربون الذي يبلغ سعره حالياً خمسة يورو ينبغي أن يتكلف 20 يورو على الأقل في تجارة الانبعاثات الأوروبية حتى يتوافر حافز لدى الشركات على الاستثمار. ويمكن أن يساعد استمرار شح الشهادات على استقرار السوق، وهو ما يسمى إرداف المصروفات (*backloading*). بهذه الطريقة تم إصلاح نظام تجارة الانبعاثات الأوروبي عام 2014، حيث تم سحب الشهادات الزائدة من السوق ووضعها فيما يسمى "احتياطي استقرار السوق" الذي يمكن الأخذ منه عند الحاجة، أي عندما تفوق الأسعار الأهداف السياسية. ويشكك بعض المسؤولين في مجالي السياسة والاقتصاد في كون هذا النقص اللاحق تدخل مشروع في السوق. بالإضافة إلى ذلك يجب الأخذ في الاعتبار أن تجارة شهادات الانبعاثات لا تشمل حتى الآن جميع المجالات والمواد الضارة. فلم يتم إدراج صناعات الزيت وقطاع الطيران في نظام تجارة الانبعاثات إلا عام 2013. وهناك مشكلة أخرى تتمثل في أن جزءاً من الشهادات تمنح مجاناً، ويؤدي هذا في بعض الحالات إلى زيادة أرباح الشركات التي تبيع الشهادات التي تحتاجها.

وحتى دول في مجموعة العشرين كالولايات المتحدة الأمريكية والصين تشهد بعض التغيرات، فبينما تعتبر كاليفورنيا الولاية الوحيدة حتى الآن التي تطبق نظاماً خاصاً بها لتجارة شهادات الانبعاثات، يتم تداول حقوق الانبعاثات في عدة محافظات مختلفة في الصين، وهناك خطة جارية لتعميم هذا النظام على الجمهورية الشعبية بأكملها، ورغم ذلك يجب عدم المبالغة في تقدير طموح الصين، فلقد وضعت الصين عام 2010 كمستوى لأهداف خفض الانبعاثات، و ولا يزال الحديث جارٍ في الخفاء عن ارتفاع في انبعاثات الغازات الدفيئة حتى عام 2030، كما أن أنظمة تجارة الانبعاثات المطبقة في المحافظات الصينية حالياً لا تغطي سوى جزء من الغازات الدفيئة.

5. التوضيح: نظرية المنتجات الجمعية

توضح نظرية التعامل الجمعي فيما يلي سبب انشغال السياسة بسياسة المناخ العالمية. وقد قدّم مانكور أولسون *Mancur Olson* هذه النظرية في كتابه بعنوان:

The Logic of Collective Action: Public Goodstand the Theory of Groups; 1965, 2002

وترجع هذه النظرية إلى علم الاقتصاد الكلي، وتعتبر بذلك من نظريات العلاقات الدولية (المدرسة النظرية الليبرالية)، إلا أنها قد تكون مفيدة في بعض مجالات السياسة الدولية التي يلعب فيها تخصيص المنتجات الجمعية دوراً محورياً.

أ) الفرضيات

فرّق أولسون مبدئياً بين "االسلع الخاصة" (السلع الاستهلاكية، السلع الاستثمارية إلخ) و"السلع العامة" (تسمى أيضاً: البضائع العامة)، وتتميز السلع العامة حسبما يرى أولسون بخاصيتين: أولاً، **استحالة الإقصاء** (*infeasability exclusion of*) وثانياً: **استحالة المنافسة** (*supply of jointness*). ويعني عدم الاستبعاد أنه لا يمكن استبعاد أي شخص من الاستخدام بمجرد إنتاج السلعة ، وبمعنى مبسط: إذا كان هناك هواء نظيف في منطقة معينة لا يمكن منع أحد من استنشاق هذا الهواء. أما استحالة **المنافسة** فتعني أن السلعة تستخدم من قبل عدة أطراف في الوقت نفسه دون التقليل من فائدة الفرد ، أو زيادة تكلفة إنتاجها . وبما أن سعر استخدام السلع العامة يساوي صفر في أغلب الأحيان أو ضئيل جداً فهناك جاذبية قوية لاستغلال هذا المنتج: فتجري عمليات الصيد الجائر في البحار، وتقطع الأشجار في الغابات، ويتلوث الهواء. ويسفر ذلك عما يعرف بـ"**تراجيديا المشاع**" *Tragedy of the commons* (*1986 Hardin*) أو "**مشكلة المشاع**"، أي أن المطامع الاقتصادية العقلانية للأفراد تدمر أسس حياة الجميع. يعني هذا أن سلوك السوق الفردي يحمل الآخرين بعض التكاليف البيئية. ين، ويتوجب على الجماعة أو الدولة تحمل "**النفقات الاجتماعية**" (*1960 Coase*).

ب) تداعيات فشل السوق

ويترتب على عدم استعداد السوق (إعادة) إنتاج هذه السلعة ضعف الوسائل التي يتم رصدها للمنتجات الجماعية، أي باختصار، يؤدي ذلك إلى **فشل السوق**. لهذا يرى أولسون أن المنتج الجمعي أحد أهم وظائف المؤسسات السياسية أو المجتمعية. إلا أن هناك عدة مشاكل تطرأ بسبب التصرف العقلاني للأفراد. فهناك أولاً مشكلة في **توزيع نفقات** تمويل االسلعة لأن كل عضو لا يدفع سوى بقدر استفادته منها . كما أن هناك مشكلة

المنتفعين التي تنتج بشكل مباشر عن خاصية استحالة الإقصاء، أي أن بعض الأطراف تحاول استهلاك السلعة العامة دون أن تساهم في تكاليف إنتاجها، أي يتصرفون كالمستغلين. ويرى اولسون أن هذه المشكلة تتفاقم بتزايد حجم المجموعة لأن المبلغ الذي يدفعه الفرد يتضائل، ويكاد لا يظهر السلوك الانتهازي، كما أن **تكاليف التعاملات** (قارن فصل 5 فقرة 2.1.) تزداد بتزايد أعداد أعضاء المجموعة، وتطرأ ما تعرف بـ"**معضلة السجين**" لأن السلوك غير المتعاون هو الاستراتيجية المهيمنة .. وعلى الرغم من أن الغالبية ستستفيد إذا دفع كل واحد نصيبه، إلا أن الاحتيال يكون مجدياً للفرد لأنه يساعده في تحسين وضعه.

شكل 56 (جدول توضيحي): مصفوفة المدفوعات لمعضلة السجين

		الطرف أ	
	السلوك	التعاون	اللاتعاون
الطرف ب	التعاون	3+/3+ (1)	4+/1+ (2)
	اللاتعاون	1+/4+ (4)	2+/2+ (3)

المصدر: المؤلف

يوضح الشكل أعلاه مصفوفة المدفوعات لمعضلة السجين بمثال. تشكل معضلة السجين موقفاً معيناً ينطبق على دولتين في سياسة المناخ العالمية. وتمثل مشكلة "معضلة السجين " في ترابط السلوك، أي أن مدفوعات كل من الطرفين تعتمد على اختياره الخاص للاستراتيجية وكذلك على اختيار الطرف الآخر، لهذا فإن أمثل الحلول يكون عندما يختار الطرفان سلوكاً تعاونياً، أي خفض انبعاثات الغازات الضارة بالبيئة بشكل فعال (الحل 1)، لكن واقع استفادة طرف من مواصلة تلويث البيئة بينما يدخر الطرف الثاني في انبعاثات الغازات الدفيئة يجعل الطرف الأول يحيد عن السلوك التعاوني لحسابات عقلانية ولتغليب مصالحه الاقتصادية (2 و 4). ولا يبق أمام الطرف الذي ينتهج سياسة لحماية المناخ والذي يواجه الخسارة نتيجة لنهجه خيار آخر هو سوى عدم التعاون حتى يضمن ألا يتردى وضعه الاقتصادي بشكل أكبر، وبهذا يتحقق ما يسمى "توازن ناش" *Nash Equilibrium*، لأن الاستراتيجيتين السائدتين تلتقيان عند هذه النقطة. ويوصف اللاتعاون بأنه "الاستراتيجية السائدة" لأن هذا السلوك يكون مفيداً لصاحبه على أية حال، إذ يمكنه تحقيق من خلال ذلك تحقيق لنفسه دائماً أقصى فائدة.

ولا يتوصل الطرفان إلى الحل الأمثل (1) لعدم **ثقة** أي منهما في إخلاص الآخر، فالثقة "افتراض أو بالأحرى رهان على تعامل الآخر في المستقبل" (*Sztomka 1995: 256*)، وتبدو كمصداقية إجمالية (في التعامل)، وتصف المعادلة التي توضح أن تصرفات الشريك المستقبلية لا تسبب ضرراً للطرف الأول. وبهذا تزيد مشكلة الثقة من صعوبة إنتاج السلعة العامة.

ولا بد من أن يكون هناك إمكانية لفرض عقوبات مؤثرة للتعامل مع المستغلين، يجب أن تستخدم المجموعة إجراءات معينة يمكنها بها إرغام المستغلين على دفع مساهمتهم. وتكوّن أفضل الفرص لأجل ذلك محفزات إيجابية أو سلبية يمكن من خلالها دفع الفرد للمشاركة في المؤسسة بشكل فاعل. ويتطابق تحليل أولسون في هذه النقطة مع نظرية المؤسساتية الليبرالية (قارن فصل 5، المؤسسات الدولية)، فالمؤسسات ضرورية من أجل توفير تكاليف التعاملات وضمان الشفافية وإحداث الثقة والمعاملة بالمثل.

ت) تطبيق نظرية العمل الجماعي على سياسة المناخ

وتنطبق كلتا السمتين، اللتين يعرف بهما السلعة العامة، على "المناخ العالمي النظيف" الجيد، بل يمكن الحديث عن سلعة عامة عالمية لأن الجماعة التي تستفيد من السلعة هي سكان العالم. ويرجع ظهور معضلة السجين هنا إلى خصائص السلعة: فالسلعة العامة "البيئة النظيفة" تعتبر "سلعة تجميعية"، هذا يعني أن المساهمات الفردية تتجمع (مدخرات انبعاثات الغازات الدفيئة) دون اعتبار لوقت أو مكان أو جهة المساهمة، أي ليست هناك أهمية خاصة بالطرف الذي يقدم المساهمة، لذلك يعتبر اللاتعاون هو استراتيجية الفرد السائدة نظراً لكونها مجدية بالنسبة له (انظر معضلة السجين).

وبالنظر إلى النفقات والاستفادة يتضح أن إبرام اتفاقية ملزمة في حماية المناخ أمر غير محتمل الحدوث، فالدول الجزرية والدول الأقل نماءً يتطلعون إلى أقصى درجة استفادة من إنتاج السلعة العامة، لكنها تفتقر إلى الوسائل المالية اللازمة لذلك، وبهذا تظل متعلقة بالدول الأغنى، وتأبى بعض هذه الدول – وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية – المساهمة لأنها ترى في مبدأ المسؤوليات الجماعية والموزّعة إضفاءً للطابع المؤسساتي على المستغلين بسبب إعفاء دول معينة تلقائياً من المساهمات. وعلى الناحية الأخرى تواصل الدول النامية والناشئة تأكيدها على مسؤولية الدول الصناعية التاريخي وعلى حقها في التنمية، في حين تأبى الدول الصناعية المساهمة بمفردها خشية الإضرار بتنافسيتها ومن تحملها جميع النفقات بمفردها في نهاية المطاف. بالإضافة إلى ذلك، فليست هناك أية دولة ستستفيد من إنتاج السلعة العامة "البيئة النظيفة" استفادة يجعلها تعلن استعدادها تحمل النفقات. إن نظام تجارة شهادات الانبعاثات خطوة في الاتجاه الصحيح، لكن الدول نجحت حتى الآن في عرقلته وقللت بذلك جاذبية السلوك المحافظ على البيئة. وهنا يتضح أيضاً عظم مشكلة المستغلين.

لقد أنتجت اتفاقية باريس إطاراً قانونياً خفف من حدة مشكلة المستغلين أكثر مما ألزم الدول الأعضاء بالأمم المتحدة من الالتزام باتفاقية حماية المناخ، وأسفر ذلك عن نشأة قاعدة ثقة تتيح التعاون. ويتضح أهمية هذا الأمر بالنسبة لإتمام الاتفاقية في أن الأطراف المهمة مثل الولايات المتحدة والصين والهند تعلّق موافقتها على التوصل إلى اتفاق ملزم بموافقة الدول الأخرى. وتتيح برامج التكيف الوطنية على المدى المتوسط الشفافية في مساهمات كل دولة، بحيث يمكن في أي وقت معرفة من يتهرب من السلوك التعاوني.

6. التنبؤ

بما أن نظرية السلعة العامة تقوم على السلوك العقلاني للعنصر الفردي فيستبعد تماماً إمكانية قبول السلبيات الحالية وإن كانت محددة لصالح إيجابيات مستقبلية محتملة. وفي حالة حماية المناخ فإن المجتمع الدولي يعتمد بشكل أساسي على المساهمات الفردية (سلعة تجميعية) وبهذا ستتكرر التنازلات المقدمة إلى "معرقلي" الاتفاقيات في المستقبل، لهذا فليس من المتوقع تطبيق أية عقوبات دولية صارمة في حالة عدم الوفاء بالالتزامات المحددة، ولا تبدو نتائج التنبؤ بالنظرية بالنسبة لسياسة المناخ الدولية جيدة، فقد توصلت إحدى الدراسات إلى أن النظام المناخي "اتفاقية الأمم المتحدة المبدئية بشأن التغير المناخي" *UNFCCC* هي عبارة عن مجموعة كبيرة ذات "إمكانيات تعاون ضئيلة" (*Böhmelt/Pilster 2011*)، إذ تنطبق عليها كافة الصفات التي تجعل توفير منتج جماعي أمراً غير محتمل.

وحتى إن كان إبرام اتفاقية باريس بشأن حماية المناخ قد غيّر مسار الأمور فيبقى السؤال عن المدى الزمني لصياغة وتطبيق الإجراءات الفعّالة خاصة لأن تنسيق الالتزامات الوطنية يجب أن ينجح، ولعدم وجود أية آلية للعقوبات يمكن تطبيقها في حالة عدم التزام أية دولة ببنود الاتفاقيات. لهذا فسيكون تطبيق الاستراتيجيات الفاعلة في التعامل مع ظاهرة تغير المناخ في المستقبل على مستوى الدول القومية، أو بالأحرى في إطار

المؤسسات الإقليمية (مثل الاتحاد الأوروبي) إذا تشكّلت وطُبّقت الإرادة السياسية لذلك، فمن الوارد وضع استراتيجيات تكيف وطنية تكون مصممة على مشكلة كل إقليم أو دولة، فنظراً **لفشل السياسة** المتكرر صارت الشركات تأمل في خصخصة المشكلة حتى في هذا المجال السياسي، وذلك كي تقدم حلولاً تكنولوجية مثلاً تؤثر على وضع المناخ.

7. التقييم

تحاول نظرية السلعة العامة عرض تأثير تصرف الفرد على تصرف الجماعة، فهي تحدد مشكلات التعامل (التفاوض) التي يمكن أن تنشأ إذا حاولت جميع العناصر داخل المجموعة التصرف بعقلانية أو بهدف زيادة الربح (*rational choice*). لهذا فإن هذه النظرية تصلح لإيضاح فشل السياسة في مجال الحوكمة العالمية: فعالم الدول لا يستطيع إنشاء نظام جذاب يمكن من خلاله السيطرة على تغير المناخ. ومما يعقد الأمر أن النظرية تستند استناداً قوياً إلى افتراضات ذات طابع اقتصادي، فهي – من ناحية – تركز تركيزاً مباشراً على الأبعاد الاستراتيجية للتصرف العقلاني، وبهذا تسمح بمستوى الاتصال والمعايير إلى أقصى حد. ومن ناحية أخرى تعتبر الافتراضات المنسوبة للأطراف قابلة للنقاش، فبالنظر إلى السلوك الإنساني الملاحظ لا يمكن القطع بأن جميع الأطراف تتصرف على الدوام بشكل عقلاني بحت ولزيادة الربح ورغم درايتهم الكاملة، فكثير من المجتمعات تستطيع من خلال الضغط الاجتماعي والتغيرات الثقافية خلق السلع العامة الاجتماعية مثل بيئة أنظف أو شوارع أكثر أمناً.

8. التوصية

بحسب نظرية السلع العامة يجب تغيير الشروط الإطارية في سياسة المناخ الدولية تغييراً جذرياً، فينبغي استحداث أدوات جذب تحفز الدول على المشاركة في عملية الصياغة مشاركة فعالة. وينبغي في ذلك وضع حوافز إيجابية وسلبية على حد سواء، فمن الممكن – من ناحية – تقديم مدفوعات جانبية (*side-payments*) تحصل عليها الدول إذا شاركت مشاركة فاعلة، وتأخذ فكرة الرسوم التي تدفعها الدول الصناعية لصالح الدول النامية هذا المنحى، ومن ناحية أخرى يمكن وضع حوافز سلبية لإرغام الدول على تقديم مساهماتها، ويلزم لذلك إنشاء هياكل ملزمة مثل فرض عقوبات شديدة أو تكاليف عالية للفرص البديلة (قارن فصل المؤسسات الدولية).

ويمكن تطبيق ذلك مثلاً عن طريق إصلاح جذري لمنظمة الأمم المتحدة يولي أهمية كبيرة مستقبلاً لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة *UNEP* (*United Nations Environment Programme*) واتفاقية الأمم المتحدة بشأن التغير المناخي (*UNFCCC*). إن توسيع مجال المناورة من شأنه أن يعزز الموقف إزاء الولايات لأنه يمكن الآن ممارسة المزيد من الضغط. كما سيكون لأسلوب الحوار الأكثر انفتاحاً وشفافية تأثيراً إيجابياً. نظراً لبناء الثقة بين الشركاء، والتي ستقلل بدورها من حدة الموقف الذي يشبه معضلة السجينين. ويمكن اعتبار تجارة شهادات التلوث خطوة إيجابية، لكن يجب منع الدول الوطنية من التلاعب بالأسعار، ومن ثم فهناك ضرورة لإنشاء مؤسسة عبر وطنية قوية تابعة للأمم المتحدة. وقد تكون اتفاقية باريس خطوة في الاتجاه الصحيح، إلا أنه من غير المنتظر أن يكتسب المستوى العبر وطني تأثيراً قوياً على الدول بسبب غياب هياكل الحوافز السلبية وآليات العقوبات.

وأخيراً، يجدر تغيير "مبدأ المسؤولية المشتركة والمختلفة" الذي يفرق بين الدول الصناعية والدول النامية فحسب حتى يمكن التوصل إلى نموذج جديد للتشارك في تحمل الأعباء . ويقترح معهد ستوكهولم للبيئة (*SEI*) "مزيجاً من مبدأ المتسبب بالتلوث والآداء" (*Schulz/Sommer 2012*) يراعي بشكل مناسب انبعاثات الغازات الدفيئة الحالية والماضية وكذلك القدرات التكنولوجية والمالية لكل دولة. ويمكن تقييم مبدأ "التمايز المتباين"

الذي يقوم عليه اتفاق باريس بأنه خطوة في هذا الاتجاه حيث أن الاتفاق يراعي بشكل أكبر ظروف كل دولة ويلزم الدول النامية أيضاً باتخاذ تدابير محددة.

المسرد

سلعة عامة
االلاتنافسية
المستغلون (free-rider)
مأساة المشاع (Tragedy of the commons)
معضلة السجين (prisoner'sdilemma)
فشل الأسواق
استحالة الإقصاء
سلعة تجميعية
تكاليف اجتماعية
شهادات الانبعاثات
فشل السياسة
تغيير المناخ بفعل البشر

أسئلة تمرين

- هل تعتبر تجارة شهادات الانبعاثات وسيلة فعّالة لتجاوز فشل السوق في سياسة المناخ؟ اعقد موازنة بين المزايا والعيوب. واستعرض إمكانيات تحسين تجارة شهادات الانبعاثات.
- سؤال انتقالي: طبّق نظرية السلع العامة على كارثة البيئة العالمية "ديب واتر هورايزن" (Deep Water Horizon) (قارن دراسة العناصر العبر وطنية).
- سؤال انتقالي: اعتبر الناتو تأميناً مؤسساتياً للسلعة العامة "الأمن في أوروبا" (قارن فصل الحرب الباردة). ناقش التكاليف والفوائد. هل يمكن اعتبار ألمانيا في هذه الحالة مستغل/منتفع (free-rider) (قارن الجزء 3 في فصل السياسة الخارجية الألمانية)؟
- سؤال انتقالي: طبق نظرية الأمننة على معضلة المناخ (قارن الشرح في فصل حرب العراق). تحت أي ظروف يمكن"للأمننة" تغير المناخ إلى إيجاد حلول أفضل؟

ينصح بمشاهدة فيلم: اليوم بعد الغد (*The Day After Tomorrow*) إنتاج 2004، إخراج رولان إيمريش

رغم تحذير العلماء من التبعات المدمرة للغازات الدفيئة لم يغير الناس أسلوب حياتهم، إلى أن حدثت كارثة مناخية في شكل عصر جليدي، فتختفي كندا والولايات المتحدة الأمريكية تحت طبقة من الجليد والثلج، وفرّ من بقي على قيد الحياة إلى المكسيك، لكن الأستاذ هال (دنيس كايد) يسافر إلى نيويورك لإنقاذ ابنه (جاك جيلنهال).

نصوص مقترحة تعالج سياسة المناخ الدولية

Bundeszentrale für politische Bildung: Dossier Klimawandel. Available online at: http://www.bpb.de/gesellschaft/umwelt/klimawandel/ [last access: 21/01/2014].

نص مقترح عن تجارة الانبعاثات

Vorholz, Fritz (2013): Mit Dreck gehandelt. In: Die ZEIT 2013, vol. 29, available online at: http://www.zeit.de/2013/29/emissionshandel-unternehmen-umwelt [last access: 21/01/2014].

النص الأصلي للنظرية

Olson, Mancur (2004): Die Logik des kollektiven Handelns. 5th rev. ed., Tübingen: Mohr Siebeck, pp. 4–21 and 32–41.

المراجع الأخرى المستخدمة

Böhmelt, Tobias/Pilster, Ulrich H. (2011): Zur Problematik kollektiven Handelns. Eine quantitative Studie internationaler Umweltregime. In: Zeitschrift für Internationale Beziehungen, vol. 2, pp. 63-90.

Federal Ministry for Environment, Nature Conservation, Building and Nuclear Safety (BMU) (2016): Die Klimakonferenz in Paris. Available online at: http://www.bmub.bund.de/themen/klima-energie/klimaschutz/internationale-klimapolitik/pariser-abkommen/. [Last access: 27/09/2016].

Federal Ministry for Environment, Nature Conservation, Building and Nuclear Safety (BMU) (2016): Übereinkommen von Paris. Available online at: http://www.bmub.bund.de/fileadmin/Daten_BMU/Download_PDF/Klimaschutz/paris_abkommen_bf.pdf. [Last access: 27/09/2016].

Federal Ministry for Environment, Nature Conservation, Building and Nuclear Safety (BMU) (2016): Kurzinfo Emissionshandel. Available online at: http://www.bmub.bund.de/themen/klima-energie/emissionshandel/kurzinfo/ [last access: 27/09/2016].

Federal Ministry for Environment, Nature Conservation, Building and Nuclear Safety (BMU) (2010): Kyoto-Mechanismen. Available online at: http://www.bmub.bund.de/themen/klima-energie/klimaschutz/internationale-klimapolitik/kyoto-mechanismen/ [last access: 27/09/2016]

Deutsche Emissionshandelsstelle (DEHSt) (2014): Grundlagen des Emissionshandels. Available online at: https://www.dehst.de/DE/Emissionshandel/Grundlagen/grundlagen_node.html [last access: 27/09/2016]

Coase, Ronald. H. (1960): The Problem of Social Cost. In: Journal of Law and Economics, vol. 3, pp. 1–44.

Hardin, Garrett (1968): The Tragedy of the Commons. In: Science New Series, vol. 162, no. 3859 (Dec. 13, 1968), pp. 1243–1248.

Kyoto-Protokoll. Available online at: http://unfccc.int/kyoto_protocol/items/2830.php [last access: 21/01/14].

Schulz, Astrid/Sommer, Bernd (2012): Internationale Klimagerechtigkeit – Wieso es nicht allein auf die Staaten ankommt. In: Zeitschrift für Politikwissenschaft, vol. 2, pp. 261–269.

Solomon, S./Manning, M./Qin D. et al. (2007): Zusammenfassung für politische Entscheidungsträger. In: Klimaänderung 2007: Wissenschaftliche Grundlagen. Cambridge: Cambridge University Press, available online at: http://www.ipcc.ch/pdf/reports-nonUN-translations/deutch/IPCC2007-WG1.pdf [last access: 21/01/14].

Spiegel Online (2009): Sondersitzung zum Klimawandel: Kabinett der Malediven taucht ab. Available online at: http://www.spiegel.de/wissenschaft/natur/sondersitzung-zum-klimawandel-kabinett-der-malediven-taucht-ab-a-655746.html [last access: 21/01/14].

Sztompka, Piotr (1995): Vertrauen: Die fehlende Ressource in der postkommunistischen Gesellschaft. In: Niedelmann, Birgitta (Ed.): Politische Institutionen im Wandel. Sonderheft der Kölner Zeitschrift für Soziologie und Sozialpsychologie. Opladen: WestdeutscherVerlag, pp. 254–276.

United Nations (1992): United Nations framework convention on climate change. Available online at: http://unfccc.int/files/essential_background/background_publications_htmlpdf/application/pdf/conveng.pdf [last access: 21/01/14].

Zeit Online (2016): Indien tritt Pariser Klimaschutzabkommen bei. Available online at: http://www.zeit.de/politik/ausland/2016-09/klimaschutzabkommen-indien-un-ratifizierung. [Last access: 27/09/2016].

United Nations (2016): Paris Agreement – Status. Available online at: https://treaties.un.org/Pages/ViewDetails.aspx?src=TREATY&mtdsg_no=XXVII-7-d&chapter=27&clang=_en. [Last access: 29/09/2016].

Zeit Online (2016): Deutschland soll 38 Prozent weniger Treibhausgase ausstoßen. Available online at:
http://www.zeit.de/politik/ausland/2016-07/klimaschutz-eu-kommission-co2-barbara-hendricks. [Last access: 27/09/2016].

Spiegel Online (2016): Kampf gegen Erderwärmung. Die Welt einigt sich auf historischen Klimavertrag. Available online at: http://www.spiegel.de/wissenschaft/natur/uno-beschliesst-welt-klimavertrag-historisches-abkommen-a-1067513.html. [Last access: 27/09/2016].

European Commission (2016): Structural reform of the EU ETS. Available online at: http://ec.europa.eu/clima/policies/ets/reform/index_en.htm. [Last access: 29/09/2016].